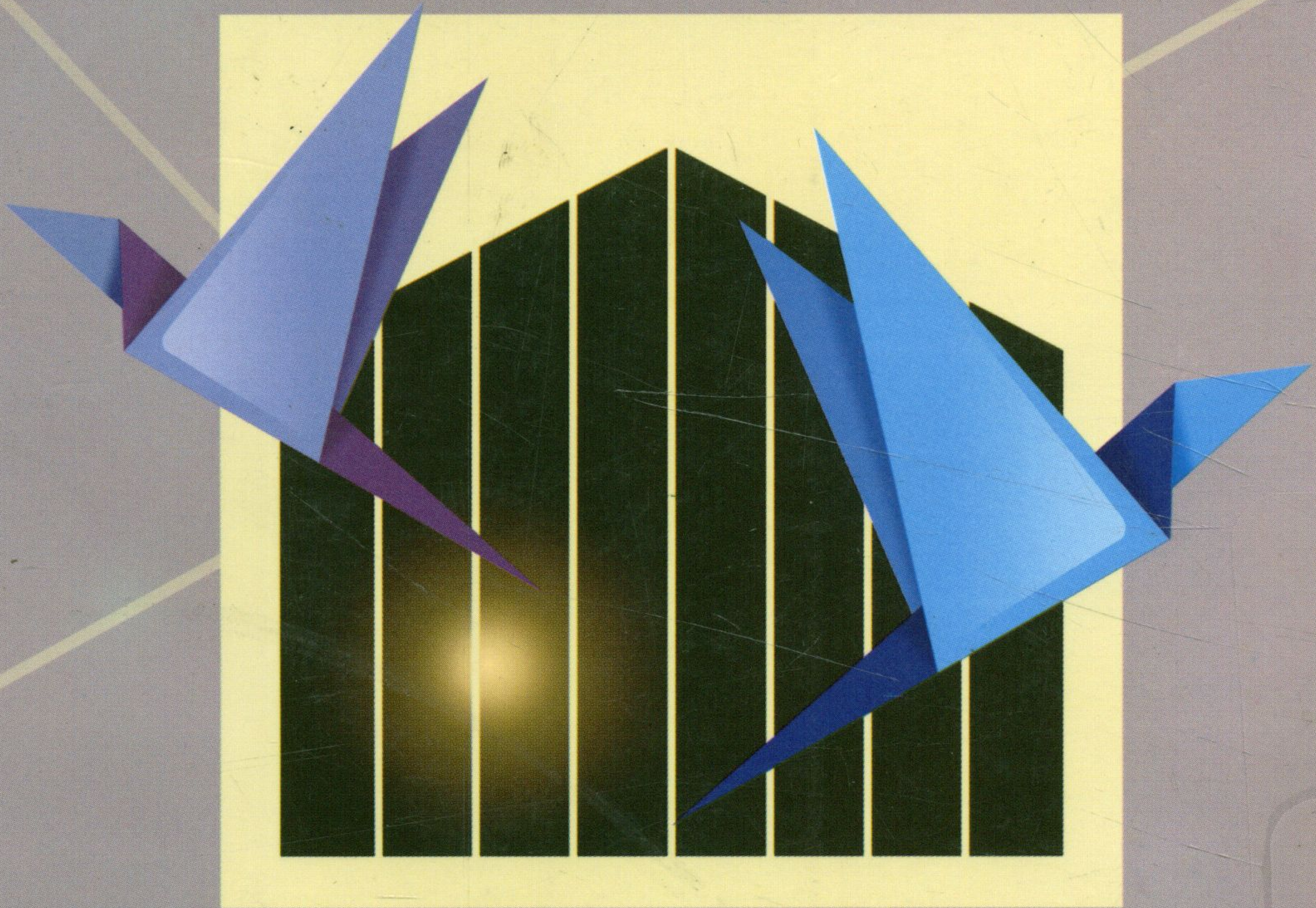
دكتورة رويدا السيد أبو العلا

# الطّلاق المُبكّر

## بين حديثي الزّواج



دار الآفاق العربية

# الطلاق المبكر بين حديثي الزواج

دكتورة / رويدا السيد أبو العلاعلي



ابو العلا ، رويدا السيد
الطلاق المبكر بين حديثى الزواج
تأليف :رويدا السيد ابو العلا
ط 1 ، القاهرة : دار الآفاق العربية 2013
568 ص ، 24 سم

الطبعة الأولى
2013/1434 م



نشر ـ توزيع ـ طباعة
55 شارع محمود طلعت من ش الطيران
مدينة نصر ـ القاهرة
تليفون : 22617339 -00202 تليفاكس : 22610164-00202
Email: daralafk@yahoo. Com



بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ
١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ٢
ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ٣ ٱلَّذِي
عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ ٤ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا

**صدق الله العظيم**

سورة العلق

الآيات من (١– ٥)

# مقدمة

خضع المجتمع المصري خلال عقوده الثلاثة الأخيرة لمجموعة من التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي أثرت في مختلف جوانب حياته، حيث ارتبط تطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادي والخصخصة والعولمة ببعض المتغيرات ذات الأبعاد الإيديولوجية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التي كان لها تأثيرها في ظهور العديد من الظواهر السلبية داخل المجتمع المصري بوجه عام والأسرة المصرية بوجه خاص.

فقد أدى نجاح تلك التحولات في اختراق البنية الاجتماعية والثقافية والمنظومة القيمية للمجتمع والتأثير على نسق القيم الاجتماعية المسيطر وطابع الشخصية المصرية إلى إحداث تغيرات جذرية كان لها تأثيرها على زيادة معدلات التفكك الأسري والطلاق بصفة عامة، والطلاق المبكر بصفة خاصة، حيث دعمت العديد من القيم والمعايير السلبية وأبرزتها في مقابل تراجع العديد من القيم والمعايير الاجتماعية الإيجابية إلى حد كبير.

وقد حاولت الدراسة الراهنة الكشف عن آثار مجمل تلك التحولات، على الأسرة المصرية، وعلاقة ذلك بشيوع ظاهرة الطلاق المبكر واحتلالها مكانًا بارزًا داخل دائرة التفكك الأسري، وذلك من خلال الانتشار الواضح لحالات الطلاق بين حديثي الزواج والمرتبطة بما لحق بالأسرة المصرية من تغيرات في نسق القيم السائد بها، وكذلك في طبيعة العلاقات والأدوار الاجتماعية السائدة بين أفرادها. وهي ظاهرة تستحق الدراسة لما لها من آثار اجتماعية مدمره على الأسرة المصرية، وأيضًا لما لها من أسباب بنائية متنوعة.

واستنادًا إلى تلك المسلمة، فقد حاولت الدراسة الإجابة عن عدة تساؤلات تدور حول طبيعة تلك المتغيرات المسئولة عن انتشار ظاهرة الطلاق المبكر، سواء كانت متغيرات اجتماعية أو اقتصادية أو قيمية، وكيفية تأثيرها على بناء الأسرة وعملياتها وتفاعلاتها ووظائفها الأساسية، وذلك بهدف التعرف على طبيعة تلك الظاهرة، والأبعاد المختلفة المرتبطة بها، وانعكاساتها وآثارها على كل من الأسرة والمجتمع معًا.

ولتحقيق هدف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها اعتمدت الباحثة على مجموعة من الإجراءات المنهجية في إطار المنهج العلمي، حيث استخدمت الباحثة الأسلوب التاريخي كأداة لفهم وتتبع تلك التحولات التي تعرض لها المجتمع المصري خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وما

تبعها من تغيرات كان لها انعكاساتها البالغة الأثر على الأسرة المصرية على جميع المستويات.

كما استخدمت الباحثة أيضًا الأسلوب الوصفي التحليلي في وصف وتحليل التغيرات التي شهدها المجتمع المصري في كافة جوانبه في فتراته الأخيرة، وكذلك في وصف الأنماط والأبعاد المختلفة لظاهرة الطلاق المبكر، وتحليل العناصر البنائية المتعلقة بها.

هذا إلى جانب اعتماد الباحثة أيضًا على أسلوب دراسة الحالة، وذلك بتطبيقه على عدد من المطلقات والمخالعات اللاتي تم طلاقهن بالفعل أو مخالعتهن لأزواجهن بعد فترة قصيرة من الزواج، وقد تمت مقابلة هذه الحالات داخل محاكم الأسرة الثلاث بمحافظة القاهرة وهي الزنانيري ومصر الجديدة ومدينة نصر، حيث اشتمل البحث على عينة عددها ثلاثون حالة، وقد تم اختيار هذه الحالات وفق شروط معينة، وهي أن تكون محل إقامتها داخل محافظة القاهرة، وأن تكون قد تم طلاقها خلال السنوات الخمس الأولى فقط من الزواج، وأن تمثل مختلف المراحل العمرية والمستويات التعليمية والاجتماعية والاقتصادية، وأن تمثل نسبة منها الديانة المسيحية، وذلك بهدف توصيف ملامح التغيرات الاجتماعية والقيمية التي حدثت داخل نطاق الأسرة المصرية وخاصة بين الأزواج والزوجات حديثي الزواج في الآونة الأخيرة، والتعرف على تأثير تلك التغيرات على قيمهم الأسرية ودوافعهم واتجاهاتهم نحو الحياة الزوجية ونحو الطرف الآخر في العلاقة الزوجية، وعلاقة ذلك بانتشار ظاهرة الطلاق المبكر.

وبالإضافة إلى ذلك فقد اعتمدت الباحثة كذلك على الأسلوب الإحصائي في معالجة تلك البيانات التي قامت بجمعها عن طريق استمارة البحث، والتي تم تطبيقها على ٢٠٠ زوجة من الزوجات حديثي الزواج صاحبات دعاوي الطلاق المبكر، وذلك من واقع قضايا الطلاق المنظورة أمام محاكم الأسرة الثلاث بمحافظة القاهرة، وذلك بعد أن تم اختيارهن بالطريقة الغرضية أو المتعمدة، وذلك في محاولة للوقوف على ما تحدثه التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتلاحقة من آثار سلبية على الأسرة المصرية حديثة العهد بالزواج، وأهم المشكلات الأسرية الناجمة عن هذه التغيرات وعلاقتها بانتشار ظاهرة الطلاق المبكر.

وفيما يتصل بأدوات جمع البيانات فقد اعتمدت الباحثة على دليل لدراسة الحالة تم تطبيقه من خلال موقف مقابلة متعمقة بالإضافة إلى الاستعانة بصحيفة الاستبيان كأداة أخرى ثالثة من أدوات الدراسة.

هذا وقد قامت الباحثة بتقسيم الرسالة إلى تسعة فصول نعرض لها بإيجاز على النحو التالي:

**الفصل الأول:** ويتضمن موضوع الدراسة ومشكلتها، وأهميتها، وأهدافها، وكذلك فروض الدراسة وتساؤلاتها، والمفاهيم الأساسية لها وهما مفهومي التغير الاجتماعي والطلاق، بالإضافة إلى عرض التوجه النظري للدراسة أو النظرية التي سوف تتبناها الباحثة في تحليلها للظاهرة موضوع الدراسة.

**الفصل الثاني:** ويتضمن عرضًا للدراسات السابقة التي تناولت ظاهرة الطلاق من منظور عام، وكذلك تلك التي تناولت تأثير التغير الاجتماعي على ظاهرة الطلاق، هذا إلى جانب رؤية نقدية شاملة للبحوث والدراسات السابقة، وموقع الدراسة الراهنة منها.

**الفصل الثالث:** ويتضمن أهم النظريات السوسيولوجية المفسرة للتغير الاجتماعي وهي النظريات التطورية والنظريات الدائرية، وكذلك موقف الاتجاهات النظرية المعاصرة من دراسة الأسرة وما تتعرض له من تغيرات سواء كانت اتجاهات محافظة كالبنائية الوظيفية، والتفاعلية الرمزية، ونظرية نوعية الزواج، أو اتجاهات نقدية كالمادية التاريخية والنظرية النسوية، ونظرية القوة واتخاذ القرار، أو اتجاه ما بعد الحداثة.

**الفصل الرابع:** ويشتمل على أهم محددات ظاهرة الطلاق والآثار المترتبة عليه، وذلك من خلال التعرض لبعض النقاط الهامة التي تتعلق بظاهرة الطلاق، كمناقشة مفهوم الطلاق في الأديان السماوية، ومفهوم الطلاق في القانون ومواده الأساسية، وكذلك عرض معدلات انتشار ظاهرة الطلاق المبكر وعلاقتها بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع المصري منذ منتصف السبعينيات وحتى الفترة المعاصرة، بالإضافة إلى تناول أهم الأسباب والآثار الاجتماعية لظاهرة الطلاق.

**الفصل الخامس:** ويشتمل على تحليل لموضوع الخلع بما يتضمنه من جوانب مختلفة شرعية وقانونية، شاملاً ذلك المعنى اللغوي ثم الفقهي للخلع، وكذلك المعنى القانوني له، بالإضافة إلى عرض الأسباب والآثار الاجتماعية للخلع، ومعدلات انتشار قضايا الخلع في مصر.

**الفصل السادس:** ويشتمل على الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية، كنوع الدراسة ومناهجها وأدواتها، وكذلك مجالات الدراسة المختلفة، وإجراءات اختيار حالات وعينة الدراسة الميدانية وخصائصها الأساسية، وصعوبات الدراسة الميدانية.

**الفصل السابع**: ويشتمل على عرضًا لأهم المتغيرات أو العوامل التي تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في حدوث مشكلات بين الزوجين حديثي الزواج، وذلك بالبحث في عدة موضوعات مثل مرحلة الاختيار للزواج، ومرحلة الزواج وتأسيس الأسرة، والإقامة وشبكة العلاقات، ودخل الأسرة وسياسة الإنفاق، واتخاذ القرارات في الأسرة، والعلاقات والأدوار الاجتماعية داخل الأسرة حديثة الزواج.

**الفصل الثامن**: ويشتمل على وصفًا لملامح ظاهرة الطلاق المبكر بين حالات الدراسة، وتحليلاً للأبعاد الاجتماعية الخاصة المؤثرة في وقوع تلك الظاهرة، ومظاهر وقوع هذا النوع من الطلاق وآثاره الاجتماعية على المطلقة والأبناء.

**الفصل التاسع**: ويشتمل على تحليلاً للقيم والمعايير والسلوكيات السلبية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المختلفة المؤدية إلى انتشار ظاهرة الطلاق المبكر داخل المجتمع المصري وعلاقاتها بما تعرض له المجتمع من تحولات، بالإضافة إلى التعرف على تأثير التغيرات الاجتماعية على ظاهرة الطلاق المبكر من وجهة نظر حالات الدراسة.

**الخاتمة**: وتتضمن مناقشة أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وكذلك مجموعة التوصيات التي انتهت إليها الدراسة أيضًا.

# الفصل الأول

# موضوع الدراسة وأهميتها والمفاهيم الأساسية

مقدمة.

أولاً: موضوع الدراسة ومشكلتها.

ثانياً: أهمية موضوع الدراسة.

ثالثاً: أهداف الدراسة.

رابعاً: فروض وتساؤلات الدراسة.

خامساً: المفاهيم الأساسية للدراسة.

سادساً: التوجه النظري للدراسة.

**مقدمة:**

إن الاهتمام الشديد الذي نلاحظه عند علماء الاجتماع في الغرب والشرق على السواء بدراسة موضوعات الأسرة المختلفة، وخاصة موضوع الطلاق، ربما يكون مرجعه إلى التغيرات الواضحة التي طرأت على طبيعة الزواج وأهدافه، وإلى المشاكل والأزمات والتحديات التي يواجهها، نتيجة للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي تتعاظم عاماً بعد آخر، وربما يعود هذا الاهتمام كذلك إلى أن كثير من خبراتنا وعواطفنا ومشاكلنا تمتد جذورها في الحياة الأسرية التي نشارك فيها جميعها بشكل أو بآخر. وقد أدرك الكثيرون ممن يعملون في حقل العلم أو السياسة أو التخطيط، أو من يتصدون لتشخيص مشاكل المجتمع وبناء برامج التغير أو الإصلاح، إن الانطلاق من تفهم قضايا الزواج والطلاق المعاصرة وأزمة الأسرة ومعاناتها في هذا العصر أمراً لا مفر منه، وخاصة إذا كانت الأسرة ستظل صاحبة الدور الحيوي في تشكيل الشخصية وفي بناء قيم واتجاهات الإنسان المعاصر.

هذا وقد برزت مشاكل الأسرة كمشاكل كبرى في هذا العصر نتيجة لما يتميز به من سرعة التغير وتلاحقه، وسرعة تدفق المعلومات، وسرعة تحول الصيغ الحداثية إلى صيغ عالمية. ففي ظرف العولمة هذا تصبح الأسرة أكثر المؤسسات الاجتماعية عرضة للتخلخل والاضطراب، فرياح العولمة تأخذ الأطفال من عالم الأسرة إلى عوالم أخرى وتنزعهم من حياة العائلة إلى فضاء الاستهلاك والترف والمتع التي لا تتحقق. كما أنها تخلخل الثقافات المحلية التقليدية التي تضفي التماسك والاستقرار على حياة الأسرة والجيرة والمجتمع المحلي. ومن ناحية أخرى فإن العولمة تفرض أجندة جديدة على مجتمعات العالم عبر المنظمات والمؤتمرات الدولية. وتمس هذه الأجندة الأسرة بشكل واضح عندما تطرح مفهومات جديدة للأسرة، وللعلاقة بين الجنسين، وللتنشئة الاجتماعية [1].

والمجتمع المصري لا يعيش بمعزل عن التطورات العالمية الجارية، بل أنه قد تأثر بكل المتغيرات والمستحدثات الجديدة على النطاق العالمي، خاصة مع سهولة الانتقال والاتصال في

---

(١) أحمد زايد، أحمد مجدي حجازي: الأسرة المصرية وتحديات العولمة، أعمال الندوة السنوية التاسعة لقسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٧-٨ مايو٢٠٠٢، مطبوعات مركز البحوث والدراسات، ٢٠٠٣، ص ص ٧:٨.

ظل تقدم وسائل الاتصال، وتكنولوجيا المعلومات، والإطلاع والتعرض لكل جديد يظهر في أي مجتمع من مجتمعات العالم. وبناء على ذلك فإن الأسرة المصرية خلال السنوات القليلة الماضية تعرضت لمجموعة من التغيرات البنائية، نتيجة التحولات المجتمعية، أفضت إلى بروز العديد من المشكلات والصراعات، والتي تفضي بدورها إلى احتمال وقوع الطلاق، كأخطر مظهر من مظاهر التفكك الأسرى. ولعل ما تطالعنا به وسائل الإعلام من قضايا ومشكلات ترتبط بالنظام الأسرى، وما تعرضه الصحافة من حالات طلاق، وما تشير إليه نسب قضايا الطلاق والخلع في المحاكم المصرية يعبر بصورة واضحة عن استمرار تفاقم مشكلات الأسرة المصرية، واستمرار الطلاق باعتباره آلية من آليات تفكك الأسرة المصرية.

ووفقاً لهذا فقد قامت الباحثة بتخصيص هذا الفصل لعرض موضوع هذه الدراسة نظراً لأهميته والضرورة الملحة لدراسته، بالإضافة إلى التعرض لأهداف هذه الدراسة وفروضها وتساؤلاتها، والمفاهيم الأساسية لها وهي مفهومي التغير الاجتماعي، والطلاق في الفكر السوسيولوجي، وأبرز العلماء الذين تناولوا هذه المفاهيم بالتعريف، كما يهتم أيضًا بعرض التوجه النظري أو النظرية التي سوف تتبناها الباحثة للوقوف على ملامح ظاهرة الطلاق بين حديثي الزواج وعوامل ازديادها وربطها بالظروف المجتمعية، وذلك في محاولة للتعرف على المؤثرات التي تخضع لها الأسرة المصرية في الوقت الحالي، وأثر ذلك على بروز ظواهر التفكك الأسري والطلاق على وجه الخصوص.

**أولاً- موضوع الدراسة ومشكلتها:**

الزواج ظاهرة اجتماعية تعكس حاجات الأفراد والمجتمعات إلى الحياة، وإلى أداء الوظائف المنوطة بأفراد المجتمع، والذين ينطلقون في الأساس من كونهم أزواجاً أو زوجات يعيشون حياة أسرية سليمة، تمثل قاعدة هامة يقيمون عليها فعاليتهم في المجتمع. ويعكس ذلك حالة من التوافق الزواجي بين الزوجين، توجهها النزعة إلى التعامل الإيجابي مع صعوبات ومشكلات الحياة، وإلى تبادل المشاعر والعواطف والمشاركة في المهام والأنشطة المألوفة، وتحقيق التوقعات الزواجية لكل منهما، وتبادل الأدوار وتكاملها فيما بينهم(١).

---

(١) عبد الوهاب جودة عبد الوهاب: الطلاق كآلية من آليات تفكك الأسرة المصرية، رصد للواقع

وقد تنعدم أو تنخفض هذه العواطف والمشاعر المشتركة، أو تكون هناك فرصة لظهور المشاكل والصراعات الزوجية، مما يؤدي إلى حدوث نوع من التفكك في العلاقات الأسرية، يترتب عليه انهيار الأسرة، وقد ساعد على ذلك مجموعة التحولات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة، والتي تزايدت في ظل التحولات العالمية والتي أفرزت مجموعة من الضغوط على تلبية الأسرة لاحتياجاتها الأساسية، مما فرض على الزوجين القيام بأعباء أكبر مما هو مطلوب منهما، ترتب عليه زيادة التباعد، وضعف درجة التوافق، إضافة إلى الاتجاه المتزايد نحو ارتباط النساء بقوة العمل. فالزواج في ظل التحولات الحالية لم يعد يقدم للمرأة ضماناً ثابتاً للحياة، كما أن تزايد الاستقلال المادي للمرأة سوف يقلل من احتمالات بقاء حالات الزواج الفاشل، وذلك مقارنة بما كانت عليه المرأة من قبل حيث كانت مجبرة على الاستمرار في حياة زواجيه غير مرغوب فيها.

كما أدى تزايد دخول المرأة في سوق العمل إلى إحداث تحولاً في عملية اختيار شريك الحياة أو الطرف الآخر، وطبيعة الظروف التي يتم خلالها الزواج، وثبات واستقرار الزواج، بل وزيادة توقعات الزوجات بشأن تقسيم أعباء الأعمال المنزلية، مما ترتب عليه زيادة حدة المشكلات الزوجية التي أفضت إلى حدوث الطلاق، وتزايد معدلاته حتى أصبح أمراً مألوفًا ومقبولاً، بل لم يعد وجود الأطفال يمثل إلى حد كبير عائقاً يحول دون وقوع الطلاق.

ومن الصعب ملاحقة كل عناصر التغير الاجتماعي وتأثيره على الأزمات العائلية لأنها أصبحت متعددة في ذلك العصر المفتوح بلا حدود وبلا ضمان لسقف ملموس نظراً لعمليات الشد والجذب خاصة في مجال التكنولوجيا الفائقة التطور والتحديث والانبهار. حيث يؤثر التغير الاجتماعي في مدى أوسع من الخبرة العادية والجوانب الوظيفية للمجتمعات في العالم الحديث وذلك لأنه في الواقع لا توجد خاصية من خصائص الحياة ليست حصينة على توقع التغير. وتبعاً لذلك فإن انتشار التكنولوجيا المادية بسرعة وتلاحق الاستراتيجيات الاجتماعية يساهم في سرعة التغير الاجتماعي الذي قد لا تستطيع الأسرة كبناء راسخ وتقليدي أن تتحمله إلا إذا كانت هناك مرونة فائقة يتحلى بها الأفراد ليستوعبوا مشاكل العصر قبل أن يحدث الانهيار وتنتشر مزيد من

---

واستكشاف ملامح المستقبل، في أحمد زايد، أحمد مجدي حجازي (محرري) الأسرة المصرية وتحديات العولمة، أعمال الندوة السنوية التاسعة لقسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٧-٨ مايو ٢٠٠٢، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ص٢١٥.

الأزمات[1].

ويعتبر الطلاق أحد مظاهر التفكك الأسرى، إضافة إلى الصراعات والمشاجرات الزوجية، فالطلاق مظهر من مظاهر تحلل الحياة الزوجية التي ينعدم فيها التكيف بين الزوجين، كما أنه محصلة لتفاقم الخلاف بين الزوجين إلى الحد الذي يمتنع معه كل توافق، فلا يكون ثمة سبيل إلى التراضي، ولا يكون هناك مجال للعودة إلى حياة التكيف، فالطلاق عادة هو الحلقة الأخيرة من مراحل الشجار والنزاع العائلي.

فالطلاق إذن من الظواهر الاجتماعية المتنوعة التي عرفتها جميع المجتمعات القديمة والحديثة على حد سواء مع الاختلاف في درجة حدته من مجتمع لآخر، ومن حقبة تاريخية لحقبة أخرى. كما تختلف نظرة المجتمعات في تعريفها للمستوى أو للحد الذي يصبح معه الخلاف بين الزوجين أمراً لا يطاق، أو في أسباب انحلال الزواج غير الموفق، ومن الملاحظ أن السنوات الأخيرة قد شهدت تحولات جذرية في نسق الأسرة المصرية عامة، وتحولاً في أنساق الطلاق بصفة خاصة، حيث تغيرت مفاهيم الأسرة الحديثة، كما حدثت مجموعة من التغيرات في الاتجاه نحو الزواج وأنماطه، إضافة إلى ظهور أنماط جديدة من العلاقات الأسرية، وتغيرات في الأدوار المرتبطة بالرجال والنساء ترتب عليها حدوث تغيرات في الاتجاه نحو الطلاق، وأصبح مفهوم الطلاق لا يشكل عائقاً أمام الكثيرات في المجتمع المصري.

ونظراً لأن قيمة أي عمل علمي تتوقف ومدى جدواه في خدمة المجتمع وقدرته على إلقاء الضوء على الجوانب المتعددة للمشكلة أو مساهمته في إثراء التراث النظري، وكلها عوامل تؤثر تأثيراً قوياً على قيمة البحث، فيمكن تلخيص مشكلة الدراسة هنا في محاولة التعرف على أثر التغير الاجتماعي بعوامله الداخلية والخارجية في نمو وانتشار ظاهرة الطلاق في المجتمع المصري، وخاصة الطلاق المبكر بين حديثي الزواج في السنوات الأخيرة.

وستحاول الباحثة هنا أن تتناول موضوع الدراسة بطريقة شاملة ومتكاملة، حيث أنها تسعى إلى اختبار النظرية السوسيولوجية في تفسير ظاهرة الطلاق، فالدراسة الحالية ترتكز على دعامتين أساسيتين هما ظاهرة الطلاق، والتغير الاجتماعي، ظاهرة الطلاق كظاهرة اجتماعية ترتبط ارتباطًا

---

(١) سامية خضر صالح: دراسات سوسيولوجية معاصرة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٢٠.

وثيقًا بآليات التغير الاجتماعي في المجتمع، والتغير الاجتماعي كعملية ديناميكية تتبلور فيها عوامل فعالة تؤثر في ظواهر المجتمع المختلفة، وذلك انطلاقًا من نقطة هامة وهي أن الاهتمام يتزايد اليوم بالنتائج المترتبة على التغير الذي يتم في البناء أو الوظائف أو الذي يؤدي إلى خلق المشاكل والتوترات ذات الأبعاد المتنوعة في مقابل الاهتمام القديم بعوامل التغير وعملياته(١).

فقد أكدت الشواهد والدراسات المختلفة أن المجتمعات على اختلاف أنماطها قد ارتبطت بشكل أو بآخر من أشكال التغير الذي أصاب نظمها الاجتماعية، وانعكس بالتالي على الأسرة ووظائفها وبنائها والعلاقات السائدة فيها ودور كل عضو منها، وأيضاً خلق العديد من المشكلات التي أصبحت ملازمة للأسرة بعد حدوث التغير، إذ أجمع أغلب دارسوا الأسرة في مجتمعات مختلفة الأنماط أن التغيرات الاجتماعية التي صاحبت التصنيع والتقدم التكنولوجي وما يرتبط به من زيادة التحضر في الدول المتقدمة، وكذلك التغيرات الاجتماعية التي صاحبت تنفيذ مشروعات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية فرضت على نسق الأسرة أن يتكيف بصورة أو بأخرى مع هذه التغيرات، وامتد هذا التكيف إلى تعديلات متفاوتة المدى في بنائها ووظائفها.

وإزاء هذا فإن الدراسة الراهنة هي محاولة لفهم ومعرفة التغيرات التي تتعرض لها الأسرة المصرية نتيجة للتغيرات الاجتماعية والثقافية التي يتعرض لها المجتمع المصري منذ فترة ليست بالقصيرة، ذلك أن فهم الأسرة يعد خطوة جوهرية وهامة لفهم المجتمع ككل من حيث ظواهره ومشكلاته وأهدافه، فالأسرة كما هو معروف هي الوحدة التي يقوم عليها البناء الكلي للمجتمع، ونظراً للارتباط والتساند بين نظم المجتمع المختلفة واعتماد كل منها على الآخر، فإن دراسة الأسرة ككل، ودراسة التغيرات التي تتعرض لها نتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تعد مدخلاً مناسباً لفهم بقية نظم المجتمع المعاصرة.

فقد خضع المجتمع المصري منذ ثورة ١٩٥٢ وحتى الآن لمجموعة من التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي أثرت في مختلف جوانبه، سواء الجوانب السياسية، أو الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو الثقافية، غير أن أكثر هذه التحولات تأثيرًا تتمثل في تلك التي حدثت في الفترة من منتصف

---

(١) مريم أحمد مصطفى وآخرون: التغير ودراسة المستقبل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣، ص٢٦.

السبعينيات وحتى منتصف التسعينيات، حيث شهدت هذه الفترة تغيرات عنيفة في هياكل المجتمع المصري نتج عنها تحول شامل في أفكاره، ومعتقداته، وسلوكياته، ذلك أن الانفتاح الاقتصادي لم يكن مجرد سياسة اقتصادية فحسب، بل كان تحولاً شاملاً له أبعاد اجتماعية، وثقافية، وفكرية شملت القوى الاجتماعية، ونسق القيم الاجتماعية المسيطرة، وطابع الشخصية المصرية.

وكان لتلك التحولات بما صاحبها من خلخلة في التوازن الاجتماعي وتصدع للبناء المعياري ككل انعكاسات خطيرة على الأسرة المصرية، حيث نتج عنها اهتزاز في طبيعة القيم والأدوار الاجتماعية داخل الأسرة، بالإضافة إلى فساد العلاقات الأسرية بين الأباء والأبناء، والأزواج والزوجات، مما أدى إلى ظهور العديد من المشكلات والظواهر الاجتماعية كالزيادة في معدلات الطلاق بصفة عامة، وبين حديثي الزواج بصفة خاصة، وتعدد الزوجات، وغير ذلك من مظاهر التفكك الأخرى.

بمعنى آخر فقد جاءت هذه الزيادة في معدلات الطلاق كنتاج لما يحدث في المجتمع المصري من تحولات اجتماعية اقتصادية سريعة، صاحبها تغيراً كبيراً في أنماط السلوك نتيجة لسيطرة العلمانية وانتشار مفاهيم جديدة مثل الحرية، والفردية، والمنفعة الخاصة، مما أدى إلى ضعف الضوابط الاجتماعية وانهيار القيم الدينية مقابل القيم المادية، الأمر الذي أدى إلى انهيار الطبيعة القدسية للزواج واصطباغه بصبغة مادية تركز على أن السعادة الشخصية هي الهدف الأساسي في الحياة الزوجية، هذا إلى جانب وجود بعض المبررات الحديثة التي ساعدت أيضاً على انتشار ظاهرة الطلاق كانتشار التعليم وما صاحبه من استقلال اقتصادي للمرأة، وظهور مفاهيم جديدة للعلاقة بين الرجل والمرأة ساعد على انتشارها الآراء المعتدلة والمتطرفة للحركات النسائية[1].

كذلك فإن ظاهرة هجرة الأزواج للعمل بالخارج والتي ارتبطت بتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي قد ساهمت فيما يسمي بظاهرة تأنيث الأسرة المصرية، وهو ما جعل الزوجة تقوم بجانب أدوارها بأدوار الرجل أيضاً، الأمر الذي أنعكس على عملية التنشئة الاجتماعية من جانب، وعملية الروابط الاجتماعية من جانب آخر، فضلاً عن زيادة التفكك الاجتماعي داخل الأسرة، وهو ما يتضح في حدوث الخلافات الزوجية، وسلوك الأبناء، وزيادة معدلات الطلاق

---

(١) سامية قدري ونيس: عادات الزواج والطلاق عند الأقباط بين الشريعة والواقع، دراسة ميدانية بمحافظة الجيزة، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، ١٩٩٩.

والهجرة وتوتر العلاقات الجنسية. كما أن خروج الأزواج للعمل في الخارج أدى إلى هجرة الأزواج لزوجاتهم مما أدى إلى ظهور علاقة غير سوية بين الزوجين، سواء من الناحية العاطفية أو الاجتماعية داخل الأسرة، مما أحدث تحولاً جذرياً في الدور الاجتماعي للزوجة، وفي أدوارها التي قامت بها فضلاً عن فتور العلاقة العاطفية بين الزوجين[1].

هذا وتعد دراسة الطلاق من الموضوعات الهامة، لكونها ذات بعد تشريعي وثقافي هام، حيث أن عمليتي الزواج والطلاق ترتبطان ارتباطاً وثيقاً بنسق القيم والمعايير الثقافية، فكل ثقافة لها نسق خاص بها وأسلوب مميز في التعامل مع مفرداتها، بحيث تشكل نسقاً يجمع في طياته مجموعة التصورات والأفكار والأفعال إلى جانب أنماط السلوك الواقعية كما يمارسها الأفراد في مواقف معينة[2].

كما تعكس دراسة الطلاق طبيعة النسق البنائي للزواج وما يعتريه من عدم الاستقرار، حيث أن الزواج والطلاق هما وجهين لعملة واحدة يعكس كل منهما طابعاً خاصاً يتجسد من خلال الاتساق أو الاختلال داخل النسق الأسري، وهذا يساهم بدوره في استقرار أو عدم استقرار النسق القرابي، حيث يعتبر الطلاق حالة من اختلال التوازن، نتيجة الانحراف عن نسق المعايير الخاصة بالحياة الزوجية والقواعد المنظمة لها سواء كانت تشريعية، أو ثقافية، أو اجتماعية أو اقتصادية.

ومن هذا المنطلق، تم تحديد إشكالية الدراسة التي تمثل في دراسة أثر التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تعرض لها المجتمع المصري منذ حقبة السبعينيات وحتى الآن على نمو وانتشار ظاهرة الطلاق بين حديثي الزواج داخل الأسرة المصرية، وذلك بوصفها إحدى الظواهر الاجتماعية السلبية التي طرأت على الأسرة وهددت كيانها في الآونة الأخيرة، وذلك بهدف استقصائها ومعرفة أسبابها والظروف المجتمعية التي أفرزتها في محاولة لإلقاء الضوء على

---

(١) عبد الله عبد الغني: المهاجر المصري، دراسة سسيوانثربولوجية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٠، ص ١٦٢.

(٢) محمد الجوهري، الأنثروبولوجيا، أسس نظرية وتطبيقات عملية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨،
ص ٧٣.

أبعاد هذه الظاهرة الاجتماعية التي تهدد أهم وحدة بنائية في المجتمع وهي الأسرة.

هذا وتعتمد الباحثة في تحليلها لظاهرة الطلاق بين حديثي الزواج على مسلمة أساسية هامة وهي: أن أي ظاهرة سلبية تعد انعكاساً للظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع، وأن أي مشكلة داخل نسق الأسرة لابد وأن تكون مرتبطة بما يسود المجتمع من تحولات اجتماعية، واقتصادية، وثقافية، خلال المرحلة التاريخية التي ظهرت فيها، وأن تكون لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بغيرها من المشكلات الاجتماعية، أو بمعنى آخر أن هناك تأثيراً قوياً للتحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يمر بها مجتمع ما خلال مرحلة زمنية معينة ينعكس على الأسرة ويعمل على إبراز بعض القيم والسلوكيات وعلى إخفاء بعض القيم والسلوكيات الأخرى.

وبناء على ذلك يمكننا حصر أسباب اختيار موضوع أو إشكالية الدراسة في النقاط التالية:

١- زيادة معدلات الطلاق خاصة بين حديثي الزواج بصورة واضحة في السنوات الأخيرة كما تدلنا على ذلك الإحصاءات الخاصة بالزواج والطلاق للأعوام من ١٩٨٠ وحتى ٢٠٠٤ والمدونة بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والتي تعكس مدى خطورة انتشار تلك الظاهرة على الأسرة والمجتمع كله.

٢- أهمية الأسرة كنواة أولى للمجتمع وأهم وحدة بنائية به، بالإضافة إلى كونها مؤسسة من أهم المؤسسات الاجتماعية القادرة على إكساب الأبناء القيم المختلفة، فهي التي تحدد ما ينبغي وما لا ينبغي أن يكون في ظل المعايير الثقافية السائدة في المجتمع.

٣- تزايد كم ونوع التغيرات الاجتماعية التي شهدها المجتمع المصري في أواخر القرن العشرين وما نتج عنها من تأثيرات سلبية في نسق القيم الاجتماعية عامة ونسق القيم الأسرية خاصة.

**ثانياً- أهمية موضوع الدراسة:**

تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تعالج ظاهرة الطلاق بين حديثي الزواج داخل نطاق المجتمع المصري، وذلك لأن مشكلة الطلاق المبكر تمثل تهديداً قوياً لمستقبل الأسرة ودوامها، كما تنبئ بحدوث تغيرات جوهرية في الأجل القصير لأدوارها وبنائها عامة، مما يؤثر على كيان المجتمع المصري عامة.

وتوضح البيانات الرسمية في مصر، أن إجمالي عقود الزواج في مصر حتى نهاية عام ١٩٩٩ بلغ ٥٢٥٤١٢ ألف عقد زواج رسمي بمعدل نمو قدره ٨.٣٪ . كما توضح البيانات أيضاً أنه في نفس العام وصل حجم إشهادات الطلاق ٧٤ ألف إشهار طلاق تقريباً بمعدل قدره ١.٢٪، علماً بأن حجم إشهادات الطلاق في عام ١٩٩٨ كان ٧٢ ألف إشهاره طلاق تقريباً[١]. بزيادة قدرها (٢٠٠٠) حالة طلاق في عام واحد. مع الوضع في الاعتبار أن هذا الحجم في إشهادات الطلاق هو العدد الرسمي المعلن من واقع السجلات الحكومية، ناهيك عن حالات الطلاق غير الرسمية، أو العرفية، إضافة إلى عدد حالات الخلع، بعد إقرار وتطبيق مواد الخلع في قانون الزواج والطلاق في مصر، ولا يقتصر الأمر على ذلك وإنما تشهد المحاكم المصرية آلاف القضايا محل النزاع الأسرى، والتي تطالب الزوجات فيها بحق التطليق، الأمر الذي يجسم بالفعل حجم هذه المشكلة وخطورتها على الأسرة والمجتمع معاً.

وللدراسة أهمية علمية ومجتمعية نعرض لها فيما يلي:

١- الأهمية العلمية: وتتمثل في:

أ- أن هذه الدراسة تعد واحدة من الدراسات التي يمكن أن تضاف إلى التراث السوسيولوجي المهتم بدراسة الأسرة المصرية ومشكلاتها، حيث تأتي دراستنا الراهنة شاملة لأبعاد التغير الذي أصاب الأسرة في مجتمعنا المصري، وعلاقته بظواهر الطلاق والتفكك الأسري.

ب- إذا كانت قضية الطلاق وتأثيراته على مختلف الأصعدة قد حظيت باهتمام كبير من قبل الدراسات السابقة، إلا أن معظمها قد أغفلت تناول موضوع الدراسة الراهنة وهو الطلاق المبكر، كما أن تباين هذه الدراسة لا يقف عند مسألة التناول فقط، بل يأتي التباين أيضاً من خلال الاختلاف النظري الذي استندت إليه الدراسة ألا وهو الدمج بين المداخل النظرية الثلاث البنائية الوظيفية، والتفاعلية الرمزية والنسوية في تفسير ظاهرة الطلاق بين الأسر حديثة الزواج.

**٢- الأهمية المجتمعية. وتتمثل في:**

أ- محاولة التعرف على الأبعاد التشريعية والثقافية المحيطة بموضوع الطلاق من أجل رسم

---

(١) بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاءات الزواج والطلاق لعامي ١٩٩٨، ١٩٩٩.

مخطط علاجي مقترح يرتبط بالتشريعات المنظمة للزواج والطلاق، إلى جانب الوعي بالقواعد المحددة للزواج والطلاق.

ب- أن نتائج الدراسة الراهنة يمكن أن تمد القائمين على أمر الأسرة ببعض الحقائق الهامة التي يمكن الاستفادة منها في رسم سياسة اجتماعية واضحة تضع في حسبانها الاهتمام برصد التغير في الأسرة من وقت لآخر، لتحديد ملامح هذا التغير وأبعاده، ورسم سياسة اجتماعية أيضاً من شأنها رعاية الأسرة والاهتمام بها، وذلك للحد من تلك الظاهرة وتلافي خطورتها على الأسرة والمجتمع.

ج- محاولة التعرف على العوامل والأسباب المؤدية إلى بروز ظاهرة الطلاق خلال السنوات الخمس الأولى من الزواج، وحصر مختلف أنماطه لمعرفة مبرراته ومصاحباته، ولإعطاء صورة أكثر موضوعية من أجل مزيد من الفهم لواقع الأسرة المصرية، وطرح توقعات يمكن أن تفيد الأكاديميين والمخططين في مجال التخطيط الاجتماعي والاقتصادي وعلم الاجتماع العائلي في وضع بعض البرامج الوقائية الموجهة لكل من الأزواج والزوجات بهدف حمايتهم من التعرض لمثل هذه الظاهرة التي تؤدي إلى تفكك الأسرة وانهيارها وبالتالي تفكك المجتمع ككل.

**ثالثاً- أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة الراهنة إلى الوقوف على ما يلي:

١- رصد ملامح التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي شهدها المجتمع المصري خلال العقود الثلاثة الأخيرة وبيان أثرها في تغير البناء الأسرى وارتفاع معدلات الطلاق بين حديثي الزواج.

٢- الكشف عن ملامح التغير في طبيعة القيم الاجتماعية السائدة بين الزوجين حديثي الزواج في المجتمع المصري.

٣- الكشف عن ملامح التغير في طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة بين الزوجين حديثي الزواج في المجتمع المصري.

٤- الكشف عن ملامح التغير في طبيعة الأدوار الاجتماعية القائمة بين الزوجين حديثي الزواج في المجتمع المصري.

٥- الكشف عن طبيعة التغير الذي أصاب بناء السلطة واتخاذ القرار بين حديثي الزواج في

المجتمع المصري.

٦- رصد الأشكال المختلفة للطلاق بين الأسر حديثة الزواج في المجتمع المصري.

٧- الكشف عن العوامل والظروف المختلفة التي ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في انتشار ظاهرة الطلاق المبكر بين حديثي الزواج في المجتمع المصري خلال السنوات الأخيرة، وبالتالي إمكانية التصدي للمشكلة والتخفيف من حدتها.

ولتحقيق هذه الأهداف كان من الضروري وضع الفروض والتساؤلات الآتية:

**رابعاً- فروض وتساؤلات الدراسة:**

الفرض كما عرفه الباحثون ما هو إلا عبارة عن فكرة مبدئية تربط بين الظاهرة موضوع الدراسة وبين أحد العوامل المرتبطة بها أو المسببة لها[١]. وكلما استطاع الباحث أن يتبنى اتجاهًا فكريًا محدداً نحو الوقائع مكنه ذلك من إدراك العلاقات والارتباطات بينها، وكلما ازدادت خبرته وألفته بميدان بحثه زادت بالتالي قدرته على صياغة فروض علمية توجه دراساته[٢].

وقد وضعت الباحثة مجموعة من الفروض يمكن التحقق منها، حيث تنطلق الدراسة الراهنة من فرض رئيسي مؤداه: يرتبط التغير الاجتماعي والثقافي ارتباطاً طردياً في المجتمع المصري بالتغير في نسق القيم بوجه عام ونسق الأسرة ووظائفها وأدوارها بوجه خاص مما أدى إلى ازدياد حدة ظاهرة الطلاق بين حديثي الزواج داخل الأسرة المصرية.

وقد قسمت الباحثة هذا الفرض إلى مجموعة فروض أخرى انبثقت من مشكلة البحث وتم بلورتها في ضوء نتائج الدراسة الميدانية التي قامت بها الباحثة، إلى جانب ما يطالعنا به التراث النظري الخاص بعدم الاستقرار الزواجي، وهذه الفروض هي:

١- ثمة تغيرات اجتماعية واقتصادية جذرية شهدها المجتمع المصري خلال الآونة الأخيرة انعكست على البناء الأسرى للأسرة المصرية.

٢- كان لتلك التغيرات أثرها الواضح في تغير المنظومة القيمية للمجتمع المصري بصفة عامة وللأسرة المصرية بصفة خاصة.

---

(١) عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبة، الطبعة الثانية، ١٩٨٢، ص ١٨٨.

(٢) محمد على محمد: علم الاجتماع والمنهج العلمي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثالثة، ١٩٨٠، ص٦٣.

٣- كان لتلك التغيرات أثرها الواضح في تغير طبيعة الأدوار والعلاقات الاجتماعية السائدة بين حديثي الزواج داخل نطاق المجتمع المصري.

٤- كان لتلك التغيرات أثرها الواضح في ظهور بعض المشكلات والخلافات الزواجيه وعمليات الصراع والتفكك الأسرى بين حديثي الزواج داخل نطاق المجتمع المصري.

٥- أن الإقامة المشتركة مع أهل الزوج أو الزوجة، وعدم التكافؤ والتوافق بين الزوجين سواء كان من الناحية الاجتماعية أو النفسية أو الجنسية، والافتقاد للحب والتفاهم من جانب أحد الزوجين أو كلاهما، بالإضافة إلى الرغبة في الإنجاب من العوامل الأساسية المؤدية إلى انتشار ظاهرة الطلاق بين حديثي الزواج في المجتمع المصري.

هذا ويقتضي إخضاع الفروض للبحث والتحقيق وضع وصياغة عدد من التساؤلات التي تسعى الدراسة إلى الإجابة عليها والتحقق منها وهي:

١- هل أدى تغير القيم والاتجاهات نتيجة التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع المصري إلى حدوث تغير في القيم الأسرية، وخاصة ما يتعلق منها يقيم الاختيار الزواجي، وقيم الحب، والاحترام، والانتماء، والترابط الأسرى بين حديثي الزواج داخل الأسرة المصرية؟

٢- ما طبيعة التغير الذي طرأ على العلاقات الاجتماعية بين الأزواج والزوجات حديثي الزواج بمجتمع الدراسة خلال الآونة الأخيرة؟

٣- هل تغير بناء الأدوار داخل الأسرة المصرية حديثة الزواج في السنوات الأخيرة؟ وما هي طبيعة هذا التغير؟

٤- ما طبيعة التغير الذي أصاب بناء السلطة واتخاذ القرار داخل الأسرة حديثة الزواج بمجتمع الدراسة خلال الأعوام القليلة الماضية؟

٥- هل يلعب التغير في المستوى الاقتصادي التعليمي دوراً في استقلالية المرأة داخل الأسرة حديثة الزواج وقدرتها على اتخاذ القرار؟

٦- هل أدى التغير الاجتماعي والاقتصادي بالمجتمع المصري إلى ظهور أشكال جديدة من المشكلات الأسرية بين حديثي الزواج لم تكن موجودة من قبل؟ وما هي طبيعة تلك المشكلات؟

٧- ما هي أنماط الطلاق المبكر الأكثر انتشارًا بين الأسر حديثة الزواج في المجتمع المصري؟

٨- ما هي أكثر الجماعات أو الطبقات الاجتماعية أقداماً على الطلاق خلال السنوات الخمس الأولى من الزواج؟ ولماذا؟

٩- ما هي متغيرات سوء التوافق الزواجي؟ وما مدي تأثيرها على حدوث الطلاق المبكر؟

١٠- ما هي الأبعاد المؤثرة في حدوث الطلاق المبكر بين حديثي الزواج في المجتمع المصري في ظل التحولات الجارية؟

١١- ما هي صورة المرأة المطلقة بعد فترة قصيرة من الزواج؟ وما هو نمط المشكلات التي تواجهها بعد حدوث الطلاق داخل مجتمع الدراسة؟

١٢- ما تأثير التغير الاجتماعي على ظاهرة الطلاق المبكر؟ وما هو السبيل لمواجهتها من وجهة نظر حالات الدراسة؟

**خامساً- المفاهيم الأساسية للدراسة:**

**١- مفهوم التغير الاجتماعي Social Change:**

يقول هيراقليطس "أن الأشياء في تغير متصل" وأن الوجود عبارة عن موت يتلاشى، والموت وجود يزول، والمرء بالتالي لا يمكنه أن ينزل النهر الواحد مرتين لأن مياهاً جديدة تجري من حوله أبدًا "إننا ننزل ولا ننزل النهر الواحد، إننا نكون ولا نكون"(١).

إن التغير الاجتماعي كمفهوم متعارف عليه في علم الاجتماع يعتبر من السمات التي لازمت الإنسانية منذ فجر نشأتها، حتى اعتبر التغير إحدى المسلمات اللازمة لبقاء الجنس البشري وتفاعل أنماط الحياة على اختلافها لتكوين أنماط وقيم اجتماعية جديدة تشعر الأفراد بديناميكية حياتهم وتجددها (٢).

ولقد استعمل اصطلاح التغير الاجتماعي من قبيل علماء الاجتماع للتعبير عن ظاهرة التحول والنمو والتكامل والتكيف والملائمة، وباعتباره لا يوحي بأحكام نقدية لما هو أفضل وما هو سيئ، أو ما هو خير وما هو شر، وإنما يقرر الواقع المجرد فقط كما هو فعلاً في المجتمع.

---

(١) محمد أحمد الزغبي: التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٩١، ص٣٦.

(٢) جهينة سلطان سيف العيسى: المجتمع القطري، دراسة تحليلية في التغير الاجتماعي المعاصر، ١٩٨٢، ص ٣٦.

وتعريف مفهوم التغير الاجتماعي ليس أمراً سهلاً فالمفكرون يميزون بين كل تغير وآخر، فهناك تغيرات في الجانبين المادي والفكري، وهناك تغيرات في أنماط العلاقات وأخرى بين الأفراد والجماعات. كما أن هناك تغيرات في الوظائف والأدوار الاجتماعية وأخرى في الأنظمة والقيم والعادات وفي الأدوات التي يستخدمها المجتمع من حين لآخر وفي أساليب توظيفها(١).

إن مصطلح Change في اللغة الإنجليزية يعني أية اختلافات يمكن أن تلاحظ خلال فترة من الزمن، أما مصطلح Social فيشير للإنسان وعلاقاته وتفاعله مع الآخرين، وبذلك يشير مصطلح التغير الاجتماعي Social Change إلى تلك العملية المستمرة والتي تمتد على فترات زمنية متعاقبة يتم من خلالها حدوث اختلافات في العلاقات البشرية أو في المؤسسات أو التنظيمات أو في الأدوار الاجتماعية(٢).

هذا ويعني التغير الاجتماعي بالنسبة لعلم الاجتماع ظهور اختلافات يمكن ملاحظتها في "البناء الاجتماعي" أو "في العادات المعروفة" أو في "المعدات أو الآلات" لم تكن موجودة من قبل، أو بمعنى آخر، يشير التغير الاجتماعي إلى العملية التي تؤدي إلى اختلاف الموضوع (نظام – نسق – قاعدة – قيمة – أداة .. إلخ) وذلك بالمقارنة بحالة سابقة له في المدى القريب أو البعيد(٣).

وعملية التغير الاجتماعي بهذا الشكل ليست فقط مجرد إضافة تتم بصورة آلية أو إقصاء لبعض الأنماط والسمات السابقة بطريقة كمية، وإنما هي أيضاً إلى جانب ذلك عملية إضافة وتعديل كيفية لسمات ثقافية متباينة(٤).

ويتفق مع هذه النظرية إلى حد كبير (عادل الهواري) حيث يري أن التغير الاجتماعي هو كل تحول يحدث في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية من الناحية المورفولوجية والفزيولوجية خلال فترة زمنية محددة، ويتميز التغير الاجتماعي بصفة الترابط، فالتغير في الظاهرة سيؤدي إلى سلسلة من التغيرات الاجتماعية بدرجات مختلفة(٥).

---

(١) محمد الحداد: التغير الاجتماعي والعنف الجنائي، حوليات آداب عين شمس، دورية علمية محكمة، المجلد ٢٣، الجزء٤، أكتوبر ديسمبر ٢٠٠٢، ص ١٢٧.

(٢) محمد عمر الطنوبي: التغير الاجتماعي، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٩٦، ص٥٢.

(٣) سناء الخولي: التغير الاجتماعي والتحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣، ص١٥.

(٤) المرجع السابق، ص ٢٢.

(٥) عبد الباسط عبد المعطي، عادل الهواري، علم الاجتماع والتنمية، دراسات وقضايا، دار المعرفة

هذا وهناك تعريفات للتغير الاجتماعي تهتم بتحديد مظاهر التغير أو مجالاته كالتغير الايكولوجي، والتغير الاقتصادي، والتغير السياسي، والثقافي. كما أن هناك ما يركز على مجال بعينه كالتغيرات التي تطرأ على الأسرة أو على البناء السياسي أو أي مجال آخر من مجالات الحياة الاجتماعية، وغالباً ما تميل هذه التعريفات إلى التفرقة بين نوعين من التغير: التغير الاجتماعي، والتغير الثقافي، الأول يشير إلى التغيرات التي تحدث في العلاقات الاجتماعية، بينما يشير الثاني إلى التغيرات في القيم والمعتقدات(١).

ولقد وضع علماء الاجتماع تعريفات عديدة لتوضيح مفهوم التغير الاجتماعي، سنعرض لبعض منها لإلقاء الضوء على تلك الظاهرة الاجتماعية من وجهات نظر مختلفة.

يعرف (صمويل كوينج) Samuel koeing التغير الاجتماعي بأنه التحولات التي تحدث في أنماط الحياة الإنسانية، وأن هذه التحولات ترجع إلى عدة عوامل داخلية وخارجية، وأن التغير هو طابع مميز لجميع المجتمعات، وأن معدل أو سرعة التغير تختلف وفقاً لبساطة المجتمعات وتعقدها، حيث يكون التغير في المجتمعات البسيطة أكثر بطئاً منها في المجتمعات المعقدة، وكذلك فإن معدل التغير الاجتماعي ومداه يختلف كثيراً بين المجتمعات البدائية والمجتمعات المتقدمة، وهذا يتوقف على القوى البشرية المحركة للتغير في زمن معين(٢).

ويتفق ذلك مع نظرة (هيمس جوزيف) Himes Joseph للتغير الاجتماعي، حيث يعتبر فعل الإنسان وإرادته وجهده ونشاطه في تعديل بيئته، واستغلال الموارد الطبيعية مصدراً للتغير الاجتماعي، فالفرد من الممكن أن يكون مخترعاً أو قائداً لحركة اجتماعية أو مخططاً، ويمكن تصور ذلك في الأعمال التي تقوم بها القيادات الملهمة(٣).

كما يتفق ذلك أيضاً مع نظرة كل من (أنكلس وسميث) Inkeles & Smith للتغير الاجتماعي، حيث اهتموا بدراسة التغيرات التي تطرأ على شخصية الفرد، وكيفية تأثيره بالتالي في

---

الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٧، ص ٢٩.

(١) أحمد زايد: التغير الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٢، ص١٤.

(٢) Samuel Koeing, Sociology, Bornes Noble Inc,N.Y1974.p279.

(٣) Himes Joseph, S. The study of sociology, an introduction & scotte Foreseman and company, madras India (a) 1976 p.433.

البيئة المحيطة به انطلاقًا من أن الفرد هو الأساس في عملية التغير الاجتماعي(١).

ومن هنا يشير البعض إلى عمليات التغير الاجتماعي بوصفها ممارسة أفراد المجتمع لأنشطة وأعمال تختلف عما كانوا يمارسونه في الماضي(٢).

أما (جينزبرج) Ginsburg فيقصد بالتغير الاجتماعي ذلك التغير الذي يطرأ على البناء الاجتماعي في كله وجزئه، إنه التغير الذي يطرأ على كل عناصر البناء سواء أكان ذلك في حجمه وتركيب أجزائه أم في شكل أنماطه الاجتماعية، أنه تغير شامل يصيب الأنساق والنظم الاجتماعية كما يصيب الأدوار والمكانات التي يحددها المجتمع إذا ما تغير البناء الاجتماعي للمجتمع خلال حقبة من الزمن(٣).

فالتغير الاجتماعي عند (جينزبرج) يعني ذلك التغير الذي يطرأ على صورة المجتمع في بنائه وقد يتخذ صوراً شتي، فأحياناً يكون هادئاً يحدث بشكل لا يشعر به أحد وأحياناً أخرى يكون عنيفاً، وقد يكون التغير شاملاً، وقد يقتصر على مظهر واحد من مظاهر الحياة الاجتماعية.

وقد يظهر التفاوت في شكل التغير وحجمه ومداه باختلاف الزمان والمكان، بمعني أنه يختلف من مجتمع لآخر ومن حضارة إلى أخرى ومن عصر إلى عصر.

ويعتبر الاهتمام بإبراز العوامل التي ينظر إليها باعتبارها مسئولة عن إحداث التغير من أهم المباحث التي يهتم الدارسون بمعالجتها، وتشير نتائج الدراسات المتعددة إلى أن التغير في المجتمع يمكن أن يفسر في ضوء العديد من العوامل منها ما يكون جغرافياً أو بيولوجياً أو اقتصادياً أو ثقافياً .. الخ(٤).

ويعرف (فريدمان) Freed man التغير الاجتماعي بأنه أي تحول غير متكرر يقع في أشكال السلوك المبينة في جماعة أو مجتمع محدد(٥).

---

(١) Inkeles & Smith, becoming modern in dividual change in six developing society Cambridge, mass Harvard university press, 1974, p29.

(٢) Francis Mervill, society & Culture, prentice hall, new Jersy, 1981, P.102.

(٣) متروك هايس الفالح: نظريات العنف والثورة، دراسة تحليلية تقويمية، سلسلة بحوث سياسية، مركز البحوث والدراسات التحليلية، جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩١.

(٤) فاطمة محمود أبو شعيرة: دور المرأة المتغير في الأسرة المصرية وأثره في البناء القيمي للمجتمع، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٤، ص ص ٥:٧.

(٥) Freedman and others, "Principal of Sociology", (N.y. Hoit Rinchart and

ويرجع (وليام أوجبرن) William Ogbarn كل التغيرات الاجتماعية إلى أسباب تكنولوجية ويتعامل مع التغير على أنه تفاعل بين مجموعة من العوامل التكنولوجية وأخرى اجتماعية، حيث تتفاعل العوامل المادية مع غيرها من العوامل لينتج التغير(١).

أما (فيرتشيلد) Fairchild فيعرف التغير الاجتماعي بأنه الاختلافات التي تحدث في نطاق العمليات الاجتماعية الخاصة بمجتمع صغير، وقد يكون هذا التحول مخططاً له وموجهاً أو عكس ذلك، وقد يكون هذا التحول نافعاً للمجتمع وقد يكون ضاراً للمجتمع ككل أو لبعض شرائح منه(٢) بينما يعرفه "كينجرلي ديفر" بأنه كل تغير في التنظيم الاجتماعي سواء في تركيبه أو في وظائفه(٣).

ويرى (روجرز) Rogers أن كلمة تغير تعني أية اختلافات يمكن ملاحظتها خلال فترة من الزمن، أما كلمة اجتماعي فتعني الإنسان وعلاقاته بالآخرين، وبذلك يكون التغير الاجتماعي في نظره هو عملية مستمرة خلال فترة من الزمن تطرأ فيها اختلافات على العلاقات البشرية(٤).

ويعرف (محمد عاطف غيث) التغير الاجتماعي بأنه نمط من العلاقات الاجتماعية في وضع اجتماعي معين يظهر عليه التغير خلال فترة محددة من الزمن(٥).

ويعرفه (عبد الهادي الجوهري) بأنه هو تلك التحولات والتبدلات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي، أي التي تحدث في بناء المجتمع ووظائفه المتعددة(٦).

ويرى(أحمد أبو زيد) أن التغير هو تلك الاختلافات التي تحدث في أي شيء والتي يمكن ملاحظتها خلال فترة من الزمن، وأن التغير الاجتماعي يقصد به الاختلافات التي تطرأ على ظاهرة من الظواهر الاجتماعية والتي يمكن ملاحظتها وتقديرها(٧).

---

Winston, 1992), P.320.

(١) محمد نعمان جلال عز الدين: الإرهاب والعنف السياسي، دار الحرية، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٣٢.

(٢) Fairchild, H. Fi "Dictionary of sociology", New York Related Sciences little field Adams co. 1985, P:20.

(٣) K. Davis, Humam Society Macmillan co, N.Y. 1950, P 622.

(٤) Rogers, Social Change Rural Society, Applenton century, claffs Inc, N. Y.1960, p1.

(٥) محمد عاطف غيث: التغير الاجتماعي والتخطيط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٥، ص١٧.

(٦) عبد الهادي الجوهري: مدخل لدراسة المجتمع، القاهرة، نهضة الشرق، ١٩٨٤، ص١٠٩.

(٧) أحمد أبو زيد: البناء الاجتماعي، المفهومات، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، القاهرة، ١٩٧٥،

ويرى (كمال دسوقي) أن التغير الاجتماعي عموماً هو تغير في العلاقات وأنماط السلوك والعادات والتقاليد والطرق المتبعة(١).

ويرى (ستيفن فيجو) Steven vego أن التغير الاجتماعي هو عملية التحولات أو التبدلات الكمية أو الكيفية، المخططة أو غير المخططة في الظاهرة الاجتماعية، والتي يمكن أن توصف في مركب من ستة أجزاء متصلة من العناصر التحليلية ذات الاعتماد المتبادل فيما بينها، وهذه العناصر هي وحدة التغير، ومستوى التغير، ودوام أو استمرارية التغير، واتجاه التغير، ومقدار التغير، ومعدل التغير(٢).

أما دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية فتعرف التغير الاجتماعي "بأنه التحول الفعال في البناء الاجتماعي الذي يشتمل على نتاج ومظاهر معظم البناءات المتضمنة في المعايير وقواعد السلوك والمنتجات والرموز الثقافية"(٣).

ويتفق ذلك مع تعريف دائرة المعارف البريطانية للتغير الاجتماعي "بأنه التحول أو التعديل في المجتمع والثقافة خلال فترة زمنية محددة في التنظيمات الاجتماعية والأفكار والقيم والتكنولوجيا والنتاجات الأخرى للتفاعل الاجتماعي "(٤).

هذا ويعرف التغير أحياناً بأنه العملية المستمرة التي تهدف إلى إعادة توزيع القوة، والقوة هي الضوابط في اتخاذ القرارات، وخاصة القرارات التي تؤثر في الناس، ولهذا فكلما زاد عدد الناس الذين يتأثرون بالقرار، زادت قوة متخذ القرار، ولما كانت القوة غير مستعدة للاستسلام بسهولة، فإن التغير الاجتماعي عادة ما يكون مصحوباً بالصراع مع المصالح المستقرة(٥).

وغالباً يميز علماء الاجتماع بين التغيرات التي تمثل جزءاً ضرورياً من نسق أو نظام اجتماعي دائم ومستمر، وبين التغيرات الأصلية في النسق أو النظام ذاته، وهم في ذلك يرون أن التغيرات

---

ص٢٥٥.

(١) كمال دسوقي: الاجتماع ودراسة المجتمع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٦، ص١٠.

(٢) Steven Vago, Social change, second Edition, U.S.A: prentice Hall Inc, 1989, P. 9.

(٣) International Encyclopedia of social science, Vol.13-14, P.366.

(٤) The Encyclopedia Brtanica Macropedid, Vol.16, p.120.

(٥) مريم أحمد مصطفى: التغير ودراسة المستقبل، مرجع سابق، ص٧٩.

التي تكون جزء من النسق قد تؤدى إلى تغير النسق ذاته، كذلك يحاول البعض من علماء الاجتماع التمييز بين التغيرات الكلية والتغيرات الجزئية في النسق الاجتماعي[1].

ومما سبق يتضح أن التغير الاجتماعي هو تغير بنائي يصيب المجتمع في تركيب سكانه، وعلاقات أفراده، ونظمه ومؤسساته، وظواهره الاجتماعية، كذلك يؤدي إلى تغيرات في القيم الاجتماعية والمعايير والاتجاهات، وأنماط السلوك المختلفة، والتي أتفق على تسميتها بثقافة المجتمع[2].

كذلك يختلط مفهوم التغير الاجتماعي ببعض المفاهيم الأخرى كمفهومي التحول والتطور الاجتماعي، حيث اختلف العلماء في تعريفهم لمفهوم التحول الاجتماعي، فمنهم من رأي أنه يوازي مفهوم التغير الاجتماعي، ومنهم من رأي أنه يختلف عن التغير من خلال معدله وعمقه ومبلغ سرعته ومنهم من عرفه بمعني التطور أو التقدم.

وفي هذا الإطار يذهب (إلكسندر فلينمان) Alexander Weilinmann إلى أن التحول يعبر عن التغير الكبير الذي يؤدي إلى حدوث اختلافات كبيرة وجوهرية[3].

" ذلك أن التحول عبارة عن عملية يعمل فيها التغير على إعادة تشكيل القيم السائدة والمفاهيم المستخدمة كإطارات مرجعية، وكذلك تشكيل أنماط جديدة للسلوك، وهي عملية يمكن ملاحظتها في مراحل تاريخية متباينة، ومجالات مختلفة، ومستويات مغايرة وذلك مثل التحول من نظام الإنتاج الاقتصادي الذي يحقق الاكتفاء الذاتي إلى نظام التبادل، أو التحول إلى زراعة المحاصيل، أو التحول إلى التعليم الإلزامي غير أن هذا التحول ليس دائماً عملية تغير من المجتمعات الأكثر إلى الأقل تقليدية أو من أحد أنواع التقليد إلى آخر "[4].

أما (محمد دويدار) فيذهب إلى أن التطور هو "عملية التحول المستمر للمجتمع من خلال

---

(١) محمد عاطف غيث، محمد على محمد: دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠، ص ٥٩.

(٢) International Encyclopeadia of the social Sciences, Op. Cit. p.366.

(٣) Alexander Weilinmann, Evoluation Research and social change, Unesco Belgium, 1980, P.20.

(٤) محمد عاطف غيث: مجالات علم الاجتماع المعاصر، أسس ودراسات واقعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط ١، ١٩٨٥، ص٢١٦.

تحوله من شكل إلى آخر من أشكال التنظيم الاجتماعي على نحو يزيد من سيطرة الإنسان على قوى الطبيعة من خلال العمل الاجتماعي، وأن التطور أو التحول يعني التغيرات الكيفية في علاقات الإنتاج على نحو يمكن من تحقيق نمط آخر من الحياة الاجتماعية"(١).

وأخيراً يقدم (علي الدين هلال) تعريفاً أكثر تحديداً وتفرقه بين التحول والتغير، فيرى أن كلمة (تحول) تشير إلى التغير في المضمون أو الجوهر حيث لا يشير التحول إلى تغيرات جزئية أو شكلية، ولكن تحولات في المضمون والطبيعة أي تلك التغيرات التي تتضمن إعادة هيكلية أو تطورات نوعية (كيفية) في الظواهر التي تتناولها(٢).

وفي ضوء هذه التعريفات المختلفة يمكن أيضاً أن نعرف التحول الاجتماعي بأنه يشير إلى كافة أشكال التغيرات (الكلية) التي تطرأ على البناء الاجتماعي – الثقافي لمجتمع من المجتمعات تحدث عبر سلسلة متصلة من العمليات المستمرة، ويكون لها نتائج بعيدة المدى عبر المستويات المختلفة للبناء الاجتماعي(٣).

**المفهوم الإجرائي للتغير الاجتماعي:**

يقصد بالتغير الاجتماعي في هذه الدراسة التغيرات التي حدثت داخل المجتمع المصري مصاحبة للأخذ بسياسات الانفتاح الاقتصادي، والخصخصة، والعولمة وهي:

- التغير في نمط الإنتاج والاستثمار: ويقصد بها توجهات المشروعات الاستثمارية من حيث كونها تجارية أو صناعية أو زراعية، استهلاكية أم إنتاجية.
- التغيرات الطبقية: ويقصد بها التغيرات التي حدثت في البنية الطبقية من حيث تركيبها ودخولها.
- التغيرات القيمية: ويقصد بها التغيرات التي طرأت على القيم الاجتماعية، من حيث ظهور قيم جديدة مصاحبة لتلك التحولات مثل قيم السلبية، والأنانية، والمصالح الشخصية،

---

(١) محمد دويدار: الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٧٩، ص ص ٦٩١: ٦٩٢.

(٢) على الدين هلال: التحولات السياسية الحديثة في الوطن العربي، مقدمة الندوة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٩٨٨، ص ص ١٥: ١٨.

(٣) أحمد زايد: التغير الاجتماعي، مرجع سابق، ص ص ١٤: ١٥.

وعدم الانتماء، بالإضافة إلى قيم الحياة السهلة المثيرة، وقيم التقليد للغرب.

- التغيرات في طبيعة الأدوار والعلاقات الاجتماعية: ويقصد بها التغيرات التي طرأت على الأدوار الخاصة بكل من الزوج والزوجة داخل الأسرة، من حيث ظهور أدوار جديدة خاصة بالزوجة واختفاء بعض الأدوار التي كان يقوم بها الزوج أو تقلص حجمها وكذلك التغيرات التي طرأت على طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة بين الزوجين، من حيث ظهور أنواع جديدة من العلاقات غير السوية، سواء من حيث الناحية العاطفية أو الاجتماعية.

**٢- مفهوم الطلاق Divorce:**

الطلاق لا يتم إلا في ظل زواج، وقانوناً حتى يمكن الحصول على الطلاق فإنه يجب أولاً إثبات الزواج، فإذا لم يوجد زواج قانوني فلن يوجد طلاق قانوني.

والصعوبة التي تواجه علم الاجتماع المقارن في تعريف الزواج في مختلف الثقافات هي التي تجعل من العسير تكوين فكرة واضحة عن الطلاق، ومع ذلك فقد أمكن صياغة بعض الفروض المبدئية من أجل دراسة الفروق في معدلات الطلاق، فحينما حاول "بارنز" مثلاً أن يقدم منهجاً لتقنين إحصائيات الطلاق، ترك جانباً مهمة التعريف، ووصف الطلاق في المجتمعات البسيطة بأنه فترة انتقالية من زواج لآخر وذهب إلى أننا لكي نقيس معدلات الطلاق فإنه من المهم أن نعرف بالضبط ماذا نعني بمصطلحي زواج وطلاق.

والزواج في أبسط معانيه هو تعاقد منظم بين الرجل والمرأة، يتحملان تبعاً له مهام مؤكدة، فهو بصفة عامة عقد مشاركة بين الرجل والمرأة يبدو في الأصل من أجل الإشباع العاطفي، أو بمعني آخر هو نظام اجتماعي يتصف بقدر من الاستمرار والامتثال للمعايير الاجتماعية، وهو الوسيلة التي يعمد إليها المجتمع لتنظيم المسائل الجنسية وتحديد صور التزاوج الجنسي بين البالغين[1].

ويذهب (كنجزلي ديفيز Kengazly Davis) إلى أن الزواج هو "وسيلة لإشباع الرغبات الجنسية والحاجة للرفقة، وخارج هذا الإطار ليس له أهمية تضفي عليه صفة الاستقرار"، ويمكن تفسير هذا الرأي المتشائم الذي طرحه ديفيز والذي يجرد الزواج من معاني كثيرة، بذلك

---

(١) سناء الخولي: الأسرة والحياة العائلية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٧، ص ٤٣.

الانحسار المتزايد للوظائف النظامية التي تقوم بها الأسرة فيما عدا وظيفيتي الإنجاب والتنشئة الاجتماعية اللتين كانتا وستظلان محورين كبيرين للحياة الأسرية، وهذا التقلص المتزايد في وظائف الأسرة يفقدها قدرتها على مقاومة تيارات الصراع التي تهدد استقرارها (١).

أما الطلاق فقد عرفه بعض الباحثين بأنه ترتيب نظامي لإنهاء علاقة الزواج ، والسماح لكل طرف بحق الزواج مرة أخرى، ويشير المصطلح أيضاً إلى الانفصال الطبيعي بين الأزواج بحيث لا يغير هذا من العلاقات القانونية التي نجمت عن الزواج(٢).

وقد عرفه (وليام جود) William Good أيضاً بأنه طريقة منظمة لوضع نهاية اختيارية للزواج، وهو شكل من أشكال الانحلال الزواجي الاختياري مثل الهجر والانفصال الناجم عن اتفاق الطرفين، ويختلف الطلاق عن ذلك علي أساس أنه قرار رسمي سواء من جانب طرفيه أو من جهة رسمية، كما يسمح الطلاق لكل من الزوجين بالزواج مرة أخرى(٣).

والطلاق في الشريعة الإسلامية هو حق للزوج بموجب عقد الزواج وهو من الأحكام التي لا تكون إلا بناء على عقد صحيح(٤).

ومن الباحثين من عرف الطلاق بأنه "رفع قيد النكاح بلفظ مخصوص قصداً يقع من أهله في محله"، والمقصود من لفظي "أهله ومحله" أركان الطلاق، حيث أنه لا بد حين يعرف الطلاق أن يذكر أركانه ومنهم المطلق والمطلقة(٥).

كذلك فإن الطلاق في اصطلاح بعض الفقهاء هو رفع قيد النكاح في الملك أو الحل، بلفظ مشتق من مادة الطلاق، ففي الملك وهو الطلاق الرجعي، لا ينتهي الزواج بمجرد صدور ما يدل عليه، بل ينتهي بانتهاء عدة المطلقة، وفي أثناء العدة للمطلق أن يراجعها، رضيت أولم ترضى، ومع ذلك تحتسب الطلقة من الطلقات التي يملكها الرجل على زوجته، وهي ثلاث، أما في الحل

---

(١) السيد عبد العاطي وآخرون: دراسات بيئة وأسرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص٢٤٣.

(٢) Julius Gould. William L. Lolb, Dictionary of the social sciences , united Kingdom, 1964, P.207.

(٣) Ibid., P.208.

(٤) عبد الرحمن تاج: أحكام الأحوال الشخصية، دار الكتاب العربي، ١٩٥٥، ص ٢٣٩.

(٥) محمد إسماعيل عيسوي: أركان الطلاق في الشريعة الإسلامية، القاهرة، ١٩٨٠، ص ١٠.

في الطلاق البائن، لا تحل المطلقة لمطلقها إلا بعقد ومهر جديدين، سواء انتهت العدة أم لم تنته[1].

هذا وقد حاول بعض الباحثين أيضاً أن يفرق بين الانفصال والطلاق، بتحديد معياراً لهذه التفرقة يتمثل في أن الطلاق يمنح كل الطرفين حرية إقامة زواج جديد، أو أن الطلاق هو الحرمان المؤقت من المخدع والمعيشة[2].

ومن الباحثين أيضاً من فرق بين لفظ طلاق وتطليق، فذكر أن الطلاق يطلق على الحالة التي يقوم فيها أحد الطرفين بإرادته ورغبته وحده في حل رابطة الزوجية. أما التطليق فيطلق على الحالة التي يتوقف فيها حل رابطة الزوجية على إجراء تتخذه إحدى الهيئات الشرعية أو القضائية[3].

ومما سبق نرى أن كل هذه التعريفات التي عرضناها لمفهوم الطلاق قد دارت كلها في إطار واحد، وهو أن الطلاق إنهاء للعلاقة الزوجية، أو بوجود الطلاق تنتهي العلاقة الزوجية سواء تم ذلك بناء على رغبة الزوجين معاً أو رغبة أحدهما، وبه يترتب على الزوجين تجاه بعضهما البعض إجراءات شرعية وقانونية، ويتحلل كل طرف من الالتزامات والحقوق والواجبات، ويتم الانفصال تماماً في الإقامة أو المعيشة، ومن هنا يأتي تفريق الباحثون بين الطلاق والانفصال، فالطلاق عملية قضائية تتم بواسطة القانون لإنهاء العلاقة بين الزوجين، بحيث يسمح للطرفان بإقامة حياة زوجية جديدة، في حين أن الانفصال عملية يتم من خلالها جعل كل طرف منفرداً، وانعدام الاتصال الجسماني واستقلال كل طرف عن الآخر في المخدع والمأكل رغم أنهما متزوجان قانونًا، وعلى ذلك فإن الطلاق أسلوب اختياري لإنهاء الزواج ويختلف عن أشكال الانحلال الزواجي الأخرى مثل الهجر والانفصال المتبادل، والطلاق بهذا الشكل هو انفصال مصدق عليه، أي أن معيار التفرقة بين الطلاق والانفصال هو في كون الطلاق يمنح كلا الطرفين حرية إقامة علاقة زواجيه جديدة، على عكس أشكال الانفصال الأخرى كالهجر مثلاً، كما أنه شكل من أشكال التفكك الأسري الكلي وليس الجزئي وآلية من آليات انهيار الأسرة نتيجة لانتهاء العلاقة الزوجية نهائياً.

---

(١) محمد أبو زهرة: الأحوال الشخصية، دار الفكر العربي، ط٣، ١٩٥٧، ص ٢٧٩.

(٢) عادل سركيس: الزواج والطلاق وتطور المجتمع، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٧، ص ١٨٠.

(٣) المرجع السابق: ص ص ١٨١:١٨٤.

وحيث أن الزواج والطلاق هما وجهين لعملة واحدة يعكس كل منهما طابعاً خاصاً يتجسد من خلال الاتساق أو الاختلال داخل النسق الأسري، كان لابد من التعرض لمفهوم الأسرة باعتبارها المؤسسة أو الجماعة الاجتماعية التي تتكون غالباً من العلاقات التي تأتي من خلال الزواج. كما يؤدي وقوع الطلاق بها إلى اختلال توازنها.

وقد يبدو للوهلة الأولى أنه يوجد تشابه كبير بين مفهومي الزواج والأسرة. حتى أن هناك اتجاهاً إلى استخدامهما في نفس الوقت لكي يشيرا إلى نفس الشيء، ولكنهما في الحقيقة ليسا شيئاً واحداً، فالزواج كما سبق القول عبارة عن تزاوج منظم بين الرجال والنساء، في حين يجمع معني الأسرة بين الزواج والإنجاب. كما تعبر الأسرة كذلك عن مجموعة المكانات والأدوار المكتسبة عن طريق الزواج والإنجاب، فالزواج شرطاً أساسياً لقيام الأسرة، إلا أن الأسرة تعني في المقام الأول مكانات وأدوار[1].

وذلك لأن الوحدات الأساسية للنسق الزواجي أو الأسري ليست الأشخاص ولكنها المكانات ذات العلاقات المتبادلة (الأوضاع) وتوقعاتها المصاحبة، وتتضمن هذه المكانات في نسق الأسرة، العلاقات المتبادلة بين الأب والإبن، والزوج والزوجة، والجد والحفيد، الأب والأم، الأخ والأخت .. الخ، ويتركز اهتمام علماء الاجتماع على المعايير والأدوار والتوقعات والقيم التي تصاحب هذه الأوضاع[2].

ونظراً لتعدد أشكال الأسرة نتيجة لما مرت به من ظروف تاريخية فإنه أصبح من الضروري أن يضاف إلى كلمة أسرة صفة تحدد شكلها، فيطلق مصطلح الأسرة النووية على الجماعة التي تتكون من الزوج والزوجة وأولادهما غير المتزوجين فقط الذين يقيمون معاً في مسكن واحد، بينما يطلق مصطلح الأسرة الممتدة على الجماعة المكونة من عدد من الأسر المترابطة التي تقيم في مسكن واحد، وتتألف من الزوج والزوجة وأولادهما الذكور والإناث غير المتزوجين والأولاد وزوجاتهم وأبنائهم وغير ذلك من الأقارب كالعم والعمة والإبنه الأرملة .. الخ وهؤلاء جميعًا يقيمون في نفس المكان ويشتركون في حياة اجتماعية واقتصادية واحدة تحت زعامة الأب الأكبر

---

(١) Dohpstron E. Myrdal A.(eds) The changing Roles of men and women Boston, Beacm, press, 1967, PP. 60: 77.

(٢) سناء الخولي: الزواج والأسرة في عالم متغير، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط١٩٨٤،٢، ص ٥٧.

أو رئيس العائلة[١].

ومن ناحية أخرى، فإن الدراسات المتنوعة في ميدان الأسرة تبين بوضوح أنه ليس هناك نمط واحد للأسرة على مستوى العالم، بل أن هناك أنماط متنوعة ومتباينة حسب الاختلافات الثقافية الواسعة النطاق، أكثر من هذا فإن هناك تنوعاً في أنماط الأسرة داخل المجتمع الواحد، فالعوامل الثقافية تتدخل بصورة أو بأخرى في تحديد شكل وحجم الأسرة ووظائفها، أكثر من هذا فإن القوى الاجتماعية المتعددة تسهم في تشكيل النسق الأسرى المرغوب فيه اجتماعيا[٢].

هذا ونستطيع أن نعرف الأسرة بأنها الجماعة الصغيرة التي نواتها رجل وامرأة ربط بينهما الزواج برباطه المقدس حفظاً للنوع الإنساني وتثبيتاً للقيم الإنسانية واستمرارها، إذ لا يكون تكوين الأسرة إلا بالزواج ولا تعتبر الأسرة أسرة إلا به[٣].

والأسرة بالمعني الاجتماعي، جماعة مؤتلفة قد يقصد بها كل المنحدرين من صلب أومن بيت واحد، فتوصف بالعائلة الكبرى، وقد يقصد بها البيت الناشئ من زواج، ويمكن تسميته بالأسرة النووية، ولا تعدو جماعة (مجموعة من ثلاثة أشخاص وما فوق إلا إذا توسعت داخلياً بالإنجاب وخارجياً بالمصاهرة)[٤].

واصطلاح الأسرة عادة ما يستخدم للإشارة إلى مجموعة من الأفراد الذين يرتبطون فيما بينهم الأب والأم والأولاد ويسكنون معاً في مسكن واحد، ولقد اتسع الاستخدام الشائع لمصطلح الأسرة ليشمل الأجيال المتتالية كما هو في شجرة العائلة. كذلك يستخدم أحياناً مصطلح الأسرة للإشارة إلى أقارب أحد الزوجين وعلاقتهم بأقارب الطرف الآخر.

كما يشير أحياناً هذا المفهوم إلى مجموعة من الأفراد لا تربطهم صلة قرابة ولكنهم يسكنون معاً في سكن واحد، وبالرغم من هذا الغموض الذي يتصف به تعريف مفهوم الأسرة، إلا أن هناك اتفاقًا عامًا على أن المؤسسات الاجتماعية التي تتعلق بالزواج والإنجاب وتنشئة الأولاد

---

(١) محمد عاطف غيث: القرية المتغيرة، دراسة في علم الاجتماع القروي، دار المعارف، القاهرة، ط١، ١٩٦٢،ص ص ٧٩ :٧٨.

(٢) Fishbier M., Kennedy R., (eds) Modern Marriage and Family Living N.Y, oxford university, press, 1961, P.15.

(٣) سميحة توفيق: مدخل إلى العلاقات الأسرية، كلية التربية، جامعة قطر، ١٩٩٦، ص ١٤.

(٤) خليل أحمد خليل: معجم المصطلحات الاجتماعية، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط١، ١٩٩٥، ص ٣٧.

اجتماعياً وتتألف من مجموعة أفراد مترابطين في سكن واحد يطلق عليها مؤسسة أسرية(١).

وفي هذا السياق يرى (مورور) Morwer أن الأسرة عبارة عن خلية واحدة تتكون من مجموعة من الأدوار التي تكمل بعضها من أجل تحقيق بقاء النوع البشري ونقل الثقافة من جيل إلى آخر، وتستطيع التكيف بدرجات متفاوتة مع المجتمع الذي تعيش فيه عن طريق التوقعات المرتبطة بدور كل فرد بداخلها ودرجة تحقيقه لوظائفه بالشكل اللائق(٢).

كما يعرف كل من (اوجبرن) Ogburn و (نيمكوف) Nimcoff الأسرة بأنها رابطة اجتماعية من زوج وزوجة وأطفال ، أو بدون أطفال، أو من زوج بمفرده مع أطفاله أو زوجة مع أطفالها، وقد تتسع دائرة الأسرة لتشمل الجدود والأحفاد، وبعض الأقارب على أن يكونوا مشتركين في معيشة واحدة مع الزوج والزوجة والأطفال(٣).

ويتفق ذلك مع تعريف (جوردن مارشال) Gordon Marshall للأسرة، حيث يتكون مفهوم الأسرة لديه من مجموعة من الأفراد يربط بعضهم البعض علاقات حميمة من خلال رباط قرابة الدم والزواج والروابط القانونية، فهي وحدة اجتماعية ذات طابع مرن استطاعت أن تبقى على قيد الحياة وأن تتكيف عبر الزمن(٤).

أما معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية فيعرف الأسرة بأنها "الوحدة الاجتماعية الأولى التي تهدف إلى المحافظة على النوع الإنساني وتقوم على المقتضيات التي يرتضيها العمل الجماعي، والقواعد التي تقررها المجتمعات المختلفة، ويعتبر نظام الأسرة نواة المجتمع وأساس جميع النظم الاجتماعية"(٥).

هذا وينظر للأسرة بوصفها وحدة اجتماعية ذات وظائف متعددة أهمها على الإطلاق الجانب البيولوجي الشرعي الذي يعطي الحق للزوجين في الإنجاب ثم الجانب الاجتماعي الذي يتمثل

---

(١) The Encyclopedia American International, Edition, 1985, P.2.

(٢) Katharine Bliss, "father hood on trialin mexico's revolution of the family", Journal family history, July1999, V24, p.330.

(٣) زيدان عبد الباقي: الأسرة والطفولة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٩٥.

(٤) Gordon Marshall, The concise Oxford Dictionary of Sociology' , Oxford New York, Oxford University press, 1994, P.174.

(٥) أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٦.

في تنشئة الأولاد تنشئة اجتماعية في المجتمع[1].

ويذهب كثير من المفكرين المحدثين وخاصة الأمريكيين إلى إطلاق لفظ أسرة على كل وحدة اجتماعية مكونة من شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص تكفل لنفسها استقلالاً اقتصاديا منزلياً سواء اشتملت هذه المجموعة على وجود زواج وأطفال أو اقتصرت على عنصر الرجال أو الإناث، أو تربطهم قرابة يقرها المجتمع أو انعدمت هذه الرابطة بينهم[2].

وقد عرف (بيرجس) Burgess و(لوك) Locke الأسرة في كتابها "The family" بأنها (جماعة من الأشخاص الذين يرتبطون بروابط الزواج أو الدم أو التبني ويعيشون معيشة واحدة ويتفاعلون كل مع الآخر في حدود أدوار الزوج والزوجة، الأب والأم، الأخ والأخت، ويشكلون ثقافة مشتركة)[3].

وبالرغم مما يؤخذ على هذا التعريف وهو أن كلاً من بيرجس ولوك قد تجاهلا الاختلافات الجوهرية التي تدور حول طبيعة بناء الأسرة واهتمامها، إلا أنه يعد أفضل كثيراً من تعريف (كنجزلي – ديفز) الذي عرف الأسرة على أنها جماعة من الأشخاص تقوم العلاقات بين كل منهم والآخر على أساس قرابة العصب ويكون كل منهم بناء على ذلك – صهر للآخر[4].

كما يعرف كل من (بل) Bell و (فوجل) Vogel الأسرة بأنها وحدة بنائية تتكون من رجل وامرأة يرتبطان بطريقة منظمة اجتماعياً بأطفالها، وأن بعض الأطفال قد يصبحون ضمن أعضاء الأسرة بالتبني، وذلك لأنه ليس ضرورياً أن يرتبط الأطفال بيولوجيا أو عن طريق الدم بالأسرة التي ينتمون إليها[5].

---

(١) Michael Mann "The International Encyclopedia of Sociology", New York, 1984, P. 125.

(٢) Mariel Brorgatta,"Encyclopedia of Sociology", Vol.2, Edgrat, Brorgatta Edition Chief, University of Washington, New York, 1992, P.30.

(٣) Ernest, O Burgess and Harvej. Locke: The family from Institution to the companion ship, 2nd Edition, American Book company, U.S.A. 1953, P.7.

(٤) زيدان عبد الباقي: الأسرة والطفولة، مرجع سابق، ص ٧.

(٥) N. W, Bell and E.F. Vogel, A modern Introduction to the family, press 1960, P.1.

أيضا عرف (ماكيفر) Magivar الأسرة قائلاً "أن الأسرة هي جماعة تعرف على أساس العلاقات الجنسية المستمرة على نحو يسمح بإنجاب الأطفال ورعايتهم غير أن هذه المحاولة للتوصل إلى تعريف ينطبق انطباقاً عاماً، تعتمد أساساً على الأهمية الاجتماعية للأسرة ومدى الوظائف البيولوجية الأساسية، ومن ثم فإنه تجاهل طائفة كبيرة من الجوانب الثقافية الكامنة في الأسرة"(١).

وعند كل من (إيليوت) M. Elliot و(ميريل) F. Merril فإن الأسرة يمكن تعريفها بأنها "وحدة بيولوجية اجتماعية مكونة من زوج وزوجة وأبنائهما. ويمكن اعتبار الأسرة أيضاً نظاماً اجتماعياً أو منظمة اجتماعية متعارف عليها، تقوم بسد حاجات إنسانية معينة"(٢).

كذلك يرى كل من (سميث) Smith (وزويف) Zopf أن لفظ الأسرة يستخدم للإشارة إلى تجمع دائم نسبياً من والدين وأطفال يقر به المجتمع وقد يشمل إلى جانب ذلك أقارب من ناحية الزوج أو من ناحية الزوجة، ويشمل تكوين أي أسرة حدوث زواج وإنجاب، وتنشئة اجتماعية وتدريب أعضاء للمجتمع(٣).

كما يرى (مصطفي الخشاب) أن الأسرة هي "اتحاد تلقائي تؤدي إليه القدرات والاستعدادات الكامنة في الطبيعة البشرية النازعة إلى الاجتماع، وهي بأوضاعها ومراسيمها عبارة عن مؤسسة اجتماعية تنبعث عن ظروف الحياة والطبيعة التلقائية للنظم والأوضاع الاجتماعية وهي ضرورة حتمية لبقاء الجنس البشري ودوام الوجود الاجتماعي". ويرى بعض العلماء أن الحصول على ثمرات لهذا الاتحاد شرط ضروري لاستكمال الأسرة مقوماتها الذاتية، غير أن هذا الاعتبار خاطئ، إذ نلاحظ أن عددًا كبيراً من الأسر عقيم ولا تقلل هذه الظاهرة من شأنها(٤).

---

(١) محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩، ص١٧٧.

(٢) السيد رمضان: إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والسكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٢، ص٢٦.

(٣) Lynn Smith, and Raul E. Zopf, "Principles of Inductine Rural Sociology", F.A Davis company, U. S. A, 1970, P .291.

(٤) زيدان عبد الباقي: الأسرة والطفولة، مرجع سابق، ص٣.

وأخيراً فالأسرة بإجماع الآراء هي النظام الاجتماعي الوحيد الذي يأخذ على عاتقه مسئولية تحويل الحيوان الإنساني الصغير إلى مخلوق أدمي، وبدون وجود الأسرة يمكن أن ينتهي الميراث البيولوجي للإنسان بوصفه نوعاً بيولوجياً إلى كارثة(١).

ذلك أن الأسرة ليست أساس وجود المجتمع فحسب، بل هي أيضاً نظام اجتماعي ومصدر للأخلاق والدعامة الأولى للضبط الاجتماعي والإطار الذي يتلقى فيه الإنسان أول دروس الحياة الاجتماعية(٢).

ويمكن القول أن هناك أربعة وظائف عامة ينظر إليها بوصفها وظائف عالمية للأسرة وهي: الجنس، التكاثر، النواحي الاقتصادية، والتعليم فبدون الوظائف الجنسية والتكاثر لن يستطيع المجتمع أن يبقى على قيد الحياة، وبدون العلاقات الاقتصادية بين أفراد الأسرة تتوقف الحياة، وبدون تعليم الأبناء لن يكون هناك استمرارية لنقل الثقافة عبر الأجيال المتتابعة. كما أن هناك وظيفة خامسة ينظر إليها أيضاً على أنها وظيفة عالمية للأسرة وهي إعطاء كل طفل شرعي حقوقاً كاملة وفرصة في الحياة. وتختص الأسرة دون غيرها من المؤسسات الاجتماعية بأنها المؤسسة الوحيدة التي يمكن لها أن تقوم بهذه الوظائف الخمسة بكل كفاءة(٣).

لذلك يرى البعض أن الأسرة ليست وحدة اجتماعية بسيطة، إنما هي نظام مركب ومعقد، وتنظيم له بناؤه، وأهدافه، وديناميانه، ومن ثم تؤثر الأسرة وتتأثر بالمناخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي المتغير، وقد يختل توازنها إذا ما أختل هذا البناء،إلا أنها تظل محافظة على الحد الأدنى من التوازن الذي يتيح لها الاستمرار وتحقيق الجزء الأكبر من الأهداف(٤).

**المفهوم الإجرائي للطلاق:**

تتبنى الدراسة الحالية الطلاق بمفهومه الاجتماعي الذي يرى أن الطلاق ليس فقط تعبيراً عن سوء حظ شخصي يصيب أحد طرفي العلاقة الزواجية أو كليهما، بل هو في المقام الأول ظاهرة اجتماعية تستمد أسباب نشأتها من واقع المجتمع وأحواله المتغيرة، وكذلك ابتكاراً

---

(١) سناء الخولي: الزواج والأسرة في عالم متغير، مرجع سابق، ص ٥٩.

(٢) Grbichc, "Socialization and social change' B.J. S, Vol. 41, No, 4 Dec 1990. P.517.

(٣) The Encyclopedia American International, Op., Cit., P.2.

(٤) سناء الخولي: الزواج والأسرة في عالم متغير، مرجع سابق، ص٦.

اجتماعياً يستخدم كوسيلة للتهرب من التوترات التي قد تنجم عن الزواج ويصعب تفاديها بأي وسيلة أخرى، ولذلك يجب أن يتجاوز التحليل العلمي له حدود الشكل القانوني إلى المضمون الاجتماعي الذي يتعين ضبط عناصره في ضوء ظروف الواقع وحركة التاريخ.

هذا ويقصد بالطلاق في هذه الدراسة، انفصال الزوج عن زوجته بعد الدخول بها خلال السنوات الخمس الأولى فقط من الزواج، أي بعد أن جمعهما عقد الزواج، بحيث يحق لكل طرف إقامة زواج آخر جديد، على أن مفهوم الطلاق يختلف عن مفهوم الانفصال ذلك أن الانفصال لا يشترط فيه إنهاء العقد، ومن ثم لا يحق لأي من الطرفين إقامة زواج آخر. بناء على ذلك فإن تعريف الطلاق إجرائياً في هذا البحث ينطبق على كل فرد رجلاً أو سيدة تم إنهاء علاقته بالآخر بموجب شهادة طلاق رسمي، وتم الانفصال عن بعضهما، وأصبحا مستقلين تماما اقتصادياً، وسكنياً، وعاطفياً.

**سادساً- التوجه النظري للدراسة:**

شهد المجتمع المصري في الآونة الأخيرة تحولات اجتماعية اقتصادية جذرية كانت لها انعكاساتها الشديدة على الأسرة، سواء كان ذلك من حيث حجم الأسرة ووظيفتها، أم من حيث القيم والعلاقات والأدوار الاجتماعية ونمط الحياة داخلها .. الخ، وذلك باعتبار أن الأسرة هي الوحدة الأساسية للبناء الاجتماعي كما أنها تعد من أكثر النظم الاجتماعية التي تعكس ما يدور داخل المجتمع من عمليات وتفاعلات مختلفة.

لذلك كان لابد وأن نضع في الاعتبار عند اختيار الإطار النظري للدراسة التأثير المتبادل بين الأسرة من جهة والمجتمع المحيط بها من جهة أخرى، وذلك من خلال السياق العام لعملية التغير الاجتماعي، وبالتالي فلابد من دراسة الأسرة في ضوء علاقتها بالأنساق الأخرى السياسية، والاقتصادية، والتعليمية، والدينية الموجودة داخل المجتمع (الذي توجد فيه باعتبار أنها عنصر أو مؤسسة داخل المجتمع الكبير) أي أنها جزء من الكل الذي تترابط أجزاؤه بعضها مع بعض، ولذلك لا يمكن دراستها ككيان مستقل بذاته، حيث أنها عرضة دائما للتأثر بالبيئة الخارجية.

ويعني هذا أن دراسة الأسرة المصرية عبر فترة تاريخية معينة من خلال ارتباطها بالنظم والظواهر الأخرى الموجودة داخل المجتمع سوف تؤدى إلى تحليل ما طرأ عليها من تغيرات تحليلاً واقعياً، وذلك لأن كل ما يصيب المجتمع من تغيرات أو تعديلات ينعكس على وضع

الأسرة التي توجد فيه.

ومن هنا فسوف تتبنى الباحثة في هذه الدراسة إطاراً نظرياً بنائياً ووظيفياً يمكن من خلاله فهم ظاهرة الطلاق المبكر بين حديثي الزواج فهماً حقيقياً، وذلك بالرجوع إلى سياقها العام البنائي والوظيفي للتعرف على جوانبها المختلفة، وكذلك علاقات التأثير والتأثر المتبادلة بين تلك الظواهر وغيرها من الظواهر الأخرى الموجودة داخل المجتمع، حيث أن المجتمع ككل يتألف من زاوية هذا الإطار من أنساق متساندة بينها قدر من الاعتماد الداخلي الذي يحقق لها حالة من التوازن النسقي، حيث تبرز أهمية كل منها بالنسبة لبناء الآخر في حالة استقرار هذا التوازن أو تغيره أيضًا.

غير أن تبني وجهة النظر البنائية الوظيفية السابقة في هذه الدراسة لا يعني الاعتماد المطلق على مقولات تلك النظرية وحدها دون اللجوء إلى نظريات أخرى تساعد في تحليل الظاهرة موضوع الدراسة، كاللجوء إلى الاتجاه التفاعلي الرمزي في تحليل العلاقات الأسرية، وعمليات التفاعل المختلفة بين الزوج والزوجة، وارتباط ذلك بأنماط التفكك الأسري المختلفة داخل الأسرة المصرية، حيث أن التفاعلية الرمزية هنا قد فرضت ذاتها باعتبارها أنسب المداخل النظرية التي يمكن من خلالها الوقوف على مسألة السلوك والتصرفات والتفاعلات الاجتماعية على صعيد الأسرة المصرية. كذلك في فهم وتحليل علاقة التفاعل الاجتماعي بين الأسرة والمجتمع الأكبر الذي تعتبر جزءاً منه ووفقاً لهذا الفهم النظري، فإننا نركز من خلال التفاعلية الرمزية على التصرفات الشخصية والسلوكية التي تصدر عن الأفراد في حياتهم اليومية، فقد قدمت التفاعلية الرمزية نموذجاً يمكن أن نركز من خلاله على السلوكيات والأفعال التي يفرزها الفاعلون الاجتماعيون في حياتهم اليومية، لذا نجدها قدمت مجموعة من المفاهيم التي استندت إليها في دراسة الواقع مثل مفاهيم الدور، والمكانة والموقف الذي استطاعت من خلاله أن تقدم تفسيرات سببية لما يحدث في إطار الواقع الحياتي.

ومن خلال ما سبق، فإن فهم الدراسة هنا لرؤى التفاعلية الرمزية يأتي بهدف التركيز على التصرفات التي يصدرها الفرد ويشكلها السلوك من خلال التفاعلات الاجتماعية بينه وبين الفاعلين الاجتماعيين الآخرين، أي أن الفعل ورد الفعل الذي يأتي من خلال عملية التفاعل الاجتماعي بين الأزواج والزوجات داخل الأسر حديثة الزواج هما الأساس الذي تنطلق منه

الدراسة الراهنة على اعتبار أن هذه التصرفات يحكمها أمرين، الأول هو الذات والآخر هو المحيط الثقافي الذي يعيش في إطاره التفاعل الاجتماعي، حيث أن المحيط الاجتماعي والنفسي هما المحددان الرئيسيان للسلوك، فهما يعملان على إفراز المعاني الرمزية التي يمكن أن تفرز في إطار التفاعل اليومي بين الفاعلين الاجتماعيين.

هذا وسوف يتم الاستعانة أيضاً ببعض مقولات النظرية النسوية في تفسير انتشار الطلاق المبكر، وذلك من خلال أشكال القهر المختلفة التي قد تتعرض لها الزوجة من جانب الزوج وتدفعها إلى اللجوء لطلب الطلاق وإنهاء الحياة الزوجية لرغبتها في التخلص من الزوج الذي غالباً ما يمارس قوته عليها، سواء كان ذلك من خلال الاستغلال الاقتصادي أو التحكم الجنسي أو أشكال العنف المستخدم ضدها والتي تعد دليلاً على رغبة الزوج في فرض سيطرته، خاصة وأن تعليم الزوجة وخروجها للعمل واستغلالها اقتصادياً عن الزوج، بل ومشاركتها له أحياناً في إعالة الأسرة قد أدى بها إلى الشعور بالتحرر والمساواة مع الزوج، وبالتالي رفض الخضوع والاستسلام ومعارضة سيطرة الزوج على اختلاف صورها، مما يؤدي إلى زيادة معدلات الطلاق بصفة عامة والطلاق المبكر بصفة خاصة.

وذلك لأنه لا يمكن تفسير ظاهرة الطلاق المبكر بالرجوع إلى عوامل فردية أو نفسية فقط، وذلك لأن التغير الاجتماعي، والتفكك الاجتماعي، والتصدع الأسرى، وصراع القيم، وعمليات التمييز بين الرجل والمرأة في الحياة اليومية داخل الأسرة، والبطالة، والإدمان، وغير ذلك من العوامل الاجتماعية الاقتصادية هي القادرة على وضع تلك الظاهرة في منظورها الصحيح.

وهكذا فقد استفادت الباحثة من بعض المنطلقات النظرية التي تعرضت للأسرة سواء البنائية الوظيفية أو التفاعلية الرمزية أو النظرية النسوية، حيث شكلت مسلماتها ما يعرف بسلة الاتجاهات النظرية التي أفادت الباحثة في تحليل وتفسير العلاقة الدينامية بين التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وظاهرة الطلاق المبكر مع مراعاة الخصوصية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع المصري موضوع الدراسة الراهنة.

ويرجع ذلك كله إلى أن دراسة التغيرات الأساسية التي شهدها المجتمع المصري ولا يزال يشهدها من حيث أثارها على الأسرة ودورها في خلق تحولات هامة في بناء وأدوار وعلاقات الأسرة المصرية وارتباط ذلك بظاهرة الطلاق المبكر لا يمكن أن تتم بصورة سليمة وبدون أوجه

قصور إلا بالاعتماد على أكثر من نظرية اجتماعية، مع الاهتمام بأثر الظروف العالمية والقومية التي ساهمت في تفعيل الظاهرة موضوع البحث، وذلك حتى يمكن تحقيق رؤية واقعية متكاملة تساعدنا على فهم تلك الظاهرة وتفسيرها، وكذلك التنبؤ بمستقبلها تمهيداً لإحداث التغير المطلوب وهو التقليل من معدل انتشارها، وبالتالي تحقيق معدل أعلى من التماسك الأسرى داخل المجتمع المصري.

**خاتمة:**

وهكذا فقد تبين لنا من عرض موضوع الدراسة وأهميته وكذلك أهداف الدراسة وفروضها وتساؤلاتها أهمية دراسة ظاهرة الطلاق المبكر وخطورتها على كل من الأسرة والمجتمع معاً، وأن تحليل أبعاد وآليات ظاهرة الطلاق، وبصفة خاصة ظاهرة الطلاق بين حديثي الزواج في ظل التغيرات التي شهدها المجتمع، أبنيته، وعلاقاته، وأنساق قيمه، نتيجة للأخذ بسياسات الانفتاح الاقتصادي والعولمة، وما يترتب عليها من آثار ونتائج، يتطلب إخضاعها للبحث الأمبيريقي الذي يمكن أن يكشف لنا عن الأبعاد والجوانب المرتبطة بالعلاقات الداخلية للظاهرة، وأهم المتغيرات المرتبطة بها، وأكثر العوامل تأثيراً في تحديد ملامحها.

كذلك، فقد تم عرض مفاهيم الدراسة الأساسية، وذلك من خلال تعريف كل مفهوم على حدة، وتحديد الآراء المختلفة بشأنه، والتمييز بينه وبين غيره من المفاهيم الأخرى.

# الفصل الثاني

# الدراســـات السابقــة

مقدمة.

أولاً: دراسات تناولت ظاهرة الطلاق من منظور عام.

ثانياً:دراسات تناولت تأثير التغير الاجتماعي على ظاهرة الطلاق.

ثالثــاً: رؤيــة نقديــة شــاملة للبحــوث والدراســات الــسابقة وموقــع الدراســة الراهنة منها.

**مقدمة:**

على الرغم من تنوع اهتمامات علم الاجتماع في الأعوام الأخيرة وامتداد مداخله إلى العديد من الموضوعات المعقدة، واستحداثه لمناهج جديدة في الدراسة، إلا أن مسألة الأسرة لم تفقد مكانها المرموق، بل أنه من الممكن القول، أن دراستها على المستوى المقارن والتعمق في مشاكلها المعاصرة، واستجاباتها للتغيرات السريعة في المجتمع والثقافة، وموقفها من مختلف الأزمات، أصبح يشكل أساسًا هاماً في مختلف الاتجاهات التي يزخر بها علم اجتماع اليوم.

وذلك لأن الأسرة كنظام اجتماعي ليست منعزلة عن باقي النظم الاجتماعية، والسياسية، والتربوية، والاقتصادية، والثقافية الموجودة داخل المجتمع، وبالتالي فلا يمكن بأي حال من الأحوال دراسة الأسرة من حيث خصائصها أو تغيرها دون فهم لخصائص وأوجه وأبعاد التغير الذي يصيب المجتمع الكبير الذي توجد فيه، أي أن الدراسة العلمية للأسرة لا تستقيم بمعزل عن السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والديني الذي توجد فيه، بل إن الدراسة العلمية الصحيحة للأسرة في الوقت الراهن يجب أن تنطلق من منظور دينامي أشمل وأعم لا يقتصر فقط على تناول الأسرة في ضوء الملامح والخصائص الدينامية لمجتمعها على المستوى الإقليمي فقط، وإنما يتجاوز ذلك أيضاً ليتناولها في ضوء ديناميات التفاعل بينها وبين العالم الخارجي، أعنى المستوى القومي العربي والمستوى العالمي بوجه عام.

ومن هنا فالأسرة ليست بعيدة عن التأثيرات والتغيرات التي تصيب المجتمع بوجه عام، سواء كان ذلك بفعل عوامل داخلية أم عوامل خارجية، وعليه يصبح موضوع التغير الاجتماعي وعلاقته بظاهرة الطلاق ذو أهمية كبيرة في هذا الشأن، حيث يستهدف رصد التغير الذي أصاب الأسرة المصرية بنائياً ووظيفياً نتيجة لما شهده المجتمع كله من تحولات اجتماعية واقتصادية في الآونة الأخيرة ناتجة عن الأخذ بسياسات الانفتاح الاقتصادي، والخصخصة، والعولمة، وانعكاس ذلك على نمو ظاهرة الطلاق بين حديثي الزواج وانتشارها، بالإضافة إلى تحديد أكثر العوامل تأثيراً في التغير الأسرى بوجه عام.

وبما أنه في حدود علم الباحثة لم يحظ موضوع الطلاق المبكر بأي دراسة سوسيولوجية متخصصة، فقد كان من المتعذر انطلاق البحث من دراسات سابقة تتناول ظاهرة الطلاق

المبكر وعلاقتها بالتغيرات المجتمعية بالرصد والتحليل ولذلك سوف تلجأ هذه الدراسة إلى طرح محورين أساسيين يتم من خلالهما مناقشة جوانب من هذه الظاهرة، كالدراسات التي تناولت ظاهرة الطلاق من منظور عام، وقد تنوعت هذه الدراسات في معالجتها لموضوع الطلاق من خلال تعدد موضوعاتها، هذا إلى جانب تباين المجال الجغرافي والزمني والمنهج المستخدم، والدراسات التي تناولت تأثير التغيرات الاجتماعية والاقتصادية على ظاهرة الطلاق، والتي تهتم بدراسة الطلاق باعتباره من آليات التغير في المجتمع، هذا إلى جانب اهتمام هذه الدراسات أيضاً بالتشريعات كبعد تحليلي هام في معالجة ظاهرة الطلاق.

ونظراً لأن هناك تراثاً زاخراً في علم الاجتماع على المستوى المحلى والعالمي بالدراسات التي تناولت قضية الطلاق، وكذلك اختلاف المدارس الفكرية والتوجهات النظرية والمنهجية للمؤسسات التي أجريت في نطاقها هذه الدراسات، فقد كان من الصعب حصر هذا التراث حصراً شاملاً خلال فترة زمنية محددة، حيث أن هذا أمراً لا يتناسب وطبيعة الدراسة الحالية، لذا فقد تم اختيار مجموعة من الدراسات الحديثة التي ترتكز على ظاهرة الطلاق وبعض المتغيرات المرتبطة بها في عدد من المجتمعات العربية والغربية، والتي أمكن الاستفادة منها في بلورة قضايا الدراسة الراهنة والأساليب المنهجية الملائمة.

وسوف تعرض الباحثة للنتائج المستخلصة من تلك الدراسات وموقف الدراسة الحالية منها، على أمل أن تمكننا مناقشة نتائج هذه الدراسات من تطوير أهداف الدراسة وفروضها تمهيداً لاختبارها في الواقع الميداني، وكذلك الاستفادة من الإيجابيات والسلبيات الخاصة بها في تكوين رؤية أكثر عمقاً للظاهرة المدروسة، وعوامل ازديادها المستمر وربطها بالظروف المجتمعية بوجه عام، والمؤثرات والظروف التي تخضع لها الأسرة المصرية بوجه خاص.

**أولاً - دراسات تناولت ظاهرة الطلاق من منظور عام:**

**١- الدراسات العربية:**

**الدراسة الأولى:** دراسة "الهام عفيفي" عن ظاهرة الطلاق، دراسة اجتماعية، (١٩٧٧)[(١)].

**هدف الدراسة:**

والهدف الرئيسي للبحث والذي يعد أساس الدراسة هو أن ظاهرة الطلاق تعد مؤشراً يكشف عن مختلف العوامل والظروف الاجتماعية التي تكمن وراء هذه المشكلة، حيث أن خطورة موضوع الطلاق لا تأتي من حدوثه بالفعل، بل من وجود مجموعة من الظروف السيئة التي تتفاعل فيما بينها وتعمل على وقوعه.

وهذه الأسباب التي تؤدي إلى الطلاق متعددة ومتنوعة وتختلف باختلاف الزمان والمكان . فعوامل الطلاق في المدينة تختلف عن غيرها في القرية، كما أن أسباب الطلاق في الأزمان القديمة تختلف اختلافاً كلياً عن أسبابه في الوقت الحاضر، فالخلاف حول إعداد منزل الزوجية، يعتبر عاملاً هاماً من عوامل الطلاق في إحدى المجتمعات بينما لا يشكل أهمية على الإطلاق في مجتمع آخر.

**الإجراءات المنهجية للدراسة:**

١- وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي في هذه الدراسة لوصف إحدى الظواهر الموجودة في مجتمعنا المصري، والاستبيان كأداة لجمع البيانات عن طريق المقابلة الحرة والبريد، ويهدف الاستبيان إلى الحصول على بيانات مختلفة عن المستوى الثقافي والاقتصادي والمهني وذلك من خلال أقسام تتضمن مراحل الحياة الزوجية.

٢- أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها عشوائياً على أساس إعطاء فرص متكافئة لجميع مفردات المجتمع موضوع البحث، حيث اختيرت العينة من مجموع الحالات المدونة في دفاتر محاكم القاهرة بنسبة ١٠٪ من جملة الحالات الموزعة على ١٦ محكمة والتي تمثل دوائر محاكم

---

(١) الهام عفيفي: ظاهرة الطلاق، دراسة اجتماعية، مقالة منشورة في مجلد المجلة الاجتماعية القومية، مجلد١٤، عدد خاص عن المرأة، إحدى منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٧٧، ص ص ١١٣ : ١٤٤.

القاهرة.

٣- هذا وقد تمثل المجال البشري للدراسة في حالات الطلاق البائن بينونة صغرى، وبينونة كبرى، أي أنه قصر فقط على الطلاق عند المسلمين، وبالنسبة للمجال المكاني، فقد قصر البحث على مدينة القاهرة على أن تكون العينة ممثلة لمختلف المهن والمستويات الثقافية.

**نتائج الدراسة:**

وقد استخلصت هذه الدراسة العديد من النتائج كان من أهمها:

١- بلغت حالات الطلاق البائن بينونة صغرى في عينة البحث ٦٥.٤٪ وذلك من جملة حالات الطلاق البائن بينونة صغرى في مدينة القاهرة في ذلك الوقت والبالغ ٦٧.٢٪.

٢- بلغت نسبة الطلاق البائن بينونة كبرى في عينة البحث ٢٣.١٪ من جملة حالات الطلاق البائن بينونة كبرى في القاهرة والبالغ ٢.٣٪ .

٣- أن الطلاق يتم بنسبة كبيرة في بداية الحياة الزوجية بنسبة ٢٣.٩٪، أو بعد مضى فترة طويلة تتراوح من ٧:١٤ سنة بنسبة ١٨.٥٪ ويمكن إرجاع حدوث الطلاق بنسبة كبيرة في السنوات الأولى من الحياة الزوجية إلى أسباب كثيرة من أهمها:

أ- أن الزوجين يمران في هاتين المرحلتين بتجربة تكيف لحياة جديدة مشتركة قد ينجم عنها مشكلات كثيرة تثير خلاف ومنازعات تؤدى إلى الطلاق.

ب- أن أحد الزوجين أو كلاهما قد يصدم بخيبة أمل في شريكة شكلاً أو موضوعاً مما يثير كراهيته له بصورة تجعله يسرع في الطلاق.

ج- أن الإقامة في معيشة مشتركة في بداية الحياة الزوجية مع أهل الزوج أو الزوجة قد تنجم عنها مشكلات كثيرة يزيدها تعقيداً تدخل الأهل.

٤- أن الحالة التعليمية للزوج والزوجة كانت منخفضة، حيث أن ٢٤.١٪ من جملة الأزواج يقرأ ويكتب فقط، و ٦٨٪ من الزوجات أميات.

٥- أن غالبية الأزواج المطلقين من فئة العمال الفنيين وغير الفنيين والمستخدمين بأجر بنسبة ٦٨.٤٪ ، والغالبية العظمي من النساء من اللاتي لا مهنة لهن ولا يبحثن عن عمل بنسبة ٨٠.٥٪.

٦- أن ٤٩.٦٪ من الأزواج لم يكن لهم زواج سابق، ولا طلاق سابق ٦٢.٨٪، وكذلك

الزوجات المطلقات لم يكن قد تزوجن من قبل ٥٥.٧٪، كما لم يكن لهن طلاق سابق ٦١.٣٪، وكان أقصى عدد للزوجات في العصمة زوجة واحدة بنسبة ٧٠.١٪، وغالبية الحالات ليس لديهم أبناء على الإطلاق ٧٢.٣٠٪ ذكور، ٧٤.١٪ إناث.

٧- أن الأمور المتعلقة بدخل الأسرة لم تكن هي السبب في وقوع الطلاق لدى الغالبية العظمي من الحالات، وأن الخلافات الناتجة عن الدخل كانت ترجع إلى أن الزوجة لا تشترك بدخلها في الأسرة أو لجهل الزوجة بدخل زوجها، وهي بوجه عام خلافات ترجع إلى عدم كفاية الدخل بالنسبة للمستوى الذي ترغب الأسرة في تحقيقه، ومع ذلك فإن غالبية المطلقين لا يعتبرون الناحية الاقتصادية عاملاً هاماً من العوامل المؤدية للطلاق .

٨- أن غالبية المطلقات لا تعملن والنسبة التي تعمل منهن نتج عن عملها بعض المشكلات منها خلافات تتعلق بمساهمتهن في نفقات الأسرة أو تتعلق بعلاقتهن بالأزواج والأبناء، ومع ذلك فإن ٩٠.٣٪ من الحالات كانت ترى أن عمل المطلقة ليس هو السبب الحاسم للطلاق.

٩- أن تدخل الغير في شئون الأسرة كان من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى وقوع الطلاق لدى الغالبية بنسبة ٩٣.٤٪، وكانت مصادر التدخل هي أسرتي المطلق والمطلقة، وكان التدخل يقع على التصرفات الشخصية والشئون المالية.

١٠- أشارت ٧٢.٣٪ من الحالات إلى أن جمع المطلق لأكثر من زوجة كان له أثر في وقوع الطلاق، كذلك أشارت ٣٠.٩٪ أن الزواج السابق له أثر في حدوث الطلاق.

١١- أن نسبة ارتفاع الجرائم بين المطلقين كانت ضئيلة بنسبة ٦٪ وهي جرائم قتل أو سرقة أو رشوة، وكان لارتكاب هذه الجرائم أثر على حدوث الطلاق عند ٥٢.١٪ من الحالات.

١٢- أن ٦٣.٨٪ من المطلقين لم يكونوا متوافقين، ونتج عن عدم التوافق خلافات مزاجية وثقافية أدت إلى وقوع الطلاق عند ٨٣.٧٪ من الحالات غير المتوافقة.

١٣- أن الإصابة بالأمراض الخطيرة كانت قليلة عند المطلقين إذ بلغت ١٤,٧%، ولقد أدى وجود المرض إلى حدوث الطلاق عند ٥٨,٤% من المطلقين المصابين بالأمراض.

١٤- أن الخلافات التي ظهرت بين الزوجين خلال فترة المعاشرة الزواجيه والتي كانت تتسم بالعنف في كثير من الأحيان قد أدت إلى وقوع الطلاق لدى ٧٠.٩٪ من الحالات.

١٥- أن حوالي ٤٥٪ من المطلقين والمطلقات كانوا يشعرون بالرضا بعد وقوع الطلاق، ولهذا فلا غرابة في أن هناك ٥٠.٣٪ من المطلقين الرجال قد تزوجوا بعد الطلاق، كذلك ٥٦.٤٪ من النساء قد تزوجن بعد فشل الزواج الأول .

١٦- أن حوالي ٨٢.٦٪ من المطلقين لم يحدث لديهم أي تغير في النواحي المالية والعملية والثقافية بعد وقوع الطلاق.

**تعقيب:**

- تتفق الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية للباحثة في اهتمامها بدراسة ظاهرة الطلاق وعلاقتها ببعض الظروف الاجتماعية، إلا أن هذه الدراسة قد ركزت فقط على العوامل والظروف الشخصية المسببة لهذه الظاهرة، في حين تركز الباحثة على مختلف العوامل الاجتماعية التي تكمن وراء هذه المشكلة سواء كانت عوامل فردية أو مجتمعية، وبالأخص على العوامل الاجتماعية الناتجة عن تلك التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي شهدها المجتمع المصري في الآونة الأخيرة. كما اختلفت الدراستان كذلك في الفترة الزمنية التي تعالجها كل دراسة.

- وقد قدمت هذه الدراسة مساعدات كبيرة بالنسبة للباحثة في التعرف على كيفية وصف العوامل والظروف المؤثرة في حدوث ظاهرة الطلاق، وكذلك في التعرف على كيفية توصيف تلك العوامل من وجهة نظر عينة الدراسة.

كما أنه من مواطن القوة أيضاً في هذا العمل الاستعانة بالبيانات الإحصائية في وصف وتحليل تلك العوامل، وفي التعرف أيضاً على التغير في اتجاهات عينة الدراسة نحو الزواج للمرة الثانية والتغير في النواحي المالية والثقافية بعد وقوع الطلاق.

**الدراسة الثانية** : دراسة "حسن غريب" عن الطلاق في الإسلام، مع دراسة ميدانية

للمشكلات الاجتماعية للمطلقات في مدينة القاهرة، (١٩٧٧)[١].

وتحتوى هذه الدراسة على بابين في أربعة عشر فصلاً، يشمل الباب الأول دراسة نظرية تتضمن مفهوم الطلاق وعوامله وانتشاره وتعريفه شرعاً وأركانه وشروطه وأقسامه وحقوق الزوجين، أما الباب الثاني فيحتوى على دراسة ميدانية تهتم بالمشكلات الاجتماعية للمطلقات، إلى جانب الرأي في قانون الأحوال الشخصية الجديد.

والدراسة كما يحددها الباحث تحتوى على جانبين: الأول قانوني، والآخر سوسيولوجي، والجانب القانوني تم تناوله من حيث دراسة الطلاق وأنواعه والحقوق المترتبة عليه وحضانة الأبناء والنفقة والعدة، أما الجانب السوسيولوجي فقد تم تناوله حسب منظور الباحث من الزاويتين، الاجتماعية، والقانونية، إلى جانب محاولة التعرف على العوامل المؤدية إلى الطلاق ونوعية المشكلات التي تترتب عليه ودور قانون الأحوال الشخصية في الحد من هذه المشكلات.

**هدف الدراسة:**

وقد هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة على السؤال التالي: هل هناك علاقة بين بعض مواد قانون الأحوال الشخصية والمشكلات الاجتماعية المترتبة على الطلاق؟ وهل هناك التزام من جهة الغالبية العظمي من المواطنين بقواعد الشريعة الإسلامية التي تتعلق بالطلاق من حيث أسلوب حل المنازعات وحقوق الزوجين ورعاية الأبناء؟ وما مدى الالتزام بمراعاة حقوقهم؟

**الإجراءات المنهجية للدراسة:**

١- ويتحدد نوع هذه الدراسة بأنها دراسة وصفية تحليلية استخدمت منهج المسح الاجتماعي في اختيار بعض الحالات من ملفات مكاتب الاستشارات الأسرية.

٢- أما بالنسبة لمجالات الدراسة، فقد تمثل المجال المكاني في محافظة القاهرة، نظراً لاختلاف المستويات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية فيها، أما المجال البشري فقد تمثل في اختيار مائة حالة من حالات مكاتب الاستشارات من خمسة مكاتب بواقع عشرين حالة من

---

(١) حسن غريب حسن قاسم: الطلاق في الإسلام،مع دراسة ميدانية للمشكلات الاجتماعية للمطلقات في مدينة القاهرة، رسالة ماجستير، غير منشورة، معهد الدراسات الإسلامية، شعبة العلوم الاجتماعية، ١٩٧٧م.

كل مكتب، أما المجال الزمني، فقد استغرق حوالي شهرين من أول أغسطس إلى نهاية سبتمبر من عام ١٩٧٧.

٣- وبالنسبة لأدوات جمع البيانات، فقد اعتمدت هذه الدراسة على الإحصاءات، والاستبيان مع المقابلة الشخصية، ويشمل الاستبيان ستة موضوعات هي بيانات خاصة بالمطلقة، والمطلق، والطلاق، والأولاد، ووقت الفراغ، وأخيراً بيانات شخصية، وذلك من خلال ٨٨ سؤالاً تم تطبيقهم على العينة المختارة والتي شملت ٩٨٪ من المطلقات بعد الدخول و٢ ٪ قبل الدخول و٧٥٪ منهن لديهن أطفال، وكان متوسط مدة الزواج لديها ١٠ سنوات وأكثر من ثلثها لا تعمل.

**نتائج الدراسة:**

وقد توصلت هذه الدراسة إلى كم من النتائج الهامة منها :

١- ارتفاع معدل الطلاق لدى فئات الزواج المبكر، حيث أن أعلى نسبة مطلقات في الفئة من ١٥ سنة إلى أقل من عشرين، والمطلقين من ٢٥ سنة إلى ٣٠ سنة.

٢- من أسباب الطلاق ، الخلافات مع الأهل، خاصة أهل الزوج، والزواج بأخرى، وعدم التوافق في الحياة الزوجية، وسوء المعاملة، والخيانة الزوجية ، وإدمان المخدرات ، وسهولة إجراءات الطلاق، وسوء الاختيار، والهجر من جانب الزوج، والمقامرة، وإهمال مصالح الزوجية، والإعسار، وفارق السن بين الزوجين، وموت الأطفال عقب ولادتهم، وعقم الزوجة.

٣- أن هناك مشكلات كثيرة تتعرض لها المطلقة بعد الطلاق منها: الإنفاق، ومضايقات الزوج وأهله، وعدم احترام الأهل، وسوء المعاملة، ووضعها كمطلقة، وتربية الأولاد، والخلافات مع الجيران، ومضايقات المحاكم، والطمع من جانب الآخرين.

٤- أن نسبة كبيرة من المطلقات تقيم مع أسرها مما يشكل عبئاً على الأهل ، وأن علاقتهن بأسرهن لا تختلف بعد الطلاق عما كانت عليه قبل الزواج.

٥- أن علاقة المطلقة بصديقاتها وزملاء العمل لم تتأثر بعد الطلاق، وأن فرص زواج المطلقة تكاد تنعدم لعدم رغبتها في خوض تجربة أخرى.

٦- أن حوالي ٨٠٪ من العينة قد رفضن بيت الطاعة والقوة الجبرية المرتبطة به، كما رفض ٦٠٪

من المطلقات إسقاط حق المطلقة في النفقة مقابل اعتبارها ناشزاً . في حين وافق ٨٢٪ من المطلقات على أن يكون الطلاق أمام القاضي عن طريق المحكمة.

**تعقيب:**

تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية للباحثة في اهتمامها بدراسة مشكلة الطلاق انطلاقاً من الشعور بخطورتها على كل من الأسرة والمجتمع معاً، إلا أن هذه الدراسة قد ركزت بصفة أساسية على دراسة المشكلات الاجتماعية المترتبة على الطلاق ودور قانون الأحوال الشخصية في مواجهة هذه المشكلات، دون محاولة التعمق في الأسباب المؤدية إلى الطلاق أو عوامل ازدياده، كما أنها قد ركزت على دراسة الطلاق من الناحية الشرعية والقانونية أكثر منها اجتماعياً، لذلك جاء تعرضها لأسباب الطلاق سريعاً وبغير عمق، بينما تركز الدراسة الحالية على دراسة ظاهرة الطلاق بين حديثي الزواج بصفة أساسية مع ربطها ببعض الأبعاد والمشكلات الاجتماعية الأخرى في ضوء التغيرات الاجتماعية والثقافية التي أصابت الأسرة كنتاج للتغير الاجتماعي الذي شهده المجتمع ككل في الربع الأخير من القرن العشرين.

ومع ذلك، فقد وجهت تلك الدراسة انتباه الباحثة إلى محاولة الكشف عن العلاقة بين وجود بعض المشكلات داخل الأسرة نتيجة لما تتعرض له من تغير اجتماعي وثقافي وارتفاع معدل الطلاق، وخاصة لدى فئات الزواج المبكر، ومن ثم فقد قدمت هذه الدراسة عدة تساؤلات للدراسة الحالية، والتي تدور حول طبيعة المشكلات أو الخلافات التي تنشب بين الزوجين حديثي الزواج وكيفية التغلب عليها، سواء كانت خلافات مالية أو خلافات تتعلق بأساليب التعامل السائدة أو بتوزيع الأدوار وتقسيم العمل بين الزوجين، والتي سوف تضعها الباحثة في بعض المحاور الأساسية في استمارتي الاستبيان ودراسة الحالة بهدف إلقاء الضوء على الأبعاد المختلفة لظاهرة الطلاق المبكر.

**الدراسة الثالثة:** دراسة "محمد برهوم" عن مكانة المرأة الاجتماعية والطلاق في الأردن، (١٩٩٠)[1].

---

(١) إجلال إسماعيل حلمي: دراسات عربية في علم الاجتماع الأسري، الإمارات، ١٩٩٠، ص ص ٢٥٢: ٢٦٢.

**هدف الدراسة:**

يهدف الباحث في هذا البحث إلى الوقوف على التغيرات التي تكون قد حدثت في حركة الطلاق بالمملكة الأردنية وعلاقتها بالمكانة الاجتماعية للمرأة، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بمقارنة حالات الطلاق الموقعة من قبل المحكمة الشرعية خلال عامي ١٩٦٨، ١٩٧٤.

**الإجراءات المنهجية للدراسة:**

أما عن المنهج المستخدم فقد أجرى الباحث مقابلات شخصية مع عدد من المطلقات بلغ ٣٠ امرأة، وذلك من خلال استمارة استبيان تهدف إلى رصد المشكلات التي تواجهها المطلقات خلال عملية الطلاق وبعدها.

**نتائج الدراسة:**

ولقد توصل الباحث إلى عدد من النتائج الهامة وهي:

١- تلحق النساء بنمط من الوصم لكونهن مطلقات، ويأتي ذلك نتيجة للاعتقاد بأن الطلاق أمراً معيباً يشوب الأسرة، لذلك يرفض الأردنيون الحديث عن المطلقات أو الاعتراف بوجودهن.

٢- تمر النساء المطلقات بظروف اقتصادية واجتماعية صعبة خلال فترة وقوع الطلاق وما بعد وقوعه، وخاصة بين النساء الأميات اللاتي لا يجدن فرصة للعمل ويعتمدن بصفة أساسية على أزواجهن، أما النساء المتعلمات والمستقلات اقتصادياً فلم يتعرضن لمثل هذه الظروف الصعبة.

٣- يعزى إلى النساء انهيار الزواج وفشله على الرغم من أنهن لا يملكن حق التعبير عن آرائهن في موضوع الطلاق، إذ يعتبر حق من حقوق الرجل بموجب التعاليم الدينية، ويرجع ذلك إلى سوء تفسير الآيات القرآنية التي لها علاقة بموضوع الطلاق.

٤- أن الزوج كثيراً ما يضحي بزواجه من أجل عائلته نظراً لاعتماده عليها اقتصادياً واجتماعياً، فعندما يواجه الرجل بالاختيار بين زوجته وأسرته، فإنه يختار أسرته مضحياً بعلاقته بزوجته، وقد أرجع الباحث تشجيع الزواج من القريبات إلى ذلك اعتقاداً بأن هذا النوع من الزواج يحافظ على وحدة العائلة.

٥- أن نسبة مبادرة النساء بطلب الطلاق قد زادت خلال سنوات إجراء البحث نتيجة لمشاركة النساء في مختلف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية.

٦- أن هناك عدداً من الأسباب التي تؤدى إلى الطلاق، من أهمها، قصر مدة التعارف قبل الزواج، الزواج المبكر، معارضة الأهل والأصدقاء للزواج، تدخل الأهل، وانعدام العاطفة والتفاهم عند الأزواج.

**تعقيب:**

تتفق هذه الدراسة مع دراسة الباحثة في اهتمامها بدراسة الوضع أو المكانة الاجتماعية للمرأة وتأثيرها على ظاهرة الطلاق، إلا أن هذه الدراسة قد اهتمت فقط بالوقوف على التغيرات الحادثة في حركة الطلاق داخل مجتمع الدراسة دون التطرق إلى التغيرات الاجتماعية والثقافية في علاقتها بظاهرة الطلاق، في حين تهتم الباحثة في الدراسة الحالية برصد وتحليل العلاقة القائمة بين التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من جانب وظاهرة الطلاق من جانب آخر، كما اختلفت الدراستان في مجتمع الدراسة وزمنها.

وقد استفادت الباحثة من هذه الدراسة في التعرف على كيفية عرض نتائج الدراسة وتحليلها، كما وجهت تلك الدراسة انتباه الباحثة إلى ضرورة الكشف عن العلاقة بين المستوى المعيشي للأسرة حديثة الزواج وكذلك أساليب التفاعل الأسري السائدة داخلها واتجاه أفرادها نحو اتخاذ قرار الطلاق، ومن هنا فقد تمثلت أحد أهداف الدراسة الحالية في محاولة التعرف على أسباب انتشار ظاهرة الطلاق داخل الأسرة المصرية حديثة الزواج، متضمناً ذلك رصد الحالة المعيشية، وتحليل أشكال العلاقات الاجتماعية السائدة بين الأزواج والزوجات فيها، وذلك بهدف الكشف عن الآليات والأبعاد المختلفة المرتبطة بوجود تلك الظاهرة وانتشارها في الآونة الأخيرة.

**الدراسة الرابعة:** دراسة "علية حسن حسين" عن الطلاق في المجتمع الكويتي، (١٩٩٠)[١].

---

(١) المرجع السابق: ص ص٢٦٣: ٢٦٥.

**هدف الدراسة :**

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين الطلاق وبعض المتغيرات كالتعليم والمهنة وموطن الإقامة ... الخ، كما تسعى أيضاً إلى الوقوف على أسباب الطلاق في المجتمع الكويتي والآثار المترتبة عليه.

**الإجراءات المنهجية للدراسة :**

١- تم إجراء الدراسة على عينة من الأسر الكويتية التي انتهت بالطلاق، واختيرت العينة وفقاً لعدة شروط، وقد بلغت هذه العينة وفقاً لهذه الشروط ألف حالة، إلا أنه عند القيام باختيار هذه الحالات وجدت عدة صعوبات قد حالت دون تنفيذ هذا الاختيار مثل عدم وجود مكان إقامة الحالات المختارة وعدم وجود حالات طلاق مسجل لها عنوان إقامة كامل ... الخ، لذلك تم الاختيار من سجلات وزارة الشئون الاجتماعية، وقد بلغت هذه الحالات ٢٢٦ حالة، هذا إلى جانب اختيار ٨٥٢ حالة من وزارة العدل وبذلك يكون مجموع الحالات ١٥٧٨ حالة قسمت إلى حالات أساسية وحالات بديلة.

٢- وقد شملت العينة حالات من البدو والحضر، حيث جمعت البيانات الخاصة بهم من عدة مصادر كالسجلات الرسمية لوزارتي العدل والشئون الاجتماعية والإحصاءات الرسمية، ومختار الضاحية.

٣- هذا وقد اعتمدت الدراسة على الاستبيان في الحصول على البيانات من أفراد العينة، وقد خصص استبيان للزوج وآخر للزوجة، وشملت صحيفة استبيان الزوج ١٥٧ سؤالاً وصحيفة الزوجة ١٧٥ سؤالاً، وشملت الاستمارتان بعض الموضوعات المتشابهة وذلك للتأكد من صحة المعلومات التي يدلى بها كل منهما، والتعرف على ردود الفعل ووجهة نظر كل منهما في بعض الموضوعات.

**نتائج الدراسة :**

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

١- أن هناك علاقة بين السن والطلاق، حيث ارتفعت نسبة الطلاق بين الحالات المدروسة من الشباب، كذلك ارتفعت نسبة الطلاق بين الحالات التي يوجد فيها بين عمر

الزوج وعمر الزوجة فارقًا كبيراً في السن.

٢- أن هناك علاقة عكسية بين فترة الزواج والطلاق، فكلما زادت هذه الفترة انخفضت نسبة الطلاق، وكلما قصرت فترة الحياة الزوجية زادت نسبة الطلاق، حيث كانت أعلى نسبة لحالات الطلاق بين الزيجات الحديثة العهد بالزواج (خمس سنوات).

٣- أن هناك علاقة بين التعليم والطلاق، فكلما ارتفعت نسبة الطلاق كلما انخفض المستوى التعليمي، كذلك توجد علاقة بين المهنة والطلاق، حيث كانت أعلى نسبة طلاق بين العاملين في المهن المتوسطة أي العاملين في الأعمال الكتابية والإدارية والمساعدين والطباعين ورؤساء مكاتب البريد.

٤- أن هناك علاقة بين الحراك المهني والطلاق، فقد كان عاملاً من عوامل الطلاق بين العاملين في المهن المتوسطة والخدمات خاصة، حيث تبع هذا الحراك اختلاف في مستوى الدخل وتغير في العلاقات وكان لذلك أثره في حدوث الطلاق.

٥- أن هناك علاقة بين المستوى الاجتماعي والاقتصادي والطلاق، فقد ارتفعت نسبة الطلاق بين ذوى الدخل المنخفض، وانخفضت بين ذوى الدخل المرتفع، بالإضافة إلى أن غالبية المطلقات لا يعملن ويعتمدن على دخل أزواجهن، والغالبية ليس لديهن مصادر دخل، فالدخل ارتبط بالعمل في تحديد المستوى الاقتصادي. كما ارتبط بهما التعليم وكان لهم أثر واضح في حدوث الطلاق.

٦- أن زيادة الدخل بعد الزواج قد أثر في حدوث الطلاق، كما أدى إلى الزواج مرة أخرى، كما وجدت علاقة بين الزواج السابق والطلاق، وكان لهذا الزواج أثر على العلاقة الزوجية بسبب التفريق في المعاملة أو عدم المعرفة بهذا الزواج.

٧- أنه على الرغم من الإقامة المستقلة للزوجين إلا أن هناك تدخل من جانب الأقارب في حياتها الزوجية، بالإضافة إلى تدخل الجيران مما أدى إلى حدوث الطلاق، كما كانت للإقامة غير المستقلة مع عائلة الزوج أثر في حدوث الطلاق.

٨- أن من أهم أسباب الطلاق سوء العلاقة الزوجية الناتج عن عدم التوافق الجنسي، واختلاف الطباع وانعدام العاطفة، وعدم الاهتمام بشئون الزوج والمنزل، وأسلوب قضاء وقت الفراغ.

**تعقيب:**

تتفق الدراسة السابقة مع دراسة الباحثة في اهتمامها بدراسة العلاقة بين الطلاق وبعض المتغيرات الهامة، إلا أن هذه الدراسة قد ركزت على متغيرات التعليم، المهنة، موطن الإقامة فقط دون سواها من المتغيرات الأخرى، في حين تركز الدراسة الحالية على البحث في المتغيرات الشخصية والاجتماعية معاً التي تؤدي إلى انتشار ظاهرة الطلاق بين المتزوجين حديثاً، كما اختلفت الدراستان كذلك في مجتمع الدراسة وزمنها.

وقد استفادت الباحثة من هذه الدراسة استفادة بالغة في التعرف على بعض العوامل الاجتماعية المؤدية إلى بروز ظاهرة الطلاق المبكر في السنوات الأخيرة، والتي تضعها الباحثة كأحد المحاور الأساسية في دليل دراسة الحالة بهدف إلقاء الضوء عليها أثناء القيام بالدراسة الميدانية.

**٢- الدراسات الأجنبية:**

**الدراسة الأولى:** دراسة "نورفال وزملائه" Norval & Others عن الطلاق بين الاجتماعيين المتزوجين من اجتماعيات، (١٩٧٢)(١).

**هدف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من صحة إحدى النتائج التي توصل إليها فريق البحث مصادفة أثناء دراستهم لموضوع العلاقة بين الارتداد الديني والطلاق، حيث وجد أن فئة الاجتماعيين المتزوجين من زميلات التخصص أكثر عرضة للطلاق عن الفئات الأخرى والتي يكون فيها الزوج دارس الاجتماع متزوج من خريجة أية كلية أخرى.

ومن هنا فقد أمل هؤلاء الباحثين في أن تخبرهم نتائج هذه الدراسة عن خصائص أو سمات الأفراد المنجذبين لهذه النوعية من الدراسة، وهل لديهم بالفعل سمات تجعلهم أكثر عرضة للطلاق عن غيرهم، وأن يتم اختبار مدى صحة الاعتقاد بأن "المصالح المتشابهة تؤدي إلى استقرار الزواج".

---

(١) Norval & others, Divorce Among Sociologists Married to Sociologists In: Social problem, Vol.19, 1972, pp.57: 66.

**الإجراءات المنهجية للدراسة:**

١- أما فيما يتعلق بالمجال البشري للدراسة فقد اختيرت عينة عشوائية مقدارها ٧٦٠ من الرجال الاجتماعيين الأعضاء المسجلين في دليل عضوية الرابطة الاجتماعية الأمريكية سنة ١٩٦٧م.

٢- بالنسبة لأدوات جمع البيانات فكان الاستخبار الذي تم إرساله عن طريق البريد والذي يحتوى على أسئلة تهتم بالتاريخ الأسرى.

٣- هذا وقد وجد الباحثون أن بعض المطلقين كانوا معرضين عن الإجابة عن الأسئلة الخاصة بالتاريخ الأسرى، كما أن بعض المستجيبين قد أخفقوا في الإجابة على بعض الأسئلة، علاوة على وجود عدد آخر لم يعطوا بيانات دقيقة كتاريخ الزواج نظراً لكونهم أكثر انغلاقاً على أنفسهم من الغير.

**نتائج الدراسة:**

وقد استخلصت الدراسة عدة نتائج منها:

١- أن التباين في مقدار تعليم كل من الزوج والزوجة كان له علاقة بعدم الاستقرار الأسرى.

٢- أن أعلى معدل للطلاق كان بين الاجتماعيين الذين لهم زوجات حاصلات على درجة الدكتوراه.

٣- أن الأزواج دارسوا الاجتماع المتزوجون من زوجات دارسات للاجتماع كانوا أكثر عرضة للطلاق عن أولئك الذين زوجاتهم متخصصات في مجال آخر.

٤- وقد ذهب الباحثون إلى وجود ثلاث تفسيرات عامة يمكن من خلالها تفسير معدل الطلاق العالي بصورة غير عادية بين الذكور الاجتماعيين والإناث الاجتماعيات الدراسة وهي:

أولاً: أن الأزواج والزوجات في نفس التخصص الأكاديمي قد يكونوا عرضة للطلاق بصفة عامة بغض النظر عن التخصص في المهنة.

ثانياً: أن النساء الاجتماعيات قد يكن لهن معدل طلاق عالي بغض النظر عن المهن والتخصصات الأكاديمية لأزواجهن.

ثالثاً: أن زواج الاجتماعي من شخصية أخرى (طالبة مثلاً) في قسم الاجتماع قد يكون له تأثيره في وجود نوع غير مستقر من العلاقات ولكن بصورة فريدة.

٥- ويرى الباحثون أن هذه التفسيرات الثلاثة ليست مستنفذة الاحتمالات، حيث وجدت إحدى هذه التفسيرات بشكل واضح في عينة الدراسة وهو أن بعض الاجتماعيين المتزوجين من اجتماعيات قد تزوجوا من طالباتهم وزيجات الأساتذة بالطلبة قد تبدو غير مستقرة نتيجة لوجود عامل الانبهار من جانب الطالبة بالأستاذ في بداية الزواج نظراً لما يتمتع به من مركز مرموق ثم اختفاء هذا الانبهار من طموحها بعد ذلك وحينئذ تظهر المشاكل.

٦- كذلك فقد وجد الباحثون أن الزوجة في نفس المجال الأكاديمي للزوج تكون قادرة أكثر على الفهم والاشتراك في عمله إذا كان عمل الزوج والزوجة لا يعرضهم للمنافسة في الوقت والمصلحة. كما أن المصاحبة في الزواج قد تكون أكثر موضوعية ورضا وقناعة إذا كانت بعيدة عن الأحاديث الذاتية الخاصة بالمهنة والمنافسة المهنية، وهذا ما يبرر استقرار الزواج الأكاديمي المتكافئ في مجالات أخرى غير اجتماعية.

٧- وأخيرًا وجد الباحثون أن الزوجين المهتمين بالدين أقل توقعاً لطلب الطلاق، فوجود الدين يساعد على الاستقرار الأسرى، فالشخص الدنيوي أقل توقعاً للقيام بدوره تجاه القرين، وأن توقعات الدور التقليدي للزوج والزوجة لها دخل كبير في الطلاق، فالدور التقليدي في الأسرة عبأ كبير على الزوجة أكثر من الزوج وهي مطالبة به، وأن علم الاجتماع قد يجذب أشخاص أكثر عرضة للطلاق عن أن يكون هو ذاته له تأثير مميز للطلاق.

**تعقيب:**

- تتفق الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية للباحثة في اهتمامها بدراسة ظاهرة الطلاق، إلا أن هذه الدراسة قد ركزت فقط على دراسة الطلاق بين فئة واحدة معينة من فئات المجتمع وهي فئة الاجتماعيين المتزوجين من اجتماعيات، في حين تركز الدراسة الحالية على دراسة ظاهرة الطلاق المبكر بصفة خاصة بين مختلف الفئات أو المستويات الاجتماعية، كما اختلفت الدراستان كذلك في مجتمع الدراسة وزمنها.

- وقد قدمت هذه الدراسة بعض النتائج الهامة التي توضح ضرورة الربط بين زيادة الاتجاه نحو الطلاق والتباين في مقدار تعليم كل من الزوج والزوجة، واختلاف فلسفة الحياة

لكل منهما، ودرجة الالتزام الديني، وهي كلها متغيرات هامة يجب وصعها في الاعتبار عند دراسة ظاهرة الطلاق المبكر.

- ومع ذلك يؤخذ على هذه الدراسة أنها لم تهتم بالرجوع إلى حالات الدراسة للتعرف على أسباب لجوئها إلى الطلاق، وتأثير بعض العوامل كالتعليم والدين عليها عن قرب، بل اكتفت بتطبيق الاستخبار عن طريق البريد، الأمر الذي أدى إلى عدم دقة بعض البيانات خاصة تلك التي تتعرض للتاريخ الأسرى للحالة، مما نتج عنه بالتالي عدم دقة بعض النتائج الخاصة بهذا الجزء من الاستخبار.

**الدراسة الثانية:** دراسة "دوجلس وزملائه "Douglas & Others عن الارتباط الاجتماعي الاقتصادي للطلاق وعدمه بين المهنيات في ولاية أركانزا، (١٩٧٧)(١).

**هدف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الارتباط الاجتماعي الاقتصادي للطلاق وعدمه بين المهنيات في ولاية أركانزا.

**الإجراءات المنهجية للدراسة:**

١- أستخدم الباحث نظرية لويس فيلد كإطار نظري له في هذه الدراسة.

٢- أما العينة الخاصة بهذه الدراسة فقد اشتملت على ١٥٢ امرأة روعي عند اختيارهن تجانس سماتهن مع خصائص الدراسة، وحصولهن جميعهن على درجة الدكتوراه.

٣-ومن خصائص هذه العينة، أنهن حصلن على دخل لمدة سنة سابقة علي الدراسة، وأنهن يمثلن أربع مجموعات مهنية هي الطبيبات المحترفات ، والطبيبات الأساتذة في الكلية ، وأساتذة كليات من تخصصات مختلفة، ومحاميات محترفات.

٤- وقد ضمت الدراسة مهنيات متزوجات لمرة واحدة ومتزوجات لأكثر من مرة ومنفصلات أيضاً، كذلك فإن كل النساء اللاتي طلقت قبل بداية اشتغالهن بأعلى كادر في المهنة قد تم استبعادهن من الدارسة لتجنب التأثير على تحليل البيانات والتي يكون فيها

---

(١) Douglos & Others, Social economic Correlates of Divorce and Non Divorce, Among Professional Women In Arhansas in Dissertation Abstracts International, A Vol.38, 1977.

الطلاق نتيجة التعليم أو العمل أو الدخل.

٥- هذا وقد اتضح من تحليل البيانات من الناحية الإحصائية أن هناك علاقة بين الحالة الزوجية والدرجة المهنية، وقد اتضحت من خلال الأتي:

أ- طول الوقت ويخص به الوقت المستغرق في الحصول على الدرجة المهنية سواء قبل الزواج الأول أو بعد لزواج الأول . وقد أوضحت الدراسة أن أكثر من ٨٨٪ من المتزوجات قد حصلن على درجتهن العليا قبل الزواج أكثر من بعد الزواج، كما اتضح أيضاً أن ٦٦٪ من مجموع المطلقات أو المنفصلات انتهين من درجاتهن العليا بعد الزواج.

ب- متوسط الدخل، فقد وجد في الفترة الأخيرة من الزواج الأول ويقصد بها عام قبل الطلاق أو الانفصال أن متوسط دخلهن أعلى من اللاتي تعرضن للطلاق مرات عديدة.

ج- طول الوقت بالسنين، ويقصد به الوقت المستغرق بين الانتهاء من الدرجة العليا وتاريخ الزواج، وقد اتضح من البيانات أن مجموعة المتزوجات لمرة واحدة حصلن على مراكزهن بعد أربعة سنوات من الزواج، وهي تعد فترة معتدلة، بينما مجموعة المطلقات أو اللاتي انفصلن عدة مرات ومازلن منفصلات حتى وقت الدراسة قد حصلن على مراكزهن العليا بعد ٨ سنوات من الزواج.

**نتائج الدراسة:**

أما عن النتائج العامة التي توصلت إليها الدراسة فهي:

١- أن الدخل المنخفض لبعض المهنيات له دور مزدوج في حياة المرأة، فهو يجعلها تفشل في تقوية الحواجز تجاه الطلاق، كما تفشل أيضاً في تقوية ارتباطها بالزواج، وهو في النهاية يؤدي بها إلى الانفصال أو الطلاق.

٢- أن حصول المرأة على مركزها المهني العالي قبل الزواج جعل حياتها الزوجية أكثر استقراراً، وتقوم على أساس من المشاركة الاقتصادية.

**تعقيب:**

تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية للباحثة في اهتمامها بالربط بين بعض المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية وظاهرة الطلاق، إلا أنها قد ركزت على دراسة ظاهرة الطلاق فقط بين المهنيات الحاصلات على درجة الدكتوراه، أما الدراسة الحالية فتركز على دراسة ظاهرة

الطلاق بين حديثي الزوج على اختلاف مستوياتهم التعليمية، المهنية، الاجتماعية، وذلك من خلال الربط بين مشكلة الطلاق وظواهر التغير الاجتماعي المختلفة التي شهدها مجتمعنا المصري منذ الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي وحتى الآن . كما اختلفت الدراستان في مجتمع الدراسة والفترة الزمنية لها.

**الدراسة الثالثة:** دراسة (سوزان فوجان) Suzanne Vaughan عن التمزق الأسري بين النساء المهنيات، (١٩٨٤)(١).

**هدف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الأسباب التي تجعل النساء المتعلمات تعليماً عالياً في الولايات المتحدة الأمريكية يحققن معدلاً عالياً من الانفصال والطلاق، وكانت أهداف البحث هي:

١- الهدف الأول هو جمع وتحليل البيانات التي تعطي صورة واضحة عن اتجاه هذه العلاقة.

٢- الهدف الثاني: اختبار المؤشرات التي تنبئ عن التمزق الأسرى بين النساء الحاصلات على تعليم عالي في الولايات المتحدة الأمريكية.

**فروض الدراسة:**

ومن خلال هذه الأهداف تم اختبار ثلاث فروض أساسية هي:

١- أن التمزق الأسرى يأتي بعد دخول المرأة المدارس العليا وليس قبل ذلك.

٢- أن متطلبات عمل المرأة والأحداث العائلية كالزواج وإنجاب الأطفال لها علاقة بالتمزق الأسري بين النساء المهنيات قبل بداية العمل أكثر من بعد بداية العمل.

٣- أن مدى تعاون الزوج ودعمه للزوجة قد يخفف في تأثير توقيت الزواج وإنجاب الأطفال التي تؤثر بدورها على التمزق الأسرى.

---

(١) Suzanne Vaughan & Anns, Mache, Marital Disruption Among Professional Women, The Timing of career and family Events In: Social Problems, Vol. 31, February 1984, pp273: 283.

**الإجراءات المنهجية للدراسة:**

١- وقد اختيرت عينة الدراسة من نساء مهنيات حاصلات على درجات جامعية عالية من أكبر جامعة حضرية في وسط غرب الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من١٩٦٤-١٩٧٤.

٢- وقد شكلت العينة ٥٪ من الخريجات تم إرسال الاستخبار إليها بالبريد، وكان عدد المستجيبين للاستخبار ٦٦٣فقط من الجملة وعددها ١٠٣٥ امرأة.

٣- ولقد عرفت الباحثة التمزق الأسرى بأنه "انفصال رسمي أو غير رسمي أو طلاقاً"، كما اهتمت الباحثة بتواريخ الطلاق والانفصال (أيهما حدث أولاً).

٤- وكانت خطة تحليل الباحثة بالنسبة للفرض الأول وهو لتحديد هل التمزق الأسرى جاء قبل أم بعد الدخول في المدرسة العليا والتخرج واستلام أول وظيفة؟ أن قامت الباحثة بحساب توقيت أحداث العمل مع الزواج أو التمزق، وبناء على ذلك تم تقسيم النساء المتزوجات إلى عدة فئات سواء من بدأن الدراسات العليا ونلن درجاتهن أو حصلن على وظيفتهن الأولى قبل الزواج أو أثناء الزواج، أو وقت التمزق أو بعد التمزق.

٥- أما بالنسبة للفرضين الثاني والثالث المعنيين بالكشف عن منبآت التمزق الأسرى، فقد اهتمت الباحثة بتوقيت العمل، وعلاقته بالأحداث العائلية مثل ميلاد الطفل الأول، وتاريخ التخرج، والزواج المتكافئ التعليمي وعلاقته بمتطلبات عمل المرأة، وكذلك وضع الزوجة الاقتصادي والمهني وغير ذلك من المؤشرات الأخرى التي تؤثر في حدوث التوتر الأسرى والذي يؤدي بدوره إلى التعرض للطلاق.

**نتائج الدراسة:**

وقد أشارت الدراسة إلى العديد من النتائج منها:

١- أن التمزق الأسري أكثر وقوعاً بين النساء اللاتي يبدأن الدراسات العليا بعد الزواج أكثر من قبله، كما أن عدم معاونة الزوج في العمل المنزلي يعد سبباً رئيسياً للتمزق الأسرى يضاف إلى الأسباب الأخرى كعمل الزوجة وتفضيلها لأولويات العمل ومتطلباته، وعدم تقارب الشخصية أو ما يسمي بالتوافق والانسجام الشخصي.

٢- أن التمزق الأسرى أكثر توقعاً للحدوث إذا كان الزواج قد تم قبل أن تبدأ المرأة

بالتخرج، وذلك لأن توقعات الزوج قد تكون محدودة أكثر في اصطلاحات الدور التقليدي للمرأة، ومحاولة المرأة إعادة التفاوض في الأدوار العائلية التقليدية قد تسهم بقدر كبير في تحطيم الزواج نظراً لحرص الأزواج على عدم مناقشة الأدوار أو تعديلها وخاصة فيما يتعلق بدعم الزوج لعمل الزوجة، وعدم الاتفاق هذا قد يزيد من احتمال التمزق.

٣- أن النساء اللاتي تزوجن قبل بدء الدراسة ثم عانين التمزق الأسرى تزوجن بمتوسط ثلاث سنوات أطول (٩ سنوات) أكثر من النساء اللاتى مكثن متزوجات.

٤- أن النساء اللاتي عانين التمزق الأسرى كن أكثر قدرة على إنهاء درجاتهن العلمية، واعتلاء وظيفتهن الأولى بعد أن حدث التمزق الأسرى، وبعد أن أمضين الوقت الطويل غير العادي بين التسجيل والتخرج.

٥- أن هناك عاملاً آخر قد ساهم في توقع الطلاق أو الانفصال، وهو مدى استعداد الزوج للانتقال إلى مكان آخر وترك العمل من أجل مهنة الزوجة، وهذا العامل مشروطاً بتفهم الزوج لمتطلبات مهنة الزوجة ووجود التجانس التعليمي والزواج المتكافئ.

٦- أن الزوج قد يشعر بالنقص والتهديد الداخلي إذا كانت الزوجة ذات مستوى تعليمي أعلى منه، وذلك لأن الزوجة حينئذ لا تعتمد عليه اقتصادياً نظراً لعلو الدخل الخاص بها، وهو ما يهدد بنيان القوة التقليدي في الأسرة.

٧- أن الأزواج في حالة الزواج غير المتكافئ قد يمارسون عملاً إضافيا يكون من نتيجته الصراع العائلي والذي يؤدي بدوره إلى وقوع الطلاق بغض النظر عما إذا كان هناك أطفال.أم لا.

٨- أن إنجاب الأطفال قبل أو أثناء الدراسة قد يؤدي إلى إعاقة المرأة عن التعليم، ومن ثم يعد من العوامل التي تساعد على حدوث التمزق الأسرى، وأن ميلاد الطفل الأول له أثر كبير على الأسرة أكثر من الأطفال الذين يتلوه، والأخير منهم لا أثر له.

٩- أن للأطفال أثر سلبي على العلاقة بين الزوجين وبصفة خاصة في المراحل المتقدمة من مهنة المرأة، حيث أن وجود أطفال حتى للنساء اللاتى لهن أزواج مساعدون قد أضاف جهداً آخر على دور أحد الزوجين مما زاد من الصراعات العائلية الموجودة داخل الأسرة.

١٠- أن هناك نمطان للصراع في الأسرة هما: متطلبات العمل والأدوار الأسرية،

وعدم قدرة الزوجين على القيام بالأعمال المفروضة لكلا الدورين بسبب الصراع في الزمن والمكان والدخل.

١١- أن التوافق الأسرى محكوم بالمدى الذي تتكيف فيه عمالة المرأة المهنية مع الأسرة، وأنه ليس مجرد التعليم العالي للمرأة هو الذي يزيد من وقوع التمزق الأسرى، بل أيضاً توقيت الأحداث العائلية كالزواج وإنجاب الأطفال وعلاقة ذلك بعمل المرأة، والأزواج الذين لديهم الاستعداد لتغيير التوقعات التقليدية لدورهم في الأسرة حينما تتولى زوجاتهم مسئولية دور جديد.

**تعقيب:**

تتفق الدراسة السابقة مع دراسة الباحثة في اهتمامها بدراسة ظاهرة التمزق الأسرى، إلا أن هذه الدراسة قد ركزت فقط بصفة خاصة على دراسة العلاقة بين حصول المرأة على التعليم العالي وتعرضها لمشكلة الطلاق، في حين تركز الباحثة على دراسة ظاهرة الطلاق خاصة بين حديثي الزواج في علاقتها بالظروف والتغيرات الاجتماعية والثقافية المختلفة التي شهدها المجتمع المصري في الآونة الأخيرة، وذلك على اختلاف المستويات التعليمية، والمهنية، والاقتصادية، والاجتماعية لكل من الزوج والزوجة . كما اختلفت الدراستان في مجتمع الدراسة وزمنها.

وقد استفادت الباحثة من هذه الدراسة استفادة كبيرة في التعرف على كيفية ترجمة أهداف الدراسة إلى مجموعة من الفروض والتساؤلات التي تسعى الدراسة إلى الإجابة عليها، وكذلك في التعرف على كيفية عرض نتائج الدراسة وتحليلها.

**الدراسة الرابعة:** دراسة "جوزيف ميلشر" Joseph Melicer عن الجداول الزمنية لعملية الطلاق ، (١٩٨٥)(١).

**هدف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى حساب مقدار الوقت المستغرق منذ أن يتخذ الزوجان قرار الطلاق مروراً بالانفصال والتقدم بدعوى قضائية للطلاق وحتى الحصول على الطلاق . لذا

---

(١) Joseph Melicher. et, al, Time Tables in Divorce process, In Journal of Marriage and The Family, Vol. 47,1985.

جاءت هذه الدراسة رد فعل لما تستغرقه مثل هذه القضايا من وقت كبير.

**الإجراءات المنهجية للدراسة:**

١- تركز هذه الدراسة على حساب مقدار الوقت المستغرق لعينة من النساء اللاتي أحرزن تقدماً منذ بداية اتخاذهن لقرار الطلاق إلى أن حصلن على دعوى الطلاق، ولذلك أجريت مقابلات مع ١٩٩ امرأة اختيرت بطريقة عشوائية من سجلات المحاكم من بلدتين في مدينة كاليفورنيا.

٢- ولقد تم التنبؤ بالوقت من خلال ثلاث متغيرات هامة وهي السن عند الزواج، وعدد سنوات الزواج، والطرف الذي أسهم بدرجة كبيرة في قرار الطلاق، وكان حساب الوقت يتم من خلال هذه المحكات الثلاث السابقة بالإضافة إلى المقابلة.

٣- ولكي يتم تحليل المادة التي تم الحصول عليها من الإحصاءات والمقابلات تم تصميم عدد من المقاييس المستقلة والتابعة لقياس الوقت، ويقصد بالمقاييس التابعة تلك المتصلة بماضي الفرد، وهي عبارة عن ١٤ مقياس لوصف ظروف الحالة الزواجيه حتى وقوع الطلاق وهي: السن، والتعليم، والسن عند الزواج، وعدد سنوات الزواج، والأسباب التي تؤدى إلى الطلاق، ولصالح من يحدث الطلاق، ومن الأكثر استفادة من حدوث الانفصال وقت إجراء المقابلة، والطرف الذي يحظى بالقوة، والمعاشرة الزوجية، والمشاركة في الأنشطة المنزلية، والتوجيه فيما يتعلق بالنقود، والتوجيه فيما يخص ممارسة الحياة العملية، وهل كان للمبحوث حياة خاصة أثناء الزواج، وأخيراً من الذي يقع عليه اللوم في حدوث الطلاق، أما المقاييس المستقلة فهي التي تحدد مقدار الوقت المستغرق من خطوة لأخرى في عملية الطلاق، بداية من نقطة القرار إلى الانفصال، ومن الانفصال إلى رفع أوراق الدعوى القضائية ثم إلى الانفصال التام.

**نتائج الدراسة:**

هذا وقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج الهامة وهي:

١- أن هناك بعض الظروف التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار لكي يمكن فهم عملية الوقت المستغرق في الحصول على الطلاق فهماً أفصل، وهذه الظروف هي نوعية الشخصية، التعرض للضغوط، طبيعة المساعدات الاجتماعية.

٢- أن عمل المرأة وانشغالها به يؤدى إلى تقليل الشعور بالإحباط الذي ينتج عن طول الوقت الذي تستغرقه قضايا الطلاق، كما أشارت الدراسة إلى مبادرة النساء برفع دعوى الطلاق.

**تعقيب:**

تتفق الدراسة السابقة مع دراسة الباحثة في اهتمامها بدراسة مشكلة الطلاق، إلا أن هذه الدراسة قد ركزت فقط على حساب مقدار الوقت المستغرق للحصول على الطلاق، دون محاولة التطرق إلى أياً من العوامل أو الظروف التي تؤدي إلى بروز وانتشار ظاهرة الطلاق داخل مجتمع الدراسة، في حين تركز الباحثة في دراستها الحالية على دراسة ظاهرة الطلاق بين حديثي الزواج في علاقتها بالتغيرات الاجتماعية والثقافية المختلفة التي يشهدها المجتمع المصري، كما اختلفت الدراستان كذلك في مجتمع الدراسة وزمنها.

وقد استطاعت هذه الدراسة أن تمس جوانب متعددة تتصل من قريب أو من بعيد بظاهرة الطلاق بين حديثي الزواج، ومن ذلك توضيح بعض الأبعاد المرتبطة بحدوث مشكلة الطلاق، بالإضافة إلى ذلك فقد أوحت هذه الدراسة للباحثة بإمكانية تواجد بعض الأبعاد الرئيسية الأخرى ذات الصلة بانتشار ظاهرة الطلاق داخل الأسرة بوجه عام، وبين الأسر حديثة الزواج بوجه خاص، أو تواجد مجموعة من الأبعاد المتشابكة والمتفاعلة مع بعضها البعض، بحيث تتيح للظاهرة إمكانية استمراريتها في المستقبل، وبناء على ذلك تعد كافة هذه الافتراضات مقولات تجريبية ويقع على عاتق الواقع الميداني إثبات صدقها أو زيفها.

**الدراسة الخامسة** : دراسة "مارجريت جومنسكي "Margaret Guminskey عن الأسباب الواضحة للطلاق، (١٩٨٥)(١).

وتنطلق هذه الدراسة من حقيقة أساسية وهي أن هناك أسباب للطلاق تختلف عن الأسباب التي يذكرها الزوجان والتي تعبر عن وجهة نظرهما وتدعو إلى النظر إلى ما وراء

---

(١) Margaret Guminskey Cleek et. al, Perceived causes of Divorce : An Analysis of Inter - relationship, In journal of Marriage and The Family, Vol. 47,1985.

هذه الأسباب لاكتشاف الأسباب الحقيقية للطلاق، وقد رأت الباحثة أن هناك أسباباً متداخلة تؤدى إلى الطلاق أطلقت عليها الأسباب ذات الجوانب المتعددة والتي تركز على العلاقات المتداخلة بين هذه الأسباب، وأن من الأفضل الاستعانة بهذه الأسباب أكثر من الاعتماد على الأسباب الأحادية للطلاق.

وقد ذهبت الباحثة في هذه الدراسة إلى أن دراسات الطلاق تتم على مستويين، مستوى الدراسات التي تهتم بالخصائص الديموجرافية للمطلقين كالسن، ومستوى التعليم، والدخل، ومدة الزواج ..الخ، وبالرغم من أن الباحثة ترى أن هذه الدراسات تمدنا بمعلومات ذات قيمة وتلقى الضوء على احتمال وقوع الطلاق بين مجموعة الأفراد الذين يتسمون بسمات معينة، إلا أنها لا تقدم لنا البيانات الكافية عن الأسباب الشخصية للطلاق، ومستوى الدراسات الضيقة النطاق التي تركز على أسباب الطلاق بشكل مباشر من خلال البيانات التي يتم الحصول عليها من خلال المقابلات والمسوح، وهذه الدراسات تميل إلى التركيز على عدد محدود من الأسباب التي تؤدي إلى الطلاق، كما أنها تناقش هذه الأسباب بشكل منفصل دون التركيز على التداخل بين تلك الأسباب وهو الأمر الأكثر أهمية.

**هدف الدراسة :**

ومن هنا كان هدف هذه الدراسة هو الجمع بين هذين النوعين من الدراسات، وذلك بهدف دراسة العلاقات المتداخلة بين الأسباب الظاهرة للطلاق من خلال مقارنة بعض السمات الديموجرافية.

**الإجراءات المنهجية للدراسة :**

وقد استخدمت الدراسة الاستبيان كأداة لجمع المادة على فترتين زمنيتين ، الفترة الأولى، وتم فيها توزيع استبيان من ورقة واحدة وشملت بيانات ديموجرافية عن النوع، والسن، ومدة الزواج، وعدد سنوات الدراسة، وعدد الزيجات السابقة، وقد ضم الاستبيان ثمانية عشر سبباً للطلاق وطلب من الحاضرين اختيار أي مجموعة من هذه الأسباب يمكن اعتبارها أسباباً هامة في موقف طلاق فردي، وفي العام التالي استكمل المسح مع ٩٥٪ من نفس العينة السابقة وكانوا (١٦٠) من الإناث، و(١٢٨) من الذكور بنفس الطريقة السابقة.

**نتائج الدراسة :**

وكان من أهم نتائج هذه الدراسة :

١- أن هناك عوامل أخرى غير العوامل الاقتصادية قد تكون سبباً للطلاق تنبع من طبيعة المجتمع الأمريكي ذاته، وأن النساء تميل بشكل أكبر إلى خلق المشكلات أكثر من الرجال، هذا إلى جانب المشكلات الخاصة بتعاطي المخدرات، والمرض العقلي، والإلحاد، والخيانة الزوجية، والاختلافات الدينية.

٢- أن المشكلات الجنسية هي أكثر المشكلات الظاهرة التي تؤدى إلى الطلاق عند كل من الذكور والإناث على السواء، حيث تؤدى هذه المشكلات الجنسية إلي العديد من المشكلات الأخرى.

**تعقيب :**

تتفق الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في تناولها لدراسة الطلاق في ضوء مجموعة من العوامل المتداخلة والمتفاعلة مع بعضها البعض، إلا أنها تختلف معها في مجتمع الدراسة وزمنها وكذلك في تركيزها على الأسباب الشخصية فقط للطلاق . في حين تركز الباحثة في هذه الدراسة على الأسباب الشخصية والمجتمعية معاً التي تؤدى إلى إفراز وانتشار هذه الظاهرة في ضوء تغير بناء الأسرة ككل من حيث الشكل والوظيفة مع التأكيد على تغير النواحي القيمية وأشكال العلاقات والأدوار داخل الأسرة حديثة الزواج، وما ينتج عن ذلك التغير من ظهور أنماط عديدة من الخلافات والمشكلات الزوجية داخل نطاق الأسرة المصرية.

**الدراسة السادسة** : دراسة "ماريا ايكونبال" Maria E. canibal عن اتجاه اقتصادي لدراسة الانحلال الزواجي،(١٩٩٠) (١).

**هدف الدراسة :**

وتهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن المحددات الاجتماعية والاقتصادية لانحلال رابطة الزواج، خاصة في الأسر التي ترأسها النساء، وكذلك خدمة صانعي السياسة الذين

---

(١) Maria E. Canibal, An Economic Approach to study The Marital Dissolution, In journal of Marriage and The Family, Vol.52, 1990.

يهتمون بتحسين معيشة الأسر في بورتوريكو.

**أهمية الدراسة:**

وتأتي أهمية هذه الدراسة من منطلق أن الطلاق في هذا المجتمع كما يذهب علماء الاجتماع يعد ظاهرة محيرة ومثيرة للتساؤل، وذلك لأن هؤلاء السكان هم من الكاثوليك وينتمون إلي مجتمع أبوي، ومع ذلك فإن هذا المجتمع يمثل أعلى نسبة طلاق في العالم، بمعنى أخر فإن الكاثوليكية يصاحبها عادة استقرار في الحياة الزوجية وذلك لأنها لا تبيح الطلاق، بالإضافة إلى أن الكاثوليك أنفسهم يبحثون طويلاً عن شريك الحياة، ويتزوجون في سن متأخر مما يزيد من احتمال الاستقرار في الزواج، خاصة وأن هذا المجتمع أبوي تتحدد فيه الأدوار النوعية تحديداً صارماً، حيث أكدت العديد من الدراسات والبحوث أن هذا المجتمع يمثل أعلى نسبة استقرار في الزواج مقارنة بالأقليات الأخرى التي تعيش في الولايات المتحدة الأمريكية، ومع ذلك ظهرت زيادة واضحة في الانحلال الزواجي على غير المتوقع، كما أدى إلى زيادة عدد الأسر التي ترأسها النساء مما يرجح أن هذه الأسر تعيش تحت مستوى الفقر.

ولقد اتخذت هذه الدراسة من النظرية الاقتصادية للزواج مدخلاً نظرياً لها لتحليل انحلال الرابطة الزواجيه، ووفقاً لهذه النظرية فإن أكثر هدفين للزواج هما: تقسيم العمل بين الذكور والإناث من خلال توزيع مناسب للوقت بين المتاح في وحدة المعيشة والعمل في السوق، وإنتاج السلع في وحدة المعيشة.

هذا وقد فسرت هذه النظرية انحلال الزواج من خلال التكلفة المترتبة على انحلال الزواج، والعائد منه، والنتائج الغير متوقعة، حيث يتوقع وجود علاقة سلبية بين فشل الزواج والتكلفة والعائد، كما يتوقع وجود علاقة إيجابية بين النتائج الغير متوقعة للزواج وانحلال الزواج وقد ناقشت الدراسة من خلال التحليل الإمبيريقي عدداً كبيراً من المتغيرات التي ساعدت على فهم ديناميات انحلال الزواج في هذا المجتمع، والتي كان لها الفضل في إلقاء الضوء على عدد من القضايا في الدراسة الحالية، وهذه المتغيرات هي: التكلفة، العائد، النتائج الغير متوقعة.

**الإجراءات المنهجية للدراسة:**

أما فيما يتعلق بأدوات الدراسة، فقد تم جمع المادة من خلال الاستبيان، حيث صممت

صحيفتين للاستبيان إحداهما لجمع البيانات عن السن، والنوع، والحالة الزواجيه، والتعليم وذلك بالنسبة لكل عنصر في وحدة المعيشة، والثاني استبيان فردى للحصول على بيانات تاريخية خاصة بالهجرة، والزواج، والخصوبة، والتعليم،والعمالة، واستخدام وسائل منع لحمل للمتزوجات في الفئة العمرية من ١٥-٤٩ سنة سواء كانت زيجاتهن شرعية أو غير شرعية.

**نتائج الدراسة:**

ومن النتائج الهامة التي توصلت إليها الدراسة:

١- أن تقسيم العمل بين الذكور والإناث في قطاع السوق يمكن أن يكون سبباً في انحلال الزواج، وذلك لما تحققه النساء من مكاسب مرتفعة مقارنة بما يحققه الأزواج الأمر الذي يتولد عنه عدم الاستقرار، حيث أن هؤلاء الزوجات سوف يكون لديهن القدرة على إعالة أنفسهن وأيضاً أسرهن.

٢- أن للتعليم تأثيره الإيجابي في عدم استقرار الزواج، فالاختلافات الواضحة بين تعليم الأزواج والزوجات يزيد من احتمال عدم الاستقرار.

٣- أن اختلاف الانتماءات الدينية بين الزوجين يؤدى إلى احتمال انحلال الزواج، حيث يرتفع عند الأفراد الذين ينتمون إلى اتجاهات دينية مختلفة عن الذين ينتمون إلى نفس العقيدة الدينية.

٤- أن هناك علاقة سلبية بين الخصوبة وانحلال الزواج، فالأطفال في هذا المجتمع يعدون خاصية زواجيه، بمعني أنهم رأس مال يضفي قيمة على الزواج ويقلل من احتمال انفصال الزوجين.

٥- أن هناك ارتباط سلبي بين طول مدة الحياة الزوجية وحدوث الانحلال الزواجي، فكلما طالت فترة الحياة الزوجية، كلما ارتفعت فرصة تراكم رأس المال الخاص بالزواج الذي بدوره يزيد من تكلفة انحلال الرابطة الزوجية.

٦- يؤدى انخراط المرأة في سوق العمل وما يترتب على ذلك من مكاسب تحققها المرأة إلى عدم استقرارا الزواج ويمكن تفسير ذلك بأمرين، الأول أن الأجور التي تحصل عليها الزوجات يزيد من فرصة تكلفة الوقت وبالتالي تقلل من عملية إنجاب الأطفال مما يؤدي بدوره إلى احتمال

انحلال الزواج، والثاني هو فقدان التخصص في وحدة المعيشة وقطاع السوق، فعندما تقاسم الزوجة زوجها في دور العائل للأسرة تتغير توقعات الزوجات فيما يخص تقسيم العمل، حيث يتوقعن مشاركة الأزواج في الأعمال المنزلية على سبيل المثال.

٧- أن الزواج المبكر وخاصة في سن المراهقة يؤدي إلى الطلاق المبكر، فالذين يتزوجون في هذا السن من المحتمل ألا يشاركوا في سوق الزواج لمدة طويلة تكفي لاكتشاف الاختيار الأمثل، وأن اكتشاف هذا بعد الزواج بفترة قصيرة يؤدى إلى انحلال مبكر للزواج.

**تعقيب:**

تتفق الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في تناولها لموضوع انحلال الزواج أو الطلاق والعوامل المؤدية إليه، إلا أنها تختلف معها في مجتمع الدراسة وفي تركيزها على وصف الخصائص والسمات العامة للطلاق داخل الأسرة الكاثوليكية فقط دون الاهتمام بتناول البناء الاجتماعي ككل لتوضيح مدى تأثر الأسرة بهذا البناء وبما يطرأ عليه من تغيرات، في حين تركز الباحثة في هذه الدراسة على التحليل الذي يتعدى الوصف "الميكرو" الذي ينصب على الأسرة إلى الوصف "الماكرو" الذي يشمل البناء الاجتماعي برمته، بحيث تتكون في النهاية فكرة البناء الاجتماعي في المجتمع المصري، والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت عليه ومدى تأثر الأسرة بهذه التغيرات، وما ينتج عن هذا التأثر من ظهور أنماط عديدة من التفكك الأسرى داخل نطاق الأسرة المصرية.

**ثانياً - دراسات تناولت تأثير التغير الاجتماعي على ظاهرة الطلاق:**

**١- الدراسات العربية:**

**الدراسة الأولى:** دراسة "عائدة سالم" عن المتغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق في مدينة بغداد، (١٩٨٣)[١].

**هدف الدراسة:**

وتهدف هذه الدراسة إلى مناقشة ظاهرة الطلاق من خلال المتغيرات الاجتماعية والثقافية، إلى جانب مدى تأثر الطلاق بالتغيرات الاجتماعية في المجتمع العراقي، وعلى وجه

---

(١) عائدة سالم: المتغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق، مع دراسة ميدانية لظاهرة الطلاق في مدينة بغداد، دائرة الشئون الثقافية للنشر، ١٩٨٣.

الخصوص مدينة بغداد.

**فروض الدراسة :**

وقد تحدد الإطار النظري لهذه الدراسة من خلال مجموعة من الفروض التي توضح تأثير عدد من المتغيرات وعلاقتها بظاهرة الطلاق، كمدة الخطوبة، وعقم أحد الزوجين، وعدم التوافق الجنسي، وإدمان المخدرات، والمقامرة، وتدخل الغير في شئون الأسرة، والحالة الاقتصادية، والمستوى الثقافي والاجتماعي.

**الإجراءات المنهجية للدراسة :**

١- أما المجال البشرى لهذه الدراسة فيتمثل في اختيار عينة البحث بطريقة عشوائية من سجلات المحاكم الشرعية الموجودة في مدينة بغداد والتي تضم مستويات اجتماعية واقتصادية وفكرية مختلفة، وقد استغرقت هذه الدراسة الميدانية ستة أشهر خلال عام ١٩٧٢.

٢- هذا وقد اعتمدت الباحثة على الاستبيان كأداة لجمع البيانات، وقد شملت استمارة البحث ثلاثة بنود، يتعلق البند الأول بالبيانات الأولية عن كلا الزوجين، بينما يتعلق البند الثاني بفترة الخطوبة، والثالث بمرحلة المعاشرة الزوجية حتى الطلاق.

**نتائج الدراسة :**

وقد أسفرت هذه الدراسة عن العديد من النتائج من أهمها:

١- أن المجتمع العراقي قد مر بمراحل من التغيرات واسعة النطاق عبر الزمن، بدأت بتقلص شكل الأسرة من الأسرة الأبوية الممتدة التي تخضع لسلطة الأب إلى الأسرة الزواجيه الصغيرة، ومن هنا بدأت المرأة في المطالبة بحقوقها ومساواتها، ومن ثم نشب الصراع بين الرجل والمرأة، وقد ارتبط هذا بتطور المركز الاجتماعي والثقافي للمرأة نتيجة للإقبال المتزايد على تعليم المرأة، ودخولها في مجال العمل وحصولها على الدخل المستقل الذي أصبح يزيد من قوتها ويجعلها تسارع أحياناً في إنهاء الزواج وطلب الطلاق.

٢- من أسباب الطلاق في المجتمع العراقي، تدخل الأهل في شئون الزوجين، حيث أدت أزمة السكن إلى نمط الإقامة مع الأهل مما أدى إلى خلق العديد من الخلافات التي ينتج عنها الطلاق.

٣- أن عقم الزوجة قد يؤدي إما إلى تعدد الزوجات أو طلاق الزوجة الأولى التي لم

تنجب، حيث أن وجود أطفال يعتبر من دعائم الزواج.

٤- أن عدم الإشباع الزواجي الذي يؤدى إلى سوء التوافق بين الزوجين يعتبر من العوامل الهامة المؤدية إلى وقوع الطلاق، حيث أن العامل الجنسي يعد سبباً جوهرياً لنشوب المشاكل الزوجية، ولكنه غالباً ما يختفي كسبب للطلاق، وتظهر أسباب أخرى نظراً لصعوبة الإعلان عنه.

٥- أن الزواج بالإكراه يعد من العوامل التي تؤدى إلى وقوع الطلاق في المجتمع العراقي، حيث يتم الزواج وفق الاختيار الوالدي دون مراعاة رغبة أطراف الزواج، وبعد الزواج تبدأ الخلافات بين الزوجين بسبب عدم التوافق بينهم.

٦- أن تعدد الزوجات، وإدمان المخدرات، والخيانة الزوجية خاصة من جانب الأزواج من العوامل الهامة المؤدية إلى الطلاق نتيجة الخلاف المستمر بين طرفي الزواج.

٧- أن مرور مدة طويلة على الحياة الزوجية، قد يؤدي إلى شعور الزوج بالملل من الزوجة القديمة، حيث قد يقدم على الزواج من أخرى بعد انتهاء مسئولية تربية الأولاد، حتى يمكن أن تتلاءم مع ظروف الحياة الجديدة، خاصة مع تطور المركز الاجتماعي والمادي للرجل.

**تعقيب:**

تتفق الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية للباحثة في اهتمامها بدراسة ظاهرة الطلاق وعلاقتها بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي يشهدها المجتمع، إلا أن هذه الدراسة قد تناولت الطلاق بأنماطه الكثيرة، في حين ركزت الباحثة على الطلاق المبكر كما اختلفت الدراستان في مجتمع الدراسة، وكذلك في الفترة الزمنية التي تعالجها كل دراسة.

غير أنه من الملامح المميزة لهذه الدراسة تأكيدها على ضرورة الربط بين النظم الاجتماعية أو البناء الكلي للمجتمع وما يطرأ عليه من تغيرات والتغير في معدلات الطلاق سواء بالزيادة أو النقصان، ومن ثم فقد قدمت هذه الدراسة عدة نتائج أفادت منها الدراسة الحالية في تحليل العلاقة بين ملامح وأشكال التغير الاجتماعي والاقتصادي وزيادة معدلات الطلاق أو أنماطه المختلفة، وما يرتبط بذلك من آليات تساعد على انتشار ظواهر التفكك الأسرى داخل المجتمع المصري ككل.

**الدراسة الثانية**: دراسة "عزت حجازي" عن ظاهرة الطلاق، تصور مقترح (١٩٨٤)[١].

تعد هذه الدراسة بمثابة إطار تصوري هام لدراسة الطلاق، حيث أنها تقدم مجموعة من التصورات الفكرية التي تحاول معالجة ظاهرة الطلاق، وتحدد عدد من المتغيرات المرتبطة بها لتثري عملية البحث.

**هدف الدراسة:**

وتنطلق هذه الدراسة من مسلمة بديهية، وهي ضرورة دراسة الطلاق كظاهرة اجتماعية، نظراً لأن الطلاق ليس مجرد قرار يتخذه الزوجان أو أحدهما استجابة لظروف شخصية معينة، وإنما هو بالإضافة إلى ذلك ظاهرة اجتماعية تتفاعل فيها كثير من الظروف والمتغيرات التي تتجاوز الزوجين، وهذا هو المدخل السليم لفهم مشكلة الطلاق.

**موضوعات الدراسة:**

وتحتوى هذه الدراسة على العديد من الموضوعات التي تبدأ بمناقشة الظروف المؤدية إلى الطلاق والمثيرة لقراراته، ثم أهم الإجراءات المرتبطة بعملية الطلاق ذاتها، ثم تحليل الآثار المترتبة على الطلاق، وتختم باستخلاصات على هيئة قضايا يمكن طرحها مرة أخرى للاختبار.

هذا وقد حدد الباحث مفهوم الطلاق بناء على نظرة شاملة تجمع جملة الآراء المتعددة فيه، وهي أن الطلاق نتاج سوء التنظيم أو الخلل الاجتماعي، إلى جانب إخفاق مشروعات الحب والسعادة، كما يعتبر الطلاق مؤشراً هاماً لعدم استقرار نظام الأسرة، سواء كان ذلك نتيجة ضعف العلاقات الاجتماعية ونمو النزعة الفردية، أو ضعف الإحساس بالمسئولية الاجتماعية، هذا إلى جانب تمرد المرأة وتخاذلها في القيام بأدوارها التقليدية.

**نتائج الدراسة:**

وقد صاغ الباحث نتائج هذا الإطار التصوري في شكل مقولات أو قضايا عامة، تعكس في جملتها نتائج بحوث عديدة في موضوع الطلاق، وأهم هذه القضايا هي:

---

(١) عزت حجازي: ظاهرة الطلاق، تصور مقترح، مقال غير منشور، ١٩٨٤م.

١- أن الاستقرار في العلاقة الزوجية أو تصدعها هو محصلة لتفاعل قوى وظروف ومتغيرات عديدة نفسية، واجتماعية، واقتصادية، وحضارية، وقد أكد الباحث من خلال هذه القضية على ضرورة تحليل ظاهرة الطلاق من منظور متعدد الأبعاد، على أساس أنها ظاهرة مجتمعية يتفاعل بداخلها العديد من المتغيرات.

٢- تختلف مجموعة الظروف المؤدية إلى الطلاق والعوامل المثيرة لقراراته من مجتمع لآخر ومن طبقة لأخرى، ومن فئة من السكان إلى أخرى، ومع ذلك فهناك عوامل أساسية تؤدى إلى الطلاق.

٣- أنه على الرغم من تأثير كل من التصنيع والتحضر والهجرة الواسعة من الريف إلى الحضر، وتحرر المرأة في زيادة معدلات الطلاق، إلا أن هذه العوامل ليست وحدها أسباب الطلاق، فقد كانت معدلات الطلاق في مصر مرتفعة قبل أن يبدأ المجتمع المصري يعاني من آثار تلك المتغيرات بشكل واضح.

٤- أن التغيرات التي تطرأ على المجتمعات قد تؤدى عكس ما هو شائع إلى استقرار الحياة الزوجية، فقد تؤثر هذه التغيرات على عملية الاختيار للزواج ويكون الاختيار أكثر حرية ونضجاً، ومن ثم تساهم في استقرار الحياة الزوجية وجعلها أكثر إشباعًا لطرفيها.

٥- أن الطلاق في المجتمعات التقليدية يرتبط بإشكاليات تعارض مصالح الجماعة القرابية، بينما يرتبط في المجتمعات المتطورة بمصالح الزوجين فقط.

٦- ومن القضايا الأخرى التي أهتم بها الباحث في هذه الدراسة أن الأمراض النفسية والعصبية والجسمية التي تنتشر بين النساء والزوجات بصفة خاصة في الريف المصري، لها علاقة بطبيعة الحياة الزوجية، حيث تزداد عوامل الإحباط في نطاق العلاقة الزوجية، كما تمارس العلاقات القرابية ضغطاً على الزوجين، وخاصة الزوجة لاستمرار الزواج ورفض فكرة إنهائه حتى ولو كانت غير مشبعة للطرفين، لذا تظهر ميكانيزمات هروب متاحة وهي المرض، إلى جانب حفلات الزار، وبذلك فإن استمرار الحياة الزوجية لا يعني استقرارها.

**تعقيب:**

تتفق الدراسة السابقة مع دراسة الباحثة في اهتمامها بدراسة العلاقة بين التغير الاجتماعي والطلاق إلا أن هذه الدراسة قد تناولت الطلاق بأنماطه المتعددة، في حين تركز الدراسة

الحالية على ظاهرة الطلاق المبكر خلال السنوات الخمس الأولى فقط من الزواج.

وتظهر أهمية تلك الدراسة السابقة في كونها تركز على بعض المتغيرات والجوانب الاجتماعية والثقافية الهامة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بزيادة اتجاه الأفراد الإيجابي نحو الطلاق، كمتغيرات تحرر المرأة، والتحضر، والهجرة، بحيث تسهم في الكشف عن أحد جوانب الظاهرة في مجتمع الدراسة، وبناء على ذلك، فقد تمثلت أحد الأهداف في الدراسة الحالية لظاهرة الطلاق المبكر في محاولة الكشف عن الجوانب المجتمعية والثقافية المتعلقة بالظاهرة، بهدف إلقاء الضوء على مختلف العوامل التي تساعد على انتشارها داخل المجتمع المصري.

**الدراسة الثالثة**: دراسة "مسعودة كسال" عن الطلاق في المجتمع الحضري الجزائري، (١٩٨٤)[١].

**هدف الدراسة :**

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة الطلاق كظاهرة اجتماعية موطنها المجتمع الحضري.

**الإجراءات المنهجية للدراسة :**

١- قامت الباحثة في هذه الدراسة باختيار الوسط الحضري وذلك باعتباره المناخ الملائم لدراسة ظاهرة الطلاق حيث تمت الدراسة في مدينة الجزائر وذلك لمسايرتها للاتجاهات الشائعة التي تعالج الطلاق كظاهرة اجتماعية موطنها الوسط الحضري، وذلك نتيجة ربط هذه الظاهرة بالتغير الاجتماعي .

٢- أما عن المجال البشري لهذه الدراسة فيتمثل في اختيار عينة عشوائية تتكون من ٦٠ امرأة من المطلقات على اختلاف المستوى الاجتماعي ممن تتراوح أعمارهن من ١٩ إلى ٤٠ سنة منهن ٤٠ حالة لامرأة عاملة و٢٠ حالة لا تعمل .

٣- وتعتبر هذه الدراسة دراسة تاريخية استطلاعية وصفية تفسيرية، استخدمت الباحثة خلالها استمارة جمع البيانات عن طريق المقابلة وذلك لأن أغلب المطلقات من الأميات، حيث تم مقابلة ٤٧ مطلقة في منزل أسرهن أو أزواجهن الجدد، ومقابلة ١٢ مطلقة في

---

(١) مسعود كسال: الطلاق في المجتمع الحضري الجزائري، عوامله وآثاره، دراسة ميدانية حول عينة من المطلقات في الوسط الحضري الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة لنيل دبلوم الدراسات المتعمقة، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، ١٩٨٤م .

المحكمة أثناء الجلسات الخاصة بالطلاق، وقد ضمت الاستمارة بيانات أولية عن المطلقة وزوجها السابق، وبيانات خاصة بالزواج وشروطه، وسكن الزوجين بعد الزواج، وعمل المرأة وأثره على حياتها الزوجية ثم أسباب الطلاق، ووضع المطلقات وأطفالهن بعد الطلاق .

٤- كذلك فقد قامت الباحثة بتحليل مضمون ٣٤ ملف قضائي من النسخ الخاصة بالقرارات المتعلقة بقضايا الطلاق لسنتي (١٩٧٩ - ١٩٨٠)، كما استعانت بالمقابلات الحرة لجمع مادة حول الطلاق من القضاة والمحامين .

**نتائج الدراسة :**

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة :

١- أن قوانين الأحوال الشخصية في المجتمع الجزائري لها طابع خاص تنفرد به عن بقية الدول العربية والإسلامية، فالشائع عنها تحررها وصبغتها بالطابع المدني الأوروبي نتيجة لطول فترة الاستعمار الفرنسي، وبعدها عن الحدود الشرعية، ومع ذلك فإن القانون الجزائري لم يتوصل إلى وضع قانون خاص بالأسرة، مما أدى إلى أن قضايا الأحوال الشخصية ومن بينها الطلاق يتحكم فيها إلى حد بعيد كل من القضاة والمحامين .

٢- أن التشريع الجزائري لا يعترف بالطلاق، ولكن يعترف بالتطليق، كما أن الزوج يدفع تعويضات للمطلقة إذا أراد تطليقها مما أدى إلى التفكير جيداً من جانب الزوج قبل الطلاق، حيث تقف هذه التعويضات عقبة أمام الطلاق لعودته بخسارة مادية على الرجل، بينما تحتفظ المطلقة بكل هبات وهدايا الزوج .

٣- أن التجديدات القانونية في أمور الزواج والطلاق ترجع غالباً إلى استقرار المجتمع وغلبة الطابع الاجتماعي وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية، وقد أدى ذلك إلى عدم العبث بأمور الطلاق كتهرب الزوج من دفع التكاليف القضائية أو نفقة الزوجة والأطفال خوفاً من التعرض للعقاب القضائي ودخول السجن .

٤- أنه على الرغم من التجديدات التشريعية التي شهدتها ساحة القضاء الجزائري، إلا أن حالات الطلاق التي تمت تحت مراقبة القاضي تقل كثيراً عن تلك التي تتم باتفاق الزوجين خارج ساحة القضاء .

٥- أن حالات الطلاق التي تتم بإرادة الرجل هي النمط الشائع في ممارسات الطلاق،

على الرغم من تزايد التشريعات لمواجهتها، وقد أدى ذلك إلى اعتراف رجال القانون بعجز التشريع الجزائري بوضعه الراهن عن الإصلاح والحد من معدلات الطلاق، وقد يرجع ذلك إلى انتشار الأمية وخاصة بالنسبة للمرأة الريفية .

٦- أن هناك علاقة إيجابية بين الزواج المبكر وزيادة معدلات الطلاق، حيث يزداد الاتجاه إلى الطلاق لدى الزوجات صغار السن، بينما يقل كلما ارتفع سن الزوجة مما يعد مؤشراً هاماً لاستقرار الزواج .

٧- أن حوالي ثلثي عينة الزوجات تم زواجهن عن طريق الأهل مع موافقتهن، وأنه كلما كان الزواج مبكر والمستوى التعليمي منخفض كان الاختيار للزواج من قبل الأهل مما يسلب الفتاة حرية اختيار شريك الحياة، وهذا بطبيعة الحال يؤثر على استقرار الزواج .

٨- أن ثلثي العينة كانت إقامتهن مع أهل الزوج، وذلك بسبب أزمة الإسكان في الوسط الحضري الجزائري، وقد ساهم ذلك إلى حد كبير في وقوع الطلاق، حيث يسمح هذا النمط من الإقامة بتدخل أم الزوج (الحماة) في حياة الزوجين العامة والخاصة، وقد ترفض الزوجة هذا التدخل مما يترتب عليه العديد من المشاكل .

٩- أن هناك علاقة بين زيادة مستوى تعليم المرأة وزيادة تقديرها للمسئولية الأسرية، وأن الطلاق ذو تأثير سلبي على المطلقات وأطفالهن .

**تعقيب :**

تتفق هذه الدراسة مع دراسة الباحثة في اهتمامها بظاهرة الطلاق وعلاقتها بالتغيرات الاجتماعية والثقافية التي يشهدها المجتمع وبخاصة داخل المجتمع الحضري، إلا أن هذه الدراسة قد تناولت الطلاق بصفة عامة دون التركيز على شكل معين أو نوعية معينة من الطلاق، أما الدراسة الحالية فقد تناولت أكثر أنواع الطلاق شيوعاً وخطورة على الأسرة وخصته بالبحث والدراسة وهو الطلاق المبكر. كما اختلفت الدراستان كذلك في مجتمع الدراسة وزمنها .

ومع ذلك فقد استفادت الباحثة من هذه الدراسة في التعرف على كيفية رصد أشكال العلاقات والتفاعلات المختلفة السائدة بين الزوجين داخل الأسرة حديثة الزواج، وتحليل ما طرأ عليها من تغير في الآونة الأخيرة، وذلك بهدف إلقاء الضوء على مدى ما تعرضت له العلاقات الأسرية من تغير في الربع الأخير من القرن العشرين وعلاقة ذلك بنمو وانتشار

ظاهرة الطلاق المبكر بوصفها إحدى ظواهر التفكك الأسري .

**الدراسة الرابعة:** دراسة "علياء شكري" وآخرون عن الزواج والطلاق أو الانفصال، (١٩٨٨)[١].

**هدف الدراسة :**

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة عدد من الموضوعات المتعلقة بالزواج والطلاق، وهي محاولة لكشف الستار عن طبيعة الحياة الخاصة للمرأة المصرية خاصة الزواج والطلاق، لذلك اهتمت الباحثة هنا بدراسة عدد من الموضوعات الحيوية، كمتوسط السن عند الزواج بالنسبة للذكور والإناث، والسن المثالي للزواج في نظر الرجال والنساء، ومدى معرفة المجتمع بالسن القانوني للزواج، وما إذا كان هناك تغير قد طرأ على سن الزواج من وجهة نظر أفراد المجتمع، هذا بالإضافة إلى العوامل المؤثرة في تحديد سن الزواج، كالتعليم، والمعايير الاجتماعية، والمكانة الاقتصادية، وحق كل من الزوج والزوجة في الطلاق، والأسباب التي تؤدي إلى وقوعه، ومصير الأطفال عند انفصال الزوجين، والإجراءات التي يتبعها كل منهما للحصول على حقوقه قبل الطرف الآخر عند وقوع الطلاق، هذا إلى جانب أحوال كل من المطلقات والمنفصلات بعد الطلاق أو الانفصال .

**الإجراءات المنهجية للدراسة :**

١- لقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الأنثروبولوجي الذي يجمع بين ما هو كمي وكيفي ويحقق درجة عالية من الدقة والصدق، وذلك عن طريق جمع بيانات كيفية تصلح لاستخدام الصيغ الكمية من خلال وسيلتي المعايشة والملاحظة الدقيقة التي لا تترك شيئاً بدون إحصاء .

٢- هذا وتتميز هذه الدراسة بمنهج تحليلي يتسم بالمرونة والديناميكية عبر مستويات تحليل مختلفة تبدأ من الوحدات الصغرى إلى الوحدات الكبرى، حيث تم جمع المادة وتحليلها عبر مستويات ثلاثة وهي المرأة في إطار الوحدة المعيشية ، ووحدة المعيشة بكامل أفرادها ذكوراً وإناثاً ثم وحدة المعيشة في إطار المجتمع المحلي الذي تنصهر فيه التفاعلات الاجتماعية

---

(١) علياء شكري وآخرون : المرأة في الريف والحضر، دراسة لحياتها في العمل والأسرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨م .

والاقتصادية والثقافية .

**نتائج الدراسة :**

وأسفرت هذه الدراسة عن العديد من النتائج الهامة التي تتعلق بموضوعي الزواج والطلاق هي:

١- أن ظاهرة الزواج المبكر ظاهرة ريفية تحكمها اعتبارات اجتماعية وفي ظل هذه الظاهرة لا تتمكن نسبة كبيرة من الإناث من الحصول على حقوقهن في التعليم، وقد ترجع عملية التبكير في الزواج إلى أن الزواج في الريف أيسر منالاً من الحضر.

٢- أن هناك علاقة بين الزواج من حيث أسلوبه والاختيار فيه، ومدى مشاركة كل من الشباب والفتيات في اختيار شريك الحياة، وبين وقوع الطلاق، فأغلب الحالات التي انتهى فيها الزواج بالطلاق كان الزواج فيها مفروضاً ولا إرادة فيه بالنسبة لأحد الزوجين أو كليهما، بل كانت إرادة الوالدين هي الغالبة مما نتج عنه عدم توافق الزوجين وانتهاء حياتهما بالفشل .

٣- أن ظاهرة الانفتاح الاقتصادي التي شهدها المجتمع المصري منذ بداية السبعينيات قد امتدت إلى نظام الزواج ، وظهر ما يسمى "بزواج البيع" ، كما أدى هذا الانفتاح إلى تدعيم ظاهرة تعدد الزوجات أو زيادة الطلاق بالنسبة للزوجة الأولى والزواج من أخرى مما يدعم بدوره ظاهرة الطلاق .

٤- أن النساء الحضريات لديهن إلمام واضح بقانون الأحوال الشخصية الذي ينظم الأمور المتعلقة بالطلاق والحضانة والنفقة والمسكن، أما النساء القرويات فإن ٣٥٪ منهن فقط لديهن إلمام واضح وهي فئة المتعلمات، واللاتي يشغلن وظائف رسمية .

٥- أما بالنسبة لأحوال النساء المطلقات والمنفصلات، ففي الغالب تعود المرأة بعد وقوع الطلاق إلى بيت الأسرة مغادرة منزل الزوجية، علماً بأن هذا مخالف للشريعة والقانون ، خاصة خلال فترة العدة، كما يتضح عدم الالتزام بالحدود الشرعية في القرى، نظراً لسيادة اعتبارات أخرى ثقافية تبغض بقاء المطلقة في بيت زوجها بعد الطلاق .

٦- يتصف سلوك أفراد الأسرة خاصة الأخوة في القرية تجاه المطلقة بالقسوة الشديدة التي تصل في بعض الحالات إلى حد الضرب المبرح، وتقييد حرية الانتقال خارج المنزل

ومراقبة سلوكها، وذلك من أجل إجبارها على العودة للزوج مرة أخرى إذا أراد ذلك، أو قبول الزواج بأي شخص آخر يتقدم للزواج بها .

٧- أما أسلوب أفراد المجتمع المحيطين بالمطلقة فيتميز بألوان عديدة منها الخوف والحذر والريبة خاصة من جانب الزوجات، إلى جانب الإحاطة بالشفقة والرثاء، والسلوك المغرض الذي يشوبه الطمع من جانب بعض الرجال .

**تعقيب :**

تتفق هذه الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية للباحثة في اهتمامها بدراسة ظاهرة الطلاق وعلاقتها بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها المجتمع المصري منذ منتصف السبعينيات إلا أن هذه الدراسة قد تناولت الطلاق بشكل كلي، في حين ركزت الباحثة على الطلاق المبكر بين حديثي الزواج فقط .

ومع ذلك، فقد وجهت تلك الدراسة انتباه الباحثة إلى محاولة الكشف عن الأبعاد المتعددة لانتشار ظاهرة الطلاق المبكر كشكل من أشكال التفكك الأسري، نظراً لكونها قد ركزت في دراستها للطلاق على بعض الأبعاد المجتمعية الهامة كالانفتاح الاقتصادي، والزواج المبكر، وزواج البيع التي يمكن في ضوئها تفسير تلك الظاهرة تفسيراً إيجابياً، ومن ثم فقد استفادت الدراسة الحالية من الفكرة الرئيسية التي انبثقت منها تلك الدراسة، والتي تتمثل في إمكانية دراسة ظاهرة الطلاق المبكر في ضوء تلك الأبعاد السابقة نظراً لشموليتها، وذلك في محاولة لتقديم فهم سوسيولوجي لظاهرة الطلاق المبكر بوصفها ظاهرة اجتماعية .

**الدراسة الخامسة:** دراسة "فيصل الزراو وعطوف محمد ياسين" عن الطلاق في دولة الإمارات العربية، (١٩٩٠) [1].

**هدف الدراسة :**

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في العوامل المتداخلة التي تؤدي إلى تدهور العلاقة بين الزوجين مما يؤدي إلى الطلاق .

وأهم ما يميز هذه الدراسة أنها دراسة تشخيصية متعمقة للعوامل التي تؤدي إلى الطلاق

---

(١) إجلال إسماعيل حلمي: دراسات عربية في علم الاجتماع الأسري، مرجع سابق، ص ص ٢٦٨: ٢٧٠ .

في مجتمع الإمارات، حيث حاول الباحثان تشخيص العوامل المادية والاجتماعية والنفسية التي تؤدي إلى الطلاق، وقد قسم الباحثان هذه العوامل إلى: عوامل مستحدثة ترتبط بالغزو الثقافي الوافد إلى المجتمع مع العمالة الوافدة، وعوامل أخرى ترتبط بخصوصية مجتمع الإمارات وما صاحبه من تحولات اجتماعية واقتصادية سريعة لم تتوائم مع التراث الثقافي لهذا المجتمع .

**الإجراءات المنهجية للدراسة :**

هذا وقد اعتمدت هذه الدراسة على الاستبيان كأداة لجمع البيانات من عينة صغيرة من المطلقين والمطلقات من مستويات اجتماعية متباينة.

**نتائج الدراسة :**

وتوصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج التي تمثل العوامل المؤدية إلى الطلاق من أهمها :

١- اهتمام المرأة بالموضات والتقاليع والإسراف في اقتناء المصوغات والحلي مع تعصبها في الرأي وإصرارها على ذلك .

٢- تعدد الزوجات وعدم العدل بينهن، بالإضافة إلى انشغال الأزواج بأعمالهم ومشروعاتهم التجارية على حساب الاهتمام بأسرهم .

٣- الإقامة لدى أهل الزوج وتدخلهم في حياة الزوجين .

٤- الفروق الاجتماعية والاقتصادية بين الزوجين وخاصة الفروق التعليمية .

٥- الفوارق العمرية بين الزوجين، والتي تؤدي إلى عدم التفاهم والتقارب العاطفي وأيضاً الزواج المبكر .

٦- الزواج من أجنبيات حيث الفوارق في القيم والعادات والتقاليد.

٧- العامل المادي سواء كان الزوج معسراً أو موسراً، فالظروف المادية الصعبة قد تؤدي إلى الشقاق بين الزوجين، كما أن الثراء الفاحش يؤدي إلى نفس النتيجة نظراً لترك الزوجة مسئولياتها للخدم والمربيات الأجنبيات .

٨- ضعف الوازع الديني والأخلاقي لأحد الزوجين أو كلاهما.

٩- قسوة الزوج على الزوجة وضربها وإهانتها .

١٠- العلاقات الشاذة للزوج داخل المنزل أو خارجه والذي يدفع الزوجة إلى النفور من الحياة الزوجية .

١١- سوء الحالة الصحية و المرض المزمن لأحد الزوجين، والعقم أو الضعف الجنسي، والأمراض العصبية والنفسية.

**تعقيب :**

تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في اهتمامها بدراسة العلاقة بين التغيرات الاجتماعية الاقتصادية وظاهرة الطلاق، إلا أنها تختلف معها في مجتمع الدراسة وزمنها . كما اهتمت هذه الدراسة بالعوامل الشخصية المؤدية إلى الطلاق، في حين تركز الباحثة في دراستها الحالية على تغير النسق القيمي والعلاقات والأدوار بين الزوجين داخل الأسرة المصرية نتيجة لما مر به المجتمع من تحولات وما ينتج عن ذلك من زيادة معدلات الطلاق بصفة عامة والطلاق المبكر بصفة خاصة .

ومع ذلك، فقد وجهت تلك الدراسة انتباه الباحثة إلى محاولة الكشف عن الأبعاد المتعددة لانتشار ظاهرة الطلاق المبكر كشكل من أشكال التفكك الأسري، نظراً لكونها قد ركزت في دراستها لظاهرة الطلاق على بعض الأبعاد الهامة كالفوارق العمرية ، والزواج المبكر، والخيانة الزوجية، وضعف الوازع الديني والأخلاقي ، وذلك من خلال أحد المحاور الأساسية التي سوف تضعها الباحثة في استمارتي الاستبيان ودراسة الحالة بهدف إلقاء الضوء على تلك العوامل والأسباب المختلفة المؤدية إلى انتشار حالات الطلاق المبكر بين الأسر المصرية في الآونة الأخيرة .

**الدراسة السادسة:** دراسة "عايدة فؤاد عبد الفتاح" عن الطلاق في المجتمع المصري بين النمط المثالي والنمط الواقعي، (١٩٩١) (١).

**أهداف الدراسة :**

١- تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن تساؤلاً هاماً يتعلق بقضية الطلاق في المجتمع

---

(١)عايدة فؤاد عبد الفتاح: الطلاق في المجتمع المصري بين النمط المثالي والنمط الواقعي، دراسة أنثروبولوجية اجتماعية في إحدى القرى المصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، ١٩٩١م .

المصري وهو عن ماهية الاتساق والاختلاف بين الممارسة الفعلية فيما يتعلق بالزواج والطلاق، والإطار المثالي لها كما تعكسه الشريعة الإسلامية وقانون الأحوال الشخصية والثقافة المثالية على مستوى المجتمع والطبقة والأفراد .

٢- كما تسعى هذه الدراسة أيضاً إلى اختبار المقولة الأساسية في بحوث الطلاق والمرتبطة بالتغير والتحضر.

**الإجراءات المنهجية للدراسة :**

وقد تم إجراء هذه الدراسة بقرية شنباري مركز أوسيم بمحافظة الجيزة، واستعانت الباحثة بالمنهج الأنثروبولوجي الذي يجمع بين الأسلوبين الكمي والكيفي معاً، وطريقة دراسة الحالة وذلك على مستويين، مستوى الوحدات الكبرى لدراسة مجتمع البحث، إلى جانب دراسة حالات فردية متعمقة في إطار المجتمع المحلي وذلك من خلال المقابلة التي قامت فيها الباحثة باستخدام دليل العمل الميداني .

**نتائج الدراسة :**

هذا وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج الهامة هي:

١- أن هناك فجوة يعيشها المجتمع القروي بين النسق التشريعي وبين الممارس بالفعل في أرض الواقع فيما يتعلق بعمليتي الزواج والطلاق، فقد عكست الممارسات الفعلية اتساقاً إلى حد ما مع طبيعة ثقافة المجتمع كما يرسم حدودها العرف السائد.

٢- أن هناك ارتباطاً بين انتشار الطلاق وطبيعة البنية الثقافية والاجتماعية للمجتمع، فالمجتمع الريفي التقليدي يتميز بنظرة تقليدية تعكسها بعض التفسيرات الغيبية التي تسمح بانتشار الطلاق طالما تبدو خارج نطاق الإرادة الفردية .

٣- أن هناك زيادة في معدل الطلاق خلال السنوات الأولى من الزواج، حيث بلغت ٩٠٪ من حالات الطلاق في الفئة العمرية من ١٣ إلى ١٨ سنة، كما ينتشر الطلاق في الطبقة الدنيا بنسبة ٨٠٪ وذلك لجهل هذه الطبقة بأمور الدين والعرف.

٤- أن هناك ارتباطاً واضحاً بين الطلاق والأمية، حيث أن نسبة الأمية بين المطلقات قد بلغت ٦٤٪ وبين الرجال ٥٠٪.

٥- أن الامتثال للمعايير كالدين والعرف يعد ذا تأثير واضح في عمليات الزواج

وخاصة في المجتمع الريفي التقليدي، حيث يؤثر بشكل خاص على عملية الاستقرار الزواجي .

٦- أن نسق القيم والمعايير الثقافية يدعم إقامة الزوجين في كنف الأسرة الممتدة ، وهذا النمط من الإقامة تزداد بداخله شبكة العلاقات وبالتالي التوترات والخلافات بين كل من الزوجة والحماة أو أم الزوج .

٧- أن الاستقرار الزواجي مرتبط إلى حد كبير بالامتثال للمعايير الخاصة بالاختيار في نطاق الدائرة المفضلة، لذلك فإن حالات عدم الاستقرار في الزواج والتي أدت إلى حدوث الطلاق ناتجة عن الانحراف عن معايير الاختيار الخاصة بالتجانس الاجتماعي لطرفي الزواج في نطاق العرف على الرغم من أنها مخالفة للشرع .

٨- أن فترة الخطوبة في ظل العرف السائد سواء من حيث مدتها أو نمط العلاقات لا تعد مؤشراً على التوافق الزواجي بين الطرفين، حيث تواجه الفتاة التي تبدي نفوراً تجاه خطيبها بكافة وسائل القسوة من جانب الأسرة إلى الحد التهديد بالقتل، حيث لا يسمح العرف بحدوث فسخ للخطبة في حالة عدم التوافق بين الطرفين على الرغم من أن الشرع يبيح ذلك .

٩- أن للإنجاب دوراً هاماً في تدعيم مركز الزوجة ومن ثم في استقرار الزواج، إلا أن عدم الإنجاب وما ينتج عنه من مظاهر سلبية تعاني منها الزوجة في الغالب لا يعد سبباً في الانفصال، حيث يبيح الدين والقانون والعرف تعدد الزوجات كوسيلة لحل هذه المشكلة .

١٠- أن العوامل الاقتصادية المتمثلة في عدم مساهمة الزوج في الإنفاق تعد من الأسباب الهامة التي يتولد منها الصراع وتؤدي إلى انحلال رابطة الزواج .

١١- أن عمالة المرأة في الطبقة العليا والوسطى يتباين تأثيرها بين الإيجابي والسلبي مع الاستقرار الزواجي، بينما في الطبقة الدنيا تبدو ذات تأثير إيجابي في الغالب .

١٢- أن لنسق المعتقدات دوراً هاماً في تبرير سوء التوافق الزواجي ووقوع الطلاق، حيث الأعمال السحرية في حالة عدم الاستقرار في الزواج، والإعلان عن السبب في انفصال الزوجين .

١٣- أن معدل الرضا الزواجي بين الزوجين يضعف ويكاد يضمحل في نطاق

الزيجات التي يتباين الانتماء الطبقي لطرفيها، وخاصة تلك التي ينخفض فيها المستوى الطبقي للزوجة .

١٤- أن فقدان الإشباع العاطفي يؤدي إلى عدم استقرار الزواج، وخاصة في حالات العجز الجنسي، حيث يعد العجز عاملاً حاسماً في التفريق بين الزوجين شرعاً وعرفاً وفي الواقع أيضاً .

١٥- أن خيانة الزوجة تعد سبباً قوياً في انهاء الزواج وحدوث الطلاق على مستوى الواقع ويدعمه العرف والشرع، ولكن هناك تبايناً في الإعلان عنه تبعاً للبعد الطبقي، ففي نطاق الطبقة العليا تحاط بسرية نظراً للحفاظ على هيبة الأسرتين، أما في نطاق الطبقة الدنيا فهي سريعة الانتشار .

١٦- أن الطلاق كنظام اجتماعي يتأثر بثقافة المجتمع، وذلك من خلال طبيعته وقراره والأسباب المرتبطة به ومراسيمه الخاصة، حيث يعد الطلاق في ثقافة مجتمع البحث ذو طبيعة اجتماعية وثقافية فهو يتعلق بالأسرتين وليس بالضرورة بالزوجين، كما أن قرار الطلاق مغلف بطبيعة خاصة تضفي عليه قيوداً تجعل من الصعوبة اتخاذه.

١٧- أن ثقافة مجتمع البحث تحمل المرأة العبء الأكبر في فشل الزواج، كما أن المطلقة من الجيل الثاني تحظى باهتمام خاص بعد الطلاق .

١٨- أن أسرة الزوجة هي الملاذ الوحيد للمرأة بعد الطلاق، وأن إعالة الأطفال هو أمر مفروض على الأب شرعاً وقانوناً، كما أن الزواج الثاني يعد أحد ميكانيزمات خروج المرأة عن دائرة الطلاق .

١٩- أن ظاهرة الطلاق سوف تتعرض مستقبلاً للتغيير نتيجة لبعض ملامح التغير التي بدأت تجتاح قرية الدراسة كانتشار التعليم، وخاصة تعليم الإناث، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع سن الزواج وبالتالي انحسار ظاهرة الزواج المبكر، إلى جانب الآثار الأخرى للتعليم .

٢٠- أن هناك بذور لانتشار الوعي بالشريعة الإسلامية نتيجة لمحاولات إحياء التراث الديني، وخاصة أحكام الزواج والطلاق والأسس التشريعية لها، مما سوف يساهم بدوره في استقرار الحياة الزوجية والبعد عن الطلاق .

**تعقيب:**

تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في اهتمامها بدراسة قضية الطلاق وتأثير التغيرات الاجتماعية والثقافية على هذه الظاهرة داخل المجتمع المصري، إلا أن هذه الدراسة قد ركزت على آثار هذه التغيرات على الأسرة داخل المجتمع الريفي بوجه خاص، في حين اهتمت الباحثة بدراسة آثار هذه التغيرات على الأسرة في المجتمع الحضري ممثلاً في مدينة القاهرة وذلك لكونها أكثر تعرضاً للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الهائلة والسريعة ولارتفاع نسبة الطلاق المبكر بها .

وقد استفادت الباحثة من هذه الدراسة في التعرف على كيفية تصميم دليل دراسة الحالة، وكيفية تطبيقه على عينة من المبحوثات (المطلقات)، ثم كيفية تحليل ما يتم الحصول عليه من معلومات من خلال هذا الدليل. وكذلك في الاستعانة ببعض نتائج هذه الدراسة في تحليل نتائج الدراسة الحالية وتفسيرها، خاصة ما يتعلق منها بالظروف والعوامل الاجتماعية المؤدية إلى ارتفاع معدلات الطلاق خاصة بين حديثي الزواج داخل المجتمع القروي .

**٢- الدراسات الأجنبية:**

**الدراسة الأولى:** دراسة "ايرك ايلردت" Erik Allardt عن تباين أنساق المعايير وأثرها على معدلات الطلاق في فنلندا، (١٩٧٥)(١).

**أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على الأسباب التي تكمن وراء تباين معدلات الطلاق داخل مجتمع البحث، على اعتبار أن تباين الظروف الاجتماعية والثقافية له تأثيره على معدلات الطلاق، وبذلك تهتم هذه الدراسة بالبحث في كيفية تأثير أنساق المعايير الاجتماعية على معدلات الطلاق، ودراسة اتجاهات السكان حول موضوع الطلاق عن طريق قياس الاتجاهات، وتحليل مضمون قوانين الطلاق، وكتابات وأحاديث المسئولين عن صياغة القوانين.

---

(١) Erik Allardt, The Influence of Difference System of Social Norms on Divorce Ratesin Finaland, In Journal of Marriage and The Family, 1975, PP. 325:331.

**الإجراءات المنهجية للدراسة:**

١- ويتحدد الإطار النظري لهذه الدراسة من خلال مفاهيم وقضايا نظرية المعايير الاجتماعية.

٢- أما بالنسبة للإطار المنهجي للبحث، فقد استخدم المنهج الايكولوجي، من حيث دراسة تأثر الطلاق بمجموعة من الظواهر متمثلة في كثافة السكان، والظروف الصحية، وتعدد مؤشرات التفكك الاجتماعي تبعاً لتباين المناطق المختلفة داخل مدينة هلسنكي التي اختارها الباحث لتطبيق استراتيجيته البحثية لتمتعها بأعلى نسبة طلاق مقارنة بالمدن الأخرى الموجودة في فنلندا.

٣- ومن أجل الحصول على أكبر كم من البيانات عن الطلاق تم عمل مقياس طبقي حدد من خلاله خمس طبقات هي: المزارعون، والحطابون، والعمال الصناعيون، والموظفون في وظائف لا تتطلب درجة علميه، والموظفون في وظائف تتطلب درجات علمية.

٤- هذا بالإضافة إلى الاعتماد على استمارة بحث كأداة لجمع البيانات الخاصة بالاتجاهات حول الطلاق وتشريعات الطلاق والمطلقين تم تطبيقها مع حالات الدراسة التي بلغت
(٦٠٠) حالة.

**نتائج الدراسة:**

وقد أسفرت هذه الدراسة عن العديد من النتائج أهمها:

١- أن دراسة الظروف الاجتماعية والاقتصادية وتأثيرها على معدلات الطلاق تبدأ من ملاحظة التزايد المستمر والمرتبط بالتغيرات الهائلة في المجتمع.

٢- تزايد حدوث الطلاق في المدن، وخاصة تلك التي تتميز بنمو سكاني سريع، وحراك سكاني، وانتشار للتجارة والحياة الصناعية، وهذا يعطى دلالة على أن ظاهرة الطلاق تبدو حضرية من حيث تجاه معدلاته بالمقارنة بالريف،

٣- أن الطلاق مرتبط بمجموعة من الظواهر مثل الكثافة السكانية،والظروف الصحية، والمؤشرات المتعددة للتفكك الاجتماعي في المناطق المختلفة، فقد تبين من البحث أن الطلاق يزداد في المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة، في حين يقل في مناطق الضواحي. كما يتزايد

حدوث الطلاق في مناطق سكن الطبقة العليا والمناطق ذات الظروف السكنية السيئة، بينما يقل في مناطق سكن الطبقة المتوسطة، والطبقة العاملة.

٤- أن استجابة كبار السن تعكس حالة من التوتر تجاه الطلاق والمطلقين، ففي الماضي كانت المعايير تحتم عدم توظيف المطلقين ورفض تأجير مسكن لهم، وقد تغيرات إلى حد ما هذه النظرة في الوقت الحاضر مما أدي إلى ارتفاع معدلات الطلاق.

٥- أن فنلندا لديها ثلاثة أنساق معيارية تعبر عن أيديولوجيات مختلفة في نظرتها للحياة الزوجية والطلاق، فالاتجاه المحافظ أصحابه متدينون وهؤلاء ينخفض بينهم حدوث الطلاق، نظراً لضرورة الالتزام بالمعايير الاجتماعية، بينما يزداد حدوث الطلاق عند أصحاب المذهب الفردي والاشتراكي.

٦- أن القواعد العرفية تعد بمثابة قانون غير رسمي يحدد المعايير الاجتماعية التي تؤثر بدورها في الاتجاهات حول الطلاق.

٧- أن صياغة القوانين المدنية تؤثر في حدوث الطلاق، حيث تتميز قوانين الطلاق في فنلندا بالثبات والاستقرار إلى حد ما، ومع تزايد معدل الطلاق في المجتمع يتطلب الأمر تغييراً في تشريعات الطلاق، وقد حدث بالفعل عند فرض ضرورة التوسط والمصالحة كخطوة تسبق الطلاق.

٨- أن أصحاب الاتجاه المحافظ يتشددون في سن قوانين جديدة تسمح بتزايد معدلات الطلاق، بينما أصحاب الاتجاه الاشتراكي يميلون إلى السماح بتزايد أسباب الطلاق في القوانين.

**تعقيب:**

تتفق هذه الدراسة مع دراسة الباحثة في اهتمامها بدراسة التغيرات الاجتماعية والثقافية وتأثيرها على ظاهرة الطلاق. إلا أن هذه الدراسة قد اهتمت بأنماط كثيرة من الطلاق، في حين اهتمت الباحثة بنمط واحد فقط من أنماط الطلاق، وهو الطلاق المبكر، كما اختلفت الدراستان في مجتمع الدراسة وزمنها.

ومن مواطن القوة في هذه الدراسة استعانة الباحث بأكثر من مصدر من مصادر جمع المعلومات أثناء قيامه بالدراسة الميدانية مما أعطى إثراءاً واضحاً للتحليلات التي قدمتها

الدراسة في ضوء ما تم الحصول عليه من بيانات، بالإضافة إلى عدم اقتصار هذا العمل على دراسة التغير في التكوين الاجتماعي والثقافي فقط، بعكس ما هو متبع في كثير من الدراسات، بل الاهتمام أيضاً بدراسة إجراءات التحديث القانوني والسياسي الذي تمخضت عنه أنماط عديدة من الطلاق التي ارتبطت بما طرأ على المجتمع من تحولات عنيفة شملت كافة جوانبه.

**الدراسة الثانية:** دراسة "أكبر أغاجنيان" Akbar Aghajanian عن بعض ملامح الطلاق في إيران، (١٩٨٦)(١).

**هدف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة ظاهرة الطلاق في إحدى الدول النامية وهي إيران، وذلك من أجل الكشف عن التغير الوسيوديموجرافي والآثار المترتبة عليه، وكذلك دراسة الطلاق كنسق اجتماعي ثقافي.

**الإجراءات المنهجية للدراسة:**

أما الإطار المنهجي لهذه الدراسة فيتحدد من خلال مجالات الدراسة الأساسية، فالمجال البشري يتمثل في مجتمع مدينة شيراز التي اختارها الباحث نتيجة توجهات نظرية معينة مضمونها أن ظاهرة الطلاق ظاهرة حضرية، حيث تزداد معدلاته عن الريف، أما المجال الزمني فيتمثل في الفترة من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٢ منها عامين قبل الثورة الإسلامية، وثلاث أعوام بعدها، وقد اعتمد الباحث على البيانات المتاحة من المحاكم الإيرانية وكتاب الإحصاء السنوي بالمركز الإحصائي الإيراني.

**نتائج الدراسة:**

وقد انتهت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

١- أن إيران قد شهدت انخفاضاً بسيطاً في معدل الطلاق في عام ١٩٧٧ نتيجة للتغيرات غير المباشرة للثورة الإسلامية، ثم انخفاض حاد في عام ١٩٨١ نجحت الثورة الإسلامية في إحداثه نتيجة للتغيرات الحادة التي صاحبتها، ثم عادت بعد ذلك للتذبذب بين

---

(١) Akbar Aghajanian, Somes Notes on Divorce in Iran, In Journal of Marriage and The Family, 1986, PP. 149 155.

الارتفاع والانخفاض.

٢- أنه على الرغم من التغيرات في معدلات الطلاق، إلا أنها لم يواكبها تعديلات في قوانين الأسرة باستثناء تغيير مسمى القانون من قانون حماية الأسرة الذي أصبح بعد الثورة الإسلامية في عام **١٩٧٩** قانون مشكلات الأسرة ، وهو قانون مستمد من الشريعة الإسلامية ويهتم بشكل خاص بالتصالح بين الزوجين والبعد عن انهيار الأسرة.

٣- بدت أثار الثورة الإسلامية واضحة على الطبقة الوسطى الحضرية، حيث عانت هذه الطبقة من كيفية التوافق والامتثال للقيم الجديدة وأسلوب الحياة، وقد أدى ذلك إلى تزايد الصراع الأسري والتوتر الزواجي وحدوث الطلاق في هذه الطبقة .

٤- ساهمت الحرب العراقية الإيرانية في انهيار البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الإيراني نظراً للعديد من مشكلات التكيف مع الحياة الجديدة داخل معسكرات الإيواء، مما أدى إلى تزايد معدل الشجار وانهيار الأسرة .

٥- أن للزواج المبكر أثره على الاستقرار الزواجي، حيث يعد التبكير في الزواج هو الشكل التقليدي للزواج في إيران، وهذا يعني أن هناك علاقة سلبية بين سن الزواج وطلب الطلاق .

٦- أن معدل الطلاق يزداد لدى النساء المتزوجات في سن متأخر بتزايد استعدادهن للطلاق، وذلك نتيجة لحصولهن على قسط كبير من التعليم يتيح لهن وظائف مرموقة تحقق لهن استقلالاً مادياً يجعلهن يستغنين عن الزوج بسهولة .

٧- أن عدم وجود أطفال قد يساهم في تزايد معدل الطلاق، وذلك لأن عدم وجود أطفال يسهل اتخاذ قرار الطلاق، وقد بلغت نسبة هذه الفئة **٥١.٩٪** من إجمالي العينة المبحوثة.

٨- أن المطلقة غالباً ما تشعر بالوحدة، وصعوبة التكيف مع الوضع الجديد، وعدم القدرة على تكوين علاقات جديدة مع الآخر بسهولة، وذلك على خلاف الرجل الذي لا يشعر بالوحدة نظراً لانشغاله بالعديد من الأنشطة التي تجعله يتكيف بسرعة مع الوضع الجديد.

٩- أن المطلقة سرعان ما تترك منزل الزوجية فور حدوث الطلاق، وذلك لأنها لا تستطيع العيش بمفردها خاصة إذا كانت صغيرة السن وليس لديها أطفال، ولا تملك القدرة

على دفع إيجار المسكن الخاص بها.

١٠- أن المطلقة غالباً ما ترفض الزواج من أجل رعاية أطفالها وحمايتهم من سيطرة زوجة الأب، وهذا يوفر لها دخلاً تستطيع من خلاله أن تفي باحتياجاتها حيث يتيح لها القانون ذلك.

١١- تتزايد فرص المرأة العاملة في الزواج للمرة الثانية مقارنة بغيرها من غير العاملات اللاتي يعتمدن على أسرهن، وذلك على العكس من الرجل الإيراني الذي تختلف ظروفه تماماً عن المرأة مما يتيح له الزواج للمرة الثانية بشكل أسرع .

**تعقيب :**

تتفق الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في اهتمامها بدراسة العلاقة بين التغير الاجتماعي والطلاق، إلا أن هذه الدراسة قد تناولت ظاهرة الطلاق بجميع أشكاله بهدف إلقاء الضوء على أهم ديناميات تلك الظاهرة ومعرفة مدى انعكاس التغير الاجتماعي على هذه الظاهرة سواء بالزيادة أو النقصان ، أما الدراسة الحالية فتتناول ظاهرة الطلاق المبكر في علاقتها بالتغيرات الاجتماعية التي شهدها المجتمع في الآونة الأخيرة من خلال تأثير تلك التغيرات في نسق الثقافة والقيم داخل المجتمع ككل وانعكاس ذلك على النسق القيمي داخل الأسرة باعتبار أن الأسرة مرآة تعكس ما يدور في المجتمع من تحولات ، وأن هناك تأثيراً متبادلاً بينها وبين غيرها من النظم الاجتماعية الموجودة داخل المجتمع . كما اختلفت الدراستان كذلك في مجتمع الدراسة وزمنها . كما أن هذه الدراسة لم تعتمد إلا على البيانات المدونة في سجلات المحاكم والإحصاءات دون الرجوع لحالات الدراسة من المطلقين أو المطلقات، وذلك بعكس الدراسة الحالية التي قامت بتطبيق دليل دراسة حالة واستمارة استبيان داخل محكمة الأسرة على عينة من المطلقين والمطلقات حتى يمكن دراسة هذه الظاهرة دراسة متعمقة للتعرف على أبعادها المختلفة تمهيداً لمحاولة الحد منها وتلافي خطورتها على الأسرة والمجتمع .

**الدراسة الثالثة** : دراسة "جيمس هنسلن" لماذا كثير من الطلاق، (١٩٨٩) (١).

---

(١) James M. Henslin: Why So Much Divorce? In Marriage and Family in a changing Society, 1989.

**هدف الدراسة :**

ويهدف هذا المقال إلى الإجابة عن التساؤل الخاص بأسباب انتشار ظاهرة الطلاق، حيث يحاول فيه كاتب المقال أن يجيب على تساؤل لماذا كثرة الطلاق، وذلك من خلال تقديم عشرة أسباب رئيسية تؤدي إلى ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع الأمريكي، وقد بدأ الكاتب مناقشة هذه العوامل بذكر حقيقة هامة وهي أن الأزواج يبدأون حياتهم الزوجية وكل منهما يكن الحب للآخر، ويصاحب ذلك رغبة عالية في نجاح الزواج، ولكنه يقرر بعد ذلك أن مشاعر الحب من كل طرف للآخر ليست شرطاً كافياً لضمان السعادة الزوجية، حيث أنه قد تبين أن من ثلث إلى خمس الزيجات في المجتمع الأمريكي تنتهي بالطلاق، وأن كثرة عدد حالات الطلاق يعد ظاهرة حديثة، إلا أن أسبابها تكمن في التغيرات التي تجتاح المجتمع الأمريكي .

**نتائج الدراسة :**

ومن أهم الأسباب التي أوردها الكاتب والتي تمثل نتائج العديد من الدراسات وتسهم في إحداث الطلاق في المجتمع الأمريكي :

١- الأدوار المتعارض للجنسين، والتي تأتي كنتاج لعملية التنشئة الاجتماعية التي تحدد كيفية التوافق مع الحياة الزوجية .

٢- انفصال عوالم كل من الزوجين، وهذا العامل مرتبط إلى حد كبير بالعامل الأول، حيث أن هذا الانفصال يعني أن كل من الزوج والزوجة مازال يعاني من تأثير التنشئة الاجتماعية في تناوله للمشكلات وتقييمها .

٣- متطلبات الحياة المتزايدة، والتي غالباً ما تثقل كاهل الزوج وتشعره بالإحباط .

٤- روتين الحياة الزوجية، والذي غالباً ما يشعر به الأزواج بعد مرور عدة سنوات من الزواج.

٥- التغيرات التي تحدث في وظائف الزواج والأسرة، فالأسرة الأمريكية حتى الثلاثينيات كان أعضاؤها بما فيهم الأطفال يشاركون في عدد كبير من الأعمال أو الوظائف، حتى أن المرأة العاملة تشارك في اقتصاديات الأسرة، أما اليوم فإن الأزواج والزوجات أقل اعتماداً على بعضهما فيما يخص المعيشة، بمعنى أنهم مستقلان اقتصادياً .

٦- التأكيد على الشخصية وتحقيق المتطلبات العاطفية ، حيث يعد ذلك أحد المتطلبات

الأساسية في الزواج، ومن هذه المتطلبات التي يحتاجها الأزواج، الشعور بالأمان، والراحة، والحب، والإعجاب والتشجيع ... إلخ .

٧- التأكيد على المساواة في الزواج، حيث تعد أهم القضايا بالنسبة للفرد الأمريكي، حيث أن الزوج الأمريكي كثيراً ما يحظى بقوة اتخاذ القرار، لذلك ترفض الزوجة هذه اللامساواة ، وتؤكد على أهمية المساواة كطاريقة صحيحة للحياة، وعلى الرغم من أن المساواة تجلب العديد من المنافع للعلاقة الزوجية، إلا أنها تخلق مشاكل زوجية، فكل قرار في الأسرة لابد وأن يكون مساراً للجدل، فلا يكون لواحد منهما القرار النهائي .

٨- من العوامل الأخرى التي تؤدي إلى حدوث الطلاق في المجتمع الأمريكي، الدعم المؤسسي المتزايد للمرأة المطلقة وذلك من جانب الحركات النسوية، والأدوار الاجتماعية المتصارعة بين الأزواج والزوجات، وتغير المجتمع نتيجة للتصنيع والتحضر.

**تعقيب :**

تتفق الدراسة السابقة مع دراسة الباحثة الحالية في تناولها لما يوجد من علاقة بين ما يتعرض له المجتمع من تغيرات أو عمليات تحضر أو تحديث وانتشار ظاهرة الطلاق، إلا أن هذه الدراسة قد ركزت على أسباب الطلاق فقط، أما الدراسة الحالية فتركز على أسباب وآثار الطلاق معاً ، كما تختلف الدراستان في مجتمع الدراسة وزمنها .

وقد قدمت هذه الدراسة مساعدات بالغة الأثر بالنسبة للباحثة في التعرف على كيفية وصف التغيرات التي تحدث في وظائف الزواج والأسرة في ضوء ما يتعرض له المجتمع من تغيرات في جوانبه الاجتماعية والاقتصادية . وكذلك في وصف نمط العلاقات الاجتماعية السائدة بين الزوجين وما يتعرض له من تغيرات، بالإضافة إلى وصف الأدوار المتغيرة داخل الأسرة، خاصة في ارتباط تغيرها ببعض الظواهر الأخرى الموجودة داخل المجتمع .

**الدراسة الرابعة**: دراسة "وسلونس فازيناكس Wassilions Fathenakis" عن التغيرات الاجتماعية والسياسية وتأثيرها على الأسرة في أوروبا (١٩٩٥)(١).

---

(١) Wassilions Fathenakis: Changes Among Family in Europe and The Future of Early Childhood Education. Journal Announcement, Germany, 1995.

**هدف الدراسة :**

يتمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة كما حدده الباحث في التعرف على مجموعة التغيرات الجذرية التي أصابت النظام الأسري في المجتمع الألماني، خاصة بعد انهيار سور برلين، فبعودة العلاقات بين شطري ألمانيا بدأت التغيرات الهائلة تدب في أجزاء المجتمع الألماني ، حيث ظهرت على السطح العديد من الظواهر التي لم تكن معروفة لكلا المجتمعين في الفترة السابقة على انهيار الحائط، فانتقال الشطر الشرقي من النظام الشمولي بخصائصه المعروفة إلى نظام آخر يختلف كل الاختلاف، عملية ترتب عليها إعادة ترتيب وهيكلة كل شيء بدءاً من الأناشيد التي يرددها الأطفال في المدارس، حتى نمط التطلعات التي يرمون إليها، ومن هنا كان اهتمام الباحث في هذه الدراسة منصباً على دراسة جملة التأثيرات التي لحقت بالأسرة والناجمة في الأساس عن تلك التغيرات السابقة.

**الإجراءات المنهجية للدراسة :**

تطرح الدراسة تساؤلاً أساسياً يدور حول طبيعة التغيرات التي شهدها النظام الأسري في المجتمع الألماني، نتيجة لتعرضه لمجموعة من التغيرات في السنوات التي عقبت انهيار سور برلين واختفاء النظام الشمولي والتحول تجاه الليبرالية.

وقد اعتمد الباحث في هذه الدراسة على أسلوب المسح الاجتماعي بالعينة، كما اعتمد على الاستبيان كأداة أساسية في الحصول على البيانات وقد اتضح ذلك من خلال التدقيق في هدف الدراسة، والنتائج التي خلصت إليها ، حيث أن الباحث لم يشر بشكل محدد إلى الأسلوب الذي اعتمد عليه في دراسته، ولا إلى الأداة التي اعتمد عليها في حصوله على البيانات اللازمة.

**نتائج الدراسة :**

١ - أن هناك اتجاه عام وقوي بين أفراد الأسرة جميعهم نحو روح الفردية.

٢ - أن ازدياد مشاركة المرأة في سوق العمل قد أدى إلى خلق الكثير من الخلافات العائلية.

٣ - أن هناك تغيراً في العلاقات الأسرية بين الأزواج والزوجات، وكذلك بين الأبناء والآباء.

٤ - أن هناك زيادة كبيرة في معدلات الطلاق بين جميع الفئات الاجتماعية، وخاصة فئة

الشباب حديثي الزواج، بالإضافة إلى زيادة حالات الطلاق بين النساء كبار السن بشكل لم يكن معهوداً من قبل.

**تعقيب:**

تتفق الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في اهتمامها بالتغيرات الاجتماعية والثقافية التي أصابت الأسرة كنتاج للتغير الاجتماعي الذي شهده المجتمع ككل . إلا أن هذه الدراسة رغم تناولها لتأثير تلك التغيرات على الأسرة من حيث تغير القيم والاتجاهات داخلها. وكذلك تغير بناء الأدوار وطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة فيها خاصة بين الزوجين، إلا أنها لم تتطرق إلى دراسة المشكلات الزوجية بين حديثي الزواج التي قد تنتج عن كل مظاهر التغير هذه، والتي غالباً ما تسبق وقوع الطلاق. وهو ما تتناوله الدراسة الحالية بالرصد والتحليل.

**الدراسة الخامسة:** دراسة "جون ستيورت" John Steward عن الأسرة والعلاقات الأسرية في العالم الحديث، (٢٠٠٠) (١).

**هدف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مجموعة من التغيرات الأساسية أو الجوهرية التي لحقت بالنظام الأسري، وأدت إلى ظهور بعض المشكلات الأسرية كضعف العلاقات الأسرية، والطلاق ، والناتجة عن التأثيرات الهائلة لآليات ما بعد الحداثة، خاصة في المجتمعات الصغيرة والمحدودة العدد، حيث ترى الدراسة أن الأسرة في السنوات الأخيرة قد دخلت إلى عالم رحب مليء بالتغيرات التي طالت كل شيء في المجتمع اقتصادياً، سياسياً، ثقافياً .. إلخ ، ولقد باتت هناك حالة ما بعد الحداثة في كل مجالات الحياة، ومن الطبيعي أن يشمل التأثير كافة أبنية المجتمع، بما فيها الأسرة .

**الإجراءات المنهجية للدراسة:**

لتحقيق هدف البحث أقام الباحث مدة عام كامل في إحدى دول أمريكا اللاتينية "البرازيل" حيث أجرى العديد من المقابلات فضلاً عن الملاحظة، وقد ركز الباحث مقابلاته

---

(١) John Stweart: The Family in Achangeable Word. Family Relations in the Post modernization Society, London, Roth and Macpublished 2000.

على تلك الأسر التي يسمح لها مستواها الاجتماعي بالتنقل المستمر بين العديد من المدن .

**نتائج الدراسة :**

هذا وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج هي :

١ - أن شبكة العلاقات الاجتماعية لأفراد الأسر التي أجريت عليها الدراسة، خاصة بين الأزواج والزوجات قد أصبحت مهددة بالانهيار .

٢ - أن كثير من القيم الأسرية قد أصبحت محل مراجعة من قبل الأزواج والزوجات، خاصة تلك المتعلقة بقيم التعاون والتضحية في سبيل صالح الأسرة العام .

٣ - أن أفراد الأسرة الواحدة قد فقدوا كثيراً من الاهتمامات التي كانت تميز جيل الآباء السابق، منها الاهتمام بأحوال الآخرين داخل الأسرة .

٤ - أن جميع العوامل السابقة قد أدت إلى ازدياد حدة الخلافات الزوجية والزيادة الملحوظة في حالات الطلاق بين الجنسين، الأمر الذي كان نادراً ما يقع في فترات زمنية سابقة.

٥ - أن نظرة جميع أفراد الأسرة تجاه المستقبل قد اتسمت بالتشاؤم، حيث أن ما يحمله الغد من تغيرات أصبح يمثل هاجساً وخطراً يشعر به الجميع .

**تعقيب :**

تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية للباحثة في تركيزها على دراسة أثر التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الحادثة على الصعيد المحلي والعالمي على المجتمع ككل، ومن ثم على بنية الأسرة، والتي تؤدي إلى ظهور بعض المشكلات الأسرية كالطلاق، إلا أنها رغم اهتمامها بدراسة التغيرات التي طرأت على شبكة العلاقات الاجتماعية والقيم الأسرية بين الأزواج والزوجات لم تتطرق إلى دراسة تأثير تلك العوامل على ظهور وانتشار ظاهرة الطلاق المبكر داخل مجتمع الدراسة، وهو ما تحاول الدراسة الحالية الكشف عنه واختبار مدى صدقه من خلال الواقع الميداني . كما تختلف الدراستان في مجتمع الدراسة وزمنها .

**الدراسة السادسة:** دراسة "كاثرينا استريت شايلمان" Catherine Street Chilman عن المشكلات الأسرية في القرن العشرين، (٢٠٠١)[١].

---

(١) Catherine Street Chilman: "My Family and Me" A 20th Century Saga,

**هدف الدراسة :**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المتغيرات والمشكلات الأسرية التي تعرضت لها الأسرة الإنجليزية بداية من جيل الثورة الصناعية منذ اختراع المحرك البخاري وحتى الأجيال الحديثة التي شهدت التغيرات الاجتماعية التي حدثت في القرن العشرين.

**الإجراءات المنهجية للدراسة :**

تعرضت الباحثة بصفتها متخصصة في بحوث الأسرة والتغيرات الاجتماعية التي حدثت في القرن العشرين للتغير الذي حدث لدور المرأة داخل الأسرة والمجتمع، كما تم وضع استمارة مقابلة بطريقة المراسلة والبريد السريع لعينة مقصودة لعدد من الأسر الإنجليزية، حيث تم التركيز في وحدة الدراسة على الأم (العاملة) بالإضافة إلى المرأة ذات المنصب القيادي.

**نتائج الدراسة :**

وقد خرجت هذه الدراسة بعدة نتائج، كان من أهمها:

١- أن هناك تأثيرات اجتماعية عديدة تتعرض لها الأم من خلال حياتها العملية، وتؤثر بشكل كبير على تقليل فترة تواجدها بالمنزل مع أسرتها مما ينعكس على الحياة الأسرية السليمة، ويؤدي إلى تفاقم حدة الخلافات الزوجية وضعف العلاقات والروابط الأسرية بين الزوجين، وذلك لأن زيادة أوقات عمل المرأة يؤثر على وظائفها اليومية داخل منزلها وأسرتها.

٢- ارتفاع نسبة المتزوجين حديثاً، الذين يعانون من مشكلات أسرية حادة مثل عنف الزوج تجاه زوجته وقيامه بالاعتداء عليها من جراء ضغوط نفسية وحاجات اجتماعية غير مشبعة بين الزوجين.

٣- تؤثر وسائل الاتصالات الحديثة وضغوط الحياة التي تفتقر إلى المشاعر الإنسانية الحميمة بين الزوجين على ظهور الكثير من المشكلات الأسرية، التي من أهمها زيادة حالات الطلاق، وانتحار أحد الزوجين، واللجوء إلى العيادات النفسية المتخصصة، وانتشار ظاهرة اللجوء إلى الدجالين والعرافين، وذلك في محاولة للهروب من الحياة الزوجية التعسة والخانقة

---

(Environmental and family in fluences shaping family scholars), Marriage and family Review, spring 2001, vol 31.

التي تعيشها الأسرة الإنجليزية في ظل زيادة حالات الخيانة الزوجية واللجوء إلى المسكرات والمخدرات.

**تعقيب:**

تتفق الدراسة السابقة مع دراسة الباحثة في اهتمامها بدراسة العلاقة بين التغيرات الاجتماعية الاقتصادية وتغير البناء الأسرى. إلا أنها تختلف معها في مجتمع الدراسة وكذلك في تركيزها على دراسة التغير في بعض الجوانب الاجتماعية فقط، كالتغير في أدوار المرأة داخل الأسرة، وتقدم وسائل الاتصال الحديثة، وما يترتب على ذلك من ظهور الكثير من المشكلات الأسرية التي من أهمها زيادة حالات الطلاق، في حين تركز الباحثة في دراستها الحالية على تغير القيم والعلاقات والأدوار داخل الأسرة حديثة الزواج كانعكاس لتلك التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي يشهدها المجتمع المصري وما ينتج عنها من زيادة معدلات الطلاق المبكر بين الأسر المصرية على نحو لم تشهده من قبل.

وقد استفادت الباحثة من هذه الدراسة في التعرف على كيفية توضيح العلاقة بين التحولات والتطورات التاريخية التي يمر بها المجتمع والتطورات الخاصة بالمشكلات الأسرية بصفة عامة وظاهرة الطلاق بصفة خاصة وكذلك في الوقوف على العنف المادي والمعنوي الذي قد يمارسه الزوج تجاه زوجته باعتباره أحد الأسباب الهامة المؤدية إلى ارتفاع نسبة الطلاق بين حديثي الزواج داخل المجتمع المصري.

**ثالثاً: رؤية نقدية شاملة للبحوث والدراسات السابقة وموقع الدراسة الراهنة منها:**

وهكذا يتضح من استعراض أدبيات دراسة الطلاق على المستوى المحلى والعالمي أن هناك تراثاً زاخراً منها، وأن هناك تنوعاً واضحاً بينها من حيث الموضوعات التي تناولتها، والأطر النظرية والمنهجية الموجهة لها، ولعل التنوع في هذه الدراسات يرجع إلى الاختلاف في الثقافة السائدة والظروف الاجتماعية والاقتصادية وطبيعة التشريعات المنظمة لعملية الطلاق، رغم أنها شريعة واحدة في المجتمع العربي، ولكن بنود القضية تختلف من مجتمع لآخر وفقاً للثقافة السائدة فيه، وفيما يلي نقدم تحليلاً نقدياً لهذه الدراسات وموقف الدراسة الحالية منها:

بالنسبة للدراسات التي تناولت ظاهرة الطلاق بوجه عام فقد ركزت على أسبابه

الخاصة، والآثار المباشرة وغير المباشرة المترتبة عليه خاصة بالنسبة للأطفال والنساء، كما عرضت لموضوع الزواج للمرة الثانية ونظرة المجتمع للمطلقة، هذا بالإضافة إلى الاهتمام بالإجراءات القانونية المتبعة في سبيل الحصول على الطلاق، خاصة في المجتمعات التي يستغرق فيها الحصول على الطلاق وقتاً طويلاً، لكن دون الاهتمام بالربط بين ما يحدث في مجتمع الدراسة من تغيرات وظاهرة الطلاق والذي يمثل موضوع الدراسة الحالية، حيث أنه لا يمكن دراسة هذه الظاهرة بوصفها ظاهرة مستقلة عن المجتمع، وذلك لأن استقرار العلاقة الزوجية أو تصدعها بالطلاق هو موضوع ينجم عن العديد من التغيرات الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والتشريعية، والشخصية أيضاً. فقد يفسر انتشار الطلاق على أنه نتاج للخلل الشخصي والاجتماعي، ومؤشرا لضعف العلاقات الاجتماعية، ولعدم استقرار النظام الأسرى، وقد يفسر من منظور آخر على أنه نتاجاً أو انعكاساً لطبيعة تشريعات الزواج والطلاق داخل المجتمع، وما يطرأ عليها من تغيرات ، مما يؤدى إلى اختلاف مجموعة الظروف المؤدية إلى الطلاق والعوامل المثيرة لقراراته من مجتمع لآخر، لذا فإن ظاهرة الطلاق هي ظاهرة ذات خصوصية تفرضها بيئة اجتماعية معنية، وهو ما لم تتطرق إليه هذه الدراسات التي لم تتأمل خصوصية الواقع الاجتماعي لمجتمع البحث.

كذلك فقد كشف لنا استعراض تراث دراسات الطلاق على المستوى المحلى والعالمي أن معظم هذه الدراسات يغلب عليها الطابع الكمي الذي يعتمد على الاستبيان كأداة أساسية لجمع البيانات، وبالتالي على التحليلات الإحصائية التي تلجأ إلى استخدام المقاييس الإحصائية ومعاملات الارتباط والتباين والتحليل العاملي، وهو ما لا يكشف لنا عن الأسباب الحقيقية للطلاق وديناميات العلاقة الزوجية التي تنتهي بالطلاق، حيث تحتاج هذه النوعية من النتائج إلى تحقيق مزيد من العمق لا يمكن أن تكشف عنه هذه المناهج والأدوات الكمية.

أما الدراسات التي تناولت العلاقة بين التغير الاجتماعي وظاهرة الطلاق فقد ركزت بصفة أساسية على الأسباب المؤدية إلى الطلاق أو الانفصال، خاصة تلك التي تتصل بطبيعة المجتمع والثقافة السائدة فيه وما يتعرض له من تغيرات يكون لها آثارها على الاستقرار الزواجي والعلاقة بين الزوجين داخل نطاق الأسرة، كالدراسات الخاصة بتعدد أدوار المرأة

وصراع الأدوار الناتج عن ذلك، وأيضاً الدراسات التي تناولت التغيرات الحديثة التي لحقت بقوانين الطلاق، وخاصة قوانين النفقة وحضانة الأطفال، وعلاقة القيم الثقافية بتلك القوانين، وكيف تتغير هذه القوانين كنتاج لتغير القيم الثقافية، إلا أن أغلب هذه الدراسات قد أجريت على بيئات حضرية متباينة، وانحصر الاهتمام بالمجتمع الريفي في نطاق مقارنة اتجاه معدلات الطلاق دون التطرق لطبيعة الحياة الريفية كنمط ثقافي وأثرها على الطلاق، حيث النظرة إلى الطلاق كظاهرة حضرية موطنها الوسط الحضري، نظراً لارتفاع معدلات الطلاق في الحضر بالمقارنة إلى الريف.

وعلى جانب آخر فقد أغفلت بعض هذه الدراسات التراث النظري المستمد من الإطار التاريخي لظاهرة الطلاق والذي يشير إلى أن الطلاق كنظام اجتماعي عرف منذ العصر الجاهلي ودلت عليه بعض الآثار في صدر الإسلام، وذلك نظراً لارتباطه كنظام بالزواج، كما جاء عدداً من هذه الدراسات التي تهتم بدراسة عوامل الطلاق والآثار الناجمة عنه لتركز بشكل خاص على مرحلة ما بعد الطلاق، خاصة في التراث الغربي، دون الاهتمام بدراسة الطلاق كأحد مظاهر عدم الاستقرار والذي يبدو بوضوح من خلال التعرض للمظاهر المتعددة للتفكك الأسرى والتي قد تنتهي بالطلاق، وهذا ما سوف تركز عليه الدراسة الراهنة.

وعلى الرغم من تنوع هذه الدراسات التي تناولت العلاقة بين التغير الاجتماعي والطلاق من حيث مجالها الجغرافي والزمني من حيث المنهج والموضوع، إلا أنها لم تتناول بالدراسة نمط الطلاق الذي يقع داخل الأسرة حديثة الزواج بوصفه من الظواهر التي زادت معدلاتها بصورة واضحة بعد الأخذ بسياسات الانفتاح الاقتصادي، والخصخصة والعولمة، وكذلك بوصفه من أخطر أنواع الظواهر الاجتماعية من حيث التأثير على الفرد والأسرة، مما يعني أن دراسات الطلاق في المجتمعات العربية بصفة عامة والمجتمع المصري بصفة خاصة لم تتناول دراسة العلاقة بين التحولات البنائية التي يشهدها المجتمع منذ منتصف السبعينيات وحتى الفترة المعاصرة وظاهرة الطلاق المبكر، والتي تمثل موضوع الدراسة التي نحن بصددها.

وجدير بالذكر أيضاً أن نشير إلى أن بعض الدراسات الأجنبية التي اهتمت بدراسة تأثير

التغيرات الاجتماعية والاقتصادية على بنية الأسرة الأوروبية ووظائفها وذلك بوصفها انعكاساً لما مر به المجتمع الأوروبي كله من تحولات أدت إلى تعديل شكله على الخريطة العالمية قد جاءت في شكل نمطي وذلك في توضيح كيف ساهمت تلك التغيرات بتفعيلتها المختلفة في تعطيل الأدوار التي تقوم بها الأسرة كمؤسسة اجتماعية أو باعتبارها أساس قيام المجتمعات الإنسانية، مما جعلها تبتعد عن الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه وهو توضيح الآثار التي خلفتها من مشاكل أسرية خاصة فيما يتصل بأنماط التفكك الأسرى.

ولا يعنى هذا أن مثل هذه الدراسات التي ركزت على أثار هذه التغيرات على الأسرة الأوروبية وأوضحت حجمها وآلياتها قد أغفلت تماماً أنماط التفكك الأسري، وإنما جاءت بعض صورها في إطار تحليلات الدراسات السابقة، أي أنها لم تنظر إليها كلية من منظور شامل، بل نظرت نظرة جزئية فقط لإحداها وذلك في إطار التحليلات التي قدمتها، كما أنها اعتمدت على الجدل في معالجة قضاياها المختلفة، واكتفت بالنظرة العامة للمجتمع الأسري وتأثره بالظروف العامة التي شكلت المسرح الاجتماعي دون محاولة التركيز على الرؤية التجزيئية للموضوعات، ومع ذلك فقد أثارت هذه الدراسات بعض القضايا الهامة وتركت الباب مفتوحاً لمن يكمل هذه الدراسة التي تهتم ببيان الآثار السلبية والإيجابية لمثل هذه التغيرات وعلاقتها بالفرد والمجتمع.

غير أن هذا النقد السابق لا يقلل من قيمة هذه الدراسات، حيث قد أفادت الدراسة الحالية إفادة كبيرة من مجمل تلك الدراسات، وخاصة الدراسات المصرية التي أجريت في السنوات الأخيرة لدراسة ظاهرة الطلاق أو بغض المتغيرات المرتبطة بها، وتأتي في مقدمتها دراسة علياء شكري عن "المرأة في الريف والحضر"، دراسة لحياتها في العمل والأسرة، والتي كانت دراسة الزواج والطلاق إحدى موضوعاتها الرئيسية، حيث ناقشت هذه الدراسة عدداً كبيراً من الموضوعات التي تتصل بقضية الطلاق كموضوع الاختيار الزواجي، وإيضاح العلاقة بين اختيار الشباب لزوجاتهم والفتيات لأزواجهن وبين وقوع الطلاق، كما بينت كيف أن ظاهرة الانفتاح الاقتصادي التي شهدها المجتمع المصري منذ سبعينيات القرن الماضي قد أدت إلى ظهور نوع من الزواج البيعي، وازدياد ظاهرة تعدد الزوجات، وارتفاع نسبة الطلاق، كذلك أقامت الدليل على أن النساء في الحضر أكثر وعياً بقانون وقضايا

الأحوال الشخصية من نساء الريف، وأن المرأة المطلقة تتعرض لنمط الوصم لكونها مطلقة، وتعامل بقسوة من جانب المجتمع ومن جانب أسرتها وخاصة الأخوة الذكور، مما يقيد من حريتها ويراقب سلوكها،لذلك تتميز هذه الدراسة بالعمق والجمع بين الأسلوبين الكمي والكيفي لتحقيق الصدق والموضوعية بقدر الإمكان، الأمر الذي أظهر أهمية اتباع الأسلوب الكيفي في التعرف على طبيعة تلك الظاهرة والظروف المحيطة بها، وأسبابها، والآثار المترتبة عليها، هذا إلى جانب الأسلوب الكمي الذي يسير في نفس الاتجاه للوقوف على معدلات ومؤشرات تحديد حجم الظاهرة في مجتمع الدراسة.

ويمكن القول عموماً أن هذه الدراسة كانت من أهم وأولى الدراسات التي بنت الدراسة الراهنة قضاياها على أساس نتائجها لمعرفة أوجه الاختلاف والتغيرات التي طرأت على المجتمع من واقع بعض المقارنات والتعليقات بين هذه الدراسة والدراسة الحالية، وذلك للإحاطة بأبعاد الثبات والتغير في قضايا الأسرة.

هذا بالإضافة إلى أن عدداً كبيراً من هذه الدراسات قد أفاد الدراسة الحالية في توجيه الاهتمام تجاه بعض القضايا الهامة التي ترتبط بمعالجة عدم الاستقرار الزواجي باعتبارها أبعاداً مؤثرة في انهيار الزواج وحدوث الطلاق ومنها سن الزواج، والاختيار للزواج، وسوء التوافق الزواجي، والعوامل الاقتصادية، ومن هذه الدراسات الدراسة التي قدمتها إلهام عفيفي عن "ظاهرة الطلاق، دراسة اجتماعية"، حيث تعد محاولة وصفية كشفية لأهم العوامل والظروف المؤثرة في حدوث الطلاق، وكذلك دراسة حسن غريب عن "الطلاق في الإسلام، ودراسة ميدانية للمشكلات الاجتماعية للمطلقات في مدينة القاهرة"، والتي تناول فيها الظاهرة من المنظور الاجتماعي والقانوني، إلى جانب محاولة التعرف على العوامل المؤدية إلى الطلاق ونوعية المشكلات التي تترتب عليه ودور قانون الأحوال الشخصية في الحد من هذه المشكلات، بالإضافة إلى الدراسة التي قدمها عزت حجازي بعنوان "ظاهرة الطلاق، تصور مقترح" والتي تعد بمثابة إطار تصوري مهم لدراسة الطلاق، حيث تقدم مجموعة من التصورات الفكرية في سبيل معالجة ظاهرة الطلاق، وتحدد كماً من المتغيرات المرتبطة بها، والتي سوف نحاول طرحها للاختبار من خلال الدراسة الميدانية.

واستناداً إلى ذلك، فقد حاولت الدراسة الراهنة الكشف عن العلاقة بين التغيرات

العنيفة التي تعرض لها المجتمع المصري منذ حقبة السبعينيات وحتى الفترة المعاصرة، وما أصاب الأسرة من تغير في القيم والعلاقات والأدوار الاجتماعية، وكذلك التحول في نمط المعيشة والاستهلاك وما ترتب على ذلك من انتشار لظاهرة الطلاق بين حديثي الزواج خلال السنوات الخمس الأولى من الزواج، وذلك بهدف التعرف على طبيعة تلك الظاهرة الجديدة وأثارها ومدى انتشارها، بالإضافة إلى احتمالات تطورها أو تداعياتها المستقبلية.

**خاتمة:**

وهكذا، فقد تبين لنا منذ بداية عرض الدراسات السابقة وحتى نهايتها أن الباحثة قد فضلت التمسك بالنظرة الواسعة لموضوع الدراسة، تلك النظرة التي تشمل في رحابها الأبعاد السلبية لعملية التغير الاجتماعي، والتي يعد الطلاق أحد أشكالها. وطبقاً لهذه النظرة الشاملة، فقد استعانت الباحثة ببعض الدراسات التي تمثل الاهتمام الأول لها في دراسة ظاهرة الطلاق من منظور عام، وعلى الجهة الأخرى فقد استعانت الباحثة ببعض الدراسات التي مست ناحية أخرى من الظاهرة وهي تلك الخاصة بالعلاقة بين التحولات الاجتماعية والاقتصادية والتغيرات الأسرية وظاهرة الطلاق. وانطلاقاً من هذه الرؤية، فقد تناولت الباحثة في إجراءات الدراسة المنهجية أهدافاً تأخذ في اعتبارها بيان أثر تلك التحولات في تغير المنظومة القيمية للأسرة بصفة خاصة وبالتالي في تغير البناء الأسري للأسرة المصرية كله.

# الفصل الثالث

# المنظور السوسيولوجي في دراسة التغير الاجتماعي

مقدمة.

أولاً: النظريات المفسرة للتغير الاجتماعي.

ثانياً: تأثير التغير الاجتماعي على الأسرة/ موقف الاتجاهات النظرية المعاصرة.

**مقدمة:**

تحتل دراسات التغير الاجتماعي مكاناً هاماً في حقل علم الاجتماع، سواء في بداياته الأولى، أو بالنسبة لظروفه الراهنة، وقد ذهب بعض علماء الاجتماع إلى أن المحاولات التي بذلها المفكرون الاجتماعيون خلال القرن التاسع عشر من أجل فهم أسباب ونتائج التغيرات الاجتماعية التي شهدها المجتمع الأوروبي حينئذ تمثل البداية الحقيقة لعلم الاجتماع بمعناه الحديث، ولقد شهد ذلك القرن محاولات جادة عديدة لصياغة نظرية في التغير الاجتماعي والكشف عن القوانين المختلفة التي تحكم حركة المجتمعات، ولا شك إن التطورات التي شهدها المجتمع الغربي وأهمها نمو المراكز الحضرية، واتساع نطاق التصنيع وانتشار الأفكار الليبرالية كان لها أكبر الأثر في دفع علماء الاجتماع نحو تقديم تحليل سوسيولوجي للتغير.

هذا وقد حققت دراسات التغير الاجتماعي خطوات مشجعة خلال السنوات الأخيرة، فلم يعد التغير ظاهرة مرضية تصيب المجتمعات، وإنما أصبح ظرفاً ضرورياً يتعين على المجتمع مواجهته إذا ما أراد الاستمرار والبقاء، ويبدو الآن أن هناك قدراً من الاتفاق بين علماء الاجتماع حول بعض القضايا، من ذلك مثلاً أن التغير الثقافي والاجتماعي ظاهرة مقررة دائمة الحدوث، وأن تأثيراته قد أصبحت واسعة النطاق بفضل التطورات التي طرأت على وسائل الاتصال الجماهيري، وأن التفاعل بين طرفين أو أكثر هو شرط أساسي لحدوث التغير، كما أن هذا القدر من الاتفاق بين علماء الاجتماع يحمل إمكانية المزيد من الاتفاق على قضايا أخرى كثيرة تتضمنها دراسات التغير الاجتماعي[١].

وقد كشف علماء الاجتماع عن أثر التغيرات الاجتماعية على الإنسان حتى أصبح الإنسان المعاصر أطول عمراً وأقل أمناً وأصبحت مستويات المعيشة أكثر ارتفاعًا وأقل استقرارًا وأصبحت الدول أكثر استقلالاً لكنها مهددة بالتدمير الشامل، وقد اتفقت الدراسات على أن التغير السريع قد حطم المصالح والروابط والإيديولوجيات القديمة، وبقدر ما نجحت هندسة الإنتاج وإدارة هذا الإنتاج في رفع الكفاية الإنتاجية والبرمجة الرأسمالية إلا أنها فشلت في مواجهة المخاطر الاجتماعية. ذلك لأن الرأسمالية ركزت كل جهودها على تطوير وسائل

---

(١) محمد الجوهري وآخرون: دراسات في التغير الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢، ص٢.

الإنتاج المادية ورفع الكفاية الإنتاجية لرأس المال المادي والبشري وأهملت تماماً الجوانب الإنسانية [1].

هذا وتتوقف درجة تأثير فاعلية التغير الاجتماعي على العوامل والأسباب التي ساهمت في إحداثه من جهة وكذلك على القوى التي استدعت ضرورة حدوث هذا التغير الاجتماعي من جهة أخرى[2].

وسوف يتناول هذا الفصل بالتحليل النظريات السوسيولوجية الأساسية المفسرة للتغير الاجتماعي، بالإضافة إلى إسهامات بعض الاتجاهات النظرية المعاصرة، كالاتجاهات المحافظة، والاتجاهات النقدية واتجاه ما بعد الحداثة من حيث دراساتها لموضوع التغير الأسري، حيث أن ظاهرة الطلاق بين حديثي الزواج وهي نقطة الانطلاق الأساسية لهذا البحث تعد انعكاسًا لما طرأ على الأسرة من تغير في الآونة الأخيرة.

---

(١) سامية خضر صالح: دراسات سوسيولوجية معاصرة، مرجع سابق، ص ٢٣.

(٢) سامية خضر صالح: المشاركة السياسية للمرأة وقوى التغير الاجتماعي (التعليم، العمل، الوضع الاجتماعي)، الجزء الأول، ط٢، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٤، ص ٦٣.

**أولاً - النظريات المفسرة للتغير الاجتماعي:**

لقد ارتبطت نظريات التغير الاجتماعي التي عرفت حتى اليوم ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات الفلسفية للتاريخ، ورغم تعدد هذه النظريات وتصنيفاتها، إلا أنه يمكن أن نميز بين نوعين منها:

١- النظريات التطورية أو الخطية، وهي النظريات التي تقول بسير حركة المجتمع في خط واحد، ومن أهمها نظريات أوجست كونت، هربرت سبنسر، هوبهوس، وكارل ماركس.

٢- النظريات الدائرية، وهي النظريات التي تقول بسير حركة التاريخ في اتجاه دائري، حيث تدور العجلة مرة واحدة أو تتعدد الدورات ، ومن أهمها نظريات ابن خلدون، شبنجلر توينبي، وسوروكين[1].

**١- النظريات التطورية:**

سيطرت النظرية التطورية على الفكر السوسيولوجي خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وتعد من أهم النظريات المبكرة التي تناولت موضوع التغير الاجتماعي، ولكن منذ عام ١٩٢٠ بدأ الاهتمام بالتحليل المنظم للأنساق الاجتماعية، وكذلك باختبار الاتجاهات الاجتماعية والديموجرافية الواسعة النطاق، وذلك فضلاً عن الفحوص التي أخذت عن المحددات الاجتماعية للسلوك[2].

فمنذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى كان علم الاجتماع ينظر للتغير الاجتماعي باعتباره تقدماً أو تطوراً، ويمكن أن نجد بعض المحاولات الأولى في هذا الاتجاه في النظريات التطورية الكبيرة التي وصفها كل من "أوجست كونت" و"هربرت سبنسر"، و"هوبهوس" في علم الاجتماع، "وتايلور" و"ويسترمارك" في الأنثروبولوجي، وكان المفهوم العام عند هؤلاء العلماء ببساطة هو أن كل المجتمعات في كل مجالات الحياة الاجتماعية تمر في مراحل متشابهة من التطور، وتتحرك من الأبسط إلى الأقل تعقيداً إلى الأقل اختلافاً ثم إلى المراحل المعقدة والمختلفة التي تبلغ أوجها في المجتمع الصناعي الحديث[3].

وتنطلق تلك النظريات في مجملها من افتراض أساسي مؤداه أن كل المجتمعات تتغير من

---

(١) محمد الجوهري وآخرون: ميادين علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، ط٤، ١٩٧٦، ص ٣٣٨.

(٢) مريم أحمد مصطفى وآخرون: التغير ودراسة المستقبل، مرجع سابق، ص ٨٩.

(٣) سناء الخولي: التغير الاجتماعي والتحديث، مرجع سابق، ص ص ٣: ٤.

الشكل البسيط إلى الأشكال الأكثر تعقيداً في خط مستقيم من التطور، حيث عكست هذه النظريات ادعاءات أو افتراضات هذا الوقت، والتي تؤكد على أن كل مرحلة متعاقبة تكون أفضل من سابقتها، وأن المجتمع الذي يعد مجتمعاً كاملاً هو الذي يستطيع أن يحرز في الماضي المرحلة الوضعية(١).

ومفهوم التطور الاجتماعي بهذا المعنى مشتق مباشرة من نظريات التطور البيولوجي التي أزاحت بقوة تأثير فلسفة التاريخ على علم الاجتماع، وقد عقد "سبنسر" في مؤلفاته الشهيرة مناظرة بين المجتمع والكائن الحي، وبين النمو الاجتماعي والنمو العضوي، وقد تأثر في هذا بالنظرية الداروينية في النشوء والارتقاء والآلية التي يحدث بها التطور، فالمجتمعات في رأيه تتطور بطريقة تلقائية من حالة يعمل فيها الناس نفس النوع من العمل إلى حالة من التخصص والتعاون(٢).

إلا أن النظرية التطورية لم تتوقف على نظرية "دارون" بل ظهر منظرين آخرين اتخذوا من المدخل التطوري منطلقاً نظرياً لهم، وإن كانوا قد اختلفوا فيما بينهم في العديد من الجوانب، فـ "أوجست كونت" August Conte قد نظر إلى المجتمع باعتباره كلاً عضوياً تبدو حقيقته الهامة في اعتماد أجزائه على بعضها البعض، ولفهم تلك الحقيقة الهامة لابد من تطبيق أساليب البحث العلمي على المجتمع باعتباره ظاهرة طبيعية، وجزءاً من الطبيعة ذاتها، ورأي أنه بالإمكان تطبيق أساليب البحث العلمي المستخدمة في مجالات العلوم الطبيعية في مجالات علم الاجتماع(٣).

كما نظر "كونت" أيضاً إلى المجتمع على أنه يمر بثلاثة عهود أو مراحل مختلفة عبر عنها في قانونه الشهير بقانون "الحالات الثلاث" ليوضح لنا المراحل التي مر بها الفكر الإنساني حتى بلغ تلك المرحلة الراهنة، حيث تشير هذه المراحل إلى تقدم أو تطور تدريجي يوضح التغير الاجتماعي الذي مرت به المجتمعات الإنسانية وهذه المراحل هي: المرحلة اللاهوتية

---

(١) مريم أحمد مصطفي وآخرون: التغير ودراسة المستقبل، مرجع سابق، ص ٨٩.
(٢) سناء الخولي: التغير الاجتماعي والتحديث، مرجع سابق، ص ص ٤.
(٣) Robert, L. sutherland and others; "Introductory sociology" , six Edition, U.S.A: J.B. Lippincott co., 1961, p.374.

والعسكرية، التي تسيطر عليها الثقافة الخارقة للطبيعة والفتوحات العسكرية والعبودية التي تمثل الأهداف الرئيسية لتلك المرحلة، والمرحلة الميتافيزيقية والشرعية وهي المرحلة التقليدية التي يفسر الفكر الإنساني فيها كل الظواهر من خلال أفكار ميتافيزيقية مجردة، المرحلة الثالثة والأخيرة هي المرحلة العلمية والصناعية، والتي تحل فيها الوضعية محل التأمل الديني، والصناعة الحربية محل الإنتاج الاقتصادي السلمي كأهداف رئيسية تسيطر على التنظيم الاجتماعي(١)

وقد رأى "كونت" أن هذه المراحل الثلاث من التغير تتبع كل منهما الأخرى، كما أن المرحلة اللاحقة تصحح أخطاء السابقة، إلا أن المرحلة الأخيرة نهائية وحتمية، بمعنى أنها تمثل النقطة النهائية للتطور أو التغير الاجتماعي، حيث تمثل الطبيعة أهم الأسباب المفسرة لكل الظواهر(٢).

وقد وافق "كونت" علماء الاقتصاد السياسي على أن تقسيم العمل يهدد المعتقدات الأخلاقية السائدة التي ينهض عليها النظام، ومع ذلك فإن الأمر في نظره يتطلب إيجاد أشكال تنظيمية متطورة وقواعد أخلاقية سائدة تتلاءم مع الواقع الصناعي الجديد(٣).

كما يرى أيضاً وهو بمعرض حديثه عن التغير أن المجتمع يعرف من خلال الأنساق الفرعية والعامة، بمعنى أن تصور المجتمع كبنيان تتوقف درجة الكمال فيه على الاتساق بين المدخلات والمخرجات. وبذلك يكون قد تحول من التأكيد على وظيفة معيارية تعتمد على دور القيم في المجتمع إلى وظيفة سيبرنطقية تعتمد على تنظيم المجتمع والتغذية المرتدة والتسيير الذاتي حتى يبدو المجتمع وكأنه في النهاية نسق تلقائي(٤).

وهكذا رغم أن نظرية "أوجست كونت" تضمنت "الاستاتيكا الاجتماعية"، و"الديناميكا الاجتماعية"، أو ما يطلق عليه علماء الاجتماع اليوم "البناء الاجتماعي" و"التغير الاجتماعي"، إلا أن اهتمامه الأساسي كان توضيح ديناميات التقدم الاجتماعي، مستهيناً

---

(١) مريم أحمد مصطفى وآخرون: التغير ودراسة المستقبل، مرجع سابق، ص ص ٩١: ٩٢.
(٢) المرجع السابق، ص ٩٢.
(٣) سمير نعيم أحمد: النظرية في علم الاجتماع، دراسة نقدية، دار المعارف، ط٢، القاهرة، ١٩٧٩، ص ص ٨٧: ٩٠.
(٤) Ageneral Theory of Action, (2) Parsons, T, and shils (EDS) towar, New York., 1951.

بالفوضى الاجتماعية والفكرية في عهده، وقد كان يرى أن المجتمعات الأوروبية وخاصة فرنسا في مستهل حقبة اجتماعية جديدة تمثل ذلك الوضع.

وعلى الرغم من أن تحليل "كونت" لتأثير المعرفة العلمية الحديثة، ما زالت له بعض القيمة، وكذلك مناقشته لخصائص المجتمع الصناعي وتأثيرها على انتشار الحرب، إلا أن نظريته تعرضت لعدة انتقادات منها، تأكيد هذه النظرية على الطابع الحتمي للتاريخ، فضلاً عن مضامينها الشمولية، كما أن ادعاؤها باكتشاف قوانين التطور الاجتماعي، لم تؤيده أية شواهد تفصيلية تؤكد على وجود تطابق وثيق بين حالة المعرفة وبين نمط البناء الاجتماعي(١).

أما نظرية "هربرت سبنسر" Herbert Spencer في التغير الاجتماعي فقد كانت أكثر شمولاً في بعض جوانبها، وكانت مبنية على بيانات أمبيريقية أكثر كفاءة من تلك التي استعان بها "كونت"، وقد أدرك "سبنسر" بشكل أكمل تعدد وتنوع العوامل الداخلة في إحداث التغير الاجتماعي، وكذلك صعوبات بيان التطور في كل مجتمع على حدة، وقد لاحظ فيما يتعلق بالموضوع الأخير أنه على رغم أن التطور أمر حتمي لا مفر منه إذا أخذنا جميع أنواع المجتمعات على الجملة، إلا أنه لا يمكن أن يعتبر حتمياً في كل مجتمع على حده أو ممكناً فعلاً(٢).

ويرى "سبنسر" أنه إذا كان بناء الكائن العضوي يتغير تبعاً لتغير الظروف الطبيعية والبيئية، فكذلك يكون تغير المجتمع، فالمجتمع شأنه شأن أي كائن حي، في بداية تطوره تكون أعمال الناس فيه متشابهة مما يؤدي إلى حالة من التجانس والتماثل، ثم تأخذ الحياة في التطور والارتقاء وظهور الفروق الفردية بين الأفراد، فينتقل الناس من البساطة والأعمال المتشابهة إلى حالة من التخصص وتقسيم العمل التي تستدعي التعاون فيما بينهم، واعتماد كل منهم على الآخر فيتطور المجتمع بذلك إلى حالة من اللاتجانس(٣).

حيث أكد "سبنسر" على تطور المجتمع الإنساني من البسيط إلى المعقد أو من حالة التجانس التي يسودها المجتمع العسكري الذي يتكامل أو يتجانس من خلال القوة والقهر إلى حالة

---

(١) Robert, L. Sutherland and Others, op. cit., p. 374.

(٢) محمد الجوهري وآخرون: التغير الاجتماعي، دار المعارف، القاهرة، ط١، ١٩٨٢، ص ١٥٨.

(٣) Stanislon Andreski, Herbert Spencer, Michael Joseph, LTD, great Britain, 1972,
PP. 108: 109.

اللاتجانس التي يتحول خلالها المجتمع إلى المرحلة الصناعية التي تتسم بالتمايز والديمقراطية والعلاقات الطوعية، أو بمعنى آخر انتقال المجتمع من حالة التكامل إلى عملية التمايز، ويبدو ذلك واضحاً عندما ذهب "سبنسر" إلى القول بأن المجتمع المركب هو الذي انبثق عن المجتمع البسيط، ومركب المركب من المركب، ومركب مركب المركب من مركب المركب[1].

وقد أوضح "سبنسر" أنه يمكن استعارة القوانين الخاصة في مجال علم الحياة وتطبيقها في المجال الاجتماعي ويعتبر بذلك أفضل ممثل للمذهب العضوي، حيث أكد في أكثر من موضع من كتابه "مبادئ علم الاجتماع" على أن التطور الاجتماعي للإنسان ما هو إلا امتداد للتطور ما فوق العضوي والذي هو بدوره استمرار للتطور العضوي، كما رأى في إطار تحليله للمجتمع ومماثلته بالكائن العضوي أن التطور يصيب الكائن العضوي، وكذلك المجتمع في البناء والوظيفة معاً، فالكائنات الدنيا تكون الاختلافات بين أجزائها بسيطة، ولكنها تأخذ في التمايز والتضاعف عن الكائنات العليا، كذلك المجتمع البسيط الذي يربط بين أفراده روح الأسرة الواحدة، كالعشيرة، والقبيلة، والقرية، يكون هناك تماثل بين أفراده، كما تتماثل المجتمعات البسيطة مع بعضها البعض من حيث البناء والوظيفة، فعندما يأخذ المجتمع البسيط في التطور فإنه يصبح أكثر تمايزاً وتعقيداً، وتتضح الوحدات السياسية والاقتصادية والقانونية والدينية ... الخ، وتصبح لكل منها وظيفة خاصة، وتلك الوظائف تؤدي في النهاية إلى الوظيفة العامة للمجتمع، أي أن وحدات الكائن الاجتماعي في تركيبها ووظائفها تقوم على نوع من التكامل والاعتماد المتبادل فيما بينها[2].

كذلك فقد أوضح "سبنسر" في مواضع متفرقة من كتاباته أن كل مجتمع لا يشبه الآخر كما يذهب أولئك الذين شوهوا أفكاره، حيث أكد أن هناك فروقاً بين المجتمعات ترجع إلى الاضطرابات التي تتدخل في خط التطور المستقيم[3].

ويرى بعض العلماء أن "سبنسر" كان أكثر واقعية في تفسيره لظاهرة التغير الاجتماعي،

---

(١) مريم أحمد مصطفى وآخرون: التغير ودراسة المستقبل، مرجع سابق، ص ٩٤.

(٢) Stanislon Andreski, Herbert Spencer, Op., Cit., P. 110.

(٣) نيقولا تيماشيف: نظرية علم الاجتماع، طبيعتها وتطورها، ترجمة محمود عودة وآخرون، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٧٤.

حيث رأى أن التغير يرجع إلى عدة عوامل بعضها داخلية تتعلق بالتكوين الفعلي لأفراد المجتمع، وبعضها خارجية تتمثل في البيئة المحيطة، بينما يرفض البعض الآخر نظريته، وذلك لأن تحليله للتغير الاجتماعي يعتمد في النهاية على نظرية رفضت منذ وقت طويل في التطور الشامل، والتي ترى أن هناك انتقالاً شاملاً من حالة تجانس مطلق وغير مستقر إلى حالة لا تجانس محدد ومستقر، كما أنه لم يبين كيف يمكن ترتيب المجتمعات التي درسها ترتيباً منهجياً على أساس تسلسل تطوري[1].

وقد انضم "مورجان" Morgan في مؤلفه العهد القديم إلى هذه المدرسة حيث يرجع التطور إلى التغير الإنساني الذي يعزى إلى تطور المقدرة العينية في استغلال الموارد الطبيعية، حيث انتقل الإنسان من المرحلة البدائية التي كان يحياها في الغابة حيث اتخذ من الثمار والنباتات البرية طعامه إلى المرحلة الحالية حيث صور التقدم المادي والصناعي والفكري والطبقي، فالحياة الإنسانية تتطور نحو الارتقاء ولكنها تعود إلى الانحلال عند بلوغها نقطة معينة من التطور كما يرى "سبنسر"[2].

وقد تأثر "هوبهوس" Hob House تأثراً كبيراً بكل من كونت وسبنسر، إلا أن نظريته في التغير الاجتماعي قد وضعت بطريقة أكثر صرامة، كما أن استخدامه للبيانات التاريخية والأنثروبولوجية كان أكثر علمية وأكثر نقدية، وقد أخذ عن "كونت" فكرة أن تطور العقل الإنساني كان هو العامل الحاسم في التطور الاجتماعي، إلا أنه لم يقبل وضعية كونت القاطعة، واستطاع أن يدعم عرضه للنمو العقلي بنظرية سيكولوجية أكثر صحة، وهكذا يقول بوجود خمس مراحل في التاريخ الفكري للبشرية، ويشرع في توضيح نمو الترشيد في كل مجالات الفكر، رافضاً مقابلة "كونت" الساذجة بين اللاهوت والميتافيزيقا والعلوم، ويدين "هوبهوس" "لكونت" بمنهج دراسة النمو في بعض مجالات النشاط الاجتماعي خلال التاريخ البشري ككل، وليس نمو مجتمعات معينة أو أنماط معينة من المجتمعات[3].

---

(١) محمد الجوهري وآخرون: التغير الاجتماعي، مرجع سابق، ص ١٥٨.

(٢) A, Ponslom, The Analyses of Social change, Recnsidered a sociological study, IV. Mouton, 1952, p.32.

(٣) محمد الجوهري وآخرون: التغير الاجتماعي، مرجع سابق، ص ١٥٩.

وقد أخذ "هوبهوس" عن "سبنسر" فكرة التطور الاجتماعي أو النمو الاجتماعي كعملية زيادة الحجم، والتعقد والتباين الداخلي، وهكذا نجد أن مفهومه عن التغير الاجتماعي هو أن تطور العقل يؤدي إلى تطور اجتماعي، وأنه يمكن اعتبار هذا التطور تقدمياً دائماً، طالما أن تطور العقل ينطوي على تطور الأفكار الأخلاقية تجاه المثل الأعلى لأخلاق رشيدة من شأنه أن يؤدي إلى تغير النظم الاجتماعية الرئيسية(١).

ويعتبر كتابه "النمو الاجتماعي" من أهم كتاباته من وجهة نظر علم الاجتماع الأمبيريقي، حيث حاول فيه صياغة معايير موضوعية للنمو التطوري للمجتمعات الإنسانية، كما أكد على أهمية التجانس في نمو المجتمع في جميع مجالاته، لا على أساس عضوي كما تزعم النظريات البيولوجية، وإنما على أساس النشاط الحيوي، مع إبعاد كل المؤثرات التي تعرقل هذا النمو، ثم توصل إلى ضرورة وجود قانون للاطراد في عملية النمو، كما ناقش "هوبهوس" تطور المجتمعات ووجد أنها في تتابعها تمر بثلاث مراحل هي: تطور المجتمعات البدائية، حيث وجد أن العامل الاقتصادي هو أساس تطور تلك المجتمعات وبالتالي تباينها، ولم يرى أن هناك تأثيراً ملموساً للذكاء الإنساني في تطور المجتمعات في تلك المرحلة، وتطور المجتمعات المدنية القديمة، حيث ظهر أثر معرفة الإنسان للكتابة واستخدام العقل في حل مشكلات الحياة، والسيطرة على بعض معوقات النمو، وتطور المجتمعات الحديثة، حيث ازدادت المعرفة الفعلية وتمت تطبيقاتها بصورة واضحة في شتى مجالات الحياة، كما ظهرت بعض أشكال من الحرية السياسية، ومبادئ المساواة بين المواطنين، والتي كانت علامة على تقدم تلك المجتمعات(٢).

كما توصل "هوبهوس" من دراسته إلى أن هناك نوعاً من الاطراد بين تقدم المعرفة والسيطرة على قوى الطبيعة المادية من جهة وبين بناء المجتمعات وتقدم النظم الاجتماعية فيها من جهة أخرى(٣).

---

(١) المرجع السابق، ص ص ١٥٩ : ١٦٠.

(٢) L. T. Hob House, Social Development, its Nature and Condition, George Allen and Unuvion LTD. London, PP.17 : 31.

(٣) Ibid, P. 31.

وأوجه النقد الرئيسية التي يمكن أن توجه إلى "هوبهوس" هي أنه لم يحاول القيام بدراسة مفصلة لعملية معينة من عمليات التغير الاجتماعي، كما أن ربطه بين التطور في المعتقدات الدينية والأخلاقية وبين التغير في النظم الاجتماعية لا يمكن اعتباره قانوناً عاماً، فالتغير قد يحدث أولاً في النظم الاجتماعية ثم ينعكس على المعتقدات الدينية والأخلاقية، بالإضافة إلى أن ربطه التغير الاجتماعي بالتطور العقلي قد لا يتفق مع واقع الحياة الاجتماعية في أمور كثيرة، حيث يكون للعناصر المادية في بعض المجتمعات أثر كبير في التغيرات الاجتماعية التي تحدث فيها.

أما نظرية "كارل ماركس Karl Marx" المادية التاريخية، أو المادية الجدلية فتعتبر من أهم النظريات التطورية على الإطلاق، والفلسفة التي تقوم عليها هذه النظرية مادية، وهي تشكل أساس علم الاجتماع عنده، فالمادة في رأيه هي التي توجد فقط، أما الوعي والشعور فظاهرة لاحقة[1]. حيث تشكل الطبيعة والمجتمع والإنسان بنظر الماركسية وحدة جدلية مترابطة إذ "ليس في الكون غير المادة المتحركة، وأن هذه الحركة هي ديالكتيكية خالدة ليس من أمر نهائي مطلق مقدس أمامها، فهي تبين الزوال الملازم لكل شيء وفي كل شيء ليس ثمة شيء في نظرها غير حركة الصيرورة والفناء، حركة التصاعد أبداً من الأدنى إلى الأعلى"، ومن هنا كانت المادية الديالكتيكية، والمادية التاريخية وجهين لصورة واحدة، هي صورة تفسير العالم ثورياً، أي تحويله[2].

وقد أثارت نظرية "كارل ماركس" في التغير الاجتماعي الكثير من الاهتمام، فهي تقوم على أساس أن أسلوب الإنتاج بما يحتويه من تكنولوجيا وعلاقات اجتماعية ناشئة عنه يمثله البناء التحتي الذي يقوم عليه البناء الفوقي المكون من النظم الأخرى سياسية ودينية وعائلية وعندما تتقدم التكنولوجيا تظهر أساليب إنتاج جديدة. ومن ثم تنشأ بالتالي طبقات جديدة تستخلص لها القوة الاقتصادية والسياسية من الطبقات الحاكمة القائمة فعلاً. كما يرى "ماركس" أن تاريخ كل الطبقات القائمة يمثل تاريخ الصراع الطبقي. حيث يحدث التماسك

---

(١) نيقولا تيماشيف: نظرية علم الاجتماع، طبيعتها وتطورها، مرجع سابق، ص ٨٥.

(٢) محمد أحمد الزغبي: التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي، مرجع سابق، ص ٩٩.

الاجتماعي لطبقة جديدة[١].

وقد يكون من المفيد هنا عرض النص التالي "لماركس" حين يقول "تشكل قوى الإنتاج البناء الاقتصادي للمجتمع الذي يعد الأساس الحقيقي الذي ينهض عليه البناء الفوقي القانوني والسياسي ذلك البناء الذي يعبر عن أشكال محددة من الوعي الاجتماعي. إن أسلوب إنتاج الحياة المادية هو الذي يحدد مسار الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية"[٢].

والحياة الاجتماعية في نظر الماركسية لا تعدو أن تكون شكلاً خاصاً من أشكال حركة المادة، وهي بالتالي تحتوي في ذاتها دوافع وأسباب ومصادر التطور، وتفسر قوانين وحدة وصراع المتضادات، ونفي النفي، والانتقال الطفروي من الكم إلى الكيف، فلسفياً، قوانين النضال الطبقي في المجتمع المقسم إلى طبقات متناحرة، والانتقال من تشكيله اجتماعية – اقتصادية إلى تشكيله متقدمة أخرى[٣].

وعلى الرغم من وقوع "كارل ماركس" أساساً في النظرية التطورية التي تنادي بأن المجتمعات تتحرك تجاه حالة أفضل، إلا أنه يعتقد أن هذه العملية التي عن طريقها تتغير المجتمعات وتتطور تكون من خلال الصراع الذي ينحصر أساساً في المجال الاقتصادي، أو بعبارة أخرى يؤكد كل من "ماركس" و "وإنجلز" في بيان الحزب الشيوعي أن التاريخ الكلي للمجتمعات هو تاريخ الصراع الطبقي، ومن ثم يرى "ماركس" أن السبب الرئيسي للتغير إنما يكمن في إنتاج الصراع في المجتمع عن طريق تأثير التنافس الاقتصادي للطبقات الاجتماعية المختلفة، ففي الأزمنة المبكرة كان الصراع بين ملاك الأرض الأغنياء، والعبيد أو الفلاحين، وبين الطبقة الرأسمالية الصناعية والعمال في المجتمعات الصناعية، فالمجتمع دائماً في حالة ديناميكية والطبقة في حالة مستديمة من التغير التي تقودها في نهاية المطاف إلى نظام

---

(١) سامية خضر صالح: دراسات سوسيولوجية معاصرة، مرجع سابق، ص ٢١.

(٢) Marx, Acontribution of the critique of political economy, Moscow, 1971, p. 214.

(٣) محمد أحمد الزغبي: التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي، مرجع سابق، ص ص ٩٩: ١٠٠.

اجتماعي جديد (المرحلة الشيوعية)[1].

وهكذا فإن "ماركس" في معالجته للمجتمع الرأسمالي وقضايا التغير والتحول لم يسلم بالقضية المجردة التي مؤداها أن الصراع يؤدي بالضرورة إلى التفكك ذلك لأنه كان واعياً بأن التوازن يمكن أن يتحقق من خلال التنظيم والقيادة والإيديولوجيا، غير أن التوازن عند "ماركس" هو توازن قلق لأنه يتضمن في داخله عناصر التناقض والصراع. وفي هذا السياق يظهر دور الصراع الطبقي في إحداث التغير الاجتماعي ويمثل ذلك تهديداً للمجتمع البرجوازي حتى يصل لأقصى مداه في الثورة الطبقية[2]. والإيديولوجيا طبقاً للتصور الماركسي تمثل انعكاساً للظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة في مجتمع معين. ذلك أن الأساس المادي يخلق بالضرورة بناءاً مؤقتاً مؤلفاً من أفكار وقيم ومثل ونظم. والإيديولوجيا بهذا المعنى تجعل من الممكن التعرف على كل جوانب التشويه والتضليل والوعي المزيف التي تسود حياة المجتمع[3].

ومن هنا تستقر القوى الحقيقية الدافعة للتغير بالنسبة للماركسية في الأسس الاقتصادية للمجتمع. إذ يقال إن مستوى القوى المنتجة في مجتمع معين من شأنه أن يحدد المستوى العام للثقافة، والمعرفة، والإيديولوجيا، فالأولوية للتغيرات التي تقع في الأساس الاقتصادي. وهي تعتمد على القوانين العلمية ذات الطبيعة السببية والحتمية والأولوية للتغيرات الاقتصادية من حيث الزمن والأهمية، ثم تتبعها التغيرات في البناء الفوقي. وتتصل فاعلية التغيرات في البناء الفوقي بالأفكار كالدين والقانون والفكر والنظرية. فهي مجرد انعكاسات للتغيرات في الأساس. فالنظام الاقتصادي صارم فيما يتعلق بطبيعة ومعدل التغير في أفكارنا[4].

ولقد أسهم "ماركس" إسهاماً كبيراً فيما يتعلق بالتغير الاجتماعي وصلته بالطبقة الاجتماعية. حيث أشار علماء الاجتماع في الغرب إلى أن الطبقة العاملة قد توحدت مع

---

(١) مريم أحمد مصطفى وآخرون: التغير ودراسة المستقبل، مرجع سابق، ص ص ١١٧: ١١٨.

(٢) Banks, J, Marxist sociology inaction Faber, and Faber, 1970, p. 76 FF.

(٣) Marx, K Acontribution of the critique of political economy, Op., Cit., p. 213.

(٤) محمد الجوهري وآخرون: التغير الاجتماعي، مرجع سابق، ص ٢٥.

المجتمع الرأسمالي من خلال تعميق الممارسات الديمقراطية على المستويين المحلي والقومي وارتفاع مستويات المعيشة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، ويبدو أن هذه التطورات هي التي دفعت العلماء إلى القول بأن الرخاء الاقتصادي الذي تحقق في المجتمعات الرأسمالية الصناعية قد شكل عقبة أساسية حالت دون ظهور وعي سياسي طبقي متطور(١).

والطبقة عند "ماركس" لا تتحدد في ضوء ظروف العمل أو الدخل أو الاستهلاك، بل تتحدد أساساً في ضوء نمط الإنتاج. ولقد عبر "ماركس" عن ذلك بوضوح حين قال: "عملت الصناعة الكبيرة الحجم على ضم جماعات من العمال في حيز محدود ووصلت بينهم حتى شكلوا طبقة محددة في مواجهة الرأسماليين" ومن خلال عملهم في ظروف متشابهة يتحد هؤلاء العمال مع بعضهم البعض ليشكلوا طبقة بذاتها، أما المصالح التي يدافعون عنها فهي مصالح طبقية(٢).

ونستخلص من ذلك أن تصور "ماركس" للوعي الطبقي وعلاقته بالتغير الاجتماعي هو تصور جدلي، ذلك لأن الوعي ينشأ ويتدعم من خلال الصراع الذي يتخذ أشكالاً عديدة تبدأ بتكوين النقابات العمالية والقيام بالإجراءات لتنتهي بمواجهة سياسية مباشرة مع الطبقة الحاكمة(٣).

ولقد أكد "ماركس" أن الطبقة الحاكمة تصبح طبقة حقيقية إذا ما اتخذت الشكل الذي يضمن لها الممارسات الطبقية، كما أوضح أيضاً أن البروليتاريا تتمتع بجانب هام من جوانب القوة وهو ضخامة عددها، وإنها بتنظيمها واعتمادها على المعرفة تستطيع تحقيق أهدافها الثورية، وتصبح قادرة على إحداث التغير(٤).

غير أن النقابات العمالية على وجه الخصوص في المجتمعات الصناعية الحديثة قد أصبحت تلعب دوراً بارزاً في ارتباط أعضائها بالنظام السياسي والدفاع عنه في معظم الأحيان(٥).

---

(١) Lukas, G, history and classconsciousness, Merlimpress, Moescow, London, 1971, PP. 90: 93.

(٢) Marx, K., The Poverty of Philosophy, Moescow, n, d, 1968, P. 173.

(٣) Parkin, Ficlassine quality and political order., Moe Giddon press, London, 1971.

(٤) Avon, R, progress and Disillosion, London, 1968. P. 11.

(٥) Lipset, S, Political man, London: Heineman, 1960, P. 113, FF.

وجدير بالذكر أن هذا الموقف لم ينبع من ظروف صراعية بقدر ما ينبع من التحام بين أيديولوجيا الطبقة المسيطرة من ناحية والأفكار الإصلاحية التي تبنتها التنظيمات العمالية من ناحية أخرى، وهنا لا تكون القضية مجرد التوازن في مقابل الصراع. ذلك لأن الصراع يظل قائماً في إطار بناء اجتماعي مستقر(١).

ومن الحقائق المقررة أن تصور "ماركس" للواقع الاجتماعي كان تصوراً ديالكتيكياً وشجع على ذلك ظهور محاولات فكرية اتخذت من الديالكتيك وسيلة لفهم علاقة الإنسان بالمجتمع. والجوهر الحقيقي للديالكتيك يتمثل في التحول والتغير من خلال التناقضات ثم الانتقال والتطور من مرحلة إلى أخرى أكثر تعقيداً عن طريق الصراع بين الأضداد وإن الوجود الاجتماعي هو الذي يحدد الوعي الاجتماعي(٢).

وقد ذهب "ماركس" إلى أن فهم أي نظام اجتماعي يتطلب بالضرورة معرفة ظروف وجوده وأنماط تفاعلاته وضروب نشاطاته أو بعبارة أخرى موقعه التاريخي المحدد، وذلك من خلال التأكيد على منهجه في البحث في كتابه "الإيديولوجيا الألمانية" الذي يعتمد على القضايا الحقيقية لواقع الإنسان وذلك من خلال عمليات التطور والتحول الاجتماعي، كما أظهر "ماركس" وعياً كبيراً بالتأثير السلبي لظاهرة تقسيم العمل كظرف مشجع على نمو الروح الثورية وإحداث التغير(٣).

ومن أهم الانتقادات التي وجهت إلى النظرية الماركسية: الاعتراض على قضية عزل التغير الاقتصادي واعتباره أهم أسباب أو دوافع التغير الاجتماعي، علاوة على أنها لم تقدم تعريفاً دقيقاً لما أسمته بالتغيرات الأساسية، كما يؤخذ على "ماركس" أيضاً توقفه فجأة عند المجتمع

---

(١) Lockwood, D. social integration and system integration in Zollschan G- and Hirsch, W, eds explorations in social change London, 1984.

(٢) Avineri, S, The Social and political of karl Marx, Cambridge University press, 1968. P. 41.

(٣) Giddens, A, Capitalism and Modern Social theory, London Cambridge University press, London, 1971. p. 21. An analysis of the writings of Marx durkheim and Max Veber.

الاشتراكي بوصول البروليتاريا إلى الحكم، وهو ما يناقض أفكاره الأساسية في النظم الأخرى، كذلك فإن هذه النظرية تكون أكثر انطباقاً وإفادة عندما يطبقها "ماركس" نفسه في دراسة الرأسمالية، وتصبح أقل فائدة في دراسة فترات تاريخية أخرى وتحولات اجتماعية أخرى(١).

هذا وتميل هذه النظريات السابقة في التغير الاجتماعي إلى تأكيد عامل واحد كسبب للتغير إلا أنها لم تكن في غالبها نظريات واحدية (كما تصنف في بعض الأحيان)، كما لم تكن أيضاً حتمية بأي معنى دقيق لهذه الكلمة، على خلاف ما زعم بعض النقاد المحدثين. حقيقة أن كلاً من "كونت" و "سبنسر" قد آمن بقانون شبه مطلق في التطور (نمو العقل من وجهة نظر كونت وعملية تباين كونية (شاملة) من وجهة نظر سبنسر)، ولكنهما في دراستهما للتغير الاجتماعي الفعلي أخذاً في اعتبارهما عوامل كثيرة، ليس آخرها أفعال الأفراد الواعية الهادفة. "فسبنسر" مثلاً لم يقصر دراساته على ظاهرة التباين داخل المجتمعات، وإنما أخذ في اعتباره أيضاً أثار المعرفة والحرب وغيرها من العوامل التي تؤدي إلى التغير الاجتماعي. وكثيراً ما رمى النقاد نظرية "ماركس" بأنها واحدية وحتمية. ولكن وصفة للعلية الاجتماعية يعتبر في الحقيقة غاية في التعقيد ، متضمناً ظواهر متميزة ولكنها مترابطة منها: قوى الإنتاج، وعلاقات الإنتاج، والعلاقات الطبقية، والإيديولوجيات، وبالإضافة إلى ذلك فإن مذهبه في العمل السياسي على تمام النقيض من أي نظرية حتمية. وقد أقرت النظريات التي جاءت فيما بعد مثل نظريات "هوبهوس" و "توينبي" و "سوروكين" تعقد العلية الاجتماعية إقراراً كاملاً. وقد درس "سوروكين" بالذات بعناية فائقة العوامل المختلفة الداخلة في التغير الاجتماعي(٢).

غير أن هذه النظريات تثير عدداً من المشاكل المتشعبة التي تستحق الوقوف عندها. أولها ما يخص الدور الذي يلعبه الأفراد والذي تلعبه القوى الاجتماعية في إحداث التغير. فمصطلح "القوى الاجتماعية" لا يشير إلى أي قوى متميزة كلية عن أفعال الأفراد وإنما يشير إلى قيم واتجاهات تعتبر نتاجاً لتفاعل الأفراد ولكنها مع ذلك تواجه أي فرد وحده كشيء

---

(١) محمد الجوهري وآخرون: التغير الاجتماعي، مرجع سابق، ص ١٦١.

(٢) محمد الجوهري وآخرون: دراسات في التغير الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢، ص ص ٦٣: ٦٤.

خارجي بالنسبة له وغير ممكن نسبياً التأثير عليه بما يوجهه إليه هذا الفرد من نقد أو مؤثرات أخرى. وهكذا تدخل الأفعال الإرادية الصادرة عن الأفراد كعناصر مكونة للقوى الاجتماعية، وبهذا المعنى يمكن القول أن أي فرد يمكن أن يسهم في التغير الاجتماعي، على الرغم من أن نتائج هذا السلوك الفردي لا يمكن أن تتضح بصورة ملموسة إلا عندما يبدأ عدد من الأفراد في التصرف بطريقة جديدة. وهناك مشكلة أخرى وهي تأثير الأفراد البارزين، فيغالي البعض من ناحية إذ يعتقدون أن كل التغيرات الاجتماعية والثقافية الهامة لا تتحقق إلا على يد أفراد عباقرة، ويغالي البعض على الطرف الأخر إذ يعتقدون أن هؤلاء العباقرة يدينون بكل تأثيرهم لأنهم يجسدون أو يمثلون القوى الاجتماعية أو الاتجاهات السائدة في عصرهم، ولا يمكن أن نقبل أياً من هذه الآراء المتطرفة. ذلك أن تأثير هؤلاء الأفراد البارزين يمكن أن يكون في بعض مجالات الحياة الاجتماعية أكبر من مجالات غيرها. إلا أنه من التعسف أن ننكر التأثير الشخصي لعظماء الرجال في مجال الأخلاق والدين والسياسة والاقتصاد، ومن الصعب أن نزعم أن عالمنا كان يمكن أن يصبح على ما هو عليه الآن، لو أنهما لم يعيشا ولم يتصرفا بالصورة التي تصرفا بها. ومن الطبيعي أنهم قد تأثروا كذلك ببيئتهم وأنهم قد استمدوا سلطتهم جزئياً من قدرتهم على صياغة وتفسير المطامح الكامنة لدى أعداد كبيرة من الشعب. ولكنهم كانوا أيضاً قادة ملهمين (يتمتعون بقوة كارزميه) طبقاً لمفهوم "ماكس فيبر" Max Veber، ويدينون بمراكزهم القيادية لصفاتهم الشخصية، ويفرضون على الأحداث طابع قيمهم الخاصة[1].

أيضاً هناك نقطة رئيسية ثانية دار حولها الجدل تتعلق بدور العوامل المادية والأفكار في التغير الاجتماعي، حيث ينسب الماركسيون تأثيراً أساسياً للعوامل المادية – الاقتصادية. بينما يرجع آخرون مثل "كونت" الدور الأساسي لتطور الفكر. ومن أبرز نقاط الخلاف التي ثارت في علم الاجتماع، ذلك الخلاف بين كل من "كارل ماركس" و"ماكس فيبر" حول أصول الرأسمالية الحديثة، حيث أكد "فيبر" على أهمية التوجيه القيمي، وأوضح أن السعي نحو تحقيق الربح ليس هو ما يميز المجتمع الحديث واقتصادياته وإنما كذلك سيادة الأسلوب

---

(١) المرجع السابق، ص ص ٦٤: ٦٦.

الرشيد في الإنتاج وسيادة النمط البيروقراطي في التنظيم الاجتماعي. كما رفض "فيبر" التأكيد على العوامل الاقتصادية والجوانب المادية للبناء الاجتماعي ودورها المحوري في قيادة التفاعل والتطور الاجتماعي، هذا بالإضافة إلى رفضه الحتمية الأحادية Unilateral determination للمجتمع من قبل أي عنصر من عناصره سواء أكان اقتصادياً أو سياسياً أو دينياً إذ يؤكد أن العلاقة السببية في علم الاجتماع ذات طابع جزئي واجتماعي وبذلك ينتفي أي طابع إلزامي حتمي(١).

**٢- النظريات الدائرية:**

وهي تلك النظريات التي يطلق عليها نظريات الارتقاء والانحدار، وتعتمد على تأمل متشائم نحو تحطيم الحضارات التي تنقرض وتصبح بائدة، وتذهب تلك النظريات إلى التأكيد على أن هذه المجتمعات تشبه حياة الكائنات الحية وبخاصة في تتابع دائرة الحياة من الميلاد، فالنمو ثم الرشد، وأخيراً الشيخوخة والموت، ونظروا إلى التغير الاجتماعي في مصطلح دائري غير ذي جدوى، أو لا طائل منه، وكانحدار من عصر ذهبي أسطوري إلى بؤس اليوم(٢).

ويعود أصل هذه النظريات إلى الاعتقاد بأن الحياة أو جميع الكائنات الحية تسير في حركة منتظمة، وهناك أمثلة كثيرة للدلالة على ذلك مثل: انتظام خفقات القلب، وعملية الشهيق والزفير، وتوالي فصول العام، وعملية نمو الكائن العضوي واندثاره، وأن النبضات التي تتخلل العالم أيضاً تجد ما يتطابق معها من الظواهر الاجتماعية مثل تكرار الجريمة، وعدد الزيجات، والمواليد، والوفيات، والنمو السكاني، واتجاهات الموضة، والاتجاهات السياسية(٣).

وإن أهم ما يميز هذه التوترات هو أنها محددة ببداية ونهاية، فالدائرة المغلقة للميلاد والموت تتردد خلال حياة المخلوقات، وهذا الإيقاع أو التواتر له دلالة هامة بالنسبة للمخلوقات الإنسانية الذين يعتبرون هم أنفسهم مظهراً له، وقد كان لهذا الإيقاع جاذبية خاصة في تفسير التغير الاجتماعي، ففي جميع العصور وجد الإنسان أنه يوجد تطابق بين

---

(١) سامية خضر صالح: دراسات سوسيولوجية معاصرة، مرجع سابق، ص ٢٦.
(٢) مريم أحمد مصطفى وآخرون: التغير ودراسة المستقبل، مرجع سابق، ص ١٣١.
(٣) سناء الخولي: التغير الاجتماعي والتحديث، مرجع سابق، ص ٢٨.

دورة حياة الفرد، ودورة حياة الجماعة أو الدولة أو الإمبراطورية أو الحضارة[1].

وقد ظهرت في هذا المجال نظريات عديدة لكبار المفكرين والمؤرخين من أمثال "ابن خلدون"، و"شبنجلر"، و"توينبي"، و"سوروكين"، وتقوم هذه النظريات على أساس أن التغير يتجه صعوداً وهبوطاً مبتدأ من نقطة معينة في دورة تعود بالمجتمع إلى نقطة مشابهة للتي بدأ منها، وقد تفرعت هذه النظرية إلى نظريتين هما: النظرية الدائرية الجزئية التي تعني بدراسة ظاهرة اجتماعية معينة في المجتمع لإثبات أنها تسير في اتجاه دائري متتهيه إلى النقطة التي بدأت منها، أما النظرية الأخرى فهي النظرية الدائرية العامة التي ترى أن ثقافة أي مجتمع ككل تمر في دائرة تبدأ بالميلاد فالطفولة وتسير نحو النضج والاكتمال ثم تتجه إلى الشيخوخة ثم تعود مرة أخرى للرقي والتقدم وتخلق لنفسها ثقافة وتستعيد قوتها ومجدها.

ولقد كان "ابن خلدون" من أوائل القائلين بنظرية الدورات التاريخية المتعاقبة، حيث يرى أن للدولة عمراً يساوي ثلاثة أجيال، ولما كان الجيل في رأيه هو عمر شخص واحد من العمر الوسط أي أربعين سنة، فيكون عمر الدولة يعادل مائة وعشرين سنة تسقط بعدها وتموت، وينشأ على أنقاضها دولة جديدة بدورة جديدة[2].

وفي شرح "ابن خلدون" للدورات التي تمر بها الدولة يرى أن الجيل الأول يتمثل في حياة البداوة، حيث أن البداوة هي أصل الدولة والتحضر، وأن الدول جميعها لابد وأن تمر بهذه المرحلة التي من سماتها التقشف وضنك العيش والحياة على الإبل ونتاجها ورعايتها، كما يرى أن العصبية القبلية هي بؤرة تجميع النفوذ، وأن القبيلة القوية هي تلك التي تستطيع الحفاظ على عصبيتها، والتي تكون مهيأة للغزو والانقضاض على غيرها فتستطيع بذلك الحفاظ على شبابها ووجودها، في حين يتبدل حال الجماعة من البداوة إلى التحضر في الجيل الثاني، حيث الترف والرفاهية، والضعف الناجم عن الاستقرار والرخاء، وتغير الأساس السياسي، وكذلك المجال الحربي، فبعد أن كانت القبيلة تتحمل كافة أفرادها مسئولية الدفاع عنها، أصبح ذلك من مسئولية فئة العسكر المحترفين، كما يتحول عماد اقتصاد الجماعة نظراً لتحولها إلى الحياة الجديدة في مختلف

---

(١) المرجع السابق، ص ص ٢٨: ٢٩.

(٢) محسن محمد حسين: نظرية الدورات المتعاقبة عند ابن خلدون وفيكو، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، العدد التاسع عشر، ١٩٨٥، ص ١٣٣.

المناحي، واعتياد السكن في المدن بدلاً من خيام الصحراء، أما الجيل الثالث ففيه يكون هرم الدولة وتخلفها نتيجة لتدهور الأحوال الاقتصادية. وهنا يبدو أثر العامل الاقتصادي في تحليل "ابن خلدون" للمراحل أو الدورات الثلاث التي تمر بها الدولة، وذلك في حصول هذه التطورات في المراحل المختلفة، وفي ظهور خصائص كل مرحلة (١).

ومن هنا فقد حاول "ابن خلدون" تفسير التغير الاجتماعي تفسيراً اجتماعياً، حيث أوضح أنه كلما كانت الأمم والأجيال تتعاقب في الملك والسلطان لا تزال المخالفة في العوائد والأحوال واقعة، كما رأى متأثراً بحسه الديني أن علم الاجتماع الإنساني والعمران البشري إنما هو علم الكشف عن "سنن الله" في مواضع كثيرة من مقدمته وهو بصدد الكلام عن تبدل الأحوال في الأمم والأجيال بتبدل الإعصار ومرور الأيام، أو عند مناقشة اختلاف الأمم بسماتها وشعارها، وحين وضع قانونه في أن الأمم الوحشية أقدر على التغلب على سواها، أو في ثنايا البرهنة على نظريته في أن الملك إذا ذهب عن بعض الشعوب في أمة فلابد من عودته إلى شعب آخر منها ما دامت لهم العصبية، أو في ختام نظريته في أن كل دولة لها حصة من الممالك والأركان لا تزيد عليها، إلى غير ذلك من استشهادات تشير إلى أثر العادة الاجتماعية في الاجتماع الإنساني وهو يشير إلى هذه الفكرة "سنة الله" ذات الطابع الديني مما يدل على قدرة الله الذي يغير ولا يتغير في البرهنة على أحداث دنيوية تتعلق بالحياة الاجتماعية وعلاقات الناس ببعضهم البعض (٢).

أما "شبنجلر" Shpengler فقد تعرض في كتابه "تدهور الغرب" أو "سقوط العالم الغربي" إلى موضوع نمو المجتمع وحضارته، ونظر إليه نظرة عامة، يرى فيها أن التاريخ عبارة عن حضارات فريدة ومستقلة تمثل تكوينات عضوية لكل منها مصيرها الفردي، وأن كل حضارة تاريخية قائمة بذاتها، وقد استنتج ذلك من خلال دراسته لتاريخ عدد من الحضارات القديمة هي المصرية، والهندية، والصينية، والروسية، والعربية، والغربية، حيث

---

(١) أحمد زايد وآخرون : دراسات في علم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣، ص ص ٥٨ : ٦٤ .

(٢) أحمد أبو زيد وآخرون : دراسات مصرية في علم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢، ص ص ٩٧ : ٩٨ .

وجد أن كلاً من هذه الحضارات مرت بدورة حيوية أشبه بدورة الكائن الحي، والتي تبدأ عادة بالنشأة، ثم النضج، ثم التدهور والانهيار، وهي نفس مراحل النمو الإنساني، وفي بعض الأحيان يستبدل "شبنجلر" مراحل النمو الإنساني الأربعة بصورة الفصول الأربعة، ويرى "شبنجلر" أنه إذا ما وصل المجتمع إلى مرحلة الحضارة فإنها تكون الخاتمة، فهي الموت الذي ينهي الحياة، أي الجمود الذي يتبع الإبداع الفكري، وقد ضرب "شبنجلر" مثلاً على ذلك بالحضارات الغربية، حيث يرى إن ما توصلت إليه تلك الحضارات من تحضر وتقدم تكنولوجي يؤذن بقرب نهايتها، وقد تأثر ذلك بالانهيار الذي أصاب ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، وأراد أن ينسحب ذلك ليس على ألمانيا فقط بل على العالم أجمع (١).

وقد رأى "شبنجلر" أن عمر الحضارة يبلغ الألف عام تقريباً، ولكي يجعل الحقائق تتوافق مع مفهومه العضوي هذا عن الحضارة، رتب "شبنجلر" الحضارات بطريقة مصطنعة، ومن ذلك وصفه للحضارة العربية بأنها بدأت منذ فجر المسيحية، ثم استمرت في العصر البيزنطي، ثم انتهت خلال عصر الخلافة العربي، ولقد رأى "شبنجلر" أن تلك الحضارات ماتت وانتهت بفعل عوامل داخلية أي بفعل الشيخوخة الحضارية، وأنه لم يتعرض للانهيار بواسطة قوى خارجية من بين تلك الحضارات، سوى حضارة المايا في مرحلتها المكسيكية، كما رأى أن تلك الحضارة اليونانية الرومانية كانت وقت تلك الغزوات قد ماتت فعلاً منذ بضع قرون، وأن الحضارة الغربية قد ظهرت حوالي سنة ٩٠٠ ميلادية، ومن ثم فإن نهايتها أصبحت وشيكة (٢).

هذا وقد تعرضت هذه النظرية للنقد نظراً لنقصانها للدليل العلمي، إذ لا يمكن تطبيقها على جميع المجتمعات خلال جميع الحقب التاريخية، وذلك لاختلاف الظروف والعوامل المؤثرة في كل حضارة من الحضارات، كما أن تحديده زمن أو عمر كل حضارة بألف عام هو تحديد لا يقوم على أسس علمية .

ويمثل الفيلسوف المعاصر "أرنولد توينبي" Arnold Twinbe أفضل معرفة لتلك النظريات الدائرية، ويتضح ذلك بصورة جلية في كتابه الشهير "دراسة التاريخ" الذي حاول

---

(١) محمد أحمد الزغبي : التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي، مرجع سابق، ص٦٤ .

(٢) نيقولا تيماشيف : نظرية علم الاجتماع، طبيعتها وتطورها، مرجع سابق، ص ص ٤٠٣ : ٤٠٤ .

فيه البحث عن الأسباب العامة لارتقاء وانحدار الحضارات، وأكد أن فكرة التحدي والاستجابة تمثل سبب نقل القوى، وأن الاستجابات الناجحة للتحديات تنتج عنها عناصر النمو، وتستمر الحضارات في النمو طالما استمرت أقلياتها المختارة في استجاباتها الخلاقة المتكافئة مع التحديات الجديدة، أما عملية الانحلال الحضاري فتبدأ حين تفقد هذه الأقليات ديناميكيتها ولا تستطيع أن تستجيب بشكل خلاق للتحديات الجديدة، وتقوم السوابق الحضارية بتحديد مستواها، فالسوابق المنبثقة عن حضارات قديمة تكون بعد انحلالها أعلى مستوى من تلك التي جاءت من مجتمعات بدائية، وذلك لاختلاف إمكاناتها الكافية من نواحي كثيرة هامة، ولذلك يذهب "توينبي" إلى القول بأن الحركة الدائرية تنطبق على كل الحضارات وإن كان يتميز بعضها بالعقم والآخر بالتوقف إلى حين (١).

ونستخلص من ذلك أن "توينبي" قد حصر نطاق التغير في ثلاث أحوال أساسية، الأولى هي حالة التوازن أو التكافؤ، والثانية هي الانتقال إلى حالة اللاتوازن ثم أخيراً حل الأزمة أو المشكلة أي الانتقال إلى حالة جديدة (٢).

ولا يؤمن "توينبي" بسلطان العقل المطلق، فهو يرى أن القواعد التي وضعها العقليون لتفسير التاريخ على أساس العقل والتي تؤدي إلى تفسير تدهور حضارة الغرب، لابد أن تكون خاطئة، وهو يميل في تفسيره لظواهر النمو والانهيار في الحضارات إلى الإيمان بالله القادر المصرف للأمور، فأمور هذه الدنيا بيد خالق مدبر، يضع الإنسانية في الطريق السليم، وهو بذلك يرفض كل حتمية مادية للتاريخ، بل دعا إلى حتمية روحية واعتقد بوجود نظام تسيره قوة إلهية تكون المحرك للتطور البشري(٣).

لذلك ينتقد "توينبي" بشدة ضيق أفق الغرب ووقاحته التي تتبدى في الأوهام المتمركزة حول الذات بأن العالم يدور حوله وأن التقدم حتمي نحو هذا العالم ويرى أن كل حضارة تكتب تاريخها الإنساني وربما كان ذلك ينطبق على الغرب أكثر من أي ثقافة أخرى.

---

(١) مريم أحمد مصطفى وآخرون: التغير ودراسة المستقبل، مرجع سابق، ص ص ١٣٢ : ١٣٣ .
(٢) المرجع السابق : ص ١٣٣ .
(٣) محمد أحمد الزغبي : التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي، مرجع سابق، ص ٦٤ .

فالاستعمار في هذه البلاد المتخلفة سهل الإسراع بتنمية الغرب باستبعاد الشعوب الضعيفة لذلك فمن غير الحقيقي أن يكون التقدم الغربي نتاجاً لثقافته. حيث أن هذا القول يغفل سنوات الاستعمار الذي كسبت فيه بريطانيا وعدد من الدول الأوروبية لكي تخلق التنمية في الاقتصاد وأن تكون نتاجاً لثقافته ومجهوده وحده ولما يسمى بالعالم المتحضر [1].

كذلك يعتبر "بيترم سوروكين" من أهم من يمثل النظريات الدائرية، حيث ينظر إلى المجتمع كنسق أعلى يشتمل على البناء الاجتماعي والثقافة وجماعات من الأفراد، وهذا النسق في حالة مستمرة ومتواصلة من التغير الاجتماعي، كما يرى "سوروكين" أنه يمكن تغيير المجتمعات في عديد من الاتجاهات المختلفة طبقاً لقيم الأفراد داخل النسق، وأن المجتمعات تتحرك جيئة وذهاباً من نمط معين من الحضارة إلى آخر، وتحتاج الكائنات الإنسانية في البداية إلى اكتساب المعرفة لكي تسيطر على اتجاه التغير [2].

وتتلخص نظرية "سوروكين" في أن التغير الاجتماعي يأخذ عادة شكل التقدم المطرد في اتجاه معين لمدة معينة وفق خط مستقيم، ثم يحدث انعكاس لهذا الخط المستقيم ولكن بصورة غير منتظمة، حتى يصل إلى حد معين، ثم يرتد من جديد في الاتجاه المضاد، وهكذا يكون نمط التغير عبارة عن تحول بين ما يسميه المرحلة الفكرية والمرحلة الحسية، ورغم أن هذه التغيرات تأخذ أشكالاً دائرية غير منتظمة إلا أن كل تطور يبدأ لابد وأن يصل إلى نهايته، وقد تسلك التغيرات أحياناً طريقاً يعود بها إلى حالتها الأولى، حيث تبدأ دورة جديدة [3].

هذا ويرى "سوروكين" أن المجتمع في تطوره يميل إلى التذبذب في فترات غير منتظمة بين مراحل ثلاث هي : المرحلة الفكرية، حيث تتميز ثقافة المجتمع بالتفكير الديني ويزدهر الأدب الروحي والموسيقى، وذلك في ظل حكم سياسي ثيوقراطي (حكم الأقلية) ونظام اجتماعي عائلي، والمرحلة الحسية المادية، وفيها يأخذ المجتمع في الانغماس في الماديات والملذات الحسية، ويظهر الأدب الواقعي والفلسفة الأبيقورية، والمرحلة الروحية المثالية، وفيها يتم التوفيق بين المرحلتين الفكرية والحسية، وتكون الحكومات ديمقراطية والفلسفة

---

(١) سامية خضر صالح : دراسات سوسيولوجية معاصرة، مرجع سابق، ص ص ٢٨ : ٢٩ .

(٢) مريم أحمد مصطفى وآخرون : التغير ودراسة المستقبل، مرجع سابق، ص ص ١٣٣ : ١٣٤ .

(٣) نيقولا تيماشيف : نظرية علم الاجتماع، طبيعتها وتطورها، مرجع سابق، ص ٤٠٩ .

مثالية أفلاطونية، وتصبح المعرفة عقلية وليست تجريبية (١).

ويعتقد "سوروكين" أن هذا النمط يميز تاريخ الثقافة الغربية بأكمله والتي وصلت اليوم إلى ذروتها المادية، وإنها في سبيلها إلى التحول إلى المرحلة الروحية المثالية، ولكنه يرى أن الثقافة إذا ما وصلت إلى هذه المرحلة فإنه يحدث في المجتمع نوع من التطور الداخلي، حيث يمل الناس حياة المثل فيأخذون في التحول إلى مرحلة مادية حسية جديدة، وهكذا يكون التغير متذبذباً بين تلك المراحل (٢).

كذلك يرى "سوروكين" أن تلك المراحل التي تميز الثقافة الغربية يمكن تتبعها وصولاً إلى اليونان القديمة، حيث كانت الثقافة الإغريقية فكرية ابتداءً من القرن الثامن قبل الميلاد حتى نهاية القرن السادس قبل الميلاد، ثم تحولت إلى ثقافة مثالية خلال القرن التالي، ثم كانت حسية مادية في الفترة من الجزء الأخير من القرن الرابع قبل الميلاد حتى القرن الرابع الميلادي، ثم ظهرت الثقافة المختلطة في القرنان التاليان، تلتهما فترة طويلة من الثقافة الفكرية ثم الحسية المادية منذ نهاية القرن الرابع عشر، وصولاً إلى عصرنا الحالي التي وصلت فيه الثقافة إلى ذروتها الحسية، ومن ذلك يتضح مدى التذبذب في التغير الثقافي الغربي بصورة تكاد تكون غير متتابعة ابتداء من القرن الثامن قبل الميلاد وحتى العصر الحالي (٣).

ولقد كان الهدف من عرض تلك النظريات هو محاولة توضيح التفسيرات السوسيولوجية المختلفة للتغير الاجتماعي كتمهيد لعرض كيفية تناول التغير الاجتماعي في انعكاسه على الأسرة في ضوء كل من الاتجاهات المحافظة، والاتجاهات النقدية، وذلك من خلال أبرز العلماء الذين تناولوا موضوع التغير الأسري بالنقد والتحليل .

**ثانياً: تأثير التغير الاجتماعي على الأسرة/ موقف الاتجاهات النظرية المعاصرة:**

تعد دراسة التغير الاجتماعي ذات أهمية بالغة بوصفها خطوة أولى في الدراسات المحددة التي تتصل بموضوعات خاصة كموضوع الأسرة، فالتغير الاجتماعي يؤثر على المجتمع

---

(١) محمد أحمد الزغبي : التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي، مرجع سابق، ص ص ٦٦ : ٦٧ .

(٢) المرجع سابق، ص ٦٧ .

(٣) نيقولا تيماشيف : نظرية علم الاجتماع، طبيعتها وتطورها ، مرجع سابق ، ص ٤١٠ .

الذي تعتبر الأسرة نواته الأولى، نظراً للترابط القائم بين نظم المجتمع، فإن أي تغير يطرأ على أحد هذه النظم، سواء كان اقتصادياً، أم سياسياً، أم دينياً يؤثر بشكل ما على الأسرة، من حيث تكوينها البنائي، وعلاقتها الداخلية، وكذلك وظائفها وأدوار أفرادها، ومن هنا فقد سارت الدراسات الخاصة بالأسرة في مراحل مشابهة لتلك التي سارت فيها دراسات التغير الاجتماعي، حيث أن دراسة الأسرة من خلال البناء الوظيفي المتغير للمجتمع وما يترتب عليه من تغيرات، سواء في حجم الأسرة، أم علاقاتها الداخلية، أم انعكاس التأثيرات الخارجية، والسياسية، والاقتصادية، والتكنولوجية، والتربوية، والإعلامية عليها، يعد أمراً بالغ الأهمية في معرفة مدى تأثر الأسرة بعوامل التغير الاجتماعي والتكنولوجي (١).

وينظر بعض علماء الاجتماع إلى الأسرة باعتبارها عاملاً سلبياً في عملية التغير الاجتماعي، وذلك لأنها تتكيف مع التغيرات التي تحدث في نظم المجتمع الأخرى وتتوافق معها أكثر من أن تكون سبباً في إحداث التغير، بينما يرى البعض الآخر أن الأسرة عامل مؤثر ومتأثر في الوقت نفسه بالنظم أو بالأنساق الاجتماعية الأخرى، أي أنه توجد حالة من التفاعل والتساند بين نظم المجتمع المختلفة بما في ذلك الأسرة، ومن المعتقد أن وجهة النظر الثانية أكثر مطابقة للواقع (٢).

هذا ويحفل التراث السوسيولوجي لعلم اجتماع الأسرة بالعديد من الاتجاهات النظرية التي تتناول الأسرة من حيث بنائها، ووظائفها، ومشاكلها، وتغيرها، وعلاقاتها الداخلية بوصفها وحدة، وعلاقاتها بالمجتمع الكبير والنظم الاجتماعية الأخرى، وسوف أعرض في إيجاز لأهم هذه الاتجاهات من خلال استعراض أهم الاتجاهات المحافظة والنقدية، واتجاه ما بعد الحداثة وخاصة تلك التي تمثل أهمية مركزية بالنسبة لموضوع الدراسة، وذلك لأنها تستكمل بصورة أو بأخرى الإطار النظري الذي يوجه هذه الدراسة، مع التركيز على النقاط التي تعتبر بمثابة خصائص مميزة لكل نظرية على حدة .

---

(١) سناء الخولي : الأسرة في عالم متغير، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط١، ١٩٧٤، ص ١٠.
(٢) المرجع سابق ، ص ٨ .

### ١- الاتجاهات المحافظة :

#### أ- النظرية البنائية الوظيفية :

تعد الوظيفية النظرية السوسيولوجية الأساسية التي سيطرت على علم الاجتماع الأكاديمي لفترة طويلة، وقد ظهرت منهجاً في العلوم الاجتماعية من خلال المحاولات التي بذلها علماء الأنثربولوجيا خلال القرن التاسع عشر من أجل فهم الرواسب الثقافية في المجتمعات البدائية (١).

وبالنظر إلى الأسرة وفقاً للنظرية البنائية الوظيفية نجد أنها شأنها شأن المجتمع أو أي نظام آخر، حيث إنها نسق اجتماعي له بناؤه ووظائفه، وهي تتأثر بالتغيرات التي تلحق بغيرها من الأنساق، كما أنها تؤثر بدورها في تلك الأنساق، وتسهم بما تقوم به من وظائف في الحفاظ على توازن المجتمع واستمراره، وذلك لأن الفشل في إنجاز هذه الوظائف يؤدي إلى تعرض نسق الأسرة، بل والمجتمع بأكمله إلى الانهيار (٢).

وعندما تستخدم النظرية الوظيفية بوصفها إطاراً لفهم الأسرة، فإنها تواجه متطلبات عديدة، وذلك لتعدد الاهتمامات والموضوعات المتاحة داخل نطاق الأسرة مثل العلاقات بين الزوج والزوجة والأبناء، وكذلك تأثير الأنساق الأخرى الموجودة داخل المجتمع الكبير كالنسق السياسي، والاقتصادي، والتعليمي، والديني، والمهني على الحياة الأسرية، وتأثير هذه الحياة بالتالي على تلك الأنساق (٣). وذلك لأن اهتمام هذه النظرية في مجال الأسرة ينصب على الأجزاء التي يتألف منها النسق الأسري في ارتباط بعضها ببعض عن طريق التفاعل والتساند الوظيفي، مع التركيز على كل جزء أو عنصر داخل النسق باعتباره مؤدياً لوظيفة ما في النسق الكلي أو معوقاً له، وكذلك يتجه الاهتمام إلى تناول العمليات الداخلية في الأسرة، والعلاقات التي تربط بين النسق الأسري والأنساق الخارجية الأخرى (٤).

---

(١) Moore, W, "Functionaries" in Bottomore, T., and Nisbet, R., A history of sociological Analysis, London, Heinemann, 1978, P. 323.

(٢) سناء الخولي : الزواج والعلاقات الأسرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٧٩، ص ١٨٠.

(٣) سناء الخولي : الزواج والأسرة في عالم متغير، مرجع سابق، ص ١١٦.

(٤) سامية الخشاب: النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، دار المعارف، القاهرة، ط١، ١٩٨٢،

ومن هنا يعد مفهوم النسق مفهوماً محورياً في النظرية الوظيفية التي تنظر إلى المجتمع على أنه نسق كلي يتكون من عدد من الأنساق المترابطة التي تتبادل التأثير والتأثر والاعتماد المتبادل فيما بينها. ولا يمكن فهم أي جزء إلا من خلال الكل، كما أن كل جزء في النسق يتحدد بارتباطه الوظيفي مع بقية الأجزاء وإسهامه في كل الأجزاء المكونة للنسق الكلي [١].

أي أن النسق الاجتماعي هو محور اهتمام البنائية الوظيفية في دراستها للأسرة بما يحويه ذلك النسق من عمليات تتم بين مكوناته أو عناصره المختلفة، وما يترتب على تلك العمليات أو التفاعلات من آثار أو إسهامات وظيفية ضرورية ولازمة لبقائه ككل [٢].

وفي هذا السياق فإن اهتمام النظرية الوظيفية يتركز بشكل أساسي حول بقاء نسق الأسرة، حيث تفترض ظاهرة بقاء النسق عموماً أن كل جزء في النسق يمارس دوراً في أداء وظيفة الوحدة الكلية، ولذلك يدرس السلوك الزواجي أو الأسري في محيط إسهاماته في بقاء النسق الزواجي أو الأسري [٣].

ويتشكل النسق الأسري وفقاً لهذه النظرية من خلال عملية الزواج التي بدورها تحدد شبكة العلاقات والأدوار، ويبدو بوضوح التساند البنائي بين مكونات النسق من خلال عمليات الإسهام الوظيفي والبدائل البنائية الوظيفية، وقد أوضح "رادكليف براون" ديناميات التكيف داخل النسق الاجتماعي من خلال ما أسماه بالميكانيزمات الأساسية التي تعمل على أن يتواجد هذا الكل في وجود متكيف، بحيث يمكن لكل جزء من هذه الأجزاء أن يؤدي وظيفته، وهذه الميكانيزمات يطرحها النسق تلقائياً، ليواجه بها أي قصور في الأداء الوظيفي، ومن ثم يصرف بها أو ينظم أية صراعات داخلية بين الأجزاء المكونة للبناء الاجتماعي، ومن خلال ذلك فإن عملية التكيف بين الأجزاء المكونة للنسق تشكل الميكانيزم النسقي من أجل استمرار وجود البناء في حالة من الوحدة والاتساق، ويجسد ذلك عملية الزواج وتأثيرها في البناء الاجتماعي، حيث يمثل الزواج خلقاً لموقف جديد، مما يعطي

---

ص ١٤ : ١٥.

(١) R. Fletcher, "The Marginal Sociology. Vol. 2, Development" Nelson's University Poperhachs, London, 1971, P. 67.

(٢) سامية الخشاب: النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، مرجع سابق، ص ص ١٣ : ١٤.

(٣) سناء الخولي: الزواج والأسرة في عالم متغير، مرجع سابق، ص ١١٩.

الإمكانية لظهور كثير من الصراعات على النسق أن يطرح ميكانيزمات لاستيعابها، فالزوجة مثلاً تنتقل بعد الزواج إلى أهل الزوج، وتصبح بذلك عضواً غريباً بينهم أو جزءاً داخل بناء علاقاتهم، مما يولد نوعاً من التوتر يتجاوزه البناء بطرح ميكانيزمات تستوعبها، حيث أن النسق لديه القدرة التلقائية على طرح الميكانيزمات التي تنظم تفاعله[1].

كما أكد "رادكليف براون" أيضاً في دراسته للنسق على أنه عرضة للانحراف وعدم التوازن، حيث أن هذا النسق وفقاً لوجهة نظره يتكون من مجموعة من المعايير والأعراف وأنماط السلوك، وأن الانحراف عما هو محدد كمعيار يمدنا بمقياس هام عن حالة التوازن أو اللاتوازن في النسق، وقد دلل على ذلك بأن نسق الزواج تتولد عنه شبكة من العلاقات تعد بمثابة موقف جديد، يشكل تربة ملاءمة لتولد توترات وصراعات، وهنا يقوم البناء الاجتماعي بطرح ميكانيزم تلقائي لتجنب حالة الصراع والتوتر، ويتمثل هذا الميكانيزم في علاقات التجنب والتحاشي والتنكيت، فمثلاً يكون التجنب من جانب الجيل الأول تجاه أحد الزوجين أو كلاهما لأن الاحتكاك بينهم يولد صراعاً، خاصة بين الزوجة والحماة، وبذلك يلاحظ أن البناء الاجتماعي يطرح هنا ميكانيزماً ليخلق مسافة بين الأشخاص الذين قد يتولد عن اتصالهم صراعاً، ويقل هذا التجنب أو ينتهي تماماً بعد أن يستقر الزواج أو تلد الزوجة الطفل الأول، إذ يعد ذلك شاهداً على حدوث حالة التلاؤم في البناء [2].

هذا وترى الوظيفية أن الأبنية الشخصية التي تظهر في العلاقات الأسرية الداخلية قد تسهم ببعد آخر لفهم العمليات المتضمنة. فالعلاقات الأسرية ليست استاتيكية جامدة ولأنها دائماً في عمليات فقد تبدو في بعض الأحيان مضللة، ولأبنية الزوجين الشخصية أهمية خاصة، حيث أنهما العنصران الرئيسيان في الأسرة النواة، وكذلك فإن انسجامهم وتكيفهم ونضج سلوكهم له أهمية في الحفاظ على الرفاهية العاطفية للمجموعة ككل داخل الأسرة، فالعلاقات الحميمة بين الأفراد قد تحول دون تطور الضغط إلى أزمة، حتى ولو كانت المصادر المادية غير كافية. وقد تؤدي المحنة إلى تدعيم بناء الأسرة على المدى البعيد في وجود علاقات

---

(١) علي ليلة : البنائية الوظيفية في علوم الاجتماع والأنثروبولوجيا، المفاهيم والقضايا، دار المعارف، ط١، ١٩٨٢، ص ص ١٩٠ : ١٩٦.
(٢) المرجع السابق : ص ص ١٩٧ : ٢١٢ .

داخلية مستقرة ومترابطة ومتكيفة، على الرغم من أن آثارها المؤقتة قد تبدو ضارة. ويتوقف دور الأسرة محصنة أو مقوضة في قدرتها على تلبية حاجات أفرادها العاطفية قبل وقوع الأزمة . وعندما تتحطم أنظمة حياة الأسرة تحت الضغط، فمعنى ذلك أن جذور التفكك تكون عادة موجودة قبل الحدث المعجل . وقد ترى الأسر التي تتكون من شخصيات غير قادرة على أداء أدوارها بمهارة، الصعوبات على أنها ضخمة بسبب الثقل الذي يضعونه على الموقف الذي يعد في جزء منه عنصراً وظيفياً في أبنية شخصياتهم. وعلى العكس من ذلك فإن الأسر التي تتغلب على الضغوط والأزمات بنجاح يميل أفرادها إلى أداء أدوارهم بطريقة فعالة، حيث ينجز كل فرد ما يتوقعه منه الآخرون، ويتكيف لدوره الجديد عندما تتغير الأحوال وتظهر التوترات، وهذا يعنى أن الأسر التي يقوم بين أعضائها علاقات حميمة والتي استعد أعضاؤها لمواجهة الاحتمالات المتوقعة تكون أقدر على التكيف بسهولة (١).

كذلك تنظر هذه النظرية إلى الإحباط في الأدوار والعلاقات خارج الأسرة على أنه قد يؤدي إلى خلق مشاكل بنائية ينتج عنها عدم القدرة على الوصول إلى الأهداف والإحباط لعدم إحراز المكانة المرجوة، وأن حالات عدم الرضا بالمكانة أو غموض المكانة أو عدم التوازن في المكانة قد تعمل على تدغيم الشقاق داخل الأسرة كما هو الحال عندما تكون الزوجة من طبقة أعلى من طبقة الزوج، أو عندما يكون نجاحها في عملها يمثل تهديداً لرجولة الرجل أو تقليلاً لقدرته على أداء دوره كعائل مناسب للأسرة، مما يعد مؤشراً على وجود مشاكل قد يكون لها رد فعل سيئ بل ومدمر على الزواج والأطفال من هذا الجيل والجيل التالي له (٢).

وتشكل المتطلبات الوظيفية مشاكل محددة يتعين على الأنساق الاجتماعية بما فيها الأسرة حلها من أجل المحافظة على بقاء المجتمع، ويمكن وضع قائمة بالأنشطة الأساسية التي يجب أن تؤدي للحفاظ على بقاء المجتمع، وتتضمن أهم عناصر هذه القائمة، منح المكانة للأعضاء، والإمداد بالطعام والمأوى والملبس، وتدريب الأعضاء الجدد (التنشئة الاجتماعية)، والمحافظة

---

(١) غريب سيد أحمد وآخرون : دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦، ص ص ٣٣٧ : ٣٣٨.

(٢) المرجع السابق ، ص ص ٣٣٣ : ٣٣٤ .

على النظام، وخفض الصراع بين الأعضاء، ودفع الأعضاء إلى القيام بالعمل المطلوب إنجازه، والإنتاج، والتوزيع، واستهلاك البضائع المختلفة والخدمات، هذا وتقوم الأسرة بمعظم هذه العناصر، وذلك لكونها نسقاً أساسياً وفعالاً في إنجاز أغلب هذه المتطلبات [١].

ومن المتطلبات المعروفة على نطاق كبير في علم الاجتماع تلك التي قدمها "بارسونز" : التكيف، وتحقيق الهدف، والتكامل، والمحافظة على بقاء النمط وامتصاص التوتر [٢]، وتعبر وظيفة التكيف عن الجوانب الوسيلية الخارجية لنسق الفعل الاجتماعي، وتدور حول استغلال البيئة الخارجية للنسق، بينما تعبر وظيفة تحقيق الهدف عن الجوانب الإنجازية لنسق الفعل، وتهدف إلى إشباع حاجات النسق، في حين تعبر وظيفة التكامل عن الجوانب الإنجازية الداخلية للنسق، وتهدف إلى تحقيق التناسق بين عناصر النسق، أما وظيفة المحافظة على النمط فتعبر عن الجوانب الوسيلية الداخلية للنسق، وتهدف إلى الإبقاء على الطابع العام لنمط بناء النسق [٣].

ويعني ذلك أن الأسرة من وجهة نظر الاتجاه البنائي الوظيفي ليست بناءاً مستقلاً مغلقاً ولكنها نسق داخل البناء لها وظائفها وأدوارها، حيث ينظر هذا الاتجاه إلى الأسرة كنسق اجتماعي مكون من أجزاء يربط بينها التفاعل والاعتماد المتبادل ويهتم بما إذا كان عنصر ما يؤدي وظيفة أو يؤدي إلى الإخلال الوظيفي داخل النسق ككل [٤]. بالإضافة إلى اهتمام هذه النظرية بالتفاصيل التي توضح الحياة اليومية للأسرة، وذلك حتى يمكن فهم علاقاتها المختلفة باعتبارها نسقاً اجتماعياً متصلاً بالأنساق الأخرى، سواء من الناحية البنائية أو الوظيفية [٥].

وتهتم الوظيفية أيضاً بتصنيف الأدوار داخل الأسرة، حيث أن ذلك من شأنه أن يدعم نظام الأسرة في المجتمع، ويحقق قدراً من التوازن داخل البناء الاجتماعي للمجتمع ككل،

---

(١) سناء الخولي : الأسرة والحياة العائلية، مرجع سابق، ص ١٤٨ .

(٢) المرجع السابق : ص ١٤٨ .

(٣) محمد عارف : تالكوت بارسونز رائد الوظيفية المعاصرة في علم الاجتماع، الأنجلو المصرية، ط١، ١٩٨٢، ص ٢٦٧ .

(٤) محمد الجوهري وآخرون : ميادين علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ٢٥٤ .

(٥) إجلال إسماعيل حلمي: علم الاجتماع العائلي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١، ص ٩٠.

ذلك البناء الذي يعد نسق الأسرة أحد الأنساق الرئيسية فيه[1]، لذلك في ضوء النظرية الوظيفية يمكن فهم أي تعديل أو تغيير في طبيعة الأدوار والعلاقات داخل الأسرة سوف يكسب المرأة أدواراً جديدة على أنه يمكن أن يعرض النسق للاهتزاز واختلال التوازن، ومن ثم نجد أن الضبط الاجتماعي الذي يواجه الانحراف عن القيم يحول دون إحداث هذا التغيير، وذلك لأن عملية التنشئة الاجتماعية بما تحويه من قيم ومعايير تفرق بين الذكر والأنثى وبخاصة في الريف، حيث تعطي أفضلية للذكور، وبالتالي تعدهم لأدوار بعينها، بينما تركز على إعداد المرأة لأدوار معينة تظل مبرراً لعدم تطورها وإلا اهتز التكيف والتكامل الاجتماعي [2].

وبناء على ذلك تقصر هذه النظرية وظيفة الأسرة في المجتمع على تحقيق التوازن أو الضبط الاجتماعي داخل المجتمع والإبقاء عليه ككل، وذلك من خلال تحديد ميكانيزماتها الخاصة بالتدعيم والتأهيل والإبدال والتوحيد [3].

وتعتبر دراسة "بارسونز" للبناء الوظيفي للأسرة من أكبر وأشمل تطبيقات تلك النظرية، ففي ضوء هذه النظرية عالج "بارسونز" وضع الأسرة الحديثة في المجتمع من خلال دراسته لنسق الأسرة الأمريكية، حيث يرى أن نسق القرابة في المجتمع الأمريكي هو نسق مفتوح، أي أنه لا توجد قواعد تحدد الزواج من فئات معينة، كما أنه زواجي، أي نقطة البدء فيه هي العلاقة الزواجية بين الزوج والزوجة. والأسرة الأمريكية عبارة عن أسرة صغيرة منعزلة عن الجماعات القرابية الكبيرة، فلا يوجد عشيرة أو جماعة قرابية يرتبط بها الفرد الذي ينتمي إليها ويغلب على أفراد هذه الأسر طابع العلاقات الثنائية، فهم لا يرتبطون مع بعضهم البعض بعلاقات متعددة [4].

هذا ويعد تناول "بارسونز" لأدوار النوع من الملامح الرئيسية لاتجاهه الوظيفي في

---

(١) ليلى عبد الوهاب: تغير أداور المرأة وتطور المجتمع، المجلة الاجتماعية القومية، العدد الثاني، المجلد الخامس عشر، ١٩٧٨، ص ٣٢.

(٢) سناء الخولي : الزواج والعلاقات الأسرية، مرجع سابق ، ص ١١٦ .

(٣) Stephen Mennell, “Sociological Theory Uses”, L.t.d.Nigeria 2nd Edition, 1980, P. 73.

(٤) C. Charriss, “The Family, Gearge Alleno Funwin, 1977, P. 50.

دراسة الأسرة، حيث يؤكد بارسونز وجود بعض الأشخاص داخل الأسرة النواة الذين يأخذون الأدوار القيادية، بينما يأخذ البعض الآخر الأدوار الثانوية، ويبدو في هذه العلاقة نوع من الخضوع (١).

ويعني ذلك، أن "بارسونز" قد رأى أن الرجل يختص بالأدوار الوسيلية التي تربط الأسرة بالعالم الخارجي وتعمل على استمرارها بوصفها وحدة كائنة في البيئة المحيطة بها، مما يعني أن عمل الأب هو الذي يحدد الوضع الاجتماعي للأسرة ككل، وذلك لأنه يربط الأسرة بالمجتمع الخارجي، وهذا الأب قد تمت تنشئته لهذا الدور، في حين أن المرأة تختص بالأدوار المعبرة، ويرى "بارسونز" هنا أن هذا التحديد يرجع إلى العامل البيولوجي، نظراً لأن الإنجاب والرضاعة هي عمليات خاصة ولصيقة بالمرأة، بالإضافة إلى أن طبيعة هذه الأدوار تلقى على عاتق المرأة مسئولية تحقيق الثبات والاستقرار الداخلي للأسرة، والعناية بالأطفال، وتوفير النواحي العاطفية لزوجها، ويشير "بارسونز" إلى أن هذا التباين في وظائف الأسرة يعتبر وظيفياً بالنسبة للأفراد والنسق ككل (٢).

وحيث أن نسق الأسرة يخضع للتغير مثله في ذلك مثل باقي أنساق المجتمع الأخرى، فلقد ظهر الاهتمام بدراسة تغير نسق الأسرة منذ البدايات المبكرة لدراسات الأسرة، بل كانت معظم الإرهاصات الأولى في دراسة الأسرة متجهة نحو دراسة تغير بناء الأسرة ووظائفها، ولقد استمر هذا الاهتمام في نظرية النسق، فنسق الأسرة يستجيب استجابة تكيفية لكل ما يحدث حوله من تغير في مجال التصنيع، والتحضر، والتقدم التكنولوجي بعامة، وتسير الدراسات النسقية هنا في اتجاهين: يميل الاتجاه الأول نحو إبراز القدرة التلاؤمية للأسرة إزاء ما يحيط بها من تغيرات، ولقد ظهرت هذه القدرة بشكل واضح في تحول نسق الأسرة من النسق الممتد إلى النسق النووي، مع ما صاحب ذلك من نمو في العلاقات الفردية، وتقلص في سلطة الآباء، وبروز العلاقات الزواجية في مقابل العلاقات القرابية، كما تجلت هذه القدرة أيضاً في تغير وظائف الأسرة، أما الاتجاه الثاني فإنه يهتم بما يمكن أن تتعرض له الأسرة من ضغوط التغير الذي يحول معظم العلاقات إلى علاقات نقدية رأسمالية، ويمثل

---

(١) Morgan: Social Theory and the Family, R.K. P., London, Boston, 1975, P. 20.

(٢) سامية الخشاب: النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، مرجع سابق، ص ص ٢٣ : ٢٤ .

الاتجاهان السابقان وجهتي نظر متعارضتين في دراسة التحولات في الأسرة في العالم الثالث(١).

هذا وقد انقسم الدارسون للأسرة في إطار النظرية البنائية الوظيفية في تناولهم للأسرة إلى اتجاهين:

١ - اتجاه التحليل الوظيفي على مستوى الوحدات الكبرى .

٢ - اتجاه التحليل الوظيفي على مستوى الوحدات الصغرى .

وبالنسبة للاتجاه الأول، فالأسرة تبدو كعنصر أو مؤسسة داخل المجتمع الكبير، في حين أن الاتجاه الثاني يركز على الديناميات الداخلية للحياة الأسرية (٢).

أي يتم تحليل النسق الأسري باعتباره مكوناً من مجموعة من النظم الفرعية التي تتشكل من خلال سلوك الأفراد وعلاقاتهم وأدوارهم داخل الأسرة، مع تركيز كل من الاتجاهين على التفاعل والعلاقة المتبادلة بين الأسرة والبيئة المحيطة، وذلك لكون الأسرة مؤسسة تتعرض دائماً لتأثيرات البيئة الخارجية (٣).

ويترتب على ذلك قيام الأسرة بالعديد من الوظائف الأساسية، وهي وظائف اجتماعية تعكس وجود تفاعل مع أنظمة المجتمع المختلفة، وقد صنف البعض هذه الوظائف إلى مجموعتين رئيسيتين ، الأولى هي الوظائف الفيزيقية أو (المادية): كالتكاثر، والوظيفة الاقتصادية، ووظيفة الحماية ... إلخ، والمجموعة الثانية هي: الوظائف الثقافية، والاجتماعية، والعاطفية كتكوين الفرد أو تربيته عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية، وازدهار كل فرد من أفراد الأسرة ورفاهيته (٤).

وفي هذا السياق يرى علماء الاجتماع أنه يمكن تحديد وظائف الأسرة بالنسبة للمجتمع في: المحافظة على بقاء النوع، وتنظيم السلوك الجنسي، وإمداد الأطفال بمختلف احتياجاتهم

---

(١) علياء شكري وآخرون : الأسرة والطفولة، دراسات اجتماعية وأنثروبولوجية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط١، ١٩٩٦، ص ص ٢٤ : ٢٥ .

(٢) سامية الخشاب: النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، مرجع سابق، ص ١٦.

(٣) Hill R.D A Hansen, The Identification Conceptual from - Work in Family Studying in Marriage, Family Living, Vol. 22, New York, 1960, P. 303.

(٤) علياء شكري: الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٨١، ص١٧٩.

الجسمية والنفسية والاقتصادية، والمحافظة على الثقافة ونقلها من جيل لآخر (١).

ويعد "ميردوك" من أوائل العلماء الذين اهتموا بدراسة وظائف "الأسرة"، حيث نظر إلى هذه الوظائف الأربعة التي تقوم بها الأسرة باعتبارها ذات أهمية قصوى بالنسبة للمجتمع، فبدون الوظيفة الأولى والثانية فإن المجتمع سوف ينقرض أو يتلاشى، وبدون الوظيفة الثالثة فإن الحياة تنتهي، وبدون الوظيفة الرابعة فإن الثقافة تصل إلى نهايتها (٢).

كذلك فقد درس "أوجبرن" و "نيمكوف" التكيف الأسري، وذلك من خلال تغير وظائف الأسرة، فقد كانت الأسرة في الماضي تقوم بإشباع وظائف عديدة وصلت إلى سبع وظائف هي: الوظيفة الاقتصادية، ووظيفة تحقيق الهيبة أو المكانة، ووظيفة التعليم والتربية، ووظيفة الحماية، ووظيفة تلقين التعاليم الدينية، ووظيفة الترويح، والوظيفة العاطفية، ثم أدت التغيرات التكنولوجية وما نتج عنها من تغير في مستوى التعليم والمشاركة السياسية إلى فقدان الأسرة لبعض وظائفها بشكل كلي مثل الوظيفة الاقتصادية والوظيفة التعليمية، وكذلك فقدانها لبعض الوظائف الأخرى بشكل جزئي مثل الوظيفة الدينية ووظيفة الحماية، كما شهدت الأسرة تغيرات أخرى من حيث البناء، كالتغير في الحجم، وتغير نمط السلطة ونمط العلاقات بين الأفراد (٣).

وجير بالذكر أن آراء "أوجبرن" وكتاباته المبكرة عن التكنولوجيا والاختراعات والإيديولوجيا، وما لها من تأثيرات على الأسرة، وتوضيحه لكيفية انتقال بعض الأنشطة كالأنشطة الاقتصادية، والترفيهية، والدينية إلى مؤسسات أخرى خارج نطاق الأسرة قد ظلت هي المحور الأساسي وراء اتجاهين أساسيين، يرى الأول منهما أن الأسرة قد فقدت كثيراً من وظائفها، بينما يرى الثاني أن هذا الفقدان في الوظائف قد أحدث تدهوراً كبيراً في الأسرة، غير أن هذه الفكرة الأخيرة لا يمكن التدليل عليها، وذلك لأن الأسرة بالرغم من كل ما لحق بها من تغيرات لا تزال تؤدي الكثير من الوظائف لخدمة أعضائها، حيث لا يمكن لأية هيئة أخرى أن تنوب عنها في القيام بها (٤).

---

(١) سمير نعيم أحمد : النظرية في علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، ط٣، ١٩٨٢، ص ١٩٠.
(٢) سامية الخشاب : النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة ، مرجع سابق، ص ٣٠ .
(٣) علياء شكري وآخرون : الأسرة والطفولة، مرجع سابق، ص ١٨ .
(٤) سناء الخولي : الأسرة في عالم متغير، مرجع سابق، ص ص ٥٠ : ٥١.

أما كل من "بل" Bell و" فوجل " Vogel فقد اهتما في دراستهما عن الأسرة بالتبادل الوظيفي بينها وبين الأنساق الخارجية للمجتمع ككل، حيث أكد كل منهما على أن العلاقة بينهما علاقة تبادل وظيفي [١].

ويعني هذا أن "فوجل" قد نظر إلى الأسرة باعتبارها نسقاً فرعياً داخل المجتمع الكبير الذي يشمل العديد من الأنساق الفرعية المختلفة كالنسق التربوي، والنسق الاقتصادي، والنسق القيمي، وغير ذلك بحيث تؤثر هذه الأنساق على نسق الأسرة، كما تتأثر بالتالي به، ومن هنا فإن هذا التأثير قد يعرض البناء الأسري بصفة مستمرة للتعديل والتغير تبعاً لما يلحق بتلك الأنساق من تغيرات كنتاج منطقي للترابط الموجود بين التغيرات الأسرية من ناحية والتغيرات التي تحدث في تلك الأنساق من ناحية أخرى[٢].

وقد أكدت "روز كوزر" في أثناء تناولها للعلاقة بين النسق الأسري والأنساق الأخرى ما يترتب على هذه العلاقة من ضرورة تغير الأسرة لكي تتوافق مع حاجات أو مطالب المجتمع المتغيرة فتستجيب بطريقة ملاءمة للتغيرات البنائية الوظيفية الحادثة في المجتمع، كما عبر "بارسونز" عن ذلك أيضاً في تحليله للأسرة في المجتمع الصناعي، حيث ذهب إلى أن التغيرات التي تلحق بالنسق الاقتصادي تؤدي إلى حدوث تغيرات مصاحبة في الأسرة استجابة لعلاقة التساند الوظيفي بين الأسرة والأنساق الخارجية، وتتمثل هذه التغيرات في تحول الأسرة من الشكل الممتد إلى الشكل النووي، حيث تصبح الأسرة النووية أكثر توافقاً مع المتطلبات المعيارية للنسق الصناعي [٣].

ولا يعد تصور "بارسونز" هذا عن الأسرة تصوراً جديداً فقد اهتم "دوركايم" بتطور أشكال الأسرة وساهم في ذلك بما أسماه قانون التقلص أو التناقص، فالأسرة من وجهة نظره تتطور من أشكال كبيرة إلى أشكال أصغر حتى تصل في النهاية إلى الأسرة النووية. ولم يقتصر دوركايم في تأكيده على تقلص بناء الأسرة بأنه تحول من الشكل الممتد إلى الشكل النووي، بل

---

(١) Hill, D. Hansen, Op., Cit., P. 303.

(٢) سامية الخشاب : النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة ، مرجع سابق، ص ٢٧ .

(٣) جي روشيه : علم الاجتماع الأمريكي، ترجمة وتعليق : محمد الجوهري، أحمد زايد، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١، ص ٢١٣ .

ذهب أيضاً إلى أن هذا التحول يؤدي إلى عزلة الأسرة عن دائرة العلاقات القرابية نتيجة لما يتطلبه المجتمع من حراك جغرافي (١).

وفي هذا السياق أكد "ميردوك" على عالمية الأسرة النووية وذلك لما تقوم به من وظائف أولية تشمل الإنجاب، وتحديد المكانة، والمحافظة على البقاء، والتنشئة الاجتماعية، وأخيراً تنظيم العلاقة الجنسية (٢).

وقد اهتمت "روز كوزر" أيضاً بدراسة وظائف الأسرة تجاه أعضائها، حيث قبلت مفهوم الأسرة كوحدة عالمية، غير أنها قد رفضت تفسير صفة العالمية هذه من خلال وظائف الأسرة الظاهرة المتمثلة في وظيفة الإنجاب، أو وظيفة التنشئة الاجتماعية، حيث ترى أن تلك الوظائف يمكن أن تتحقق خارج نطاق الأسرة، لذلك تحدد "كوزر" الوظائف الأساسية للأسرة في : تأكيد الأبوة الاجتماعية، وتقرير الزواج الخارجي، وفرض المعايير الاجتماعية على الكيان العضوي، ومنح الذاتية الاجتماعية لأعضاء الأسرة (٣).

هذا ويرى كل من "بارسونز" و "بيلز" أن الوظائف التقليدية للأسرة بالنسبة لأعضائها قد تقلصت إلى وظيفتين هما : التنشئة الاجتماعية الأولية للأطفال التي بواسطتها يصبحون أعضاء في المجتمع الذي ولدوا فيه، والاستقرار للأشخاص البالغين(٤).

وقد ذهب " بارسونز" إلى أن تقلص وظائف الأسرة هذا لا يمثل خطراً يهددها ولا يعني انكماشها، وإنما هو عبارة عن عملية تغيير تتعرض لها الأسرة، فمثلاً إذا كان المجتمع الصناعي الحديث قد ضم فيما مضى العديد من المؤسسات التي كانت تؤدي أكثر من وظيفة، فإنه مع التقدم ازداد التخصص وقلت أو تقلصت الوظائف التي تؤديها هذه المؤسسات، نظراً لظهور مؤسسات أخرى تتولى هذه الوظائف، وهذا بالمثل ينطبق على الأسرة، فقد كانت الأسرة في الماضي تمثل وحدة اقتصادية منتجة ومستهلكة في الوقت نفسه، بالإضافة إلى كونها

---

(١) علياء شكري : مشكلات حول الأسرة والتصنيع، مقال للسيد الحسيني وآخرون في دراسات في التنمية، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٧٤، ص ص ٤ : ٦.

(٢) Jennie Mchntyre, "The Structure Function Approach Conceptual Frame-Work, in Family Studies", The Macmillan Company. N.Y., 1960, P. 6.

(٣) سامية الخشاب : النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، مرجع سابق، ص ٣١ .

(٤) سناء الخولي : الزواج والأسرة في عالم متغير، مرجع سابق، ص ١٢٠ .

وحدة إقامة، لكن منذ ظهور الثورة الصناعية أخذت هذه الوظائف تدريجياً في التقلص من الأسرة واختصت بها هيئات أخرى، حيث خرجت الوظيفة الاقتصادية من المنازل إلى المصانع وتحولت الوظيفة الاقتصادية للأسرة من وظيفة إنتاج إلى وظيفة استهلاك، كما فقدت الأسرة كثيراً من وظائفها التقليدية التي انتقلت إلى أنساق أخرى في المجتمع مثل المدرسة، والمصنع، وأجهزة الأمن الداخلية والخارجية، ودور العبادة، ودور الترفيه ... إلخ (١).

ويعني ذلك أن النظرية البنائية الوظيفية لم تفسر ما لحق بالأسرة من تغيرات حديثة على أنه انهيار أو تفكك، بل على العكس من ذلك نجد أن "بارسونز" قد أكد بوضوح أن التغيرات التي تحدث في الأسرة تنطوي على مكاسب كما تنطوي على خسائر، وذلك لأن الوحدة التي تفقد بعض وظائفها قد تصبح أكثر حرية في تبني وظائف أخرى، فتحرر الأسرة من كثير من الأعمال التي كانت تؤديها في الماضي يجعلها قادرة على القيام بالأعمال الباقية لها بطريقة أكثر نجاحاً، كما أنها تصبح في مركز يتيح لها إشباع كافة الاحتياجات العاطفية والشخصية لكل من البالغين والأطفال على حد سواء (٢).

وأخيراً يرى الوظيفيون أن المشكلات الاجتماعية تزداد حدة عندما يصاب المجتمع أو جزء منه بالتفكك الذي يؤدي إلى إضعاف البناء الاجتماعي. وقد أكد "روبرت ميرتون" في تفسيره لأسباب المشكلات الاجتماعية على نسق القيم الاجتماعية الموجودة بالمجتمع الأمريكي، ذلك النسق الذي يحتوي على صراع بين القيم التي تمجد النجاح وتلك القيم التي تجعل من تحقيق ذلك النجاح شيئاً مستحيلاً بالنسبة للبعض، ويعزي "ميرتون" منشأ ذلك الصراع إلى حقيقة أن المجتمع الأمريكي تسود فيه القيم التي مؤداها أن كل فرد يستطيع أن يكون ناجحاً وأن يتنافس مع الآخرين أياً ما كانوا وأياً ما كان مركزه ولكن ليس باستطاعة كل الأفراد تحقيق ذلك الهدف بالطرق المشروعة المتاحة (٣).

ويرى "ميرتون" أن هناك حالة من عدم الالتزام الثقافي خاصة فيما يمس القيم والمعايير ويكون نتاج ذلك انهيار محكات السلوك السوي والملائم في المجتمعات الحديثة. كما أن بناء

---

(١) سامية الخشاب : النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، مرجع سابق، ص ١٨ .

(٢) سناء الخولي : الأسرة في عالم متغير، مرجع سابق، ص ٧٣ .

(٣) سمير نعيم أحمد : الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي، دار الهاني، القاهرة، ص ص ٢٢٤ : ٢٢٦ .

الضبط يكون ضعيفاً لكونه يعكس ثقافة ضعيفة ومن ثم فالإنسان عندما يفقد ويفتقر للقيم والمعايير التي تكون بالضرورة ملزمة للجميع فإنه يعيش في نسق يعاني من حالة تسودها فوضى تلك المعايير التي يجب أن تكون ملزمة ولكنها في الحقيقة أصبحت منهارة ما دامت قد افتقدت قوة الإلزام والالتزام (١).

ويقسم "ميرتون" المشكلات الاجتماعية إلى نوعين: يتمثل النوع الأول: فيما أطلق عليه المشكلات الاجتماعية الظاهرة، وهي تلك المشكلات التي ظهرت على سطح الحواس والمدركات بحيث أن العلماء والقائمين على تحديدها قد أدركوا ماهيتها الضارة بالنسبة للمجتمع، ومن ثم يسعون إلى الحد منها والقضاء على العوامل والأسباب المؤدية إلى ظهورها وانتشارها، بينما يتمثل النوع الآخر في المشكلات الاجتماعية الكامنة وهي تلك المشكلات الموجودة بالفعل في الواقع ولكن لم يدرك ذوي السلطة بعد أنها ظاهرة معتلة تشير إلى حالة من فقدان المعايير أو أنها تتعارض في وجودها مع نسق القيم الاجتماعية المتفق عليها، وتكون المشكلة الاجتماعية الكامنة عند "روبرت ميرتون" موجودة وغير موجودة في نفس الوقت، أي أنها موجودة في الواقع ولكن لم يدركها العلماء أو القائمين على السلطة ولم يدركوا مدى إشكاليتها وخطورتها على المجتمع (٢).

ومما سبق يتضح أن النظرية الوظيفية من أكثر النظريات انتشاراً في دراسة الأسرة، وأنه قد ركزت بشكل عام على البناء والوظيفة فافترضت أن الشكل والبناء والأدوار والوظيفة بالنسبة للأسرة هي نفسها بالنسبة للمجتمع وأن الأسرة جزء من المجتمع وأن ثمة علاقة متبادلة بينهما .

**ب- النظرية التفاعلية الرمزية :**

يعتبر الاتجاه التفاعلي الرمزي من أكثر الاتجاهات استخداماً في مجال علم الاجتماع الأسري، نظراً لأن صغر حجم الأسرة قد مكن من إجراء العديد من البحوث المتعمقة على عمليات التفاعل داخل الأسرة، حيث يركز هذا الاتجاه على دراسة العلاقات السائدة بين الزوج والزوجة، وبين الوالدين والأبناء، فهو ينظر إلى الأسرة باعتبارها وحدة من الأشخاص المتفاعلين، وذلك لأن الشخصية من وجهة نظر أصحاب هذا الاتجاه ليست كياناً

---

(١) سامية خضر صالح : دراسات سوسيولوجية معاصرة، مرجع سابق، ص ٢٩ .
(٢) المرجع السابق ، ص ٢٩ .

جامداً، وإنما هي منهوم ديناميي، وكذلك الأسرة هي شيء معاش ومتغير ونام [١].

وإذا كانت هذه النظرية تهتم أساساً بدراسة العمليات الداخلية في الأسرة، وتحدد وحدة الدراسة في العلاقات الدينامية بين الزوج والزوجة والأبناء تحت مصطلح الحاجات وأنماط السلوك وعمليات التكيف، فإنه يمكن أيضاً عن طريقها فهم العلاقة بين الأسرة والمجتمع، وذلك لأنها تركز على عمليات التفاعل داخل الأسرة مع ربطها بالتفاعل الاجتماعي الذي يحدث في البناء الاجتماعي للمجتمع ككل، فالأسرة ليست منعزلة ولكنها محددة بنمط الحياة السائد في المجتمع [٢].

ومن هنا يمكن القول أن التفاعلية الرمزية تركز على التصرفات الشخصية والسلوكيات التي تصدر عن الأفراد في إطار الحياة اليومية، فلقد قدمت التفاعلية الرمزية نموذجًا من خلاله، يمكن أن تركز على التصرفات والسلوكيات التي يفرزها الفاعلون الاجتماعيون في إطار الواقع اليومي. لذا نجدها قدمت مجموعة من المفاهيم التي استندت إليها لدراسة الواقع مثل مفاهيم الدور والمكانة والموقف التي من خلالها استطاعت أن تقدم تفسيرات غير سببية لما يحدث في إطار الواقع الحياتي، وأن التفسيرات السببية على الرغم من ضيقها نظرًا لاستنادها على مفاهيم صغرى أو رؤى صغرى فإنها استطاعت أن تخبر الواقع بعيدًا عن الافتراضات المسبقة وهو ما كانت تستند إليه العلوم الاجتماعية من قبل، وأن عدم الاستناد إلى الافتراضات المسبقة جعل أصحاب هذه النظرية يركزون على ما يصدر من سلوك من الأفراد في إطار التفاعل الاجتماعي[٣].

كذلك فقد جاءت أعمال "وولر" Waller في كتابه (الأسرة) تشير إلى أنه يجب أن ننظر إلى الأسرة باعتبارها نسق من التفاعل الاجتماعي، وأنه يجب وأن يتم تفسير الوقائع الأسرية في ضوء وقائع وحوادث أسرية أخرى[٤]. وقد أصبح هذا الإطار مرجعاً أساسياً للكثير من

---

(١) سامية الخشاب : النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، مرجع سابق، ص ٣٣ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٣٤ .

(٣) Couch J., Studlesin Symbolic interaction A research Annual: The Lowa School, Supplement 2, 1986, P. 486.

(٤) H. Christensen, Hand book of Marriage and the Family, Chicago, 1964, P. 144.

الدراسات الحالية التي تهتم بالتفاعل القائم بين الأشخاص داخل محيط الأسرة، وهو ما ترتب عليه توجيه اهتمام كبير إلى طبيعة العلاقات بين الزوج والزوجة والآباء والأبناء، بالإضافة إلى ما يحكم تلك العلاقات من أدوار وقواعد، وكذلك الموقف الزواجي (١).

هذا ويقوم الاتجاه التفاعلي الرمزي على عدد من القضايا المحورية التي يمكن من خلالها تحديد ملامحه الأساسية في دراسة الأسرة وهي:

"تفهم الأسرة في ضوء هذا المدخل على أنها وحدة من الفاعلين الذين يعيشون في بيئة رمزية خاصة هي الأسرة، وفي بيئة أخرى عامة هي المجتمع المحيط بهم، وفي ضوء هذا الفهم فإن الأسرة وما بها من عمليات كالزواج والتنشئة الاجتماعية وغيرهما لا تدرس إلا في ضوء المحددات الداخلية لسلوك الأعضاء فيها وتأويلهم الخاص ورؤيتهم الخاصة، وليس في ضوء أطر مفروضة من الخارج، وفي ضوء هذا الفهم فإن أدوار أعضاء الأسرة تفهم بشكل يختلف عن الفهم النسقي أو النظامي الذي يرسم حدود الدور في إطار التوقعات النظامية للأدوار، أي في ضوء معايير خارجة عن ذات ممارس الدور، إن التفاعلية الرمزية تدرس الأدوار في نطاق عملية التفاعل وهي نفسها التوقعات المتبادلة، والأدوار هنا تدرس على أنها أدوار خلاقة ودينامية تنتج دائماً معايير جديدة وقيماً جديدة، وتحظى الأدوار في الأسرة وفقاً لهذا المنظور بمساحة كبيرة من دراسات التفاعلية الرمزية، بل إنها تكاد تكون القاسم المشتركة في معظم دراسات الأسرة المنطلقة من هذا المدخل (٢).

كذلك يرى مؤيدو التفاعل الرمزي أن عملية إيجاد المفاهيم تتمركز حول الذات التي تظهر في سياق تفاعل الأسرة في الأدوار، فالدور يشمل توقعات السلوك ويأخذ معنى عندما تتم مقارنته بدور آخر كما نجد في علاقة الأم بأبنها، ويؤثر مدى ارتباط الفرد بدور ما على أداء هذا الدور، فمثلاً يؤثر فهم الزوجين لأدوارهما ودرجة التزامهما على مجرى الزواج ونتيجته، ولذلك فإن دراسات وبحوث التفاعل الرمزي تؤكد على أهمية معنى الموقف لهؤلاء الذين يخصهم هذا الموقف، حيث أن مشاعرهم الذاتية وتعريفاتهم لها أهمية بالغة، ومن ثم فإن

---

(١) سناء الخولي : الأسرة والحياة العائلية، مرجع سابق، ص ١٥٧ .

(٢) علياء شكري وآخرون : الأسرة والطفولة، مرجع سابق، ص ص ٣٢ : ٣٣ .

المعلومات يجب أن تفسر من وجهة نظر الأفراد [1].

وفي هذا السياق يرى "هيل" و "هانسن" أن المفهوم التفاعلي للأسرة يذهب إلى أن إدراك الفرد للمعايير أو توقعات الدور تجعله ملتزماً في سلوكه بأعضاء الجماعة سواء على المستوى الفردي أم على المستوى الجماعي. ويحدد الفرد هذه التوقعات في أي موقف تبعاً لمصدرها وهو الجماعة المرجعية وفي ضوء تصوره الذاتي. وعندما يحقق ذلك يقوم بدوره وتتم دراسة الأسرة الآن من خلال تحليل التفاعلات الظاهرة والصريحة القائمة في هذا البناء [2]. كما أعطى "وولر" أهمية كبيرة للبعد التاريخي عند دراسته لعمليات التفاعل الأسري. وقد حدد خمس مراحل في الحياة الأسرية لقياس هذا البعد التاريخي وهي :١- الحياة الأسرية عند الوالدين ،٢- الملاحظة ،٣ - السنة الأولى من الزواج،٤- الأبوة، ٥ - مرحلة الفراغ [3].

هذا وتفترض التفاعلية الرمزية أن العالم الرمزي والثقافي يختلف باختلاف البيئة اللغوية أو العرقية أو حتى الطبقية للأفراد . ومن خلال هذه الفرضية يهتم دارسوا الأسرة بطبيعة الاختلاف بين العالم الرمزي لكل من الزوج والزوجة . وتأثير هذا الاختلاف على تحديد التوقعات الخاصة بأدوار كل منهما، وكذلك على طبيعة التفاعل بينهما، وفي هذا الصدد فقد أكدت الدراسات أنه كلما كان العالم الرمزي للزوجين مختلفاً ومتبايناً ظهرت توقعات الأدوار بينهما بشكل ضعيف وبطيء وشهد التفاعل بينهما أشكالاً من التوتر والصراع، بينما يحدث العكس في حالة اشتراك الطرفين في عالم رمزي واحد. وهكذا تركز تلك النظرية على أن الكائن الإنساني المهيأ اجتماعيًا هو الذي يمكن أن يمارس عملية الاتصال الرمزي ويساهم في المعاني ويكون له رد فعل اجتماعي وهذا ما يجعلنا نرى أن التفاعلية الرمزية لا تستطيع أن تفهم السلوك عن طريق ما هو خارجي بل ينبغي أن تفهمه في إطار ما هو داخلي أيضًا [4].

ومن ناحية أخرى تمثل عملية التنشئة الاجتماعية أو التطبيع الاجتماعي محوراً هاماً في

---

(١) السيد عبد العاطي السيد وآخرون : علم اجتماع الأسرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص ص ٢٥٤ : ٢٥٥ .

(٢) R. Hill and Hansen, Op. Cit., PP. 302: 303.

(٣) H. Christensen, Op. Cit., P. 144.

(٤) Rank R., Toward amultiple perspective in Family Theory and Practices, Family and Relations, Vol. 32, No. 3 Ju., 1983, P. 441.

التفاعلية الرمزية، وذلك لما لها من أهمية مركزية في التنظيم الأسري، حيث تذهب هذه النظرية إلى أن للأسرة دوراً أساسياً في تكوين أو تشكيل ذوات أبنائها. فالأفراد لا يولدون بذواتهم كاملة. فهم يولدون بذلك الجزء البيولوجي من الذات فقط. أما المستويات الأخرى للذات (سواء المستوى النفسي المرتبط بنمط الشخصية، أو المستوى الاجتماعي المرتبط بالأدوار والعلاقة بين الذات والمجتمع)، فإنهما يتشكلان داخل محيط الأسرة، وذلك لأن عملية التفاعل الاجتماعي التي تتم في الأسرة تمكن الطفل من خلق ذات خاصة به، وبالتدريج بعد ذلك تكتسب الذات ملامحها وتنمي لنفسها استقلالاً. ومن هنا يرجع الاختلاف بين الذوات في جانب منه إلى الاختلاف في نمط أو شكل التفاعل الرمزي داخل الأسرة. فالآباء يتباينون في نمط استجاباتهم للتفاعل مع الأطفال. كما أنهم يتباينون أيضاً في مستوى التدعيم الذي يقدمونه لهؤلاء الأطفال. وفي هذا الصدد فكلما كان التفاعل من جانب الآباء أكثر إيجابية، وكانت استجاباتهم أكثر تدعيماً أنتجت الأسرة أشخاصاً أو ذواتاً أكثر ألفة بعالم الرموز في الأسرة والمجتمع وأقدر على التكيف والتلاؤم مع المجتمع والعكس بالعكس[1].

وتأكيدًا لما سبق فإن التفاعلية الرمزية تهتم بالتصرفات التي يصدرها الفرد ويشكلها السلوك من خلال التفاعلات الاجتماعية بينه وبين الفاعلين الاجتماعيين الآخرين، لأن رد الفعل يأتي من خلال عملية التفاعلات الاجتماعية بين الناس وهي الأساس الذي تقوم عليه التفاعلية الرمزية والتي يحكمها أمران، الأول، هو النفس، والآخر، هو المحيط الثقافي الذي يعيش في إطاره الفاعل الاجتماعي. وحيث إن المحيط الاجتماعي والنفسي هما المحددان الرئيسيان للسلوك فإنهما يعملان على إفراز المعاني الرمزية التي يمكن أن تفرز في إطار التفاعل اليومي بين الفاعلين الاجتماعيين[2].

وهكذا فإن رؤية التفاعلية الرمزية قد حاولت أن تقدم بديلاً نظريًا لما هو سائد في إطار علم النفس وعلم الاجتماع تلك التي ارتبطت بأنواع نظريات الموقف. حيث إن الوجود

---

(١) علياء شكري وآخرون: الأسرة والطفولة، مرجع سابق، ص ٣٤ .

(٢) Ernst E., Reasons of a Symbolic concept of action "Culture and Psychology", Vol 13, 1988, PP 423–431.

الاجتماعي وليس البيولوجي لديها هو الأساس الجوهري في صياغة مفاهيمها وهو ما يتضح بشكل جلي في تركيزها على عمليات السلوك وما يتصل بتركيب الذات(١). حيث أخذت من السلوك مفتاحاً وأداة لدراسة التصرفات التي تنتج في إطار التفاعل لكي يضيق الواقع بصورة مباشرة عن طريق رؤية النفس وما يصدر عنها من سلوك في إطار الواقع الاجتماعي(٢).

كذلك، فإن التفاعلية الرمزية لا تقتصر على الأدوار، وإنما تهتم أيضاً ببعض الموضوعات الأخرى كالمركز، وعلاقات المركز الداخلية، وعمليات الاتصال، والصراع، وحل المشاكل، واتخاذ القرارات، والجوانب المختلفة الأخرى للتفاعل الأسري، والعمليات العديدة التي تبدأ بالزواج وتنتهي بالطلاق (٣).

وأخيرًا مجمل القول أنه على الرغم من أن التفاعلية الرمزية قد اهتمت بما يكتنف الأسرة من مشكلات خاصة باعتبارها جماعة صغيرة في إطار ما يسمى دورة حياة الأسرة ومحيطها فإنها تركز في إطار هذه الحياة على ما يسمى بمفهوم الذات الذي استطاع أن يمدها بفهم واسع للمواقف الاجتماعية التي يصدر من خلالها السلوك والتصرفات الناتجة عن الأفراد. والتفاعلية الرمزية لا تسوي بين المواقف كلها. إذ أنها تنظر إليها في ضوء تباين واختلاف المواقف الاجتماعية والتفاعلات الاجتماعية المختلفة التي يفرزها الواقع اليومي خاصة التي تأتي من خلال عمليات الاتصال بين الفاعلين الاجتماعيين أي إننا نفهم من ذلك أن التفاعلية الرمزية تركز على عملية الاتصال التي تأتي دائمًا بتفاعل اجتماعي يفرز سلوكًا أو تصرفات في الموقف المحدد في الواقع المعاش(٤).

---

(١) Larsen V., and Wright H., Symbolic Interaction Theory, Paper presented at the Annual Meeting of Society of Educators and schools 11th Louisville, ky, October 10-11-1986, P. 120. 8

(٢) Benzin N., Studies in Symbolic Interaction A Research Annual, Vol. 10, Jai press, Inc, NSA, 1989, P. 41.

(٣) R. Hill and Hansen, Op. Cit., P. 303.

(٤) Anderson C., Intervention in Cases of Woman battering, An Application of Symbolic Interactionism and critical Theory, Clinical Sociology Review.,

ج - **نظرية نوعية الزواج :**

تقدم هذه النظرية نمطاً تحليلياً يفترض أن هناك زواج ذات نوعية عالية يترتب عليه درجة كبيرة من الرضا والسعادة، بحيث يصبح الزواج نسقاً وظيفياً متوائماً، ومن خلال هذا النمط المثالي يمكن تحليل ديناميات كل من الاستقرار الزواجي والطلاق، ويعد نوعية الزواج مفهوماً شاملاً يحوي مفاهيم عديدة كالرضا، والسعادة، والصراع، والتوتر، والاتصال، والتوافق والتكامل الزواجي، حيث يركز هذا المفهوم على إيضاح كافة المتغيرات التي يمكن عن طريقها تقييم العلاقة الزوجية.

وقد بدأ معالجة قضية الاستقرار الزواجي تحت هذا المفهوم كنتاج للحاجة إلى بعض الدراسات الكيفية والديموجرافية حول موضوع الاستقرار الزواجي والانحلال الزواجي، وذلك بسبب عدم قدرة الاتجاه الكمي على معالجة هذه الظاهرة بما تشمله من مكونات، فمثلاً تكتفي الإحصاءات بحصر الطلاق دون التعرض للمظاهر الأخرى لعدم الاستقرار الزواجي، مما أدى إلى انتشار استخدام مفهوم نوعية الزواج كإطار تحليلي نشأ من خلال العديد من الآراء للعلماء والمنظرين، وكذلك من نتائج البحوث الخاصة بالاستقرار الزواجي(١).

وترى هذه النظرية أن نوعية الزواج تتحدد وفقاً لإطار تصوري يتكون من مجموعة قضايا تبدأ بمرحلة ما قبل الزواج ثم الزواج ثم الصراع وأخيراً ما بعد الزواج، وكل مرحلة من هذه المراحل تتكون من عدد غير قليل من المتغيرات أو المؤشرات التي توضح نوعية الزواج وبالتالي تؤثر على الاستقرار الزواجي، وأن مظاهر وأشكال عدم الاستقرار الزواجي متعددة، فبالإضافة إلى موت الزوج أو الزوجة، هناك مظهر آخر أكثر انتشاراً وهو الطلاق، هذا إلى جانب الانفصال الذي يكون سابقاً على إعلان الطلاق، كما يعد بطلان الزواج قانوناً والهجر من جانب أحد الزوجين من مؤشرات عدم الاستقرار الزواجي (٢).

---

USA, Vol. 6, 1988, PP. 134- 135.

(١) Joan Haber and Glenna Spitze, Trends in Family Sociology, in Neil J. Smelser, Hand book of Sociology, by a 5 age. Publications, Inc, 1988, PP. 429 : 430.

(٢) Ibid., PP. 431 : 432.

هذا وتذهب هذه النظرية إلى أن هناك عدداً من المتغيرات والمؤشرات ذات التأثير على الاستقرار الزواجي وهي التجانس، والعوامل الاقتصادية، والعوامل الاجتماعية، والعوامل الخاصة بالتوافق الزواجي.

وتتخذ قضية التجانس من الأفكار الخاصة بنظرية المعيار نقطة الانطلاق الأساسية لها، حيث تتحدد هذه النظرية من خلال مسلمة هامة محتواها هو أن معايير اختيار القرين أو شريك الحياة ترتكز في المقام الأول على أساس من التشابه والتجانس في العديد من الخصائص الاجتماعية كالجنس والدين والسن ومستوى الذكاء والحالة الزواجية، وترتفع نوعية الزواج طبقاً لمعايير التجانس بين الزوجين، بينما تنخفض نوعية الزواج في حالة عدم وجود التجانس وفق هذه المعايير مما يؤثر بالتالي على الاستقرار الزواجي (١).

أما العوامل الاقتصادية التي تؤثر على الاستقرار الزواجي فيمكن تحديدها من خلال ثلاث قضايا هامة هي كفاية دخل الأسرة، وعمل الزوجة، واقتصاد الأسرة، وتتمثل قضية كفاية دخل الأسرة من خلال أعمال كل من "لوك" و "بيرجس" و " وليام جود" حيث ذهب هؤلاء إلى أن ارتفاع نوعية الزواج يرتبط بارتفاع المستوى الاقتصادي للأسرة، أو الكفاية الاقتصادية للأسرة والتي تتحدد من خلال العديد من المؤشرات كالوظيفة المرموقة للزوج، والمصدر المالي الثابت والمستقر، وارتفاع دخل الأسرة، وأن ذلك بدوره يؤثر في نوعية الزواج وبالتالي الاستقرار الزواجي (٢).

وتتحدد قضية عمل الزوجة من خلال العلاقة بين هذا العمل ونوعية الزواج، حيث أكدت معظم الدراسات على أن النساء غير العاملات ترتفع لديهن نوعية الزواج بالمقارنة بالزوجات العاملات، بينما تؤكد بعض الدراسات الأخرى عكس ذلك، وبالتالي فإن عمل المرأة يعد ذو تأثير مزدوج على نوعية الزواج، غير أن هناك اختلاف بالطبع خاصة لو وضعنا في الاعتبار قضية الطبقة الاجتماعية، حيث نتج عن عمل الزوجة تزايد نوعية الزواج في

---

(١) Robert A. Lewis and Others, Theorizing about the Quality and Stability of Marriage, by Free Press a Division of Macmillan Publishing Co., Inc, New York, 1979, PP. 276: 277.

(٢) Ibid., P.278.

الجماعات ذات الدخل المنخفض أو المتدني، ويمكن إضافة بعد آخر لهذه القضية، وهو أنه من الضروري توافر حرية المرأة في الاختيار بين الجلوس في المنزل والعمل خارجه، حيث ترتفع نوعية الزواج كلما تزايد رضا الزوجة عن عملها، وذلك باعتبار أنه نابع من الحرية الشخصية دون فرض أو إجبار (١).

وفي هذا الإطار يعد العامل الاقتصادي داخل الأسرة من الأبعاد الهامة في الاستقرار الزواجي، حيث تمثل الناحية الاقتصادية مجالاً من المجالات التي قد ينشأ الصراع بسببها، فعدم توافر الموارد الاقتصادية الكافية يجعل الأسرة عاجزة عن أداء وظائفها مما قد يترتب عليه ظهور صراع بين أفرادها، وقد تتوافر الموارد الاقتصادية، ولكن يختلف الزوجان في طرق الإنفاق، وفي الأمور المتعلقة بميزانية الأسرة، الأمر الذي يؤدي بدوره أيضاً إلى الصراع داخل الأسرة (٢). ويبدو ذلك بوضوح من خلال المعيشة المشتركة داخل الأسرة الممتدة، حيث غالباً ما تشعر الزوجات بالكراهية حينما يرون أزواجهن يقومون بجهد كبير ولا يحصلون إلا على قدر ضئيل من الناتج، وكذلك ضرورة حصول أطفالهن على نصيب عادل من احتياجاتهم، وهذا ينبع بالطبع من طبيعة الأسرة الممتدة التي تقوم بوظيفة الحماية والرعاية لكل أفرادها (٣).

كذلك فإن العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على الاستقرار الزواجي يمكن تحديدها من خلال ثلاث قضايا هامة هي التدعيم، والامتثال للعرف والتقاليد، ونمط المعيشة المشترك، حيث أن التدعيم هو الإحساس بالرضا والقبول من جانب الأسرتين والأقارب والأصدقاء تجاه الزواج والعلاقة الزوجية، وقد برز ذلك بوضوح في أعمال "لويس" من خلال الارتباط الإيجابي بين نوعية الزواج ووجود التدعيم من قبل الآخرين، ويكون هذا التدعيم قبل الزواج ويستمر خلال الحياة الزوجية، وكلما ازداد تدعيم الآخرين تزايدت نوعية الزواج التي تؤثر بدورها على الاستقرار في الزواج (٤).

---

(١) Ibid., P. 280.

(٢) سامية الخشاب: النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، مرجع سابق، ص ١٤٢ .

(٣) عبد الله الخريجي: علم الاجتماع العائلي، دار الثقافة للطباعة والنشر، ط ١، ١٩٨١، ص ١٤١ .

(٤) Robert A. Lewis and Others, Op. Cit., P. 278.

وعن قضية الامتثال للعرف والتقاليد يمكن القول بأنها تنطلق من مسلمة هامة وهي : أن تزايد نوعية الزواج ترتبط بتزايد التمسك بالعرف والتقاليد، وقد ظهرت هذه القضية بوضوح من خلال أعمال "بيرجس"، حيث حدد بعض السمات الأساسية لتقييم التوافق الزواجي، والتي تعد في ذات الوقت مؤشرات هامة لتحديد نوعية السلوك ومدى تماثله للمعايير الخاصة بالعرف والتقاليد، وذلك لأن انحراف السلوك عن المعايير المفروضة يؤثر بالطبع على انخفاض نوعية الزواج وبالتالي عدم الاستقرار الزواجي(١).

أيضاً فقد برزت القضية الخاصة بنمط المعيشة المشتركة وأثرها على نوعية الزواج والاستقرار بين الزوجين من خلال دراسات كل من "كلارك" و "كريستين" و"فيليبرك"، حيث توصل "كلارك" إلى نتيجة هامة وهي أن التزاحم داخل وحدة المعيشة، بالإضافة إلى وجود أفراد من نفس جيل الزوجين يؤدي إلى انخفاض نوعية الزواج، هذا إلى جانب ما توصل إليه "كريستين" و "فيليبرك" من أن نوعية الزواج تتأثر بحجم الأسرة، حيث أن هناك ارتباطاً عكسياً بين المتغيرين (٢).

وأخيراً فإن العوامل الخاصة بالتوافق الزواجي يمكن تحديدها من خلال أربع قضايا هامة هي الرضا الزواجي، والإشباع العاطفي، وملائمة الدور، والاتصال والتفاعل، ويعبر عن الرضا الزواجي فرضية هامة مؤداها هو أن نوعية الزواج ترتفع بارتفاع معدل الرضا الزواجي، ويتحدد هذا الرضا من خلال العديد من المؤشرات الإيجابية كشعور الزوجين بالتشابه، وسهولة الاتصال، والاتفاق القيمي، والصدق مع الذات تجاه الآخر، والتقييم الإيجابي للآخر، وقد ظهرت هذه الأفكار من خلال أعمال كل من " بيرجس " و" لوك " بصفة خاصة (٣).

وقد تطورت هذه القضية على يد كل من "أوردن" و"برادبيرن"، حيث توصلا إلى أن هناك بعض المتغيرات الهامة المستقلة التي تؤثر في التوافق الزواجي وهي الرضا والتوتر، ويكون للرضا تأثيره الإيجابي على الحياة الزوجية، بينما يكون للتوتر تأثيره السلبي، وبالتالي

---

(١) Ibid., P. 279.

(٢) Ibid., P. 280.

(٣) Wesley R. Burr, Theory Construction and the Sociology of the Family, by John Wiley and Sons, Inc, 1973, PP. 55: 57.

فقد صاغ كل من هذين العالمين قضية أساسية ترتبط بالاستقرار الزواجي، وهي أن هناك علاقة إيجابية بين معدل الرضا في العلاقة الزوجية والتوافق الزواجي، وأن هناك علاقة سلبية بين معدل التوتر في العلاقة الزوجية والتوافق الزواجي (١).

كذلك فإن تزايد الإشباع العاطفي بين الزوجين يؤدي إلى ارتفاع نوعية الزواج، وقد ظهرت وتبلورت هذه القضية بوضوح من خلال أعمال كل من "ويلر" و"هيل"، حيث ساهمت أعمالهم في تحديد بعض المؤشرات الخاصة بالإشباع العاطفي، كالتعبير عن العاطفة بصورة جيدة بين الزوجين، وتزايد الاحترام، وزيادة الكفاءة الاجتماعية، والمساواة بين الزوجين، والحب بين الطرفين، والرضا الجنسي، ومفهوم الزواج لدى كل من الزوجين (٢).

ومن ناحية أخرى يؤثر فقدان الإشباع العاطفي في ظهور الصراع الزواجي، فقد تتغير العاطفة الزوجية عند أحد الزوجين بعد فترة من الحياة الزوجية قد تطول أو تقصر سواء كان ذلك نتيجة لسوء المعاملة أو الإهمال أو الهجر، أو نتيجة لما يتولد عن نمط المعيشة داخل الأسرة الممتدة من ضغوط وتوتر مما يغير من معدل العاطفة لدى الزوجة تجاه زوجها، حيث تحمله مسئولية سوء معاملتها داخل أسرته، فتصبح الحياة الزوجية خالية من الحب والعطف، وهذا الفتور العاطفي قد يكون مجالاً لظهور الصراع الزواجي، كما أن اشتداد العواطف وتأجج الانفعالات بين الزوجين قد يعكران صفو الحياة الزوجية، ويؤديان إلى ظهور الصراع الذي قد ينتهي بالانفصال (٣).

وفي هذا السياق تعد قضية ملاءمة الدور من المتغيرات الهامة في ارتفاع نوعية الزواج، وقد تبلورت هذه القضية بشكل واضح من خلال أعمال كل من "مانجس" و"بير"، فقد وجد "مانجس" أن هناك عدداً من المتغيرات التي تؤثر على العلاقة الزوجية، حيث يتأثر التكامل النوعي للزواج بدرجة التماثل بين الزوجين خاصة فيما يتعلق بتوقعات كل شريك من شريكه، وما هو قائم بالفعل بين الطرفين (٤).

---

(١) Ibid., PP. 44 : 48.

(٢) Robert A. Lewis and Others, Op. Cit., PP. 282: 283.

(٣) سامية الخشاب: النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، مرجع سابق، ص ١٤٣.

(٤) Robert A. Lewis and Others, Op. Cit., P.284.

أما قضية التفاعل فقد تبلورت من خلال أعمال كل من "وولف" و "بلود" ، وتنطلق هذه القضية من فرضية أساسية وهي أن هناك علاقة إيجابية بين معدل التفاعل بين الزوجين ونوعية الزواج، وتظهر ديناميات التفاعل بين الزوجين من خلال العديد من المؤشرات هي: مدى توافر الصداقة بين الزوجين، ومدى توافر المشاركة في الأنشطة المختلفة، ومدى ضآلة فرص الانفصال الفيزيقي بين الزوجين، ومدى الفاعلية في حل المشاكل الزوجية، ومدى الوعي بالأمور الدينية (١).

**٢ - الاتجاهات النقدية:**

**أ - النظرية المادية التاريخية:**

تطبق النظرية المادية التاريخية على الرغم من تعديلها في ضوء أوضاع القرن العشرين على تفسير المجتمع المعاصر، حيث تذهب هذه النظرية إلى أن التغيرات الاجتماعية لا تحدث بسبب التطور، ولكن بسبب تصادم قوى متعارضة - المُستغِل والمُستغَل - ولذلك تستخدم هذه النظرية نموذج الصراع لتحليل المجتمع، فلا تنظر إلى المجتمع باعتباره نظام يتذبذب دائماً حول التوازن، والتوازن الوظيفي، والاجتماع والصراع، ولكن مجموعات متصارعة تشتق من تناقضات البناء الاجتماعي، فالمجتمع بصورة عامة لا يعكس تناسقاً متكاملاً ومترابطاً، بل على العكس من ذلك يخفي تناقضات هامة داخل البناء (٢).

وتعتبر تلك النظرية من النظريات الأولى التي اهتمت بدراسة أثر التصنيع على الأسرة، وخاصة من خلال أعمال "إنجلز"، ولقد أقام "ماركس" استقصاءه التجريبي على التغيرات التي تعرضت لها الأسرة الإنجليزية تحت تأثير المصنع، حيث حلت الآلة محل الإنسان في القيام بالعمل وتضاعف الإنتاج بشكل سريع، وكذلك تم الاستغناء عن العمال ذوي المهارات، وظهرت إمكانية تشغيل الآلات بواسطة النساء والأطفال، وقد نتج عن ذلك أن أصبح جميع أفراد الأسرة يستطيعون الالتحاق بالعمل، وبالرغم من ذلك، قلت الأجور إلى المستوى الذي فرض على الجميع الالتحاق بالعمل حتى يتمكنوا من المعيشة مما أدى إلى تفكك الأسرة الإنجليزية (٣).

---

(١) Ibid., P. 284.

(٢) السيد عبد العاطي السيد وآخرون: علم اجتماع الأسرة، مرجع سابق، ص ٢٥٧ .

(٣) سناء الخولي: الأسرة في عالم متغير، مرجع سابق، ص ٩٦ .

وبالتأكيد لم يكن هدف "ماركس" الأساسي هو وضع نظرية عامة في تغير الأسرة، وذلك لأن آراء الفلسفية المشتقة من "هيجل" تزعم أن التغيرات الاجتماعية العلمية لا تكون صحيحة إلا فقط بالنسبة لأحداث وعصور معينة، كنشأة النسق الرأسمالي مثلاً، ويتبين لنا من استعراض نظرية "ماركس" أنه قد رأى أن أثر التصنيع على الأسرة يكون سيئاً، حيث يؤدي بها إلى التفكك والانهيار، غير أنه من المؤكد أن ذلك لا ينطبق على جميع الحالات أو كل العصور، فقد تكون النتائج التي توصل إليها "ماركس" صادقة في بدء التصنيع إلا أن الأمر يختلف الآن (١).

وينطلق "ماركس" في دراسته للأسرة من مسلماته الأساسية فيركز على فكرة الاستغلال والسيطرة، ويدرس الأسرة من خلال علاقة الرجل بالمرأة (٢). وذلك لأن الأسرة في نظره هي جزء من المجتمع الكبير، فكما يتحرر العامل من عبودية العمل المأجور ورأس المال تتحرر المرأة من الرجل، فوضع المرأة في المجتمع معيار لتقدمه أو لتأخره حضارياً، والرجل في الأسرة هو البرجوازي والمرأة هي البروليتاريا (٣). حيث يرى "ماركس" أن الأسرة المتأصلة في علاقات الملكية هي عامل أساسي للقهر، ولذلك فإن زوالها يعد من متطلبات المجتمع الجديد بعد الرأسمالية (٤).

وفي هذا الصدد فقد كان إسهام "إنجلز" واضحاً، إذ نظر إلى الأسرة باعتبارها مؤسسة متغيرة، وعنصر نشيط لا يمكن أن يكون في حالة ساكنة، بل إن الأسرة كذلك تتقدم دائماً من الأدنى إلى الأعلى، كما اهتم أيضاً أثناء معالجته لموضوع الأسرة بعلاقات الاستغلال بين الرجال والنساء، حيث يرى أن تلك العلاقات توجد كامنة في قلب الأسرة الحديثة، كما يرى أن السيطرة التي يتميز بها الرجال ليست شيئاً حتمياً، ولكنها نتاج ظروف تاريخية مرتبطة بتطور الملكية الخاصة وانتقالها من جيل إلى آخر مما جعل الرجل يحتاج إلى ممارسة مزيد من الضبط على المرأة (٥).

---

(١) المرجع السابق، ص ٩٧ .

(٢) إجلال إسماعيل حلمي: علم الاجتماع العائلي، مرجع سابق، ص ص ٦١ : ٦٢.

(٣) ماركس وإنجلز وآخرون: المرأة في التراث الاشتراكي، ترجمة: جورج طرابيشي، دار الطليعة، بيروت، ط١، ١٩٧٧، ص ٤٢ .

(٤) السيد عبد العاطي السيد وآخرون: علم اجتماع الأسرة، مرجع سابق، ص ٢٥٨ .

(٥) سامية الخشاب: النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، مرجع سابق، ص ص ٥٩ : ٦٠ .

ويعني هذا من وجهة نظر "إنجلز" أن أصل الأسرة وأصل سيطرة الرجل على المرأة يرتبط بظهور الطبقات الاقتصادية الاجتماعية، إذ ظهرت مع الملكية الخاصة فروق في الثروة والمركز الاجتماعي، كما أن انحصار دور المرأة وتدني مكانتها يرجع إلى التطور الذي حدث في قوى الإنتاج ونشأة نظام تقسيم العمل، أي أن التمييز بين الرجل والمرأة كان نتيجة لعوامل اجتماعية واقتصادية أكثر منها بيولوجية (١).

ومن هنا فقد رأى "إنجلز" أن تحرير المرأة من كل أشكال الاستغلال والعبودية لن يحدث إلا بتجريد المجتمع بأكمله من صور الاستغلال المختلفة التي تشترك فيها المرأة مع كثير من الفئات الاجتماعية الأخرى، ولن يتم ذلك إلا بزوال النظم الطبقية وقيام مجتمعات جديدة تخلو من كل أشكال التمييز والظلم والاستغلال، بالإضافة إلى إقامة علاقات جديدة أساسها الحب والتعاون والرفاهية، فقيمة الفرد تتحدد فقط بناء على مشاركته في عملية الإنتاج وعلى ما يقدمه من عمل، وهذا هو السبيل الوحيد لتحسين أوضاع المرأة وتحقيق المساواة بينها وبين الرجل، حيث تخرج عن دورها التقليدي في الأسرة وتشارك بفاعلية في النشاط المنتج للمجتمع (٢).

وفي هذا السياق يرى "إنجلز" أنه كلما كان العمل داخل المجتمع أقل تطوراً وكانت كمية منتجاته وبالتالي ثروة المجتمع أقل حجماً ظهرت روابط الدم وكأنها مسيطرة بقوة شديدة على النظام الاجتماعي، ومن خلال هذه البنية الاجتماعية تنمو الملكية الخاصة (الفردية) وتتفاوت الثروات وتتطور إمكانية الاستفادة من عمل الآخرين على أساس التناقضات الطبقية (٣).

وهكذا يتضح إصرار "إنجلز" على أن التحليل التاريخي يجب أن يؤكد التفاعل بين نمط الإنتاج المتغير والشكل المتغير للأسرة، كما أن تناوله للأسرة بالبحث جاء مجملاً في ثنايا

---

(١) إنجلز: أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة، ترجمة: إلياس شاهين، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٠، ص ١٢٩.

(٢) ليلى عبد الوهاب: تغير أدوار المرأة وتطور المجتمع، مرجع سابق، ص ١٣٦.

(٣) L. Gollan, Iti, Marxism Science or Revolution in R. Black Burn, Ledgideology in Social Science Readings in Critical Social Theory, Fontor Collins, 1973, P. 370.

معالجته لموضوع نمط الإنتاج، حيث حدد التغيرات التي تحدث في شكل الأسرة من خلال التغيرات في علاقات الإنتاج المادي كما تعكسها التغيرات التي تطرأ على أشكال الملكية (١).

وقد أكد "ماركس" أيضاً ذلك، حيث برهن على أن الرأسمالية في نموها تزعزع دعائم الأسرة القديمة وتعدل ليس فقط العلاقات بين الزوج والزوجة، بل أيضاً بين الآباء والأبناء، لذلك يرى "ماركس" أنه مهما ظهر اختلال العلاقات العائلية القديمة في ظل النظام الرأسمالي فظيعاً ومكروهاً، فإن الصناعة الكبيرة تقدم الأسس الجديدة لأشكال عليا من الأسرة ومن العلاقات بين الجنسين عن طريق ذلك الدور الإيجابي الذي تمنحه للنساء والقاصرين والأطفال في الإنتاج المنظم اجتماعياً خارج دائرة الأسرة (٢).

ومن هنا يتمثل التأثير الماركسي في دراسة الأسرة في التركيز على الحتمية التاريخية للأدوار الخاصة بالجنسين، وعلاقات الاستغلال التي توجد داخل المؤسسة الزواجية، والأدوار والعلاقات التي يمكن أن تتولد من الثورة على هذه الأوضاع.

وإذا نظرنا إلى كتاب "إنجلز" (أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة) نجد أنه يحتوي على أوضح العبارات التي تحدد مكانة التكاثر البشري في الأساس المادي للمجتمع وبالتالي تعطي الأسرة دوراً مصيرياً في التنظيم الكلي للمجتمع. إذ يقول " أن النظام الاجتماعي الذي يعيش الناس في ظله في فترة تاريخية معينة وفي دولة معينة يتحدد بواسطة كل من نوعي الإنتاج، وهما إنتاج وسائل الحياة، وإنتاج الإنسان نفسه (أي مواصلة النوع)، أو مرحلة تطور العمل من ناحية، ومرحلة تطور الأسرة من الناحية الأخرى" (٣).

هذا ويرى كل من "ماركس" و "إنجلز" أنه في الطبقات العاملة المعدمة لم يكن هناك أساس مادي للأسرة، وبالتالي لم يكن لها مبرر للبقاء. أما في الطبقات المالكة فإن الأساس المادي للأسرة المتمثل في تركيز الثروة وإرثها ينسخ كل ما عداه من مؤثرات ويصبح هو المسيطر على جميع نواحي حياة الأسرة الإيجابية.

---

(١) إنجلز: أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة، مرجع سابق، ص ٧٢.

(٢) لينين وزيازانوف وآخرون: الاشتراكية والمرأة، ترجمة: جورج طرابيشي، دار الآداب، بيروت، ص ص ٥٦ : ٥٧.

(٣) ريتشارد أنكر: المرأة والمشكلة السكانية في العالم الثالث، ترجمة: علياء شكري وآخرون، ١٩٨٥، ص ١٣٥.

وقد أوضح "ماركس" أكثر من مرة في المجلد الأول من (الرأس مال) أنه في بدء الحضارة الإنسانية كانت الأسر والقبائل بمفردها تدخل في علاقات فيما بينها، وذلك بوصفها وحدات مستقلة وليس كأفراد، غير أنه كان يعتقد في البداية أن الشكل البدائي للمجتمع هو الأسرة التي تولد عنها فيما بعد تجمع أكبر وهو القبيلة، وفيما بعد تنازل "ماركس" عن هذه الفكرة، حيث أشار "إنجلز" في الطبعة الثالثة من (الرأس مال) إلى أن دراسات "ماركس" المتعمقة عن وجود البشر البدائي قد جعلته يتصور أن الأسرة لم تتحول إلى قبيلة، بل إن الشكل البدائي للمجتمع البشري كان على العكس هو القبيلة المخلوقة تبعاً لمبدأ رابطة الدم، وبعد ذلك فقط عندما أخذت روابط الأسرة في الضعف بدأت تتطور أشكال عائلية متباينة (١).

كذلك فقد فطن "ماركس" إلى أهمية الأسرة من حيث وظيفتها الإنجابية في توفير العمال للمجتمع، لكنه لم يتطرق إلى دراسة تفاصيل تلك العملية، أما الماركسيون المحدثون فقد ركزت دراساتهم على التفسيرات التي تشير إلى وجود عوامل تحول دون انحلال الأسرة، وهي عوامل مستمدة من وظيفة الأسرة داخل نطاق التراكم الرأسمالي، حيث ساهمت الأسرة في السيطرة على توفير العمالة والمساهمة فيها، ومن ثم فإنها ساهمت في السيطرة على مستوى الأجور والتحكم فيها، كما يسرت بقاء الأسرة عن طريق تجميع دخل أفرادها في وعاء مشترك واحد(٢).

وهكذا فقد أصبح من الثابت أن العلاقات بين الرأسمالية وشكل حياة الأسرة كانت أكثر تعقيداً مما كانت تتصوره وجهات النظر المختلفة، إذ الشائع أن المشروعات الرأسمالية - في بداية ظهورها كانت تعمد - على سبيل المثال - إلى تشغيل الأسرة ككل في مصانعها، أي أنها لم تكن تعتمد عليهم كأفراد متوافقة في ذلك مع الاتجاه التقليدي الذي يرى أن على الأطفال - شأنهم شأن الكبار تماماً - أن يشاركوا في العمل المنتج، وعلى الرغم من أن ذلك أدى إلى استغلال وحشي مؤلم للأطفال، من حيث العمل في ظل ظروف سيئة، سواء في المناجم أو المصانع، فإنه يمكن إرجاع ذلك أيضاً إلى جشع أصحاب العمل، كما أن توفير

(١) لينين وزيازانوف وآخرون: الاشتراكية والمرأة، مرجع سابق، ص ص ٥٧ : ٥٨ .
(٢) ريتشارد أنكرو: المرأة والمشكلة السكانية في العالم الثالث، مرجع سابق، ص ١٤٠ .

الأسرة للأيدي العاملة كان أمراً متوقعاً لدى أسر العمال الزراعيين، حيث اعتادت الجماعة المنزلية الاشتراك في الإنتاج، ولقد كان العامل المؤثر وراء تحطيم التماسك الاقتصادي للأسرة يرجع إلى حد كبير إلى أصحاب العمل أنفسهم، بالإضافة إلى التشريعات الليبرالية الجديدة التي أخذت تحرم استخدام الأطفال في العمل، أما الأمر الأخير والمهم في نفس الوقت فهو أن أشكال الحياة المنزلية السائدة اليوم قد تأثرت تأثيراً كبيراً بالأسرة البرجوازية، التي أصبح نمط حياتها يأخذ طريقه إلى الانتشار السريع بين الشرائح الطبقية الأدنى منها، أكثر من تأثير الرأسمالية بصورة مباشرة على العامل بأجر(١).

وعلى الرغم مما تعرض له تحليل "ستون" لتطور حياة الأسرة من انتقادات، وحاجته إلى بعض التعديلات، فإنه قد نجح في أن يطرح تصنيفاً مفيداً للتغيرات في أشكال حياة الأسرة، حيث يميز "ستون" بين ثلاثة مراحل في تطور الأسرة عبر الثلاثمائة عام التي درسها، بدءاً من القرن السادس عشر وحتى أوائل القرن التاسع عشر، ففي القرن السادس عشر ولسنوات عديدة قبل ذلك كان نمط الأسرة السائد هو ما أسماه "ستون" الأسرة القرابية المفتوحة، وعلى الرغم من أن هذا النمط من الأسرة كان يتمحور حول الأسرة النووية،إلا أن الوحدة المنزلية كانت تنتمي إلى المجتمع الأكبر وتندمج فيه، ولقد كانت علاقات الأسرة مثلها في ذلك مثل العلاقات في المجتمع الكبير تختلف جذرياً عن تلك العلاقات التي سادت فيما بعد، فالزواج لم يكن في الأساس يمثل محوراً للارتباط العاطفي على أي مستوى من مستويات البناء الطبقي، ثم ظهر بعد ذلك نمط آخر من الحياة المنزلية قد بدأ يتشكل لدى بعض الجماعات الاجتماعية المحددة دون غيرها، وهو ما أطلق عليه تعبير الأسرة النووية الأبوية المحدودة النطاق، والتي استمرت من بدايات القرن السادس عشر وحتى أوائل القرن التاسع عشر، وكان هذا النمط من الأسرة مقصوراً إلى حد كبير على المستويات الأعلى في المجتمع، حيث تعززت قوة رب الأسرة الرجل داخلها، وأصبحت الأسرة تمثل بصورة مضطردة وحدة نووية منفصلة ذات حدود واضحة، ثم ظهرت بعد ذلك الأسرة النووية المغلقة على حد حدودها وظلت هي الأساس في تنظيم الأسرة

---

(١) أنتوني جيدنز: مقدمة نقدية في علم الاجتماع، ترجمة: أحمد زايد وآخرون، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص ص ١٤٧ : ١٤٨ .

حتى العقود الأولى من القرن العشرين والتي تميزت بالعديد من السمات المميزة كالفردية العاطفية، غير أن هذا الانتشار الواسع لهذا النمط من الأسرة في المجتمع ككل لم يتحقق بسهولة، ولم يكن انتشاره عملية مضطردة بلا عوائق، فقد حدثت خلال تلك الفترة أشكال من الانتكاس والاضطراب التي شابت عملية التحول هذه (١).

هذا وقد حاول بعض كتاب الأسرة المشهورين ذوي الوجهة الراديكالية من أمثال "لانج" و "ديفيد كوبر" خرق أعماق الأسرة النواة والكشف عن قدرتها التدميرية، حيث نظروا إلى الأسرة ليس على أنها مصدر الاستقرار والأمان، ولكن باعتبارها خالقة لمواقف يعتمد فيها أعضاؤها فقط اعتماداً عصابياً بعضهم على بعض. وقد استمدت هذه الفئة أراءها أساساً من علم النفس وكذلك من الفلسفة الوجودية عند (سارتر) (٢).

ذلك أن "لانج" قد ذهب إلى أن الأسرة مؤسسة محطمة لكيان الفرد. فهي خطرة على الأفراد والمجتمع، حيث أنها بالنسبة للفرد تحاصره بالعديد من قيود قيم الآباء التي تعوقه عن المشاركة في العالم الخارجي. وبالنسبة للمجتمع فإنها تفقد أفرادها القدرة على التغير الذي يرجع إلى الخوف الذي يصبح لصيقاً بهم مما يصعب الهروب منه (٣).

بالإضافة إلى ذلك فقد حاولت إحدى الحركات الاجتماعية الراديكالية المتمثلة في (الكوميون) إيجاد بديل آخر مناسب ليحل محل الأسرة الصغيرة، حيث أن مؤيدي هذه الحركات يرون أن تنظيم المجتمع في أسر صغيرة ليس ضرورياً أن يكون هو الترتيب الأمثل للإنسان. فالأسرة ليست هي المؤسسة المثلى لبعض الأفراد. بل يذهبون إلى أن المجتمع يجب أن يتيح مزيداً من الحرية لوجود أنماط معيشية جديدة، وذلك لأن (الكوميون) لا يعني فقط مجرد مجموعة من الأفراد يعيشون تحت سقف واحد لبعض المميزات العملية أو المادية، ولكن أفراداً لا يؤمنون بأسلوب الحياة في الأسرة الصغيرة المغلقة (٤).

وهكذا، لم تنظر الماركسية إلى الأسرة على أنها واحدة من السمات العامة للمجتمع

---

(١) المرجع السابق، ص ص ١٤٨ : ١٥١ .

(٢) السيد عبد العاطي السيد وآخرون: علم اجتماع الأسرة، مرجع سابق، ص ٢٥٨ .

(٣) سامية الخشاب : النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، مرجع سابق، ص ٧٥ .

(٤) المرجع السابق، ص ٤٧ .

الإنساني، ولكنها نظرت إليها في سياق تحليلها لطبيعة المجتمع الرأسمالي وما يتميز به من طبقية، أي أن نظام الأسرة في رأي أنصار هذا الاتجاه قد وجد في المجتمع استجابة لاعتبارات رأسمالية بحتة قوامها المحافظة على استمرار سيطرة الأفراد على الملكية. ومن هنا فقد أشار "ماركس" في كتاباته المبكرة إلى الزواج على أنه شكل من أشكال الملكية الخاصة ، كما يرى هذا الاتجاه أن النزاعات والخلافات الأسرية بين أعضاء الأسرة أمر طبيعي ونتاج لعدم المساواة في الحقوق والواجبات. وبالتالي فإن هذا الاتجاه لا ينظر إلى النزاعات والمشاجرات الأسرية على أنها تعبر عن سلبيات تقوض كيان الأسرة، بل لها إيجابيات تعود على بنيتها، مركزاً في ذلك على المصادر الرئيسية لوقوع النزاع أو الصراع وهي (المال والسلطة والثروة والمنافسة)، وبالتالي فإن الاتفاق والانسجام من وجهة نظر أصحاب هذا الاتجاه ما هو إلا وسيلة للتحكم في عملية الصراع داخل الأسرة (١).

أيضاً، جدير بالذكر هنا أن أيديولوجيا المرأة الجديدة تستمد جذورها الفكرية من الماركسية الحديثة، حيث تعتبر أن خطأ الماركسية القديمة هو اللجوء إلى الأساليب الاقتصادية لبناء مجتمع لا طبقي، بينما اللجوء إلى الأساليب الاجتماعية هو السبيل الوحيد لمجتمع خال من الطبقات والميول الطبقية. وتمثل الأسرة والأمومة في نظرة الماركسية الحديثة السبب وراء نظام طبقي جنسي يقهر المرأة حيث لا يرجع إلا لدورها في الإنجاب والأمومة. وإذا كانت السنن الكونية الطبيعية لديهم هي التي اقتضت هذا الاختلاف البيولوجي فلابد من الثورة على هذه السنن الطبيعية والتخلص منها، بحيث تصبح الفروق البيولوجية بين الرجل والمرأة فروقاً اجتماعية متصلة بالأدوار التي يؤديها كل من الرجل والمرأة، وليست متصلة بالخواص البيولوجية لكل منهما، ومن ثم فإذا قام الرجل بوظيفة المرأة وقامت المرأة بوظيفة الرجل فإنه لن يكون هناك ذكر وأنثى وإنما سيكون هناك نوع آخر سوف يحدد طبيعة دوره في الحياة بحيث يجوز للأنثى أن تمارس دور الذكر والعكس، وبحيث لا يكون هناك أسرة بالمعنى التقليدي وأبناء ولا رجل ولا امرأة وإنما أسر جديدة (٢).

---

(١) عبد الوهاب جودة عبد الوهاب : الطلاق كآلية من آليات تفكك الأسرة المصرية، رصد للواقع واستكشاف ملامح المستقبل، مرجع سابق، ص ص ٢٣١ : ٢٣٢ .

(٢) إيمان محمد عز العرب: ملامح التغير في الأسرة المصرية في ظل مجتمع المعلومات، في أحمد زايد، أحمد مجدي

وأخيرًا فقد نظرت الماركسية إلى عملية التنشئة الاجتماعية في ضوء عملية الجدل بين ما هو تحتي وما هو فوقي. كما أنها أيضًا قد اهتمت بالاختلافات الحادثة في عملية التنشئة بين المستويات الطبقية المتباينة فما يسود الطبقات العليا من تنشئة يخالف ما هو حادث في المستويات الدنيا. فالفرد في طبقة معينة له من القيم الاجتماعية المحددة التي تؤثر في طبيعة العلاقات والأدوار الداخلية كما أيضًا تساهم في بلورة الوضع الاجتماعي في داخل الأسرة. ذلك الذي يتحدد في ضوء علاقة الأسرة بالمستوى الواسع (المجتمع) (١).

هذا واختلاف أساليب التنشئة الاجتماعية بين الطبقات لا يكون فقط في مجال أساليب تربية الأطفال. ولكن أيضاً في مفاهيم التأديب وطرق إظهار العواطف، بالإضافة إلى طموحات الآباء أنفسهم بالنسبة لأبنائهم (٢).

وذلك لأن كل طبقة تختلف في تأثيرها على الأفراد وتختلف كذلك قيمها التي تتمسك بها وعاداتها، أي أن وجود الفرد الاجتماعي في أسرة معينة تنتمي إلى طبقة معينة يعكس المبادئ والقيم الاجتماعية لهذا الوجود مما يؤثر في الأسرة وفي طبيعة العلاقات والأدوار داخلها (٣).

**ب- النظرية النسوية :**

لقد أثار مفهوم النسوية ولا يزال جدلاً كبيراً حول تعريفه وكيفية فهمه عبر الحدود والثقافات المتباينة، حيث اختلف العلماء حول ما إذا كان الاتجاه النسوي هو حركة اجتماعية تهدف إلى تحقيق مطالب معينة كما كانت الحركات النسائية في القرن التاسع عشر، والاتجاه النسوي في بدايته الأولى والذي نشط بفضل الثورة الفرنسية التي طالبت بحق المرأة في الحصول على التعليم، أم أنه حركة سياسية، أم اتجاه علمي يدرس ويحلل أوضاع المرأة في علاقاتها بالرجل في ظل ظروف اجتماعية وثقافات مختلفة، ومع ذلك الجدل الدائر حول مفهوم النسوية، فإنه يمكن تعريفه بأنه مجموعة من الحركات والإيديولوجيات المتعلقة

---

حجازي (محرري) الأسرة المصرية وتحديات العولمة، أعمال الندوة السنوية التاسعة لقسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٧-٨ مايو ٢٠٠٢، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ٢٠٠٣، ص ٧٥ .

(١) Scanzani L., and Scanazani J., Men, Women and Change: Graw- mc, Hill, New York, 1976, P. 14.

(٢) سناء الخولي: الزواج والعلاقات الأسرية، مرجع سابق، ص ٢٣٢ .

(٣) L. Scanzani and J. Scanzoni, "Men, Women and Change Op. Cit, P. 43.

بتحرير المرأة ومنحها حقوقاً مساوية لحقوق الرجل، ومعارضة سيطرة الرجل على اختلاف صورها، أي أن القضية الأساسية في الفكر النسوي هي النضال من أجل حصول المرأة على فرص متكافئة في الالتحاق بالتعليم وفي الأدوار المهنية (١).

وعلى الرغم من الاختلاف الجوهري بين الحركة النسوية في القرن التاسع عشر والحركة النسوية المعاصرة والذي يتمثل في أن الحركة الأولى كانت ترى أن الاختلافات البيولوجية هي التي جعلت مهمة المرأة الأساسية تنحصر في الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال، وبالتالي فإن ذلك يعد هو العامل المسئول عن المعاملة القاسية وغير العادلة التي تلقاها المرأة من جانب المجتمع، أما الحركة النسوية التي تطورت خلال الستينيات من هذا القرن فقد تجاوزت تلك الاختلافات البيولوجية، حيث أرجعت الاختلافات بين الجنسين إلى عملية التطبيع الاجتماعي التي تشكل سلوك كل منهما، حيث تضع الثقافة المرأة من خلال هذه العملية في وضع اللامساواة، وذلك من خلال الأدوار التي ترسمها لها باعتبارها أم وزوجة فقط وتحرمها من الأدوار الخاصة بالرجل(٢). إلا أنه يمكن القول أن كافة الحركات النسوية تشترك في التقاليد الخاصة بالفكر التقدمي المتمثل في التنوير القائم على مبدأ التساوي في الحقوق بين البشر جميعاً، وهو ما جعل هذه الحركات تقوم كرد فعل للمعاملة غير العادلة للمرأة وللنساء عموماً بسبب الجنس (٣).

هذا وتتضمن النظرية النسوية ثلاث مدارس أساسية هي الاتجاه النسوي الفردي، والاتجاه الاشتراكي، والاتجاه الراديكالي المعاصر، ويهتم كل من الاتجاه الأول والثاني بقضايا المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كنتاج لمطالب الحركة النسائية الأولى في القرن التاسع عشر وحركة تحرير المرأة، في حين يركز الاتجاه الثالث على بعض القضايا المتطرفة حول المساواة كانعكاس للموجات الحديثة من الحركة النسائية،

(١) Amrita Chhachhi, "Concepts in Feminist Theory – Consenses and Controversy, in Gender in Carilbean Development", UWI, Pat Mahomed a Katt. Shepherd (ed.), 1986, P. 11.

(٢) Ibid., P. 11.

(٣) David Bouchier, The Feminist Challenge, Schohen Book, New York, 1983, P. 84.

وخاصة في الستينيات والسبعينيات من هذا القرن والتي يطلق عليها البعض حركة التمركز حول الأنثى (١).

ويعد الاتجاه النسوي الفردي أو الليبرالي من أقدم الاتجاهات النسوية تاريخياً، حيث ترجع جذوره إلى الثورة الفلسفية التي عرفت بحركة التنوير في القرن الثامن عشر، وقد ظهرت هذه الحركة من خلال ما قام به "ستيوارت مل" "وهربرت تايلور"، حيث أصبحت المبادئ الليبرالية سلاحاً قوياً وهاماً في المطالبة بحق المرأة في الانتخاب، كما تم إحياء هذه الحركة بعد ذلك باستخدام نفس المبادئ وذلك لتأكيد عدم مساواة المرأة في المجتمعات التي يفترض فيها وجود الحرية والديمقراطية والعدالة (٢).

ويهتم أصحاب هذا الاتجاه بحرية الفرد ومكانته باعتبار أنهما مستقلان عن علاقته بالأفراد الآخرين في المجتمع، كما يدركون استقلالية الفرد من منطلق أنها شيئاً فطرياً، وأن تحقيق هذه القيمة يكون من خلال النظام الاجتماعي المثالي الذي يقوم بإحكام المساواة في الحقوق المدنية والالتزام بها، وتوفير مجموعة من القواعد أو الضوابط السياسية التي يمكن للأفراد عن طريقها حماية وتأكيد هذه الحقوق المدنية (٣).

وتتمثل الفكرة الرئيسية في الاتجاه النسوي الفردي أو الليبرالي في عملية التنشئة الاجتماعية، حيث يؤدي الأفراد من خلال هذه العملية نمطاً معيناً من السلوك والأدوار دون وعي منهم بذلك، إذ يتعلم الذكور النظرة المادية إلى العالم، والبعد عن العاطفة، أما الإناث فيتعلمن الطاعة والخضوع والتعبير عن المشاعر، وبذلك تصبح الأدوار النوعية هي أساس نظام المكانة الذي يضع المرأة في وضع متدن، غير أنه على الرغم من ذلك يرى أصحاب هذا الاتجاه إمكانية تغيير هذه الأدوار، وذلك من خلال عملية تدريب اجتماعي يتلقاه الذكور والإناث منذ الطفولة، بالإضافة إلى تحدي الأدوار النمطية التي من شأنها استمرار التحيز ضد النساء (٤).

---

(١) فاتن أحمد علي: عرض تحليلي للاتجاهات الحديثة في دراسة المرأة، بحث غير منشور، كلية البنات، جامعة عين شمس، ١٩٩٨، ص ٤.

(٢) David Bouchier, The Feminist Challenge, Op., Cit., P. 85.

(٣) فاتن أحمد علي: عرض تحليلي للاتجاهات الحديثة في دراسة المرأة، مرجع سابق، ص ٥.

(٤) المرجع السابق، ص ٥.

أما الاتجاه النسوي الاشتراكي أو الماركسي فيهتم بصفة أساسية بالعلاقة المتبادلة بين الرأسمالية والسلطة الأبوية، وتمتد الجذور الفكرية لهذا الاتجاه إلى نظرية "إنجلز" التي ذهبت إلى أن السلطة الأبوية قد نشأت اجتماعياً مع تطور نظام الملكية الخاصة، ومن ثم فإن قهر المرأة يعد من وظائف النظام الرأسمالي، ولذلك فقد رأى "إنجلز" أن رفع الوصاية عن المرأة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بخروجها إلى العمل والانضمام إلى صفوف البروليتاريا والكفاح من أجل الاشتراكية التي تعمل على تحرير كافة الفئات والطبقات الاجتماعية التي تعاني من القهر والاضطهاد (١).

ومن هنا فإن الفكرة الأساسية لدى النسويين الاشتراكيين تتمثل في الافتراض بأن الزواج البرجوازي يعاد إنتاجه في شكل صراعات وتناقضات المجتمع البرجوازي الأكبر، فالزوجات يمثلن العبيد أو الطبقة المضطهدة، بينما تمثل السلطة الأبوية في هذه الطبقة دور الملاك أو أصحاب الأعمال، وبذلك يشير هذا التحليل إلى الرجال كأعداء للنساء، وأن الصراع القائم بينهم يعد انعكاساً للصراع الأكبر الموجود في المجتمع، حيث يتم استغلال النساء في سياق الرأسمالية، وبهذا المعنى فإن الرجال في ظل هذا النظام الاستغلالي مضطهدون، وبالتالي فإن مناداة النسوية الليبرالية بالمساواة مع الرجال ليس لها معنى بالنسبة للاشتراكية، وذلك لأنها تعنى المساواة مع جماعة تؤمن بالاضطهاد بالفعل في إطار نظام اجتماعي وسياسي فاسد (٢).

وفي إطار الاهتمام بالأسرة يناقش النسويون الاشتراكيون موضوع الأعمال المنزلية وما إذا كانت تدخل في اقتصاديات السوق أم لا، حيث نظر هؤلاء إلى أعمال النظافة والطهي ورعاية الأطفال على أنها لا يمكن أن تعد سلعاً تباع أو تتبادل، هذا بالإضافة إلى تأكيد هذا الاتجاه على الكيفية التي أصبحت بها المرأة حبيسة في مكانتها الاجتماعية المتدنية، وعلى أن العمل المنزلي، والجنس، وتربية الأطفال يمكن اعتبارهم من أكثر معوقات عملية المساواة، وذلك لأنها تساعد على خلق حالة نفسية تجعل عملية اللامساواة التي تلتصق بالمرأة تبدو كأمراً طبيعياً (٣).

---

(١) David Bouchier, The Feminist Challenge, Op., Cit., P. 66.

(٢) Ibid., P. 67.

(٣) Duelli. Klein. R, What we Want to do: Thoughts about Feminist

أيضاً فإن النسوية الراديكالية يمكن النظر إليها باعتبارها تطور جديد للفكر الاشتراكي، حيث لا يكتفي أصحاب هذا الاتجاه بالمطالبة بمساواة المرأة مع الرجل، بل يعتبرونها أحد العناصر السامية، ومن ثم فإنهم يطالبون بخضوع الرجل للمرأة، وباستبعاد الرجال جميعاً من عالم النساء، كما ينظر هذا الاتجاه إلى التكوين البيولوجي للمرأة باعتباره ليس عيباً في حد ذاته، وإنما بمقدار ما تضيفه الثقافة أو المجتمع عليه، فالثقافة الأبوية تصف كل ما هو أنثوي بالتدني في مقابل كل ما هو ذكري، ومن ثم فإن دور الأم الذي تقوم به المرأة ثقافياً يجعلها مخلوقاً متدنياً بالنسبة للرجل (١).

وقد استخدمت النسوية الراديكالية مفهوم السلطة الأبوية لوصف سيطرة الرجل التاريخية على المرأة، حيث يمارس الرجل قوته على المرأة بطرق عديدة تبدأ من الإشباع الذاتي، والاستغلال الاقتصادي، والعمل المنزلي، والتحكم الجنسي، فكل أشكال العنف المستخدم ضد المرأة تعد دليلاً على رغبة الرجال لفرض سيطرتهم، كما نظر هذا الاتجاه إلى الزواج الأحادي على أنه المصدر الرئيسي لقوة الرجل، وبالتالي فإن الزواج بالنسبة للراديكاليين كالرأسمالية بالنسبة للاشتراكيين، فهو يمثل قهراً للمرأة يعمل على تحطيم فرديتها وفساد عقول أطفالها، وفي مقابل ذلك يقوي من سلطة الرجل (٢).

هذا ويمثل التاريخ أهمية خاصة بالنسبة للنسوية الراديكالية، حيث أنه على الرغم من أن كثيراً من أصحاب هذه الحركة قد نظروا إلى الاستغلال التاريخي للمرأة كوسيلة لنمو الوعي، إلا أنهم اهتموا بالبحث في مسألة أصول السلطة الأبوية، فإن لم تكن أصول هذه السلطة موجودة في الاختلافات البيولوجية أو في العلاقات الاقتصادية الرأسمالية فإنها يمكن أن تكون أبعد من هذا، ذلك أنها في الوقت الذي كانت فيه المرأة متساوية معه، حدث في أوقات تاريخية معينة أن حظى الرجال بالتفوق وتأسيس الحكم الأبوي، ومن هنا فقد سعى الباحثون في هذا المجال إلى الإجابة عن الأسئلة الخاصة بزمن وكيفية وأسباب حدوث هذه

---

Methodology, in G. Bomles and R. Duelli, (eds.), Theories of Women Studies, London, 1983, P. 37.

(١) فاتن أحمد علي: عرض تحليلي للاتجاهات الحديثة في دراسة المرأة، مرجع سابق، ص ٦.

(٢) المرجع السابق، ص ٨.

التحولات[1].

ج - **نظرية القوة واتخاذ القرار :**

تعد نظرية القوة واتخاذ القرار من أهم الاتجاهات النظرية التي قامت بدراسة ديناميات العلاقات الأسرية وبالتالي دراسة الطلاق، وذلك لأن ظاهرة الطلاق ترتبط إلى حد كبير بالقوة التي يتمتع بها الزوج أو الزوجة، ويهتم هذا الاتجاه بالقضايا التي تخص القوة التي تحظى بها المرأة شأنه في ذلك شأن الاتجاه النسوي الذي يسعى بدوره إلى زيادة تلك القوة وتمكين المرأة عن طريقها، كما يهتم أيضاً بالاستناد إلى الشواهد الإمبيريقية المستمدة من الدراسات الخاصة بمجتمعات العالم الثالث.

وقد أصبح مفهوم القوة أحد الموضوعات الهامة في دراسات الأسرة منذ الستينيات، ويعد هذا المفهوم ذو أبعاد متعددة، وذلك لكونه يحتوي على علاقات متداخلة وعناصر بنائية، حيث أن القوة ما هي إلا عملية دينامية، وهو ما دفع بعض العلماء إلى تقديم هذا المفهوم لتوضيح عمليات التفاوض في علاقات القوة داخل الأسرة [2].

كذلك يمكن تحديد مفهوم القوة من خلال حصر عدد الأفعال التي يمكن عن طريقها قياس درجة قوة الشخص، وذلك من خلال استخدام مقاييس لحصر عدد القرارات التي يتخذها كل من الزوج والزوجة كل على حدة، أو كلاهما معاً، بحيث أنه كلما زاد عدد القرارات التي اتخذت مستقلة كلما دل ذلك على قوة الشخص، كما يمكن تحديده أيضاً باستخدام تقسيم العمل بين الزوجين واتخاذ القرارات كمؤشر لدرجات القوة[3].

كما يشير مفهوم القوة إلى ثلاثة مفهومات أساسية هي: أساس القوة، وعمليات القوة، ونتائج القوة، ويستخدم أساس القوة للإشارة إلى مصادر القوة الاقتصادية والثقافية، بينما يشير مفهوم عمليات القوة إلى الطرق المتداخلة التي يقوم الأفراد باستخدامها أثناء محاولتهم للتحكم خلال عمليات التفاوض واتخاذ القرار، أما مفهوم نتائج القوة فيستخدم ليجيب عن السؤال

---

(١) Amrita Chhachhi, Concepts in Feminist Theory, Op., Cit., P. 5.
(٢) Samia Kadry, Women's Activities and Status: The Case of Bedouin Women in Sinai, The Hague, October, 1990, P. 7.
(٣) إجلال حلمي: دراسات عربية في علم الاجتماع الأسري، مرجع سابق، ص ١٣٠ .

الخاص بمن الذي يتخذ القرار أو من الذي يتحكم أو يفوز؟، ونتيجة لذلك فقد اختلفت الدراسات في معالجتها لمفهوم القوة، بالإضافة إلى اختلافها في الأبعاد العديدة التي تشير إليه ويمكن قياسها إمبيريقياً (١).

وفي هذا الإطار فقد أكد "هيل" على أهمية وجود مقاييس مقارنة لدراسة القوة واتخاذ القرار، والحاجة إلى تطوير مجموعة من المؤشرات لاختبار ديناميات القوة، بالإضافة إلى تطوير المقاييس التي تعتمد على ملاحظة ديناميات القوة داخل الأسرة، والنظر إلى هذا المفهوم بوصفه متغيراً مستمراً يبدأ من قوة مطلقة لأحد الزوجين، إلى توازن للقوة بينهم ثم إلى استقلال ذاتي للاثنين معاً (٢).

هذا وتعد نظرية المصادر من أهم الاتجاهات النظرية التي يمكن من خلالها دراسة بناء القوة داخل الأسرة، حيث تفترض هذه النظرية أن سلطة اتخاذ القرار إنما تأتي من المصادر التي يقوم الأفراد عن طريقها بالوفاء بالاحتياجات الزوجية والأسرية، وأن من أهم المصادر التي تعمل على زيادة سيطرة الزوج أو الزوجة، المكانة الاجتماعية للزوج، والمستوى التعليمي للزوجة مقارنة بالزوج، والعضوية في المؤسسات المختلفة، والتنشئة الاجتماعية، ودورة حياة الأسرة، والقهر الجسدي أو البدني (٣).

وإلى جانب ذلك، تهتم نظرية المصادر المعيارية بالتركيز على العنصر الثقافي نظراً لخطورته المتمثلة في أن تباين الثقافات يؤدي إلى اختلاف المعايير الخاصة بتأثير الزوجة في اتخاذ القرارات الأسرية بالزيادة أو النقصان، فعلى سبيل المثال كانت الثقافة التقليدية في الماضي تؤدي دوراً مميزاً في حياة الزوجين اللذين تم تنشئتهما وفقاً للنموذج الخاص بوالديهما، والذي يقوم على اختلاف الأدوار وفقاً للجنس وسلطة الرجل المطلقة على الأسرة، أما مع التغيرات التي شهدتها المجتمعات حديثاً فقد وجد نموذجاً آخر جديداً لا يعرف التمايز على أساس الجنس، حيث حدث تحولاً كبيراً في نظرة المجتمع إلى المرأة ومركزها الاجتماعي حتى أصبحت تحظى بنفس مكانة الرجل، بل وتتفوق عليه في أحيان كثيرة (٤).

---

(١) المرجع السابق، ص ١٢٨ .

(٢) Samia Kadry, Women's Activities and Status, Op., Cit., P. 9.

(٣) إجلال حلمي: دراسات عربية في علم الاجتماع الأسري، مرجع سابق، ص ١٣٩ ..

(٤) المرجع السابق، ص ١٣٩ .

وأخيراً فقد تمكنت "روتشيلد" من التوصل إلى عدداً من المؤشرات المعبرة عن قوة المرأة، وذلك من خلال القيام ببعض الدراسات العملية في العديد من المجتمعات، وقد ذهبت "روتشيلد" في ذلك إلى أن قوة المرأة قد تستمد من الرجل كقوة الإنجاب وخاصة إنجاب الذكور، وقوة الزواج القائم على الحب المتبادل، والقوة القائمة على المكانة الاجتماعية أو الوضع الاجتماعي لكل من الوالد والزوج ومدى ثرائهما، كما أنها قد تستمد من ممارسة الأنشطة الاقتصادية التي تدر دخلاً مستقلاً لها عن الرجل، وبذلك يمكن للمرأة الحصول على القوة بشكل مستقل عن الرجل، وقد يمكنها أيضاً الجمع بين هذين النوعين من القوة، حيث أن وجود أحد نوعي القوة لا يلغي إمكانية وجود النوع الآخر(١).

**٣ - اتجاه ما بعد الحداثة :**

يقصد بعصر الحداثة العصر الذي امتد منذ بدايات الثورة الصناعية التي نقلت المجتمع من النمط التقليدي إلى النمط الحديث في جميع مجالات الحياة، وقد أسهم في صياغة مفهوم ما بعد الحداثة مجموعة من أبرز الباحثين في مجالات النقد الأدبي والفلسفة وعلم الاجتماع (٢).

وقد أشار "إدجار" و"جليزر" أبرز ممثلي هذا الاتجاه إلى التغيرات أو التحولات التي يمر بها العالم كله الآن، سواء في البلدان النامية أو البلدان المتقدمة مؤكدان أن كافة المجتمعات قد اتبعت نموذجاً للتغير الأسري، فالأطفال يعيشون على نحو مضطرد معظم فترات طفولتهم داخل أسرة يرعاها أحد الأبوين فقط، وذلك إما بسبب تجنب الزواج في حد ذاته أو بسبب الزيادة الكبيرة في حالات الطلاق .

ولقد أشارا إلى أن هناك تغيراً مصاحباً للحداثة، يتمثل في ذلك الارتفاع المستمر في متوسط العمر البشري، وخاصة أعمار النساء، مما يفرض مشكلات فيما يتصل باستمرار وجود علاقة واحدة ملزمة، ويفتح المجال أمام فرصة التغير في طبيعة العلاقة الحميمة على مدى حياة الفرد. فالمسنين مثلاً لاسيما النساء يواجهون مشكلة اختيار علاقات مشاركة جديدة، عندما يتوفى رفقاء حياتهن من الرجال قبلهن، أو يخترن تكوين علاقات صداقة مع نظرائهن من

---

(١) ريتشارد أنكرو وآخرون: المرأة والمشكلة السكانية في العالم الثالث، مرجع سابق، ص ١٧٤ .

(٢) السيد يس: الوعي التاريخي والثورة الكونية، حوار الحضارات في عالم متغير، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٥، ص ١٥٢ .

المعمرات وهي علاقات يمكن أن تستمر لفترات طويلة(١).

وفي هذا الإطار يؤكد "جيدنز" على أن فهم الممارسات الاجتماعية يمكننا من أن نفهم الطريقة التي يتشكل بها المجتمع ويرى أن المجتمع يخلق ويعاد إنتاجه لا من خلال فرد واحد ولكن من خلال المشاركين في كل موقف اجتماعي (٢).

ومن هنا قدم "جيدنز" مفهومه عن الأسرة، خاصة رؤيته لمفهوم العلاقات الأسرية الحميمة وعلاقاتها بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الجارية. كما أشار إلى أن النظم الجديدة – وخاصة نظم السوق – قد غيرت طبيعة الصداقة ونظراً لأن النظم الإدارية لها مسارات روتينية لا شخصية وغير خاضعة للمعايير الأخلاقية، فإن العلاقات الشخصية المبنية على الإخلاص والثقة تصبح جزءاً أساسياً من الحياة الحديثة(٣).

هذا وتعتبر التغيرات غير الشخصية هي مصدر للاضطراب والخلل في بناء المجتمعات، حيث يشعر الأشخاص أن حياتهم الخاصة عبارة عن سلسلة من المتاعب وأنه يوجد وراء هذا الإحساس بالمأزق تغيرات غير شخصية في بناء المجتمعات، ولكنهم لا يحددون – عادة – طبيعة الاضطرابات التي يعانون منها، ولا يعرفونها في حدود التغير التاريخي والتناقض النظامي لأنهم لا يتمتعون بخاصية الرصد التي تعتبر ضرورية لفهم الموقف المتبادل لكل من الإنسان والمجتمع، وليس لديهم الوعي بما تحمله هذه الرابطة بين المجتمع والإنسان من مغزى بصدد طبيعة موقفهم التاريخي، ووضعهم في المجتمع وأنواع صياغة التاريخ التي تتعين عليهم المشاركة فيها، ولا يتمكنون من تصحيح اضطراباتهم الشخصية بطرق معينة تتمثل في ضبط التحولات البنائية التي تكمن وراء هذه الاضطرابات، وهناك تغيرات

---

(١) دون إدجار وهيلين جليزر: الأسرة والعلاقات الحميمة، مسارات الحياة الأسرية وإعادة بناء الحياة الخاصة، ترجمة: عمر عبد الرحمن شلبي، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٣٩، فبراير ١٩٩٤، ص ص ٦٣ : ٦٥ .

(٢) أحمد زايد: "آفاق جديدة في نظرية علم الاجتماع ونظرية البنية عند جيدنز"، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، المجلد ٣٣، العددان الأول والثاني، يناير – مايو ١٩٩٦، ص ٥٩ .

(٣) A. Giddeins, The Consequences of Modernity, Cambridge, Polity Press, 1990,
P. 85.

مأساوية ترجع إلى وقائع تاريخية أصبحت الآن مجرد تاريخ مضى، ولذلك فإن التاريخ الذي يؤثر في كل إنسان يعيش في الفترة الراهنة هو تاريخ العالم بأثره، ففي حدود هذه الفترة التي يمر بها العالم، تحول سدس جنس البشر من حالة الإقطاع وحالة المجتمع المتخلف، إلى حالة المجتمع الحديث والمتقدم والجموعي (١).

وعلى الرغم من اتفاق علماء الاجتماع على أهمية دراسة المشكلات الاجتماعية وتحديدهم للظاهرة موضوع الدراسة إلا أن اتجاهاتهم النظرية إزاء تحليل المشكلات وتفسيرها قد اختلفت ويرجع ذلك إلى سببين: الأول يكمن في أن الظاهرة الاجتماعية الواحدة يمكن تحديدها وتعريفها من خلال طرق متباينة وذلك لأن كل عالم في تفسيره للظاهرة يتبنى مدرسة فكرية معينة تملي عليه اختيار نموذج معين يتم في ضوئه تحديد مشكلة الدراسة ومنهج التحليل والإطار النظري المرجعي المستخدم في تفسيرها، والسبب الآخر يرتبط بحقيقة جوهرية وهي أن علم الاجتماع ذاته يعد نتاجاً اجتماعياً أو بمعنى آخر أن نظريات ومفاهيم علم الاجتماع قد تشكلت من خلال ظروف اجتماعية وسياسية واقتصادية معينة (٢).

كما أن هناك ضرورة للتمييز بين اضطرابات الوسط الشخصية وقضايا البناء الاجتماعي العامة، إذ أن "الاضطرابات" تحدث داخل شخصية الفرد ذاته، وتقع في حيز علاقاته المباشرة مع الآخرين، وهي تتصل بذاته وبمجالات الحياة المحدودة التي يعيها بصفة شخصية ومباشرة. أيضاً ضرورة الاهتمام بنظم المجتمع السياسية والاقتصادية كأساس لصياغة أية مشكلة ووضعها في منظورها الصحيح، وإن من المهم التعرف على القيم وتهديداتها لصياغة القضايا الكبرى والتي تؤدي للاضطرابات الشخصية، فمن أجل صياغة القضايا والاضطرابات يتعين علينا أن نسأل عن القيم التي كانت موضوع اهتمام وتقدير وإعزاز ثم صارت عرضة للتهديد، وفي حالتي التهديد والتدعيم والتحولات يتعين علينا أن نسأل عن التناقضات الكامنة في البناء. ومن المهم استخدام المنظور الاجتماعي التاريخي الكبير لتفسير مشكلات العصر وأزماته، وهنا يشير "ميلر" إلى أن كثيرين من الباحثين أو العلماء قاموا

---

(١) سامية خضر صالح: دراسات سوسيولوجية معاصرة، مرجع سابق، ص ص ٣٢ : ٣٣ .

(٢) محمد الجوهري وآخرون: علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨، ص ص ٣٧ : ٣٩ .

بتفسير القضايا الجماهيرية الكبرى والاضطرابات الخاصة في حدود "الطب النفسي"، ولكن محاولتهم هذه ليست إلا وسيلة لتحاشي المشكلات الكبرى للمجتمع الحديث. فلا يمكن تحديد مشكلات الفراغ مثلاً دون تفسير لمشكلات العمل [1].

**خاتمة:**

وبعد، فلقد تبين من عرض إسهامات النظريات المختلفة المفسرة للتغير الاجتماعي تعدد وجهات النظر واختلافها بشأن تحديد العوامل الأساسية التي يمكن في ضوئها تفسير التغير الاجتماعي في المجتمع. كما تبين أيضاً من عرض موقف كل من الاتجاهات المحافظة والاتجاهات النقدية واتجاه ما بعد الحداثة من دراسة الأسرة وتأثير التحولات الاجتماعية والاقتصادية عليها اختلاف نظرة هذه الاتجاهات النظرية لموضوع التغير الاجتماعي وكيفية تأثر الأسرة به.

---

(١) سامية خضر صالح: دراسات سوسيولوجية معاصرة، مرجع سابق، ص ٣٣ .

# الفصل الرابع

# الطلاق ، المحددات والآثار

مقدمة.

أولاً: الطلاق في الأديان السماوية.

ثانياً: الطلاق في القانون.

ثالثاً: معدلات انتشار ظاهرة الطلاق المبكر في الأسرة المصرية وعلاقتها بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع المصري منذ حقبة السبعينيات وحتى الفترة المعاصرة.

رابعاً: الأسباب الاجتماعية للطلاق.

خامساً: الآثار الاجتماعية للطلاق.

**مقدمة:**

يشهد العالم المعاصر تغيرات عميقة الجذور، فقد بدأ النظام العالمي يدخل مرحلة جديدة من تاريخه، ونعني على وجه التحديد نهاية عصر الحرب الباردة، وزوال النظام الثنائي القطبية وبداية عهد الأحادية، حيث تسيطر الولايات المتحدة الأمريكية على مجمل المسرح العالمي بحكم قوتها الاقتصادية وتفوقها التكنولوجي وتميزها العسكري. وانعكس ذلك على الأصعدة الاقتصادية والثقافية في صورة عولمة الاقتصاد والثقافة والقيم، وأخذ العالم يتحول إلى نظام عالمي جديد تسيطر عليه السوق الرأسمالية سيطرة كاملة من خلال آليات متعددة مثل المؤسسات المالية والدولية. واختزل دور الدولة في مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال إطلاق قوى السوق وتطورت شبكات الاتصال والمعلومات[١].

ومن هنا فقد ظهرت أهمية معالجة صراعات الأسرة من حيث بنائها ووظائفها ومشاكلها في العصر الحديث نتيجة عدة عوامل أهمها الثغرات التي تحدث في كثير من مجتمعات العالم بسبب التحول التدريجي أو السريع في نمط الحياة. الأمر الذي فرض أنماطاً جديدة من العلاقات داخل الوحدة الأسرية. وقد كان من نتيجة تلك التغيرات المصاحبة في الأدوار والمراكز ظهور بوادر التفكك ونشوء عديد من المشاكل الأسرية. كذلك ينظر العلماء إلى التفكك الأسري باعتباره أمراً متصلاً يحدث في المجتمع الكبير، ذلك أن اتجاهات وقيم ومعايير أعضاء الأسرة تعكس ما هو موجود في ثقافة المجتمع الكبير. كما أن التكنولوجية الحديثة غيرت في اتجاهات الأسرة وزادت الاتجاهات المستقلة وقد تحول اهتمام العلماء والباحثين إلى دراسة المشاكل الأسرية نظراً إلى ارتفاع معدل الطلاق والانفصال وانتشرت الأسرة التي تعمل فيها المرأة وتصبح مستقلة. كذلك أخذت تواجه الأسرة مشاكل عديدة مثل غياب الأب والفقر والبؤس والهجر[٢].

ثم أن هناك التحولات الجذرية في العلاقات الزواجية وظهور الاتجاه نحو التأكيد على

---

(١) سامية الخشاب: شاهد على الأسرة المصرية المعاصرة، في أحمد زايد، أحمد مجدي حجازي (محرري) الأسرة المصرية وتحديات العولمة، أعمال الندوة السنوية التاسعة لقسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة ٧-٨ مايو ٢٠٠٢، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ٢٠٠٣، ص ٣٥.

(٢) سامية خضر صالح: دراسات سوسيولوجية معاصرة، مرجع سابق، ص ٢٢: ٢٣.

نوعية العلاقة مع الشريك أكثر من التأكيد على أداء أدوار معينة. كما أن تزايد حالات الطلاق له أيضاً تأثيره على العلاقات داخل الأسرة. ففي إطار الوثيقة التي تفترض استمرار الحب الزوجي يتم فصل العلاقات على نحو مغاير .. ثم تنشأ علاقات جديدة بتصورات جديدة لا يفترض نجاحها مع الشريك الجديد. ثم إن ثمة تحول جذري يجب دراسته بعناية فيما يختص بالعلاقات الأسرية ألا وهو انفصال النساء عن ذلك المجال الخاص بالأسرة وهو يشبه انفصال الرجال عن حياتهم التقليدية في غضون الثورة الصناعية، وكان لذلك أثران أساسيان أولهما: أنه فتح المجال لإمكان وجود احتكاكات جديدة في إطار أوضاع جديدة للمرأة وكذلك للرجل وذلك يهدد بكشف مواطن الضعف في علاقة الزواج وثانيهما: أنه غير من طبيعة العلاقات الحميمة داخل إطار الكيان الأسري سواء للشريكين أنفسيهما أو لأطفالهما[1].

وقد تأثر المجتمع المصري بكل هذه التحولات العالمية الكبرى، فقد شهد تغيرات جوهرية في نظمه الاقتصادية والسياسية، وتحول من النظام السياسي المركزي إلى النظام التعددي الديموقراطي، وتحول النظام الاقتصادي القائم على سيطرة الدولة إلى فتح الباب أمام القطاع الخاص وتدعيم موجات الخصخصة التي هدفت إلى انسحاب الدولة من عديد من المجالات الإنتاجية وتصفية القطاع العام، بالإضافة إلى بروز دور مؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها الجمعيات التطوعية وجمعيات رجال الأعمال[2].

ولقد أثرت كل هذه التحولات الكبرى سواء العالمية أو المحلية على الأسرة المصرية باعتبارها إحدى مؤسسات المجتمع، ولذلك كان من الطبيعي أن نرصد تلك التحولات الاجتماعية والاقتصادية بغرض فهم مختلف الظروف التي أحاطت بها، وتتبع أثر هذه التحولات على مختلف أوجه التفاعل الاجتماعي وأنساق التماسك والتحلل داخل النظام الأسري، حيث تزايدت معدلات التفكك والطلاق بوجه عام، والطلاق المبكر بوجه خاص بين الأسر المصرية خلال العقود الأخيرة كانعكاس لتلك التغيرات العميقة التي أصابت الأسرة سواء في الوظيفة أو في البناء، وما يترتب عليها من تغير في أدوارها ووظائفها وهياكلها التنظيمية.

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٤.

(٢) سامية الخشاب: شاهد على الأسرة المصرية المعاصرة، مرجع سابق، ص ٣٥.

وهنا ينبغي الإشارة إلى نقطة هامة وهي أن المشكلة في نظرنا ليست في قدرة تلك التغيرات وبخاصة العولمة على تدمير القواعد الدينية التي تقوم عليها الأسرة، فالمسألة محسومة، وذلك لأن مظاهر العولمة لن تستطيع أن تبيح أو تحلل علاقات غير شرعية أو علاقات حرمها الدين. فالزواج نظام اجتماعي يتصل بنشاط الإنسان في المجتمع ويعكس مقومات الثقافة السائدة. وإنما خطر العولمة يكمن في قدرتها على التأثير على الصفات المرغوبة في الزوج أو الزوجة، وتغليب الصفات النفعية على الصفات الشخصية، كما يكمن أيضاً في قدرتها على تغيير وسائل اختيار الزوج والزوجة وإلغائها لدور الوسطاء التقليديين وضعف سلطة الأسرة على أولادها، والمراسيم التي تحيط بالزواج ابتداء من طقوس الخطوبة وحتى حفل الزواج ومقدار المهر، وقيامها بتسهيل الحراك الفكري والمهني والاقتصادي والمكاني لأعضاء الأسرة، وتأخيرها لسن الزواج، وتغييرها للمفهومات التي ترتبط بكيفية إعداد بيت الزوجية وكيفية المساهمة في نفقات المنزل، بالإضافة إلى قدرة العولمة على تحقيق أهدافها بتغيير بعض أساليب التنشئة الاجتماعية للأبناء، وتحول الأسرة من نظام اجتماعي وعلاقات تقوم على المودة والرحمة إلى علاقات باردة هشة، وتغيير التطلعات الوالدية في مجالات التعليم والعمل.

وفي ضوء ذلك تأتي أهمية هذا الفصل الذي تحاول الباحثة من خلاله التعرض لبعض النقاط الهامة التي تتعلق بظاهرة الطلاق المبكر أو الطلاق بين حديثي الزواج، حيث تبدأ بمناقشة مفهوم الطلاق في الأديان السماوية، وبخاصة في الشريعتين الإسلامية والمسيحية، ثم تعرض لمفهوم الطلاق في القانون ومواده الأساسية، ثم يتم عرض بعض الإحصاءات التي من خلالها يمكن الوقوف على معدلات انتشار تلك الظاهرة في المجتمع المصري في السنوات الأخيرة ومناقشاتها في ضوء الأخذ ببعض السياسات، كالانفتاح الاقتصادي والعولمة، وأهم العوامل الاجتماعية المسببة لها، وأخيراً يتم عرض وتحليل الأسباب الاجتماعية المؤدية إلى انتشار تلك الظاهرة سواء كانت عوامل فردية (ذاتية) أو مجتمعية تتعلق بالثقافة والمجتمع، بالإضافة إلى التعرض بالتحليل لتلك الآثار الاجتماعية المختلفة الناجمة عن الظاهرة موضوع الدراسة وتأثيرها على جميع أفراد الأسرة، وبخاصة الزوجة والأبناء باعتبار أنهم أكثر الفئات الاجتماعية تضرراً من وقوع الطلاق.

## أولاً- الطلاق في الأديان السماوية:

### ١- الطلاق في الشريعة الإسلامية:

على الرغم من كون الطلاق في الإسلام أبغض الحلال، إلا أنه قد يتعين بذاته تماماً كما يعمد الطبيب إلى بتر عضو من الأعضاء لكي يشفي الجسد، وعلى ذلك فالطلاق تشريع استثنائي شرع للضرورة القصوى إن استحالت الحياة بين الزوجين ليبدأ كل منهما حياته من جديد، وصدق الله العظيم حيث قال: ﴿وإن يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلاًّ مِّن سَعَتِهِ﴾.

ودليل مشروعية الطلاق هو قوله تعالى: ﴿لا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إن طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [سورة البقرة: الآية ٢٣٦]، وقوله أيضاً: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [سورة الطلاق: الآية ١]، وقوله أيضاً: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ [سورة البقرة: الآية ٣٥][١].

ولفظ الطلاق قد يكون صريحاً وهو ما يقع به الطلاق دون حاجة إلى النية، كالطلاق والفراق والسراح، وقد يكون كناية، وهو الذي يحتاج معه إلى النية حتى يقع به الطلاق، ومثال ذلك (الحقي بأهلك)، (أنت محرمة)، (أمرك بيدك)[٢].

أما عن تعريف الطلاق في عرف الفقهاء، فقد عرفه الأحناف بأنه "رفع قيد النكاح في الحال أو المآل بلفظ مخصوص"، وعرفه المالكية بأنه "إزالة عصمة الزوجة بصريح لفظ كناية ظاهرة أو بلفظ ما مع نية"، وعرفه الشافعية بأنه "حل قيد النكاح بلفظ طلاق ونحوه"، وعرفه الحنابله بأنه "حل قيد النكاح أو بعضه"، وعرفه الزيدية بأنه "قول مخصوص أو ما في معناه من شخص مخصوص يرتفع به النكاح أو ينثلم"، في حين عرفه الشيعة الأمامية بأنه "إزالة قيد النكاح بصيغة طالق وما شابهها "[٣].

وليس الفرق بين هذه التعريفات شاسعاً لاتفاقهم على أن الطلاق هو رفع قيد النكاح،

---

(١) عبلة الكحلاوي: قبس من هدي الشريعة في الزواج والطلاق والخلع، المجلة الجنائية القومية، المجلد ٤١، العدد الأول، مارس، ١٩٩٨، ص ١٥٧.

(٢) المرجع السابق، ص ١٥٧.

(٣) محمود محمد علي: الطلاق بين الإطلاق والتقييد في الشريعة الإسلامية، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٢٨.

والمراد برفع "القيد" رفع أحكامه وذلك بفك رابطة النكاح، والمراد بالقيد، ما يقيد عقد الزواج من ملك الاستمتاع أو حله والمراد بقولهم في "الحال أو المآل" أن رفع القيد قد يكون في الحال بالطلاق البائن، كما قد يكون في المآل بالطلاق الرجعي لأن زوال الملك فيه إنما يكون بعد انقضاء العدة [1].

والطلاق قسمان، بائن، ورجعي، والطلاق الرجعي هو الطلاق الذي لا ينتهي الزواج فيه إلا بانتهاء عدة المطلقة، فهو لا يزيل الملك ولا يزيل الحل ما دامت العدة قائمة، بل يكون للمطلق كل حقوق الزوج له أن يراجعها في أي وقت شاء سواء رضيت الزوجة أم لم ترضى [2].

أما الطلاق البائن فهو الذي ينهي الزواج بمجرد صدوره، فلا تحل المطلقة لمطلقها إلا بعقد ومهر جديدين سواء انتهت العدة أم لم تنته، ويكون الطلاق بائناً في أربعة أحوال:

١- إذا كان الطلاق قبل الدخول، لأنه يكون بغير عدة، وعليه فلا يمكن مراجعتها.

٢- إذا كان الطلاق على مال، لأنه إذا كان افتداء لنفسها مما تقدمه من مال فلا يمكن أن يتحقق الافتداء مع ثبوت حق مراجعة الزوج لها في العدة.

٣- إذا كان الطلاق هو المكمل للثلاث، لأنه يزيل الحل فلا يملك الرجل العقد عليها إلا بعد أن تتزوج زوجاً غيره ويطلقها وتنتهي عدتها منه.

٤- الطلاق للتضرر بسبب الغيبه، والطلاق للضرر بسبب الأذى بالقول أو بالفعل بما لا يليق بالمرأة [3].

وقد يكون الطلاق بائن بينونة صغرى حيث يمكن من استئناف الحياة الزوجية بعقد ومهر جديدين، وذلك إذا كان الطلاق قبل الدخول، أو إذا كان بلفظ يدل على البينونة، أو إذا كان الطلاق ببدل من الزوجة، وقد يكون الطلاق بائن بينونة كبرى وهو الطلاق المكمل للثلاثة باتفاق الفقهاء [4].

هذا وللطلاق في الإسلام أنواع عدة هي: الطلاق المنجز، والطلاق المعلق، والطلاق

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٩.

(٢) عادل سركيس: الزواج والطلاق وتطور المجتمع، مرجع سابق، ص ١٣٩.

(٣) المرجع السابق، ص ١٣٨.

(٤) عبلة الكحلاوي: قبس من هدي الشريعة في الزواج والطلاق والخلع، مرجع سابق، ص ١٦٠.

بالافتداء "الخلع"، والايلاء، والظهار، وطلاق التوكيل والتمليك والتخيير.

والطلاق المنجز أو المعجل، هو ما تطلق به الزوجة في الحال، كقوله أنت طالق مثلاً فتطلق في الحال، أما الطلاق المعلق، فهو الذي يعلق إلى زمن مستقبل، أو وقوع صفة أو شرط [(١)].

والطلاق بالافتداء أو الخلع هو فراق الرجل زوجته بعوض يحصل عليه سواء أكان بلفظ الخلع أو بغيره من الألفاظ على خلاف حول كون الخلع طلاقاً أو فسخاً، وهو مأخوذ من خلع الثوب لأن المرأة تخلع عن زوجها كردائه لقوله تعالى: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾ [سورة البقرة الآية ١٨٧] [(٢)].

أما الإيلاء فهو حلف الزوج أن لا يطأ زوجته مطلقاً أو مدة أربعة أشهر أو أكثر منها، والإيلاء عادة عربية قديمة قبل الإسلام، وكان الزوج يقسم على هذا بقصد الإضرار بزوجته، وكانت الزوجة بموجب هذا القسم تقضي عمرها كله غالباً معلقة لا هي زوجة ولا هي مطلقة، فجاء القرآن الكريم فهذب هذه العادة، إذ آمر الزوج بتسريح زوجته بعد أربعة أشهر مادامت الحياة الزوجية بينهما قد أصبحت مستحيلة [(٣)].

في حين أن الظهار هو أن يقول المرء لزوجته أنت عليّ كظهر أمي، على أن الظهار لا يختص فقط بلفظ الأم، بل يكون بتشبيه الزوجة بكل محرمه عليه تحريماً مؤبداً كالبنت والجدة والأخت والعمة والخالة، إذ الكل في حكم الأم في الحرمة المؤبدة[(٤)].

وأخيراً فإن الطلاق بالتوكيل هو أن يوكل الرجل المرأة على طلاقها، فلها أن تفعل ما وكلها عليه من طلقة واحدة أو أكثر، وأيضاً أن يوكل الرجل من يطلق امرأته، أو كتب إليها كتاباً يعلق لها فيه طلاقها، والوكالة جائزة شرعاً[(٥)]، والطلاق بالتمليك هو أن يملكها أمر نفسها فيقول لها لقد ملكتك أمرك، فإذا قالت: إذاً أنا طالق، تطلقت طلقة واحدة رجعية[(٦)]، والطلاق بالتخيير هو

---

(١) أبو بكر جابر الجزائري: منهاج المسلم، مكتبة الدعوة الإسلامية، القاهرة، ط١، ١٩٦٤، ص ٤٥٠.
(٢) عبلة الكحلاوي: قبس من هدي الشريعة في الزواج والطلاق والخلع، مرجع سابق، ص ١٦١.
(٣) عبد الغفار إبراهيم صالح، الرجعه في الفقه الإسلامي، دراسة مقارنة، مكتبة النهضة المصرية، ط١، ١٩٧٩، ص ٢٦٧.
(٤) أبو بكر جابر الجزائري: منهاج المسلم، مرجع سابق، ص ٤٥٥.
(٥) المرجع السابق، ص ٤٥١.
(٦) المرجع السابق، ص ٤٥١.

أن يقول الرجل لامرأته: اختاري أو خيرتك في مفارقتي أو البقاء معي، فإن اختارت الطلاق طلقت، وقد خير الرسول ﷺ نساءه فاخترن عدم فراقه فلم يطلقن[1].

ويترتب على الطلاق في الشريعة الإسلامية العدة، والعدة في عرف الفقهاء هي المدة التي حددها الشارع للمرأة عند حصول الفرقة بينها وبين زوجها ويجب عليها أن تبقى بدون زواج حتى تنقضي هذه المدة، والعدة من الطلاق، فإن كان الطلاق قبل الدخول بالمرأة فلا عدة لها، وإن كان بعد الدخول والمسيس فعلى المطلقة عدة[2].

وقد حدد مدة العدة كل من القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة، حيث توجد عدة أنواع للعدة، الأولى هي ثلاث قروؤ لمن تحيض، والثانية في وضع الحمل، متى تضع الحامل حملها، والثالثة ثلاثة أشهر لليآس والصغيرة، والرابعة عدة المتوفى عنها زوجها وهي أربعة أشهر وعشرة أيام، والخامسة عدة المختلعة وهي حيضة واحدة.

**٢- الطلاق في الشريعة المسيحية:**

لا تقر الشريعة المسيحية إنهاء الزواج بالطلاق، لأنها ترى أن الزواج سر مقدس ينعقد بالصلاة، ويتدخل فيه رجل الدين الذي يعبر عن الإرادة الإلهية وإباحة انحلاله بإرادة الزوجين أو أحدهما فيه تغليب لهذه الإرادة على الإرادة الإلهية[3].

وقد رفضت الشريعة المسيحية الأخذ بحق الزوج في الطلاق بإرادته المنفردة، ولم تسمح بحل الرابطة الزوجية إلا بناء على حكم يصدر من الجهة المختصة بالتطليق التي يقدم إليها الطلب من أحد الزوجين بشرط استناده إلى أحد الأسباب التي تقرها القوانين الخاصة بكل طائفة[4].

وهناك نصوص كثيرة في أناجيل مختلفة نستخلص منها مدى رفض السيد المسيح عليه السلام لمبدأ الطلاق بالرغم من تحبيذه للزواج والترغيب فيه وتقديسه له وتشبيهه للزوجين بأنهما ليسا جسدين بل بزواجهما يصبحان جسداً واحداً، وكما أن الجسد الواحد يكون متكاملاً بجميع أعضاءه فإن الأسرة تكون متكاملة بوجود الأب والأم فيها متحابان

---

(١) محمد إسماعيل عيسوي: أركان الطلاق في الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص ٣٥.

(٢) محمد علي محجوب: الأحوال الشخصية في الفقه الإسلامي، نظام الأسرة، القسم الثاني، الطلاق، ط ١، دار الحرية، القاهرة، بدون سنة، ص ١٠٩.

(٣) حلمي بطرس: أحكام الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين، القاهرة، ١٩٥٦، ص ١٥٤.

(٤) عادل سركيس: الزواج والطلاق وتطور المجتمع، مرجع سابق، ص ١٨٤.

ومتآلفان، ليكونا أسرة سليمة وسعيدة [1].

هذا وهناك فريق آخر يرى جواز انحلال الزواج، استناداً إلى ما ورد في إنجيل متى من إباحة انحلال الزواج في حالة الزنا، ويرى البعض أن ما نص عليه السيد المسيح عليه السلام من إباحة التطليق للزنا هو مثال لما يجوز أن تنحل رابطة الزوجية بسببه كلما ارتفع السبب الموجب للتطليق وارتقى من الخطورة إلى مرتبة خاصة، وأن السيد المسيح عليه السلام لم يكن مشرعاً وإنما كان يرسم حدود الكمال ويترك للناس علاقتهم تبعاً للظروف[2].

أما الزواج الكاثوليكي فيبطل بسبب قيام مانع من موانع الزواج أو عيب من عيوب الرضا، ولكن إذا تم الزواج الكاثوليكي وكان صحيحاً ومقرراً واكتمل بالدخول نشأت عنه رابطة مقدسة لا تنفصم عراها بأي سبب كان إلا بالموت، أو بإرادة بابا روما، وحيث أن هناك حالات تعرض للحياة الزوجية، وتجعل استمرار الزوجين في حياة مشتركة أمراً عسيراً فقد أباحوا افتراق الزوجين في المعيشة مؤقتاً أو على الدوام، دون حل الرابطة الزوجية وذلك في الحالات الآتية:

١- زنا أحد الزوجين.
٢- انتماء أحد الزوجين إلى مذهب غير كاثوليكي.
٣- سلوك أحد الزوجين سلوكاً مشيناً.
٤- تعريض أحد الزوجين نفس الزوج الآخر أو جسده للخطر.
٥- تصرف أحد الزوجين تصرفات قاسية تجعل المعيشة المشتركة صعبة.
٦- هجر أحد الزوجين للزوج الآخر.
٧- إصابة أحد الزوجين بمرض معد يخشى منه على سلامة الزوج الآخر[3].

وقد رأى علماء مذهب الأرثوذكس على العكس من ذلك جواز انحلال الزواج بالتطليق، الأمر الذي أدى إلى تحديد الأسباب المجيزة لذلك بقوله: "وإنما الزيجة ما عدا انحلالها بالموت تفسخ أيضاً بأسباب وضعية شرعية، بحيث لا يعتبر الفسخ شرعياً، ما لم ينظر السبب الموجب لدى

(١) المرجع السابق، ص ١٨٥.
(٢) المرجع السابق، ص ١٨٨.
(٣) المرجع السابق، ص ١٨٩.

الحاكم الشرعي المتصرف في ذلك ويوقع الحكم بالفسخ رسمياً بناء على ما ثبت من التحقيق "(١).

كما توسع هذا المذهب في بيان الأسباب المبيحة للتطليق، فأباح التفريق للعلل والأمراض وسوء السلوك والجنون والغيبة والحبس، وقد علل جواز التفريق بهذه الأسباب بأنها منافية للغرض الحقيقي من الزواج، لأن المقصد من الزيجة هو إيلاد الأولاد، وإطفاء الشهوة، والتعاون بين الزوجين(٢).

أما المذهب البروتستانتي فقد تعددت كنائسه واستقلت كل منها عن الأخرى، مما أدى إلى وجود خلاف بينها على تحديد أسباب التطليق، فالبعض منها قد ذهب مذهب الكاثوليك في تحريم انحلال الحياة الزوجية لأي سبب، والبعض الآخر قد قصر التطليق على حالة الزنا لوجود ذلك في الكتاب المقدس، والبعض منها قد أضاف إلى سبب الزنا سبباً آخر وهو خروج أحد الزوجين عن دينه، لأنهم يرون أن من غير دينه المسيحي يعتبر ميتاً حكماً ومن مات حقيقة انفسخ نكاحه، وكذلك من مات حكماً قياساً عليه (٣).

وأخيراً، مجمل ذلك أن الشريعة المسيحية لا تعطي الحق للزوجين في إنهاء علاقتهما الزوجية سواء بالإرادة المنفصلة أو باتفاقهما معاً، رغم استحكام النفور بينهما في كثير من الحالات، ورغم فصل القضاء المدني بين الزوجين. فللكنيسة وحدها الحق في إصدار هذا القرار وفقاً لما تمليه الشريعة المسيحية. ورغم هذا توجد حالات اتخذت قرار الانفصال دون اللجوء للكنيسة نتيجة استحالة العشرة بين الزوجين، خاصة تلك التي يكون العجز الجنسي سبباً أساسياً فيها (٤).

**ثانياً- الطلاق في القانون:**

نالت العلاقة الزوجية حظاً وافراً في الشريعة الإسلامية، فجاءت آيات القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة مبينة أحكامها داعية للحفاظ عليها من أجل استقرار الأسرة التي تعد الدعامة الأساسية في بناء المجتمع، وإذا صلحت صلح المجتمع، وإذا فسدت فسد المجتمع،

---

(١) الصابوني، مدى حرية الزوجين في الطلاق، مرجع سابق، ص ٤٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٠.

(٣) المرجع السابق، ص ٤٢.

(٤) علياء شكري: قضايا المرأة المصرية بين التراث والواقع، دراسة للثبات والتغير الاجتماعي والثقافي، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١٧٩.

ومن هذا المنطلق فقد عنيت الشريعة الإسلامية ببيان الأصول التي تحكم الروابط وتنظم العلاقة بين أفراد الأسرة، وخاصة الزوجية، ومنها قوله تعالى: ﴿والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة ورزقكم من الطيبات﴾ (١). كما وصف الله سبحانه وتعالى عقد الزواج بأنه (ميثاق غليظ) لما له من قداسة توجب الالتزام بما شرع الله للزوجين من حقوق وواجبات على أساس من العدل والمودة والرحمة على نحو يكفل صالح أفراد الأسرة وذلك بقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾(٢). ولما كانت المادة الثانية من الدستور المصري تنص على أن الإسلام هو دين الدولة، ومبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، لذلك جاءت نصوص الدستور المنظمة لشئون الأسرة المصرية مستمدة من أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية (٣).

وفقاً لذلك فقد أعطى القانون للزوجة الحق في طلب التطليق في الأحوال التالية:

١- غياب الزوج أكثر من سنة.

٢- الحكم بالسجن على الزوج أكثر من ثلاث سنوات، ويحق للزوجة طلب الطلاق بعد مرور سنة واحدة.

٣- امتناع الزوج عن الإنفاق.

٤- عدم التوافق اجتماعياً ونفسياً، وعليها في هذه الحالة إثبات الضرر.

٥- إصابة الزوج بإحدى الأمراض المستعصية التي لا يمكن علاجها مثل "الجذام والجنون" بشرط عدم علمها بها قبل الزواج.

٦- الضرر عموماً بحيث يتعذر معه دوام العشرة بين أمثال الزوجة من الناحية الاجتماعية والثقافية، مثل الزواج عليها بأخرى وسوء المعاملة، وعلى الزوجة إثبات الضرر.

٧- العيوب الجنسية وعدم قدرة الزوج على الإنجاب(٤).

---

(١) سورة النحل ، الآية ٧٢.

(٢) سورة الروم، الآية ٢١ .

(٣) أحمد وهدان: اتجاهات التغيير في تشريعات الأحوال الشخصية، دراسة في استخدام القانون لإحداث التغيير الاجتماعي، المجلة الجنائية القومية، المجلد الحادي والأربعون، العدد الأول، مارس، ١٩٩٨، ص ٧٧: ٧٨.

(٤) علياء شكري: قضايا المرأة المصرية بين التراث والواقع، دراسة للثبات والتغير الاجتماعي والثقافي،

كذلك أعطى القانون للمرأة الحق في طلب الطلاق أيضاً إذا ساءت العشرة بين الزوجين. وأثبتت المرأة هذه الإساءة كالضرب – أو السب، ولكن المجتمع المصري يرفض غالباً الإقرار لها بهذا الحق، إذ قد يرى البعض أنه إذا طلبت المرأة الطلاق من الرجل، ففي ذلك إهانة لكرامته وانتقاص من رجولته. ولابد أن يكون هو صاحب القرار في ذلك، وأن يسارع بتطليقها قبل إفصاحها عن ذلك بمعنى – "أن يرميها قبل أن ترمية"، غير أن وضع المرأة قد تغير الآن مقارنة بالزمن الماضي، من حيث معرفتها بحقوقها وكيفية المطالبة بها وذلك بعد التحاقها بالتعليم وخروجها للعمل، فلم تعد المرأة المستسلمة أو المرأة الضعيفة المقهورة التي تسمع وتجيب وتطيع الزوج الطاعة العمياء. كما أصبحت تقف الآن دون حرج تطالب بحقوقها بصوت مسموع، بل وتدافع للحصول عليها[1].

هذا وقد تدرج التشريع المصري في مراحل كثيرة، فلقد كان المذهب الحنفي وحده هو المذهب التشريعي الوحيد. وكان من نتيجة ذلك كثرة الشكاوي المتعددة وذلك لأن العمل بمذهب أبي حنيفة قد كشف عن مسائل ليس في الأخذ بها ما يتفق والعصر، فكان هذا سبباً مباشراً للجوء إلى مذهب الإمام مالك حيث استنبطت منه الأحكام الخاصة بقوانين الأحوال الشخصية[2].

وقد صدرت في مصر في الفترة من سنة ١٩٢٠ حتى سنة ١٩٨٥ مجموعة من القوانين التي تهتم بالأحوال الشخصية وأهم هذه القوانين هي:-

١- المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ ، وقد صدر هذا القانون في ثلاثة عشر مادة وتضمنت أحكامه النفقة والتطليق لعدم الإنفاق والمفقود، وقد استمر العمل بهذا القانون حتى عدلت بعد أحكامه بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩.

٢- القرار بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية، وقد صدر هذا القانون في ٢٥ مادة تضمنت أحكامه الطلاق والنسب والنفقة والعدة والمهر والحضانة

---

مرجع سابق، ص ١٧٩ : ١٨٠.

(١) المرجع السابق، ص ١٨١ : ١٨٢.

(٢) عادل سركيس : الزواج في المجتمع المصري الحديث، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥، ص ص ٦٤ – ٦٥.

والمفقود، وقد استمر العمل بهذا القانون حتى عدلت بعد مواده بمقتضى المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩م.

٣- القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ الذي صدر بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية للقوانين ٢٥ لسنة ١٩٢٠ ، ٢٥ لسنة ١٩٢٩ سواء بإعادة صياغة بعض المواد القانونية، أو إلغاء بعضها إلى جانب إضافة بعض المواد.

٤- قانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ ، والذي صدر بعد إلغاء قانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩، وهو لم يختلف عن هذا القانون في شيء إلا أنه قام بتعديل شكلي في صياغة بعض النصوص، وتغيير طفيف به، وإعادة صياغته بشكل جديد، وبأرقام جديدة بما يحقق المرونة في أداء بعض القوانين(١).

وسوف يتم التعرض بالتفصيل لقانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ ، وذلك لأن عرضه سوف يشمل العرض للقوانين الثلاثة السابقة عليه وهى قانون ١٩٢٠ ، وقانون ١٩٢٩، وأيضاً قانون ١٩٧٩، حيث أن صياغة قانون ١٩٨٥ لم تنفرد بنفسها، ولكنها كانت تحت مسمى القوانين السابقة على هذا الشكل:

**١- القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ خاص بأحكام النفقة وبعض مسائل الأحوال الشخصية:**

**مادة (١):** تجب النفقة للزوجة على زوجها من تاريخ العقد الصحيح، إذا سلمت نفسها إليه ولو حكماً ، حتى لو كانت موسرة أو مختلفة معه في الدين ولا يمنع مرض الزوجة من استحقاقها للنفقة، وتشمل النفقة الغذاء والكساء والمسكن ومصاريف العلاج، وغير ذلك بما يقضي به الشرع، ولا يجب النفقة للزوجة إذا ارتدت ، أو امتنعت مختارة عن تسليم نفسها بدون حق أو اضطرت إلى ذلك بسبب ليس من قبل الزوج، أو خرجت بدون إذن زوجها، ولا يعتبر سبباً لسقوط نفقة الزوجية خروجها من الزوجية بدون إذن زوجها في الأحوال التي يباح فيها ذلك بحكم الشرع مما ورد به نص أو جرى به عرف، أو قضت به ضرورة، ولا خروجها للعمل المشروع ما لم يظهر أن استعمالها لهذا الحق المشروط مشوب بإساءة استعمال الحق ، أو مناف

---

(١) أحمد وهدان : اتجاهات التغيير في تشريعات الأحوال الشخصية، دراسة في استخدام القانون لإحداث التغيير الاجتماعي ، مرجع سابق، ص ٧٨ : ٧٩.

لمصلحة الأسرة وطلب منها الزوج الامتناع عنه ، ولا يقبل من الزوج التمسك بالمقاصة بين نفقة الزوجية وبين دين له عليها إلا فيما يزيد على ما يفي بحاجاتها الضرورية، ويكون لدين نفقة الزوجة امتياز على جميع أموال الزوج، ويتقدم في مرتبته على ديون النفقة الأخرى.

**مادة (٢):** المطلقة التي تستحق النفقة تعتبر نفقتها ديناً كما في المادة السابقة من تاريخ الطلاق.

**مادة (٣):** ألغيت بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، والقانون الجديد لم يضع بدلاً منها مادة أخرى واكتفى بالمادة رقم (١) الخاصة بالنفقة إذ أنها قد شملت كل ما يختص بالنفقة.

**مادة (٤):** إذا امتنع الزوج عن الإنفاق على زوجته، وكان له مال ظاهر نفذ الحكم عليه بالنفقة في ماله ، وإن لم يكن له مال ظاهر ولم يقل أنه معسر أو موسر، ولكن أصر على عدم الإنفاق طلق عليه القاضي في الحال، وإن ادعى العجز فإن لم يثبته طلق عليه حالاً ، وإن أثبته أمهله مدة لا تزيد على شهر ، فإن لم ينفذ طلق عليه بعد ذلك.

**مادة (٥):** إذا كان الزوج غائباً غيبة قريبة، وكان له مال ظاهر نفذ الحكم عليه بالنفقة في ماله، وإن لم يكن له مال ظاهر أعذر إليه القاضي بالطرق المعروفة وضرب له أجلاً ، فإن لم يرسل ما تنفق منه زوجته على نفسها أو لم يحضر للإنفاق عليها طلق عليه القاضي بعد مضي الأجل ، وإن كان بعيد الغيبة لا يسهل الوصول إليه، أو كان مجهول المحل أو كان مفقوداً، وثبت أنه لا مال له تنفق منه الزوجة طلق عليه القاضي.

**مادة (٦):** تطليق القاضي لعدم الإنفاق يقع رجعياً ، وللزوج أن يراجع زوجته إذا ثبت إيساره، واستعد للإنفاق في أثناء العدة، فإن لم يثبت إيسار ولم يستعد للإنفاق لم تصح الرجعة.

**مادة (٧):** تم إلغائها بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩.

**مادة (٨):** إذا جاء المفقود أو لم يجيء وتبين أنه حي فزوجته له، ما لم يتمتع الثاني بها غير عالم بحياة الأول، فإن تمتع بها الثاني غير عالم بحياته كانت للثاني ما لم يكن عقده في عدة وفاة الأول.

**مادة (٩):** للزوجة أن تطلب التفريق بينها وبين زوجها إذا وجدت به عيباً مستحكماً لا يمكن البرء منه أو يمكن بعد زمن طويل ولا يمكنها المقام معه إلا بضرر، كالجنون والجذام

والبرص سواء كان ذلك العيب بالزوج قبل العقد ولم تعلم به أم حدث بعد العقد ولم ترضى به ، فإن تزوجته عالمة بالعيب أو حدث العيب بعد العقد ورضيت به فلا يجوز التفريق.

**مادة (١٠):** الفرقة بالعيب طلاق بائن.

**مادة (١١):** يتم الاستعانة بأهل الخبرة في العيوب التي يطلب فسخ الزواج من أجلها.

**مادة (١٢):** تم إلغائها بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩.

**مادة (١٣):** يسرى العمل بهذا القانون ابتداء من تاريخ نشره، وقد صدر في ٢٥ شوال سنة ١٧٣٨، ١٥ يوليو عام ١٩٢٠ (١).

**٢- القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ خاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية :**

**مادة (١):** لا يقع طلاق السكران والمكره.

**مادة (٢):** لا يقع الطلاق غير المنجز إذا قصد به الحمل على فعل شيء أو تركه لاغير.

**مادة (٣):** الطلاق المقترن بعدد لفظاً أو إشارة لا يقع إلا واحدة.

**مادة (٤):** كنايات الطلاق وهي ما تحتمل الطلاق وغيره، لا يقع بها الطلاق إلا بالنية.

**مادة (٥):** كل طلاق يقع رجعياً إلا المكمل للثلاث، والطلاق قبل الدخول، والطلاق على مال، وما نص على كونه بائناً في القانون رقم ٢٥ لسنة م١٩٢٠ .

**مادة (٥ مكرر):** على المطلق أن يوثق إشهاد طلاقه لدى الموثق المختص خلال ثلاثين يوماً من إيقاع الطلاق، وتعتبر الزوجة عالمة بالطلاق بحضورها توثيقه، فإذا لم تحضر كان على الموثق إعلان إيقاع الطلاق لشخصها على يد محضر، وتترتب آثار الطلاق من تاريخ إيقاعه إلا إذا أخفاه الزوج عن الزوجة فلا تترتب آثاره من حيث الميراث والحقوق المالية الأخرى إلا من تاريخ علمها به.

**مادة (٦):** إذا ادعت الزوجة إضرار الزوج بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالها يجوز لها أن تطلب من القاضي التفريق وحينئذ يطلقها القاضي طلقة بائنة إذا ثبت الضرر

---

(١) حلمي عبد العظيم حسن: الأحوال الشخصية للمسلمين طبقاً لأحدث التعديلات أخذاً من مذكرة إيضاحية لمجلس الوزراء للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٧، ص ١ : ٢.

وعجز عن الإصلاح بينهما ، وإذا رفض الطلب ثم تكررت الشكوى ولم يثبت الضرر بعث القاضي حكمين على الوجه المبين بالمواد ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ .

**مادة (٧):** يشترط في الحكمين أن يكونا عدلين من أهل الزوجين إن أمكن، وإلا فمن غيرهم ممن لهم خبرة بحالهما وقدرة على الإصلاح بينهما.

**مادة (٨):** يشتمل قرار بعث الحكمين على تاريخ بدء وانتهاء مأموريتهما على ألا تتجاوز مدة ستة أشهر وتخطر المحكمة الحكمين والخصم بذلك وعليها تحليف كل من الحكمين اليمين بأن يقوم بمهمته بعدل وأمانة. كما يجوز للمحكمة أن تعطي للحكمين مهلة أخرى مرة واحدة لا تزيد على ثلاثة أشهر فإن لم يقدما تقريرهما اعتبرتهما المحكمة غير متفقين.

**مادة (٩):** لا يؤثر في سير عمل الحكمين امتناع أحد الزوجين عن حضور مجلس التحكيم متى تم إخطاره، وعلى الحكمين أن يتعرفا على أسباب الشقاق بين الزوجين ويبذلان جهدهما في الإصلاح بينهما على أية طريقة ممكنة.

**مادة (١٠):** إذا عجز الحكمان عن الإصلاح، وكانت الإساءة كلها من جانب الزوج اقترح الحكمان التطليق بطلقة بائنة دون مساس بشيء من حقوق الزوجة المترتبة على الزواج والطلاق ، وإذا كانت الإساءة كلها من جانب الزوجة اقترحا التطليق نظير بدل مناسب يقدرانه تلتزم به الزوجة، وإذا كانت الإساءة مشتركة اقترحا التطليق دون بدل أو ببدل يتناسب مع نسبة الإساءة، وإنْ جُهل الحال فلم يعرف المسيء منهما اقترح الحكمان تطليقاً دون بدل.

**مادة (١١):** على الحكمين أن يرفعا تقريرهما إلى المحكمة مشتملاً على الأسباب التي بني عليها فإن لم يتفقا بعثتها مع ثالث له خبرة بالحال، وقدرة على الإصلاح وحلفته اليمين، وإذا اختلفوا سارت المحكمة في الإثبات ، وإذا عجزت المحكمة عن التوفيق بين الزوجين وتبين لها استحالة العشرة بينهما وأصرت الزوجة على الطلاق قضت المحكمة بالتطليق بينهما بطلقة بائنة مع إسقاط حقوق الزوجة المالية كلها أو بعضها وإلزامها بالتعويض المناسب إن كان لذلك كله مقتضى.

**مادة (١١مكرر):** على الزوج أن يقر في وثيقة الزواج بحالته الاجتماعية ، فإذا كان متزوجاً فعليه أن يبين في الإقرار اسم الزوجة أو الزوجات اللاتي في عصمته ومحل إقامتهن ،

وعلى الموثق إخطارهن بالزواج الجديد بكتاب مسجل مقروناً بعلم الوصول، ويجوز للزوجة التي يتزوج عليها زوجها أن تطلب الطلاق منه إذا لحقها ضرر مادي أو معنوي يتعذر معه دوام العشرة، ولو لم تكن قد اشترطت عليه في العقد ألا يتزوج عليها، وإذا كانت الزوجة الجديدة لم تعلم أنه متزوج بسواها ثم ظهر أنه متزوج فلها أن تطلب التطليق كذلك.

**مادة (١١مكرر ثانياً):** إذا امتنعت الزوجة عن طاعة الزوج دون حق توقف نفقة الزوجة من تاريخ الامتناع ، وتعتبر ممتنعة دون حق إذا لم تعد لمنزل الزوجية بعد دعوى الزوج إياها للعودة بإعلان على يد محضر لشخصها ، أو من ينوب عنها، وللزوجة الاعتراض على هذا أمام المحكمة الابتدائية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ هذا الإعلان ، وعليها أن تبين في صحيفة الاعتراض الأوجه الشرعية التي تستند إليها في امتناعها عن طاعته وإلا حكم بعدم قبول اعتراضها ، وعلى المحكمة عند نظر الاعتراض التدخل لإنهاء النزاع بين الزوجين، فإذا ظهر لها أن الخلاف مستحكم وطلبت الزوجة التطليق اتخذت المحكمة إجراءات التحكيم الموضحة في المواد من ٧ إلى ١١ من هذا القانون.

**مادة (١٢):** إذا غاب الزوج سنة فأكثر بلا عذر مقبول، جاز لزوجته أن تطلب إلى القاضي تطليقها بائناً ، إذا تضررت من بعده عنها ولو كان له مال تستطيع الإنفاق منه.

**مادة (١٣):** إن أمكن وصول الرسائل إلى الغائب ضرب له القاضي أجلاً ، وأعذر إليه بأن يطلقها عليه إن لم يحضر للإقامة معها أو ينقلها إليه أو يطلقها ، فإذا انقضى الأجل ولم يفعل ولم يبد عذراً مقبولاً فرق القاضي بينهما بتطليقة بائنة، وإن لم يمكن وصول الرسائل إلى الغائب طلقها القاضي عليه بلا أعذار وضرب أجل.

**مادة (١٤):** لزوجة المحبوس المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية مدة ثلاث سنين فأكثر أن تطلب إلى القاضي بعد مضي سنة من حبسه التطليق عليه بائناً للضرر، ولو كان له مال تستطيع الإنفاق منه.

**مادة (١٥):** لا تسمع عند الإنكار دعوى النسب لولد زوجة ثبت عدم التلاقي بينها وبين زوجها من حين العقد ولا لولد زوجة أتت به بعد سنة من غيبة الزوج عنها ولا لولد المطلقة والمتوفى عنها زوجها إذا أتت به لأكثر من سنة من وقت الطلاق أو الوفاة.

**مادة (١٦):** تقدر نفقة الزوجة بحسب حال الزوج وقت استحقاقها يسراً أو عسراً على

ألا تقل النفقة في حالة العسر عن القدر الذي يفي بحاجاتها الضرورية، وعلى القاضي في حالة قيام سبب استحقاق النفقة وتوفر شروطه أن يفرض للزوجة ولصغارها منه في مدى أسبوعين على الأكثر من تاريخ رفع الدعوى نفقة مؤقتة بحكم غير مسبب واجب النفاذ فوراً إلى حين الحكم بالنفقة بحكم واجب النفاذ.

**مادة (١٧):** لا تسمع الدعوى لنفقة عدة لمدة تزيد على سنة من تاريخ الطلاق كما أنه لا تسمع عند الإنكار دعوى الإرث بسبب الزوجية لمطلقة توفي زوجها بعد سنة من تاريخ الطلاق.

**مادة (١٨):** لا يجوز تنفيذ حكم بنفقة صادرة بعد العمل بهذا القانون لمدة تزيد على سنة من تاريخ الطلاق ولا يجوز تنفيذ حكم صادر قبل العمل بهذا القانون لمدة بعد صدوره إلا بمقدار ما يكمل سنة من تاريخ الطلاق.

**مادة (١٨مكرر):** الزوجة المدخول بها في زواج صحيح إذا طلقها زوجها دون رضاها ولا بسبب من قبلها تستحق فوق نفقة عدتها متعة تقدر بنفقة سنتين على الأقل، ويجوز أن يرخص للمطلق بسداد هذه المتعة على أقساط.

**مادة (١٨ مكرر ثانياً):** تستمر نفقة الأولاد على أبيهم إلى أن تتزوج البنت أو تكسب ما يكفي نفقتها، وإلى أن يتم الإبن الخامسة عشر من عمره ، قادراً على الكسب المناسب، فإن أتمها عاجزاً عن الكسب لآفة بدنية أو عقلية، أو بسبب طلب العلم، أو بسبب عدم تيسر هذا المكسب استمرت نفقته على أبيه ، ويلتزم الأب بنفقة أولاده بقدر يساره مما يكفل للأولاد العيش في المستوى اللائق بأمثالهم، وتستحق نفقة الأولاد على أبيهم من تاريخ امتناعه عن الإنفاق عليهم.

**مادة (١٨ مكرر ثالثاً):** على الزوج المطلق أن يهيئ لصغاره من مطلقته ولحاضنتهم المسكن المستقل المناسب، فإذا لم يفعل خلال مدة العدة، استمروا في شغل مسكن الزوجية المؤجر دون المطلق مدة الحضانة، وإذا هيأ لهم المسكن المستقل المناسب بعد انقضاء مدة العدة يخير القاضي الحاضنة بين الاستقلال بمسكن الزوجية وبين أن يقدر لها أجر مسكن مناسب للمحضونين ولها ، فإذا انتهت مدة الحضانة فللمطلق أن يعود للمسكن مع أولاده إذا كان من حقه ابتداء الاحتفاظ به قانوناً.

**مادة (١٩):** إذا اختلف الزوجان في مقدار المهر فالبينة على الزوجة فإن عجزت كان

القول للزوج بيمينه إلا إذا ادعى مالاً يصح أن يكون مهراً لمثلها عرفاً فيحكم مهر المثل، وكذلك الحكم عند الاختلاف بين أحد الزوجين وورثة الآخر أو بين ورثتهما.

**مادة (٢٠)**: ينتهي حق حضانة النساء ببلوغ الصغير سن العاشرة وبلوغ الصغيرة سن اثنتى عشر سنة ، ويجوز للقاضي بعد هذه السن إبقاء الصغير حتى سن الخامسة عشرة والصغيرة حتى تتزوج في يد الحاضنة دون أجر حضانة إذا تبين أن المصلحة تقتضي ذلك، ولكل من الأبوين الحق في رؤية الصغير أو الصغيرة، وللأجداد مثل ذلك عند عدم وجود الأبوين ، وإذا تعذر تنظيم الرؤية اتفاقاً نظمها القاضي على أن تتم في مكان لا يضر بالصغير أو الصغيرة نفسياً ، ولا ينفذ حكم الرؤية قهراً ، ولكن إذا امتنع من بيده الصغير عن تنفيذ الحكم بغير عذر أنذره القاضي، فإن تكرر منه ذلك جاز للقاضي بحكم واجب النفاذ نقل الحضانة مؤقتاً إلى من يليه من أصحاب الحق فيها لمدة يقدرها.

**مادة (٢١)**: يحكم بموت المفقود الذي يغلب عليه الهلاك بعد أربع سنين من تاريخ فقده وأما في جميع الأحوال الأخرى فيفوض أمر المدة التي يحكم بموت المفقود بعدها إلى القاضي ، وذلك كله بعد التحري عنه بجميع الطرق الممكنة الموصلة إلى معرفة إن كان المفقود حياً أو ميتاً.

**مادة (٢٢)**: بعد الحكم بموت المفقود بالصفة المبينة في المادة السابقة تعتد زوجته عدة الوفاة وتقسم تركته بين ورثته الموجودين وقت الحكم.

**مادة (٢٣)**: المقصود بالسنة في المواد من (١٢ –١٨) هي السنة التي عدد أيامها ٣٦٥ يوماً.

**مادة (٢٣ مكرر)**: يعاقب المطلق بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا خالف أياً من الأحكام المنصوص عليها في المادة ( ٥ مكرر) من هذا القانون ، ويعاقب الزوج بالعقوبة ذاتها إذا أدلى للموثق ببيانات غير صحيحة عن حالته الاجتماعية أو محال إقامة زوجته أو زوجاته أو مطلقته على خلاف ما هو مقرر في المادة (١١ مكرر). كما يعاقب الموثق بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً إذا أخل بأي من الالتزامات التي فرضها عليه القانون، ويجوز أيضاً الحكم بعزله أو وقفه عن عمله لمدة لا تتجاوز سنة.

**مادة (٢٤)**: يتم إلغاء المواد (٧،٣، ١٢) من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ التي تتضمن أحكاماً بشأن النفقة ومسائل أخرى متعلقة بالأحوال الشخصية .

مادة (٢٥): يتم العمل بهذا القانون ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، وينفذ كقانون من قوانين الدولة [1].

ومن خلال هذا العرض السابق يتضح أن القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ قد أضاف تعديلات جديدة تتفق مع العادات والأصول الاجتماعية والقيم الأصيلة للمجتمع المصري والتي لا تتعارض مع روح الشريعة الإسلامية الغراء انطلاقاً من الحاجة العملية لضرورة تعديل تشريعي لعلاج أوجه القصور التي كشف عنها التطبيق العملي لقانون الأحوال الشخصية رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ ، والبحث عن أحكام الأحوال التي استحدثت وجدت في حياة المجتمع المصري وذلك في نطاق من نصوص الشريعة الإسلامية دون مصادرة لأي حق مقرر بدليل قطعي لأي فرد من أفراد الأسرة، خاصة وأن بالشريعة الإسلامية ما يسمح بإجراء هذا التعديل، حيث أنها تتضمن ضوابط عامة تدور في نطاقها الأحكام وفقاً لتطور الأزمان وتغير الأحداث.

**ثالثاً: معدلات انتشار ظاهرة الطلاق المبكر في الأسرة المصرية وعلاقتها بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع المصري منذ حقبة السبعينيات وحتى الفترة المعاصرة:**

بالنظر إلى الإحصاءات المنشورة سنوياً عن الطلاق نجدها عادة ما تثير الرعب أو الفزع وتمثل أيضاً مصدر قلق للأسرة المعاصرة، ومن ثم فإنه ينظر إلى ارتفاع معدلات الطلاق على أنها تمثل تهديداً لاستقرار الأسرة، وتختلف معدلات الطلاق من مجتمع لآخر وذلك نظراً لاختلاف القيم والعادات والتقاليد والمعتقدات الاجتماعية والثقافية والدينية ، واختلاف ظروف كل مجتمع وخصائصه أيضاً ، كما تتنوع معدلات الطلاق داخل حدود المجتمع الواحد من مجتمع محلي ريفي إلى آخر حضري ، علاوة على ذلك فهي تتنوع أيضاً بتنوع طبقات المجتمع، وتختلف ما بين مجتمع متقدم وآخر نامي، ومن ثم نجد اختلاف في معدلات الطلاق بين معظم المجتمعات الغربية، ففي بريطانيا تنخفض معدلات الطلاق، في

---

(١) أنظر المرجع السابق، ص ٤ : ١٢، عطيات الجداوي: تشريعات الأسرة، الجمعية العامة لتدريب العاملين في ميدان الطفولة والأسرة، بدون سنة ، ص ٧٢ : ٧٤، فتيحه قره: الجديد في الأحوال الشخصية للمسلمين وغير المسلمين، منشأة المعارف، الإسكندرية، بدون سنة، ص ٥٧: ٦٠.

حين أنها ترتفع في الولايات المتحدة الأمريكية، والسويد، والدانمارك، فضلاً عن ذلك فثمة مجتمعات أخرى عديدة تنخفض فيها معدلات الطلاق كاليابان، والجزائر[1].

ويمكن تفسير التزايد المستمر في معدلات الطلاق في كافة الدول الغربية منذ حوالي ١٠٠ سنة تقريباً على الرغم من التعاسة الشخصية الناجمة عن الطلاق والإدانة الواسعة التي يجابه بها بالعامل الأكثر أهمية وهو انخفاض نسبة عدم الموافقة على الطلاق في حد ذاته، حيث أنه منذ ٥٠ سنة مضت كان من يرغب في الطلاق أو يقدم عليه يجد نفسه وقد فقد قدراً كبيراً من اعتباره في الدائرة الاجتماعية المحيطة به هذا إذا لم يتم استبعاده وعزله بشكل نهائي، بالإضافة إلى ظهور تغيرات قد طرأت بالنسبة للبدائل المتاحة أمام المطلقات ، كإمكانية الحصول على الخدمات التي كان يقوم بها الزوج للأسرة من بعض المتخصصين لقاء أجر معين ، وقدرة المرأة المطلقة على الاستغناء عن خدمات الآخرين حتى ولو كان الأجر الذي تتقاضاه يقل عن ذلك الذي يحصل عليه الرجل، وضعف الضغوط التي كان يمارسها الأقارب والأصدقاء في الماضي للإبقاء على العلاقات الزوجية بين الزوجين[2].

وارتفاع معدلات الطلاق في أي مجتمع يكون إشارة واضحة على تفككه ودليلاً على التغير في نسق الأسرة وبالتالي يصبح مؤشراً على التغير في بناء المجتمع ككل، وهنا يجب توضيح أن التصنيع لم يكن له علاقة بارتفاع معدلات الطلاق في معظم المجتمعات التي حدث فيها . ففي اليابان انخفضت معدلات الطلاق في نصف القرن الأخير، وكذلك الأمر بالنسبة للجزائر، وعلى العكس من ذلك ارتفعت معدلات الطلاق في جميع بلاد أوروبا الغربية التي يسمح فيها بالطلاق، وهذا يعني أنه بالرغم من انتشار التصنيع في تلك المجتمعات فإن معدلات الطلاق قد انخفضت في بعضها بينما ارتفعت في الأخرى، ولكن يلاحظ أن النسق الصناعي يتطلب شكلاً معيناً من الأسرة وهو الأسرة النواة أو الزوجية ، حيث يشعر الناس في ظل هذا النمط الزوجي بحرية كبيرة في تصرفاتهم وبحقهم في اختيار من يتزوجونهم . وفي ظل التصنيع كذلك يستطيع الناس أن يبدءوا حياتهم الزوجية على

---

(١) غريب سيد أحمد وآخرون : دراسات في علم الاجتماع العائلي، مرجع سابق، ص ٢٤٩ : ٢٥٠.

(٢) علياء شكري: الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، ١٩٨١ ، ص ٢٣٣ : ٢٣٤.

أساس الأعمال التي يشغلونها سواء في المصانع أو المكاتب ، فمن المعروف أن نسق الأسرة النواة أصبح اليوم هو النسق الشائع في كثير من المجتمعات ، الأمر الذي يفرض على كل من الزوجين أن يتوقعا توفر جميع احتياجاتهما العاطفية من خلال وحدة الأسرة الصغيرة المكونة من الزوج والزوجة والأطفال وهذا هو الموقف الذي يلقي على الأسرة النواة عبئاً أو حملاً ثقيلاً لم تكن تتحمله الأسرة الممتدة التقليدية لأن هذا العبء كان يوزع على أعضاء النسق القرابي الكبير. ونتيجة لذلك، فمن المتوقع أن تعمل الأسرة كوحدة هشة وضعيفة إلى حد كبير لأنه عندما يفشل الزوج أو الزوجة في إيجاد الإشباع العاطفي من خلالها، فإن المصادر الخارجية وهي قليلة بل ونادرة تفشل في تقديم البديل(١).

أما المجتمع المصري فقد شهد في السنوات الأخيرة ، خاصة منذ بداية الثمانينيات وحتى الآن ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات الطلاق ، وذلك لتعدد صور الصراع والتغير الاجتماعي الجديدة التي بدأت تظهر في محيط الأسرة المصرية في ظل سياسات الانفتاح الاقتصادي والعولمة، وما نتج عنها من تحولات اجتماعية شاملة، حيث أنه منذ أن بدأت سياسة الانفتاح في المجتمع المصري، فإن ظاهرة التغير الاجتماعي قد بدت واضحة . غير أن هذا التغير الاجتماعي لم يكن على أساس من التخطيط العلمي، مما نتج عنه بروز كل من ظاهرتي التخلف الثقافي ، والتفكك الاجتماعي ، وقد صاحب الظاهرة الأخيرة العديد من المشاكل الثقافية الاجتماعية ، ومن هذه المشاكل التي واجهها أعضاء المجتمع المصري وبخاصة الشباب الذين يكونون حوالي ثلثي أعضائه ، مشكلة اللامعيارية ، بالإضافة إلى بروز العديد من القيم كالمظهرية ، والحسد، والنفاق ، وعدم الانتماء الوطني، والتفاخر، وغيرها من القيم غير الحميدة(٢).

لذلك كان لابد من التعرض بإيجاز للتحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي شهدها المجتمع المصري منذ السبعينيات وحتى الفترة المعاصرة ، نتيجة لتطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادي والعولمة وذلك من خلال الكشف عن طبيعة التحولات التي حدثت في

---

(١) سناء الخولي : الأسرة والحياة العائلية، مرجع سابق، ص ٢٦٩.

(٢) سيد عويس : تأثير ظاهرة سياسة الانفتاح الاقتصادي على القيم الاجتماعية في المجتمع المصري المعاصر ( وجهة نظر ثقافية اجتماعية) ، مجلة الأمن العام ، العدد ١٠٩ ، ابريل، ١٩٨٥، ص ٨٥.

نمط الإنتاج والاستثمار، والتحولات التي حدثت في البنية الطبقية، والتحولات التي حدثت في بناء القيم الاجتماعية وذلك تمهيداً لتوضيح انعكاسات تلك التحولات على المجتمع ككل ثم على الأسرة المصرية بوجه خاص.

بداية هناك ظروف عديدة قد ساعدت على الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي والتحول من المجتمع الاشتراكي إلى المجتمع الليبرالي ، وقد تمثلت هذه الظروف في ظهور عدة تفاعلات ، كان من أهمها تبلور فئات رأسمالية ذات ثقل اقتصادي واجتماعي كبير، حيث أدت التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي حدثت في أواخر الستينيات إلى حدوث أزمة حادة في الاقتصاد المصري وتعثر مسيرة التنمية المخططة واهتزاز النظام القائم ، فبدأت بعض الفئات الاجتماعية من البرجوازية الجديدة المكونة من التكنوقراطيين وقيادات القطاع العام تنقض على النظام السائد وتطالب بحل القطاع العام وتغيير السياسة الاقتصادية والاجتماعية القائمة من أجل توظيف ثرواتها الخاصة التي استطاعت تحقيقها بطرق وأساليب غير مشروعة في ظل قيادتها للقطاع العام نتيجة قصور التنظيم الاجتماعي للاقتصاد القومي، وبالتالي شكلت هذه الفئات الاجتماعية الصاعدة جماعات ضغط على القيادة السياسية لتهيئة المناخ العام لتطبيق سياسة اقتصادية جديدة [1]. ومما ساعدها على ذلك الموقف المتدهور للاقتصاد المصري، بالإضافة إلى إتباع سياسة مغامرة في الخارج، والبعد عن الواقعية في معالجة قضية النزاع مع إسرائيل ، مما أدى إلى هزيمة عسكرية ساحقة في عام ١٩٦٧م ظلت مصر تعاني من آثارها لفترة طويلة [2]. مما دفع النظام السياسي في تلك الآونة إلى تعديل الكثير من سياساته الداخلية لتحقيق وحدة الجبهة الداخلية ، والاستعداد للمعركة الحاسمة عن طريق اللجوء إلى نظام الاستيراد بدون تحويل عملة، لتسهيل عمليات الاستيراد للقطاع الخاص، وسياسة إحلال الواردات. وصدر بذلك القرار الوزاري رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٩ ، بالإضافة إلى فتح الباب أمام رأس المال الخاص والعربي والأجنبي للاستثمار في المشروعات

---

(١) محمد ياسر شبل الخواجة: الأصول الاجتماعية للمستثمرين في الريف خلال حقبة الانفتاح الاقتصادي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٤، ص ١٤٥.

(٢) إبراهيم العيسوى : التحول إلى الانفتاح ، العوامل الداخلية، في جودة عبد الخالق ( محرر الانفتاح، الجذور والحصاد والمستقبل) ، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة ، ١٩٨٢، ص ٩٣ : ٩٤.

الصناعية، المصرح باستثمار رأس المال الوطني فيها ، وقد تم ذلك من خلال الخطة التي ناقشها مجلس إدارة اتحاد الصناعات في عام ١٩٧٠ لتشجيع القطاع الخاص في الصناعة بهدف إمكانية تصدير منتجاته إلى الاتحاد السوفيتي لسداد ما له من ديون(١).

وبصفة عامة يعتبر عام ١٩٧٤م هو نقطة الإنطلاق لسياسة الانفتاح الاقتصادي. كما تعتبر ورقة أكتوبر هي التعبير الإيديولوجي المصاحب له ، حيث صدر خلال ذلك العام ١٢٤ قانوناً ، أدت في مجملها إلى تغيير المسار الاجتماعي الاقتصادي لثورة يوليو تماماً(٢). وقد ساعد على ذلك أن التوجهات العامة لهذه المرحلة كانت تتمثل في انحيازات جوهرية تجاه النظام الرأسمالي العالمي على وجه العموم ، والنظام الأمريكي على وجه الخصوص ، حيث تحولت علاقة السلطة بالنظام الرأسمالي من صراع شديد في الخمسينيات والستينيات إلى تعاون قد يصل أحياناً إلى تحالف أو علاقة خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، والشركات المتعددة الجنسيات ، ومؤسسات التمويل الدولية.

ومن هنا فقد اتجه الاقتصاد بوجه عام إلى الخارج ، وتزايد الاعتماد على القروض بهدف تمويل المشروعات الخاصة الأجنبية، حيث اكتفت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه القروض والمعونات المشروطة ، وإقامة علاقات خاصة في كل من الميدانين السياسي والعسكري، وتبني سياسة خاصة لحل المشكلات الطارئة والخانقة من أجل الحفاظ على بقاء النظام الاجتماعي القائم ، بالإضافة إلى فتح الأسواق المحلية أمام استيراد السلع الاستهلاكية والإنتاجية من الدول الرأسمالية المتقدمة(٣).

ويعني هذا أن جوهر الانفتاح الاقتصادي في مصر قد قام على أساس إعطاء العوامل الخارجية وزناً كبيراً في عملية التنمية ، الأمر الذي يعني إعطاء أهمية أقل للقطاعات الإنتاجية ، مما أدى إلى زيادة اختلال البناء الاقتصادى وتبعيته حيث عجز الاقتصاد المصري عن تطوير قواه الإنتاجية، بالإضافة إلى اعتماده اقتصاديا على قطاعات ريعية نسبياً لا تملك مصر

---

(١) Waterbury, J. The Egypt of Nasser and Sadat: , The Political Economy of the tow Regimes princeton : Priancton Unic, Press, 1983, P.120.

(٢) Ibid, PP. 123 : 137.

(٣) Ibid, P. 324.

مفاتيحها ، حيث تعتمد هذه العناصر على الظروف الخارجية الدولية والعربية والظروف الطبيعية ( البترول) . وقد تمثلت هذه القطاعات في تحويلات المصريين العاملين في الخارج ، وقناة السويس ، والاكتشافات البترولية ، وانتعاش السياحة، وتدفق القروض الأجنبية، حيث زادت نسبة هذه المصادر في الدخل القومي الإجمالي من ١٥٪ عام ١٩٧٥ إلى ٤٥٪ عام ١٩٨٣ وفقاً لإحصاءات البنك الدولي(١).

هذا وقد أدت هذه التحولات التي شهدها المجتمع المصري في نمط الإنتاج والاستثمار ، وبخاصة قانون استثمار رأس المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ إلى حدوث تمايز طبقي جديد وظهور فئات وقوى مميزة داخل الرأسمالية نفسها تكونت من العناصر التي استفادت من الضمانات والامتيازات والتسهيلات التي منحها هذا القانون بهدف تشجيع الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية. إذ حققت أموالاً طائلة ليس فقط عن طريق استفادتها من جميع الثغرات التي تضمنها هذا القانون، بل وبمخالفته أحياناً (٢).

وعلى الرغم من المخالفات والتجاوزات التي ارتكبتها بعض هذه الجماعات ، إلا أنها قد وجدت تغاضياً عنها من جانب السلطة الحاكمة، حيث ظلت القوة المهيمنة في الاقتصاد وبخاصة من خلال دائرة علاقاتها وروابطها المتشابكة مع القطاعين الخاص المحلي والأجنبي، وقد ساعدها على ذلك وضعها السياسي وسيطرتها على مقاليد السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، مما مكنها من استحداث التشريعات والسياسات المختلفة التي حققت أهدافها وأهداف القوى الرأسمالية الأجنبية المرتبطة بها(٣).

---

(١) Waterbury, The Soft State and The open Door Policy: Egypt's Experience With economic Liberization, 1974 - 1984 , Comparative politics Vol. 18, No. 1, 1985. P.74.

(٢) سامية سعيد إمام : من يملك مصر ، دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادي في المجتمع المصري (٧٤ - ٨٠) ، رسالة ماجستير منشورة، دار المستقبل العربي، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٨٦، ص ١٢٤ : ١٢٥..

(٣) Hinnebusch, R: Egyptian Politics under Sadat : The post populist Development of on Authoritorian Modernizing State, Cambridge, N.Y.

ولعل هذا يفسر كيف أن ما تم على أيدي هذه العناصر وما تعرض له المجتمع المصري قد ارتبط ارتباطاً وثيقاً باستراتيجية قوامها خلخلة البناء القيمي المصري وتفكيك أوصال المجتمع إلى الحد الذي وصف بأنه نوع من (المؤامرة)، حيث أنه باسم التنمية والانفتاح الاقتصادي أحدثت هذه العناصر خلخلة في التوازن الاقتصادي والاجتماعي ، وحدث التفاوت الصارخ بين المرتبات والدخول وانفصلت العلاقة بين الدخل والتعليم ، وأصبح لا الإنتاج ولا العمل هو معيار الدخل. كما ساهمت هذه العناصر في إضعاف عناصر الربط والضبط في المجتمع. فإذا كانت المؤسسات الاقتصادية عنصراً ضابطاً لحركة القطاع العام فمن الأفضل أن تلغي، وإذا كانت الرقابة الإدارية عنصراً ضابطاً للسلوك الإداري فمن الأفضل أن تلغي بحجة أنها أصبحت جهازاً معطلاً لحرية الحركة والمبادرة، ومن ثم يصبح الحديث عن الرشوة والاختلاس والاتجار بالمخدرات وتجارة العملة واستغلال الجهاز الحكومي في تقديم ضمانات وتسهيلات من قبيل التشويش و(تطفيش) أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في مصر (١).

كما كان للتحولات التي صاحبت تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي في حقبة السبعينيات تأثيراً واضحاً في إعادة تشكيل البنية الاجتماعية للمجتمع المصري من جديد حيث اتسم الواقع المجتمعي المصري السياسي والاقتصادي والاجتماعي والحضاري بما يلي:-

- طغيان روح الاستهلاك وتفاقم العقلية الاستيرادية.
- التحقير لكل ما هو وطني وتمجيد المنتج الأجنبي ولو كان أقل جودة
- ازدراء القيم الأصيلة حيث يصبح التمسك بها نوعاً من التخلف والجمود(٢).

كما صاحب التحولات الاجتماعية في السبعينيات غزو الثقافات الأجنبية وإفقاد الثقافات الوطنية كل مميزاتها عن طريق استمرار التحقير لها في ظل جو ثقافي عام يعتبر التمرد على الثقافة الوطنية علامة على التقدم، ويكون الخروج عن اللغة القومية مدعاة للفخر لا

press, London, 1985, PP. 89: 90.

(١) سامية سعيد إمام : من يملك مصر، مرجع سابق، ص ١٣٨ : ١٣٩.

(٢) سامية سعيد إمام : بنك مصر العشرينات وبنك مصر السبعينيات، دراسة في تطور الرأسمالية المصرية، مجلة قضايا فكرية ، الكتاب الثالث والرابع ، أغسطس - أكتوبر ، ١٩٨٦ ، ص ٦٢.

للاستياء، ويحظى فيه الأجنبي بالتبجيل لمجرد أنه أجنبي ولو كان مقامراً (١).

وفي هذا الإطار شهدت منظومة القيم المصرية خللاً واضحاً ، حيث توارت إلى حد كبير العديد من القيم الإيجابية الأصيلة النابعة من التراث الوطني ، المميزة لمنظومة القيم المصرية. ونمت على أثر ذلك العديد من القيم السلبية الغريبة عن المجتمع المصري ، حيث طغت القيم المادية، واختلت مقاييس التقييم، وهانت قيم الشرف والالتزام والوفاء والكرامة، وضعفت الروابط الأسرية، وانتشرت قيم النهب والسلب والفساد والانحراف، والتحايل على القانون والثراء السريع ، وتدهورت قيمة العمل المنتج وأخلاقيات العمل الجاد، وانتشرت قيم الكسب السريع المشروع وغير المشروع ، بل لقد أصبحت الجريمة في كثير من الأحوال أحد الأنشطة الطفيلية التي تضمن الثراء والصعود السريع ، وأخذت هذه القيم تضرب بجذورها في بنية الثقافة المصرية، مما أدى إلى إفراز مفاهيم وقيم سلبية، كالحظ والفرصة والإعارة والعقد (٢).

ولقد أصبح الإنسان المصري ينظر إلى المال باعتباره عصب الحياة وفضيلة كل الفضائل ، والآلية التي تمكنه من إشباع حاجاته وطموحاته بغض النظر عن مصدر هذا المال، ومن المؤكد أن غلبة القيم المادية في المجتمع لها انعكاساتها الخطيرة على الذات، حيث نتج عن ذلك فقدان الشباب لقيمة العمل المنتج المفيد اجتماعياً واستبدالها بقيمة أخرى سلبية وضارة بعملية التنمية وهي قيمة الحصول على المال بأسرع وأسهل وسيلة ممكنة بغض النظر عن نوعية هذا العمل أو قيمته الاجتماعية أو حتى مشروعيته(٣).

كذلك فقد شهدت هذه الفترة سيادة القيم الفردية وإعلاء المصلحة الخاصة على المصلحة العامة في المجتمع، ومن أخطر آثار سيادة تلك القيم ، أن المواطن المصري أصبح لا يجد أمامه سوى اللجوء للحلول الفردية الذاتية لمواجهة هذه الأزمات التي لا يتحمل هو

---

(١) عبد الهادي والي : الانفتاح الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط ١، ١٩٨٨ ، ص ١٠٥.

(٢) علي طبوشة: الذات والمجتمع في ضوء الثقافة المصرية المعاصرة، في أحمد زايد ، سامية الخشاب، (محرري) الذات والمجتمع في مصر ، أعمال الندوة السنوية الثالثة لقسم الاجتماع، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١١ – ١٢ مايو ١٩٩٦ ، ص ٢٥.

(٣) سمير نعيم أحمد : أثر التغيرات البنائية في المجتمع المصري خلال حقبة السبعينيات على أنساق القيم الاجتماعية ومستقبل التنمية، العدد الأول، مجلة العلوم الاجتماعية، السنة الحادية عشر، مارس ١٩٨٣، ص ١١٧.

مسئولية حدوثها ، وهكذا تتحول الأزمة من قضية عامة يمكن أن يشارك جميع المواطنين في حلها في ظل خطة قومية شاملة تضعها الدولة إلى مشكلة خاصة أو فردية على كل مواطن حلها بطريقته الخاصة. وتؤثر هذه الضغوط على القيم بوجه عام، فهي تضعف من القيم الداعية للعطاء للمجتمع وتدعم القيم الأنانية والفردية وتزيد من شعور الأفراد بالاغتراب عن المجتمع، ومن أخطر آثار هذه الضغوط الانسحابية والسلبية والتبلد واللامبالاة[١].

بالإضافة إلى ذلك، فقد شهد المجتمع المصري خلال تلك الفترة حالة من التخبط القيمي وفقدان المعايير وعدم الإجماع القيمي، كما وضحها دور كايم وميرتون بدأت تظهر على مسرح الحياة الاجتماعية كانعكاس للتحولات الاقتصادية والاجتماعية الحادة التي يشهدها المجتمع ، وتتجسد هذه الحالة في تبني الذات لقيمة اللامعيارية، حيث نجد أن الإنسان المصري في الآونة الأخيرة بدأ ينظر إلى عدم الالتزام بالقيم والمعايير الإيجابية في سلوكه على أنه أمر مرغوب فيه في ظل السياق الاجتماعي الذي يعيش في إطاره، وذلك لأنه أدرك في ضوء خبرته لمعطيات الواقع أن تمسكه والتزامه بالقيم والمثل لا يمكنه من التوافق والتعايش مع هذه التحولات ، بل أن عدم الالتزام وتبني القيم المشوهة هو صمام الأمان والآلية التي تمكنه من المحافظة على بقائه ، وإشباع حاجياته التي عجز التنظيم الرسمي الذي يعمل في إطاره عن إشباعها[٢].

ولاشك أن ذلك يرجع إلى أن الثقافة الرأسمالية عامة والأمريكية خاصة قد أصبحت ثقافة كونية ، حيث تمكنت من بسط إشعاعها في كل مكان، وامتدت أثارها إلى كل الأرجاء ، وحاصرت الإنسان من كل اتجاه خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق. ومن هنا فقد أصبح اللاتكافؤ هو القانون الذي تكونت من خلاله العلاقة بين الثقافة الرأسمالية وبنية الثقافة ، لا في المجتمع المصري فقط ، بل معظم مجتمعات العالم الثالث، مما يعني تمكن الثقافة الرأسمالية الطفيلية من اختراق بنية الثقافة في مجتمعات العالم الثالث دون إعطائها الفرصة

---

(١) المرجع السابق، ص ١١٨.

(٢) كمال التابعي : تشوهات قيم الذات في المجتمع ، مظاهرها وظروف تشكلها ، في أحمد زايد ، سامية الخشاب ( محرري) الذات والمجتمع في مصر ، أعمال الندوة السنوية الثالثة لقسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، مايو ١٩٩٦، ص ٣٨٠.

لإنتاج وإعادة إنتاج ذاتها على أسس تستخلص دعائمها من تراثها الوطني. وكذلك حرمانها من القدرة على الحوار الثقافي المتعادل والتفاعل الدائم(١).

وفي هذا الصدد يذكر "جاري ميلتون" في دراسة له عن تغير الثقافة المتوارثة عبر الأجيال في الأسرة وأثر التغيرات الاجتماعية والاقتصادية على جيل الشباب (جيل الأبناء) أن التدهور الثقافي الذي يتشربه الأبناء من خلال وسائل الإعلام ، وخاصة تلك التي ظهرت في أعقاب الثورة التكنولوجية الحديثة كان من أهم أسبابه سيطرة النظام الرأسمالي اقتصادياً وسياسياً على تلك الوسائط التي تخلق الثقافة العامة وتتحكم في توجهاتها. كما ركزت الدراسة أيضاً على أهم الظواهر السلبية التي بدأت في الانتشار والظهور بشكل كبير لنفس السبب مثل العنف داخل الأسرة بين الزوجين والانتحار وتدهور أحوال الأسرة المادية بسبب التطلعات المبالغ فيها التي يزكيها النظام الاقتصادي والسياسي داخل المجتمع(٢).

ولقد أدى تغير القيم في المجتمع المصري إلى تغير نظرة الأفراد أنفسهم نحو كثير من الأمور كالانتماء للوطن ، والنظرة للأشياء وخاصة المال ، حيث أصبحت الهجرة إلى الدول النفطية وترك البلاد بحثاً عن الكسب المادي من بين الظواهر التي سادت المجتمع المصري في حقبة السبعينيات . تلك الظاهرة التي أثرت في المجتمع تأثيرات مختلفة وخاصة في بعض المشروعات التنموية.

ولذلك أصبحت ظاهرة الهجرة من العلامات المميزة لفترة الانفتاح ، ومن الظواهر الاجتماعية الأساسية التي شغلت كل بيت ، وتهم كل أسرة مصرية ، بل وتهم المجتمع المصري ككل ، حيث أصبحت الهجرة الوسيلة الوحيدة لتحقيق حلم كل شاب وأمل كل أسرة، والعامل المساعد في تحقيق الارتقاء الاجتماعي وتحسين المستوى المعيشي للغالبية العظمى لمختلف الفئات الاجتماعية الشعبية ، فضلاً عن أن ظاهرة الهجرة المؤقتة قد ساعدت

---

(١) Walker (ed). Culture , Ideology and world order, Weatiniem press, London, 1984 ,P. 43.

(٢) The Individual, the family and social Good : personal Fulfillment in times of change Melton, Gary - B.Nebruska symposium on motivation, volume 42. University of Nebraska, 1995 , PP. 94 : 97.

على نشر اعتقاد ذهني جديد سيطر على روح الشباب وكبار السن على السواء، وهو أن أي عمل خارج الوطن مهما كان يبدو ضئيلاً ومتواضعاً لهو أكثر جاذبية عن أي عمل في الوطن طالما كان هناك فرق مهم في الدخل والعائد وهامش الادخار(١).

كذلك فقد أدت هجرة الأيدي العاملة إلى البلدان النفطية على نطاق واسع في السبعينيات إلى ظهور أنماط جديدة من الاستهلاك وإلى انتشار ظاهرة الإفراط في الاستهلاك. . فقد كان انتشار ( نموذج المحاكاة والتقليد) في غاية السهولة والسرعة، إذ يخضع المهاجر بعد وصوله لأثر المشاهدة والمحاكاة لنمط الاستهلاك السائد في البلدان النفطية ، حيث عرض أحدث ما وصل إليه العالم الغربي من فنون سلع الإنتاج الحديث، ولم يسلم من أثر المحاكاة أي فئة من فئات العمالة المهاجرة . فبالنسبة للمهاجرين الذين لم يسن لهم من قبل أن يتملكوا سلعاً معمرة فقد كانت تلك الأجهزة هي أول ما يعمد المهاجرون إلى الحصول عليه، إما من البلدان النفطية الغنية التي يعملون فيها وشحنها إلى بلد المنشأ أو شرائها من الأسواق الحرة القائمة في بلد المنشأ، أما المهاجرون الذين قد يكونون قد امتلكوا مثل هذه السلع المعمرة قبل خروجهم للعمل في البلدان النفطية. فإن اختيارهم يتجه عادة إلى ( السيارات - التليفزيونات الملونة - مكيفات الهواء) . أما الحائزون على كل هذه الأجهزة والمعدات قبل الرحيل فإن نمط استهلاكهم عادة يرتفع إلى مستوى أعلى، سواء بالحصول على مجموعة ثانية من كل تلك الأجهزة (كشراء سيارتين مثلاً ، أو محاولة الحصول على أجهزة أكثر تعقيداً ، كأجهزة الفيديو، أو السجاد الثمين ، أو الملابس المستوردة الباهظة الثمن) (٢).

وفي هذا الإطار فقد شهدت السبعينيات تخلي الدولة التدريجي عن وظيفتين أساسيتين ، كانت تعتبران من وظائفها الأساسية في الستينيات، وهما وظيفة الإسهام المباشر في النشاط الإنتاجي، ووظيفة حماية المصالح الاقتصادية لذوي الدخل المحدود ، وبذلك عجز الاقتصاد القومي عن مواكبة وتلبية الاحتياجات الأساسية للشعب المصري عموماً، ولطبقاته الدنيا

---

(١) محمود عبد الفضيل: تأملات في المسألة الاقتصادية المصرية، دار المستقبل العربي، القاهر ، ١٩٨٣، ص ١٨ : ١٩.

(٢) أحمد نور: الانفتاح وتغير القيم في مصر، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٣، ص ص ١٤٣ : ١٤٤.

خصوصاً ، صاحب ذلك العديد من التنازلات والمشكلات التي هزت المجتمع المصري من جذوره ، وأثرت عليه تأثيرات بالغة، أدت إلى تدهور اقتصادي واجتماعي ، وأدت إلى بروز أزمات عديدة على سطح المجتمع المصري ، مثل أزمة الإسكان ، والتعليم، والبطالة، وغيرها من المشكلات . فعلى الرغم من إعلان الحكومة عن أن الانفتاح يوفر فرصاً للعمالة المصرية، في إطار المشروعات التي تقام في إطاره، إلا أن نسبة البطالة قد ارتفعت بدرجة كبيرة في ظل سياسة الانفتاح ، فقد بلغت ١.٦٪ في عام ١٩٧٣ وصلت إلى ٢.٣٪ عام ١٩٧٤ ، ارتفعت إلى ٤.٦٪ عام ١٩٧٩ ثم وصلت إلى ٥.٢٪ عام ١٩٨٠ . هذا بالنسبة إلى حملة المؤهلات الراغبين في العمل، أما البطالة الفعلية فتفوق تلك الإحصاءات بكثير، ولا يوجد حصر شامل لها، لذلك فقد أدت البطالة السافرة بين قطاعات الشباب إلى تراكم مشاعر الإحباط والفشل والقهر في نفوسهم وإشاعة حالة من خيبة الأمل لدى الآباء الذين بذلوا الكثير من الوقت والجهد والمال في سبيل تعليم أبنائهم ، وكانوا ينظرون إليهم على أنهم وسيلة لتعويضهم عن حرمانهم ، مما أشاع مناخاً من القهر والإحباط العام[1].

كما تعتبر ظاهرة إدمان المخدرات أيضاً من الظواهر التي بدأت أن تلقي رواجاً في مجال الشباب، وإذا أردنا فهماً علمياً وموضوعياً لهذه الظاهرة فينبغي أن نتجه مباشرة إلى النظام الاجتماعي والسياسي الذي تقع عليه مسئولية انتشار هذه الظاهرة . فأمام الواقع الصعب، الذي يعجز فيه الإنسان عن تحقيق ذاته وطموحاته، وأمام عشوائية حركة النظام الاجتماعي، يصبح الهروب من هذا الواقع هو الحل. أحياناً للبحث عن عالم خيالي تشبع فيه كل الحاجات، أو ينسى الشباب خلاله مشاعر الحرمان. وأحياناً يكون نوعاً من الانتحار الذاتي الذي يبدأ فردياً لينتهي جماعياً تنخرط أعداداً كبيرة من الشباب، مشاركة في هذه الظاهرة، وقد يكمن علاج هذه الظاهرة في تناول الشباب المدمن للعلاج أو في محاربة جلب أو انتشار المخدرات، غير أن الجهد الحقيقي الذي ينبغي أن يبذل يتعلق بالنظام الاجتماعي والسياسي الأساسي. لابد من حلم قومي أو مشروع قومي يتعلق به الشباب ويبث في نفوسهم الأمل،

(١) هالة منصور عبد الرحمن: دور الأيديولوجيا في إحداث التحولات الاجتماعية الاقتصادية بالمجتمع المصري، في أحمد زايد، سامية الخشاب، (محرري) الذات والمجتمع في مصر، أعمال الندوة السنوية الثالثة لقسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١١ – ١٢ مايو ١٩٩٦، ص ١١٢ : ١١٣.

والحركة إلى المستقبل بثقة ، لابد أن يؤسس النظام السياسي تنمية حقيقية تنظم توزيع البشر في إطار عملية الإنتاج. بذلك تتخلق فرص العمل، والدخول ، والحد الأدنى من إشباع الحاجات الأساسية، وهي كلها إشباعات تعيد دعم الروابط العضوية بين الفرد والمجتمع(١).

كما أن إتباع سياسة الخصخصة وإعادة الهيكلة في التسعينيات وتخلي الدولة عن ملكيتها للمشروعات القومية وبيعها للقطاع الخاص، ومن ثم تعميق التحرك نحو اقتصاد يلعب فيه القطاع الخاص دوراً أساسياً ويتراجع دور القطاع العام ، قد كان له أكبر الأثر على المجتمع فيما يتعلق بارتفاع الأسعار وزيادة نسبة التضخم وسياسات التشغيل وقضايا العمالة والبطالة وتوزيع الدخل القومي مما ينعكس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الأسرة المصرية.

كذلك فقد نتج عن تلك التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها المجتمع المصري خلال مرحلة السبعينيات في نمط الإنتاج السائد، وفي البناء الطبقي ، وفي بناء القيم الاجتماعية حدوث تغيرات في أنماط الجرائم المصاحبة لهذا التحول، حيث ظهرت طبقة جديدة من المقامرين والخارجين على القانون الذين استطاعوا عن طريق الجريمة أن يشقوا طريقهم إلى دنيا الأعمال بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة.

بالإضافة إلى أنه من الملاحظ في المجتمع المصري في الآونة الأخيرة، ظهور جرائم العنف بشكل ملفت للنظر، مثال ذلك ما تطالعنا به الصحف اليومية من حدوث جرائم الاغتصاب ، وجرائم العنف الأسري مثل قتل الأزواج لزوجاتهم ، وقتل الزوجات لأزواجهم ، وقتل الأبناء لآبائهم ، وقتل الآباء لأبنائهم وإلقائهم في الشوارع والطرقات . كما يشكو العديد من المسئولين في مجال التربية والتعليم من انتشار ظاهرة العنف بين تلاميذ المدارس ، هذا بالإضافة إلى ما نلاحظه كل يوم في الشارع المصري بين المواطنين من سلوكيات تتسم بالعنف، وهذا إن دل على شئ فإنما يدل على أن الذات أصبحت تنظر إلى السلوك العنيف باعتباره أمراً مرغوباً فيه ، وآلية من آليات حل المشكلات ومواجهة الواقع(٢).

---

(١) علي ليلة : الشباب في مجتمع متغير، تأملات في ظواهر الإحياء والعنف ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، ١٩٩٥ ، ص ٢٢٧.

(٢) كمال التابعي : تشوهات قيم الذات في المجتمع ، مظاهرها وظروف تشكلها ، مرجع سابق، ص ٣٧٨.

أيضاً ثمة مخاوف جدية من افتراض ذوبان الهوية القومية والثقافية في إطار الثقافة التي تطرح على الصعيد العالمي بوصفها ثقافة كونية أو عالمية مع الوعي بكونها ثقافة غربية أساساً وأمريكية في المحل الأول ، هذه الثقافة التي تسمى بالعولمة والتي تسعى بآليات متعددة ومن خلال الاستثمار المكثف لثورة المعلومات والاتصالات إلى إدماج غيرها من الثقافات الوطنية والقومية تحت دعاوى أنها المستقبل الموحد للبشرية. كما أن خطر العولمة يكمن في المعلومات المتدفقة التي تبثها شبكات الإعلام الدولية والتي غالباً ما تسيطر عليها القيم الغربية التي لا تتناسب مع تقاليدنا وقيمنا الشرقية الأصيلة.

وقد ارتبط مصطلح العولمة أشد الارتباط بالثورة العلمية والمعلوماتية الجديدة التي تكتسح العالم منذ بداية التسعينيات ويقصد بها التغيرات ذات الطابع الطفري في مجال التطور التكنولوجي الذي أخذ صورة تكنولوجيا القمة والتي يطلق عليها التكنولوجيا الرفيعة وأهم ساحتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات البعيدة والمعلوماتية والتكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية وتكنولوجيا المواد الجديدة وتكنولوجيا الطاقات الجديدة والمتجددة[1].

وتعد الثورة المعلوماتية Informational Revolution أحد أهم آليات العولمة، وذلك لأنها أداة العولمة في تحول العالم إلى قرية كونية واحدة فهي التي جعلت العالم بحق قرية صغيرة. فعلى سبيل المثال لا الحصر هذه الأقمار الصناعية المنتشرة في الفضاء الخارجي تبث معلوماتها إلى كل مكان في العالم بالإضافة إلى وسائل الاتصال الأخرى التي دنت من خلالها أطراف العالم ناحية بعضها البعض بحيث، لم يكن هناك سر يمكن إخفاؤه أو حقيقة يمكن التعتيم عليها أو جهة يمكن التشويش على معلوماتها[2].

وفي هذا النطاق أيضاً أصبح الحاسب الآلي من أهم الاختراعات ضمن ثورة المعلومات التي يعيشها عالمنا المعاصر والذي يمكن عن طريقه تسهيل كثير من الأعمال والموضوعات التي كان يصعب القيام بها من قبل، أو تستغرق وقتاً طويلاً في إنجازها وبالتالي أمكن التغلب

---

(١) محمد عبد الشفيع عيسى : التكيف الهيكلي والنظام التعليمي ، رؤية اقتصادية اجتماعية مع تركيز خاص على حالة مصر ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، مجلة علمية محكمة ، يصدرها معهد التخطيط القومي، المجلد الخامس ، العدد ٢، ديسمبر ١٩٩٧ ، ص ١٠٢.

(٢) جبارة عطية جبارة: علم اجتماع الإعلام ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، كلية الآداب بقنا، جامعة جنوب الوادي، ٢٠٠١ ، ص ٢٥٩ : ٢٦٠.

على كثير من الصعاب التي تواجه الأيدي العاملة وخاصة في المجالات الإدارية ، والفنية ، والتقنية، وحتى المجالات الطبية والعسكرية . وأوضح مثال على ذلك التغيرات التي حدثت للحياة الأسرية وخاصة للمرأة العاملة في كوريا والتي كانت تقوم في الأساس على التطور التكنولوجي وخاصة استخدام الحاسب الآلي في كل مكان ، وقد ذكرت الأوراق التي خرجت عن الجمعية الكورية لتنمية المرأة وتحسين أوضاعها أن الحاسب قد أدى دوراً هاماً في تغيير الأنماط الثقافية المتوارثة والتي كانت تصل إلى حد العبادة بالنسبة للمرأة الكورية وذلك بالنسبة للزواج والأسرة(١).

أما عن الاتصالات فلقد حدثت طفرة في الاتصالات حولت العالم إلى قرية صغيرة وربطت بين الشعوب المتباعدة فأصبح الإنسان يستطيع أن يرصد ما يجري على الطرف الآخر من الكرة الأرضية بالصوت والصورة في لحظة قيام الحدث وأصبحت عملية تبادل المعلومات والمعارف سهلة ميسرة. وأدى انتشار المعلومات السريع عبر وسائل الاتصال المختلفة إلى تدفق هائل في المعلومات والأخبار والمعارف والأبحاث التي يعجز الإنسان بقدراته العادية عن متابعتها والإلمام بها في عمره القصير.

ومن خلال ما سبق بدأت بعض الظواهر الجديدة تتخذ مكاناً لنفسها داخل المجتمع المصري وعلى الرغم من قلتها إلا أن الباحث المتعمق لأحوال مجتمعه يستطيع أن يلحظ هذه الظواهر محاولاً ربطها بالسياق العام للثقافة السائدة في إطار استدراج مصر إلى المنظومة العالمية للكوكب الواحد فنجد مثلاً أن كثيراً من الشباب يتأثر بما هو جديد ومأخوذ من الغرب دون أن يدركوا هل تتمشى مع عاداتنا وتقاليدنا الشرقية . فهذا يتطلب منا وقفة لمتابعة شبابنا وبث روح الانتماء لمجتمعه الشرقي وتعاليم دينه حتى لا يقع فريسة سهلة لهذه الظواهر غير المألوفة في مجتمعنا الشرقي وهذا ينبع من الأسرة في الأساس لأنها تمارس أول وأعمق تأثير على الأبناء(٢).

---

(١) Afro-Asian, Peoples, Solidarity Organization. International conference. Vision of culture in the 21st century (women's studies forum) vol g. Korean women's Development Institute 1993 , PP. 32 : 34 ( Cairo :November 6/7/2000).

(٢) سهير العطار: علم الاجتماع العائلي ، كلية البنات ، جامعة عين شمس ، النسر الذهبي للطباعة،٢٠٠٢، ص ٢٦٣ : ٢٦٤.

فضلاً عن ذلك فإن لثقافة العولمة بعد أخطر وهو ما يتعلق بثقافة الجنس الذي يبث من خلال الفضائيات أو أشرطة الفيديو أو شبكة الإنترنت التي تغزو في الأساس عقول الشباب. وتحت وطأة الظروف الاقتصادية المتعثرة لبعض الشرائح الاجتماعية فإن هذه الثقافة - خاصة في مجال الشباب - تدفعهم إلى سلوكيات تساعدهم في إشباع حاجاتهم الاجتماعية والجنسية ويأتي هنا الزواج العرفي لتحقيق هذا الإشباع والانحراف الجنسي بصوره المختلفة(١).

ولأن الأسرة تعتبر جزءاً من المجتمع ، فإنها تخضع للتغير الاجتماعي والتحول الذي يحدث فيه بمختلف سرعاته ودرجاته، وتخضع بالتالي للمشاكل المختلفة المترتبة على هذا التغير وما يحدثه من تفكك اجتماعي في البناء الاجتماعي الكلي(٢).

فلا يمكن أن نغفل أن الأسرة تعيش في مجتمع له قواعد وأساليب للضبط الاجتماعي . كما أنه له قيمه وتقاليده الخاصة به فهذه الأمور كلها تشكل الأسرة وتطبعها بطابع المجتمع الذي تعيش فيه، فالحياة الأسرية تقوم على تفاعل عناصر كثيرة مع بعضها البعض. هذه العناصر قد تكون بيولوجية أو عاطفية أو خلقية أو اقتصادية أو قانونية ، وهذه العناصر قد تتواجد وتستمر ، وفي نفس الوقت قد تكون عرضة للتغير من خلال المجتمع(٣).

ومن هنا، فقد أحدثت هذه التغيرات السياسية والاقتصادية التي تعرض لها المجتمع المصري تأثيراً غير مباشر على الأسرة. كما أن التحديث والتحضر جرفا الأسرة إلى تحولات سريعة في إيقاعها هددت استقرارها . كما تداخلت القيم والمعايير الثقافية وازدادت حدة الصراع القيمي بين الجديد والقديم ، مما انعكس على الفئات الاجتماعية المختلفة. كما حدثت تحولات سريعة في مجالات التعليم والإعلام والاقتصاد ودور المرأة في المجتمع ، صاحبها بروز قيم جديدة تحمل في طياتها بعض السلبيات التي تهدد الاستقرار الاجتماعي والعائلي ، ولم يعد دور ومكانة أفراد الأسرة محدداً بوضوح كما كان من قبل ، وفقدت الأسرة دورها في حماية

---

(١) علي ليلة: "الثقافة العربية والسياسية" ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ٣٦ : ٣٧.
(٢) Benjamin Kidel, social Evoution .W. Germany, Methuen, 1980 , P. 12.
(٣) Sutherland - L, Veroff - . :"Perdicting marital quality with narrative assessments of marital experience", journal of mariage and the family, 55 (2) , May 1993, PP.326 : 337.

التراث الثقافي في مواجهة الغزو الثقافي القادم مع ثورة المعلومات والشبكات الفضائية . كما فرضت السياقات الحضرية الجديدة تغيرات كبيرة في أدوار الأمومة والأبوة والأخوة والجوار والصداقة، الأمر الذي هدد شبكة العلاقات الأسرية والقرابية . كما تقلصت الانتماءات والولاءات العائلية وتحول النمط الجمعي الذي كان ينمو في ظله الأحفاد إلى نمط فردي مستقل، وزادت المسافات الاجتماعية والاقتصادية بين أفراد الأسرة الواحدة، وتزايدت مع ذلك الأحقاد والغيرة بدلاً من الحب والمودة وتضاءلت فرص الاتصال بين الأهل والأقارب والمعارف، مما أدى إلى ضعف مظاهر التضامن والتأييد الاجتماعي . كما تضاءل التزام أفراد الأسرة بمسئولياتهم الاجتماعية والاقتصادية والقانونية تجاه أقاربهم وأهليهم(١).

وفي هذا السياق يرى الكثير من علماء الاجتماع أن التغيرات الثقافية أو الاجتماعية غير المتوازنة غالباً ما يترتب عليها ظهور الكثير من المشاكل الاجتماعية ، وذلك لأن هذه المشاكل تعتبر في الواقع نتاج للتغير الاجتماعي والتخلف الثقافي، حيث تعكس المشاكل الاجتماعية الدرجة المتفاوتة من التغيير بين عناصر المجتمع الواحد، وخاصة بين السلوك والقيم(٢).

كذلك فقد استخلص " دوركايم" نتيجة عامة تشير إلى أن الفقدان التام لعملية التنظيم الذي يميز الظروف الاقتصادية للمجتمع الذي كان يعيش فيه يجعل الباب مفتوحاً لـ كل أنواع المخاطرة ، حيث أنه طالما ظل الخيال جائع أو متشوق للتجديد وغير مضبوط بقيود . فإنه يقع في العشوائية ، وهنا تحدث الأزمات والكوارث الكبرى وقد أطلق دوركايم على هذه الحالة الأنومي أو اللامعيارية الاقتصادية(٣).

ورغم أنه من الصعب تحديد مدى التغير في القيم لأنها تتطلب عشرات من السنين للتحقق من تغيرها، وعلاقة هذا التغير بانتشار ظاهرة الطلاق وغيرها من المشكلات

---

(١) إجلال إسماعيل حلمي : القيم والعنف الأسري في المجتمع المصري ، تحليل مضمون لحوادث العنف بين أفراد الأسرة في جريدتي الأهرام والأخبار خلال التسعينيات ، أحمد زايد ، سامية الخشاب (محرري) الذات والمجتمع في مصر، أعمال الندوة السنوية الثالثة لقسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، مايو ١٩٩٦، ص ٤٢٧ : ٤٢٨.

(٢) Vogo, Solven, Social change, second Edition, Englewood. Clifis, N.Y. 1989.

(٣) Durkheim, Emile, Suicide, A study in sociology, A free press, N.Y. 1966

الأسرية، إلا أنه توجد علاقة قوية بين عمليات التحديث والتحول الاقتصادي والمادي السريع وفساد وتحلل القيم الأسرية التقليدية ، فالأسرة المصرية الحديثة تختلف عما كانت عليه في الماضي من حيث البناء والوظيفة، حيث أن تأثر النسق الثقافي بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية وشمول نسق القيم الأصيل قيماً جديدة تؤكد على الفردية والأنانية والسلبية واللامبالاة، بدلاً من التعاون والمشاركة والولاء والانتماء للأسرة والمجتمع . فضلاً عن سيادة قيم الاستهلاك والملكية والكسب السريع . وقد انعكست على قيم التعليم ، والعمل ، وقيم التراحم والمودة بين الأزواج والزوجات، والآباء والأبناء، والأخوة والأخوات ، أى أنه قد انقطعت أوصال الأسرة المصرية وتفككت مقوماتها نتيجة لتغير القيم الثقافية والاجتماعية ونتيجة للتغيرات الديموجرافية والسياسية والاقتصادية ومظاهر التحضر السريع التي شهدها المجتمع المصري خلال الآونة الأخيرة[١].

ويمكن أن نحدد بعض مؤشرات التغير في القيم الاجتماعية والثقافية داخل الأسرة في أنه بعد الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي ، وفي ظل التغير المادي المصاحب له فقد طرأت على العلاقات الإنسانية في أكثر أنواعها خصوصية وإشباعاً وهى العلاقات الأسرية ما يسمى بالتشيؤ، فبدأت تختفي القيم الأصيلة كالمحبة والمودة بين أعضاء الأسرة الواحدة ، ويتحول كل فرد من أفرادها إلى شيء مادي بالنسبة للآخر ، هذا فضلاً عن أن الحب والعاطفة والميول، والقيم الإنسانية النبيلة كالأخلاق والتدين أصبحت لا قيمة لها أمام الأمور المادية، حيث كثيراً ما نجد فتاة في السابعة عشر من عمرها توافق على الزواج من شيخ عجوز قد تجاوز الخمسين أو الستين من عمره، لأنه فقط قادر على أن يحقق لها كل متطلباتها وطموحاتها المادية، بصرف النظر عن عمره أو أخلاقه أو وظيفته. وهذا بالقطع إن دل على شيء فإنما يدل على حالة التشوه التي أصبحت عليها معايير التقويم عند الذات والمجتمع في مصر.

وفي هذا الإطار فقد تغيرت نظرة الزوجات والأبناء داخل الأسرة المصرية تجاه التعليم والعمل. فبعد أن كان الحصول على شهادة من بين المتغيرات التي تضعها الأسرة في الاعتبار عند اختيار زوج المستقبل لإحدى بناتها، أصبح ما يملكه الفرد من ثروة وإمكانية الحياة

---

(١) إجلال إسماعيل حلمي:القيم والعنف الأسري في المجتمع المصري، مرجع سابق، ص ٤٢٧ : ٤٢٩.

المريحة الميسورة بغض النظر عن مستوى تعليمه أو أصله أو عائلته هو المتغير الذي يؤخذ في الحسبان . وبذلك أصبح الشخص لا يقاس بانتمائه الطبقي " العائلي" بقدر ما يقاس بما لديه من ثروة [١].

كذلك من الشواهد الواقعية الدالة على ضعف منظومة القيم داخل الأسرة المصرية كنتاج لتلك التحولات التي شهدها المجتمع المصري اختفاء ظاهرة الزيارة بين الأهل والأصدقاء والتي كانت تجسد علاقات الود والتواصل بين الأسر بما تنطوي عليه من كونها مجالاً للتنفيس والترويح عن النفس من الضغوط وعبء المشكلات.

ومما يؤكد ذلك انحسار علاقات الجيرة في الآونة الأخيرة ، فقد كانت جماعات الجيرة فيما قبل هذه التحولات تشغل حيزاً مهماً في حياة الأسرة المصرية لما كانت تؤديه من وظائف في حياة الأسرة كفض المنازعات وخاصة بين الأزواج والزوجات وممارسة الضبط الاجتماعي وتبادل المساعدات والمشاركة الوجدانية واكتساب الخبرات .... الخ ، فالمشاهد اليوم هو انحسار لهذه العلاقات إلى الحد الذي وصل إلى أن الأسرة ربما لا تعرف أسماء جيرانها في المسكن وأصبحت الأسرة منعزلة منغلقة على نفسها[٢].

هذا وقد أثرت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع المصري على طبيعة العلاقات داخل الأسرة المصرية، فبينما كانت رئاسة الأسرة تكاد تكون حكراً على الرجل ظهر الاتجاه إلى الأسرة المتكافئة ، حيث يتبادل الزوج والزوجة وبمشاركة الأبناء القيادة حسب الظروف. أما من جهة علاقة الآباء بالأبناء فقد حدث تغير فيها أيضاً ، وأصبح لكل فرد في الأسرة كيانه الخاص وانحسر الدور التسلطي للآباء وأصبح الأبناء في كثير من الأحيان أفراداً مشاركين أكثر منهم أفراداً تابعين.

فقد ارتبطت الأيديولوجية الفردية ، كسمة من سمات الأسرة الحضرية بظهور فلسفة المساواة بين أعضاء الأسرة لتوجه ميكانيزمات التفاعل الأسري وجهة جديدة غيرت إلى حد كبير من مظاهر التسلط الأبوي التقليدي، والتي كانت تستند إلى فوارق السن والنوع كأسس

---

(١) هالة منصور عبد الرحمن : الأسرة ذات العائل الواحد ، دراسة في تغير الأدوار داخل الأسرة ، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب ، جامعة الزقازيق ، ١٩٩١، ص ٣٣٧.

(٢) سامية الخشاب : شاهد على الأسرة المصرية المعاصرة، مرجع سابق ، ص ٣.

أولية لتحديد مكانة الفرد في الأسرة، وتعيين أنماط السلوك المتوقعة، وتوجيه علاقاته بالآخرين. ويعتبر مجال العلاقة بين الزوج والزوجة وبين الأب وأبنائه من أوضح المجالات تأثراً بفلسفة المساواة الديمقراطية وأكثرها تعبيراً عن مظاهر ضعف التسلطية الأبوية التقليدية : ففي الوقت الذي أكدت فيه التبعية الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في الأسرة التقليدية من مظاهر التسلط والسيطرة التي اقترنت تاريخياً بمركز الرجل، كان إقبال المرأة على العمل خارج المنزل والأسرة أساساً هاماً لتأكيد الاستقلال الاقتصادي لها وتمهيداً مقبولاً لفلسفة المساواة التي نادت بها المرأة، ولتغيير النظرة إليها وإلى مكانتها التقليدية في الأسرة. كما أن الارتقاء بالمستوى التعليمي للمرأة (ابنة أو زوجة) كان يعني أنها أصبحت متحدثة ومثقفة وواعية، لتتلاشى فوارق السمو والدنو في العلاقة بين الجنسين ولتتأكد من جديد فلسفة المساواة كقيمة من القيم الأسرية المتغيرة. وفي مجال العلاقة بالأبناء حلت الديمقراطية محل التسلطية الأبوية التقليدية، حيث أن الأبناء مع هذه الأيديولوجية الفردية إذا ما استطاعوا كسب قوتهم كآبائهم وعرفوا ما عرفه الآباء، يصبحون أصعب مراساً وأقل احتمالاً لتقبل سلطة الآباء المطلقة، وبالتالي عجزت الأسرة بقيمها التقليدية التسلطية عن السيطرة على الأبناء وتوجيه سلوكهم وتدبير شئون حياتهم. وقد انعكست فلسفة المساواة بين الجنسين في مجال العلاقة بالأبناء، مما يترتب عليه إلغاء الفوارق الجنسية بين الأبناء، وأصبحت مسائل العمل والتعليم واختيار الزوج بالنسبة للفتاة مسائل شبه فردية قد لا تصاحب في كثير من الأحيان بشعور بالاستهجان أو التمرد أو التصدي الأسري (١).

وهكذا فقد كانت سيطرة الذكور على سياسة الأسرة والحياة العامة برغم كل شيء بمأمن من الأذى، إلى أن أصبح بإمكان النساء أن يقتحمن الحياة الاقتصادية. كذلك بدأ الشكل الأسري الذي صيغ خلال القرن التاسع عشر والذي بني على التحديد المتعمد لعدد الأطفال وأبقى على الأيديولوجية الأمومية التي أبقت النساء في البيت وأخضعتهن للسلطة الاقتصادية الذكورية في التغير وأصبحت تلك السلطة الذكورية مهددة نتيجة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وتغير دور النساء حيث كان احتضان الأسرة في الماضي مرتبطاً

---

(١) السيد عبد العاطي السيد وآخرون : علم اجتماع الأسرة، مرجع سابق، ص ١٢٠ : ١٢١ .

بالحب الرومانسي والكيان العائلي وكان ذلك في الأغلب واجباً نسوياً[1].

كذلك سمحت التغيرات المادية للنساء إلى أن يرسخن دعائم المطالبة بالمساواة مع الذكور من حيث أن أنصار المساواة بين الجنسين يعتقدون أن الأسرة مدمجة داخل منظومات أشمل للسلطة الاقتصادية والسياسية ويتضح ذلك من خلال مصالح كل عضو من أعضاء الأسرة فأحياناً تكون متباعدة وأحياناً أخرى تكون متنافرة وأحياناً متصالحة وأحياناً متصارعة، ومعنى ذلك أن الأحوال البنيوية الاجتماعية، كالاستقلال الذاتي المتنامي والاستقلال المالي للنساء والقدرة على ضبط معدل الإنجاب فرض واقع جديد خاصة بالنسبة للرجل وهو ضرورة بذل جهد أكثر وضوحاً للعلاقات الحميمية الأسرية[2].

علاوة على ذلك، فقد أدى ارتفاع معدلات الهجرة الداخلية والخارجية المصاحبة للأخذ بسياسات الانفتاح الاقتصادي والعولمة إلى حدوث تباعد مادي ونفسي كبير بين أفراد كثير من الأسر، فليس غريباً أن نسمع الآن عن أسر عائلها في إحدى الدول العربية، والأم مع الأطفال في إحدى القرى، بينما يدرس أحد الأبناء في إحدى الجامعات في المدن. هذا الشكل الجديد في الأسرة المصرية يصاحبه في الغالب تراخ في العلاقات يصل إلى درجة التباعد والفتور الأسري، بل إلى التفكك في كثير من الأحيان، ويعني ذلك أن زيادة الدخل التي تأتي للأسرة مع الهجرة، سواء كانت داخلية أم خارجية تصاحبها دائماً خسارة مقابلة تتمثل في عدم شعور الأفراد بالدفء العاطفي والأمن النفسي الذي لا يمكن أن يتوفر إلا في أسر بها حد أدنى من التماسك الاجتماعي .

وليس للتماسك الاجتماعي Social Cohesion معنى متفق عليه ولكنه يستخدم عادة بصورة رسمية للإشارة إلى مواقف يرتبط فيها الأفراد الواحد بالآخر من خلال مجموعة من الالتزامات الثقافية والاجتماعية المشتركة. وتستخدم التماسكية Cohesiveness كصفة تتصف بها الجماعات الصغيرة وهي تتضمن أولاً: جاذبية الجماعة لأعضائها . ثانياً: القوى التي تدفع الأعضاء ليظلوا أعضاء فيها. كما أن هناك استعمال آخر مستمد من بحث "دوركايم" في كتابيه "تقسيم العمل الاجتماعي" و"الانتحار" وهو يرى أن التماسك صفة

---

(١) سامية خضر صالح: دراسات سوسيولوجية معاصرة، مرجع سابق، ص ٢٧ .
(٢) المرجع السابق، ص ٢٧ .

للجماعات والتنظيمات والمجتمعات وتؤثر في أنماط مختلفة من السلوك. كما أن بعض علماء الاجتماع أدخلوا المصطلح للإشارة إلى الجماعات الكبيرة والصغيرة على السواء التي تتميز بثلاث مميزات رئيسية هي :

**أولاً** : التزامات الفرد بالمعايير المشتركة .

**ثانياً** : القيم والاعتماد المتبادل الناشئ عن المصلحة المشتركة .

**ثالثاً** : توحد الفرد بالجماعة (١).

هذا وقد أدت هجرة الأزواج المصاحبة للأخذ بسياسات الانفتاح الاقتصادي والعولمة إلى تغير العلاقات بينهم وبين زوجاتهم، سواء من الناحية العاطفية، أم المالية، أو درجة إشراكهم في الرأي وتقديرهم لهم، حيث ساءت العلاقة بين الأزواج والزوجات بعد السفر إما نتيجة لشك الأزواج في تصرفات زوجاتهم، أو نتيجة لتعالي الأزواج على الزوجات نظراً لتحسن وضعهم الاجتماعي، بالإضافة إلى أن طول مدة غياب الزوج كانت عاملاً أساسياً في الاضطراب العاطفي وزيادة المشكلات بينهما .

ولعل أبرز التحولات التي عرفتها الأسرة المصرية هو ميل أفرادها إلى الاستهلاك، وتغير نظرتهم إلى الزواج، والتفكك النسبي في الروابط الأسرية، والأخذ بمظاهر الحياة الحديثة، كل هذا لا تنفرد به المدن عن الريف، فلقد أصبح أهل القرى يتعلمون من التليفزيون والفيديو أساليب الحياة الحديثة، وأصبح لديهم طموحات وتطلعات مادية ذكوراً وإناثاً، والدليل على تأثر الريف المصري بالتحولات الاقتصادية التي يمر بها المجتمع المصري أن الزوجات والأبناء أصبحت لهم تطلعات مادية، مما يزيد من حدة الخلافات الأسرية والعنف الأسري في الريف المصري (٢).

كما شهدت الأسر المصرية في الآونة الأخيرة ما يسمى بظاهرة العنف الأسري، والتي تعد هي الأخرى انعكاساً لما طرأ على الأسرة من تغير في القيم والأدوار والعلاقات الاجتماعية، ذلك أن العنف يرتبط بالقيم الثقافية التي تضع الرجل على قمة التدرج الهرمي للسلطة في الأسرة. ويتضاعف عنف الرجل في الأسرة ويلجأ إلى الإيذاء البدني والنفسي كلما

---

(١) المرجع السابق، ص ٢١ : ٢٢ .

(٢) إجلال إسماعيل حلمي: القيم والعنف الأسري في المجتمع المصري، مرجع سابق، ص ٤٣٠ : ٤٣١.

افتقد المصادر التي ترفع من مكانته وهيبته داخل الأسرة بسبب انخفاض دخله، أو بطالته، أو المرض وخلافه (١).

وهذا ما أكده أيضاً تقرير منظمة الصحة العالمية عام ١٩٩٤ في أن تردي الأحوال الاقتصادية والاجتماعية أو سوءها يؤدي إلى كثرة الخلافات بين الأزواج والزوجات مما يؤدي إلى سوء المعاملة بينهم واتسامها بالعنف مما ينتج عنه إساءات جسدية ونفسية يترتب عليها حدوث الكثير من المشكلات الاجتماعية ومن بينها الطلاق(٢).

ورغم أنه لا توجد إحصائيات رسمية عن العنف داخل الأسرة في مصر إلا أنه توجد دراسات تتسم بالتخصص وتوضح نمط هذا العنف الأسري خاصة إساءة معاملة الزوجات وضربهن. ففي دراسة للمجلس القومي للسكان عام ١٩٩٧ طبقت على سبعة آلاف زوجة في الريف والحضر أظهرت النتائج أن ٣٥٪ من المصريات المتزوجات قد تعرضن للضرب من قبيل أزواجهن مرة على الأقل من زواجهن وأن المرأة الريفية تتعرض للضرب أكثر من المرأة الحضرية .

وقد توصل بحث المرأة الجديدة الذي قدم لمؤتمر بكين عام ١٩٩٦ لبعض البيانات ومنها أن العنف ضد المرأة بسبب منع الزوجة من السفر يمثل ٦٩٪ ومنعها من الخروج من المنزل يمثل ٨٢٪، الأمر الذي يفرض ضرورة الاهتمام بالعلاقات بين أعضاء الأسرة باعتبار أن ذلك يشير إلى مواقف من التفاعل داخل البناء الأسري وبين أعضائه والنسق القيمي والذي يظهر في التفاعل الرمزي الذي يتم الاتفاق عليه ويصبح وسيلة التفاهم داخل الأسرة (٣).

وفي دراسة جامعة "نيو – هامبشير" الإنجليزية عن العلاقات الأسرية التي تعتمد على الثقة المتبادلة بين الآباء والأبناء، توضح الدراسة أن بطالة عائل الأسرة تؤدي إلى فقدان الزوجة والأبناء للثقة المطلوبة في العلاقات الأسرية، وأن الحميمية داخل نطاق الأسرة تكون مفتقدة وخاصة أن العبء يلقى في هذه الحالة على الزوجة أو أحد الأبناء كبير السن، مما يدفع

---

(١) المرجع السابق، ص ٤٣٠ .

(٢) عرض تقرير منظمة الصحة العالمية بجريدة الأهرام، مشار إليه في محمد الجوهري، المشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥، ص٧٣ .

(٣) سامية خضر صالح: دراسات سوسيولوجية معاصرة، مرجع سابق، ص ٣٤ .

الأسرة إلى الكثير من المشكلات التي تتضاعف بشكل كبير حتى تصل إلى الجريمة، سواء أكان ذلك داخلياً عن طريق العدوان على أحد أفراد الأسرة، أم خارجياً عن طريق الوسائل المنحرفة لسد هذا العجز القائم على بطالة رب الأسرة(١).

كذلك فقد أثرت أزمة الإسكان على الأسرة المصرية وأدت إلى :

١ - تأجيل كثير من الزيجات لعدم وجود مكان سكني للأسرة الجديدة .

٢ - اضطرار الأسر الجديدة إلى السكن مع الآباء ولو بصفة مؤقتة وهو أمر مقلق لكلتا الأسرتين يترتب عليه ظهور الكثير من المشاكل التي قد تؤدي إلى الطلاق وخاصة في الأسرة الجديدة.

٣ - اضطرار الأسرة الجديدة إلى قبول السكن في أي مكان حتى لو لم يلائم الأسرة، أي أن الأسرة قد حرمت من فرصة المقارنة لاختيار السكن المناسب بل أن أعداداً من تلك الأسر لجأ إلى أماكن لا تصلح للمعيشة إطلاقاً مثل سكنى المساجد والقبور والمعيشة مع أسرة أخرى في مسكن واحد مشترك مع عدم وجود قرابة أو معرفة سابقة بين الأسر المشاركة في كثير من الأحيان (٢).

هذا ويتضمن الجدول التالي عرضاً لعدد إشهادات الطلاق ومعدلاتها الخام بجمهورية مصر العربية خلال الفترة من عام ١٩٨٠ وحتى عام ٢٠٠٤ (٣).

| السنوات | عدد إشهادات الطلاق | المعدل ٪ |
|---|---|---|
| ١٩٨٠ | ٦٨٥١٢ | ١.٦ |
| ١٩٨١ | ٦٨٥٠١ | ١.٦ |
| ١٩٨٢ | ٧٠٢١٥ | ١.٦ |
| ١٩٨٣ | ٧١١٦٩ | ١.٦ |

(١) Grant, Jim: The unvarnished trath about parents, New – Hampshire, V. 17, No. 2, P:10: 13, Dec., 1995, opinion papers (120), journal Articles (80).

(٢) المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري (١٩٥٢ – ١٩٨٠) ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٦٦٦ .

(٣) تم استخلاص الجدول من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاءات الزواج والطلاق للأعوام من ١٩٨٠ وحتى عام ٢٠٠٤ .

| السنوات | عدد إشهادات الطلاق | المعدل ٪ |
| --- | --- | --- |
| ١٩٨٤ | ٧٦٤٤٣ | ١.٦ |
| ١٩٨٥ | ٧٢٥٦٣ | ١.٥ |
| ١٩٨٦ | ٦٨٧٣٥ | ١.٤ |
| ١٩٨٧ | ٦٩٤٩٤ | ١.٤ |
| ١٩٨٨ | ٦٧٨٦٦ | ١.٣ |
| ١٩٨٩ | ٦٤٧٦٦ | ١.٢ |
| ١٩٩٠ | ٦٧١٩٥ | ١.٣ |
| ١٩٩١ | ٦٤١٦٥ | ١.٢ |
| ١٩٩٢ | ٦١٦٨٩ | ١،١ |
| ١٩٩٣ | ٦٥١٦٦ | ١،١ |
| ١٩٩٤ | ٦٧٠٢٨ | ١.٢ |
| ١٩٩٥ | ٦٧٦٥٣ | ١،١ |
| ١٩٩٦ | ٦٩٢١٩ | ١.٢ |
| ١٩٩٧ | ٧٠٨٩٩ | ١.٢ |
| ١٩٩٨ | ٧١٧٩٢ | ١.٢ |
| ١٩٩٩ | ٧٣٤١٤ | ١.٢ |
| ٢٠٠٠ | ٦٨٩٩١ | ١,١ |
| ٢٠٠١ | ٧٠٢٧٩ | ١,١ |
| ٢٠٠٢ | ٧٠٠٦٩ | ١,١ |
| ٢٠٠٣ | ٦٩٨٦٧ | ١.٠ |
| ٢٠٠٤ | ٦٤٤٩٦ | ٠.٩ |

ومن هذه البيانات يتضح أن أعداد حالات إشهادات الطلاق قد اتخذت اتجاهاً متزايداً بالقياس إلى الفترات السابقة، حيث انخفضت معدلات الطلاق في منتصف الستينيات

وحتى عام ١٩٧٣، وذلك لتأثرها بالأوضاع السياسية والاقتصادية للبلاد وخاصة تلك الحروب التي خاضها المجتمع المصري في عام ١٩٦٧، ١٩٧٣ وانعكاس آثارها على اتجاهات ومشاعر جماعات وطبقات المجتمع نحو الزواج والطلاق، بالإضافة إلى التشريعات التي استحدثت خلال تلك الفترة، والتي أسهمت في إعاقة وقوع الطلاق، وجعلت الشقة المؤجرة من حق الزوجة الحاضنة (١).

وانطلاقاً من هذا التفسير العملي، الذي يجعل الاستمرار في الحياة الزوجية وعدم استحالة العيش مرهوناً بعدم وجود مأوى للأم الحاضنة، أو خوفاً على فقدان الشقة، فإنه يمكن القول أن إبطال نص هذه المادة من القانون بعد فترة وجيزة من صدوره، وتمرس طالبي الطلاق على التحايل على التشريعات، واصطناع الأدلة التي تحرم الزوجة من هذا الحق، وعدم تمكينها من الشقة موضع النزاع. كل ذلك قد أسهم بالإضافة إلى الوعي المتزايد بحقوق المرأة المطلقة في ارتفاع معدلات الطلاق التي أظهرتها البيانات الإحصائية بوضوح، وأكدها الواقع المعاش. وربما يرجع ذلك أيضاً إلى طبيعة التحولات الاقتصادية، وإلى رفض المرأة تحمل عنف الزوج. كما يفسر ذلك انتشار تعليم البنات ونمو الوعي لدى المرأة ومعرفتها بحقوقها الشرعية ومطالبتها بها، وخروجها للعمل. فكلها عوامل ساعدت على تغير وضع المرأة ورؤيتها للواقع ورفضها الاستسلام للموروث الثقافي والأفكار القديمة. ومع ذلك نجد أن الظروف المادية تجبرها في كثير من الأحيان على الاستمرار في الحياة الزوجية رغم استحالة العيش. ولولا هذه الظروف، لتضاعفت هذه المعدلات أضعافاً مضاعفة (٢).

هذا ويرتبط التعليم ارتباطاً قوياً بارتفاع معدلات الطلاق أو انخفاضها، حيث يرى كثير من علماء الاجتماع أن إقبال المرأة على طلب العلم وتحررها الاجتماعي والاقتصادي، قد ولد لديها شعوراً قوياً بالتمرد على سلطة الرجل التقليدية، وقد تبين عند محاولة التحقق من هذا الافتراض على المجتمع المصري أن الطلاق أكثر حدوثاً بين الأميات وأقل وقوعاً بين

---

(١) علياء شكري: قضايا المرأة المصرية بين التراث والواقع، دراسة للثبات والتغير الاجتماعي والثقافي، مرجع سابق، ص ٢٠٤ .

(٢) المرجع السابق، ص ٢٠٤ .

المتعلمات، وهذا يعني أنه كلما زاد حظ الزوجة أو الزوج من التعليم، ازدادت مسئولياته نحو أسرته، وكان أكثر تردداً في قبول مبدأ هدمها وطلب الطلاق، ويتفق هذا مع ما ذهب إليه البعض الآخر من علماء الاجتماع من أن المتعلمين والمتعلمات أكثر نفوراً أو كرهاً للطلاق، وأكثر من غيرهم كذلك في تحمل الالتزامات الأسرية، هذا إلى جانب أن التجربة الثانية في الزواج قد تبين أنها أكثر تعرضاً للفشل بين الأميات من غيرهن نتيجة للتسرع وعدم تلافي الأخطاء التي وقعت في الزواج السابق فضلاً عن أنها تتم أحياناً بسرعة لإغاظة الزوج السابق، أما التجربة الثانية في الزواج بين المتعلمات فإنها تكون أكثر استمراراً بل ونجاحاً. كذلك فقد تبين أن المطلقين يتشابهون مع المطلقات، حيث يكون الطلاق أكثر وقوعاً بين الأميين وممن يعرفون القراءة والكتابة، وتتعرض الزيجة الثانية لديهم للفشل إذا قورنت بالزيجة الثانية عند المتعلمين [١].

هذا ويتضمن الجدول التالي عرضاً لعدد إشهادات الطلاق في الجمهورية حسب المستوى التعليمي لكل من المطلق والمطلقة خلال عام ٢٠٠٤ وذلك وفقاً للإحصائية الأخيرة التي تم نشرها في هذا الصدد [٢].

| درجة التعليم | عدد الإشهادات | |
|---|---|---|
| | مطلق | مطلقة |
| أمي | ١٠٧٩٥ | ١٨٢٥٣ |
| يقرأ فقط | ٢٣٥٢ | ١٨٩٤ |
| يقرأ ويكتب | ٢٢٨٦٥ | ١٩١٩٩ |
| شهادة أقل من المتوسط | ٢٣١٧ | ٢٠١٧ |
| شهادة متوسطة | ١٥٥٨١ | ١٥٢٠٢ |

(١) سناء الخولي: الأسرة والحياة العائلية، مرجع سابق، ص ٢٦٧ : ٢٦٨ .
(٢) تم استخلاص الجدول من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاءات الزواج والطلاق، عام ٢٠٠٤ .

| درجة التعليم | عدد الإشهادات | |
|---|---|---|
| | مطلق | مطلقة |
| شهادة فوق المتوسط | ٧٣٢ | ٥٧٠ |
| شهادة جامعية ومعاهد عليا | ٧٦٧٨ | ٤٧٨٣ |
| درجة جامعية عليا (دبلوم – ماجستير – دكتوراه) | ١١٥ | ٧٧ |
| غير مبين | ٢٠٦١ | ٢٥٠١ |
| الإجمالي | ٦٤٤٩٦ | ٦٤٤٩٦ |

علاوة على ذلك، ترتبط المهنة أيضاً ارتباطاً وثيقاً بارتفاع معدلات الطلاق أو انخفاضها، حيث تقل نسبة الطلاق داخل المجتمع المصري بين فئة المديرين وأصحاب المهن الإدارية، وذلك لكونهم أقل الفئات طلباً للطلاق من زوجاتهم، وأكثرها التزاماً بالروابط الأسرية واحتراماً لها. بينما تبلغ نسبة الطلاق أعلى معدل لها عند العاملين في الزراعة وتربية الحيوان والصيد. ويرجع انخفاض معدل الطلاق بين الفئات العليا مقارنة بالدنيا إلى أن حياة الفئة الأخيرة مليئة بالمشكلات الناجمة عن سوء أوضاعهم المادية، وانخفاض مستوياتهم الثقافية والتربوية، وقد يرجع ذلك أيضاً إلى أن الفئات الدنيا ليس أمامها بدائل أخرى متاحة تخفض حدة التوترات الزواجية، مثلما هو متاح للفئات العليا، أو ربما يرجع ذلك إلى أن الضوابط الاجتماعية في بعض أقسام الفئات العليا تجعل من استمرار الزواج قيمة في حد ذاتها تسهم في مقاييس الصلاحية أو القيادة[1].

هذا ويتضمن الجدول التالي عرضاً لعدد إشهادات الطلاق بالجمهورية حسب نوع الطلاق ومهنة المطلق خلال عام ٢٠٠٤ وذلك وفقاً لما تم نشره من إحصائية أخيرة في هذا الصدد [2].

---

(١) سناء الخولي : الأسرة والحياة العائلية، مرجع سابق، ص ٢٦٧ .

(٢) تم استخلاص الجدول من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاءات الزواج والطلاق، عام ٢٠٠٤ .

| المهنة | نوع الطلاق | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| المطلق | رجعي | بائن بينونة صغرى | بائن بينونة كبرى | غير مبين | الجملة |
| رجال التشريع وكبار المسئولين والمديرين | ٤٤٧ | ٣١١٦ | ١٠٧ | ٣٨ | ٣٧٠٨ |
| الأخصائيون وأصحاب المهن العلمية والتعليمية | ٩٣٤ | ٥٠٣٢ | ١٦٤ | ١٠٠ | ٦٢٣٠ |
| الفنيون ومساعدو الأخصائيون | ٦٥٦ | ٤٥٤٧ | ١٢٣ | ٦٦ | ٥٣٩٢ |
| القائمون بالأعمال الكتابية | ١٥٠ | ١٠٨٢ | ٢٤ | ٢٠ | ١٢٧٦ |
| العاملون في الخدمات ومحلات البيع | ٣٦٨ | ٢٢٢٣ | ٥٨ | ٤٧ | ٢٦٩٦ |
| المزارعون والصيادون | ٩٩٠ | ٨٨٢٧ | ٧٩ | ١٦٠ | ١٠٠٥٦ |
| الحرفيون ومن إليهم | ١٤٦١ | ١٤٥١٤ | ٢٧٨ | ٢٢٩ | ١٦٤٨٢ |
| عمال تشغيل المصانع | ٥١٩ | ٣٧٦٧ | ١٢٠ | ٧٦ | ٤٤٨٢ |
| عمال المهن العادية | ٧١ | ٥٧٢ | ١١ | ٧ | ٦٦١ |
| القوات المسلحة | ١٠٢ | ٤٥٧ | ٢٣ | ٥ | ٥٨٧ |
| أفراد يعملون بمهن غير محددة | ٩٤٣ | ٦٣٦٣ | ١٣٧ | ١٤٧ | ٧٥٩٠ |
| أفراد جدد يبحثون عن عمل | ١ | ١٢ | - | ٢ | ١٥ |
| أفراد لم يبلغوا عن مهنهم | ٥٣٣ | ٤٥٦٦ | ٨١ | ١٤١ | ٥٣٢١ |
| الجملة العمومية | ٧١٧٥ | ٥٥٠٧٨ | ١٢٠٥ | ١٠٣٨ | ٦٤٤٩٦ |

علاوة على ذلك فقد أشارت أيضاً البيانات الإحصائية المتعددة في السنوات الأخيرة إلى

ارتفاع نسب الطلاق خلال السنوات الخمس الأولى من الزواج، أي بين حديثي الزواج، حيث تحدث ٤٠٪ من حالات الطلاق في السنة الأولى من الزواج، و٤٠٪ أخرى في خلال الأربع سنوات الأولى من تاريخ الزواج، وهو ما يعني أن معظم حالات الطلاق تقع في السنوات الأربعة الأولى من الزواج. على أن الإنصاف يقضي علينا بأن نذكر أن معظم حالات الطلاق في تلك المرحلة تحدث في الأسر التي لم تنجب أطفالاً .

وقد يكون هذا هو السبب الحقيقي للطلاق ، وقد يكون من العوامل التي تشجع عليه، إذ ثبت لدى علماء الاجتماع أن الاستقرار العائلي يرتبط بحجم الأسرة، فكلما زاد عدد أفراد الأسرة انخفض عدد حالات الطلاق، وكلما صغر حجم الأسرة زاد عدد حالات الطلاق. ودلت الدراسة الاجتماعية كذلك على أنه كلما طالت مدة الحياة الزوجية قل عدد حالات الطلاق [1].

ويمكن تفسير زيادة معدلات الطلاق بين المتزوجين الذين لم يسفر زواجهم عن إنجاب أطفال خلال السنوات الأولى للزواج بالرغبة الملحة في إشباع غريزة الأبوة أو الأمومة من جانب الطرف غير العقيم مما يدفعه إلى طلب الطلاق. وقد يتفق الزوجان على استمرار حياتهما الزوجية رغم عدم إنجاب الأطفال، إلا أن تدخل طرف أو آخر من أسرة أحد الزوجين وإلحاحه على ضرورة وجود حفيد له قد يعجل بطلاقهما. وقد كشفت الدراسات الأمريكية أن إنجاب الأطفال ليس هو الذي يكلل الزواج بالنجاح ولكن الأكثر أهمية من ذلك أن يكون للزوجين وجهة النظر ذاتها بخصوص إنجاب الأطفال، إذ أن الخلاف بين الزوجين فيما يتعلق بتوقيت إنجاب الأطفال أو فيما يتصل بالعدد المرغوب إنجابه هو الذي يمكن أن يؤدي إلى انهيار الأسرة [2].

كذلك تزداد معدلات الطلاق زيادة كبيرة بين حديثي الزواج من صغار السن تحت العشرين عاماً، ويرجع ذلك إلى قلة الخبرة والدراية التي يتميز بها من هم في هذه السن المبكرة فضلاً عن نقص التدريب على تحمل المسئولية مما يزيد من احتمالات تصدع الأسرة في السنوات الأولى من الحياة الزوجية، وترتفع نسبة الزواج المبكر بين أبناء الطبقتين الدنيا والعليا نظراً لما يتمتع به أفرادهما من استقلال مالي في سن صغيرة. فالعمال غير المهرة

---

(١) السيد محمد بدوي : المجتمع والمشكلات الاجتماعية، مرجع سابق، ص ١٩٦ .

(٢) السيد عبد العاطي وآخرون : دراسات بيئية وأسرية، مرجع سابق، ص ٢٤٥ .

والمزارعين يستطيعون التكسب وهم في سن مبكرة مما يجعل الأسرة تسارع بتزويجهم استعجالاً للفرح والسعادة ويشجعهم على ذلك انخفاض تكاليف الزواج وقلة مطالبه. أما أبناء الأثرياء فهم يتلقون دعماً مادياً كبيراً من أسرهم، التي تسعى لمد شبكة علاقاتها بغيرها من العائلات عن طريق النسب، فتيسر لهم الزواج وهم في مثل هذه السن. أما أفراد الطبقة الوسطى فلديهم ميل عام لتأخير سن الزواج حتى يتسنى لهم إنهاء التعليم والحصول على الوظيفة. فالطبقة الوسطى لها نمط حياة يتميز بالاعتماد على النفس مع الرغبة في تحقيق المكانة الاجتماعية العالية. ونخلص من هذا إلى أن معدلات الطلاق تزداد بين أفراد الطبقتين الدنيا والعليا عنها بين أفراد الطبقة الوسطى داخل المجتمع المصري [١].

هذا ويتضمن الجدول التالي عرضاً لمتوسط السن للمطلقين والمطلقات عند الطلاق خلال الفترة من عام ١٩٨٠ وحتى عام ٢٠٠٤ وفقاً للإحصائية الأخيرة التي تم نشرها في هذا الصدد[٢].

| السنوات | المطلقون | | المطلقات | |
|---|---|---|---|---|
| | شهر | سنة | شهر | سنة |
| ١٩٨٠ | ٩ | ٣٤ | ٤ | ٢٨ |
| ١٩٨١ | ٧ | ٣٤ | ٣ | ٢٨ |
| ١٩٨٢ | ٨ | ٣٤ | ٤ | ٢٨ |
| ١٩٨٣ | ٧ | ٣٤ | ٣ | ٢٨ |
| ١٩٨٤ | ٧ | ٣٤ | ٣ | ٢٨ |
| ١٩٨٥ | ١١ | ٣٤ | ١٠ | ٢٨ |
| ١٩٨٦ | ٩ | ٣٤ | ٨ | ٢٨ |

(١) المرجع السابق، ص ٢٤٥ : ٢٤٦ .

(٢) تم استخلاص الجدول من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاءات الزواج والطلاق للأعوام من ١٩٨٠ وحتى ٢٠٠٤ .

| السنوات | المطلقون | | المطلقات | |
|---|---|---|---|---|
| | شهر | سنة | شهر | سنة |
| ١٩٨٧ | ٣ | ٣٥ | - | ٢٩ |
| ١٩٨٨ | ٣ | ٣٥ | ٢ | ٢٩ |
| ١٩٨٩ | ٣ | ٣٥ | - | ٢٩ |
| ١٩٩٠ | ٣ | ٣٥ | ١١ | ٢٨ |
| ١٩٩١ | ١٠ | ٣٥ | ٧ | ٢٩ |
| ١٩٩٢ | ٧ | ٣٦ | ٧ | ٢٩ |
| ١٩٩٣ | ٩ | ٣٦ | ٢ | ٣٠ |
| ١٩٩٤ | ١١ | ٣٦ | ٢ | ٣٠ |
| ١٩٩٥ | ٣ | ٣٥ | ٤ | ٣٢ |
| ١٩٩٦ | ٩ | ٣٦ | ٤ | ٣٠ |
| ١٩٩٧ | ٨ | ٣٦ | ١ | ٣٠ |
| ١٩٩٨ | ٩ | ٣٦ | ٣ | ٣٠ |
| ١٩٩٩ | - | ٣٧ | ٤ | ٣٠ |
| ٢٠٠٠ | ٧ | ٣٦ | ٧ | ٣٠ |
| ٢٠٠١ | ٢ | ٣٦ | ٤ | ٣٠ |
| ٢٠٠٢ | ٢ | ٣٧ | ٢ | ٣١ |
| ٢٠٠٣ | ٨ | ٣٧ | ٨ | ٣١ |
| ٢٠٠٤ | ٦ | ٣٧ | ٢ | ٣١ |

وهكذا تكشف البيانات الإحصائية أنه كلما ارتفع عمر المطلق ارتفع عمر مطلقته، هذا ويكثر وقوع الطلاق بين الرجال ابتداء من بلوغهم سن الثلاثين وقبل بلوغهم الثامنة

والثلاثين. ومع أن البيانات كشفت عن زيادة معدلات طلاق الزوجات تحت سن العشرين، إلا أن الأزواج الذين تقل أعمارهم عن الثلاثين فإن الطلاق بينهم أمر نادر الحدوث، وهو نتيجة حتمية لندرة المتزوجين من الشباب قبل الثلاثين وخاصة في المدن، بعكس الحال بالنسبة للفتيات اللائي تزداد حالات الطلاق بينهن في هذه الفئة العمرية، وفي هذا دلالة على أن صغر سن الزوجة وقلة خبرتها بأمور الحياة، يحولان أولاً: دون اختيارها للزوج المناسب وثانياً: يقللان من قدرتها على مواجهة الصعاب التي تقابلها ويسهمان في عجزها عن التكيف الملائم مع المواقف الاجتماعية المختلفة(١).

أما عن أسباب الطلاق الخاصة بالسنوات الأولى من الزواج، فقد أشارت الإحصاءات الرسمية في هذا الصدد إلى أن الطلاق بسبب الضرر الناتج عن إيذاء الزوج للزوجة يقع في المرتبة الأولى، حيث بلغت نسبة حالاته ٤٤٪ من جملة حالات الطلاق على مستوى إجمالي الجمهورية، يليه الطلاق بسبب غيبة الزوج بنسبة ٣٠٪، ثم أسباب أخرى غير موضحة بنسبة ٢٣٪ .

هذا ويتضمن الجدول التالي عرضاً لأحكام الطلاق النهائية حسب مدة الحياة الزوجية وأسباب الطلاق للأعوام ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥، ١٩٩٠، ١٩٩٥، ٢٠٠٠، ٢٠٠٤وفقاً للإحصائية الأخيرة التي تم نشرها في هذا الصدد (٢).

| السنوات | أسباب الطلاق | مدة الحياة الزوجية | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أقل من سنة | ١ | ٢ | ٣ | ٤ | ٥ |
| ١٩٧٥ | الطلاق بسبب اللعان | -- | -- | -- | ٣ | ٢ | ٣ |
| | الطلاق بسبب العيوب | ١ | ٢ | -- | ١ | -- | -- |
| | الطلاق للضرر بسبب الإيذاء | ٢ | ١٨ | ٣١ | ٥٢ | ٤٤ | ٩٦ |
| | الطلاق لتغيير الديانة | -- | ٢ | ٤ | ٨ | ٥ | ١٠ |

(١) سناء الخولي : الأسرة والحياة العائلية، مرجع سابق، ص ٢٦٥ .

(٢) تم استخلاص الجدول من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاءات الزواج والطلاق للأعوام ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥، ١٩٩٠، ١٩٩٥، ٢٠٠٠، ٢٠٠٤.

| السنوات | أسباب الطلاق | مدة الحياة الزوجية | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أقل من سنة | ١ | ٢ | ٣ | ٤ | ٥ |
| | الطلاق للضرر بسبب غيبة الزوج | -- | ١٩ | ٥٦ | ٦٣ | ٣٩ | ١٤٦ |
| | الطلاق لحبس الزوج | -- | -- | ١ | ١ | -- | ٣ |
| | أسباب أخرى | ٩ | ٢٤ | ٧٠ | ٧٤ | ٣٦ | ٧٨ |
| | الجملة | ١٢ | ٦٥ | ١٦٢ | ٢٠٢ | ١٢٦ | ٣٣٦ |
| ١٩٨٠ | الطلاق بسبب اللعان | -- | -- | -- | -- | -- | -- |
| | الطلاق بسبب العيوب | -- | -- | -- | -- | -- | -- |
| | الطلاق للضرر بسبب الإيذاء | -- | ٣٠ | ٥٥ | ٦٧ | ٤٧ | ٧٧ |
| | الطلاق لتغيير الديانة | -- | ٢ | -- | ١ | ١ | ١ |
| | الطلاق للضرر بسبب غيبة الزوج | -- | ٦ | ٢٩ | ٩١ | ٨٣ | ١٥٦ |
| | الطلاق لحبس الزوج | -- | -- | -- | ٢ | ٢ | ١ |
| | أسباب أخرى | ١٥ | ١٦ | ٢٣ | ٢٦ | ٢٨ | ٥٠ |
| | الجملة | ١٥ | ٥٤ | ١٠٧ | ١٨٧ | ١٦١ | ٢٨٥ |
| ١٩٨٥ | الطلاق بسبب اللعان | -- | -- | -- | -- | -- | -- |
| | الطلاق بسبب العيوب | -- | -- | -- | -- | -- | -- |
| | الطلاق للضرر بسبب الإيذاء | ١ | ٢٢ | ٦٥ | ٦٩ | ٥٨ | ١٠٧ |
| | الطلاق لتغيير الديانة | -- | -- | ١ | ٢ | ١ | ١ |

| السنوات | أسباب الطلاق | مدة الحياة الزوجية | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أقل من سنة | ١ | ٢ | ٣ | ٤ | ٥ |
| | الطلاق للضرر بسبب غيبة الزوج | -- | ٥ | ٢٥ | ٤٦ | ٣٩ | ٧٤ |
| | الطلاق لحبس الزوج | -- | -- | -- | ١ | -- | ١ |
| | أسباب أخرى | ٧ | ٨ | ١٥ | ١٧ | ١٤ | ٤٣ |
| | الجملة | ٨ | ٣٥ | ١٠٦ | ١٣٥ | ١١٢ | ٢٢٦ |
| ١٩٩٠ | الطلاق بسبب اللعان | ٧ | -- | -- | -- | -- | ٢ |
| | الطلاق بسبب العيوب | ٥ | -- | ١ | -- | ١ | ٣ |
| | الطلاق للضرر بسبب الإيذاء | -- | -- | ١ | ١ | -- | -- |
| | الطلاق لتغيير الديانة | -- | -- | -- | -- | ١ | ١ |
| | الطلاق للضرر بسبب غيبة الزوج | ٢٤١ | ١٩ | ٣٩ | ٤٤ | ٣٨ | ١٢٨ |
| | الطلاق لحبس الزوج | ٣ | -- | -- | -- | -- | ١ |
| | أسباب أخرى | ٦٢ | ١٩ | ٣٩ | ٢٧ | ٢٤ | ٦١ |
| | الجملة | ٣١٨ | ٣٨ | ٨٠ | ٧٢ | ٦٤ | ١٩٦ |
| ١٩٩٥ | الطلاق بسبب اللعان | -- | -- | -- | -- | -- | ١ |
| | الطلاق بسبب العيوب | ١ | -- | ١ | ١ | ١ | ٢ |
| | الطلاق للضرر بسبب الإيذاء | -- | ١ | ١ | ١ | -- | -- |
| | الطلاق لتغيير الديانة | -- | -- | -- | -- | -- | ١ |

| السنوات | أسباب الطلاق | مدة الحياة الزوجية | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أقل من سنة | ١ | ٢ | ٣ | ٤ | ٥ |
| | الطلاق للضرر بسبب غيبة الزوج | ٢٥٧ | ٧ | ١٠ | ٢٧ | ٣٠ | ١١٤ |
| | الطلاق لحبس الزوج | ٢ | -- | -- | -- | ٢ | ٢ |
| | أسباب أخرى | ١٣٣ | ١ | ٤ | ٥ | ٥ | ٢٠ |
| | الجملة | ٣٩٣ | ٩ | ١٦ | ٣٤ | ٣٨ | ١٤٠ |
| ٢٠٠٠ | الطلاق بسبب اللعان | -- | -- | -- | -- | -- | -- |
| | الطلاق بسبب العيوب | ٢ | -- | -- | -- | -- | -- |
| | الطلاق للضرر بسبب الإيذاء | -- | -- | -- | -- | -- | -- |
| | الطلاق لتغيير الديانة | -- | -- | -- | -- | -- | -- |
| | الطلاق للضرر بسبب غيبة الزوج | ٦٢ | -- | ١ | ٤ | ٦ | ١٣ |
| | الطلاق لحبس الزوج | ٣ | -- | ١ | -- | ١ | ٢ |
| | أسباب أخرى | ٢٩١ | ١٢ | ١٢ | ١٦ | ١٩ | ٦٤ |
| | الجملة | ٣٥٨ | ١٢ | ١٤ | ٢٠ | ٢٦ | ٧٩ |
| ٢٠٠٤ | الطلاق بسبب اللعان | - | ١ | - | - | - | - |
| | الطلاق بسبب العيوب | - | - | - | - | - | - |
| | الطلاق للضرر بسبب الإيذاء | ١ | ٤ | ٩ | ١٥ | ١٠ | ٥٦ |
| | الطلاق لتغيير الديانة | - | - | - | - | - | ١ |

| السنوات | أسباب الطلاق | مدة الحياة الزوجية | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أقل من سنة | ١ | ٢ | ٣ | ٤ | ٥ |
| | الطلاق للضرر بسبب غيبة الزوج | ٢ | ٣ | ٤ | ٤ | ٣ | ١٨ |
| | الطلاق لحبس الزوج | - | - | - | ٢ | - | - |
| | أسباب أخرى | ٤ | ٢٣ | ٢٤ | ٣٠ | ٣٢ | ٧٩ |
| | الجملة | ٧ | ٣١ | ٣٧ | ٥١ | ٤٥ | ١٥٤ |

وأخيراً، فقد دلت الإحصاءات الرسمية بالنسبة لأنواع الطلاق الأكثر وقوعاً بين حديثي الزواج خلال السنوات الخمس الأولى على مستوى المجتمع المصري أن أغلبية حالات الطلاق تتم تبعاً للطلاق البائن بينونة صغرى بنسبة ٧٥٪، بينما يمثل الطلاق الرجعي نسبة ٢٤٪. وهذا بالطبع يعكس بدوره نظام الطلاق السائد في عرف المجتمع المصري الذي يتم في الغالب طلاقاً بائناً تبعاً لنظام المباراة أو الإبراء.

وفيما يلي عرضاً لعدد إشهادات الطلاق بالجمهورية حسب مدة الحياة الزوجية وأنواع الطلاق خلال الفترة من عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٤ وفقاً للإحصائية الأخيرة التي تم نشرها في هذا الصدد [١].

| السنوات | نوع الطلاق | مدة الحياة الزوجية | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أقل من سنة | ١ | ٢ | ٣ | ٤ | ٥ |
| ١٩٩٠ | رجعي | ٣٧٩٧ | ١٢١٧ | ١٠٢١ | ٨٤٠ | ٧١٨ | ٥٥٤ |

(١) تم استخلاص الجدول من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إحصاءات الزواج والطلاق للأعوام ١٩٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤.

| السنوات | نوع الطلاق | مدة الحياة الزوجية | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أقل من سنة | ١ | ٢ | ٣ | ٤ | ٥ |
| | بينونة صغرى | ٢٠٣٨٣ | ٨٥٣٠ | ٥٧٨٢ | ٤٢٧٠ | ٣١٣٢ | ٢٤٠١ |
| | بينونة كبرى | ٢٦٩ | ١١٥ | ١٠٠ | ٨١ | ٥٠ | ٧٤ |
| | غير مبين | -- | -- | -- | -- | -- | -- |
| | جملة | ٢٣٤٤٩ | ٩٨٦٢ | ٦٩٠٣ | ٥١٩٩ | ٣٩٠٠ | ٣٠٢٩ |

| السنوات | نوع الطلاق | مدة الحياة الزوجية | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أقل من سنة | ١ | ٢ | ٣ | ٤ | ٥ |
| ١٩٩١ | رجعي | ٢٦٤١ | ١٩٣٣ | ١٨٥٦ | ١٤٤٦ | ١٠٧٨ | ١٠٠٩ |
| | بينونة صغرى | ١٦٩٣٦ | ١٠٩٦٥ | ٧٤٠٣ | ٤٤٦٨ | ٢٧٨٤ | ٢٤١٠ |
| | بينونة كبرى | ٢٣٧ | ١٢٥ | ٩٤ | ٧١ | ٦٠ | ٤٦ |
| | غير مبين | -- | -- | -- | -- | -- | -- |
| | جملة | ١٩٨١٤ | ١٣٠٢٣ | ٩٣٥٣ | ٥٩٨٥ | ٣٩٢٢ | ٣٤٦٥ |
| ١٩٩٢ | رجعي | ٣٠٦٦ | ١١٣٠ | ٧٨٣ | ٧٠٨ | ٧٢٣ | ٥٠٧ |

| السنوات | نوع الطلاق | مدة الحياة الزوجية | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أقل من سنة | ١ | ٢ | ٣ | ٤ | ٥ |
| | بينونة صغرى | ١٨٤١٧ | ٧٩١٧ | ٤٧٩٠ | ٣٥٢٤ | ٢٩٠٠ | ٢٠٠٨ |
| | بينونة كبرى | ٣٠٥ | ١٠١ | ٩٦ | ٧٧ | ٦٤ | ٥١ |
| | غير مبين | ٣٢ | ١ | ٢ | ١ | -- | ٢ |
| | جملة | ٢١٨٢٠ | ٩١٤٩ | ٥٦٧١ | ٤٣١٠ | ٣٦٨٧ | ٢٥٦٨ |
| ١٩٩٣ | رجعي | ٣٣٥٩ | ١٠٠٥ | ٨٩٩ | ٧٧٥ | ٦٦٣ | ٥٣٩ |
| | بينونة صغرى | ٢٠٦٣٣ | ٧٥٠٤ | ٥١٨٠ | ٣٥٧٠ | ٢٧٨١ | ٢١٢١ |
| | بينونة كبرى | ٣٦٢ | ١١٥ | ٩٢ | ٧٤ | ٧٢ | ٥١ |
| | غير مبين | -- | -- | -- | -- | -- | -- |
| | جملة | ٢٤٣٥٤ | ٨٦٢٤ | ٦١٧٦ | ٤٤١٩ | ٣٥١٦ | ٢٧١١ |
| ١٩٩٤ | رجعي | ٣٣١٩ | ١٠٥٥ | ٨١٢ | ٧١٤ | ٥٧٥ | ٤٦٢ |
| | بينونة صغرى | ٢٢١٨٤ | ٧٥٩٩ | ٥٠١٢ | ٣٧٧٧ | ٢٤٧٠ | ١٨٥٩ |

| السنوات | نوع الطلاق | مدة الحياة الزوجية | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أقل من سنة | ١ | ٢ | ٣ | ٤ | ٥ |
| | بينونة كبرى | ٢٩٥ | ١٦٢ | ٩٣ | ٧١ | ٦٣ | ٤٨ |
| | غير مبين | ٨ | -- | -- | -- | -- | -- |
| | جملة | ٢٥٩٠٦ | ٨٨١٦ | ٥٩١٧ | ٤٥٦٢ | ٣١٠٨ | ٢٣٦٩ |
| ١٩٩٥ | رجعي | ٢٧٨٨ | ٢٢٥٥ | ١٩٦٣ | ١٥٤٢ | ١٤٣٣ | ١٠٢٥ |
| | بينونة صغرى | ١٤٥٩٣ | ١١٦١٣ | ٦٩٣٩ | ٤٦١٥ | ٣٨٢٩ | ٢٢١٩ |
| | بينونة كبرى | ١٩٢ | ١٤٥ | ١١٦ | ٩٥ | ٨٢ | ٦٢ |
| | غير مبين | ١٦ | ١ | ١ | -- | ١ | -- |
| | جملة | ١٧٥٨٩ | ١٤٠١٤ | ٩٠١٩ | ٦٢٥٢ | ٥٣٤٥ | ٣٣٠٦ |
| ١٩٩٦ | رجعي | ٢٨٢٠ | ١٣٦٠ | ١٠٩٧ | ٩١٩ | ٧٨٧ | ٦٥٥ |
| | بينونة صغرى | ١٨٨٤٨ | ٨٤٨٩ | ٥٨٧٨ | ٣٩٦٨ | ٢٨٥٣ | ٢٢٧٥ |
| | بينونة كبرى | ٢٩٠ | ١٤١ | ٨١ | ٩٤ | ٦٣ | ٥٠ |
| | غير مبين | -- | -- | -- | -- | -- | -- |
| | جملة | ٢١٩٥٨ | ٩٩٩٠ | ٧٠٥٦ | ٤٩٨١ | ٣٧٠٣ | ٢٩٨٠ |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٧ | رجعي | ٢٧٤٠ | ١٣٩٥ | ٩٠٧ | ٧٧٧ | ٦٧١ | ٤٩٨ |
| | بينونة صغرى | ٢١٩١٢ | ٨١٨٤ | ٥٠٦٩ | ٣٧٤٦ | ٢٨١٩ | ١٩٨٢ |
| | بينونة كبرى | ٤٠١ | ١٤٧ | ١١٧ | ٩٤ | ٧٩ | ٤٩ |
| | غير مبين | ٤٧٦ | ٤٣ | ٢٣ | ٢٠ | ١٤ | ٨ |
| | **جملة** | **٢٦٥١٩** | **٩٦٦٩** | **٦١١٦** | **٤٦٣٧** | **٣٥٨٣** | **٢٥٣٧** |
| ١٩٩٨ | رجعي | ٢٧٤٧ | ١٥٤٦ | ١٣٣٩ | ١٠٨٣ | ٩١١ | ٧٠٧ |
| | بينونة صغرى | ١٧١٦٨ | ١٠١١٥ | ٦٦٥٦ | ٤٣٧٦ | ٣٢٩٣ | ٢٢٧٣ |
| | بينونة كبرى | ٣١٩ | ١٧٢ | ١٢٦ | ٩٦ | ٦٩ | ٥٢ |
| | غير مبين | -- | -- | -- | -- | -- | -- |
| | **جملة** | **٢٠٢٣٤** | **١١٨٣٣** | **٨١٢١** | **٥٥٥٥** | **٤٢٧٣** | **٣٠٣٢** |
| ١٩٩٩ | رجعي | ٣١١٣ | ١١١٢ | ١١٥٠ | ٨٢٧ | ٦٨١ | ٥٣٣ |
| | بينونة صغرى | ٢١٣٧٩ | ٨٠٨٢ | ٦٠٩٣ | ٤٠٥٦ | ٣٠٥٩ | ٢١٦٤ |
| | بينونة كبرى | ٤٨٣ | ١٨٧ | ١٤٧ | ٩٩ | ٦٥ | ٥٩ |
| | غير مبين | ٣٦٤ | ١٨ | ١٨ | ٩ | ٩ | ٤ |
| | **جملة** | **٢٥٣٣٩** | **٩٣٩٩** | **٧٤٠٨** | **٤٩٩١** | **٣٨١٤** | **٢٧٦٠** |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠٠٠ | رجعي | ٢٤٠٣ | ٨٣٠ | ٧٣٢ | ٥٢٧ | ٤٢٩ | ٣٩٢ |
| | بينونة صغرى | ٢٢٣٨٤ | ٧٠٧٥ | ٥١٥٤ | ٣٤١٤ | ٢٨٦٣ | ٢١١٤ |
| | بينونة كبرى | ٣٩٧ | ١٤٨ | ١١٣ | ٨١ | ٦٣ | ٧٤ |
| | غير مبين | ٥٨٨ | ٧٥ | ٢٤ | ٢٢ | ١٢ | ١٦٨ |
| | جملة | ٢٥٧٧٢ | ٨١٢٨ | ٦٠٢٣ | ٤٠٤٤ | ٣٣٦٧ | ٢٧٤٨ |
| ٢٠٠١ | رجعي | ٣١١٣ | ١٠١١٢ | ١١٥٠ | ٨٢٧ | ٦٨١ | ٥٣٣ |
| | بينونة صغرى | ٢١٣٧٩ | ٨٠٨٢ | ٦٠٩٣ | ٤٠٥٦ | ٣٠٥٩ | ٢١٦٤ |
| | بينونة كبرى | ٤٨٣ | ١٨٧ | ١٤٧ | ٩٩ | ٦٥ | ٥٩ |
| | غير مبين | ٣٦٤ | ١٨ | ١٨ | ٩ | ٩ | ٤ |
| | جملة | ٢٥٣٣٩ | ٩٣٩٩ | ٧٤٠٨ | ٤٩٩١ | ٣٨١٤ | ٢٧٦٠ |
| ٢٠٠٢ | رجعي | ٨٤٣ | ٨٢١ | ٦٨٤ | ٤٨٧ | ٤٣٢ | ٣٠٩ |
| | بينونة صغرى | ٩٠٨١ | ٧٨٨٨ | ٥٦٥٤ | ٣٧٠٦ | ٢٩٥٨ | ٢٢٣٠ |
| | بينونة كبرى | ٢٠١ | ١٢١ | ١٢١ | ١٠٤ | ٦٨ | ٧٩ |
| | غير مبين | ٢٤ | ١١ | ٤ | ٨ | ٥ | ٣ |
| | جملة | ١٠١٤٩ | ٨٨٤١ | ٦٤٦٣ | ٤٣٠٥ | ٣٤٦٣ | ٢٦٢١ |
| ٢٠٠٣ | رجعي | ٩١٣ | ٧٩١ | ٦٣٥ | ٥٢١ | ٣٩٣ | ٢٩١ |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | بينونة صغرى | ٩٦٠٥ | ٧٣٧٦ | ٥٥٧١ | ٤٠٢٥ | ٢٦٧٢ | ٢١٧٥ |
| | بينونة كبرى | ٢٠٨ | ١٣١ | ١١٨ | ١٠٦ | ٧٧ | ٦٣ |
| | غير مبين | ٩٢ | ٤١ | ٣٥ | ٢٢ | ١٥ | ١٣ |
| | جملة | ١٠٨١٨ | ٨٣٣٩ | ٦٣٥٩ | ٤٦٧٤ | ٣١٥٧ | ٢٥٤٢ |
| ٢٠٠٤ | رجعي | ٨٧١ | ٧٧٥ | ٦٨٦٠ | ٥١٠ | ٤٢٣ | ٣١٠ |
| | بينونة صغرى | ٩٧٤٥ | ٧٦٣٤ | ٥٣٢٣ | ٣٨٧٠ | ٣٠٩٣ | ٢٢٠٣ |
| | بينونة كبرى | ١٧٦ | ١٣٣ | ١٢٢ | ٨٨ | ٧٢ | ٦٦ |
| | غير مبين | ٧١ | ٨١ | ٣١ | ٢٤ | ١٥ | ١٣ |
| | جملة | ١٠٨٦٣ | ٨٦٢٣ | ٦١٦٢ | ٤٤٩٢ | ٣٦٠٣ | ٢٥٩٢ |

وفي ضوء ذلك يمكن القول أن معدلات الطلاق تشير إلى حدوث تغير في أنماط السلوك بين المتزوجين، ومن ثم تعني وجهة النظر السوسيولوجية بضرورة النظر إلى تلك القوى الاجتماعية التي تسهم في الحفاظ على تماسك العلاقات الأسرية بين المتزوجين حديثًا، وتساعد على استقرار حياتهم الزوجية، وذلك لأن غياب مثل هذه الخصائص أو العوامل من شأنها أن تؤدي إلى حدوث انفصال أو طلاق بين الأزواج والزوجات في هذه الأسر.

وأخيراً، فإن مجمل ما سبق هو أن تغير العلاقات البنائية في الأسرة الحديثة قد أدى إلى

تغيرات واسعة المدى في وظائفها، فكلما زاد التغير في العلاقات تضاءلت الوظائف، وأصبحت غير مقنعة للرجل أو المرأة، حتى أن الطلاق لم يعد ينظر إليه على أنه جرم أو إثم في الوقت الذي زادت فيه نسبة الزواج الثاني للمطلقين. غير أن زيادة معدلات الطلاق في الوقت الحاضر لا تعني أن الزواج في الماضي كان أسعد حالاً مما هو عليه الآن، وإنما كانت تتحكم فيه ظروف اجتماعية معينة مثل الخوف من التقاليد والتقولات وحاجة الزوجة الاقتصادية إلى الزوج إلخ ... (١).

## رابعاً- الأسباب الاجتماعية للطلاق :

بداية قبل أن نتعرض للحديث عن الطلاق باعتباره من أهم المشكلات الأسرية التي يعاني منها المجتمع المصري في السنوات الأخيرة تجدر الإشارة إلى أن هناك مدخلين أساسيين بصدد التعامل مع المشكلات الأسرية، حيث يعرف الأول منها بالمدخل التقليدي وينظر إلى المشكلات الأسرية على أنها تمثل تلك الأوضاع والظروف التي تمارس تهديداً وقهراً على ما يعتنقه أعضاء الأسرة من قيم ومعايير ومعتقدات اجتماعية وثقافية وغيرها مما يتصل بقدسية حياة الأسرة ويؤثر على طبيعة بنائها ووظائفها وأدوارها سواء داخل الأسرة أو في المجتمع الأكبر، كما يعرف الثاني بالمدخل الإصلاحي الذي نمى وتطور خلال هذا القرن تحت اسم مدخل في منتصف الطريق، ويرى أنصاره أن بعض مشكلات الأسرة تنبع من داخل الفرد نفسه، وينبع بعضها الآخر من البناء الاجتماعي، والأكثر من ذلك فهي تنبع من خلال التفاعل بين الاثنين معاً، وأنه من أجل تقديم الحلول للمشكلات الأسرية ومواجهتها لابد من اتباع وسائل إصلاحية تهتم بالتدخل على المستوى البنائي للأسرة من خلال بعض السياسات والإجراءات الفعالة كمحاولة إعادة النظر في توزيع الدخل بين الأسر الفقيرة، وتوفير المزيد من الفرص التعليمية لها، وغير ذلك من سياسات يمكن أن تساعد في حل الكثير من المشكلات الأسرية (٢).

وفي هذا الصدد فقد ذكر "إدوارد . ج لوير" أن المتاعب المختلفة التي تواجه الأسر هي

---

(١) سناء الخولي: التغير الاجتماعي والتحديث، مرجع سابق، ص ٢١٩ .

(٢) غريب سيد أحمد وآخرون: دراسات في علم الاجتماع العائلي، مرجع سابق، ص ٢٤٨ : ٢٤٩ .

التي تشكل مفهوم المشكلة الأسرية، وقد تدعم هذا المفهوم بالاستناد إلى مفاهيم أخرى مثل الهجر والانحلال الخلقي واللاعضوية وتعرف المشكلة الأسرية بأنها "موقف يعترض الفرد أو الجماعة ويعوق قيامه بوظيفته بكفاءة ويحتاج إلى التوصل إلى مخرج منه "(١).

وقد قدم البعض تحليلاً اقتصادياً لأهم العوامل التي تؤثر على تهديد كيان الأسرة في المجتمعات الصناعية الكبرى، مركزاً على الأزواج في الأعمار الصغيرة، واتضح لهم أن التصنيع والتسابق التكنولوجي والإعلامي من أهم العوامل التي تدفع الأسرة إلى التفكك أمام شدة تيارات التحول الاجتماعي الذي يركز على عنصر المنافسة بين الرجل والمرأة داخل الأسرة الواحدة، وعنصر الاستقلال المادي لكل منهما وفقدان عنصر التبعية وتحمل المسئولية بالنسبة للرجل فقط. مما يؤدي إلى الكثير من الصراعات التي تضعف الأسرة حتى تصبح كياناً هشاً يتصدع أمام أقل الحوادث (٢).

وتتضمن الأنساق الاجتماعية في جميع أنحاء العالم شخصين على الأقل يعيشان معًا، ورغم هذا فكل منهما له احتياجاته وقيمه الخاصة، ونتيجة لهذا الاختلاف تكون إمكانية الصراع قائمة ومن ثم تحدث الرغبة في الرحيل الإرادي، ويعتبر الزواج في كثير من المجتمعات عقدًا مدنياً يمكن فسخه تحت ظروف معينة، وقد صنف "روبرت ونيش" الظروف والقوانين التي تجعل الانحلال الزواجي أمراً مشروعًا كما يلي:

١ – يكون الزواج في بعض المجتمعات غير قابل للانحلال إلا بالموت، وتتبع هذه المجتمعات الكنيسة الكاثوليكية الرومانية.

٢ – تسمح بعض المجتمعات بالطلاق، إذا ثبت أن أحد الزوجين أجرم في حق التزاماته الزوجية.

٣ – يسمح بالطلاق إذا تبين فشل الزواج وانهياره التام.

---

(١) Edward J. Lawler & Yoon Jeonghoo: A power and the emergence of commitment in negotiated exchange, American Sociological review, V. 58, No. 4, August 1993, PP. 95 : 98.

(٢) Larson – J. H, Holmodn- T.P: Premarital Predictors of marital equlity and stability, Family Relations, Birgham Yang Univ., Apr., 1994, PP. 228 : 230.

٤ - يسمح بالطلاق في حالة اتفاق الطرفين على ذلك.

٥ - يكون من حق الزوج المطلق أن ينهي زواجه بمحض إرادته ودون موافقة الطرف الآخر(١).

ويحدث الطلاق نتيجة لتعاظم الخلاف بين الزوجين إلى درجة لا يمكن تداركها، وتختلف نظرة المجتمعات في تعريفها للمستوى أو للحد الذي يصبح معه الخلاف بين الزوجين أمرًا لا يطاق، أو في أسباب انحلال الزواج غير الموفق، فالرأي العام في الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر مثلاً كان ينظر إلى الحد الذي لا تطاق معه الحياة الزوجية على أنه درجة من درجات عدم الانسجام التي لا يستطيع الأزواج في العصر الحديث تحملها(٢).

وفي هذا الإطار تذهب "ماري فارمر" إلى أن هناك أنماطًا من التفكك الأسري قد تسبق الطلاق وتتخذ شكل مجموعة من المؤشرات التي تكشف عن أنه قد أصبح من المستحيل على الأفراد أن يمتثلوا للمعايير والقواعد المنظمة لعملية الزواج، وتعزى هذه المؤشرات إلى التغير الاجتماعي بوجه عام والذي كان سريعًا وجذريًا في القرن العشرين على وجه الخصوص، فقد ازدادت كثافة التحضر والتصنيع وتميزت العلاقة بين الجنسين، وخاصة في المجتمعات الأوروبية والأمريكية بنوع من الحرية، وارتفعت المكانة الاجتماعية للمرأة، وبفضل فرص العمل المتاحة لها خارج المنزل، لم يعد الزواج بالنسبة لها هو الملاذ الأمن الوحيد من الحاجة، فهي تستطيع إعالة نفسها من عائد عملها الذي قد يفوق عائد عمل زوجها في بعض الأحيان،بالإضافة إلى هذا فقد تغيرت اتجاهات المرأة تغيرًا واضحًا وبدأت تتصدى لمحاولات الهيمنة عليها معبرة عن ذلك في شكل حركات نسائية لازالت تتفجر من حين إلى آخر حتى اليوم(٣).

والملاحظة الجديرة بالاهتمام هي أنه في أي دراسة للأزمات الزواجية لابد من الاهتمام بمكونات الخلفية الثقافية والاجتماعية لكل من الشخصين المقبلين على الزواج، وذلك لأنه على الرغم من أن الاختلاف في الخلفية لا يمكن أن يكون السبب الأساسي للطلاق، إلا أن

---

(١) سناء الخولي: الأسرة والحياة العائلية، مرجع سابق، ص ٢٥٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٦٠.

(٣) السيد عبد العاطي وآخرون: دراسات بيئية وأسرية، مرجع سابق، ص ٢٤٤.

التشابه فيها يعمل أو يساعد على خفض التوترات إلى حد كبير مما يحول دون وقوع الانفجار أو الانفصال أو الطلاق، حيث أن تجارب المرء وثقافته وبيئته السابقة والملامح الخاصة بالوضع الاجتماعي تعمل على زيادة أو نقصان الاحتمال القوي للانحلال الزواجي، وباستعراض الخصائص المكونة للخلفية المرتبطة بدرجة ميل عالية نحو الطلاق يمكن إدراجها تحت أربعة عناصر رئيسية هي:

١ - هناك احتمال قوي في أن الشخص الذي تكون لديه خلفية عميقة، يستند إلى نسق أقوى من القيم المضادة أو المناهضة للطلاق.

٢ - توجد في كل مجتمع أنماط عديدة من الضغوط الاجتماعية التي تقف عائقًا في سبيل وقوع الطلاق.

٣ - يؤدي الأسلوب الذي تسلكه عمليات الاختيارات الزوجية إلى فرز أو تصنيف هادف لشركاء الزواج.

٤ - تكون الراحة والطمأنينة في التوافق الزواجي محتملة جدًا بين الأشخاص ذوي الخلفية الاجتماعية المتشابهة سواء من الناحية الفكرية أو الثقافية أو المادية[١].

وعمومًا، نستطيع القول أن الشخص الذي يتمسك بقيم معينة في الحياة، وخاصة القيم المحافظة يتروى كثيرًا قبل أن يقدم على الطلاق أو حتى يفكر فيه، وإلى جانب هذا، فإن الشخص عادة ما ينتمي إلى دائرة حياة اجتماعية أوسع منه تضغط عليه وتدفعه نحو محاولة التوافق مع شريكه وتجنب الصراع بقدر الإمكان، ذلك أنه عندما يوافق الأقارب والأصدقاء على زواج شاب وفتاة، فإنهم ينصحونهما بالتفاهم والتوافق والتكيف وأن يتحمل كل منهما الآخر مهما كانت الظروف وإلا يصل الصراع بينهما إلى النهاية، فالطلاق حينما يحدث فإنه إلى يهدد حد كبير شبكة العلاقات القرابية التي تكونت نتيجة للزواج[٢].

ومن أكثر العوامل التي تؤدي إلى الطلاق، صراع الأدوار الذي يتسلل إلى الحياة الزوجية، ويبدو ذلك في تذمر أحد الزوجين أو كلاهما من حياته الجديدة، ويبدأ في التحسر على أيام الماضي السعيد الذي هجره بإقدامه على الزواج، وعندما ترفض الزوجة والزوج

---

(١) سناء الخولي: الأسرة والحياة العائلية، مرجع سابق، ص ص ٢٧٠: ٢٧٢ .
(٢) المرجع السابق، ص ٢٧٢.

التخلي عما اعتادا عليه في حياتهما قبل الزواج من نمط معيشي، يكون ذلك أول خطوة تجاه كثير من المشكلات العائلية التي تتفجر بمغادرة الزوجة منزلها إلى منزل أسرتها هربًا من التزامات وأعباء الدور الذي تقوم به(١).

ومن أشكال الصراع المعروفة ذلك الذي يحدث بين دور الزوجة كأم ودورها المهني كعاملة، فقد تعجز المرأة في ظروف معينة عن التوفيق بين الدورين وتواجه بضرورة الاختيار بين عملها وبيتها، والشيء ذاته قد يحدث بالنسبة للرجل عندما يواجه الصراع بين دوره كأب ودروه كأحد أفراد زمرة صداقة قديمة اعتادت السهر والانفاق ببذخ، ويكون عليه إما الانقطاع عن هذه الزمرة والالتزام بواجبات الزوجية أو إهمال أسرته والانخراط مع أصدقائه(٢).

وعادة ما تؤدي التغيرات الكبيرة التي تطرأ على الأنساق الأسرية إلى زيادة في الإخفاق في أداء الأدوار الأسرية بسبب ما تدخله من قيم جديدة على الأسرة، وطالما أن بعض الناس يقبلون هذه القيم الجديدة على حين يعارضها البعض الآخر فإنه يظهر قدر كبير من الاتفاق على مضمون الالتزامات الخاصة بكل دور في نطاق الأسرة، ويصبح من المحتم أن يظهر بعض الناس وقد فشلوا، أو حكم عليهم بالفشل، في أداء الأدوار التي يجب عليهم أن يؤدوها طبقًا للمعايير القديمة أو الجديدة على السواء(٣).

وقد ظهر ذلك بوضوح بعد الأخذ بسياسات الانفتاح الاقتصادي والعولمة، حيث حدث تغير في توزيع الأدوار بين أفراد الأسرة. فبعد أن كان الرجل هو المسئول وحده عن الإنفاق على الأسرة أصبح الأمر مشاركة بين الرجل والمرأة في كثير من الأحيان، وبعد أن كانت المرأة هي المسئولة وحدها عن أعمال المنزل ظهر الاتجاه إلى مشاركة الرجل للمرأة العاملة بالذات في بعض الأعمال المنزلية، حيث زادت نسبة العاملات من النساء خارج إطار الأسرة بدرجة كبيرة، وقد أدى خروج المرأة للعمل إلى عديد من المشكلات مثل عدم توفر الوقت الكافي لرعاية الأبناء والزوج والبيت، وقلق الزوجة والزوج نتيجة لهذا، ومحاولة

---

(١) السيد عبد العاطي وآخرون: دراسات بيئية وأسرية، مرجع سابق، ص ٢٤٢.
(٢) المرجع السابق، ص ٢٤٣.
(٣) علياء شكري: الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، مرجع سابق، ص ٢٣١.

الزوجة إقناع زوجها بإعادة النظر في توزيع الأدوار في الأسرة، وإشراك الزوج في مسئوليات لم يعتد عليها مثل رعاية الأبناء دراسيًا، ونظافة البيت، وما يصاحب هذا التغير من خلافات[1].

وهكذا أصبحت المرأة المتعلمة التي تخرج للعمل تقوم بعدة أدوار في المجتمع، فهي تؤدي دورها في الإسهام في أي ميدان من ميادين الإنتاج أو الخدمات خارج بيتها، مدفوعة إلى ذلك بالقيم الاجتماعية الجديدة التي تقدر تعليم الفتاة بالتالي واشتغالها، وبرغبة الشباب أنفسهم في شريكة حياة متعلمة ذات دخل، وبالفلسفة الاشتراكية التي تبنتها الدولة والتي تجعل إسهام المرأة المصرية في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية السريعة لتحقيق مجتمع الرفاهية ضرورة اجتماعية، وبرغبة الفتاة نفسها في أن تعيش في مستوى اجتماعي واقتصادي كريم يعجز الزوج الشاب عن توفيره لها بإمكاناته المادية المحدودة. وهي تؤدي فضلاً عن ذلك أدوارها التقليدية في الأسرة كزوجة، وأم، ومديرة بيت، وبخاصة أن الشباب المصري رغم تعلمه لا يزال يفضل أن تكون شريكة حياته ماهرة في أعمال المنزل[2].

ومن هذه التغيرات أيضًا حالة الحيرة والإحساس بعدم الرضا الذي تشعر به كثير من النساء حينما يشرعن في أداء أدوارهن الجديدة المحددة لهن من قبل بناء الأسرة الحديثة وأيديولوجية التنشئة الاجتماعية والثقافية، وتتمحور أسباب عدم الرضاء هذه حول حقيقة أنه من المتوقع أن تصبح المرأة طيلة الوقت – الذي تكون فيه خارج العمل إذا كانت تعمل خارج المنزل – أمًا وزوجة، وهو الدور أو الموقف الذي تشعر في إطاره المرأة أنها أصبحت معزولة عن العلاقات الاجتماعية لعالم البالغين. وأن هذه الوظائف التي تقوم بها لا معنى لها وذات طبيعة عبودية. بل إن المجتمع والآخرين يتوقعون منها أن توافق على أداء هذا الدور حتى ولو كان تعليمها قبل الزواج والأمومة يؤهلها لأداء أدوار أخرى وذلك بغض النظر عن طموحاتها في الاستقلال الذاتي، أو تحقيق الذات وفي إطار ذلك نجد أنه من الصعب أن

---

(١) التغير في المجتمع وانعكاساته على الأسرة: المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري (١٩٥٢-١٩٨٠)، مرجع سابق، ص ١٣٨.

(٢) سامية الساعاتي: دور المرأة في المجتمع المصري الحديث، المجلة الاجتماعية القومية، العدد الثاني والثالث، سبتمبر، ١٩٧٥، ص ١١٠: ١١١.

تحاول هذه المرأة تضييق نطاق طموحاتها واهتماماتها وتقصرها في إطار عالم ابنها الصغير. والأكثر صعوبة أنها قد تشعر بالذنب لكونها غير راضية، ومعادية بصورة كاملة لإبنها وزوجها(١).

وهكذا فإن نموذج الأب المتسلط على مقدرات الأسرة والأم الخاضعة المستسلمة قد انهار بدون رجعة، حيث أصبح التزايد الحقيقي لدور الأم مع الوجود الشبحي للأب من الشواهد البارزة على الأسرة المصرية المعاصرة، والتي يمكن إرجاعها إلى الأزمة الاقتصادية التي يمر بها المجتمع المصري، والمتمثلة في انخفاض الدخل أمام التزايد المستمر في الحاجات الأساسية للأسرة، وخاصة أن المجتمع في الفترة الأخيرة قد تعرض لتوجيهات استهلاكية فرضت على الأفراد حاجات جديدة عجزت دخولهم عن مواجهتها، مما شكل قوى ضاغطة دفعت بالرجال غير المهاجرين إلى القيام بأعمال إضافية لمواجهة التزايد المستمر في الحاجات والمطالب الأساسية للأسرة، نتج عنها خروج الأب من خريطة الأسرة وتحول الأسرة إلى الحالة الأمومية، وعدم قدرة الأسرة المصرية على القيام بدورها في التنشئة الاجتماعية السليمة للأبناء، حيث أن هذا الوجود الشبحي الراهن للأب لا يمكن أن يعوض الوجود الوظيفي لأب يمارس دوره في عملية التنشئة، ويقدم بثًا قيميًا ومنهجًا للسلوك وقدوة وتجسيدًا لمعاني الأمن والقوة لدي الأبناء(٢).

وبالتالي فإن المرأة المصرية الحديثة أصبحت تواجه صراعًا في الأدوار، حيث كانت واجبات وحقوق المرأة واضحة التحديد تمامًا في الماضي أما اليوم فقد اعتراها كثير من الخلط، مما جعل المرأة في مصر اليوم غير متأكدة من أدوارها الفعلية، وذلك يعود ببساطة إلى أن دورها هو الذي تغير تغيرًا جذريًا إذا ما قورن بدور الرجل فلم يعد للمرأة المصرية الحديثة كزوجة وأم ذلك الاستمرار المحدد في الدور، فبالإضافة إلى أدوارها التقليدية، أصبح يتوقع منها أن تكون صديقة لزوجها، وخليلة ومستشاره، ومربية أطفال، وأمام الكثير من الأدوار المتاحة للمرأة، وأكثرها أدوار متعارضة، تجد المرأة نفسها عاجزة عن اختيار دور

---

(١) علي ليلة: الشباب في مجتمع متغير، تأملات في ظواهر الإحياء والعنف، مرجع سابق، ص ١٢٣.
(٢) سامية الخشاب: شاهد على الأسرة المصرية المعاصرة، مرجع سابق، ص ٤٠.

واحد فقط واتباعه، بالإضافة إلى ذلك فإن التعريفات الجديدة لدور المرأة، وبخاصة كزوجة وأم تتطلب تكيفًا مصاحبًا من الرجل، وبخاصة الزوج والأب، حيث قد يشكل هذا تهديدًا لأنا الرجل، خصوصًا وأن أنماط الدور التي بقيت قرونًا طوالاً، كانت مبنية على قوة الذكر القانونية، الاجتماعية الاقتصادية، ولما أصبحت المرأة تمارس قوة أكبر من تلك التي كانت لها من قبل، أضحي الكثير من النساء والرجال يجدون صعوبة بالغة في تقبل الأدوار الجديدة(١).

وفي هذا السياق يمكن التعرض لرأي عالم الاجتماع المعاصر "بارسونز" والذي يعد أول عالم اجتماع أمريكي يتصل بعلم الاجتماع السوفيتي، حيث ربط بين خصائص المرأة البيولوجية ودورها في المجتمع واعتبرها أداة تناسل، وأكد على ارتباطها بالأسرة والمنزل وحضانة الطفل، في حين أشار عدد آخر من الفلاسفة التجريبيين أمثال "بلاتو" إلى ضرورة تدريب المرأة مثل الرجل، ومحاولة تخفيف أعباء رعاية الأطفال الملقاة على عاتق الأم عن طريق التوسع في إقامة الحضانات وزيادة عدد ساعات الدراسة في المدارس، بالإضافة إلى امداد تلك المدارس بالوجبات الغذائية لتحرير المرأة من عبودية المسئوليات واتاحة الفرصة لها للعمل في الوحدات الإنتاجية. أما ماركس وانجلز فقد أكدا أنه سيصبح للنساء وضعًا جديدًا لو تم لهن الثورة على المسئوليات الأسرية التي تكبل حياتهن وتعتبر رمزًا لاستغلال المرأة، وبذلك يصبح للمرأة أساس مشترك مع الرجل، حيث ربط ماركس بين استغلال الطبقة الكادحة في المجتمعات الرأسمالية واستغلال المرأة في الأعمال المنزلية(٢).

كذلك، نتيجة لتأثيرات ظاهرة العولمة، فقد بدأت تنهار الأساليب الطبيعية في تكوين الأسرة، فالشباب قد لا يصغون إلى توجيهات أبائهم، مما يترتب عليه تكوين أسر بدون مقومات الاستقرار والاستمرار، بسبب تزايد نسبة الزيجات غير المتكافئة والمختلطة بين أفراد ثقافات ولغات وأعراق وأعمار مختلفة، وعندما تتكون هذه الأسرة فإن عزائمها تحبط، بسبب الظروف الاجتماعية غير المستقرة وعدم قدرتها على التكيف مع الظروف الواقعية، وعدم قدرتها على إنجاز الأعباء العائلية العادية، فتكثر نتيجة لذلك عدد العائلات التي تمتنع طوعًا

---

(١) سامية الساعاتي: دور المرأة في المجتمع المصري الحديث، مرجع سابق، ص ١١٥ : ١١٦.

(٢) سامية خضر صالح: المشاركة السياسية للمرأة وقوى التغير الاجتماعي (التعليم، والعمل، الوضع الاجتماعي) مرجع سابق، ص ١٥٦.

عن إنجاب الأطفال، وتهمل عائلات أخرى تنشئة أبنائها تنشئة أسرية فتكثر نتيجة لذلك قضايا انحراف الأحداث. وجدير ذكره أن الزيجات التي تتم تحت ظروف غير محببة اجتماعيًا، والتي تواجه بيئة اجتماعية غير مستقرة تميل إلى الفشل وتزيد تبعًا لذلك معظم أشكال التفكك العائلي كالطلاق والهجر والنزاع العائلي، ويعود ذلك إلى الضعف الوظيفي في اختيار شريك الحياة من جهة، وإلى التأثير المتفاوت للبيئة المتغيرة للشريكين، خصوصًا وأن أهداف الأزواج والزوجات أصحاب البيئات المختلفة تكون متباينة[1].

وعلى الرغم من كون الطلاق أمرًا غير مرغوب فيه لأنه يضر بكيان الأسرة ويلحق الضرر البالغ بالأطفال، كما أنه يخلق كثيرًا من التوترات والخصومات التي تفسد العلاقات الاجتماعية بين الناس، إلا أنه يعتبر في كثير من الأحيان ضرورة لا مناص منها لوضع حد للخلافات والصراعات بين الأزواج والزوجات، وتختلف قضايا الطلاق طبقًا للأسباب أو الظروف التي يراها كلا الزوجين مبررًا في طلبه للطلاق، والتي تختلف بالطبع تبعًا للظروف المكانية والجيلية والطبقية والثقافية السائدة في كل مجتمع.

وبالإضافة إلى ذلك يذهب بعض الباحثين في الغرب في إطار حديثه عن الطلاق إلى تحديد خصائص لكل من الأزواج السعداء وغير السعداء في حياتهم، أو بعبارة أخرى تحديد خصائص الأزواج المتوافقين وغير المتوافقين، وذلك على النحو التالي:-

١- الأزواج المتوافقين يتميزون بالاستقرار الاقتصادي، والحرص على مشاعر الآخرين، والتسامح، والقدرة على الاجتماع بالاخرين، والثقه بالنفس، والتعاون الاقتصادي.

٢- الأزواج غير المتوافقين يتصفون بعدم الاستقرار، وانتقاد الآخرين، والسيطرة، والانعزال عن الآخرين، وعدم الثقة بالنفس، وعدم القدرة على التعاون. وذلك على اعتبار أن عدم التوافق الزواجي يمكن أن يكون سبباً في حدوث الطلاق، إلا أنه يمكن القول بأن هذه خصائص شخصية عامة جداً، وبالتالي فهي عرضة للتغير نظراً لتأثرها بتغير الأوضاع

---

(١) عبد العزيز على الخزاعلة: العولمة والأسرة، تحليل سوسيولوجي، في احمد زايد، وأحمد مجدي حجازي (محرري) الأسرة المصرية وتحديات العولمة، أعمال الندوة السنوية التاسعة لقسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٧-٨ مايو ٢٠٠٢، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ٢٠٠٣، ص ٤٩: ٥٠.

الاجتماعية والشخصية لهؤلاء الأزواج [1].

هذا ويرى البعض أن العوامل الاجتماعية التي تكمن وراء مشكلة الطلاق تختلف بحسب البيئات وبحسب اختلاف درجات الثقافة، حيث يحدث الطلاق في الأوساط الشعبية لاستخفاف الرجال بالحياة الزوجية، إذ أن الزواج في الغالب لا يكلف كثيراً، كما أنهم ينظرون إلى المرأة على أنها مجرد متعة وعلى أنها مخلوق ليس عليه إلا أن يخضع وليس له أي حقوق. كما أن عدم فهمهم لحكمة الطلاق واعتقادهم أنه حق مطلق للرجل يستخدمه وقتما يشاء، جعلهم يستخدمونه لأتفه الأسباب، أما في الطبقات المتوسطة فيحدث الطلاق في الغالب نتيجة لسوء اختيار الزوج، فكثير من الشباب يضعون نصب أعينهم مميزات معينة، كالثراء أو الجمال أو اسم الأسرة، دون أن يعنوا بالاتفاق في الميول والطباع وكفاءة كل من الزوجين للآخر. وأخيراً يحدث الطلاق في الأوساط المثقفة لعدم استقرار العلاقات بين الرجل والمرأة، وخاصة بعد أن دخل في حياة المرأة الاجتماعية أوضاع جديدة كالاختلاط بين الجنسين والعمل وأدى ذلك إلى اعتزازها بشخصيتها وحرصها على تأكيد حقوقها التي اكتسبتها بعد كفاح شاق ضد تعسف الرجل . هذا في الوقت الذي لم تغير فيه هذه الأوضاع الجديدة من عقلية الرجل الذي ما زال يريد أن يحتفظ بسيادته على المرأة. وإذا كان الكثير من الرجال المثقفين قد حاولوا التكيف مع الوضع الجديد وروضوا أنفسهم على معاملة الزوجة على قدم المساواة، إلا أن رواسب التقاليد القديمة الراسخة في اللاشعور، تظهر لديهم أحياناً في شكل ثورة تقابلها ثورة واستنكار من ناحية الزوجة، مما يؤدي في النهاية إلى الطلاق لعدم رغبة أحد الطرفين في التنازل للآخر [2].

فالطلاق إذن يكون أحد صمامات الأمن للتوترات الحتمية التي تقع في الحياة الزوجية، وليس لدينا حالياً أي مقياس أو دليل نصل منه إلى أسباب تفضيل معظم المجتمعات للطلاق بدلاً من أشكال الانفصال الأخرى، فالطلاق هو الحل الأكثر انتشاراً لمشاكل الحياة الزوجية، كما أن الحلول البديلة التي تقدمها المجتمعات المختلفة للفصل بين الزوجين في حالة وقوع الخلاف بينهما هي في الواقع اختلاف في نمط الطلاق، والنقطة الوحيدة التي يختلف فيها

---

(١) غريب سيد أحمد وآخرون : دراسات في علم الاجتماع العائلي، مرجع سابق، ص ٢٥٦ : ٢٥٧.
(٢) السيد محمد بدوي: المجتمع والمشكلات الاجتماعية، مرجع سابق، ص ١٩٧ : ١٩٨.

الطلاق عن هذه الأشكال من الانفصال هي أنه يسمح بالزواج الثاني لكل من الزوج والزوجة[1].

**خامساً- الآثار الاجتماعية للطلاق:**

على الرغم من شيوع الطلاق في الكثير من المجتمعات، إلا أنه يعبر عن درجة من العداء بين زوجين وتحطيم للروابط التي وجدت يوماً بين أسرتين من خلال زواج أبنائهما، والطلاق يؤدي لا محالة إلى وجود مشكلات تكيف خطيرة لكل من البالغين والأطفال الذين يعنيهم أمر الطلاق، ويتبع ذلك أنه حتى في تلك المجتمعات التي تشهد معدلات طلاق مرتفعة فإنه لا يوجد قدر كبير من الرضا عن الطلاق، وبدلاً من ذلك فإنه يوجد عدداً من الإجراءات أو الميكانيزمات التي تستخدم بحيث تقلل من معدلات الطلاق، ولولاها لارتفعت هذه المعدلات إلى درجات خيالية وخطيرة، ويتوقف على درجة نجاح هذه الميكانيزمات ارتفاع أو انخفاض في معدلات الطلاق في المجتمع [2].

ومن الأنماط الشائعة التي تستخدم لتحقيق هذا الغرض، تلك التي تتمثل في إصرار أسرة الزوج أو الزوجة على اختيار شريك الحياة في نفس الطبقة التي ينتمي إليها الطرف الآخر بحيث يوجد تماثل في العادات والمعايير مما يقلل من احتمالات حدوث توترات في الحياة الزوجية مستقبلاً، بالإضافة إلى أن كثير من المجتمعات تعتبر أن هناك أشكالاً معينة من المشاكل والصعوبات التي لا ترقى إلى الأهمية التي قد تتخذ ذريعة لحدوث الطلاق. ذلك أن ما يعتبر هاماً في مجتمع قد يعتبر قليل الأهمية أو تافهاً في مجتمع آخر، كذلك يضاف إلى هذين النمطين السابقين نمطاً آخر يستخدم للتقليل من الآثار التي تترتب على التوترات والتعاسة الزوجية، وهو عدم المبالغة في التوقعات المترتبة على الحياة الزوجية في المستقبل، حيث تقوم كافة المجتمعات بتلقين الصغار دروساً مفادها أنه لا يجب عليهم أن يتوقعوا السعادة الكاملة من الزواج، بقدر ما ينبغي أن يكون منتهى مرادهم الحصول على احترام الزوجة والتزامها بالقيام بمهام أسرية محددة يرسمها لها المجتمع[3].

---

(١) سناء الخولي: الأسرة والحياة العائلية، مرجع سابق، ص ٢٦١.

(٢) علياء شكري : الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، مرجع سابق، ص ٢٣١ : ٢٣٢.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٣٢.

وفي هذا السياق تدلنا الشواهد على أن غالبية الناس عندما يتزوجون للمرة الأولى حتى في البلاد ذات معدلات الطلاق المرتفعة يعتقدون أنهم سوف يدخلون في التزام يمتد طوال الحياة، ولكن الوقائع تشير إلى غير ذلك، فنسبة كبيرة من عقود الزواج التي تبرم اليوم لا تستمر سوى لفترة قصيرة فقط . إذ أن كثيراً من هؤلاء الذين يعتقدون أنهم سوف يظلون متزوجين طوال حياتهم، يكتشفون أنهم يعيشون بمفردهم في سنوات عمرهم المبكرة، بصورة أكبر من الوضع المترتب على وفاة أحد الزوجين. ولكن إزاء اتجاه المطلقين والمطلقات إلى الزواج من جديد، فسوف نجد إذا تأملنا الوضع أن عدداً كبيراً من أولئك الذين يعيشون بمفردهم أو يرأسون أسر ذات عائل واحد يكونون في مرحلة انتقالية بين زيجتين[1].

ويمكن اعتبار الطلاق أحد صور الموت الذي تتعرض له العلاقة الزواجية، حيث يتعرض كل فرد منها لنوع من الموت عندما يموت الحب، وفي مثل هذه الحالات يصعب العثور على طرف برئ تماماً أو مذنب كلية يقف وراء الوصول لهذه النتيجة. وبسبب هذا العنصر المدمر الكائن في الطلاق قام كثير من المحللين الاجتماعيين بالإشارة إلى أوجه التشابه بين التكيف لحالتي الموت والطلاق، حيث أنه على الرغم من أن كلاً من الموت والطلاق يمثلان حالات فريدة، فإن الأفراد الذين يعانون منهما أو من أيهما يشتركون في المعاناة من كثير من الخبرات، فكلهم يبدأ بأوجه تشابه معينة في موقف الحياة لكل من المتوفي والمطلق. وهذه يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

١- توقف الإشباع الجنسي.
٢- فقدان الإحساس بالأمن والصداقة والحب.
٣- عدم وجود مثل أعلى لدور الكبير الذي كان سيمثل نموذجاً للطفل يستطيع أن يترسمه.
٤- زيادة الأعباء الملقاة على الطرف الموجود وبالذات بالنسبة لرعاية الأطفال.
٥- زيادة المشكلات المادية وخاصة إذا كان الزوج هو الذي رحل أو وافته المنية.
٦- إعادة توزيع المهام والمسئوليات المنزلية[2].

(١) أنتوني جيدنز: مقدمة نقدية في علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ١٦٣.
(٢) علياء شكري : الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، مرجع سابق، ص ٢٤٠.

ويتخذ المجتمع المحلي موقفاً متحيزاً ضد المرأة في أغلب الأحيان عندما يقع الطلاق، حيث يتهمها بأنها مسئولة عن ذلك بالدرجة الأولى. ومع ذلك فإن النظرة إلى المرأة المطلقة تختلف باختلاف تكرار الطلاق، إذ أن النظرة إليها في المرة الأولى تكون نظرة رثاء وإشفاق بينما يكون اللوم موجهاً لمطلقها. أما إذا أعيد زواج المطلقة ولكنها لم توفق في زواجها وطلقت للمرة الثانية، فإن النظرة إليها تكون نظرة احتقار واستهجان. ويكون وضعها على درجة من الحساسية. فلا يسمح لها بإقامة علاقات اجتماعية إلا في أضيق نطاق. ومع ذلك فلقد أخذت هذه الحساسية تقل في الوقت الحاضر، وخاصة بالمناطق الحضرية، حيث ارتفعت المستويات التعليمية لنسبة كبيرة من الإناث، وحيث تلتحق نسبة كبيرة منهن بالأعمال والوظائف في القطاع الرسمي وغيره من قطاعات سوق العمل الحضري، أما النظرة إلى الرجل المطلق فإنها تكون عادية في الغالب، ولكنها تكون ممزوجة بالإشفاق عليه لما تكبده من خسائر مادية ونفقات أنفقها على زواج غير ناجح[١].

أما بالنسبة للمطلقة التي لديها أبناء فغالباً ما يتعاطف المجتمع معها ومع ظروفها، ويُرجع سبب طلاقها إلى زوجها القاسي أو المتعنت أو الفاشل الذي لا يهمه إلا مصلحته فقط ولا يكترث لمصلحة أبنائه. ويتعاطف الناس معها مادياً ومعنوياً، ويقدمون لها المساعدات، ويرشدونها إلى طريق المحاكم للحصول على حقوقها وحقوق أبنائها منه. هذا على خلاف المطلقة بدون أولاد التي يتجنب الفرد (من الرجال) التحدث معها أو مساعدتها حتى لا يقع تحت طائلة القيل والقال، وإن كانت المطلقة صغيرة السن فإن تعاطف المجتمع معها يكون أقل، لأن أمامها فرصة كبيرة لإعادة تجربة الزواج وبناء حياة زوجية جديدة أفضل، أما كبيرة السن فلها الله، حيث أن فرصة أن يتقدم أحد للزواج منها فرصة ضئيلة بل ومستحيلة[٢].

وقد نظم القانون مسألة الإقامة بالنسبة للمطلقين بعد الطلاق وذلك بقصد تنظيم العلاقة بين أطراف النزاع بما يكفل حماية المطلقة وأطفالها وخاصة في ظل أزمة الإسكان

---

(١) علياء شكري: المرأة في الريف والحضر، مرجع سابق، ص ٤٥٠ : ٤٥١.

(٢) علياء شكري: قضايا المرأة المصرية بين التراث والواقع، مرجع سابق، ص ٢٠٨ : ٢٠٩.

المتفاقمة بالمدن والمناطق الحضرية، حيث قضى بأنه يجب على المطلق أن يهيء مسكناً لمطلقته وأطفاله منها. فإن لم يكن لديه مسكن آخر غير مسكن الزوجية، فتشغل المطلقة مسكن الزوجية مع أطفالها حتى انتهاء سن الحضانة، ومع ذلك تختلف هذه القضية باختلاف المجتمعات وثقافتها السائدة، فالمجتمع الريفي غالباً وفي كل الطبقات لا يفضل إقامة المرأة المطلقة بمفردها. ولذلك نجدها غالبا تعيش مع أهلها سواء كان في بيت الأب أو بيت الأخ. وإذا كان لها نصيب في بيت الأب بعد وفاته فإن بوسعها أن تستقل بحجرة منه ولكنها تظل دائماً تحت رقابة الأهل، أما في المجتمع الحضري فنظراً لأزمة المسكن فإن عملية الإقامة تختلف حسب الظروف الاقتصادية للمرأة. فإذا كانت ميسورة الحال تقوم بشراء منزل مستقل وتقيم فيه، وإذا كانت من الطبقات الفقيرة فإنها غالباً ما تعيش مع أهلها أو أخوتها. في حين أنه في المجتمع البدوي وطبقاً للقانون العرفي السائد بينهم تكون الإقامة للمطلقة مع الأهل، ولذلك فهم يبررون عدم أحقيتها في الميراث بأنها معرضة للطلاق، وبالتالي فالأهل هم الذين يتكفلون بها. وتكون الإقامة بعد وفاة الأب مع أحد الأخوات الذكور، حفاظاً على سمعتها، إذ تكون دائماً مسئولة من أهلها سواء بعد الزواج أو بعد الطلاق[1].

كما يترتب على وقوع الطلاق في الغالب حدوث صراع جانبي بين كل من أسرتي الزوج والزوجة وخاصة عندما يكون الزواج مرتبطاً بشبكة العلاقات القرابية كما هو منتشر في المجتمعات المتخلفة غير الصناعية، حيث تقع بينهما في العادة خلافات لا نهاية لها ذات مضمون مادي أو معنوي أو تتعلق بالأطفال الذين كانوا ثمرة هذا الزواج الأمر الذي يزيد من حدة التوترات بين الزوجين إلى درجة لا تطاق. ولا توجد في أي مجتمع طرق معينة واضحة لتجنب أو خفض حدة الصراع الزواجي، أو حتى جعل الأزواج قادرين على تحمل زيجاتهم[2].

كذلك تدل البحوث والدراسات السابقة فيما يتعلق بحقوق المرأة المطلقة من مؤخر الصداق، وقائمة المنقولات وأثاث بيت الزوجية، ونفقة العدة، ونفقة المتعة أن هناك ظاهرة واسعة الانتشار داخل المجتمع المصري كله " ريف - حضر - بدو " تتعلق بالتلاعب بحقوق

---

(١) المرجع السابق، ص ١٩٨ : ٢٠١.

(٢) سناء الخولي: الأسرة والحياة العائلية، مرجع سابق، ص ٢٦٠ : ٢٦١.

المرأة المطلقة ومحاولة إجبارها على أن تطلب هي الطلاق، حتى لا تتمكن من الحصول على مستحقاتها الشرعية، وحتى لو نالت حقوقها عن طريق القضاء. فغالباً لا تستطيع استرداد كل مستحقاتها وربما يحدث إتلاف أو تغيير في بعض تلك المستحقات كالمنقولات أو مراوغة في دفع المستحقات المالية مما يؤكد عدم قدرة المرأة المطلقة على الحصول على مستحقاتها بعد الطلاق بسهولة[1].

أما مكانة الطفل فكانت تتحدد على نحو دقيق بعد الطلاق في معظم المجتمعات البدائية، فهو مع عشيرة الأم إذا كان نمط القرابة يعتمد على الخط الأمومي وهو مع أهل أبيه عندما يكون خط القرابة أبوياً، وعلى العكس من ذلك ما يحدث في المجتمعات الغربية حيث توجد مجموعة ضئيلة للغاية من الترتيبات الهيكلية التي تعالج المشكلات المترتبة على الطلاق، والتي تتمثل في وجود بعض القواعد القانونية التي تحدد التزامات الزوج تجاه أبنائه من مطلقته. وهو نادراً ما يكلف بالوصاية عليهم. ومع الوقت قد لا يرى هؤلاء الأبناء إلا نادراً بحيث يأخذ في فقدان الرغبة في الانصياع لأى شئ بما في ذلك الإجراءات القانونية نفسها[2].

وفيما يتعلق بأثر الطلاق على الأطفال كانت هناك دراسة مبكرة "لوليام جود" في عام ١٩٥٦، ودراسة أخرى " لإيفان ناى" في عام ١٩٥٧ ناقشا فيها الافتراض القائم على أن تأثير الطلاق على الأطفال يكون سلبياً . وقد استفاد "جود" من بعض المعلومات الهامة المتاحة عن عملية الطلاق في صلتها بالأطفال والرعاية وترتيبات الزيارات، هذا إلى جانب كثير من الجوانب التي تكشف عن تصورات الأمهات للأساليب التي يؤثر وفقها الطلاق على أطفالهن، ومع أن هذه الدراسات قد أجريت في مجتمع آخر غير المجتمع المصري، إلا أنها تلقي ظلاً على ما قد يحدث نتيجة للطلاق في مجتمعات عديدة، فقد وجد مثلاً أن غالبية الأمهات قد أظهرن قلقًا واضحاً فيما يتصل بالأضرار المحتملة التي يمكن أن تقع على أطفالهن، ومن ناحية أخرى، كشفت المادة الميدانية في هذه الأبحاث أن ١٤٪ فقط من الأمهات ذكرن أن الأطفال يكونون أكثر خشونة في رعايتهم بعد الطلاق، كما أن ٥٥٪ منهن

---

(١) علياء شكري: قضايا المرأة المصرية بين التراث والواقع، مرجع سابق، ص ١٩٦ : ١٩٧.
(٢) علياء شكري: الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، مرجع سابق، ص ٢٤١ : ٢٤٢.

رأين على العكس أن وطأة الطلاق على صعوبة معاملة أطفالهم لا تكاد تذكر، وأنه لا توجد أي اختلافات أساسية بين أنواع التوافق عند المراهقين في الأسر غير السعيدة وغير المنهارة، وبين الأسر المنهارة أيضاً وخاصة في مجالات العبادة أو العلاقات المدرسية أو الصحبة الانحرافية (١).

وإذا كان هناك وجه شبه بين النتائج المستخلصة من أبحاث جود وناي والمجتمع المصري وخاصة فيما يتعلق بعدم تأثر الأطفال بشكل خطير بالتصدعات الأسرية فإن هذا لا يرجع إلى نفس الأسباب التي توصلت إليها هذه الأبحاث، ذلك لأن الأسرة الممتدة لا تزال رواسبها تسيطر على اتجاهات العلاقات حتى في وجود نمط الأسرة النواة المفضل حالياً، وتؤدي إلى إضفاء نوع من الرعاية والحماية على الأطفال الذين أصبحوا عرضة للضياع نتيجة للطلاق أو غيره من أشكال التصدع في العلاقات الأسرية، ومع ذلك ففي بعض أجزاء المجتمع المصري الذي ازدادت فيه الخصائص الحضرية وازدادت فيه كذلك عزلة الأسرة النواة عن الروابط القرابية التقليدية، فإن الأطفال في الأسر التي انهارت بالطلاق يتعرضون لكثير من المآسي والضياع نتيجة لتخلف أساليب رعاية الطفولة، وكذلك نتيجة لعدم كفاية المؤسسات والتنظيمات التي يكون من مهامها الأساسية رعاية هؤلاء. وربما يفسر ذلك ما يلاحظ في السنوات الأخيرة من ارتفاع معدلات انحراف الأحداث، وارتفاع معدلات التخلف الدراسي، وزيادة أنواع معينة من الأمراض النفسية التي يتعرض لها الأطفال الذين انهارت أو تصدعت أسرهم في المجتمع المصري(٢).

ويمكن تفسير ذلك بأن الأطفال الذين ينشأون في أحضان أسرة سعيدة يتمتعون بصحة نفسية ووجدانية جيدة. هذا في الوقت الذي يفتقد فيه الأطفال الذين يربون في ظل أسر تفتقر إلى الحنان والانسجام هذه السعادة وذاك الهناء حتى ولو لم يحدث طلاق بين الأبوين. وقد ركزت الدراسات التي أجريت على التفكك الأسري بوجه عام على الفروق بين أطفال المطلقين وغيرهم. وقد أخفقت هذه الدراسات في التحقق من أهم المسائل التي كان ينبغي عليها أن تكشف عن أبعادها، ألا وهي مدى التزام أفراد الأسرة في أدائهم لأدوارهم تجاه

---

(١) سناء الخولي: الأسرة والحياة العائلية، مرجع سابق، ص ٢٧٨ : ٢٧٩.

(٢) المرجع السابق، ، ص ٢٨٠ : ٢٨١.

بعضهم البعض. إلا أنها قد توصلت إلى نتيجة هامة مؤداها أن الإخفاق في تنشئة الأطفال على نحو ملائم بعد وقوع الطلاق إنما يأتي من غياب الأب عن الأسرة، حيث يؤدي فقده إلى فقدان النموذج الذي يمكن أن يحتذيه الطفل [١].

هذا ويترتب على وقوع الطلاق في الغالب الإقدام على الزواج للمرة الثانية، حيث تمثل التجربة الثانية في الزواج بالنسبة للرجل والمرأة على حد سواء تجربة جديدة، قد تنجح وقد تتعثر بسبب المتغيرات العديدة المحيطة بها، مثل وجود أطفال أو عدم وجودهم، والمراحل العمرية التي يمرون بها ونوعهم، ومدى علاقتهم بالزوج أو الزوجة الأولى. لذلك تحمل تجربة الزواج للمرة الثانية في طياتها متغيرات مزدوجة بالنسبة للرجل والمرأة على السواء ويحتاج التعامل معها إلى حكمة وفطنة من الزوجين وإلى تعاون ومساندة من المجتمع الذي يعيشان فيه[٢].

وترجع عملية الإقدام على الزواج من المرأة المطلقة إلى الأسباب التي أدت إلى الطلاق، كما أنها تختلف من شخص لآخر ومن مجتمع لآخر، وعموماً فإن المجتمع المصري لا يفضل الزواج من المرأة المطلقة. وربما قد يكون ذلك راجعاً للموروث الثقافي الذي يرى أن المطلقة "سلعة مستعملة" لا داعي لتكرار تجربة الزواج منها مرة ثانية. علاوة على أن المرجعية الدينية لها الأثر الواضح في تفضيل الزواج من البكر عن الأخرى. ورغم أن الشرع والقانون قد أباحا الزواج من المطلقة، لكن العرف جرى على خلاف ذلك، حيث أصبح الزواج من المطلقة يعتبر دائماً زواج مصلحة أو منفعة. مما يوضح أن رياح التغير قد شملت المجتمع المصري بأكمله، وأصبحت النظرة المادية هي التي تشكل معظم الظواهر الاجتماعية[٣].

وحول هذا الموضوع يقدم "شليزنجر" قائمة بالنتائج التي توصل إليها عن تكرار الزواج أو الزواج الثاني وهي:-

أ- يكون معدل الزواج الثاني أكثر ارتفاعاً بين من أهم أقل تعليماً بالمقارنة بمن تلقوا تعليماً عالياً أو جامعياً.

---

(١) علياء شكري: الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، مرجع سابق، ص ٢٤٥ : ٢٤٦.
(٢) السيد عبد العاطي وآخرون: دراسات بيئية وأسرية، مرجع سابق، ص ٢٤٧.
(٣) علياء شكري: قضايا المرأة المصرية بين التراث والواقع، مرجع سابق، ص ٢١١ : ٢١٣.

ب- يميل المطلقون عندما يتزوجون ثانية إلى اختيار من سبق لهم الطلاق أكثر من اختيارهم لأرامل.

ج- يكون الأشخاص الذين يتزوجون ثانية أكثر ميلاً إلى الطلاق من أولئك الذين يتزوجون لأول مرة.

د- يتضمن النمط الأعلى للزواج الثاني عادة شريكاً يكون قد سبق له الطلاق.

هـ- الزواج الثاني لا يضر بالأطفال.

و- يكون توافق الأطفال مع أزواج أمهاتهم أحسن من توافقهم مع زوجات أبائهم.

ز - لا تتميز الزيجات الثانية بشهور العسل أو الهدايا أو حفلات العرس. كما أنها تتم عن طريق حفلات مدنية أكثر من الحفلات الدينية [1].

وهناك عدد من العوامل التي تعمل على فشل التجربة الثانية للزواج، كالتسرع في اتخاذ القرار بالزواج للمرة الثانية، والخوض في العلاقة الثانية على الرغم من الاستمرار في المعاناة من الأزمة الأولى، وتمثل المطلقة في توافقها مع زوجها الثاني لنموذج الزوج الأول. كما أن هناك أيضًا عدد من العوامل الأخرى التي تساعد على نجاح هذه التجربة، كعدم سعادة الزوج أو الزوجة في الزواج الأول وحرصه لذلك على نجاح هذه الزيجة الثانية، وتقدم الإنسان في العمر، والحرص على التخلص من وصمة الفشل في الزواج، وتخلى المرأة عن تمردها وزيادة قدرتها على تحمل المسئولية والعطاء[2].

هذا وقد وجد الباحثون في علم الاجتماع أن معدلات الطلاق ترتفع أيضاً بين المتزوجات للمرة الثانية، ولكن بنسبة أقل من معدلات الطلاق بعد الزواج الأول، فالمطلقة قليلاً ما تلجأ مرة أخرى للطلاق كحل لمشكلات التوافق أو الأزمات التي تنجم عن تجربتها الثانية في الزواج. وعلى هذا إذا انتهت التجربة الثانية للزواج بالطلاق فإن هذا يعطينا مؤشراً على عدم جدية الرجل أو المرأة في القيام بدور الزوج أو الزوجة، وربما دل أيضا على إصابة الشريك الذي يسعى في الطلاق باضطرابات نفسية تدفعه للزواج والطلاق أكثر من مرة، ولهذا فلابد من الأخذ في الحسبان عند التعرض لدراسة حالات الطلاق المتكرر تلك الاعتبارات النفسية للزوجين . فالزوج الذي اعتاد ممارسة القهر على زوجته الأولى والثانية،

---

(١) سناء الخولي : الأسرة والحياة العائلية، مرجع سابق، ص ٢٨١ : ٢٨٢.

(٢) السيد عبد العاطي وآخرون: دراسات بيئية وأسرية، مرجع سابق، ص ٢٤٩ : ٢٥١.

لا يتورع أن يفعل ذلك بالنسبة للزوجة الثالثة والرابعة، وفي بعض الحالات قد يتطلب الأمر أن يقوم الزوج بمؤازرة المطلقة التي تزوجها إذا كانت تتعرض لمضايقات وضغوط من زوجها السابق، حيث أن استمرار هذه الضغوط كفيل بتهديد نجاح تلك التجربة الثانية للزواج[1].

كذلك يضاف إلى تلك النتائج الوخيمة للطلاق نتيجة أخرى وهى أن الطلاق يزيد من مشكلة كثرة الإنجاب، وذلك لأن كثيراً من الزوجات - تحت تهديد سيف الطلاق المسلط فوق رؤوسهن - يعمدن إلى الإكثار من النسل لتكبيل الزوج وجعله يفكر مرتين قبل أن يقدم على الطلاق، كما أنه يؤدي إلى إثارة الضغينة، والحقد بين العائلات، الأمر الذي قد يترتب عليه وقوع الجرائم وحوادث الأخذ بالثار[2].

وعموماً نستطيع القول أن الطلاق نهاية مؤلمة للغاية أو أنه مأساة، ولكنه في الحقيقة أفضل من الحياة التعسة غير الموفقة، وحتى في حالة وجود أطفال فإن معيشة الأطفال مع الأم أو الأب في حالة انفصالهما تكون أفضل من المعيشة في جو مشحون بالخلافات والصراعات الدائمة مما يكون له أكبر الأثر على سلامتهم النفسية أو في تكوين شخصياتهم بصورة سوية.

**خاتمة:**

بشكل عام يمكن القول من عرض انعكاسات التحولات الاجتماعية والاقتصادية منذ منتصف السبعينيات وحتى الآن على المجتمع المصري ككل بصفة عامة وعلى الأسرة بصفة خاصة، أن هذه التغيرات قد أصابت النسيج الاجتماعي لكل من المجتمع والأسرة بشكل خطير، حيث نتج عنها تغير القيم الاجتماعية والثقافية. وكذلك تغير الأدوار والعلاقات داخل نطاق الأسرة بشكل كان يحتم ظهور بعض السلوكيات والصراعات والخلافات الحادة بين الزوجين خاصة في الأسر حديثة الزواج اتفاقاً مع الفكرة القائلة بأن كل تغير في المجتمع أو في الأسرة لابد وأن تصحبه مشكلات، وأن حدة هذه المشكلات تزداد بزيادة سرعة هذا التغير.

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٤٩.

(٢) السيد محمد بدوي: المجتمع والمشكلات الاجتماعية، مرجع سابق، ص ١٩٩ .

# الفصل الخامس

# الخلع

# ( ما له وما عليه )

مقدمة.

أولاً: المعنى اللغوي للخلع.

ثانياً: المعنى الفقهي للخلع.

ثالثاً: المعنى القانوني للخلع.

رابعاً: الأسباب الاجتماعية للخلع.

خامساً: الآثار الاجتماعية للخلع.

سادساً: معدلات انتشار قضايا الخلع في مصر.

خاتمة.

## مقدمة

رعاية الأسرة وحمايتها ظاهرة اجتماعية قديمة عاشتها الإنسانية منذ انبثاق النظام الأسري كمرحلة متطورة لكافة الأشكال البدائية السابقة للمجتمعات الإنسانية كجماعات الرحل والعشائر وغيرها التي شكلها الإنسان منذ بدء الخليقة. ورغم تعدد وتباين النماذج الأسرية أبوية كانت أو أموية متعددة الزوجات أو الأزواج فيما قبل نزول الأديان السماوية، فقد ظلت رعاية الأسرة واجباً اجتماعياً وقيمة ثقافية وإن اختلفت أهدافها وأساليبها تبعاً للمتواضعات الاجتماعية السائدة. من ثم تعددت الأساليب الهادفة للرعاية الأسرية وتمثلت في التعاويذ العقائدية والسحر والشعوذة وطقوس طرد الأرواح الشريرة لعودة الأمن والاستقرار للأسرة. ثم تطورت إلى جلسات المصالحة في النزاعات الأسرية والعائلية التي يعقدها شيوخ العشائر والقبائل المختلفة[1].

ومع نزول الأديان السماوية تحولت كافة هذه الظواهر والأساليب العشوائية غير المقننة إلى قيم وواجبات دينية لها قداستها ومراسيمها وشعائرها وفق مواثيق راسخة وثابتة تحدد وتلزم الجميع بالحقوق والواجبات لكافة أفراد الأسرة عند المنازعات المختلفة سواء بين الأزواج أو الأبناء أو الأقارب، حفاظاً على تحقيق أوفر استقرار ممكن للأسرة وأفرادها[2].

لذلك فقد عنى القرآن الكريم بترابط الأسرة وتأكيد المودة والرحمة بين أفرادها. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [سورة الحجرات، الآية ١٣]. من هنا جاء الاهتمام بالعلاقة بين الزوجين في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة فجاءت آيات القرآن الكريم مبينة أحكامها داعية للحفاظ عليها. ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾[سورة الروم، الآية ٢١][3].

---

(١) علي الدين السيد محمد، محكمة الأسرة بين الطبيعة الاجتماعية والنفسية والتبعية القانونية رؤيا اجتماعية تدعيماً لأهدافها ورسالتها السامية، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، العدد ١٥، الجزء الأول، ٢٠٠٤م، ص ١٣٧.

(٢) المرجع السابق، ص ١٣٧.

(٣) ناهد عباس حلمي: العوامل النفسية والاجتماعية التي تدفع الزوجة لطلب الخلع ودور خدمة الفرد في تناول المشكلة خلال فترة التحكيم، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، العدد ١٥، الجزء الأول، ٢٠٠٤م، ص ١١.

ورغم اهتمام الإسلام بالحفاظ على كيان الأسرة وعلى استمرارها إلا أنه شرع الطلاق في الإسلام ليستطيع الزوجان التخلص من رابطة الزوجية إذا تبين أن المعاشرة بالمعروف والقيام بحقوق الزوجية أصبح غير ميسور، فللرجل أن يوقع الطلاق مستقلاً بإيقاعه إذا علم ذلك. وللمرأة أن تطلب إلى القاضي التطليق إذا علمت ذلك بعد أن يلحقها الضرر لأي سبب من الأسباب الموجبة[1].

وكما أعطى الإسلام الرجل حق التطليق أعطى للمرأة أيضاً حقوق تمكنها من فض علاقة الزوجية في أحوال معينة. فإذا كان الطلاق حق مقرر للزوج يأتيه من تلقاء نفسه متى شاء دون قيداً أو شرطاً غيابياً أو في حضور الزوجة. إلا أن هناك حقوقاً للزوجة، وهي التطليق الذي يتم بناء على طلب الزوجة من الزوج عن طريق الإبراء أو الخلع عن طريق القاضي متى توافرت له أسبابه.

ولقد وصف الله الزواج بأنه ميثاق غليظ بين الزوجين. وقد ألحق الله سبحانه وتعالى الزواج بالعبادات فإن المتتبع لكلمة ميثاق، ومواضعها في القرآن الكريم لا يكاد يجدها إلا حيث يأمر الله بعبادته وتوحيده والأخذ بشرائعه وأحكامه، ورغم ذلك وفي زمن كثرت فيه المشكلات وزادت فيه الضغوط النفسية والاجتماعية والاقتصادية وساد الشقاق واحتدم الخلاف بين الزوجين في كثير من الأسر. وظهرت فيه حاجة بعض الزوجات للانفصال عن الزوج وأن هذه الحاجة أحياناً لا تتفق مع رغبة الزوج في استمرار الحياة الزوجية بينهما سواء لرغبته في إيذاء الزوجة أو للحفاظ عليها. فقد كثر لجوء الزوجات إلى المحكمة طلباً للطلاق لوقوع الضرر عليهن. كما ظهرت الشكوى من بطء الإجراءات وتحايل الزوج والضغط على الزوجة واستخدام أساليب للمماطلة في حصولها على الطلاق. ولما كانت مسائل الأسرة محكومة منذ تنظيم المحاكم الشرعية في مصر بالقواعد التي أوضحتها المادة (٢٨٠) من المرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب هذه المحاكم والتي جرى نصها بأن "تصدر الأحكام طبقاً للمدون في هذه اللائحة ولأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة ما عدا الأحوال التي ينص فيها قانون المحاكم الشرعية على قواعد خاصة فيجب فيها أن تصدر الأحكام طبقاً لتلك القواعد"[2].

---

(١) المرجع السابق، ص ١٢.

(٢) محمود بسطامي شعبان: التغير الاجتماعي وتطور تشريعات الأسرة في مصر في الخمسين عاماً الأخيرة

وأخذاً بسنة التطور التشريعي فقد سبق أن صدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض الأحكام الخاصة بالنفقة والعدة والطلاق. ولأنه قد مضى على صدور هذين القانونين قرابة الخمسين عاماً طرأ آثارها على العلاقات الاجتماعية، الأمر الذي حمل القضاة عبئاً كبيراً في تخريج أحكام الحوادث التي تعرض عليهم. وقد كشف عن قصور في بعض أحكام القوانين القائمة مما دعا إلى البحث عن أحكام للأحوال التي استجدت في حياة المجتمع المصري. ذلك في نطاق نصوص الشريعة دون مصادرة أي حق مقرر بدليل قطعي لأي فرد من أفراد الأسرة، وذلك لأن الشريعة الإسلامية وإن قطعت في أمور رأت أنها ثابتة لا تتغير فإنها في أمور أخرى وضعت ضوابط عامة تدور في نطاقها الأحكام وفقاً لتطور الأزمان، وأناطت لولي أمر المسلمين أن يشرع لهم في نطاق أحوال الشريعة ما يصلح من حياتهم. لذلك فقد صدر قانون الخلع رقم (١) لسنة ٢٠٠٠ والذي استمد أصوله من الشريعة الإسلامية وأعطت المادة (٢٠) من هذا القانون الحق للزوجة في أن تطلب الخلع من زوجها، مما أثار ضجة إعلامية وشعبية كبيرة جداً[1].

وهكذا فإن الإسلام قد أباح الطلاق والخلع ليس لاستهانته بقدر المرأة، وبقدسية الزواج، وإنما أباحه لتضرر المرأة من استمرار الحياة الزوجية ونظر إلى الموضوع من جميع جوانبه فبالرغم أن الإسلام يفترض أولاً أن يكون عقد الزواج دائماً وأن تستمر الزوجية قائمة بين الزوجين، حتى يفرق الموت بينهما، إلا أنه يعلم أنه يشرع لأناس يعيشون على الأرض، لهم خصائصهم، وطباعهم البشرية. لذا شرع لهم كيفية الخلاص من هذا العقد، إذا تعثر العيش، وضاقت السبل، وفشلت الوسائل للإصلاح، وهو في هذا واقعي كل الواقعية، ومنصف كل الإنصاف لكل من الرجل والمرأة.

ولذلك سوف يتناول هذا الفصل بالتحليل موضوع الخلع بما يتضمنه من جوانب مختلفة

---

(١٩٥٢- ٢٠٠٢)، المؤتمر السنوي الخامس بعنوان "التغير الاجتماعي في المجتمع المصري خلال خمسين عاماً"، ٢٠-٢٣ إبريل ٢٠٠٣، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد الثاني، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٧٨٣.

(١) ناهد عباس حلمي: العوامل النفسية والاجتماعية التي تدفع الزوجة لطلب الخلع ودور خدمة الفرد في تناول المشكلة خلال فترة التحكيم، مرجع سابق، ص ١٤: ١٥.

شرعية وقانونية، شاملاً ذلك المعنى اللغوي ثم الفقهي للخلع، وأركان الخلع وشروطه في الشريعة الإسلامية، ودليل مشروعية الخلع في القرآن والسنة والإجماع والحكمة من تقريره، والأسباب الموجبة لإقرار الخلع والآثار المترتبة عليه شرعاً، وكذلك المعنى القانوني للخلع وتطبيق الخلع في التشريع المصري من خلال القانون المصري رقم (١) لسنة ٢٠٠٠ وأوجه النقد التي تعرض لها هذا القانون منذ صدوره وحتى الآن، وآراء كل من مؤيديه ومعارضيه، بالإضافة إلى عرض الآثار المترتبة على الخلع قانوناً، والأسباب الاجتماعية التي تدفع الزوجة إلى طلب الخلع، والآثار الاجتماعية له، وأخيرًا تناول معدلات انتشار قضايا الخلع في مصر من خلال عرض ما تم نشره من إحصائيات أخيرة في هذا الصدد.

**أولاً- المعنى اللغوي للخلع:**

جاء في "الصحاح": (خلع) من خلع الرجل ثوبه ونعله وقائده. وخلع امرأته (خُلعاً) بالضم و(خلع) الوالي أي: عزل، و(خالعت) المرأة بعلها: أرادته على طلاقها ببذل منها له فهي (خالع). والاسم (الخُلعة) بالضم. وقد (تخالعا) و(اختلعت) فهي (مختلعة).

وجاء في "القاموس المحيط": (الخُلع) بضم الخاء: طلاق المرأة ببذل. و(الخَلع) بفتح الخاء: النزع[1].

وجاء في "لسان العرب": الخلع لغة مصدر خلع يخلع على وزن منع يمنع، ويطلق لغة على عدة معان منها: فصل القبيلة رجلاً منها لسوء حاله حتى لا تتحمل جريرته فهو خليع ومخلوع.

كذلك يطلق على التواء العرقوب وانتقاله من محله، كما يطلق على النزاع والإزالة. وهو مأخوذ من خلع الثوب لأن المرأة تنخلع عن زوجها كردائه. يقول تعالى: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾[2].

أما في "معجم متن اللغة": الخلع طلاق المرأة ببذل منها، أو من غيرها لزوجها ليطلقها. و(خالعته) امرأته، و(خالعها)، (فتخالعا): بذلت له فدية فطلقها وأزالها عن نفسه، وخلع خلعاً وخلاعاً امرأته، أي: افتدت منه بمال فطلقها وأبانها[3].

وقال "ابن فارس" (الخاء واللام والعين) أصل واحد مطرد، وهو مزايلة الشيء الذي كان يشتمل به أو عليه. تقول: خلعت الثوب أخلعه خلعاً. وخلع الوالي يخلع خلعاً. ويقال طلق الرجل امرأته. فإن كان ذلك من قبل المرأة يقال خالعته وقد اختلعت، لأنها تفتدي نفسها منه بشيء تبذله[4].

---

(١) عبلة الكحلاوي: الخلع دواء ما لا دواء له، دراسة فقهية مقارنة، دار الرشاد، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م، ص ٥٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٥٨.

(٣) نادرة محمود سالم: الخلع الإسلامي وضوابط تطبيقه في التشريع المصري، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، العدد١٥، الجزء الثالث، ٢٠٠٤م، ص ١٩١.

(٤) علي محمد حسنين حماد: الخلع في القانون المصري ومدى موافقته للأصول الفقهية، المكتبة المصرية، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص ٢١: ٢٢.

وهكذا نرى أن المعنى اللغوي قد دل على المعنى الاصطلاحي أو الشرعي (معنى المخالعة والتخالع ببذل)، إلا أن صاحب القاموس قد نبه إلى أن الخلع نزع إلا أن في الخلع مهلة. وهذا أليق بالخلع لاستعماله كثيراً في المعنويات كالخلع بين الزوجين، وخلع الوالي العامل: عزله، وخلع فلان ابنه: تبرأ منه حتى لا يؤخذ بجنايته، وخلع يده من طاعته: خرج منها. وهذا كله بخلاف النزع فإن استعماله في الماديات أكثر، كنزع الثوب أو ما شابه ذلك. ولهذا قال "الحافظ" في باب الخلع: وهو في اللغة: فراق الزوجة على مال، مأخوذ من خلع الثوب، لأن المرأة لباس الرجل معنى، وضم مصدره تفرقة بين الحسي والمعنوي[1].

وما يعنينا من جملة هذه التعريفات هو اتفاق علماء اللغة على أن الخلع هو وقوع الفرقة بين الزوجين بعوض للزوج سواء منها أو من غيرها.

**ثانياً- المعنى الفقهي للخلع:**

التعريف الشرعي للخلع هو (حل الزوج عقدة نكاحه من زوجته بصيغة مفارقه يُخلع أو طلاق مقابل عوض منها عقداً أو شرطاً) (فالعقد) ما كان بأحد حروف العقد وهي (الباء وعلى واللام) كأن يقول طلقتك بألف أو على ألف أو لألف (والشرط) ما كان تعليقه بأحد حروف الشرط وهي (إن وإذا ومتى ومهما وأخواتهن) وما يدل منها على الفور ما يدل على التراضي وكأنت طالق إذا وأن أو متى أو مهما تسلمت لي ألفاً أو إذا أبرأتني من مهرك ونحو ذلك[2].

أي أن معنى الخلع عند الفقهاء هو فراق الزوج امرأته بعوض يأخذه الزوج وبألفاظ مخصوصه وفائدته تخليصها من الزواج على وجه لا رجعه له عليها إلا برضاها وبعقد جديد، فإذا كرهت الزوجة خلق زوجها أو خلقه أو نقص دينه أو خافت إثماً بترك حقه أبيح الخلع لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾[3].

ولا يفتقر الخلع إلى الحاكم ولا بأس به في الحيض والطهر الذي أصابها فيه- ولا يصح الخلع إلا بعوض فإن خالعها بغير عوض لم يقع الخلع ولا طلاق لأن العوض ركن فيه فلا

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٢: ٢٣.
(٢) نادرة محمود سالم: الخلع الإسلامي وضوابط تطبيقه في التشريع المصري، مرجع سابق، ص ١٩٢.
(٣) ناهد عباس حلمي: العوامل النفسية والاجتماعية التي تدفع الزوجة لطلب الخلع، مرجع سابق، ص٢٠.

يصح تركه كالثمن في البيع. هذا المذهب نص عليه جماهير الأصحاب وبه قال أبو حنيفة والشافعي لأن الخلع إن كان فسخاً فلا يملك الزوج فسخ النكاح إلا بعيبها، وكذلك إذا قال فسخت النكاح ولم ينو به الطلاق لم يكن شيئاً بخلاف إذا دخله العوض فإنه يصير معاوضة فلا يجمع له العوض والمعوض[١].

وسنعرض الآن تعريف الخلع عند المذاهب الإسلامية المختلفة:

فقد عرفه "الحنفية" بأنه هو إزالة ملك النكاح ببذل بلفظ الخلع، وهو تطليقه بائنة. وفي رأيهم أن الطلاق على مال ليس بخلع بل في حكمه من وقوع البينونة لا مطلقاً، وإلا لجرى فيه الخلاف في أنه فسخ، وفي سقوط المهر لو كان المال المسمى غيره وهو مُنتفٍ[٢]. ومن هذا التعريف يتضح أن الحنفية لا يعتبرون الفرقة خلعاً إلا إذا كانت بصيغة الخلع أو ما في معناها من المبارأة أو المفاداة وأن يكون ذلك في نظير مال يأخذه الزوج. فلو عرا الخلع عن العوض صارت الفرقة طلاقاً، ويشترطون أيضاً لاعتبار كون الفرقة خلعاً أن تكون متوقفه على قبول المرأة أو من يقوم مقامها في الالتزام بدفع بذل الخلع، لأن فيه عوضاً يأخذه الزوج في مقابل إزالة ملك النكاح[٣].

وعرفه "الحنابلة" بأنه هو فراق زوج زوجته بعوض يأخذه الزوج منها أو من غيرها بألفاظ مخصوصه. وسمي بذلك لأن المرأة تخلع نفسها من الزوج كما تخلع اللباس من بدنها، وهو فسخ إن وقع بلفظ الخلع أو الفسخ أو المفاداة، وهو طلاق بائن إن وقع بلفظ الخلع أو المفاداة أو نحوها ونوى به الطلاق[٤].

وعرفه "المالكية" بأنه هو الطلاق بعوض، وهو طلقه بائنة في رأي مالك وألفاظه هي: الخلع والفدية والصلح والمبارأة، إلا أن اسم الخلع يختص ببذلها له جميع ما أعطاها، والصلح ببعضه، والفدية بأكثره، والمبارأة بإسقاطها عنه حقاً لها عليه. ولا يجوز الخلع حال التراضي والوفاق[٥].

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٠.
(٢) علبة الكحلاوي: الخلع دواء ما لا دواء له، مرجع سابق، ص٥٩.
(٣) المرجع السابق، ص ٦١.
(٤) نادرة محمود سالم: الخلع الإسلامي وضوابط تطبيقه في التشريع المصري، مرجع سابق، ص ١٩٣.
(٥) المرجع السابق، ص ١٩٣.

أما "الشافعية" فترى أن الخلع هو فرقة بعوض بلفظ طلاق أو خلع كقول الرجل طلقتك، أو خالعتك على كذا، فتقبل، وهو فسخ[1].

ويعرفه فقهاء "الشيعة الأمامية" بأنه عبارة عن الفرقة بمال والفقهاء يرون أنه لابد في الخلع أن يكون بلفظ الخلع أو بلفظ مشتق منه أو لفظ يؤدي معناه مثل المبارأة والفدية. فإذا لم يكن بلفظ الخلع وبلفظ فيه معناه كأن يقول لها "أنت طالق" في مقابل مبلغ كذا وقبلت كان طلاقاً ولم يكن خلعاً. والخلع نوع من الطلاق، لأن الطلاق تارة يكون بدون عوض وتارة يكون بعوض والثاني هو الخلع، والطلاق يوصف بالجواز عند الحاجة التي تقتضي بين الزوجين وقد يوصف بالوجوب عند عجز الرجل عن الإنفاق والإتيان وقد يوصف بالتحريم إذا ترتب عليه ظلم المرأة والأولاد على أن الأصل فيه المنع، وهو الكراهة عند بعضهم والحرمة عند بعضهم ما لم تقتضي الضرورة الفراق. فهذه الأحكام يوصف بها الخلع كما يوصف بها الطلاق إلا أنه يجوز الخلع في الوقت الذي لا يجوز فيه الطلاق فيصح الخلع وهي حائض أو وهي نفساء أو في طهر جامعها فيه بخلاف الطلاق[2].

وقد تناول المذهب الظاهري تعريفه كالآتي:

"الخلع هو الافتداء إذا كرهت المرأة زوجها فخافت ألا توفيه حقه أو خافت أن يبغضها فلا يوفيها حقها، فرأت أن تفتدي وهو طلاق رجعي إلا أن يطلقها ثلاثاً"[3].

وقد أراد الشراح والفقهاء أن يسوغ كل واحد منهم تعريفه فقالوا عن التعريف الأول (تعريف الحنابله) إن: هذا هو (ضابطه شرعاً)، وقالوا عن الثاني (تعريف الحنفية): إن هذا التعريف يميز الخلع عن الطلاق بمال، (فإن الطلاق على مال ليس هو الخلع بل في حكمه من وقوع البينونة لا مطلقاً وإلا لجرى فيه الخلاف في أنه فسخ وفي سقوط المهر لو كان المال المسمى غيره وهو مُنتفٍ)[4].

وأما أصحاب التعريف الثالث (المالكية) فقالوا تمييزاً للخلع عن غيره: (واسم الخلع

---

(١) علي محمد حسنين حماد: الخلع في القانون المصري ومدى موافقته للأصول الفقهية، مرجع سابق، ص٢٣.

(٢) عبلة الكحلاوي: الخلع دواء ما لا دواء له، مرجع سابق، ص ٦١.

(٣) المرجع السابق، ص ٦٠.

(٤) علي محمد حسنين حماد: الخلع في القانون المصري ومدى موافقته للأصول الفقهية، مرجع سابق، ص٢٤.

والفدية والصلح والمبارأة كلها تؤل إلى معنى واحد، وهو بذل المرأة العوض على طلاقها، إلا أن اسم الخلع يختص ببذلها له جميع ما أعطاها، والصلح ببعضه، والفدية بأكثره، والمبارأة بإسقاطها عنه حقاً لها عليه على ما زعم الفقهاء)[1].

وأوضح أصحاب التعريف الرابع (الشافعية) الأسس التي يقوم عليها التعريف بقولهم: "والمعنى فيه (أي الخلع) أنه لما جاز أن يملك الزوج الانتفاع بالبضع بعوض جاز أن يزيل ذلك الملك بعوض كالشراء والبيع فالنكاح كالشراء والخلع كالبيع، وأيضاً فيه دفع الضرر عن المرأة غالباً"[2].

وهكذا يتضح لنا بعد عرض رأي الفقهاء في المعنى الشرعي للخلع أنه هو فراق الرجل زوجته بعوض يحصل عليه سواء أكان بلفظ الخلع أو بغيره من الألفاظ الأخرى، وهو ما اتفق عليه الأئمة مع خلاف حول كونه فسخاً أو طلاقاً.

ويشمل المعنى الفقهي للخلع أيضاً بخلاف تعريفه أركان الخلع وشروطه، ودليل مشروعية الخلع وحكمته، والأسباب الموجبة لإقرار الخلع شرعاً، وكذلك الآثار المترتبة على الخلع شرعاً، وسوف يتم عرض وتحليل كل موضوع من هذه الموضوعات كل على حدة كما يلي:

**- أركان الخلع وشروطه:**

أركان الخلع في الشريعة الإسلامية خمسة:

الأول: ملتزم العوض والمراد به الشخص الذي يلتزم المال سواء كانت الزوجة أو غيرها.

الثاني: البضع الذي يملك الزوج الاستمتاع به وهو بضع الزوجة فإذا طلقها طلقة بائنة زال ملكه فلا يصح الخلع.

الثالث: العوض وهو المال الذي يبذل للزوج في مقابل العصمة.

الرابع: الزوج.

الخامس: العصمة[3].

---

(١) المرجع السابق، ص٢٥.

(٢) المرجع السابق، ص٢٥.

(٣) ناهد عباس حلمي: العوامل النفسية والاجتماعية التي تدفع الزوجة لطلب الخلع، السابق، ص٢٢.

ويشترط في كل من ملتزم العوض والزوج أن يكون أهلاً للتصرف، فأما ملتزم العوض فيجب أن يكون أهلاً للتصرف المالي، وأما الزوج فيجب أن يكون أهلاً لإيقاع الطلاق، بأن يكون بالغاً عاقلاً، فكل من لا يصح طلاقه لا يصح منه الخلع، فلا يصح الخلع من الصبي والمجنون والمعتوه، ومن اختل عقله بسبب المرض أو كبر السن، وهكذا فإن كان الزوج مجنوناً أو مكرهاً أو سكران ولو آثماً في أصح قول أهل العلم، أو قد اشتد به الغضب شدة تمنعه من التعقل، فإنه من لا يقع طلاقه فلا يقع خلعه في هذه الحالة لقوله ﷺ: (رفع القلم عن ثلاثة الصغير حتى يبلغ، والنائم حتى يستيقظ والمجنون حتى يفيق). كما يشترط في المختلعة أن تكون محلاً للطلاق وأهلاً للتبرع إذا كانت هي الملتزمة ببذل الخلع بأن تكون بالغة عاقلة رشيدة غير محجور عليها[1].

كما يجب أن لا يشوب إرادتها أي عيب من عيوب الإرادة، وأن تكون راضية غير مكرهة عليه عالمة بمعنى الخلع، فمثلاً: إن كانت غير عربية ولقنها زوجها بالعربية كلمات: اختلعت منك بالمهر ونفقة العدة فقالت هذه الكلمات وهي لا تعرف معناها وقبل الزوج طلقت طلاقاً بائناً ولا شيء له من البذل، وأن لا تكون مكرهه: كأن يقوم الزوج بالتعدي على زوجته والتضييق عليها من أجل أن تتخلص منه ببذل مالها، ففي ذلك استغلال لضعفها كما ورد عن الرسول عليه الصلاة والسلام: "ومن أضر بامرأة حتى تفتدي نفسها منه لم يرضى الله بعقوبة دون النار، لأن الله يغضب للمرأة كما يغضب لليتيم ... ألا وأن الله ورسوله بريئاً ممن أضر بامرأته حتى تختلع منه" ولقوله عز وجل: (من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان). فإذا كان المكره على الكفر لا يكفر، إذا كان مطمئن القلب بالإيمان، فالمكره على الخلع من باب أولى لا يختلع، إذا لم يحمله على الخلع سوى الإكراه ولقوله ﷺ: (لا طلاق ولا عتاق في إغلاق). وقد فسر جمع من أهل العلم منهم الإمام أحمد رحمه الله، الإغلاق بالإكراه والغضب الشديد[2].

ولعوض الخلع شروط فقهيه أيضاً، منها أن يكون مالاً له قيمة، فلا يصح الخلع باليسير

(١) الخلع، قوانين وتشريعات، مجلة وزارة شؤون المرأة، الأردن.

(٢) المرجع السابق.

الذي لا قيمة له، كحبة قمح مثلاً ومنها أن يكون طاهراً يصح الانتفاع به فلا يصح بالخمر والخنزير والميتة والدم؛ لأن هذه الأشياء لا قيمة لها في نظر الشريعة الإسلامية، ويصح الخلع بالمال سواء كان نقداً أو عيناً أو عوض تجارة أو مهراً أو نفقة عدة أو أجرة رضاعة، أو حضانة أو نحو ذلك[1].

كذلك لابد للخلع من صيغة فلا يصح بالمعاطاه، كأن تعطيه مالاً وتخرج من داره بدون أن يقول لها "اختلعي على كذا" فتقول له "اختلعت" أو تقول له "اخلعني على كذا" فيقول لها "خلعتك على ذلك" فالإيجاب والقبول بالقول لابد منه، أما الفعل المذكور، فلا يقع به الخلع وأن نوى به الطلاق، أو كان الطلاق به متعارفاً[2].

**- دليل مشروعية الخلع وحكمته :**

نعلم جميعاً أن القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة هما المصدران الأساسيان للتشريع الإسلامي في تقرير الأحكام وبيانها، وقد جاءت السنة مفسرة للقرآن تبين مجمله، وتفيد مطلقه وتخصص عامه وتفصل أحكامه، وتوضح مهمة، وقد اعتنى هذان المصدران كتاب الله وسنة رسوله ﷺ بالأسرة المسلمة وبالعلاقة الزوجية بين الرجل والمرأة بأن تكون مبنية على المودة والرحمة، فالحياة الزوجية لا تقوم إلا على السكن والمودة، والرحمة، وحسن المعاشرة، وأداء كل من الزوجين ما عليه من حقوق. إلا أنه قد يحدث ما يعكر صفو هذه الحياة الزوجية بأن يكره الرجل زوجته، أو تكره هي زوجها، والإسلام في هذه الحال يوصي بالصبر والاحتمال، وينصح بعلاج ما عسى أن يكون من أسباب الكراهية، حيث ورد في محكم التنزيل "**وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا**"، وقد ورد في الحديث الصحيح "ولا يفرك مؤمن مؤمنة، إن كره منها خلقاً رضي منها خلقاً آخر"، إلا أنه قد يتزايد البغض، ويشتد الشقاق، ويصعب العلاج وينفذ الصبر، وينهدم ما أسس عليه البيت من السكن والمودة والرحمة وأداء الحقوق، وتصبح الحياة الزوجية غير قابلة للإصلاح فحينئذ يرخص الإسلام بالعلاج الوحيد الذي لابد منه، وهو

---

(١) ناهد عباس حلمي: العوامل النفسية والاجتماعية التي تدفع الزوجة لطلب الخلع، مرجع سابق، ص ٢٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٣.

التفريق بين الزوجين. فإن كانت الكراهية من جهة الرجل فبيده الطلاق وهو حق من حقوقه، وله أن يستعمله في حدود ما شرع الله، وإن كانت الكراهية من جهة المرأة فقد أباح لها الإسلام أن تتخلص من الزوجية بطريق "الخلع" بأن تعطي الزوج ما تفتدي به نفسها حتى تنتهي علاقته بها[1].

وقد ثبتت مشروعية الخلع في القرآن الكريم والسنة المطهرة بالإجماع: ففي القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ولا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلاَّ أَن يَخَافَا أَلاَّ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ وقوله تعالى: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا﴾، وقوله تعالى: ﴿فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا والصُّلْحُ خَيْرٌ﴾[2].

وفي السنة المطهرة فقد وردت بعض الأحاديث على النحو التالي: ما رواه البخاري والنسائي عن ابن عباس رضي الله عنهما: " أن امرأة ثابت بن قيس أتت النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله ثابت ابن قيس ما أعتب عليه في خلق ولا دين، ولكني أكره الكفر في الإسلام، فقال ﷺ: أتردين عليه حديقته؟ فقالت: نعم. فقال رسول الله ﷺ : أقبل الحديقة وطلقها تطليقه"[3].

ما رواه النسائي والطبراني عن الربيع بنت معوذ بن عفراء قالت: "إن ثابت بن قيس ضرب امرأته فكسر يدها وهي جميلة بنت عبد الله ابن أبي فأتى أخوها يشتكيه إلى رسول الله ﷺ ، فأرسل رسول الله ﷺ إلى ثابت، فقال له: خذ الذي لها عليك وخل سبيلها، قال: نعم. فأمرها رسول الله ﷺ أن تتربص حيضة واحدة فتلحق بأهلها"[4].

ما رواه النسائي وابن ماجه عن عبادة بن الصامت عن الربيع بنت معوذ قال: قلت لها: "حديثني حديثك، قالت اختلعت من زوجي، ثم جئت عثمان فسألته: ماذا على من العدة،

---

(١) نادرة محمود سالم: الخلع الإسلامي وضوابط تطبيقه في التشريع المصري، مرجع سابق، ص ص ١٨٧: ١٨٨.

(٢) عبلة الكحلاوي: قبس من هدى الشريعة في الزواج والطلاق والخلع، مرجع سابق، ص ١٦١.

(٣) المرجع السابق، ص ١٦٢.

(٤) عبلة الكحلاوي: الخلع دواء ما لا دواء له، مرجع سابق، ص ٦٣.

فقال: لا عدة عليك إلا أن تكوني حديثة عهد به فتمكثي حتى تحيضي حيضة، قال: وأنا متبع في ذلك قضاء رسول الله ﷺ في مريم المغالية كانت تحت ثابت بن قيس بن شماس فاختلعت منه"(١).

مما سبق نجد أن الآيات القرآنية قد أباحت الخلع دفعاً للضرر مع تعويض الجانب الذي يتضرر بالمفارقة وهو الزوج، كما بينت الأحاديث الشريفة أنه ليس بالضرورة نشوز الزوج أو الزوجة حتى يتحقق الخلع وإنما الخوف من التقصير في حق الزوج لمجرد عدم تقبلها له وكراهيتها إياه، وهذا كاف في جواز طلبها الخلع.

هذا وقد أجمع جمهور الفقهاء على مشروعية الخلع، واختلفوا في الحالات التي يباح فيها، ولم يخالف هذا الإجماع سوى بكر بن عبد الله المزني الذي رأى تحريم الخلع لعدم مشروعيته، وقد استدل على رأيه بما يلي:

**أولاً**: قوله تعالى: "**وَإِنْ أَرَدْتُّمُ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنكُم مِّيثَاقًا غَلِيظًا**"، وأن هذه الآية ناسخة لآية سورة البقرة.

**ثانياً**: قوله ﷺ: (أيما امرأة سألت زوجها الطلاق لم ترح رائحة الجنة).

**ثالثاً**: قوله ﷺ: (المنتزعات والمختلعات هن المنافقات)(٢).

وقد ذكر القرطبي تعليقاً عن رأي المزني: قال النحاس: هذا قول شاذ، خارج عن الإجماع لشذوذه، وليس إحدى الآيتين دافعة للأخرى فيقع النسخ. وقال الطبري: الآية محكمة، ولا معنى لقول بكر: إن أرادت هي العطاء فقد أجاز النبي ﷺ لثابت أن يأخذ من زوجته ما ساق إليها كما تقدم(٣).

وقد وصف "ابن رشد" أيضاً رأي من قال بعدم جواز أخذ الزوج من زوجته شيئاً بالشذوذ عن رأي الجمهور، وقد فسروا دليله بالآية: "**وَإِنْ أَرَدْتُّمُ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ..**" أي بغير رضا، وأما برضاها فجائز. فسبب الخلاف حمل هذا اللفظ على عمومه أو على

---

(١) المرجع السابق، ص ٦٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٦٧: ٦٨.

(٣) علي محمد حسنين حماد: الخلع في القانون المصري ومدى موافقته للأصول الفقهية، مرجع سابق، ص٣٤.

خصوصه. ويقول "الشوكاني": وقد أجمع العلماء على مشروعيته، إلا بكر بن عبد الله المزني التابعي، وقد ردوا عليه بالآيات: "**فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ**" وبقوله: "**فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يُصْلِحَا**". وقد انعقد الإجماع بعده على اعتباره، وأن آية النساء مخصوصة بآية البقرة، وبآيتي النساء الأخرتين[1].

وهكذا فالحكم الأصلي للخلع هو الجواز، حيث أجمع جمهور المجتهدين على أن الخلع جائز في حالة الخوف وفي غير حالة الخوف وذكروا أن أخذ الفدية على الطلاقة جائز، فالخلع من حيث الحكم – ينقسم إلى ثلاثة أقسام: مباحان، ومحظور، فأحد المباحين إذا كرهت المرأة خلق الزوج أو خلقه أو دينه وخافت ألا تؤدي حقه فبذلت له عوضاً ليطلقها، جاز ذلك وحل له أخذه بلا خوف والدليل آية البقرة، والأحاديث السابقة: والقسم الثاني من المباح: أن تكون الحال مستقيمة بين الزوجين ولا يكره أحدهما الآخر فتراضيا على الخلع فيصح الخلع، ويحل للزوج ما بذلت له، وبه قال مالك وأبو حنيفة وأكثر أهل العلم. والضرب الثالث: هو أن يضربها أو يخوفها بالقتل أو يمنعها النفقة والكسوة لتخالعه، فهذا محظور لقوله تعالى: "**ولا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إلاَّ أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ**". والعضل: المنع، فإن خالعته في هذه الحال وقع الطلاق ولا يملك الزوج ما بذلته[2].

وبتقرير نظام الخلع فقد سجل التشريع الإسلامي فضل السبق في وضع المرأة المسلمة في المكان اللائق بها في المجتمع البشري، وذلك لأنه قد منحها حق طلب الفرقة من الزوج في مقابل الطلاق الذي بيد الرجل، إن كرهت منه خُلقاً أو خَلقاً أو خافت ألا تقيم حدود الله إن عاشرته مكرهه. وقد بنى الإسلام هذا الحق من منطلق قاعدة من قواعد الشريعة السمحاء: "لا ضرر ولا ضرار". فشرع لها حق طلب الفرقة من الزوج مقابل قدر من المال كان قد أنفقه في سبيل إتمام هذا الزواج. إذ ليست الحياة الزوجية – كما يفهم البعض – مكاناً تهدر فيه كرامة المرأة، ويستهان فيه بمشاعرها، إنما الشريعة السمحة التي يحظى كل من ينتسب إليها بحقوقه كاملة غير منقوصة دون أن يجور على حقوق غيره[3].

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٤: ٣٥.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٧: ٣٨.

(٣) عبلة الكحلاوي: قبس من هدي الشريعة في الزواج والطلاق والخلع، مرجع سابق، ص ١٦٢.

وعند قراءة الآية الكريمة التي أجازت حق الخلع للمرأة مقابل العوض والتمعن في معناها: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ نجد أن كلمة (خفتم) تتضمن أموراً لو أتت بها المرأة لوقعت في معصية عدم إقامتها حدود الله، ومنها: أن تظهر سوء الخلق والعشرة لزوجها، وأن لا تبر له قسماً ولا تطيع له أمراً، وأن تبتدئ له بلسانها قولاً أنها له كارهة، وأن يكره كل منهما الآخر. لذا كان الأولى لها قبل أن تأتي بمثل تلك الأفعال أن تطلب الفرقة خشية الوقوع في المعصية مقابل العوض للزوج الذي قد يتضرر. وإذا تدبرنا قول امرأة ثابت ابن قيس لرسول الله ﷺ (ما أعيب عليه من خُلق ولا دين ولكن أكره الكفر في الإسلام)، لوجدنا خوف امرأة ثابت من الوقوع في شرك المعصية بعد أن أنعم الله عليها بالإسلام. ومن هنا كانت رحمة الإسلام لكل من ينتمي إليه. فإن كان للرجل حق القوامه، وبيده الطلاق متى شاء، كان أيضاً للمرأة حق طلب الفرقة شريطة أن تخاف ألا تقيم حدود الله فيما أمرها به من حسن معاشرة وطاعة ومودة ورحمة، على أن تبذل له العوض لما أنفقه[1].

وهكذا يضع الإسلام المرأة في مكانة كريمة لم تصل إليها المرأة في أي مجتمع من المجتمعات المتحضرة، ممن ينادون بتحريرها، ويطلبون مساواتها بالرجل، بأن منح لها حق الخلع من زوجها – وفق ضوابط معينة – مقابل إعطاء الرجل حق الطلاق، وذلك تحقيقاً لقاعدة أساسية مقتضاها (لا ضرر ولا ضرار)، وبذلك يكون للإسلام فضل السبق في تقرير حق المرأة دون أدنى مطالبة منها منذ أكثر من ١٤٠٠ سنة.

**٣- الأسباب الموجبة لإقرار الخلع شرعاً:**

أ- الضرر الذي يعود على الزوجة من جراء استمرار الزوجية بينها وبين زوجها الذي يمكن أن يكون فيه عيب خفي لم تطلع عليه الزوجة قبل الزواج ومن هذه العيوب: العقم، العجز الجنسي، سوء الخلق، أو أياً من العيوب التي لا تستطيع الزوجة معها الاستمرار في الحياة مع هذا الزوج وأن تخاف ألا تقيم حدود الله فيما يجب عليها من حسن الصحبة، وجميل المعاشرة. فإن لم يكن ثمة سبب يقتضيه فهو محظور شرعاً، لما رواه أحمد والنسائي من حديث أبي هريرة: (المختلعات هن المنافقات) وقد رأى العلماء الكراهة[2].

---

(١) عبلة الكحلاوي: الخلع دواء ما لا دواء له، مرجع سابق، ص ٦٥: ٦٦.
(٢) الخلع، قوانين وتشريعات، مرجع سابق.

ب- الحالة التي قد يصل إليها الزوجين من استحالة العشرة بينهما وتشاقا وخافا ألا يقوما بما يجب عليهما من حقوق الزوجية، فإذا اتفقا على الطلاق أو الخلع يتم الفراق بهدوء وتفاهم، أما إذا تعنت الزوج وأصبح يساوم الزوجة محاولاً ابتزازها للحصول منها على أموال كثيرة مقابل إعطائها حريتها فلها أن تلجأ إلى الخلع كوسيلة لإنهاء العلاقة الزوجية مقابل البذل، وذلك لأن ثابتاً وزوجته رفعا أمرهما للنبي ﷺ وألزمه الرسول بأن يقبل الحديقة ويطلقها[1] حرمت الشريعة الإسلامية الإساءة من جانب الزوج للزوجة لتختلع، فيحرم على الرجل أن يؤذي زوجته بمنع بعض حقوقها حتى تضجر وتختلع نفسها فإن فعل ذلك فالخلع باطل والبذل مردود، ولو حكم به قضاء، وقد حرم ذلك حتى لا يجتمع على المرأة فراق الزوج والغرامة المالية والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا ولا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلاَّ أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ**﴾. وأيضاً: ﴿**وإِنْ أَرَدْتُّمُ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وإِثْمًا مُّبِينًا**﴾، وقد رأى بعض العلماء نفاذ الخلع في هذه الحال مع الحرمة، ورأى الإمام مالك أن الخلع ينفذ هنا على أنه طلاق ويجب على الزوج أن يرد البذل الذي أخذه من زوجته[2].

ج- تعدد الزوجات الذي يمكن أن يكون ضرراً محققاً على الزوجة الأولى، فإذا وجدت الزوجة الأولى نفسها متضررة من زواج زوجها مرة أخرى، يمكن أن تفتدي نفسها وتحصل على حريتها بأن تخلع نفسها من زوجها[3].

د- حالة النشوز التي يمكن أن تجد المرأة نفسها فيه بحكم قضائي (حكم الطاعة) والذي تصبح فيه المرأة معلقة لا هي متزوجة ولا مطلقة الأمر الذي يلحق بها ضرراً كبيراً[4].

ه- خوف الزوجة من التقصير وعدم قيامها بواجبات الزوج والتقصير في حقوقه بسبب

---

(١) المرجع السابق.

(٢) نادرة محمود سالم: الخلع الإسلامي وضوابط تطبيقه في التشريع المصري، مرجع سابق، ص ١٩٦: ١٩٧.

(٣) الخلع، قوانين وتشريعات، مرجع سابق.

(٤) المرجع السابق.

نفورها منه وكرهها له بالرغم من عدم تقصيره في حقها أو إيذائه لها[1].

و- سوء معاملة الزوج لزوجته بمضايقتها وإيذائها بالرغم من قيامها بواجباتها وعدم تقصيرها[2].

وهكذا فكثيراً ما يحدث بين الزوجين من الأسباب والدواعي، ما يجعل الخلاص ضرورة لازمة، ووسيلة متعينة لتحقيق الخير، والاستقرار العائلي والاجتماعي لكل منهما، فقد يتزوج الرجل والمرأة، ثم يتبين أن بينهما تبايناً في الأخلاق، وتنافراً في الطباع، فيرى كل من الزوجين نفسه غريباً عن الآخر، نافراً منه، وقد يطلع أحدهما من صاحبه بعد الزواج على مالا يحب، ولا يرضى من سلوك شخصي، أو عيب خفي لا يتحقق معه أسمى مقاصد الزواج، إلى غير ذلك من الأسباب والدواعي، التي لا تتوفر معها المحبة بين الزوجين ولا يتحقق معها التعاون على شؤون الحياة، والقيام بحقوق الزوجية كما أمر الله، فيكون الخلاص (الطلاق أو الخلع) فذلك أمراً لابد منه للخلاص من رابطة الزواج التي أصبحت لا تحقق المقصود منها، والتي لو الزم الزوجان بالبقاء عليها، لأكلت الضغينة قلبيهما، ولكاد كل منهما لصاحبه، وسعى للخلاص منه بما يتهيأ له من وسائل، وقد يكون ذلك سبباً في انحراف كل منهما، ومنفذاً لكثير من الشرور والآثام، لهذا شرع الطلاق والخلع كوسيلة للقضاء على تلك المفاسد، وللتخلص من تلك الشرور، وليستبدل كل منهما بزوجه زوجاً آخر، قد يجد معه ما افتقده مع الأول، وهذا هو الحل لتلك المشكلات المستحكمة المتفق مع منطق العقل والضرورة، وطبائع البشر وظروف الحياة.

**٤- الآثار المترتبة على الخلع شرعاً :**

أ- أنه يقع به طلاق بائن، ومؤدى ذلك أن الرجل لا يجوز أن يرجع مطلقته المختلعة منه ويكون للطرفين أن يتزوجا مرة أخرى بعقد ومهر جديدين إذا اتفقا سوياً، ولكن هذا الزواج لا يكون جائزاً إذا كانت الطلقة التي أجراها القاضي بالخلع هي المكملة للثلاث – كأن يكون الرجل قد طلق زوجته قبل اختلاعها منه مرتين فجاءت طلقة الخلع الثالثة فتكون

---

(١) الحكمة من تقرير نظام الخلع، مجلة وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية.

(٢) المرجع السابق.

البينونة هنا بينونة كبرى فلا تحل له إلا بعد أن تتزوج رجلاً آخر ويعاشرها معاشرة الأزواج ثم يطلقها وتنتهي عدتها فيمكن أن تتزوج رجلها الأول الذي خلعته.

ب- أنه لا يتوقف على قضاء القاضي ككل طلاق يقع من الزوج.

ج- أنه لا يبطل بالشروط الفاسدة، كأن تشترط أن تكون لها حضانة الطفل ولو تزوجت بغير ذي رحم منه، أو أن تسقط حضانتها له فالشرط يبطل وحده ويصح الخلع.

د- يجب به ما اتفقا عليه من البذل قليلاً كان أو كثيراً، ولا يسقط به شيء من الديون أو الحقوق التي لأحد الزوجين على الآخر مما لا يرتبط بعقد الزواج كثمن مبيع أو وديعه وغيرها.

ه- أما بالنسبة إلى الحقوق والالتزامات التي ترتبط بالزواج ولم تذكر في الخلع ضمن الاتفاق، فأبو حنيفة يسقط به كل حق ثابت بالفعل لكل من الزوجين على الآخر كالمهر والنفقة المتجمدة للزوجة سواء أكان الخلع بهذا اللفظ أو كان بلفظ المبارأة، لأن المقصود بالخلع قطع الخصومة والمنازعة بين الزوجين، وهذا لا يتحقق إلا بإسقاط كل حق يتعلق بالزواج، فليس للزوجة أن تطالب بمهرها الذي لم تقبضه، ولا بالنفقة المتجمدة لها، وليس للزوج أن يطالبها بالمهر الذي قبضته إلا إذا كان الخلع واقعاً عليه.

و- أما بالنسبة لنفقة العدة والمسكن فلا تسقط ولكن يصح الخلع مقابل الإبراء من نفقة العدة، ويبرأ الزوج منها وإن كان الساقط مجهولاً.

ولا يصح الخلع في مقابل إسقاط حق السكنى، لأن سكنى المختلعة في بيت الزوجية واجب شرعي، لا يملك الزوج إسقاطه، ولا تملك الزوجة أن تعفيه منه لقوله تعالى: ﴿لا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ ولا يَخْرُجْنَ إلاَّ أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ﴾ لكن إذا التزمت المرأة أن تدفع أجرة البيت من مالها، فيصح أن تعفي الزوج من هذه الأجرة. وإذا أعسرت الأم المختلعة بنفقة أطفالها. وجبت النفقة على أبيهم. دون المساس بحقه في الرجوع عليها.

ز- تعتد المرأة من الخلع عدة الطلاق ممن تعتد في الطلاق، كالمدخول بها وهي في سن الحيض، إلا أن عدتها بائنة بثلاثة قروء (حيضان) من تاريخ الحكم بالتطليق بالخلع فلا يجوز لها أن تتزوج خلال هذه المدة حتى تتأكد من خلو الرحم، وإذا ما كانت حاملاً فإن عدتها تتراخى حتى وضع الحمل.

ح- أما بالنسبة إلى النسب فإن المولود ينسب إلى المطلق متى وضعته في حدود سنة من

تاريخ توقيع الخلع.

ط-بالنسبة للميراث فإنه يشترط للتوارث بين الزوجين أن يكون الزواج قائماً بعقد شرعي صحيح سواء حدث دخول أم لم يحدث ويعتبر العقد قائماً للمعتدة من طلاق رجعي أو المطلقة طلاقاً بائناً إذا طلقها الزوج في مرض موته قبل صدور الحكم بالخلع ومات في خلال المرض أثناء عدتها، فإذا طلقت خلعاً وهي راضية بالخلع فلا تقوم فكرة التهرب من نظام المواريث في حق الزوج ومن ثم فإن المرأة المطلقة خلعاً لا ترث ولو مات الرجل في عدتها، أما إذا مات أحد الطرفين أثناء نظر دعوى الخلع وقبل الحكم فيجري التوارث بينهما طبقاً للنصيب الشرعي لكل منهما.

ي-لا تأثير للخلع على حضانة الصغار ولا على نفقتهم فالأم لها حضانة صغارها حتى السن القانونية ونفقتهم واجبة على أبيهم. كما أن للأم أن تحصل على أجر حضانة من الأب لأن أجر الحضانة لا يسقط بالخلع وللأب رؤية أولاده وله ضمهم في حالة بلوغهم السن القانونية.

وتشمل نفقة الأولاد المسكن والمأكل والملبس ومصروفات الدراسة والعلاج طبقاً لحالة الأب يسراً أو عسراً. كما أنه لا تأثير للخلع على ما يكون بين الطرفين من معاملات مالية أخرى كأن تكون دائنة أو مدينة له، فلكل منهما مطالبة الآخر بديونه أو بوديعته، ولها أن تطالبه بأعيان جهازها إذا هي اشترته من مالها وحملته إلى بيت الزوجية[١].

ك- أما بالنسبة لحكم الخلع فهناك اتفاقاً بين جمهور الفقهاء على عدم قابليته للطعن وذلك من خلال تعليلهم لبينونة حكم الخلع، لأن معنى وقوع حكم الخلع بائناً فإن المرأة تملك بذلك حريتها، ولا يملك الرجل بالتالي قسرها على قبول ما يريد، وتصبح لها الخيرة في قبول معاودة العشرة معه أو رفض ذلك حسبما ترى من مصلحتها، فصاحب "الهداية" الحنفي يقول تفسيراً لعبارة "وكان الطلاق بائناً" أي في الخلع (لما بيناً ولأنه معاوضة المال بالنفس، وقد ملك الزوج أحد البدلين فتملك هي الآخر وهو النفس تحقيقاً للمساواة)، وعلى ذلك بقية فقهاء الحنفية، فيقول "ابن الهمام" معترضاً على من قال برجعية حكم الخلع: (وهو أنها إنما بذلت المال لتسلم لها

(١) الخلع، قوانين وتشريعات، مرجع سابق.

نفسها والله تعالى شرع الافتداء لذلك، وإلا لو كان رجعياً لم يحصل الغرض الذي شرع الافتداء لأجله، ولأنه معاوضة والزوج قد ملك المال حكماً لصحة هذه المعاوضة فلابد أن تملك نفسها حكماً لها تحقيقاً لها كما في جانبه). ويؤكد المعنى نفسه "السرخسي" بقوله: (وكذلك كل طلاق بجُعلٍ فهو بائن لأن الزوج ملك البذل عليها فتصير هي بمقابلته أملك لنفسها، ولأن غرضها من التزام البذل أن تتخلص من الزوج ولا يحصل ذلك إلا بوقوع البينونة)[1].

ويذكر "الشافعي" عن حكم الطلاق في الخلع: (وإنما لا رجعة له بأنه (أي الزوج) أخذ عوضاً، والعوض هو ثمن فلا يجوز أن يملك الثمن ويملك المرأة، ومن ملك ثمناً لشيء خرج منه، لم يكن له الرجعة فيما ملكه غيره)، ويقول في موضع آخر: (فلا يجوز أن أجعل ما أخذ عليه مالاً كمن لم يأخذ المال)[2].

ولا يثبت في الخلع رجعه سواء أكان الخلع فسخاً أم طلاقاً في قول أكثر أهل العلم منهم الحسن وعطاء وطاوس والنخعي والثوري والأوزاعي ومالك والشافعي واسحاق. وحكى عن الزهري وسعيد بن المسيب أنهما قالا الزوج بالخيار بين إمساك العوض ولا رجعة له وبين رده وله الرجعة. وقال أبو ثور: (إن كان الخلع بلفظ الطلاق فله الرجعة. لأن الرجعة من حقوق الطلاق فلا تسقط بالعوض كالولاء مع العتق)، ورداً على هذه الدعاوي الأخيرة قال: (ولنا: قوله سبحانه وتعالى: "فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ"، وإنما يكون فداء إذا خرجت به عن قبضته وسلطانه وإذا كانت له الرجعة فهي تحت حكمه، ولأن القصد إزالة الضرر عن المرأة فلو جاز ارتجاعها لعاد الضرر، وفارق الولاء فإن العتق لا ينفك منه والطلاق ينفك عن الرجعة فيما قبل الدخول وإذا أكمل العدد)[3].

غير أن بعض الفقهاء، وهم قلة في مذهب أحمد قد رأى بإمكان الرجعة في الخلع باعتباره طلاقاً رجعياً إلا أن يطلقها ثلاثاً أو آخر ثلاث،أو تكون غير موطوءة وقالوا: (فإن شرط الرجعة في الخلع: يصح الشرط، ويبطل العوض. فيقع رجعياً. غير أن هذا خلاف المذهب)

---

(١) علي محمد حسنين حماد: الخلع في القانون المصري ومدى موافقته للأصول الفقهية، مرجع سابق، ص ص ١٢٦: ١٢٧.
(٢) المرجع السابق، ص ١٢٨.
(٣) عبلة الكحلاوي: الخلع دواء ما لا دواء له، مرجع سابق، ص ١٢٦: ١٢٧.

فالمذهب كما نص "المرداوي" وغيره - إذا اشترط مثل هذا الشرط، لم يصح الشرط وفي عبارة أخرى بطل الشرط ويصح الخلع، وخالف أيضاً "ابن حزم الظاهري" إعمالاً لمذهبه في الأخذ بظاهر النصوص قائلاً: (وما وجدنا قط في دين الإسلام عن الله تعالى ولا عن رسوله ﷺ طلاقاً بائناً لا رجعة فيه إلا الثلاث مجموعة أو مفرقة أو التي لم يطأها، ولا مزيد، وما عدا ذلك فآراء لا حجة فيها)(١).

ولا شك أن الأخذ بظاهر النصوص قد يؤدي في بعض الأحيان إلى نتائج لا تتفق مع روح النصوص ومعناها، وكذلك المقاصد التي شرعت من أجلها. وهو الحادث في مثل تفسير ابن حزم للنصوص بخصوص هذا الموضوع. فالخلع لم يشرع من الله سبحانه وتعالى إلا بغرض تحقيق مصلحة معينة لطرفي العلاقة الزوجية عند خوفهما من عدم إقامة كل طرف لحدود الله قبل الطرف الآخر، فإذا كان الخوف من قبل الزوجة لها أن تفتدي نفسها بما تدفعه للزوج وعليه أن يجيبها وإلا حكم القاضي بذلك، وتصبح بذلك الزوجة حرة من هذه العلاقة أي مطلقة طلاقاً بائناً لأنه لو كان رجعياً لما كان لتشريع الخلع معنى، ولرجعنا إلى القواعد العامة في الطلاق. وأقوال جمهور الفقهاء والتي تم عرضها سابقاً قدمت الحجج القوية في تأييد هذا الرأي، ولذلك فهو الرأي المختار عند الجميع.

**ثالثاً- المعنى القانوني للخلع (تطبيق الخلع في التشريع المصري):**

تناولت التشريعات السابقة في شأن الأحوال الشخصية الخلع غير أنها لم تنظم أحكامه من ذلك:

١- ما نصت عليه المادة الخامسة من القانون رقم **٢٥** لسنة **١٩٢٩** والتي لم تعدل بالقانون رقم **١٠٠** لسنة **١٩٨٥** من أن: "كل طلاق يقع رجعياً إلا المكمل لثلاث والطلاق قبل الدخول والطلاق على مال وما نص على كونه بائناً في هذا القانون والقانون رقم **٢٥** لسنة **١٩٢٠**"(٢).

وقد قضت محكمة النقض بأن:

---

(١) المرجع السابق، ص ١٢٧.

(٢) نبيل محمد عبد اللطيف: مجموعة قوانين الأحوال الشخصية وقوانين محكمة الأسرة، دار النسر الذهبي، القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤، ص ٢٤.

"المبارأة والخلع أو الطلاق على ما ليس من المعاوضات المالية التي تطبق في شأنها أحكام القانون المدني بل هي من التصرفات التي تدخل في نطاق الأحوال الشخصية فتخضع لأحكام الشريعة الإسلامية التي يرجع إليها وحدها لتقرير ما يجب أن يقوم به رضاء الزوجين وكيف يفصح عنه كل منهما فيما يصدر عنه من إيجاب وقبول. وكيف يكون الإيجاب والقبول معتبرين شرعاً حتى تقع الفرقة ويستحق المال"(١).

١- ما نصت عليه المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها. التي نصت على أنه تختص المحاكم المذكورة بالحكم الابتدائي في المنازعات في المواد الآتية: (الطلاق والخلع والمبارأة)(٢).

١- ما نصت عليه المادة الثامنة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية وإحالة الدعاوي التي تكون منظورة أمامها إلى المحاكم الوطنية من أنه: "تختص المحاكم الجزئية الوطنية بالمنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية طبقاً لما هو مبين في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية عدا دعوى النسب في غير الوقف، والطلاق والخلع، والمبارأة، والفرقة بين الزوجين بجميع أسبابها والمشار إليها في المادة السادسة من اللائحة، فإنها تكون دائماً من اختصاص المحاكم الابتدائية"(٣).

ويجب هنا بداية أن نفرق بين الطلاق والتطليق قانوناً، فالطلاق حق مقرر للزوج يأتيه من تلقاء نفسه متى شاء دون قيد أو شرط غيابياً أو في حضور الزوجة وتبقى للزوجة حقوقها ما لم يكن الطلاق بسبب راجع إليها، والتطليق يتم أما بناء على طلب الزوجة من الزوج عن طريق الإبراء أو الخلع وأما عن طريق القاضي، متى توافرت له أسبابه كالضرر والهجر والغيبة، والإبراء والخلع طريقان للتطليق يتشابهان في بعض الجوانب ويختلفان في جوانب أخرى فكلاهما تطليق على مال، ولكن التطليق للإبراء لا يتم إلا رضاء أما الخلع فيتم رضاء أو قضاء وفي التطليق للإبراء تتناول الزوجة عن جميع حقوقها الناشئة عن عقد الزواج

(١) المرجع السابق، ص ٢٤.
(٢) أحمد نصر الجندي: في التقاضي في الأحوال الشخصية، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٠، ص ٢٦.
(٣) المرجع السابق، ص ٢٦.

كمؤخر الصداق ونفقة العدة، وتعويض المتعة. وفي التطليق للخلع تتنازل الزوجة عن ذات الحقوق مضافاً إليها رد مقدم الصداق. وإذا تم التطليق للإبراء أو الخلع رضاء فهو يتم في حضور الزوجة كي تقرر أنها أبرأت الزوج أو خالعته فيطلقها على ذلك.

وقد تناولنا فيما سبق المعالجة الإسلامية للخلع تعريفه وألفاظه، ودليل مشروعيته والحكمة منه وحكمة وأراء الفقه الإسلامي. أما الآن فأتناوله من خلال القانون المصري رقم (١) لسنة ٢٠٠٠ لمعرفة ما إذا كان الخلع المصري يتفق مع الخلع الإسلامي أم لا ؟

فالنصوص القانونية التي تناولت الخلع في القانون المصري رقم (١) لسنة ٢٠٠٠ مادة ٢٠ تقضي بالتالي:

" للزوجين أن يتراضيا فيما بينهما على الخلع، فإن لم يتراضيا عليه وأقامت الزوجة دعواها بطلبه وافتدت نفسها وخالعت زوجها بالتنازل عن جميع حقوقها المالية والشرعية وردت عليه الصداق الذي أعطاه لها، حكمت المحكمة بتطليقها عليه". ولا تحكم المحكمة بالتطليق للخلع إلا بعد محاولة الصلح بين الزوجين وندبها لحكمين لموالاة مساعي الصلح بينهما، خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر، وعلى الوجه المبين بالفقرة الثانية من المادة (١٨) والفقرتين الأولى والثانية من المادة (١٩) من هذا القانون وبعد أن تقرر الزوجة صراحة أنها تبغض الحياة مع زوجها وأنه لا سبيل لاستمرار الحياة الزوجية بينهما وتخشى ألا تقيم حدود الله بسبب هذا البغض، ولا يصح أن يكون مقابل الخلع إسقاط حضانة الصغار أو نفقتهم، أو أي حق من حقوقهم، ويقع بالخلع في جميع الأحوال طلاق بائن ويكون الحكم في جميع الأحوال - غير قابل للطعن عليه - بأي طريقة من طرق الطعن(١).

وتنص الفقرة الثانية من المادة/ ١٨ على أنه:

"وفي دعاوي الطلاق والتطليق لا يحكم بهما إلا بعد أن تبذل المحكمة جهداً في محاولة الصلح بين الزوجين وتعجز عن ذلك، فإن كان للزوجين ولد تلتزم المحكمة بعرض الصلح

---

(١) نبيل محمد عبد اللطيف: مجموعة قوانين الأحوال الشخصية وقوانين محكمة الأسرة، مرجع سابق، ص ص ٢١: ٢٢.

مرتين على الأقل تفصل بينهما مدة لا تقل عن ثلاثين يوماً ولا تزيد عن ستين يوماً"(١).

وتنص المادة / ١٩ على أنه:

" في دعاوي التطليق التي يوجب فيها القانون ندب حكمين يجب على المحكمة أن تكلف كلاً من الزوجين بتسمية حكم من أهله – قدراً الإمكان – في الجلسة التالية على الأكثر، فإن تقاعس أيهما عن تعيين حكمه أو تخلف عن حضور هذه الجلسة عينت المحكمة حكماً عنه. وعلى الحكمين المثول أمام المحكمة في الجلسة الثانية لتعيينها ليقررا ما خلصا إليه معاً، فإن اختلف أو تخلف أيهما عن الحضور تسمع المحكمة أقوالهما أو أقوال الحاضر منهما بعد حلف اليمين، وللمحكمة أن تأخذ بها انتهى إليه الحكمان وبأقوال أيهما أو بغير ذلك مما تستفيه من أوراق الدعوى مرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ والخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية ونص على: إذا اختلف الزوجان في مقدار المهر فالبينه على الزوجة فإن عجزت كان القول للزوج بيمينه إلا إذا ادعى ما لا يصح أن يكون مهراً لمثلها عرفاً فيحكم بمهر المثل "(٢).

هذا والقانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٠ لم يتعرض إطلاقاً لمسألة مسكن الزوجية وهي مسألة موضوعية تحكمها المادة / ٩١٨ مكرر ثالثاً المضافة بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ لقانون الأحوال الشخصية رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ والتي قررت أن يكون مسكن الزوجية للأبناء مع الحاضنة أو الأب على حسب الأحوال. ويشمل المعنى القانوني للخلع أيضاً النقاط الآتية:

١- **شروط الخلع قانوناً:**

يتضح مما سبق أن هناك شروطاً يلزم وجودها قانوناً للحكم بالتطليق خلعاً وهي:

أ- أن تبغض الزوجة الحياة مع زوجها ولم يكن من سبيل لاستمرار الحياة الزوجية، وأن تخشى ألا تقيم حدود الله بسبب هذا البغض.

ب- أن تفتدي الزوجة نفسها بأن ترد لزوجها المهر الذي أعطاه لها وتتنازل عن

---

(١) محمود سمير عبد الفتاح: التنظيم القانوني والاجتماعي للأسرة في ظل أحكام الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص ٢٦٦.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٦٦.

جميع حقوقها المالية من مؤخر صداق ونفقة متعه ونفقة عدة. وعرض المهر هو أول الإجراءات الخاصة بنظر دعوى الخلع. والمهر هنا يقصد به المسمى بالعقد، ولكن إذا دفع الزوج أكثر منه قضت المحكمة برد الزوجة القدر المسمى والثابت بوثيقة الزواج، وانفتح الطريق للزوج أن يطالب بما يدعيه بدعوى مستقلة أمام المحكمة المختصة، أما هدايا الخطبة ومنها الشبكة والهبات ليست جزءاً من المهر، وبالتالي لا تلتزم الزوجة بردها وتخضع المطالبة بها لأحكام القانون المدني باعتبارها من الهبات وليست من مسائل الأحوال الشخصية، وكذلك منقولات الزوجية ليست جزء من المهر حتى تلتزم الزوجة بردها، ورد الزوجة للمهر أو مقدم الصداق يتم بالعرض القانوني أمام المحكمة ويثبت ذلك بالجلسات أو بإنذار على يد محضر. وبالإقرار بالمخالعة تتنازل الزوجة عن جميع حقوقها المالية والشرعية إضافة إلى ردها مقدم الصداق الذي أخذته من الزوج يكون قبل الفصل في الدعوى، كما يثبت بمحضر الجلسة وتوقع عليه الزوجة كإجراء إضافي. كما يجوز أن تتضمن صحيفة الدعوى هذا الإقرار. على أنه لا يجوز أن يكون الخلع مقابل إسقاط حضانة الصغار أو نفقتهم أو أي حق من حقوقهم.

ج-ألا تفلح المحكمة في إنهاء الدعوى صلحاً، حيث يجب على المحكمة أن تتدخل لإنهاء النزاع بين الزوجين صلحاً، ويجب أن يثبت تدخل المحكمة للصلح بمحاضر جلسات على اعتبار أن هذا الإلزام متعلق بالنظام العام. كما يجب على المحكمة أن تثبت في أسباب حكمها أنها عرضت الصلح على الزوجين، وإذا كان للزوجين ولد أو بنت وإن تعددوا تلتزم المحكمة بعرض الصلح مرتين بينهما خلال مدة لا تقل عن ثلاثين يوماً ولا تزيد عن ستين يوماً لمحاولة لم شتات الأسرة، كما تقوم المحكمة أيضاً بندب حكمين لمحاولة الصلح بين الزوجين وذلك من خلال تكليف المحكمة كلاً من الزوجين بتعيين حكم من أهله إذا تقاعس أحداً منهم تعين المحكمة حكماً عن الطرف المتقاعس. وينحصر دور الحكمين في دعوى التطليق خلعاً في محاولة الصلح بين الزوجين وصولاً إلى إنهاء دعوى الخلع صلحاً، وعلى ذلك فإن دور الحكمين لا يتطرق إلى تحديد مسئولية أي من الزوجين في انهيار حياتهما الزوجية، ومرد ذلك أن دعوى الخلع لا تستند إلى خطأ أو ضرر أحدثه الزوج بزوجته، بل أساسه البغض النفسي للزوج ورغبة الزوجة في إنهاء الحياة الزوجية. ويجب على الحكمين أن

بنهيا دورهما في محاولة الصلح بين الزوجين في خلال مدة زمنية لا تتجاوز ثلاثة شهور وذلك لإنهاء دعاوي الخلع في مدة قصيرة حرصاً على صالح الزوجين وحرصاً على صالح الصغار والطبيعة الخاصة بدعوى الخلع.

- أن تقرر الزوجة صراحة - أمام المحكمة - أنها تبغض الحياة مع زوجها وأنه لا سبيل لاستمرار الحياة الزوجية بينهما، وهذا الإقرار هو آخر مراحل تحقيق دعوى الخلع أمام المحكمة وهي آخر الإجراءات التي تباشرها المحكمة قبل حجز الدعوى للحكم، ويجب أن يكون هذا الإقرار صريحاً ومقيداً بعبارات محددة تقطع بذاتها الدلالة على كراهية الزوجة للحياة الزوجية واستحالة العشرة. وهذا الإجراء هو تنبيه للزوجة إلى خطورة ما تصر على طلبه[1].

ومتى استوفت المحكمة جميع الإجراءات أو المراحل السابقة فإنها تقرر حجز الدعوى للحكم فيها. ولا مفر من الحكم بالتطليق خلعاً، متى توافرت شروط الحكم بالخلع. ولو ترسخ في عقيدة المحكمة ووجدانها أن المدعي عليه لم يخطئ ولم يصيب زوجته بأي ضرر أو أذى، وكأن دعوى التطليق خلعاً دعوى إجرائية ينحصر دور المحكمة فيها في إثبات عناصرها، فالزوجة متى ردت للزوج ما دفعه لها من مهر وتنازلت عن جميع حقوقها الشرعية والمالية له ورفضت الصلح الذي تعرضه المحكمة ومحاولات الصلح التي يقوم بها الحكمان، ضمنت الحكم بالتطليق خلعاً.

كذلك بناء على ما سبق إيراده في وقائع الدعوى كان من المنطقي أن يكون الحكم الصادر بالتطليق غير قابل للطعن عليه بأي طريق من طرق الطعن سواء بالاستئناف أو النقض، لأن فتح باب الطعن في هذه الحالة لا يفيد إلا في تمكين من يريد الكيد بزوجته من إبقائها معلقة أثناء مراحل التقاضي التالية لسنوات طويلة دون مسئولية عليه حيالها وبعد أن رفع عنه أي عبء مالي كأثر لتطليقها، كذلك متى قضى بالتطليق خلعاً فيجب على الزوجة المخلوعة أن تغادر منزل الزوجية وبقاء الزوجة المختلعة بمنزل الزوجية يرتبط بكونها حاضنة أم لا وتطبق هنا الأحكام الخاصة بالحضانة ومسكن الحاضنة. والتطليق خلعاً حق

---

(١) الحكمة من تقرير نظام الخلع، مرجع سابق.

للمرأة المتزوجة سواء مدخول بها أو غير مدخول بها وذلك لأن البغض واستحالة العشرة لا يشترط فيه الدخول فهو متصور قبل الدخول وبعده[1].

**٢- خطوات الخلع قانوناً:**

وقد حدد القانون المصري رقم (١) لسنة ٢٠٠٠ عدداً من الخطوات الواجب اتخاذها حتى يتم قبول دعوى الخلع وهي:

أ- أن يتم رفع الدعوى من قبل الزوجة ولا تقبل من الزوج.

ب- أن يتم رفع الدعوى على النحو المقرر قانوناً في قانون المرافعات.

ج- أن يتم رفع الدعوى أمام المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها.

د- وأن تتنازل صاحبة الدعوى عن جميع حقوقها المالية الشرعية.

هـ- وأن تقوم صاحبة الدعوى برد الصداق الذي دفع لها ألا وهو الصداق الثابت بعقد الزواج.

و- أخيراً أن تقرر الزوجة صراحة بنفسها أو بوكيل عنها في صحيفة الدعوى أو في محضر الجلسة أنها تبغض الحياة مع زوجها[2].

**٣- الآثار المترتبة على الخلع قانوناً:**

يترتب على الخلع سواء تراض عليه الزوجان أو حكمت المحكمة به، عدداً من الاستحقاقات لكل منهما نحو الآخر وهي تحديداً:

أ- وقوع طلاق بائن.

ب- استحقاق الزوج بذل الخلع والذي نظمه القانون في المادة ١٠٤ : ١٠٧ منه حيث نصت المادة ١٠٤ على الاعتراف بالبذل: (أنه ما صح التزامه شرعاً صلح أن يكون بدلاً في الخلع، والمادة ١٠٥ والتي نصت على أنه تصح المخالعة على المهر وغيره) إذا كانت المخالعة على مال غير المهر لزم أداؤه وبرئت ذمة المتخالعين من كل حق يتعلق بالمهر ونفقة الزوجية، والمادة (١٠٦) والتي تناولت عدم التسمية في المخالعة (إذا لم يسم المتخالعان شيئاً

---

(١) المرجع السابق.

(٢) الخلع، قوانين وتشريعات، مرجع سابق.

وقت المخالعة بريء كل منهما من حقوق الآخر المتعلقة بالمهر والنفقة الزوجية). أما المادة (١٠٧) فقد تكلمت عن حالة انتفاء البذل (إذا صرح المتخالعان بنفي البذل كانت المخالعة في حكم الطلاق المحض ووقعت بها طلقة رجعية).

أ- سقوط حق الزوجة المالية لدى الزوج حيث نصت المادة (١٠٦) على (إذا لم يسم المتخالعان شيئاً وقت المخالعة بريء كل منهما من حقوق الآخر المتعلقة بالمهر والنفقة الزوجية). كما أن نفقة العدة لا تسقط إلا بالنص عليها في المخالعة كما نصت عليه المادة (١٠٨) على (نفقة العدة لا تسقط إلا إذا نص عليها صراحة في عقد المخالعة).

ب- أما بالنسبة إلى الأمور التي لا يصح التخالع عليها، فلقد حدد القانون الأمور التي لا يصح التخالع عليها بين الزوجان وهي كل ما يتعلق بالصغار من إسقاط حضانتهم، أو نفقتهم، أو أي حق من حقوقهم الأخرى. كما أكدت عليه المادة (١١٢) حيث نصت على أنه (لا يجري التقاضي على نفقة الولد المستحق على أبيه ودين الأب على حاضنته).

ب- ولقد انفرد القانون المصري عملاً منه لاستقرار المعاملات وذلك في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠ من القانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٠ بالإقرار بأن حكم الطلاق غير قابل للطعن في جميع الأحوال وبأي طريقة من طرق الطعن، وهذا ما يتفق مع الهدف من هذه المادة وهو منح الزوجة حق مخالعة زوجها مقابل التنازل عن جميع حقوقها، وحتى يكون الخلع طريقاً لخلاص الزوجات من علاقات زوجية فاشلة لا تستطيع الفكاك منه – بطلبها الطلاق – إلا بشق الأنفس، ونص المادة (٢٠) هو (ويقع بالخلع في جميع الأحوال طلاق بائن. ويكون الحكم – في جميع الأحوال – غير قابل للطعن عليه بأي طريق من طرق الطعن). وعلقت المذكرة الإيضاحية على هذا الحكم بقولها: ( والطلقة هنا تقع بائنة بينونة صغرى إذا لم تكن مكملة للثلاث، فلا تجوز الرجعة إلا بعقد ومهر جديدين، أما إن كانت مكملة للثلاث، فتكون بائنة بينونة كبرى ولا يجوز أن يتزوجها مطلقها بعقد ومهر جديدين إلا بعد أن تكون قد تزوجت من غيره زواجاً صحيحاً، ثم انقضى هذا الزواج بالطلاق أو الوفاة)[1].

(١) انظر محمود سمير عبد الفتاح: التنظيم القانوني والاجتماعي للأسرة، مرجع سابق، ص ٢٦٥، والخلع، قوانين وتشريعات، مرجع سابق.

وقد أثارت الفقرة الثانية من هذه المادة والخاصة بعدم قابلية حكم الخلع للطعن الكثير من الاعتراضات، وذلك لأن النص بهذه الصيغة يشوبه شبهة عدم الدستورية أي أنه يخالف نصوص الدستور فحكم الطلاق من جانب القاضي في موضوع الخلع مثلما قالت المادة حكم بات وحرمان الزوج من حق نقض هذا الحكم به شبهة عدم دستورية، كما أنه يجب ألا يحرم طرفاً النزاع سواء الزوجة أو الزوج من استئناف أي حكم، ذلك أن القضاء المصري له درجات للتقاضي ولا يجوز حرمان أحد الأطراف من استعمال حقه في أنه إذا لم يرتض الحكم الابتدائي أن يستأنف هذا الحكم[1].

غير أن هذه الاعتراضات من قبل البعض تصب كلها في خانة ضعف العلم الشرعي، لأن قابلية الحكم بالخلع للطعن ينافي أهداف تشريع الخلع أساساً ويفرغه من معناه، وأما شبهة عدم الدستورية فيمكن الرد عليها بالتأكيد أن حظر الطعن لا يتصادم مع الدستور ولا يجافي حق التقاضي ولا يصادر أصله، كما أن هذا التقدير في قصر التقاضي في هذه الحالة على درجة واحدة، يستند إلى ما استقر عليه قضاء المحكمة الدستورية العليا من أن قصر التقاضي على درجة واحدة هو مما يستقل به المشرع ويرد به موافقاً لأحكام الدستور (قضية ١٠٢ لسنة ١٢ق جلسة ١٩/٦/١٩٩٣م) لأن الأمر في ذلك يختلف كل الاختلاف عن منع اللجوء أصلاً إلى المحكمة وهو ما يرد مخالفاً للدستور إن نص عليه قانون ما[2].

**- انتقاد قانون الخلع: (الآراء المؤيدة والمعارضة)**

على أن تنظيم الخلع على هذا النحو الذي أورده نص المادة (٢٠) من القانون وبالصورة التي صدر بها قد أثير حوله جدل كبير بين فقهاء الإسلام توزع فيه الرأي بين موافق ومعارض. خاصة ما ذهبت إليه المذاهب الصحاح للفقه الإسلامي من أن الخلع لا يتم إلا بموافقة الطرفين. إيجاب من الزوجة وحضور وقبول من الزوج. وفي هذا يقول " أبو حنيفة "، " لو كان الزوج غائباً وزوجته موافقة على الطلاق لا يقبل منه ولابد من حضوره في المجلس ". كما يستلزم " الشافعي " أن يكون في المواجهة بين الرجل والمرأة وأن يقبل بصوت

---

(١) على محمد حسنين حماد: الخلع في القانون المصري ومدى موافقته للأصول الفقهية، مرجع سابق، ص ص ١٢٣: ١٢٤.

(٢) المرجع السابق، ص ١٢٥: ١٢٦.

يسمعه القريب منه حتى لا ينكر أيهما رأيه في الموضوع وقد ظاهر هذا النظر فضيلة شيخ الأزهر كما سانده بمذكرة فضيلة المفتي، وعليه تواترت أحكام النقض في ١٩٣٧/١٠/٢٨، ١٩٦٣/١١/١٣، ١٩٦٣/٣/٢٠ بحسب أن الطلاق على مال لا يتم إلا بإيجاب وقبول باعتبار أن الطلاق بعوض (١).

وأن صدور حكم من القاضي بتطليق الزوجة المخالعة لزوجها دون رضاه وموافقته هو تدخل من القاضي فيما لا يملكه وسلب لحق الزوج باعتباره صاحب الحق الأصيل في إيقاع الطلاق.وفي حديث امرأة ثابت بن قيس فإن الرسول ﷺ لم يطلقها وإنما طلب من زوجها أن يقوم بتطليقها والطلاق من القاضي في هذه الحالة يكون باطلاً لصدوره ممن لا يملكه (٢).

وفي مقاله بالأهرام بعنوان ماذا بعد قانون الخلع؟ ذهب الدكتور شوقي السيد المحامي إلى القول بأن المشايخ لم يختلفوا على مادة مثلما اختلفوا على مادة الخلع بدءاً من اشتراط موافقة طرفي الزواج وطبيعة الخلع وما إذا كان طلاقاً أو فسخاً بعوض أو على مال. وما إذا كان يقع بحكم القاضي أم أنه يقف سلطانه عند التوثيق، وعما إذا كان الفصل في الخصومة نهائياً أو قابلاً للطعن (٣).

وقد قيلت آراء عديدة في انتقاد مادة الخلع كما أورده نص المادة (٢٠) من القانون من أبرزها ما يلي:

١- أن إجازة لجوء الزوجة إلى القضاء للحصول على حكم بتطليقها من زوجها في حال عدم تراضيهما على الخلع يخالف ما اتفق عليه جماهير الصحابة والفقهاء، ففي المغني لأبن قدامة (ج ١ص ٢٦٨) ولا يفتقر الخلع إلى حاكم (قاضي) نص عليه أحمد بن حنبل فقال: يجوز الخلع دون السلطان، وروى البخاري ذلك عن عمر وعثمان رضي الله عنهما وبه قال الزهري ومالك والشافعي وإسحاق وأهل الرأي ولأن الخلع معاوضة لأنه عبارة عن مال تدفعه الزوجة لزوجها مقابل قيامه بطلاقها، فلم يكن في حاجة إلى اللجوء إلى القضاء لأنه يتم بتراضي الزوجين كالزواج (٤).

---

(١) نبيل محمد عبد اللطيف: مجموعة قوانين الأحوال الشخصية وقوانين محكمة الأسرة، مرجع سابق، ص ٢٦.
(٢) المرجع السابق، ص ٢٦.
(٣) شوقي السيد: ماذا بعد قانون الخلع، مقال منشور بجريدة الأهرام في ٢٠٠٠/١/١٩.
(٤) محمود سمير عبد الفتاح: التنظيم القانوني والاجتماعي للأسرة، مرجع سابق، ص ٢٦٦: ٢٦٧.

١- اتفق الفقهاء على أن من شروط صحة الخلع: أن يكون الخلع برضا الزوجين لأنه عبارة عن طلاق من الزوج ومال تدفعه الزوجة مقابل ذلك. ودليل هذا قوله تعالي في الآية (٢٢٩) من سورة البقرة ﴿فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ لأن نفي الجناح يعني الإباحة فليس في الآية ما يدل على وجوب الطلاق على الزوج في حال عرض الزوجة للعوض وطلب مخالعتها وحديث الرسول ﷺ في واقعة امرأة ثابت بن قيس الذي رواه البخاري في صحيحة والنسائي في سننه عن ابن عباس. وقوله لثابت " أقبل الحديقة وطلقها تطليقة " ليس للوجوب بل هو للندب والإرشاد كما قال العلماء(١).

١- أن لجوء الزوجة إلى المحكمة للحصول على الطلاق استناداً إلى الخلع سيفتح باباً واسعاً للتفرقة بين الأزواج وتكون النتيجة زيادة حالات الطلاق عن طريق القضاء وتشريد مزيد من الأطفال وتعريضهم للضياع والانحراف بما له أسوأ الأثر على المجتمع(٢).

وقد أثار قانون الخلع أيضاً الكثير من الجدل والنقاش قبل صدوره وبعد صدوره بين أفراد المجتمع المصري بأسره، حيث ذهب البعض من المعارضين لهذا القانون إلى أن هذا الخلع ليس في صالح المرأة، وأن هذه المادة ظاهرها رحمة للمرأة، ولكن باطنها عذاب، وأن هذا التشريع سيحول البيت إلى معركة حربية بين الزوج وزوجته، كما أن الخلع يمكن أن يكون فيه إغواء للزوجة، وكل رجل قادر ليس له من الدين نصيب يمكن أن يغوى زوجة الآخر ويدفع لها. وفي هذا المناخ هذا التشريع سيكون إغواء لكثير من الزيجات سواء كان العنصر فيها رجلاً أو امرأة وأن هذا المشروع جاء لتدمير الأسرة، وأنه يجب عدم مناقشة موضوع الخلع من الناحية الشرعية، ولكن يجب أن تناقش نظرية الخلع من منظور اجتماعي فنحن نتكلم بفارق قدره ألف وأربعمائة عام بيننا وبين قصة ثابت بن قيس، وأن الخلع يؤدي إلى زيادة الجريمة في المجتمع ويزيد من تفكك الأسرة المصرية(٣).

---

(١) نبيل محمد عبد اللطيف: مجموعة قوانين الأحوال الشخصية وقوانين محكمة الأسرة، مرجع سابق، ص ٢٧: ٢٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٨.

(٣) علي محمد حسنين حماد: الخلع في القانون المصري ومدى موافقته للأصول الفقهية، مرجع سابق، ص ١٣٣: ١٣٥.

وعلى الوجه الآخر فقد أيد الكثيرين قانون الخلع وذلك لأن للخلع أدلته القطعية في الكتاب والسنة والإجماع، وقد ذهبوا في ذلك إلى أن الخلع ليس المقصود به منفعة الزوجة بأي حالة من الأحوال، ولكن الخلع المقصود به منفعة الأسرة كاملة وهو لمنفعة الرجل قبل أن يكون لمنفعة المرأة، وذلك لأن المرأة في نظام الخلع تكتم عيوب الرجل، وتكتم ما يفعله بها خوفاً من تجريحه وتشويه صورته عند أبنائه وبناته، وعند المجتمع الذي يعيش فيه، فالمرأة قد يكون لديها من الأسباب القاهرة التي تدفعها إلى طلب الطلاق، وتتحمل أن تقول عن نفسها إنها هي الكارهة وهي تخفى في نفسها الأعمال والسيئات التي تحدث، فهو لمصلحة الرجل والأسرة كاملة، كما أن للخلع في نظر مؤيدينه فوائد كثيرة فهو يسد باب العنف والجرائم الخلقية في الأسرة، ويرفع الحرج عن المرأة نفسياً في ضرورة وجود المودة والرحمة حقيقة في الأسرة، فضلاً عن أن تشريع الخلع يظهر صلاحية الإسلام لكل زمان ومكان، فالطلاق والخلع كليهما من الإسلام ولا يختلفان، فكما للرجل حق الطلاق، فللمرأة حق الخلع، وأن الخلع لا يؤدي إلى هدم البيت، وأن رفض البعض للخلع يرجع إلى أن هناك نصوصاً أو أحكاماً قد تم تعطيلها أو أحكاماً لم نتبناها طوال السنين الماضية، كالخلع، فهو قضية في غاية الحساسية، وحساسية هذه المادة أو هذا النص هو الإحساس بالذكورة الزائد عند الكثيرين من المعارضين لهذا الموضوع، إلا أنه لا يمكن أن يقبل إنسان أن تعلن زوجته أنها تكره العيش معه أو لا تطيق معاشرته ويقبل هو أن تستمر المعاشرة بينهما، وأن من مصلحة الأسرة والمجتمع أن تستمر العلاقة الزوجية على أساس سليم (إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان) فلا يمكن أن نخل بهذه القاعدة، وليس من مصلحة الطفل ولا الأسرة ولا المجتمع أن تظل العلاقة الزوجية علاقة بغير أسس صحيحة أو تقوم على الإكراه مهما كانت الأسباب[1].

أيضاً فقد أثار صدور قانون الأحوال الشخصية رقم (١) لسنة ٢٠٠٠ الخاص بالخلع كثير من الجدل بين فقهاء القانون في المجتمع المصري، حيث رأي البعض منهم أن هذا القانون قد خرج عن مبادئ الشريعة الإسلامية في ثلاثة أوجه، بما يتعارض مع نص المادة الثانية من الدستور التي تنص على أن الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية،

(١) المرجع السابق، ص ١٣٧: ١٣٩.

وهذه الأوجه الثلاثة هي:

**أولاً:** نص القانون بأنه يجب على الزوجة التي تريد الخلع من زوجها أن ترد إليه الصداق الذي حصلت عليه، وهذا الصداق تشير إليه السنة النبوية الشريفة في كتب الصحاح الستة، وقد كان هذا الصداق كتلة واحدة عند الزواج. إلا أن العرف الاجتماعي المعاصر قد سار على تقديم شبكة للزوجة ثم المهر، فالصداق هنا يتمثل في هذين الجزئيين على نحو لم يرد في عصر النبوة، فالخلع في الإسلام يبني على أن ترد الزوجة كل ما أخذته عند الزواج وليس المهر فقط، حتى أن بعض الأسر تقوم من باب المفاخرة بأن تأخذ المهر وتضيفه إلى قيمة الشبكة وتشتري بها شبكة قيمة، فلو لجأت مثل هذه الزوجة إلى الخلع من زوجها، فإنها تفترض بأن الزوج لم يسدد لها أي صداق وإنما قدم لها شبكة فقط، وهي غير واجبة الرد وفقاً لقانون الخلع، حيث أوجب عليها رد الصداق فقط، وهذا ما يخالف روح الشرع الإسلامي الذي يوجب رد كل ما أخذته الزوجة. لذلك فإنه يجب النص على رد المهر والشبكة معاً وإلا كان من الممكن الطعن فيه بعدم الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا استناداً إلى نص المادة الثانية من الدستور[1].

**ثانياً:** أن الخلع الإسلامي، كما وضع أسسه المصطفي ﷺ لم يقم أصلاً ومنذ السابقة الأولي بجرم ارتكبه الزوج ومن هنا فإنه لم يقصد أن ينزل بالزوج عقوبة أخرى أو عبئاً آخر. أما الطلاق فينص على حرمان هذا الزوج من مسكن الزوجية وطرده من هذا المسكن لتنفرد به زوجته، وهو ما يتفق مع المادة (٢٠) من هذا القانون والتي ترتب للزوجة في حالة الخلع من الحقوق ما يترتب لها في حالة الطلاق مع الفارق الأساسي المهم بين الأمرين. فالخلع لكي يكون إسلامياً يجب ألا يترتب عليه انفراد الزوجة بمسكن الزوجية دون الزوج فهي في الخلع طبقاً لسوابقه الإسلامية الأولي التي جرت على عهد الرسول الكريم ﷺ تغادر هذا المسكن إلى أهلها مع صغارها إن أرادت ويرتب لها القاضي في هذه الحالة نفقه الغذاء والكساء والمسكن في حدود القدرة المالية لهذا الزوج، والمادة (٢٠) تنص صراحة على ذلك فهي تصر على أن تجعل للخلع نفس ما يكون للطلاق، بالنسبة لمسكن الزوجية وهي بذلك تكون قد

---

(١) نادرة محمود سالم: الخلع الإسلامي وضوابط تطبيقه في التشريع المصري، مرجع سابق، ص ٢٠٧.

رتبت للخلع آثار أشد وطأة من الآثار التي رتبها الرسول ﷺ. ومن هنا فإنها بوضعها الحالي تصبح مخالفة للشريعة الإسلامية، ومخالفة للدستور في مادته الثانية ويمكن الطعن فيها بعدم الدستورية لدى المحكمة الدستورية العليا(١).

**ثالثاً:** ما نصت عليه المادة (٢٠) والتي تقول في آخر فقراتها " ويكون الحكم في جميع الأحوال غير قابل للطعن عليه بأي طريق من طرق الطعن " والمشرع هنا يفرق بين: التفريق للضرر والتفريق للخلع، ففي حالة الطلاق للضرر يكون للزوج المتهم بإنزال الضرر بزوجته أن يطعن في حكم المحكمة الابتدائية بكل وسائل الطعن الأخرى، الاستئناف والطعن. أما في حالة التفريق للخلع فإن الزوج الذي لم يثبت أنه قد أخطأ في حق زوجته ولم يصدر حكم قضائي يدينه في ذلك يعامل بشكل أشد قسوة فنحن هنا أمام زوجين: أحدهما: أثبتت المحكمة الابتدائية أنه أنزل الضرر بزوجته وهذا الزوج يسمح له بالطعن في هذا الحكم عن طريق الطعن بالاستئناف والطعن بالنقض. وآخر: لم يثبت في حقه جرم قط ولم يصدر ضده ما يشير إلى أنه أخطأ في حق زوجته وهذا الزوج المخلوع يحرم تماماً من الطعن في الحكم الصادر ضده(٢).

ولذلك يرى البعض من فقهاء القانون أنه: لكي يصبح الخلع المصري كالخلع الإسلامي وينجو من شائبة عدم الدستورية فإن تعديلا سريعاً يجب أن يدخل على نص المادة (٢٠) من القانون:

(١) فينص فيها على أن ما ترده الزوجة المختلعة إلى الزوج هو ما أخذته منه عند الزواج من المهر والشبكة معاً، الذين يكونان فعلاً بحكم العرف المستقر الصداق الذي أعطاه لها.

(٢) وينص فيها بعد ذلك على أن تترك الزوجة المختلعة منزل الزوجية لزوجها فإذا كانت حاضنة قضت المحكمة لها بنفقه لغذائها وكسائها وسكنها طبقاً للثابت لدى المحكمة من قدرة الزوج المالية.

(٣) وتحذف بعد هذا أو ذاك آخر فقراتها ليكون الزوج في حالة الخلع قادراً على

---

(١) المرجع السابق، ص ص٢٠٨: ٢١٠.

(٢) مصطفي أبو زيد: الخلع المصري والخلع الإسلامي وأوجه الطعن بعدم الدستورية، مقال منشور بجريدة الأهرام في ١٨/٢/٢٠٠٠ باب مع القانون.

الطعن في الحكم الصادر ضده فيكون له نفس ما للزوج في حالة الطلاق[1].

وفي مقابل الآراء المعارضة للخلع كما أورده نص المادة (٢٠) من القانون كانت هناك آراء مؤيدة منها:

١- الأصل في الخلع أن يكون بالتراضي بين الزوجين فهو يمين من جانب الزوج ومعاوضة من جانب الزوجة، فإذا لم يتراض الزوجان على الخلع فقد قال مالك رضي الله عنه (أن الخلع كما يكون بالتراضي بين الزوجين، مما يوجب أن يحكم القاضي حكمين عدلين، فإن استطاعا الصلح أصلح بينهما، وأن لم يستطيعا فرقا بينهما خلعاً ويوافق القاضي على ذلك)[2].

٢- أن سلطة المحكمة في الحكم بالخلع سلطة مقيدة وليست تقديرية فعليها أن تحكم بالتطليق للخلع بناء على إقرار الزوجة وخوفاً من ألا يقيما حدود الله وألا ترعي حقوق الزوج بسبب هذا البغض إن أجبرت على إستمرار المعيشة معه رغم هذا البغض[3].

٣- أنه تجب التفرقة بين ما إذا كان الخلع قد وقع بالتراضي بين الطرفين أم بقضاء القاضي، فإن كان بالتراضي فيكون للزوج أن يأخذ كل ما تقدمه له زوجته المختلعة سواء كان مساوياً للمهر أو أقل أو أكثر منه وذلك دون تعد على حقوق الصغار. أما إذا كان الخلع قد وقع دون اجتماع رضاء الزوجين معاً، وكان النفور والنشوز من جانب الزوج فقط ولم ترتض الزوجة ذلك فلم تعرض طلاقها على مال وإنما الزوج هو الذي أراد طلاقها فلا يحل له أن يأخذ منها شيئاً في مقابل طلاقها. أما إذا كان النشوز والبغض من جانبها هي مع تمسك الزوج بها فرفعت أمرها إلى السلطان أي ولي الأمر أو القضاء وأقرت بالبغض وطلبت الخلع مقابل فداء فلا أثم على الزوج أن يأخذ منها عوضاً عن الخلع ولا أثم على الزوجة فيما تعطي. وفي تحديد ما يصلح أن يكون بذلاً للخلع فالقاعدة أن كل ما يصلح بذل خلع يصلح مهراً، فيصح أن يكون بذل الخلع كل مال كمؤخر الصداق، أو ما يستحق لها من نفقه عدة أو متعة أو أية منفعة مقومة شرعاً بمال. وعلى ذلك فلا يصح بذل الخلع في حالتين، الحالة الأولي إذا كان مالاً غير متقوم شرعاً، والحالة الثانية إذا كان بذل الخلع يشمل اعتداء على حق الصغار

---

(١) المرجع السابق.

(٢) محمود فهمي: الخلع، مقال منشور بجريدة الأهرام في ٢٢/١/٢٠٠٠.

(٣) نبيل محمد عبد اللطيف: مجموعة قوانين الأحوال الشخصية وقوانين محكمة الأسرة، مرجع سابق، ص ٢٩.

كإسقاط حضانة الصغار أو إسقاط نفقه الصغار أو أي حق من حقوقهم الأخرى[1].

٤- أن المستفاد من وقائع الخلع في عهد الرسول ﷺ أنه أمر الزوج أن يطلق الزوجة الكارهة له فماذا لو أبى الزوج أن يطلق؟ لاشك أن الرسول ﷺ وكل قاض بعده يملك إيقاع الطلاق جبراً على الزوج كالطلاق للضرر وللأسباب الأخرى كالغيبة وعدم النفقة والعنه وما إليها ...... وكذلك الخلع ولا فرق والقول بغير ذلك يجعل الرجل الذي لا ترضي زوجته بعشرته قادراً على إمساكها على الرغم من إرادتها وهو ما يخالف علة تشريع الخلع وهو كونه للمرأة في مقابلة الطلاق المشروع للرجل[2].

وبعد استعراض آراء المؤيدين والمعارضين لنص المادة (٢٠) من القانون في شأن الخلع. فلاشك في سلامة ما أخذ به المشرع من تنظيمه لاستعمال الزوجة لهذا الحق، والتخوف من أن تسيء الزوجة استخدامها لهذا الحق فتتحمل هي تبعته مصداقاً لما رواه ثوبان من أن النبي ﷺ قال: " أيما امرأة سألت زوجها الطلاق من غير بأس، فحرام عليها رائحة الجنة ".

ولاشك كذلك أن التطليق " للخلع " أيسر على بعض الزوجات من التطليق "للضرر" فكم من زوجة أصابها من الضرر أفدحه فأحجمت عن اللجوء إلى المحكمة لتطلب التطليق لهذا السبب لأنها تأبي أن تلجأ إلى أقسام الشرطة شاكيه زوجها والذي قد يكون أباً لأولادها حتى لا تسيء إلى نفسها وإلى أسرتها وكم من زوجات تحملن العنف والمهانة خلف جدران بيوتهن حتى لا يكون ما يفعله بهن أزواجهن على مرأى ومسمع ممن تحتاجهن للشهادة إثباتاً للضرر فيتعذر عليهن التطليق فإذا ما حاولن التخلص من أسر الزوج المتعنت وقعن في أسر القضاء الذي لا يقضي لهن بالتطليق إن قضي إن لهن إلا بعد سنوات يذوي شبابهن فيها، ويدفع الأبناء ثمناً باهظاً وقد تهدمت الأسرة ومضي كل من الزوجين في طريق وتشتت الأبناء بينهما وهو تشتت يدفع المجتمع ثمنه في النهاية.

وأخيراً فإن التطليق للخلع الذي تضمنه قانون الأحوال الشخصية ليس بجديد، فقد كان يتم بين الأزواج في شقة الرضائى، مرتدياً عباءة الإبراء والجديد في القانون هو شقة

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٩.

(٢) محمد سليم العوا: مشروع قانون الأحوال الشخصية، مقال منشور بجريدة الأهرام في ٢٠٠٠/١/١٧.

القضائي، بحيث إذا لم يقبله الزوج رضاء يكون للزوج أن تطلبه قضاء ويتعين على القاضي أن يجيبها إليه إذا فشلت مساعي الصلح وعرضت أن ترد له ما حصلت عليه من مقدم الصداق. وذلك دون أن تكون للقاضي سلطة تقديرية في القبول أو الرفض حتى لا يفقد الخلع غايته، ولكي تتحقق الغاية قصر المشرع الرد على ما حصلت عليه الزوجة من الصداق دون أي حقوق أخرى كالهدايا والشبكة والنفقة. وعلى القاضي أن يلتزم بالصداق الثابت في العقد ولا يسمح للزوجة بإثبات الصداق إلا إذا كان العقد على الصداق المسمي لأن إلزام الزوجة رد حقوق أخرى، والسماح للزوج بإثبات صداق غير الثابت بالعقد سيطيل أمد التقاضي، ويفتح الباب لسلطة القاضي التقديرية التي تؤدي إلى إفراغ الخلع من مضمونه إذا ما اقتنع القاضي بالصداق الذي يثبته الزوج وتمسكت الزوجة بالصداق الثابت بالعقد فسوف يرفض القاضي دعوى التطليق للخلع[1].

ولأن التطليق للخلع يحقق عائد أكبر للرجل مقارنة بالإبراء فلن يقبل سواه بديلاً، ولذلك فعلى المرأة أن تدبر أمرها إذا ما طلبت التطليق عن طريق الخلع. خاصة المرأة رقيقة الحال التي لا تملك رد مقدم الصداق مهما قل مقداره ولذلك كان يتعين على المشرع أن يجيز تقسيطه كما فعل لتعويض المتعة. وعلى الرجل ألا يغضب من تقنين الخلع لأن عقد الزواج عقد رضائي، والرضا ركن من أركانه يجب أن يتحقق عند إبرام العقد وأن يظل قائماً خلال سريانه وإذا انعدم الرضا بكل العقد وجب فسخه حتى لا يعاشر الزوج زوجته كارهة له ومكرهة عليه. وهو ما تأباه في الأصل كرامة الرجل الحر، وينهي عنه الحق سبحانه وتعالي في الآية الكريمة رقم (٢٣١) من سورة البقرة بقوله عز وجل ﴿**فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ولا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ**﴾.

**رابعاً- الأسباب الاجتماعية للخلع:**

لا يمكن أن نفصل بين العوامل الفردية والاجتماعية ونوع الطلاق الذي يقع داخل الأسرة. حيث أن الخلع يعد شكلاً من أشكال الطلاق له شروطه وإجراءاته. أما العوامل فتتفق في معظم جوانبها مع أسباب وعوامل طلب الزوجة للطلاق بكل أشكاله، فإذا بحثنا

---

(١) نادرة محمود سالم: الخلع الإسلامي وضوابط تطبيقه في التشريع المصري، مرجع سابق، ص ٢١٤.

عن العوامل التي تؤدى إلى وجود مشكلات داخل الأسرة وتؤدى بها إلى الانهيار، الذي ينتهي بطلب الانفصال. سنجد أن هناك مجموعة من العوامل يركز عليها العلماء والمتخصصون من خلال وجهات نظرهم فيرى البعض أن مشكلات الأسرة تنبع من داخل الفرد نفسه (الزوج- الزوجة). بينما يرى البعض أنها تنبع من البناء الاجتماعي. حيث تؤكد الأبحاث الحديثة اليوم على أهمية دراسة أسباب الطلاق التي ترتبط بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة التي تتعرض لها الأسرة ومن أهم تلك المتغيرات انتشار التعليم، والاستقلال الاقتصادي للمرأة وظهور مفاهيم جديدة للعلاقة بين الرجل والمرأة، وانتشار الآراء المعتدلة والمتطرفة للحركات النسائية والضغوط النفسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها. بينما يؤكد البعض أنها تنبع من تفاعل الجانبين معاً. ولعل هذا أقرب للقبول حيث يصعب النظر إلى الأسرة بمعزل عن المجتمع المحيط بها.

هذا ويشير البعض في تحديدهم لأسباب الطلاق أو الخلع إلى إمكانية تصنيف العوامل الفردية المؤدية إلى الطلاق في ضوء نوعية الجنس ومن هنا يحددون العوامل المؤدية للطلاق من ناحية الزوج والتي تدفع الزوجة لطلب الخلع إلى الكراهية، الزواج بأخرى، مرض الزوج، سوء معاملة الزوج، كبر سن الزوج، عدم التكافؤ الصحي والجنسي، إدمان الزوج للمقامرة، إهمال الزوج لواجباته نحو الزوجة، إدمان الخمر، تعاطي المخدرات. كما أشار بحث آخر إلى ظهور خصائص شخصية لدى الزوجات هي: إهمال الزوجة التعرف على ميول الزوج، واهتماماته وإهمالها لمظهرها العام، وإهمالها لإظهار الحب، كثرة متطلباتها المالية، عدم الطاعة والتسلط، والشكوى المستمرة، والخوف من خيانة الزوج- وفي المقابل أوضحت وجهة النظر هذه أن الخصائص الشخصية للزوج تبدو في العناد والتحكم وقلة الدخل. كذلك وجود اختلافات اجتماعية وثقافية بين الزوجين. وفي دراسة أجراها Buss عن الصفات الشخصية أوضحت العوامل التالية بالنسبة للزوج تعالى الأزواج على الزوجات، الخيانة الزوجية، الضرب، حب التملك، إدمان الخمر، الجمود العاطفي، الأنانية، التقلب الانفعالي- وبالنسبة للزوجات التعالي، حب التملك، الاعتمادية، الغيرة، الخيانة الزوجية، التمركز حول الذات، الأنانية هذا وقد طبقت هذه الدراسة على أزواج مدة زواجهم عام واحد[1].

---

(١) ناهد عباس حلمي: العوامل النفسية والاجتماعية التي تدفع الزوجة لطلب الخلع، السابق، ص ٢٨.

كذلك شغل الزوج أكثر من مكانة في حياته اليومية والتي ربما تأخذ جزء كبير من حياته الأسرية، وكذا فإن ظروف الحياة المعيشية المعاصرة تؤثر بلا شك على حياة الزوجين، وربما تصل إلى حد طلب الزوجة للخلع. ولذا فإن بعض الدراسات التي أجريت في بعض المجتمعات العربية عن أسباب الخلع ودوافعه تؤكد تلك الأسباب السابقة كعوامل من العوامل المؤدية للخلع، فقد كشفت إحدى الدراسات في بعض المجتمعات العربية عن أن التغير السريع في أسلوب الحياة العصرية وانشغال الزوجين في إيجاد متطلبات الحياة جعل حياتهما الزوجية تفتقر الحب والحنان وكذلك المودة التي يفترض أن تسود بين الزوجين وأصبح كل منهما يقصر في الوفاء بمتطلبات واحتياجات الآخر مما يعكر صفو الحياة الزوجية ويؤدى إلى ظهور المشكلات بينهما، ومن ثم حدوث الخلع. كما أن ضعف الروابط الأسرية وكذا ضعف الضوابط الاجتماعية يعتبر سبب من الأسباب القوية لحدوثه(1).

أيضاً تشير بعض الدراسات إلى أن هناك عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية تؤدى إلى لجوء الزوجة لطلب الخلع ووقوعه بين الزوجين مثل تدخل الأسرة من قبل الزوج في شؤون وخصوصية الزوجين، وعدم الإنجاب أو وجود حالة العقم عند الزوج، وكذا غياب الزوج عن المنزل لفترات طويلة ومتكررة أو وجود أخريات في حياة الزوج من أسباب لجوء المرأة إلى الخلع، كما أن عدم وجود تفاعل دائم ومستمر بين الزوجين نظراً لاختلاف المستوى التعليمي أو الاجتماعي بينهما أو لضعف شخصية أحدهما من الأسباب المؤدية الخلع، كذلك فإن العجز والضعف الجنسي للزوج من الأسباب الرئيسية المؤدية إلى طلب الزوجة للخلع وخاصة في المجتمعات التي تولى فيها عاداتها وتقاليدها أهمية قصوى في استمرار الزواج على الإنجاب والقدرة على الممارسة الجنسية بين الزوجين. كما أن طريقة اختيار شريك الحياة من قبل الأهل بدون أن يكون هناك رأى ورضا كامل بين الشريكين من أسباب وقوع الخلع لأن الزواج تم بدون رضا واقتناع من قبل الزوجين إنما كان بناء على اقتناع ورضاء أسرتي الزوجين. كما أن عدم النضج والفهم الكامل الصحيح للحياة الزوجية والمعاملة بين

---

(1) محمد بن سعيد الغامدي: بعض الآثار الاجتماعية المترتبة على الطلاق من وجهة نظر المرأة، دراسة وصفيه في محافظة بلجرشي، مجلة علم النفس المعاصر والعلوم الإنسانية، المجلد الثاني عشر، الجزء الثاني، إبريل ٢٠٠١، ص ٣١٩.

الزوجين وعدم وضوح الهدف من إنشاء بيت مستقر متماسك من أسباب وقوع الخلع، وأخيراً فإن عدم قدرة الزوج على الإنفاق على الزوجة بالشكل اللائق والمقبول اجتماعية وكذا عدم تقدير الزوجة للوضع المالي للزوج من خلال إرهاقها ميزانية الأسرة بالسعي وراء المظاهر والأشياء الكمالية والغير ضرورية من الأسباب التي تؤدى إلى كثرة النزاع بين الزوجين ومن ثم لجوء الزوجة إلى طلب الخلع(١).

كذلك أشارت بعض الدراسات إلى أن عدم التلاؤم في الطباع والنفور بين الزوجين وعدم استقرار الحياة الزوجية الذي يرجع إلى عدم التقارب في السن أو المستوى التعليمي أو الاجتماعي وعدم تعرف الزوجين على بعضهما البعض قبل الزواج بمدة كافية من أسباب حدوث الخلع(٢).

كذلك فإن ضرب الزوجة وإهانتها واستخدام العنف معها أو ممارسة القوة ضدها يعد من العوامل الاجتماعية الهامة التي تؤدى بالزوجة إلى اللجوء لطلب الخلع والتمسك به لرغبتها في الخلاص من هذا الزوج العنيف وتلك الحياة الزوجية التي تشعر من خلالها بعدم احترام مشاعرها وإهدار كرامتها.

كما تشير بعض الأبحاث إلى أهمية التوافق العاطفي بين الزوجين، حيث تنعكس آثاره على العلاقة بين الزوجين. لذلك فإن عدم التجاوب العاطفي والجنسي يهدد علاقة الزوجين. وقد يرجع ذلك إلى طبيعة النمو النفسي للزوجين بالإضافة إلى اختلاف المعايير والقيم الخاصة بالعلاقة العاطفية بين الزوجين. وتؤكد نتائج بعض الأبحاث هذا الاتجاه حيث تشير إلى أن عدم وجود الانسجام العاطفي والجنسي يسهم في زيادة حجم مشكلة الطلاق. وأن هذا العامل السابق الإشارة إليه قد يلعب الدور الأكبر في خلق المشكلات المؤدية إلى الضغوط التي تدفع الزوجة لطلب الخلع(٣).

وبما أن الأسرة نظام اجتماعي يؤثر ويتأثر بباقي النظم الأخرى، فهناك العديد من

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٢٠: ٣٢١.

(٢) الخلع، مؤسسة مركز قضايا المرأة المصرية، مؤسسة أهلية مشهورة برقم ١٩٢٨ لسنة ٢٠٠٣.

(٣) السيد رمضان: إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والسكان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٢، ص ١١١.

العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي لا يمكن أن نغفلها، والتي تؤدى إلى تصدع الأسرة والاتجاه نحو الطلاق أو طلب الخلع، ومن هذه العوامل، العوامل الاقتصادية، وصراع الأدوار المرتبط بالإعداد للقيام بالدور، وتوازن القوى داخل الأسرة، وخروج المرأة للعمل، كذلك عامل اختلاف الخصائص الاجتماعية والخبرات الثقافية لدى الزوجين المتمثلة في اختلاف العادات والاتجاهات والقيم التي يتم اكتساب معظمها أثناء عملية التنشئة الاجتماعية، كذلك التغير الاجتماعي السريع والتقدم التكنولوجي وتأثيره على الأسرة.

كما تشير كثير من المراجع إلى أن اختلاف الخصائص الاجتماعية للزوجين قد تؤدى إلى انهيار الزواج، تلك الخصائص التي تتمثل في مكانة الأسرة وثروتها والاتجاهات والميول والعادات وأساليب التنشئة السابقة للزوجين والخبرات السابقة لكل منهما التي تؤدى في كثير من الأحوال إلى النزاع داخل الأسرة، كذلك يؤكد المهتمون بالجوانب الاجتماعية على أهمية التغير الاجتماعي وخصائص المجتمعات حيث تتناقص معدلات الطلاق في المجتمعات التي يسود فيها الاستقرار، كالمجتمعات الريفية التي تمارس نوعاً من الضغط غير الرسمي على سلوك أعضائها. بينما ترتفع معدلات الطلاق في المجتمعات الصناعية بما تحويه من ضغوط على أفراد الأسرة(١).

وترى الباحثة هنا أن العوامل السابق الإشارة إليها عوامل مؤثرة في حياة الأسرة وأنها تتفاعل مع العوامل الفردية وقد تؤدى في كثير من الأحيان إلى انهيار العلاقة بين الزوجين وطلب الزوجة للخلع، وأن لجوء المرأة إلى الخلع بدلاً من التطليق يرجع إلى سرعة الفصل في قضايا الخلع لأنها قضايا شكلية متى تمت إجراءاتها صحيحة فإن القاضي لابد من أن يحكم بالخلع وهذا في مقابل أن تتنازل المرأة عن حقوقها المالية الشرعية، وأنه لو كان قانون الخلع مطبقاً جنباً إلى جنب مع قواعد التطليق ويستوي التطليق للخلع مع التطليق للأسباب الأخرى في سرعة الفصل في القضايا وفي باقي المميزات لما لجأت المرأة إلى الخلع إلا تلك التي فعلاً لجأت إليه لسببه الذي شرع من أجله، لذا لابد من الإسراع في الإجراءات أمام المحاكم وسرعة الفصل في قضايا الطلاق وعدم إطالة أمد النزاع.

---

(١) ناهد عباس حلمي: العوامل النفسية والاجتماعية التي تدفع الزوجة لطلب الخلع، السابق، ص ٣٣.

**خامساً- الآثار الاجتماعية للخلع:**

يعتبر الخلع مشكلة اجتماعية نفسية وهو ظاهرة عامة في جميع المجتمعات ويبدو أنه يزداد انتشاراً في مجتمعاتنا في الأزمنة الحديثة، والخلع شأنه شأن الطلاق هو " أبغض الحلال " لما يترتب عليه من أثار سلبية تتمثل في تفكك الأسرة وازدياد العداوة والبغضاء والآثار السلبية على الأطفال ومن ثم الآثار الاجتماعية والنفسية العديدة بدءاً من الاضطرابات النفسية إلى السلوك المنحرف والجريمة وغير ذلك.

ومما لاشك فيه أن تنظيم العلاقة بين الرجل والمرأة وتكوين الأسرة قد نال اهتمام المفكرين منذ زمن بعيد. ونجد في كل الشرائع والقوانين والأخلاق فصولاً واسعة لتنظيم هذه العلاقة وضمان وجودها واستمرارها ويهتم الدين ورجال الفكر وعلماء الاجتماع وعلماء النفس بهذه العلاقة، كل يحاول من جانبه أن يقدم ما يخدم نجاح هذه العلاقة لأن في ذلك استمرار الحياة نفسها وسعادتها وتطورها، فالأسرة هي الوحدة الأولي في المجتمع، إذا صلحت صلح المجتمع، والأسرة على مر العصور كانت ومازالت الحصن الحصين الذي صمد أمام جميع التيارات التي حاولت غزو المجتمع المسلم فحافظت على تقاليده وقيمه وعليه إذا ما اختل جزءاً منه الحق الضرر بالغير ورتب أثاراً ومن أهم الآثار التي تترتب على الخلع:

١- تأثيره على الأبناء: حيث أن الأسرة التي كانت من المفروض أن تؤمن الاستقرار العائلي لأطفالها فجأة يعصف في هذه الأسرة الشقاق والنزاع الذي يؤدي إلى الانفصال الأسرى وبالتالي يؤثر سلباً على الأطفال مما قد يوفر مناخاً للانحراف والمشاكل النفسية والهروب من المدارس- التبول الليلي للأطفال- والتأخر العلمي أو الدراسي والعنف والاضطرابات السلوكية ....إلخ[١].

وقد أكدت بعض الدراسات أن أثار الطلاق أو الخلع تكون أكثر وضوحاً وتأثيراً على الأطفال دون غيرهم ويعتبرون الضحية الأولي للطلاق، وقد تلازمهم هذه الآثار طول حياتهم مما يؤدى إلى ضعف في تكوين شخصياتهم وعدم تحملهم لمسئوليات الحياة، كما اتضح

---

(١) عبد الوهاب جودة عبد الوهاب: الطلاق كآلية من آليات تفكك الأسرة المصرية، مرجع سابق، ص ٢٦٥- ٢٦٦.

من دراسة أخرى، أن الحرمان من العيش مع الأبوين بسبب الطلاق قد ترك أثراً واضحاً في قدرة الأبناء على التوافق الشخصي والاجتماعي في الحياة بصفة عامة(١).

٠- تأثيره على المرأة بشكل خاص، حيث أن للخلع أثار جد خطيرة على المرأة بشكل خاص لذا فإن المرأة التي ستقدم على الخلع لابد أن تعلم الآثار التي سيرتبها لها الخلع وهي على سبيل المثال وليس الحصر:

أ- نظرة الدونية للمرأة المختلعة.

ب- نظرة المجتمع للمرأة وإدخالها في دائرة القيل والقال والشك. وتقييد حريتها في الخروج من منزلها بحرية مما يؤثر على الحالة النفسية لها بشكل سلبي ويدخلها بمشاكل نفسية هي بغني عنها(٢).

هذا وقد أوضحت بعض الدراسات أن الزوجة بعد حدوث الطلاق تتعرض إلى اضطرابات نفسية خطيرة نتيجة للوم الذي يلقيه عليها المجتمع باعتبار أنها مصدر انهيار وفشل الأسرة. وهذا القلق والتوتر النفسي في بعض الأحيان يصل بها إلى حد الانهيار العصبي ولا سيما إذا كان أبويها متوفيان أو انفصلا عن بعض وبالتالي لا تجد من تأوي إليه ويحفظ لها حقوقها(٣).

٠- أن قانون الخلع يخرج المرأة صفر اليدين بعد الحياة الزوجية، كما أن بوقوع الخلع تفقد المرأة المعيل الوحيد للأسرة الذي كانت تعتمد عليه اعتماداً كلياً في القيام بتأمين الحاجات الأساسية والضرورية للأسرة وهو الزوج، مما يؤدى بها إلى البحث عن مصدر جديد للرزق كي تعمل على إيجاد التوازن المالي في حياتها.

كما تتمثل الأضرار الاقتصادية المترتبة على حدوث الخلع على المرأة في زيادة الأعباء الاقتصادية على أسرتها ولا سيما أن الأسرة دائماً تتحمل المسئولية تجاه أبنائها بما فيهم المطلقة وتعمل على إسعادها ورعايتها وتعويضها عما حدث لها بعد الطلاق. وإذا كانت الظروف المادية لأسرتها غير ميسورة ولا تغطي احتياجاتهم فإن المطلقة تضطر للبحث عن عمل من

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٦٧.

(٢) الخلع، قوانين وتشريعات، مرجع سابق.

(٣) محمد بن سعيد الغامدي: بعض الآثار الاجتماعية المترتبة على الطلاق من وجهة نظر المرأة، مرجع سابق، ص ٣٣٠.

أجل إيجاد مصدر دخل تستطيع من خلاله مواجهة الحياة بكل متاعبها[1].

وهكذا نلاحظ أن للخلع أثاره السيئة ليس فقط على الأطفال، بل وأيضاً على المرأة التي تقوم بمخالعة زوجها، حيث يتم النظر إليها شأنها في ذلك شأن المرأة المطلقة نظرة دونية، وذلك لأنهم يرجعون فشل الزواج إليها لا إلى الرجل ناهيك عن الشك المستمر فيها ومتابعتها وملاحظتها في كل تصرف تقوم به، كما نجد أن المرأة مضطهدة، إما من قبل زوجة الأب أو من قبل زوجة الأخ في أسرتها فهم يشعرون أنها عبئاً اقتصادياً واجتماعياً على الأسرة وأن الكلام يكثر دائماً عن المطلقات، وينظرون إليها على أنها السبب الرئيسي في توتر العلاقات بين الأسر وربما انقطاعها، فولا فشلها وحدوث الطلاق لما كان هذا التوتر أو تلك القطيعة.

٤- كذلك فإنه بعد حدوث الخلع وانهيار الرابطة الزوجية، وتحلل النسيج الأسري، يصاب المطلق أو الرجل الذي تمت مخالعته بالاكتئاب، والانعزال واليأس، والإحباط، وتسيطر على تفكيره أوهام كثيرة، ويلجأ إلى تهويل الأمور وتعقيدها، مما يترتب على ذلك تكوين وترسيخ الشك والريبة من كل شيء يقترب منه، كما يفقد اتزانه وأحكامه وتتسم أفكاره بالاضطراب وعدم الثبات، بل التقلب والتضارب، فضلاً عن التردد وعدم الميل إلى مقابلة الأصدقاء والزملاء، والشعور بأن الزواج والارتباط مجرد وهم وأنه عمليه تؤدى إلى التعاسه، وذلك لأن الزواج في ظل الظروف الحالية أصبح صعباً للغاية ويحتاج إلى مقومات عديدة لاستقراره نتيجة للظروف الصعبة التي تعيشها الأسرة المصرية، ونتيجة لتلبية احتياجات النساء التي لا تنتهي من وجهة نظره. وأن أهم شيء يؤرق المطلق من عملية الطلاق هو كيفية الحفاظ على الأبناء والتعامل معهم ورعايتهم والخوف عليهم، بالإضافة إلى القلق على احتمال فقدان الأولاد للشعور بالأبوة، خاصة عند الأطفال في فترة الحضانة، حيث الإقامة مع الأم. ومن هنا يتضح أن الخلع كالطلاق داخل الأسرة المصرية يترك أثاره على البناء الأسرى ككل، خاصة الأبناء والآباء. كما يترك أثاراً على المجتمع وعلاقات الجيرة وغيرها. حيث تتمثل أهم الآثار في شيوع الانحراف والفقر والجريمة[2].

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٣١.

(٢) عبد الوهاب جودة عبد الوهاب: الطلاق كآلية من آليات تفكك الأسرة المصرية، مرجع سابق،

**سادساً- معدلات انتشار قضايا الخلع في مصر:**

تشير أحدث الإحصائيات الصادرة عن المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في مصر أن ظاهرة الطلاق أصبحت تمثل أكثر من ٤٠٪ من إجمالي المتزوجين حديثاً، خاصة من أبناء الطبقة المرفهة، كما أظهرت آخر إحصائية رصدتها محاكم القاهرة للأحوال الشخصية أن حالات الطلاق للزيجات الحديثة والمرفوع بموجبها قضايا الأحوال الشخصية وصلت إلى ٨١٨٢ حالة، من بينها ٤٧١٧ قضية خلع، يمثل ٨٠٪ منها حالات طلاق للمتزوجين حديثاً، وقد زادت قضايا الطلاق على سبيل المثال من ٢١١٥ قضية عام ٢٠٠٠ إلى أكثر من ٨ آلاف في عام ٢٠٠٣ [(١)].

ومما لاشك فيه أن قانون الأحوال الشخصية الذي تم تعديله عام ٢٠٠٠ ساهم بقدر كبير في رفع قضايا الخلع من قبل الزوجات ضد أزواجهن. خاصة أن القانون الجديد يتوفر فيه قصر فترة نظر القضية وعدم إعطاء الزوج حق الاستئناف والنقض. فبالرغم من مرور ثمانية أعوام على صدور هذا القانون الجديد المعروف بقانون الخلع الذي أخذت به المحاكم المصرية ومنذ أول يوم لتطبيق القانون شهدت ساحات المحاكم إقبالاً كبيراً من السيدات على إقامة دعاوى قضائية لخلع أزواجهن حتى وصلت خلال عامين من تطبيق القانون إلى ٨٧١٧ قضية قيدت في محاكم القاهرة وحدها وأخذت النسبة في الارتفاع حتى كشفت الإحصائيات أن هناك ٨٥٪ من قضايا الأحوال الشخصية أمام المحاكم المصرية خلال الأعوام الثمانية الماضية دعاوى خلع [(٢)].

أيضاً فقد صدر خلال الفترة الأخيرة تقرير قضائي تناول الأحوال الشخصية بالإسكندرية وحمل التقرير أكثر من معلومة هامة، حيث أكد التقرير أن مدينة الإسكندرية شهدت خلال شهر مايو أكثر من ٣٩٥ قضية خلع، وكانت نسبة قضايا الخلع في شهر يونيو ٥٠٠ قضية أقامتها الزوجات ضد الأزواج، وأشار التقرير إلى أن محاكم الأحوال الشخصية أصدرت حكماً بالخلع في ٥٦ قضية في شهر يونيو ٢٠٠٢ وأصدرت ٤٥ حكم بالطلاق في قضايا أقامتها الزوجات ضد

---

ص ٢٧٠: ٢٧١.

(١) مني مذكور: أسباب ارتفاع نسبة الطلاق في المجتمعات العربية، مجلة العلوم الاجتماعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مارس، ٢٠٠٦.

(٢) الخلع، مؤسسة مركز قضايا المرأة المصرية، مرجع سابق.

الأزواج عن طريق المحاكم. وكانت محكمة جنوب القاهرة للأحوال الشخصية قد شهدت حالات خلع من زوجات أجنبيات ضد أزواج مصريين بلغ عدد القضايا التي أقامتها الزوجات حوالي ٧٠ قضية لتشكل حوالي ١.٥٪ من إجمالي قضايا الخلع التي أقامتها الزوجات منذ مارس ٢٠٠٠ وحتى يوليو ٢٠٠٢ حسب إحصائيات وزارة العدل المصرية التي أكدت أن عدد قضايا الخلع بلغ حوالي ٥ آلاف قضية منهن ٧٠ قضية لزوجات من جنسيات غير مصرية[١].

وقد تم رصد القضايا المتعلقة بالخلع وتحليلها في ست محافظات هي (القاهرة- الجيزة- الفيوم- الإسكندرية- قنا- سوهاج) خلال الأعوام ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢ بهدف الإجابة عن سؤال أساسي وهو هل ساهم الخلع في رفع المعاناة عن كاهل المرأة المصرية أم كان معوقاً لنيلها لهذه الحقوق. وكانت النتائج كالتالي وفقاً للإحصائية الأخيرة التي تم نشرها في هذا الصدد[٢].

| المحافظة | قضايا الخلع | | | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ | ٢٠٠٢ | |
| القاهرة | ١١٢ | ٢٦٩٥ | ٢٧٤٠ | ٥٥٤٧ |
| الجيزة | ٧٣ | ١١٩٩ | ١١٦٠ | ٢٤٣٢ |
| الفيوم | ٢ | ١٣١ | ٨٠ | ٢١٣ |
| الإسكندرية | ٢٨ | ٩٠٧ | ٨٩٦ | ١٨٣١ |
| قنا | - | ٢٠٥ | ٢٠٨ | ٤١٣ |
| سوهاج | ٥ | ١٨٦ | ١٥٩ | ٣٥٠ |

وبعد نحو ستة سنوات على إصدار قانون الخلع في مصر لا تزال آلاف النساء المصريات اللاتي لجأن إلى المحاكم يواجهن عقبات إدارية واجتماعية كثيرة. وقد أظهرت إحصائيات مركز المساعدة القانونية للنساء أن طلبات الطلاق وفقاً لقانون الخلع بلغت منذ دخوله حيز التنفيذ،

(١) المرجع السابق.
(٢) قانون الخلع في مصر، مؤسسة مركز قضايا المرأة المصرية، مرجع سابق.

١١١٧٤ حالة في المحافظات الرئيسية الست في مصر وبينها القاهرة والإسكندرية وفقاً لما تم نشره من إحصائية أخيرة في هذا الصدد، وقانون الخلع يجب أن يكون الوسيلة الأسرع للطلاق عادة، لكن هناك إجراءات تؤدى إلى إبطاء الأحكام، فالقاضي يحاول بموجب القانون مصالحة الزوجين مرتين إذا كان لديهما أولاد، ومرة واحده إذا كانا من دون أولاد وفي شكل مبدئي يمهل القانون المحاكم مدة أقصاها ثلاثة أشهر لمحاولة المصالحة قبل الموافقة على الطلاق. لكن هذه المهلة لا تحترم بشكل دائم. فالإجراءات القضائية لا تزال بطيئة وعدد القضاة ليس كافياً. بالإضافة إلى وجود بعض العقبات التي تنبع من المجتمع ذاته وخصوصاً في الريف والأحياء الشعبية حيث حق المرأة في طلب الطلاق ليس أمراً مقبولاً، حيث أن قانون الخلع يمنح المرأة وضعاً موازياً للرجل وهو الأمر الذي لن يقبله المجتمع المصري المحافظ بسهولة، ورغم ذلك فقانون الخلع يشكل تقدماً كبيراً مقارنة مع الماضي لأن هناك حوالي ١.٥ مليون قضية مرتبطة بالطلاق وحضانة الأطفال والنفقة تماطل فيها المحاكم منذ أعوام طويلة [١].

**خاتمة:**

بشكل عام يمكن القول من عرض أسباب الخلع ومعدلات انتشاره منذ تطبيق قانون الخلع في عام ٢٠٠٠ أن التغيرات التي تحدث في مجال التشريعات والقوانين المرتبطة بالأسرة والزواج والطلاق قد تؤدي إلى حدوث تغير في نظرة الناس بالمجتمع لكل من الزواج والطلاق، فضلاً عما تؤدي إليه من تغير في قيمهم الاجتماعية والاقتصادية أيضًا، وبالتالي تغير اتجاهاتهم نحو الزواج والطلاق وانعكاس أثر ذلك كله على تغير نظرتهم للطلاق، وأن هذه التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها المجتمع المصري خلال الآونة الأخيرة كان لها انعكاساتها على الأسرة المصرية ككل بصفة عامة وعلى الأسرة حديثة العهد بالزواج بصفة خاصة بشكل كان يحتم ظهور الكثير من الصراعات والنزاعات والمشاكل الأسرية المؤدية إلى حدوث الطلاق أو الخلع بين الزوجين حديثي الزواج.

---

(١) عقبات في تطبيق قانون الخلع: مؤسسة مركز قضايا المرأة المصرية، مرجع سابق.

# الفصل السادس

# الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

مقدمة.

أولاً- نوع الدراسة ومنهجها وأدواتها.

ثانيًا- مجالات الدراسة.

ثالثًا- حالات وعينة الدراسة الميدانية (إجراءات اختيارها وخصائصها).

رابعًا- صعوبات الدراسة الميدانية.

## مقدمة

إن تحليل أبعاد وآليات ظواهر التفكك الأسري، وبصفة خاصة ظاهرة الطلاق المبكر في ظل التغيرات التي شهدها المجتمع، أبنيته، وعلاقاته، وأنساق قيمه، نتيجة لتطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادي والعولمة والخصخصة، وما ترتب عليها من أثار ونتائج، يتطلب إخضاعها للبحث الإمبيريقي الذي يمكن أن يكشف لنا عن الأبعاد والجوانب المرتبطة بالعلاقات الداخلية للظاهرة، وأهم المتغيرات المرتبطة بها، وأكثر العوامل تأثيراً في تحديد ملامحها.

ونظراً لأهمية التصميم المنهجي للبحث، فإنه من الضروري أن يقوم الباحث بوضع تصميم منهجي لكافة الخطوات التي تشتمل عليها الدراسة، ويتطلب هذا التصميم تحديد نوع الدراسة، ومناهج البحث والأدوات اللازمة لجمع البيانات، وتوصيف حالات الدراسة والطريقة التي سوف تعالج بها البيانات من حيث التحليل والتفسير مع مراعاة الزمن المناسب لإجراء البحث، واستبعاد جميع العوامل والظروف غير الملائمة والتي قد تؤثر في سير الدراسة[1].

ووفقاً لهذا الإطار فقد قامت الباحثة بتخصيص هذا الجزء من الدراسة لتحديد الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية من حيث المناهج والأدوات المستخدمة في الدراسة، ومجالاتها، وإجراءات اختيار حالات وعينة الدراسة وخصائصها الأساسية، وصعوبات الدراسة الميدانية.

---

(١) حسن الساعاتي: تصميم البحوث الاجتماعية، مناهجها وطرائقها وكتابتها، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٩٢، ص ٣١.

**أولا- نوع الدراسة ومنهجها وأدواتها:**

**١- نوع الدراسة:**

يدخل نوع الدراسة الحالية في إطار الدراسات الوصفية التحليلية التي يمكن عن طريقها الحصول على معلومات دقيقة تصور الواقع وتسهم في تحليله الأمر الذي يساعد في توضيح مشكلة البحث والوصول إلى مجموعة من النتائج التي تفسر موضوع الدراسة؛ حيث أن الدراسات الوصفية تهدف إلى تقرير خصائص ظاهرة معينة، أو موقف يغلب عليه صفة التحديد، كما أنها تتجه إلى الوصف الكمي والكيفي للظاهرة بالصورة التي هي عليها في الواقع الميداني[١]. ومن هنا كانت أكثر ملاءمة لهذا البحث، حيث تهدف الدراسة الحالية إلى محاولة التعرف على ملامح التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي شهدها المجتمع المصري خلال العقود الثلاثة الأخيرة وبيان آثرها في تغير البناء الأسري والزواجي للأسرة المصرية حديثة العهد بالزواج وذلك بهدف الكشف عن الأنماط المختلفة لظاهرة الطلاق المبكر والظروف والعوامل الاجتماعية والاقتصادية المسئولة عن انتشار تلك الظاهرة.

أي أن الباحثة في هذه الدراسة قد اعتمدت على الأسلوب الوصفي في بحث وتحليل ظاهرة الطلاق المبكر في المجتمع المصري، وذلك لأنه أنسب الأساليب لدراسة هذه الظاهرة، لما تتميز به من جوانب ديموجرافية، واجتماعية، وثقافية، واقتصادية. كما أنه يهدف إلى التحليل الدقيق للأسباب المؤدية إلى وقوع ظاهرة الطلاق المبكر والكشف عن الارتباطات بين هذه المسببات.

**٢- منهج الدراسة:**

أما عن المنهج والأدوات فيشير الافتراض السوسيولوجي إلى أن الجوهر الاجتماعي والثقافي للأسرة المصرية بدأ يعاني من التصدع والتحول تحت تأثير التحولات الكبرى. وانطلاقًا من هذا الافتراض السوسيولوجي وجدنا أنفسنا في دائرة البحث المنهجي عن بعض خصائص وسمات هذا التصدع وهذه التحولات التي بدأت تنال من جوهر الأسرة المصرية. ومن هذا المنطلق تأتي هذه المحاولة التي نحاول فيها رصد أبعاد وتأثيرات موجة التغيرات الحادثة، حيث شكلت التحولات الثقافية والاجتماعية منطلق التحولات القيمية

---

(١) غريب سيد أحمد: تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٧، ص ص ٤٥: ٤٦.

والسلوكية والاجتماعية الحادثة، فالتغير الاجتماعي الذي خبرته الأسرة المصرية وفقاً لأبسط القوانين الاجتماعية ينعكس في صورة تغيرات جوهرية في آليات التماسك والتحلل داخل الأسرة المصرية، ولذلك فإنه في المحاولة لإجراء دراسة تحليلية تتضح فيها الأبعاد الحقيقية والرؤى المختلفة التي تمثل جوهر مشكلة البحث وهي ظاهرة الطلاق المبكر كان اعتماد الباحثة على مجموعة من الإجراءات المنهجية في إطار المنهج العلمي لتحقيق أهداف تلك الدراسة والإجابة على تساؤلاتها وهذه الإجراءات هي:

**أ- المنهج التاريخي:**

وهو أحد مناهج العلم الاجتماعي، ذلك لأن الملاحظة في الماضي لها في العلم نفس مكانة الملاحظة في الحاضر، والتاريخ هو اختيار للحوادث الماضية والتأليف بينها وتغيرها والتنبؤ بالأحداث القادمة بناء على معرفة الوقائع الماضية(١).

وقد اعتمدت الباحثة على هذا المنهج في التتبع التاريخي والتحليلي للتغيرات أو التحولات التي طرأت على المجتمع المصري منذ منتصف السبعينيات وحتى الآن، وما صاحبها من تغيرات كان لها انعكاساتها على الأسرة المصرية، وعلى الأدوار والعلاقات والقيم الاجتماعية داخلها وخاصة بين الأزواج والزوجات حديثي الزواج، مما يعني أن الباحثة قد استخدمت هذا المنهج أو الأسلوب لتأصيل الظاهرة موضوع الدراسة وقياس تلك التحولات التي نتجت عن الأخذ بسياسات الانفتاح الاقتصادي والخصخصة والعولمة وغيرها.

**ب- المنهج الوصفي التحليلي:**

ويهدف هذا المنهج إلى جمع الحقائق والبيانات عن ظاهرة أو موقف معين، مع محاولة تفسير هذه الحقائق تفسيرًا كافيًا. ويرى "هويتني" أن هذا المنهج ينبغي ألا يقتصر على جمع المعلومات، بل لابد من تحديدها وتصنيفها، ثم تحليلها تحليلاً كافيًا، ثم الوصول إلى تعميمات بشأن الظاهرة موضوع الدراسة(٢).

---

(١) المرجع السابق، ص ١١٠.

(٢) عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث الاجتماعي، مرجع سابق، ص ٢١٣.

وقد اعتمدت الباحثة على هذا المنهج في وصف وتحليل التغيرات التي شهدها المجتمع المصري في كافة جوانبه منذ منتصف السبعينيات وحتى الفترة المعاصرة من حيث أثرها على البناء الأسري للأسرة المصرية، وكذلك في وصف أنماط الطلاق المبكر داخل الأسرة المصرية، وتحليل العناصر البنائية لكل نمط من هذه الأنماط، وكشف العلاقات الموضوعية التي تربط هذه العناصر ببعضها، هذا فضلاً عن جمع المعلومات والحقائق الخاصة بالعوامل المجتمعية المسئولة عن انتشار هذه الظاهرة وتصنيفها وتحليلها.

ويعني هذا أن الباحثة في هذه الدراسة لم تقف عند مجرد الوصف بل اهتمت بالتحليل الكيفي الذي يهدف إلى عرض عناصر الموضوع واستيفاء جوانبه بالوصف الدقيق لإعطاء صورة حقيقية عما يمارس من عادات وممارسات وتفاعلات اجتماعية تساهم في إعطاء صورة حقيقية عن وظيفة الظاهرة وأبعاد تواجدها[1]. أي أن الدراسة الحالية قد استخدمت أسلوب التحليل الكيفي لرصد كافة العناصر والموضوعات المتعلقة بظاهرة الطلاق المبكر، وكذلك تحليل تلك العناصر والموضوعات في ضوء ظروف المجتمع المصري وما طرأ عليه من تغيرات، وبيان أوجه التأثر والتأثير بين ظاهرة الطلاق المبكر والتغيرات المجتمعية وذلك بهدف التحليل الدقيق للأسباب المؤدية إلى وقوع ظاهرة الطلاق المبكر والكشف عن الارتباطات بين هذه المسببات.

**ج- منهج دراسة الحالة:**

ويعبر هذا المنهج عن اتجاه كلي أو شمولي لفهم الظاهرة موضع الدراسة ويمكن عن طريقه النفاذ إلى أعماق الظواهر أو المواقف التي يقوم بدراستها بدلاً من الاكتفاء بالجوانب السطحية العابرة التي قد لا تكون ذات دلالة حقيقية، بالإضافة إلى دراسة كافة الدوافع والمقاصد والرغبات والمشاعر التي تكمن خلف السلوك الاجتماعي كموجهات له[2].

وغالبًا ما يستخدم هذا المنهج لدى علماء الاجتماع عند القيام بدراسة وحدات مثل الأسرة، والقرية، والقبيلة دراسة مفصلة للكشف عن جوانبها المختلفة[3]. ذلك أن دراسة

---

(١) محمد الجوهري، عبد الله الخريجي: طرق البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط ٥، ١٩٩٧، ص ٩٩.

(٢) محمد علي محمد: علم الاجتماع والمنهج العلمي، مرجع سابق، ص ٢٨١.

(٣) عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث الاجتماعي، مرجع سابق، ص ٢٣٣.

الحالة منهج في البحث الاجتماعي عن طريقه يمكن جمع البيانات ودراستها، بحيث يمكن رسم صورة كلية لوحدة معينة في علاقاتها المتنوعة وأوضاعها الثقافية[1].

ووفقًا لهذا فإنه يعد أمرًا غير مرغوب فيه أن يستخدم الباحث استمارة معدة للبحث في دراسة الحالة، إذ يعتمد الباحث غالبًا على مجرد دليل يوجه من خلاله الأسئلة للمبحوث ويترك له حرية التعبير عن إجاباته كيفما يشاء[2].

وقد استخدمت الباحثة هذا المنهج في دراسة حالة (٣٠) مطلقة ومخالعة تم طلاقهن بالفعل أو مخالعتهن لأزواجهن خلال السنوات الخمس الأولى فقط من الزواج، وقد تمت مقابلة هذه الحالات داخل محاكم الأسرة الثلاث بمحافظة القاهرة وهي الزنانيري ومصر الجديدة ومدينة نصر أثناء قيامهن برفع دعاوي قضائية للحصول على النفقة الخاصة بهن أو بالأبناء، وذلك بهدف توصيف ملامح التغيرات الاجتماعية والقيمية التي حدثت داخل نطاق الأسرة المصرية وخاصة بين الأزواج والزوجات حديثي الزواج في الآونة الأخيرة، والتعرف على تأثير تلك التغيرات على قيمهم الأسرية ودوافعهم واتجاهاتهم نحو الحياة الزوجية ونحو الطرف الآخر في العلاقة الزوجية، حتى يمكن جمع البيانات اللازمة للدراسة وتصنيفها وتحليلها والمقارنة بينها والوصول إلى تعميمات بالنسبة للظاهرة المدروسة.

**د- المنهج الإحصائي:**

وقد استخدمت الباحثة في هذا البحث أيضاً الأسلوب الإحصائي في معالجة البيانات التي جمعتها عن طريق استمارة الاستبيان، حيث استخدمت الباحثة الإحصاء الوصفي، وذلك عن طريق حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي لجميع متغيرات البحث، والأسلوب الإحصائي يساعد الباحث في استخلاص النتائج العامة وتفسيرها تفسيراً كمياً كمدخل للتحليل الكيفي بما يحقق المعاونة في فهم المواقف الاجتماعية المختلفة فهمًا صحيحًا، وكذلك فهو يساعد على إعطاء وصف على جانب كبير من الدقة للظاهرة المدروسة، ويساعد الباحث في عمليات الاستدلال وكشف المتغيرات المؤثرة على الظاهرة موضوع الدراسة، وكذلك يوضح العلاقات بين مختلف جوانب الظاهرة ومدى الارتباط بين

---

(١) غريب سيد أحمد: تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي، مرجع سابق، ص ١٨٧.

(٢) محمد علي محمد: علم الاجتماع والمنهج العلمي، مرجع سابق، ص ٦٦٣.

تلك المتغيرات، وقد استخدمت الباحثة هذا الأسلوب في إيجاد علاقات بين متغيرات الدراسة مثل المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة على الزوجين حديثي الزواج والمؤدية إلى ظهور مشكلات بينهما وعلاقة ذلك بانتشار ظاهرة الطلاق المبكر.

**٣- أدوات الدراسة:**

إن الأدوات المنهجية هي وسائل يسترشد بها الباحث في قيامه بدراسة الظاهرة موضوع الدراسة أو هي الوسائل التي يعتمد عليها الباحث في جمع بياناته[١].

وتحقيقًا لأهداف البحث والدراسة كان على الباحثة أن تعتمد على عدد من المصادر والأدوات لجمع البيانات اللازمة، ففي الجانب النظري استعانت ببعض التراث المكتوب، والوثائق والإحصاءات اللازمة، وبعض الرسائل العلمية، أما في الجانب الميداني فقد استعانت بالأدوات الآتية:

**أ- دليل دراسة الحالة:**

اتجهت الباحثة إلى محاولة وضع دليل لدراسة الحالة يطبق من خلال موقف مقابلة متعمقة يعقد بين الباحث والمبحوث، ويتم على أساسه جمع المادة الميدانية عن كل حالة من حالات الدراسة.

وقد اعتمدت الباحثة على دليل دراسة الحالة باعتباره أداة مناسبة لطبيعة موضوع الدراسة، وأهدافها، وتساؤلاتها، حيث إنه من أنسب الأدوات التي تحقق موضوعية وشمولية البيانات المطلوبة إلى حد كبير نظرًا لتميز طريقة دراسة الحالة بقدرتها على إدراك الطابع الكلي للموضوع الاجتماعي الذي ندرسه. فهي مدخل ينظر إلى أي وحدة اجتماعية نظرة كلية شاملة تستوعب تطور هذه الوحدة ونموها سواء كانت هذه الوحدة شخصًا أو جماعة أو ثقافة بكاملها معتمدة لتحقيق تلك النظرة الكلية على جمع أكبر عدد من المعلومات والبيانات عن الوحدة المدروسة شريطة أن تكون هذه البيانات على أكثر من مستوى، ثم صياغة النماذج والمؤشرات التي يمكن بواسطتها التعرف على السمات الحقيقية للحالة

---

(١) محمد سعيد عبد المجيد، وجدي شفيق عبد اللطيف: المدخل إلى علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٩٦.

المدروسة[1].

كما تعد طريقة دراسة الحالة أداة ممتازة لدراسة ديناميات التغير، حيث يتم دراسة كافة البيانات الخاصة بموضوع واحد أي حالة واحدة، وتأمل كافة علاقاته وتفاعلاته مع الآخرين ككل واحد متكامل[2].

وقد تضمن الدليل ثماني بنود رئيسية يندرج تحتها العديد من البنود الفرعية، وقد ناقشت البنود الرئيسية لدليل دراسة الحالة لظاهرة الطلاق المبكر المحاور التالية:

**أولاً- بيانات عامة عن الحالات:** وقد ضم هذا المحور بيانات أولية عن كل من المطلق والمطلقة مثل (الاسم، والسن، والمستوى التعليمي، والحالة المهنية، وإجمالي الدخل الشهري للأسرة، ومصادر الدخل، ومحل الميلاد، ومحل الإقامة الدائم، والديانة، وعدد أفراد الأسرة، ووصف سكن الزوجية، ونمط الإقامة، والصلة القرابية بين الزوجين). كما ضم هذا المحور أيضًا بيانات تفصيلية عن الزوجين السابقين (المطلقين) مثل (السن عند الزواج، وفترة الخطبة، ومدة الحياة الزوجية، وفترة المعاشرة الزوجية، وعمر الأبناء، وعدد الزوجات في العصمة "للمطلق"، ونوع الطلاق، والسن عند الطلاق) ويرجع الهدف من هذه البيانات إلى محاولة الكشف عن مدى العلاقة بين بعض الخصائص الموضوعية لحالات الدراسة، ونظرة تلك الحالات إلى بعض المتغيرات المتصلة بموضوع الدراسة واتجاهاتها نحو الطلاق ونوعية هذه العلاقة.

**ثانيًا- الحالة المعيشية الاجتماعية والاقتصادية لحالات الدراسة:** وقد ناقش هذا المحور بعض الموضوعات كمدى كفاية إجمالي الدخل الشهري لسد احتياجات الأسرة، وبنود الإنفاق داخل الأسرة، والمسئول عن الإنفاق وتوجيهه داخل الأسرة، ومدى المساهمة في تحمل الأعباء المادية داخل الأسرة، ومدى وضوح الأمور المالية للأسرة والتصرف فيها، وصاحب القرار في إدارة شئون الأسرة، وموقف الأسرة من الديون وأسبابها وكيفية سدادها، وأهم مشاكل الأسرة الاقتصادية، وكيفية تجاوزها، ومظاهر التغير في معدلات الإنفاق وأنماط الاستهلاك في حالة سفر أحد الزوجين السابقين (المطلقين) للخارج.

---

(١) المرجع السابق، ص ص ٢٠١: ٢٠٢.

(٢) محمد الجوهري، عبد الله الخريجي: طرق البحث الاجتماعي، مرجع سابق، ص ٩٩.

**ثالثًا- التنشئة الاجتماعية والظروف المحيطة بأسرتي المنشأ لكل من المطلق والمطلقة**: وفي هذا المحور تم وضع بعض التساؤلات حول بعض الموضوعات والتي من أهمها أساليب التربية والتوجيه داخل أسر منشأ الزوجين حديثي الزواج ومسئولية الإشراف عليها، وموقف تلك الأسر من قيم الحب والعطف والتسامح والاحترام والتماسك الأسري كما تعكسه اتجاهات الأفراد، ونوعية الأصدقاء والبيئة المحيطة بالحالات، وأساليب التعامل المعتادة بين الأبوين داخل هذه الأسر ووجهة نظر حالات الدراسة فيها، وأهم وظيفة للأسرة من وجهة نظر حالات الدراسة.

**رابعًا- العلاقات والأدوار الاجتماعية داخل الأسرة (بين الزوجين السابقين)**: وقد ناقش هذا المحور عدة موضوعات كطبيعة العلاقة بين الزوجين السابقين، ومدى التفاهم والاتفاق بين الزوجين في الأمور الخاصة بتربية الأبناء وتوجيههم، وطبيعة المشكلات أو الخلافات التي تنشب بين الزوجين وأسبابها وكيفية التغلب عليها، وكيفية تقسيم العمل وتوزيع الأدوار داخل الأسرة، ومدى تعاون الزوجين في مواجهة المشكلات التي يتعرضون لها، ومدى تغير الأدوار والعلاقات بين الزوجين في حالة سفر أحدهما للخارج، وكذلك أثر السفر على طباع المهاجر وطريقة معاملته للطرف الآخر.

**خامسًا- الأبعاد المؤثرة في عدم استقرار الزواج**: وفي هذا المحور ناقشت الباحثة بعض العوامل المؤدية إلى عدم الاستقرار الزواجي كالكيفية التي تم بها الاختيار للزواج وصاحب القرار فيه، ونمط إقامة الزوجين، والزواج المبكر، وعجز الزوج عن الإنفاق، وعنف الزوج ضد الزوجة وإساءة معاملته لها، وتعدد الزوجات أو زواج الزوج بأخرى، وعمل الزوجة، وقوة موقف الزوجة أو ضعفه، وإدمان الزوج للمخدرات، والعجز الجنسي، وعقم أحد الزوجين، والخيانة الزوجية، والنزاع المستمر وسوء العلاقة بين أحد الزوجين وأسرة الزوج الآخر، وعدم التفاهم وسوء العلاقة بين عائلتي الزوج والزوجة وغيرها من الأسباب الأخرى المؤدية إلى الفشل في الحياة الزوجية.

**سادسًا- مظاهر انحلال أو تصدع الزواج**: وقد تتضمن هذا المحور التعرف على تأثير النزاع المستمر بين الزوجين في حدوث عدم الاستقرار ووقوع الطلاق المبكر، وتأثير هجر منزل الزوجية على العلاقة بين الزوجين وانهيار الزواج، وتأثير التدخل من جانب أقارب

الزوجين في حل النزاع وعودة الحياة الطبيعية بين الزوجين. ومظاهر استخدام يمين الطلاق في نطاق التهديد، وأثره في انحلال الرابطة الزوجية، وكذلك صاحب قرار الطلاق ورد فعل الطرف الآخر.

**سابعًا- آثار الطلاق:** وقد ناقش هذا المحور بعض الموضوعات الهامة كتأثير الطلاق المبكر على المطلقات وأسرهن وأطفالهن، وترتيبات الإقامة، وترتيبات الإعالة، وشبكة العلاقات والأدوار الخاصة بالمطلقات وأطفالهن، وكذلك الظروف المحيطة بالزواج الثاني لهؤلاء المطلقات وتأثيره على أطفالهن.

**ثامنًا- تأثير التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على ظاهرة الطلاق المبكر من وجهة نظر حالات الدراسة:** وقد ناقشت الباحثة في هذا المحور العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المسئولة عن انتشار ظاهرة الطلاق المبكر بين حديثي الزواج من وجهة نظر حالات الدراسة، وكذلك القيم والمعايير الجديدة التي انتشرت في المجتمع وساعدت على انتشار تلك الظاهرة من وجهة نظر المبحوثات أيضًا، وكيفية مواجهة الأسرة والمجتمع لتلك الظاهرة وسبل الحد منها.

ب- المقابلة المتعمقة:

تعتبر المقابلة بوجه عام أحد الأساليب المنهجية التي تستخدم للحصول على بيانات مفصلة عن أنماط السلوك الاجتماعي، أو سبر أغوار مشاعر فرد معين تجاه ظاهرة اجتماعية بعينها، وجوانب تعريفه بها ورؤيته لها وكيفية ربطها بمجالات أخرى في حياته الاجتماعية[١].

والمقابلة عبارة عن التقاء مباشر بين فردين وجهًا لوجه، وتتحقق طريقة المقابلة في الدراسات الميدانية، عن طريق أسئلة يلقيها السائل لمعرفة رأي المجيب في موضوع محدد بالذات، ومن ثم تكون المقابلة في حد ذاتها هي "تبادل لفظي" بين السائل والمجيب، أي أنها على حد تعبير "وليام جود" عملية من عمليات التفاعل الاجتماعي[٢].

---

(١) محمد شفيق: أساليب البحث العلمي بين النظرية والتطبيق، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص ١٠٢.

(٢) محمد سعيد عبد المجيد، وجدي شفيق عبد اللطيف: المدخل إلى علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ٢١١.

نستخلص من ذلك أن المقابلة ليست محادثة فقط، ولكنها حوار يتضمن تفاعل بين الباحث والمبحوث في موقف مواجهة يحاول الباحث من خلاله استثارة بعض المعلومات أو التعبيرات لدى المبحوث حول خبراته وآرائه ومعتقداته إزاء موضوع معين[1].

هذا وقد استخدمت الباحثة أداة المقابلة باعتبارها مدخل هام لجمع الحقائق حول التفاصيل الخاصة بظاهرة الطلاق المبكر، وذلك بعد أن تم اختيار بعض المطلقات والمخالعات من فئة حديثي الزواج أثناء وجودهن داخل محاكم الأسرة كعينة عمدية، وروعي في اختيار هذه الحالات أن تكون متنوعة من حيث السن، والتعليم، والمستوى المهني، والاجتماعي.

وقد تمثل الهدف من هذه المقابلات في تطبيق دليل دراسة الحالة للحصول على بيانات كيفية حول بعض القضايا التي تمت صياغتها على هيئة بنود في هذا الدليل لجمع المادة اللازمة. ويجدر التأكيد هنا أن معظم تلك المقابلات قد تميزت بانعقادها في جو يسوده التفاهم والتعاون، حيث أدركت معظم الحالات هدف الباحثة، وتأكدن من صدق أسباب مقابلتها لهن بأنه عمل أكاديمي لن يخرج عن نطاق البحث العلمي، وأنه سوف تكون هناك سرية تامة فيما يتعلق بالبيانات أو المعلومات التي سوف يتم الحصول عليها من جانب الباحثة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه قد روعي أثناء المقابلة المتعمقة أن تتم بطريقة مفتوحة، بمعنى ترك الحوار يتم بصورة تلقائية دون التقييد بترتيب بنود دليل دراسة الحالة، وقد استطاعت الباحثة من خلال هذا الحوار أن تتعرف على الإجابة بنفسها عن كل بند من بنود الدليل، هذا فضلاً عن أن بنود الدليل لم يتم إثارتها بطريقة مباشرة خاصة عند التحدث مع المبحوثات حول تأثير بعض الظروف والسلوكيات السلبية المرضية كإدمان المخدرات، والعقم، والعجز الجنسي، والخيانة الزوجية في حدوث عدم الاستقرار الزواجي، وتأثير الطلاق النفسي والمادي عليهن وعلى أطفالهن، وترتيبات الإقامة والإعالة بعد الطلاق، والتي أخذت مساحة كبيرة من الوقت المخصص للمقابلات، وذلك منعًا لوجود أي خجل من الباحثة أو

---

(١) علي عبد الرازق جلبي، السيد عبد العاطي السيد: البحث العلمي الاجتماعي (لغته، ومداخله، ومناهجه، وطرائقه)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص ٢٦٧.

حذر منها عند التحدث حول هذه الموضوعات. بل اكتفت الباحثة بإطلاق العنان للمبحوثة بأن تتكلم كيفما تشاء عن ظروف حياتها، وأساليب تربيتها وعلاقتها بالطرف الآخر في العلاقة الزوجية، وطبيعة المشكلات أو الخلافات التي نشبت داخل الأسرة أو بين الزوجين السابقين طوال مدة الحياة الزوجية، والأبعاد المؤثرة في عدم استقرار الزواج، ومظاهر انحلال الزواج، وصاحب قرار الطلاق ورد فعل الطرف الآخر، وآثار الطلاق على المطلقة وأطفالها، وغير ذلك من بنود دليل دراسة الحالة.

هذا وقد تم تهيئة الظروف الملائمة لإجراء المقابلة مع المبحوثات (المطلقات) وتطبيق دليل دراسة الحالة بأن تم إجرائها داخل مكاتب تسوية المنازعات الموجودة بمحاكم الأسرة، وهي تلك المكاتب التي يقوم فيها الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين بمحاولة الصلح وفض النزاع بين الزوجين أو المطلقين قبل تحويل طلب الطلاق أو الخلع أو النفقة المقدم من الزوجة أو المطلقة إلى المحكمة وبدء السير في الإجراءات القانونية، وذلك بعد القيام بتهيئتهم نفسيًا لإجراء المقابلة، وبالإضافة إلى ما سبق، فقد قامت الباحثة بعقد عدة مقابلات أو جلسات مع بعض الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين العاملين بتلك المكاتب وذلك باعتبارهم مصادر هامة للحصول على المعلومات اللازمة عن كل حالة، وللتأكد من صدق ما تدليه الحالة من حقائق أو معلومات نظرًا للأخذ في الاعتبار أنه قد يختلف ما تدلي به الحالة عن أقوال الأخصائي الاجتماعي أو النفسي، وقد يختلف أيضًا عما يكشف عنه المطلق وأقارب الحالة.

**ج- الاستبيان:**

يعرف الاستبيان في أبسط صورة على أنه وسيلة لجمع البيانات اللازمة للبحث من خلال مجموعة من الأسئلة المطبوعة في استمارة خاصة يطلب من المبحوث الإجابة عليها، سواء سجلت هذه الإجابات بمعرفة المبحوث وحده دون تدخل من الباحث كالاستبيان البريدي، أو الإعلامي مثل الإذاعي أو التليفزيوني أو سجلت بمعرفة الباحث نفسه أو مساعديه من خلال مواقف المقابلة المقننة[(١)].

كما يعرف على أنه مجموعة من الأسئلة توجه للمبحوثين الذين يجيبون عليها بأنفسهم

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٨٦.

دون تدخل الباحث[1].

كما يعرف الاستبيان على أنه صحيفة تحتوي على مجموعة من الأسئلة التي يرى الباحث أن إجابتها يعني ما يتطلبه موضوع بحثه من بيانات ترسل إما عن طريق البريد أو يوزعها الباحث بنفسه، ويجمعها منهم بعد أن يجيبوا على أسئلتها[2].

وقد استعانت الباحثة بصحيفة الاستبيان لكي تحاول من خلالها الوقوف على ما تحدثه التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتلاحقة من آثار سلبية على الأسرة المصرية حديثة العهد بالزواج، وأهم المشكلات الأسرية الناجمة عن هذه التغيرات وعلاقتها بانتشار ظاهرة الطلاق المبكر، ووفقًا لهذا السبب فقد تم بناء الاستمارة لكي تحتوي على مجموعة من البنود الأساسية، وكل بند من هذه البنود عبارة عن موضوع فرعي يغطي جانباً معيناً من جوانب موضوع الدراسة (ظاهرة الطلاق المبكر)، ويندرج تحت هذه البنود مجموعة من الأسئلة الخاصة التي ترتبط بكل موضوع فرعي، وقد تم صياغة هذه الأسئلة على شكل أسئلة ذات متغيرات ثابتة بعد أن قامت الباحثة مقدمًا بتحديد بعض الإجابات أو المتغيرات التي تمثل احتمالات الإجابة الممكنة على كل سؤال ليقوم المبحوث بانتقاء منها ما يعبر عن موقفه، وتتعلق تلك البنود بالكيفية التي تم بها الاختيار للزواج، ثم مكان الإقامة بعد الزواج وشبكة العلاقات بالنسبة للزوجين وسياسة الإنفاق واتخاذ القرارات في الأسرة، والعلاقات الاجتماعية داخل الأسرة، والكيفية التي يتم بها تقسيم العمل وتوزيع الأدوار داخلها سواء كان ذلك في الأعباء المنزلية أو في تحمل المسئولية وتربية الأبناء، وتأثير تلك التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على ظاهرة الطلاق المبكر من وجهة نظر عينة الدراسة وذلك من خلال سؤالها عن ما تراه من عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية مسئولة عن انتشار ظاهرة الطلاق المبكر في الأعوام الأخيرة.

هذا وقد طبقت صحيفة الاستبيان على نحو (٢٠٠) زوجة من الزوجات صاحبات

---

(١) محمد سعيد عبد المجيد، وجدي شفيق عبد اللطيف: المدخل إلى علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ٢١٥.

(٢) محمد أنور محروس: مناهج البحث العلمي بين النظرية والتطبيق، المكتبة المصرية، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص ٤٦.

دعاوي الطلاق المبكر وذلك من واقع قضايا الطلاق المنظورة أمام محاكم الأسرة الثلاث بمحافظة القاهرة وذلك بعد أن تم اختيارهن بالطريقة الغرضية أو المتعمدة، إذا راعت الباحثة أن يكن من حديثي العهد بالزواج، أي ممن لم يمر على زواجهن أكثر من خمس سنوات فقط.

وقد طبقت صحيفة الاستبيان من خلال مواقف مقابلة حرة كانت تتم بين الباحثة والمبحوثات، كل على حدة، نظرًا لكثرة عدد الأسئلة المتضمنة فيها وشمولية الموضوعات التي تتصل بها ودقة البيانات التي تصبو إليها، بالإضافة إلى اختلاف مستويات عينة الدراسة من حيث متغير التعليم حيث كانت الباحثة تقوم أولاً بتحديد الهدف من البحث وموضوعه بطريقة عامة للمبحوثة ثم تترك لها الحرية في التعبير عن إجاباتها كيفما تشاء، وقد تم تطبيق الاستبيان بطريقة غير مقننة، حيث لم يكن هناك أي تماثل سواء في صياغة الأسئلة أو طريقة الإجابة عليها أو ترتيبها أو حتى طريقة توجيهها وذلك لاختلاف كل هذه الأمور باختلاف المستوى التعليمي والثقافي للمبحوثات.

وقد تم اختبار استمارة الاستبيان أو تجريبها مبدئيًا وذلك من خلال دراسة استطلاعية قامت من خلالها الباحثة بتطبيق استمارة البحث على مجموعة من أفراد البحث قبل تعميمها على كل أفراد العينة، وقد أتاح ذلك الفرصة للباحثة للتعرف على مواطن الضعف والقوة في استمارة الاستبيان، حيث قامت الباحثة باستبعاد بعض الأسئلة غير المناسبة التي أظهر التجريب المبدئي لها صعوبتها أو غموضها، وذلك من خلال امتناع الكثير من المبحوثات عن الإجابة عليها، كما قامت الباحثة بإعادة صياغة وترتيب وتسلسل بعض الأسئلة الأخرى، وإضافة أسئلة كان من الضروري وجودها، والتعرف على مدى طول الاستمارة والزمن الذي تستغرقه المبحوثة في الإجابة عليها مما ساعد الباحثة على إخراج الاستمارة في صورتها النهائية بشكل لائق ومتسق.

**ثانيًا- مجالات الدراسة :**

تقتضي الدراسة المنهجية للبحث أن يقوم الباحث بتحديد مجالات الدراسة تحديدًا دقيقًا، ولذلك سوف نعرض لمجالات الدراسة والتي تتمثل في المجال المكاني والبشري والزمني. ويشير المجال المكاني إلى الحدود الجغرافية لمجتمع البحث أو الأماكن التي ترددت عليها

الباحثة لإجراء البحث، أما المجال البشري فيمثل الأفراد الذين أُجريت عليهم الدراسة، بينما يمثل المجال الزمني هنا المدة التي استغرقها الجانب الميداني للدراسة.

**١- المجال المكاني:**

تعددت الأماكن التي ترددت عليها الباحثة لإجراء الدراسة الميدانية حيث شملت محاكم الأسرة الثلاث بمحافظة القاهرة بدءًا بمحكمة الأسرة بمصر الجديدة ومرورًا بمحكمة الأسرة بالزنانيري وانتهاءًا بمحكمة الأسرة بمدينة نصر، حيث تم مقابلة عدد من المطلقات والمخالعات والمتزوجات حديثًا من المقيمات بمحافظة القاهرة، حيث تشمل محكمة الأسرة بمصر الجديدة دوائر (الزيتون – مصر الجديدة - الوايلي)، وتشمل محكمة الأسرة بالزنانيري دوائر (شبرا – روض الفرج – الأزبكية – السيدة زينب – الجمالية – باب الشعرية – الموسكي – مصر القديمة – الخليفة – المعادي - بولاق)، في حين تشمل محكمة مدينة نصر دوائر (الحي السادس – الحي السابع – الحي الثامن – الحي العاشر – والقاهرة الجديدة والكيلو ٤.٥ ).

ويرجع اختيار الباحثة لمحافظة القاهرة فقط دون غيرها من المحافظات الأخرى لدراسة ظاهرة الطلاق المبكر بها إلى ما يلي:

١- أن محافظة القاهرة كان لها النصيب الأكبر من المشروعات التي صاحبت التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي شهدها المجتمع المصري خلال فترة السبعينيات والثمانينيات، وبالتالي فهي من أكثر المحافظات التي تأثرت بتلك التحولات.

٢- كذلك تعد محافظة القاهرة مركزًا لكثير من المؤسسات الإنتاجية والاستثمارية، كما أنها أكثر تعرضًا للتغيرات الاجتماعية والثقافية الهائلة والسريعة، وذلك للزيادة الكبيرة في عدد سكانها وكثرة الهجرة الداخلية إليها.

٣- بالإضافة إلى انتشار العشوائيات التي تعاني من الحرمان وعدم توفر ضرورات الحياة اليومية، فضلاً عن تخلف مستوى الخدمات بها، وزيادة حدة الخلافات الأسرية نتيجة للضغوط الاقتصادية، وتدني مستوى المعيشة، وانخفاض المستوى التعليمي، وغير ذلك من الظروف الاجتماعية والاقتصادية السيئة التي تستدعي إعطاءها مزيدًا من الاهتمام والعناية.

٢- **المجال البشري:**

يتمثل المجال البشري لهذه الدراسة في عدد من المطلقات والمخالعات من فئة حديثي الزواج (ممن تم طلاقهن بالفعل خلال السنوات الخمس الأولى فقط من الزواج)، حيث تم إجراء دراسة حالة لهن، بالإضافة إلى عدد آخر من الزوجات صاحبات قضايا الطلاق المبكر التي مازالت منظورة أمام القضاء (أي التي لم يتم الحكم فيها بعد)، حيث تم تطبيق صحيفة الاستبيان عليهن، وذلك أثناء وجود هذه الحالات داخل محاكم الأسرة بمصر الجديدة والزنانيري ومدينة نصر، وذلك بعد اختيارهن وفقًا لأسس معينة.

٣- **المجال الزمني:**

استغرقت الدراسة الميدانية لهذا البحث ما يقرب من ثلاثة شهور أي من ٢٠٠٥/٢/١ وحتى ٢٠٠٥/٥/١، حيث استغرقت دراسة الحالة مدة شهرًا كاملاً قامت الباحثة خلاله بالتردد اليومي على إحدى محاكم الأسرة الثلاث لمقابلة حالات الدراسة، وذلك بداية من الصباح الباكر أي (من الساعة التاسعة صباحًا منذ بدء العمل داخل مكاتب التسوية وحتى الساعة الثانية ظهرًا وهو ميعاد انتهاء العمل بها) بواقع دراسة حالة أو حالتين يوميًا تبعًا لمدى تجاوب كل حالة من الحالات ومدى تعاونها مع الباحثة، ثم استغرق بعد ذلك تطبيق صحيفة الاستبيان حوالي شهرين، حيث كان يتم تطبيق ثلاث استمارات أو أربعة يوميًا تبعًا لمدى توافر عينة الدراسة، ومدى تعاونها مع الباحثة، حيث تعرضت الباحثة في أحيان كثيرة لبعض الحالات التي رفضت التعاون معها، مهما استغرق من الباحثة وقتًا وجهدًا كبيرًا حتى استطاعت اقناعها بالتعاون معها.

**ثالثًا- حالات وعينة الدراسة الميدانية (إجراءات اختيارها وخصائصها):**

وفيما يتعلق بكيفية اختيار حالات الدراسة الميدانية، فقد تم تحديدها وفقًا لبعض الخطوات المتدرجة والتي اتبعتها الباحثة كي تتمكن من اختيار الحالات وهذه الخطوات هي:

أ- خلال فترة الدراسة الميدانية كان يتم يوميًا عمل حصر للمطلقات من واقع السجلات الخاصة بالمطلقات صاحبات دعاوي النفقة الموجودة بمكاتب تسوية المنازعات داخل محاكم الأسرة بمصر الجديدة، والزنانيري، ومدينة نصر، وذلك بالتعاون مع الأخصائيين الاجتماعيين الموجودين بتلك المكاتب لكونهم أكثر دراية بمضمون تلك

السجلات وتصنيفات الأفراد بها، وذلك بعد الحصول على تصريح بالموافقة على الإطلاع على تلك السجلات وحضور جلسات التسوية وإجراء الدراسة الميدانية من رؤساء مكاتب التسوية بتلك المحاكم. وقد تطلب إجراء المقابلات وجمع البيانات اللازمة لدراسة الحالة عدة زيارات للمحكمة وصلت إلى ثلاثون زيارة، وقد تم اختيار أثنى عشر حالة من داخل محكمة الزنانيري بمفردها نظرًا لكثرة الدوائر والأحياء التي تغطيها تلك المحكمة، أما باقي الحالات وعددها ثمانية عشر حالة فقد تم اختيارها بالتساوي من داخل محاكم الأسرة بمصر الجديدة ومدينة نصر بواقع ٩ حالات من كل محكمة.

ب- وبعد حضور جلسات التسوية والاستماع إلى أقوال تلك الحالات (صاحبات دعاوي النفقة) والتعرف على خصائصها ومدى تطابقها مع معايير الدراسة، كانت الباحثة تقوم باختيار حالة أو حالتين على الأكثر ممن تتوفر فيهن شروط الدراسة لتطبيق دليل دراسة الحالة وذلك لمدة ثلاثون يوما متتالية حتى بلغ عدد الحالات المختارة ثلاثون حالة.

ج- وقد تم اختيار حالات الدراسة بناء على المعايير والأسس الآتية:

١- أن تكون محل إقامتها داخل محافظة القاهرة.

٢- أن تكون من حديثي الزواج، أي ممن تم طلاقها خلال السنوات الخمس الأولى فقط من الزواج.

٣- أن تمثل هذه الحالات مختلف المراحل العمرية.

٤- أن تمثل هذه الحالات مختلف المستويات التعليمية.

٥- أن تمثل هذه الحالات مختلف المستويات المهنية.

٦- أن تمثل كذلك مختلف المستويات الاجتماعية أو الاقتصادية.

٧- أن تمثل هذه الحالات مختلف مستويات الأحياء السكنية (الفقيرة – المتوسطة – الغنية).

٨- أن تمثل نسبة من هذه الحالات الديانة المسيحية.

٩- أن تمثل نسبة من هذه الحالات حالات الخلع المبكر أيضًا.

ويرجع عدم اقتصار الباحثة ميدانيًا على دراسة حالات الطلاق المبكر فقط، وتطرقها إلى

دراسة بعض حالات الخلع المبكر أيضًا إلى سببين رئيسيين هما: **أولاً**: ما أظهرته الدراسة الاستطلاعية التي قامت بها الباحثة لمدة خمسة عشر يومًا داخل محاكم الأسرة الثلاث من تزايد عدد حالات وقضايا الخلع المرفوعة أمام القضاء يومًا بعد يوم خاصة من قبل حديثي الزواج (المتزوجات حديثًا) بشكل يدعو إلى القلق والخوف على الأسرة المصرية، **ثانيًا**: رغبة الباحثة في دراسة الخلع باعتباره شكلاً من أشكال الطلاق الأكثر شيوعًا في الوقت الحالي وذلك للتعرف على تلك العوامل أو الظروف التي تدفع الزوجة إلى طلب الخلع وتفضيله على طلب الطلاق وعلاقة ذلك بالمستوى التعليمي والمهني والاجتماعي لها، وكذلك التعرف على مدى فهم الزوجة لقانون الخلع وما يترتب عليه من أضرار مادية بالنسبة لها، وغير ذلك من المتغيرات الأخرى التي قد يساعد تحليلها الباحثة في فهم الأبعاد والجوانب المختلفة لظاهرة الطلاق المبكر.

والجدول التالي يتضمن عرضًا لحالات الدراسة الميدانية وخصائصها الأساسية.

**حالات الدراسة الميدانية:**

| رقم الحالة | نوع الطلاق | خصائص الحالة | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | العمر | مدة الحياة الزوجية الفعلية | مستوى التعليم | المستوى الاجتماعي والاقتصادي | مسكن الزوجية | الديانة |
| الحالة (١) | طلاق | ٢٨سنة | سنة واحدة | فوق متوسط | متوسط | مدينة نصر | مسلمة |
| الحالة (٢) | طلاق | ٢٧سنة | ٣ سنوات | جامعي | مرتفع | مدينة نصر | مسلمة |
| الحالة (٣) | خلع | ٢٧سنة | ٣ سنوات | جامعي | متوسط | عزبة النخل | مسلمة |
| الحالة (٤) | طلاق | ٣٧سنة | سنة واحدة | فوق جامعي (دكتوراه) | مرتفع | مدينة نصر | مسلمة |
| الحالة (٥) | طلاق | ٢٠سنة | سنة واحدة | متوسط | متوسط | شبرا | مسلمة |

| رقم الحالة | نوع الطلاق | خصائص الحالة | | | | | |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| | | العمر | مدة الحياة الزوجية الفعلية | مستوى التعليم | المستوى الاجتماعي والاقتصادي | مسكن الزوجية | الديانة |
| الحالة (٦ | خلع | ٢٦سنة | ٣ سنوات | جامعي | متوسط | الخليفة | مسلمة |
| الحالة (٧ | طلاق | ٢٩سنة | ٣ شهور | فوق جامعي (ماجستير) | مرتفع | مدينة نصر | مسلمة |
| الحالة (٨ | طلاق | ٢٧سنة | سنتين | جامعي | مرتفع | مدينة نصر | مسلمة |
| الحالة (٩ | خلع | ٢٩سنة | سنتين | جامعي | مرتفع | مصر الجديدة | مسلمة |
| الحالة (٠ | طلاق | ٢٥سنة | سنتين | أمية | منخفض | المرج | مسلمة |
| الحالة (١ | خلع | ٢٥سنة | ٦ شهور | جامعي | مرتفع | الزيتون | مسلمة |
| الحالة (٢ | طلاق | ٢٥سنة | سنتين | تقرأ وتكتب | منخفض | الجمالية | مسلمة |
| الحالة (٣ | طلاق | ٢٤سنة | ٥ سنوات | تقرأ وتكتب | متوسط | المطرية | مسلمة |
| الحالة (٤ | خلع | ٢٥سنة | سنتين | جامعي | متوسط | العباسية | مسلمة |
| الحالة (٥ | طلاق | ٢٣سنة | سنة واحدة | تقرأ وتكتب | مرتفع | مدينة نصر | مسلمة |
| الحالة (٦ | طلاق | ٣٠سنة | ٣ سنوات | جامعي | متوسط | باب الشعرية | مسلمة |
| الحالة (٧ | خلع | ٢٩سنة | سنتين | متوسط | مرتفع | الزاوية الحمراء | مسلمة |

| رقم الحالة | نوع الطلاق | خصائص الحالة | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | العمر | مدة الحياة الزوجية الفعلية | مستوى التعليم | المستوى الاجتماعي والاقتصادي | مسكن الزوجية | الديانة |
| الحالة (٨ | طلاق | ٢٤سنة | سنتين | متوسط | متوسط | روض الفرج | مسلمة |
| الحالة (٩ | طلاق | ٢٠سنة | ٦ شهور | متوسط | مرتفع | القاهرة الجديدة | مسلمة |
| الحالة (٠ | خلع | ٢٥سنة | شهرين | جامعي | متوسط | مدينة نصر | مسلمة |
| الحالة (١ | طلاق | ٢٦سنة | ٤ شهور | جامعي | متوسط | السيدة زينب | مسلمة |
| الحالة (٢ | خلع | ١٩سنة | شهر واحد | تقرأ وتكتب | منخفض | مصر القديمة | مسلمة |
| الحالة (٣ | طلاق | ٢٨سنة | ٤ سنوات | أمية | منخفض | الشرابية | مسلمة |
| الحالة (٤ | طلاق | ٢٤سنة | ٣ سنوات | متوسط | متوسط | الخانكة | مسلمة |
| الحالة (٥ | خلع | ٢٢سنة | ٤ سنوات | أمية | منخفض | بولاق | مسلمة |
| الحالة (٦ | طلاق | ٢٥سنة | سنة واحدة | جامعي | متوسط | مدينة نصر | مسلمة |
| الحالة (٧ | طلاق | ٢٠سنة | سنتين | متوسط | متوسط | عين شمس | مسلمة |
| الحالة (٨ | خلع | ٢٤سنة | ٤ سنوات | تقرأ وتكتب | منخفض | الأزبكية | مسلمة |
| الحالة (٩ | طلاق | ٢٨سنة | سنة واحدة | جامعي | متوسط | شبرا | مسيحية |
| الحالة (٠ | طلاق | ٢٩سنة | ٣ سنوات | فوق | متوسط | الوايلي | مسيحية |

| رقم الحالة | نوع الطلاق | خصائص الحالة | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | العمر | مدة الحياة الزوجية الفعلية | مستوى التعليم | المستوى الاجتماعي والاقتصادي | مسكن الزوجية | الديانة |
| | | | | متوسط | | | |

عينة الدراسة وكيفية اختيارها:

بالنظر إلى الخصائص العامة التي تميز بها مجتمع الدراسة ومدينة القاهرة بوصفها مدينة كبيرة وعاصمة الإقليم، وبالنظر إلى موضوع الدراسة الراهنة وأهدافها العامة والفرعية، فقد حددت الباحثة نوع العينة في النمط غير العشوائي (القصدي أو العمدي)، وهو النمط الذي يقوم فيه الباحث باختيار مفردات بعينها في دراسته، ويكون هذا النوع من أنواع العينات متفقًا مع الأسلوب الوصفي للدراسة وطبيعة الموضوع الذي يقوم بدراسته.

وقد قامت الباحثة باختيار مفردات العينة من الزوجات حديثي الزواج من واقع قضايا أو دعاوي الطلاق المبكر المرفوعة أمام محاكم الأسرة الثلاث بمحافظة القاهرة، والتي تطالب فيها الزوجات بحق التطليق، كما قامت الباحثة بمراعاة التنوع في اختيار مفردات العينة من حيث السن، والدخل الشهري، كما راعت التنوع في المستوى التعليمي والمهني وأيضًا التنوع في مدة الحياة الزوجية أو عدد سنوات الزواج ومحل الإقامة.

وقد بلغ عدد الحالات التي تمت دراستها ٢٠٠ حالة موزعة على أحياء ومناطق القاهرة المختلفة، وتم اختيار هذه الحالات بطريق الصدفة أثناء تواجدها داخل محاكم الأسرة لحضور جلسات تسوية المنازعات التي تعقدها مكاتب التسوية كخطوة أولى لفض النزاع ومحاولة الصلح بين الزوجين ولم شمل الأسرة قبل تحويل طلب الطلاق المقدم من الزوجة إلى القضاء.

ويعتبر اختيار العينة من أهم مراحل الدراسة الميدانية، إذ يتوقف عليها دقة النتائج التي يخرج بها الباحث، وقد اختارت الباحثة العينة بطريقة عمدية للزوجات صاحبات دعاوي الطلاق المبكر بعينها، أي التي لم يمر على زواجهن أكثر من خمس سنوات، حيث توجهت الباحثة إلى محكمة الأسرة بالزنانيري بدوائرها الإحدى عشر لتطبيق صحيفة الاستبيان على

بعض الحالات التي لديها قضايا طلاق مبكر، وقد طبقت صحيفة الاستبيان على عدد ٨٠ حالة من مستويات اقتصادية واجتماعية مختلفة بنسبة ٤٠٪ من عينة الدراسة نظرًا لاتساع النطاق الجغرافي أو كثرة عدد الدوائر والأحياء السكنية التي تشملها هذه المحكمة.

كما توجهت الباحثة إلى محكمة الأسرة بمصر الجديدة بدوائرها الثلاث، حيث قامت الباحثة بتطبيق صحيفة الاستبيان على عدد ٦٠حالة من مستويات اقتصادية واجتماعية مختلفة بنسبة ٣٠٪ من عينة الدراسة.

وكانت محكمة الأسرة بمدينة نصر بدوائرها الست هي ثالث الأماكن التي توجهت إليها الباحثة حيث تم تطبيق صحيفة الاستبيان على ٦٠ حالة تمثل العينة المختارة من هذا المكان بنسبة ٣٠٪ ومن هنا أصبح عدد حالات الدراسة التي تم تطبيق صحيفة الاستبيان عليها ٢٠٠ حالة، وكان للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية دور في خلق مشاكل أسرية لديها أدت إلى لجوئها إلى طلب الطلاق المبكر.

وقد حرصت الباحثة على اختيار عينة بشروط خاصة تمكن من اختبار الفروض وتحقيق الهدف المرجو من البحث وهذه الشروط هي:

١- التنوع في السن.
٢- التنوع في مدة الحياة الزوجية.
٣- التنوع في المستوى التعليمي.
٤- التنوع في المستوى المهني.
٥- التنوع في الدخل الشهري والمستوى الاجتماعي.
٦- التنوع في نمط إقامة الأسرة حديثة الزواج.

وحتى تتضح أوجه الصراع بين الزوجين، تم اقتصار البحث على حالات الطلاق المبكر بعد الدخول فقط.

**الخصائص العامة لعينة الدراسة:**

**١- الخصائص العمرية:**

أ- سن الزوجات وقت طلب الطلاق (وقت إجراء البحث):

والجدول التالي يوضح توزيع عينة الدراسة وفقاً للسن وقت طلب الطلاق أي وقت

إجراء البحث.

جدول (١)

توزيع عينة الدراسة وفقاً للسن وقت طلب الطلاق (وقت إجراء البحث)

| فئات السن (وقت طلب الطلاق) | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| أقل من ٢٠ سنة | ٣٧ | ١٨.٥ |
| من ٢٠ – ٢٤ سنة | ٥٣ | ٢٦.٥ |
| من ٢٥ – ٢٩ سنة | ٥١ | ٢٥.٥ |
| من ٣٠ – ٣٤ سنة | ٣٥ | ١٧.٥ |
| من ٣٥ – ٣٩ سنة | ١٩ | ٩.٥ |
| من ٤٠ – ٤٥ سنة | ٥ | ٢.٥ |
| الإجمالي | ٢٠٠ | ١٠٠ |

يتضح من جدول (١) أن ٢٦.٥٪ من إجمالي عينة الدراسة من الزوجات حديثي الزواج كان سنهن عند طلب الطلاق يقع في الفئة العمرية من ٢٠ - ٢٤ سنة، وأن ٢٥.٥٪ كن في الفئة العمرية من ٢٥ – ٢٩ سنة، وأن ١٧.٥٪ كان سنهن عند طلب الطلاق من ٣٠ – ٣٤ سنة، أي أن ٦٩.٥٪ من إجمالي العينة كان سنهن عند طلب الطلاق من ٢٠ – ٣٤ سنة.

كما تبين لنا بيانات جدول (١) أن ١٨.٥٪ من المبحوثات كان سنهن عند طلب الطلاق أقل من ٢٠ سنة، وأن ٩.٥٪ كان سنهن عند طلب الطلاق من ٣٥ – ٣٩ سنة، وأن ٢.٥٪ كان سنهن عند طلب الطلاق من ٤٠ – ٤٥ سنة، أي أن ١٢٪ فقط من جملة المبحوثات كان سنهن عند طلب الطلاق من ٣٥ – ٤٥ سنة وهذا يعني أن ٨٨٪ من إجمالي العينة كان سنهن عند طلب الطلاق أقل من ٣٥ سنة. ولذلك فنتائج هذا الجدول مشابهة لنتائج إحصاءات الزواج والطلاق وخاصة فيما يتعلق بسن الزوجة عند الطلاق.

ب- سن الزوجات وقت الزواج:

والجدول التالي يوضح توزيع عينة الدراسة وفقاً للسن وقت الزواج.

جدول (٢)

توزيع عينة الدراسة وفقاً للسن وقت الزواج

| فئات السن وقت الزواج | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| أقل من ٢٠ سنة | ٤٥ | ٢٢.٥ |
| من ٢٠ – ٢٤ سنة | ٦٥ | ٣٢.٥ |
| من ٢٥ – ٢٩ سنة | ٤٢ | ٢١ |
| من ٣٠ – ٣٤ سنة | ٢٩ | ١٤.٥ |
| من ٣٥ – ٤٠ سنة | ١٩ | ٩.٥ |
| الإجمالي | ٢٠٠ | ١٠٠ |

توضح بيانات جدول (٢) أن ما يقرب من ثلث عينة الدراسة بنسبة ٣٢.٥٪ أي ٦٥ مبحوثة، كان سنهن عند الزواج من ٢٠ – ٢٤ سنة، كما يبين هذا الجدول أيضاً أن ٤٥ مبحوثة بنسبة ٢٢.٥٪ من العينة كان سنهن عند الزواج أقل من ٢٠ سنة، وأن ٤٢ مبحوثة بنسبة ٢١٪ كان السن عند الزواج لديهن يقع في الفئة من ٢٥ – ٢٩ سنة، وأن ٢٩ مبحوثة بنسبة ١٤.٥٪ كان سنهن عند الزواج من ٣٠ – ٣٤ سنة، فيما عدا ١٩ مبحوثة بنسبة ٩.٥٪ كان سنهن عند الزواج يقع في الفئة من ٣٥ – ٤٠ سنة، وهذا يعني أن ٦٨٪ من إجمالي عينة الدراسة قد تزوجن في المرحلة العمرية من ٢٠ – ٣٤ سنة، مما يعد مؤشرًا على ارتفاع سن الزواج لدى الفتاة، والذي يرجع غالباً إلى الاهتمام بتعليم الفتاة وخاصة في المدينة، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الزواج، واهتمام الفتاة اليوم بأن يكون لها عملاً ودخلاً شهرياً خاصة وأن الشباب في الوقت الحاضر غالباً ما يقبلون على الزواج من الفتيات اللاتي لديهن عمل يدر عليهن دخلاً شهرياً يساعد على مواجهة أعباء الحياة، ومع ذلك فالاتجاه نحو الزواج المبكر ما زال موجوداً خاصة داخل الأحياء الشعبية والعشوائيات والأسر التي تعاني فتياتها من الأمية أو انخفاض المستوى التعليمي وعدم توافر فرص العمل أمامها.

ج- سن الأزواج وقت طلب الزوجات للطلاق:

والجدول التالي يوضح توزيع أزواج عينة الدراسة وفقاً للسن وقت طلب زوجاتهم للطلاق.

جدول (٣)

توزيع أزواج عينة الدراسة وفقاً للسن وقت طلب الزوجات للطلاق (وقت إجراء البحث)

| فئات السن الحالي | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| أقل من ٢٥ سنة | ١٣ | ٦.٥ |
| من ٢٥ – ٢٩ سنة | ٥١ | ٢٥.٥ |
| من ٣٠ – ٣٤ سنة | ٥٩ | ٢٩.٥ |
| من ٣٥ – ٣٩ سنة | ٥٢ | ٢٦ |
| من ٤٠ – ٤٥ سنة | ٢٣ | ١١.٥ |
| أكبر من ٤٥ سنة | ٢ | ١ |
| الإجمالي | ٢٠٠ | ١٠٠ |

يبين جدول (٣) أن ٨١٪ من أزواج عينة البحث كان سنهم عند طلب الطلاق يتراوح ما بين ٢٥ – ٣٩ سنة مقسمين كالآتي: من ٢٥ – ٢٩ سنة ٥١ زوج بنسبة ٢٥.٥٪، ومن ٣٠ – ٣٤ سنة ٥٩ زوج بنسبة ٢٩.٥٪، ومن ٣٥ – ٣٩ سنة ٥٢ زوج بنسبة ٢٦٪، كما يبين هذا الجدول أيضاً أن ٢٣ زوج بنسبة ١١.٥٪ كان سنهم عند طلب الطلاق يقع في الفئة من ٤٠ – ٤٥ سنة، وأن اثنين من الأزواج فقط بنسبة ١٪ كان سنهم أكبر من ٤٥ سنة، في حين أن ١٣ زوج بنسبة ٦.٥٪ كان سنهم عند الطلاق أقل من ٢٥ سنة.

د- سن الأزواج وقت الزواج:

والجدول التالي يوضح توزيع أزواج عينة الدراسة وفقاً للسن وقت الزواج.

جدول (٤)

توزيع أزواج عينة الدراسة وفقاً للسن وقت الزواج

| فئات السن الحالي | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| أقل من ٢٥ سنة | ٢٥ | ١٢.٥ |
| من ٢٥ – ٢٩ سنة | ٥٧ | ٢٨.٥ |
| من ٣٠ – ٣٤ سنة | ٥١ | ٢٥.٥ |

| | | |
|---|---|---|
| من ٣٥ – ٣٩ سنة | ٤٩ | ٢٤.٥ |
| من ٤٠ – ٤٥ سنة | ١٨ | ٩ |
| الإجمالي | ٢٠٠ | ١٠٠ |

تكشف معطيات هذا الجدول عن توزيع أزواج عينة الدراسة وفقاً لمتغير السن وقت الزواج، حيث يتضح أن ٥٧ زوجاً أي ما يعادل ٢٨.٥٪ من جملة الأزواج قد تزوجوا في الفئة العمرية من ٢٥ – ٢٩ سنة، يليهم ٥١ زوجاً بنسبة ٢٥.٥٪ كان سنهم عند الزواج في الفئة العمرية من ٣٠ – ٣٤ سنة، يليهم ٤٩ زوجاً بنسبة ٢٤.٥٪ قد تزوجوا في الفئة العمرية من ٣٥ – ٣٩ سنة، كما يوجد ٢٥ زوجاً بنسبة ١٢.٥٪ قد تزوجوا في الفئة العمرية أقل من ٢٥ سنة، و١٨ زوجاً بنسبة ٩٪ قد تزوجوا في الفئة العمرية من ٤٠ – ٤٥ سنة، وهذا يعني أن ٧٨.٥٪ من إجمالي أزواج العينة كان سنهم عند الزواج يتراوح ما بين ٢٥ – ٣٩ سنة، مما يعد مؤشراً لارتفاع سن الزواج بالنسبة للشباب والذي يرجع غالباً إلى انخفاض مستوى المعيشة وارتفاع تكاليف الزواج وعدم توافر فرص العمل أمام الكثير من شباب المجتمع المصري بالإضافة إلى تكليف الشباب بأداء الخدمة العسكرية.

**٢- خصائص المستوى التعليمي:**

أ- المستوى التعليمي للزوجات:

والجدول التالي يوضح توزيع أفراد العينة وفقاً للمستوى التعليمي أو الحالة التعليمية.

جدول (٥)

توزيع عينة الدراسة وفقاً للمستوى التعليمي

| المستوى التعليمي | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| أمية | ٢٦ | ١٣ |
| تقرأ وتكتب | ١٧ | ٨.٥ |
| حاصلة على الابتدائية | ٨ | ٤ |
| حاصلة على الإعدادية | ١٤ | ٧ |
| مؤهل متوسط | ٤٦ | ٢٣ |

| | | |
|---|---|---|
| مؤهل فوق المتوسط | ٣٣ | ١٦.٥ |
| مؤهل جامعي | ٥١ | ٢٥.٥ |
| ماجستير | ٣ | ١.٥ |
| دكتوراه | ٢ | ١ |
| الإجمالي | ٢٠٠ | ١٠٠ |

يتضح من جدول (٥) أن ٥١ مبحوثة بنسبة ٢٥.٥٪ من إجمالي عينة الدراسة حاصلات على مؤهل جامعي "ليسانس" أو "بكالوريوس"، وأن ٤٦ مبحوثة بنسبة ٢٣٪ حاصلات على مؤهل متوسط، وأن ٣٣ مبحوثة بنسبة ١٦.٥٪ حاصلات على مؤهل فوق المتوسط، كما يتضح أيضاً أن ٢٦ مبحوثة بنسبة ١٣٪ أميات، وأن ١٧ مبحوثة بنسبة ٨.٥٪ يعرفن القراءة والكتابة، وأن ١٤ مبحوثة بنسبة ٧٪ حاصلات على الشهادة الإعدادية و٨ مبحوثات بنسبة ٤٪ حاصلات على الشهادة الابتدائية، وأن ٥ مبحوثات فقط بنسبة ٢.٥٪ حاصلات على درجات أعلى من التعليم الجامعي وذلك بواقع ٣ مبحوثات حاصلات على درجة الماجستير بنسبة ١.٥٪ و٢ من المبحوثات حاصلات على درجة الدكتوراه بنسبة ١٪ فقط من إجمالي العينة، وهذا يعني أن ٦٥٪ من إجمالي عينة الدراسة هن من المتعلمات تعليماً جامعياً ومتوسطاً وفوق متوسطاً.

ب- المستوى التعليمي للأزواج:

والجدول التالي يوضح توزيع أزواج عينة الدراسة وفقًا للمستوى التعليمي أو الحالة التعليمية.

جدول (٦)

توزيع أزواج عينة الدراسة وفقاً للمستوى التعليمي

| المستوى التعليمي | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| أمي | ١٥ | ٧.٥ |
| يقرأ وتكتب | ٧ | ٣.٥ |
| حاصل على الابتدائية | ١١ | ٥.٥ |

| | | |
|---|---|---|
| حاصل على الإعدادية | ١٧ | ٨.٥ |
| مؤهل متوسط | ٥١ | ٢٥.٥ |
| مؤهل فوق المتوسط | ٢٧ | ١٣.٥ |
| مؤهل جامعي | ٦٩ | ٣٤.٥ |
| ماجستير | ١ | ٠.٥ |
| دكتوراه | ٢ | ١ |
| الإجمالي | ٢٠٠ | ١٠٠ |

ويلاحظ من تحليل البيانات في هذا الجدول أن ٦٩ زوجاً من الأزواج بنسبة ٣٤.٥٪ حاصلون على مؤهل جامعي، وأن ٥١ زوجاً بنسبة ٢٥.٥٪ حاصلون على مؤهل متوسط، وأن ٢٧ زوجاً بنسبة ١٣.٥٪ حاصلون على مؤهل فوق متوسط، كما يلاحظ أيضاً أن ١٧ زوجاً بنسبة ٨.٥٪ حاصلون على الشهادة الإعدادية، و ١١ زوجاً بنسبة ٥.٥٪ حاصلون على الشهادة الابتدائية، وأن ٧ من الأزواج بنسبة ٣.٥٪ كانوا ممن يعرفون القراءة والكتابة، في حين بلغ عدد الأميين ١٥ زوجاً بنسبة ٧.٥٪ من إجمالي العينة، وبلغ عدد الحاصلين على درجات علمية أعلى من الشهادة الجامعية ٣ أزواج فقط بنسبة ١.٥٪ من إجمالي العينة، حيث يوجد اثنين من الأزواج بنسبة ١٪ حاصلون على درجة الدكتوراه إلى جانب زوج واحد فقط بنسبة ٠.٥٪ حاصل على درجة الماجستير، وهذا يعني أن ٧٣.٥٪ من إجمالي أزواج عينة الدراسة هم من أصحاب المؤهلات العليا والمتوسطة وفوق المتوسطة كما يبين لنا ارتفاع نسبة الأزواج الحاصلون على مؤهل جامعي أن معظم الفتيات يقبلن على الزواج ممن يماثلونهن في المستوى التعليمي أو أكثر، يدلنا على ذلك أن ٢٥.٥٪ من الزوجات في البحث حاصلات على درجات جامعية.

**٣- خصائص الحالة العملية أو الوظيفية:**

أ- الحالة العملية للزوجات:

والجدول التالي يوضح توزيع أفراد العينة وفقاً للحالة الوظيفية أو طبيعة العمل.

جدول (٧)

توزيع عينة الدراسة وفقاً للحالة العملية أو الوظيفية

| الحالة العملية | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| لا يعملن (ربات بيوت) | ٦٣ | ٣١.٥ |
| الوظائف الحكومية والقطاع العام | ٣٣ | ١٦.٥ |
| القطاع الخاص | ٦٣ | ٣١.٥ |
| القطاع الخدمي | ٣٦ | ١٨ |
| أعمال حرة | ٥ | ٢.٥ |
| الإجمالي | ٢٠٠ | ١٠٠ |

يوضح جدول (٧) أن ٦٣ مبحوثة بنسبة ٣١.٥٪ من إجمالي حجم العينة ممن اشتركن في البحث ربات بيوت لا يعملن، وأن ١٣٧ مبحوثة بنسبة ٦٨.٥٪ من إجمالي حجم العينة يعملن في وظائف تتنوع ما بين القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع الخدمي والأعمال الحرة، حيث اشتملت العينة على عدد ٦٣ مبحوثة بنسبة ٣١.٥٪ من إجمالي العينة يعملن في القطاع الخاص بينما بلغت المبحوثات التي تعمل في وظائف حكومية أو قطاع عام ٣٣ مبحوثة بنسبة ١٦.٥٪ من إجمالي حجم العينة، كما بلغ عدد المبحوثات اللاتي يعملن في أعمال خدمية ٣٦ مبحوثة بنسبة ١٨٪، في حين بلغ عدد المبحوثات اللاتي يعملن أعمالاً حرة ٥ مبحوثات بنسبة ٢.٥٪ من إجمالي حجم العينة.

ب- الحالة العملية للأزواج:

والجدول التالي يوضح توزيع أزواج عينة الدراسة وفقاً للحالة العملية أو الوظيفية.

جدول (٨)

توزيع أزواج عينة الدراسة وفقاً للحالة العملية أو الوظيفية

| الحالة العملية | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| القطاع الحكومي أو العام | ٦٧ | ٣٣.٥ |
| القطاع الخاص | ٣١ | ١٥.٥ |
| القطاع الخدمي | ٢٣ | ١١.٥ |
| أعمال حرة | ٢١ | ١٠.٥ |
| مهن حرفية | ٣٨ | ١٩ |
| بدون عمل | ٢٠ | ١٠ |
| الإجمالي | ٢٠٠ | ١٠٠ |

يبين جدول (٨) أن أكثر من ربع أزواج عينة الدراسة وعددهم ٦٧ زوجاً بنسبة ٣٣.٥٪ يعملون في القطاع الحكومي أو العام، وأن ٣١ زوجاً بنسبة ١٥.٥٪ يعملون في القطاع الخاص، وأن ٢٣ زوجاً بنسبة ١١.٥٪ يعملون في القطاع الخدمي، وأن ٢١ زوجاً بنسبة ١٠.٥٪ يعملون أعمالاً حرة، بينما بلغ أصحاب المهن الحرفية ٣٨ زوجاً بنسبة ١٩٪، في حين بلغ عدد الأزواج الذين لا يعملون ٢٠ زوجاً بنسبة ١٠٪ من إجمالي حجم أزواج عينة الدراسة.

**٤- خصائص العينة من حيث مدة الحياة الزوجية (عدد سنوات الزواج):**

والجدول التالي يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة من حديثي الزواج وفقاً لمدة الحياة الزوجية الفعلية أو عدد سنوات الزواج القائمة بالفعل.

جدول (٩)

توزيع عينة الدراسة وفقًا لمدة الحياة الزوجية

| مدة الزواج | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| أقل من سنة | ٢٥ | ١٢.٥ |
| سنة | ٥٣ | ٢٦.٥ |

| | | |
|---|---|---|
| سنتين | ٤١ | ٢٠.٥ |
| ثلاثة | ٣٢ | ١٦ |
| أربعة | ٢٧ | ١٣.٥ |
| خمسة | ٢٢ | ١١ |
| الإجمالي | ٢٠٠ | ١٠٠ |

يتضح من تحليل جدول (٩) أن غالبية عينة الدراسة وعددهن **١٥١** مبحوثة بنسبة **٧٥.٥**٪ من إجمالي العينة لم يمضي على زواجهن أكثر من ثلاث سنوات، حيث نجد أن **٢٥** مبحوثة بنسبة **١٢.٥**٪ كانت مدة زواجهن أقل من سنة، و**٥٣** مبحوثة بنسبة **٢٦.٥**٪ كانت مدة زواجهن سنة واحدة، و **٤١** مبحوثة بنسبة **٢٠.٥**٪ لم يمضي على زواجهن سوى عامين، و**٣٢** مبحوثة بنسبة **١٦**٪ كانت مدة زواجهن ثلاث سنوات، إلى جانب **٢٧** مبحوثة بنسبة **١٣.٥**٪ كانت مدة زواجهن أربعة سنوات، و **٢٢** مبحوثة بنسبة **١١**٪ كانت مدة زواجهن خمس سنوات، وبالنظر إلى مدة الزواج، والنسب المئوية لها نجد أنه في الثلاث سنوات الأولى من الزواج كان عدد الزوجات الراغبات في الطلاق **١٥١** مبحوثة بنسبة **٧٥.٥**٪ من إجمالي العينة ولذلك يطلق على هذه الفترة من الزواج الفترة الحرجة حيث يتعرف الزوجان كل منهما على الآخر بشكل حقيقي، ويتعايشان وتتعارض أفكارهما واتجاهاتهما في الحياة، أي يصطدمان، فإما أن يستقرا وإما أن يزيد بينهما الاصطدام مما يؤدي بهما إلى الطلاق المبكر، كما يتضح أيضًا من الجدول السابق أنه كلما زادت مدة الحياة الزوجية كلما زاد الاستقرار الزواجي وانخفضت نسبة الطلاق المبكر، حيث نجد أن أعلى نسبة في عينة الدراسة كانت لمن طلبن الطلاق بعد السنة الأولى من الزواج وعددهن **٥٣** مبحوثة بنسبة **٢٦.٥**٪ ثم قلت النسبة تدريجيًا بعد السنة الثانية والثالثة والرابعة حتى وصلت إلى أقل معدلاتها في السنة الخامسة من الزواج بواقع **٢٢** مبحوثة بنسبة **١١**٪ وهي تعد أقل عدد مبحوثات وأعلى عدد سنوات زواج.

**٥- خصائص العينة من حيث إجمالي الدخل الشهري للأسرة (للزوجين معًا) :**

والجدول التالي يوضح توزيع إجمالي الدخل الشهري لأسر عينة الدراسة، أي للزوجين معًا.

جدول (١٠)

توزيع عينة الدراسة وفقًا لإجمالي الدخل الشهري للأسرة (للزوجين معًا)

| إجمالي الدخل الشهري للأسرة | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| أقل من ٥٠٠ جنيه | ٣٧ | ١٨.٥ |
| من ٥٠٠ إلى ٧٠٠ جنيه | ٥٤ | ٢٧ |
| من ٧٠٠ إلى ٩٠٠ جنيه | ٤٩ | ٢٤.٥ |
| من ٩٠٠ إلى ١٥٠٠ جنيه | ٣٧ | ١٨.٥ |
| أكثر من ١٥٠٠ جنيه | ٢٣ | ١١.٥ |
| الإجمالي | ٢٠٠ | ١٠٠ |

تكشف معطيات هذا الجدول عن توزيع عينة الدراسة وفقًا لمتغير الدخل الشهري للأسرة، أي للزوج والزوجة معًا، حيث يتضح أن عدد كبير من أسر هؤلاء الزوجات كان دخلها الشهري يتراوح ما بين ٥٠٠ إلى ١٥٠٠ جنيه شهريًا، وعددهن ١٤٠ مبحوثة بنسبة ٧٠٪ من إجمالي العينة مقسمة كالآتي: ٥٤ مبحوثة بنسبة ٢٧٪ في الفئة من ٥٠٠ إلى ٧٠٠ جنيه، و٤٩ مبحوثة بنسبة ٢٤.٥٪ في الفئة من ٧٠٠ إلى ٩٠٠ جنيه، و٣٧ مبحوثة بنسبة ١٨.٥٪ في الفئة من ٩٠٠ إلى ١٥٠٠ جنيه. كما يبين هذا الجدول أيضًا أن ٣٧ مبحوثة بنسبة ١٨.٥٪ من إجمالي العينة كان الدخل الشهري لأسرهن أقل من ٥٠٠ جنيه، وأن ٢٣ مبحوثة بنسبة ١١.٥٪ من إجمالي العينة كان الدخل الشهري لأسرهن أكثر من ١٥٠٠ جنيه، مع مراعاة أن الدخل هنا لا يمثل فقط المرتب الشهري للزوجين، وإنما يشمل أيضًا مصادر الدخل الأخرى والعائد المادي الشهري الإضافي، أو السنوي حيث تم تقسيمه على عدد الشهور بحيث يتم حسابه شهريًا، إذ وجد أن هناك علاقة بين دخل الأسرة والأسباب التي تؤدي إلى وجود خلافات بين الزوجين حديثي الزواج.

**٦- خصائص العينة من حيث محل الإقامة:**

والجدول التالي يوضح توزيع عينة الدراسة وفقًا لمحل الإقامة أو السكن أثناء مدة الحياة الزوجية.

جدول (١١)

توزيع عينة الدراسة وفقًا لمحل الإقامة أو السكن

| محل الإقامة | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| أحياء شعبية | ٩١ | ٤٥.٥ |
| أحياء متوسطة | ٧٦ | ٣٨ |
| أحياء راقية | ٣٣ | ١٦.٥ |
| الإجمالي | ٢٠٠ | ١٠٠ |

تكشف معطيات هذا الجدول عن توزيع عينة الدراسة وفقًا لمحل الإقامة أثناء مدة الحياة الزوجية، وقد تم توزيع عينة الدراسة على مختلف مناطق القاهرة المتباينة من النواحي السكنية والاقتصادية، حيث بلغ عدد المبحوثات اللاتي يقمن في أحياء أو مناطق شعبية كالمرج وعزبة النخل وبولاق والزاوية الحمراء ٩١ مبحوثة بنسبة ٤٥.٥٪ من إجمالي حجم العينة، في حين كان عدد المبحوثات اللاتي يقمن في أحياء ومناطق متوسطة المستوى كالزيتون وحدائق القبة والوايلي وشبرا ٧٦ مبحوثة بنسبة ٣٨٪، بينما بلغ عدد المبحوثات اللاتي يقمن في أحياء مرتفعة المستوى أو راقية مثل مصر الجديدة والنزهة ومدينة نصر والمعادي ٣٣ مبحوثة بنسبة ١٦.٥٪ من إجمالي حجم العينة.

**٧- الخصائص النوعية لنمط الأسرة:**

والجدول التالي يوضح توزيع عينة الدراسة وفقًا لنمط الأسرة حديثة الزواج.

جدول (١٢)

توزيع عينة الدراسة وفقًا لنمط الأسرة حديثة الزواج

| نمط الأسرة | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| أسر نوويه | ١٦٩ | ٨٤.٥ |
| أسر ممتدة | ٣١ | ١٥.٥ |
| الإجمالي | ٢٠٠ | ١٠٠ |

يوضح هذا الجدول أن عينة الدراسة قد اشتملت على عدد ٣١ مبحوثة بنسبة ١٥.٥٪

من إجمالي حجم العينة يعيشون في أسر ممتدة، كما اشتملت أيضًا على عدد ١٦٩ مبحوثة بنسبة ٨٤.٥٪ من إجمالي حجم العينة يعيشون في أسر نوويه، وهذا يعني سيادة الأسر النوويه بين عينة الدراسة، وهي الأسر التي يعيش فيها الزوج مع زوجته وأبنائه في سكن مستقل، وقلة الأسر الممتدة وهي الأسر التي يعيش فيها الزوج والزوجة وأبنائهم في سكن عائلة الزوج أو عائلة الزوجة.

**رابعًا- صعوبات الدراسة الميدانية:**

١- استغراق الباحثة الكثير من الوقت والجهد في محاولة كسب ود وثقة بعض حالات وعينة الدراسة من المطلقات والزوجات حديثي الزواج لاقناعهن بأهمية التعاون معها، خاصة وأن موضوع البحث يتصدى للمشاكل والخلافات الزوجية والعلاقات الاجتماعية والحميمية بين الزوجين في ظل التحفظ الاجتماعي تجاه هذا الموضوع.

٢- استغراق الباحثة الكثير من الوقت والجهد أيضًا في الحصول على تصاريح من رؤساء مكاتب التسوية بمحاكم الأسرة للموافقة على إطلاع الباحثة على السجلات الخاصة بدعاوي الطلاق والنفقة الموجودة بها، وحضورها لجلسات تسوية المنازعات وقيامها بإجراء المقابلة مع عدد من المطلقات وتطبيق الدراسة الميدانية.

٣- رفض بعض حالات وعينة الدراسة في البداية إجراء المقابلة والتعاون مع الباحثة نظرًا لشدة ما تعانيه من ظروف نفسية سيئة، أو رغبة منها في عدم تذكر ما قد مرت به من تجربة قاسية.

٤- إبداء بعض الحالات مقاومة شديدة في إعطاء المعلومات الخاصة بمسائل الضعف والعجز الجنسي، وكذلك محاولة البعض منها التستر على الحقيقة وعدم إظهارها كاملة.

٥- قلة عدد الحالات التي تمثل الديانة المسيحية من جملة حالات الطلاق المبكر الموجودة داخل محاكم الأسرة الثلاث بمحافظة القاهرة، حيث تم الاستعانة بحالتين فقط، إحداهن من داخل محكمة مصر الجديدة، والأخرى من محكمة الزنانيري، وهن من المطلقات طلاقًا مدنياً بسبب العجز الجنسي للأزواج.

٦- الانفعال الشديد من جانب بعض الحالات، خاصة هؤلاء المطلقات بسبب عنف

الأزواج وسوء معاملتهم، حيث أن مقابلة الباحثة وحديثها معهن قد أثار لديهن الإحساس بالألم والحزن الشديد الذي اتخذ في الغالب شكل البكاء المستمر، مما كان يؤدي إلى عرقلة سير البحث وضياع الكثير من الوقت والجهد.

٧- محاولة بعض أفراد أسر حالات وعينة الدراسة في بعض الأحيان مساومة الباحثة بطريقة غير مباشرة على دفع بعض النقود نظير عقد مقابلة معها وإعطائها البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة.

# الفصل السابع

# مشكلات الزواج الحديث

مقدمة.

أولاً- مرحلة الاختيار للزواج.

ثانيًا- مرحلة الزواج وتأسيس الأسرة.

ثالثًا- الإقامة وشبكة العلاقات.

رابعًا- دخل الأسرة وسياسة الإنفاق.

خامسًا- اتخاذ القرارات في الأسرة.

سادسًا- العلاقات والأدوار الاجتماعية.

## مقدمة

يتوقف استمرار الأسرة بوجه عام والأسرة الزواجية الحديثة بوجه خاص ودوامها، أو تفككها وهدمها بالطلاق على عدة متغيرات ربما تكون اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية أو سلوكية، منها ما يرتبط بفترة ما قبل الزواج وتكوين الأسرة كقرار الاختيار للزواج، وموقف الزوجين من الاختيار للزواج، والمبررات الدافعة لقبول أو للتردد أو رفض الارتباط بالآخر والزواج منه، ومنها ما يرتبط بمتغيرات تتصل ببنية الأسرة وأوضاعها بعد الزواج وتأسيس الأسرة، حيث تبدأ سلسلة جديدة من العناصر المؤسسة للأسرة ودوامها واكتمال عناصرها، وإذا فقدت الأسرة بعض العناصر المؤهلة لدوام النظام الأسري وتكامله فإن احتمالات التفكك تبدأ في الظهور، ومن ثم وقوع الطلاق المبكر باعتباره آلية من آليات تفكك الأسرة المصرية، ومن بين هذه العناصر المؤدية إلى تكامل النسق الأسري والتقليل من احتمالات التفكك والطلاق بصفة عامة، والطلاق المبكر بصفة خاصة، استمرار عنصر الحب بين الزوجين، والتفاهم والتناغم الثقافي بينهما، والبعد عن العناصر المهيئة لنشوب المشاجرات والخلافات، والاستقلال في الحياة الزوجية، وعدم تدخل أهل الزوج أو الزوجة أو الأقارب أو الأصدقاء في شئون الحياة الأسرية والزوجية، إضافة إلى بعض العناصر الأخرى المتصلة بالنواحي الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للبناء الأسري، كوضوح الأمور المالية داخل الأسرة ومعرفة الزوجين بدخل كل منهما، والمشاركة في تنظيم الميزانية واتخاذ القرارات في الأسرة، بالإضافة إلى مساهمة الزوجة في الإنفاق على الأسرة، ومشاركة الزوج للزوجة في تربية الأبناء والعمل المنزلي، والبعد عن العنف والإيذاء البدني واللفظي كأساليب للتعامل بين الزوجين داخل الأسرة. وقد أوضحت الدراسة الميدانية دور كل متغير من هذه المتغيرات على حده في حدوث المشكلات الأسرية والخلافات الزوجية بين الزوجين حديثي الزواج والتي أدت بدورها إلى لجوء الزوجة إلى طلب الطلاق المبكر وإنهاء العلاقة الزواجية وانهيار الأسرة حديثة الزواج.

وفي ضوء ذلك سوف تحاول الباحثة من خلال هذا الفصل الكشف عن تلك المتغيرات أو العوامل التي تساهم بشكل مباشر، أو غير مباشر في حدوث مشكلات بين الزوجين حديثي الزواج، وذلك بالبحث في عدة موضوعات تساعد في تحقيق هذا الهدف مثل الكيفية

التي تم بها الاختيار للزواج، ومدى توافر واستمرار متغير الحب قبل وأثناء الارتباط بالزواج، والإقامة وشبكة العلاقات، والدخل وسياسة الإنفاق، واتخاذ القرارات، والعلاقات والأدوار الاجتماعية داخل الأسرة حديثة الزواج.

**أولاً- مرحلة الاختيار للزواج:**

**١- مجال الاختيار للزواج:**

يبين جدول (١٣) أن ٤٧ مبحوثة بنسبة ٢٣.٥٪ من إجمالي العينة كان مجال اختيارهن للأزواج من معارف الأخوة والأصدقاء والأقارب وزملاء العمل، ثم جاء في المرتبة الثانية من حيث العدد والنسبة الاختيار من الأصدقاء، حيث تمثل هذا المجال في ٤٠ مبحوثة بنسبة ٢٠٪ يليه الاختيار من زملاء العمل، ويمثله ٣٧ مبحوثة بنسبة ١٨.٥٪ يليه الاختيار من الجيران ويمثله ٣٥ مبحوثة بنسبة ١٧.٥٪ يليه الاختيار من الأقارب ويمثله ١٨ مبحوثة بنسبة ٩٪ ثم زملاء الدراسة ويمثله ١٥ مبحوثة بنسبة ٧.٥٪، ثم جاء الاختيار بالمصادفة (عن طريق الصدفة) في المرتبة الأخيرة وتمثل هذا النوع من الاختيار في ٨ مبحوثات بنسبة ٤٪ من جملة العينة.

جدول (١٣)

توزيع عينة الدراسة وفقًا لمجال الاختيار للزواج

| مجال الاختيار | العدد | ٪ |
|---|---|---|
| الأقارب | ١٨ | ٩ |
| الأصدقاء | ٤٠ | ٢٠ |
| الجيران | ٣٥ | ١٧.٥ |
| زملاء الدراسة | ١٥ | ٧.٥ |
| زملاء العمل | ٣٧ | ١٨.٥ |
| معارف (الأخوات – الأصدقاء – الأقارب – الزملاء) | ٤٧ | ٢٣.٥ |
| أخرى تذكر | ٨ | ٤ |
| الإجمالي | ٢٠٠ | ١٠٠ |

ونستنتج من الجدول السابق تنوع وتعدد أشكال الاختيار للزواج نتيجة لاتساع نطاق العلاقات خاصة في ظل تزايد أعداد المتعلمات تعليمًا جامعيًا مختلطًا وإتاحة الفرصة للمرأة للالتحاق بالوظائف المختلفة مما يؤدي إلى اتساع مجال التعارف والعلاقات الخاصة.

### ٢- قرار الاختيار للزواج:

ويقصد به هنا القائم بالاختيار، حيث يوضح جدول (١٤) أن ١٠٢ مبحوثة بنسبة ٥١٪ أي نصف العينة قد اخترن أزواجهن بمفردهن دون تدخل من الأهل، بينما ذكرت ٣٨ مبحوثة بنسبة ١٩٪ أن اختيار الأزواج كان بالمشاركة مع الأهل، كما ذكرت ٣٠ مبحوثة بنسبة.

١٥٪ من جملة العينة، أن اختيار الأزواج تم عن طريق الأهل فقط. هذا وتظهر بيانات هذا الجدول أيضًا تنوع القائمين بالاختيار، إذ ذكرت ١٠مبحوثات بنسبة ٥٪ أن اختيار الأزواج كان عن طريق الأصدقاء، بينما ذكرت ٨ مبحوثات بنسبة ٤٪ أن اختيار الأزواج كان عن طريق الجيران، يليهم اختيار الأزواج عن طريق زملاء العمل ويمثله ٧ مبحوثات بنسبة ٣.٥٪، ثم يأتي اختيار الأزواج عن طريق الأقارب ويمثله ٥ مبحوثات بنسبة ٢.٥٪ من إجمالي العينة.

جدول (١٤)

توزيع عينة الدراسة وفقًا للقائم بالاختيار للزواج

| القائم بالاختيار | العدد | ٪ |
|---|---|---|
| الزوجة فقط | ١٠٢ | ٥١ |
| الزوجة والأهل | ٣٨ | ١٩ |
| الأهل فقط | ٣٠ | ١٥ |
| زملاء العمل | ٧ | ٣.٥ |
| الأصدقاء | ١٠ | ٥ |
| الأقـارب | ٥ | ٢.٥ |
| أخرى تذكر | ٨ | ٤ |
| الإجمالي | ٢٠٠ | ١٠٠ |

نستنتج من الجدول السابق تنوع القائمين بالاختيار للزواج وعدم اقتصاره على الزوجة والأهل فقط، وإنما أصبح للأقارب والأصدقاء وزملاء العمل دور في اختيار زوج المستقبل،

وهذا يدل على التغير الواضح الذي يمر به المجتمع المصري، وإن كان ذلك يثير التناقض والتساؤل، فكيف يتم الاختيار لموضوع يتعلق بحياة الشخص ومستقبله بناءًا على رأي الآخرين.

**٣- الموقف من الاختيار للزواج:**

يبين جدول (١٥) موقف عينة الدراسة من اختيار الأزواج، حيث نجد أن ١٤٠ مبحوثة بنسبة ٧٠٪ تمت موافقاتهن على اختيار الأزواج عن اقتناع، أما البعض وهن ٢٥ مبحوثة بنسبة ١٢.٥٪ فكن مترددات في قبول الأزواج، في حين أن البعض ويمثله ١٢ مبحوثة بنسبة ٦٪ كن مجبرات على الزواج، كما يكشف تحليل البيانات أن ٢٣ مبحوثة بنسبة ١١.٥٪ من إجمالي العينة كان لهن موقف آخر تجاه اختيار الأزواج، حيث ذكرن عدم وجود مبررًا لرفض الزوج.

جدول (١٥)

توزيع عينة الدراسة وفقًا للموقف من الاختيار للزواج

| الموقف من الاختيار | العدد | ٪ |
|---|---|---|
| الاقتناع | ١٤٠ | ٧٠ |
| التردد | ٢٥ | ١٢.٥ |
| الإجبار | ١٢ | ٦ |
| أخرى تذكر | ٢٣ | ١١.٥ |
| الإجمالي | ٢٠٠ | ١٠٠ |

ونستنتج من الجدول السابق أن غالبية المبحوثات بنسبة ٧٠٪ تم زواجهن عن اقتناع بالزوج، وذلك على الرغم من أن البعض منهن لم يخترن الزوج بأنفسهن، مما يعني تغير أساليب التفكير من جانب الفتاة عند اختيار الزوج نتيجة لزيادة وعي المرأة الناتج عن التعليم والعمل، كما نستنتج أيضًا أن التردد في قبول الزوج أو الإجبار على الزواج منه يعد عاملاً مؤثرًا في حدوث عدم التوافق بين الزوجين مما يؤدي إلى زيادة احتمالات وقوع الطلاق المبكر وتفكك الأسرة حديثة الزواج، إلا أنه من الواضح أن هناك متغيرات بنائية تؤثر على استقرار الأسرة الحديثة وإنهائها بالطلاق، رغم بنائها على اقتناع الطرفين، وربما تكمن هذه

العناصر البنائية في اجتماعيات أو اقتصاديات الأسرة والمناخ الاجتماعي الاقتصادي السائد. ومما يؤكد ذلك أن هناك ٧٠٪ من أفراد العينة ذكرن أن الزواج تم بناءًا على الاقتناع التام، يليه من كن مترددات بنسبة ١٢.٥٪ من إجمالي العينة.

وقد أكدت هذه النتيجة سامية الخشاب حيث ذهبت إلى أن العاطفة بين الزوجين قد تتأثر بطريقة الاختيار وذلك عندما يشعر أحد الزوجين أن شريك حياته فُرض عليه فرضًا من جانب الأسرة دون اختيار فيتولد لديه مشاعر البغض والكراهية بدلاً من الحب والرغبة في الحياة الزوجية[1].

**٤- مبررات التردد أو الرفض في اختيار الأزواج:**

يتضح من تحليل بيانات جدول (١٦) أن هناك أسبابًا متنوعة لتردد بعض المبحوثات ورفضهن لاختيار الأزواج، حيث ذكرت ١٠ مبحوثات بنسبة ٢٧٪ أي ما يعادل ٥٪ من جملة العينة أن السبب في رفضهن للزوج هو عدم التكافؤ العلمي أو اختلاف المستوى التعليمي. بينما ذكرت ٨ مبحوثات بنسبة ٢١.٧٪ أي ما يعادل ٤٪ من جملة العينة أن سبب الرفض هو كبر سن الزوج، بالإضافة إلى بعض الأسباب الأخرى وهي عدم التكافؤ الاجتماعي ويمثله ٥ مبحوثات بنسبة ١٣.٥٪ أي ما يعادل ٢.٥٪ من جملة العينة، وعدم التجانس العاطفي ويمثله أيضًا ٥ مبحوثات بنسبة ١٣.٥٪ أي ما يعادل ٢.٥٪ من جملة العينة، وعدم التجانس الفكري ويمثله أيضًا نفس العدد والنسبة وهي ٥ مبحوثات بنسبة ١٣.٥٪ أي ما يعادل ٢.٥٪ من جملة العينة، ثم يأتي بعد ذلك الرفض لعدم المعرفة المسبقة بالزوج ويمثله ٤ مبحوثات بنسبة ١٠.٨٪ أي ما يعادل ٢٪ من إجمالي عينة البحث.

جدول (١٦)

يوضح مبررات تردد ورفض بعض مبحوثات العينة في اختيار الأزواج

| مبررات التردد والرفض | العدد | ٪ | ٪ |
|---|---|---|---|
| عدم التجانس العاطفي | ٥ | ١٣.٥ | ٢.٥ |
| عدم التجانس الفكري | ٥ | ١٣.٥ | ٢.٥ |

(١) سامية الخشاب: النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، مرجع سابق، ص ١٤٣.

| | | | |
|---|---|---|---|
| عدم التكافؤ العلمي | ١٠ | ٢٧ | ٥ |
| عدم التكافؤ الاجتماعي | ٥ | ١٣.٥ | ٢.٥ |
| كبر سن الزوج | ٨ | ٢١.٧ | ٤ |
| أخرى تذكر | ٤ | ١٠.٨ | ٢ |
| المجموع | ٣٧ | ١٠٠ | ١٨.٥ |
| غير مطلوب | ١٦٣ | | ٨١.٥ |
| الإجمالي | ٢٠٠ | | ١٠٠ |

نستنتج من تحليل الجدول السابق مدى أهمية وجود التكافؤ العلمي والاجتماعي والعمري، وكذلك التوافق العاطفي والفكري بين الزوجين في الاقتناع بالزواج واستمرار الحياة الزوجية بالإضافة إلى أهمية تعرف الزوجة على الزوج لمدة كافية قبل الزواج لزيادة شعورها بالأمان والاطمئنان للحياة الجديدة، مما يعني أن طول مدة الخطوبة تعد عاملاً هامًا من عوامل زيادة درجة التقارب بين الزوجين ومن ثم حدوث الاستقرار الأسري بعد الزواج.

وقد أكدت هذه النتيجة سناء الخولي حيث ذهبت إلى أنه يمكن اعتبار طول مدة الخطبة مؤشرًا هامًا لمدى التوافق بين الخطيبين، وذلك لأنها فترة من التجربة المشتركة من خلالها يمكن للتوافق أن يتم، وعلى الرغم من أن الخصائص الخلقية لكل من الزوجين ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمدى ثبات الزواج أو تفككه، إلا أن طول مدة الخطبة دليل على وجود العوامل الأخرى وإلا ما استمرت، وغالبًا ما تكون الزيجات التي تتم دون فترة خطبة ولو قصيرة هي في الحقيقة زيجات اضطرارية لسبب أو لآخر. إلا أن الزيجات التي تقوم على تصور معين للزواج تكون أقل عرضه للطلاق(١).

**ثانيًا- مرحلة الزواج وتأسيس الأسرة:**

**١- مدى توافر الحب قبل الزواج:**

ونقصد هنا أهمية وجود الحب قبل الزواج، حيث يتضح من خلال جدول (١٧) أن

---

(١) سناء الخولي: الأسرة والحياة العائلية، مرجع سابق، ص ص ٢٧٢: ٢٧٣.

أكثر من نصف العينة تقريبًا ممثله في ١١٨ مبحوثة بنسبة ٥٩٪ كان زواجهن عن حب، أما البعض الآخر وعددهن ٨٢ مبحوثة بنسبة ٤١٪ لم يسبق زواجهن حب وإنما كان زواجًا تقليديًا فحسب.

جدول (١٧)

توزيع عينة الدراسة وفقًا لمتغير الحب قبل الزواج

| الزواج عن حب | العدد | ٪ |
|---|---|---|
| نعم | ١١٨ | ٥٩ |
| لا | ٨٢ | ٤١ |
| الإجمالي | ٢٠٠ | ١٠٠ |

ونستنتج من الجدول السابق فشل الزواج القائم على الحب فقط ويمكن تفسير ذلك بأن الارتباط عن حب غالبًا ما يجعل الفتاة تتغاضى عن بعض العوامل والمواصفات الأخرى الأكثر عقلانية عند اختيارها للزوج كالأخلاق والتدين وقوة الشخصية، بالإضافة إلى أن الارتباط العاطفي وحده لا يكفي لإقامة حياة زوجية ناجحة، وإنما لابد من توافر مقومات أخرى عديدة كالتكافؤ في السن والمستوى التعليمي والاجتماعي بين الزوجين.

**٢- المقصود بالحب لدى عينة الدراسة:**

يعد الحب من المفاهيم التي تحتمل معاني كثيرة، لذلك كان لابد من الكشف عن تلك المعاني لدى عينة الدراسة، ويتضح من تحليل جدول (١٨) أن المعنى السائد للحب لدى الغالبية من المبحوثات هو التجاوب والتعاطف بين الزوجين ويمثله ٧٠ مبحوثة بنسبة ٣٥٪، بينما ذكرت ٦٥ مبحوثة بنسبة ٣٢.٥٪ أن مفهوم الحب لديهن هو الراحة النفسية بين الزوجين، كذلك ذكرت بعض المبحوثات وعددهن ٢٨ مبحوثة بنسبة ١٤٪ أن الحب يعني لديهن المشاركة والتعاون، أما البعض الآخر من عينة البحث ويمثله ١٤ مبحوثة بنسبة ٧٪ فقد ذكرن أن الحب يعني بالنسبة لهن الثقة المتبادلة، في حين ذكرت ٥ مبحوثات بنسبة ٢.٥٪ أن الحب هو الكلمة الطيبة، أما باقي عينة الدراسة من المبحوثات وعددهن ١٨ مبحوثة بنسبة ٩٪ فقد ذكرن أن الحب لا يعني بالنسبة لهن معنى واحد فقط، وإنما هو يشمل جميع المعاني السابقة.

جدول (١٨)

توزيع عينة الدراسة وفقًا للمقصود من مفهوم الحب

| المقصود بالحب | العدد | ٪ |
|---|---|---|
| الكلمة الطيبة | ٥ | ٢.٥ |
| الراحة النفسية | ٦٥ | ٣٢.٥ |
| الثقة المتبادلة | ١٤ | ٧ |
| التجارب | ٧٠ | ٣٥ |
| والتعاطف | ٢٨ | ١٤ |
| المشاركة والتعاون | ١٨ | ٩ |
| أخرى تذكر | | |
| الإجمالي | ٢٠٠ | ١٠٠ |

ونستنتج من الجدول السابق وضوح مفهوم الحب لدى جميع أفراد العينة من الزوجات حديثي الزواج، إلا أن الحب بمعناه الحقيقي يجب أن يتجاوز كل هذه التعبيرات أو المفاهيم ليقصد به مقدار ما يحققه من سعادة بين الزوجين، واستمرار للحياة الزوجية.

**٣- مدى استمرارية الحب بعد الزواج:**

تسهم البناءات الشخصية لأعضاء الأسرة والتي تظهر في علاقاتهم داخل الأسرة في الحفاظ على كيان الأسرة. ولأبنية الزوجين النفسية أهمية كبيرة في الحفاظ على الرفاهية العاطفية لأفراد الأسرة. فالعلاقات الحميمية بين الأفراد، قد تحول دون تطور الضغط إلى أزمة، حتى ولو كانت المصادر المادية غير كافية، وقد تؤدي المحنة إلى تدعيم بناء الأسرة على المدى البعيد في وجود علاقات داخلية مستقرة ومترابطة ومتكيفة، على الرغم من أن آثارها المؤقتة قد تبدو ضارة. ويتوقف دور الأسرة في كونها محصنة أو مقوضة، على قدرتها على تلبية حاجات أفرادها العاطفية قبل وقوع الأزمة. وعندما تتحطم أنظمة حياة الأسرة تحت الضغط، فمعنى ذلك أن جذور التفكك تكون عادة موجودة قبل الحدث المعجل بالتحطيم.

هذا ويوضح جدول (١٩) أن ١٢٢ مبحوثة بنسبة مئوية ٦١٪ من إجمالي العينة قد ذكرن أن الحب لم يستمر بعد الزواج، وأن ٤٣ مبحوثة بنسبة ٢١.٥٪ من جملة العينة أيضًا قد ذكرن

أن الحب بينهن وبين أزواجهن قد استمر لفترة محدودة، بينما ذكرت ٣٥ مبحوثة فقط بنسبة ١٧.٥٪ من إجمالي العينة أن الحب قد استمر بين الزوجين بعد الزواج، إلا أنه لم ينجح في منع الزوجة عن طلب الطلاق، وذلك لوجود أسباب أخرى أدت إلى استحالة استمرار العشرة بينهن وبين أزواجهن.

جدول (١٩)

توزيع عينة الدراسة وفقًا لمدى استمرارية الحب بعد الزواج

| مدى استمرارية الحب | العدد | ٪ |
|---|---|---|
| نعم | ٣٥ | ١٧.٥ |
| لا | ١٢٢ | ٦١ |
| استمر لفترة محدودة | ٤٣ | ٢١.٥ |
| الإجمالي | ٢٠٠ | ١٠٠ |

ونستنتج من هذا الجدول انتفاء قيمة الحب بعد الزواج لدى غالبية الأزواج والزوجات حديثي الزواج الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حدة التوترات الأسرية ومن ثم زيادة نسبة الاتجاه نحو الطلاق المبكر، ويمكن تفسير ذلك بهذه التغيرات السريعة التي يشهدها المجتمع المصري الآن والتحول نحو تبني القيم المادية بدلاً من قيم الحب والانتماء الأسري وغيرها من القيم الأسرية الأصيلة التي يؤدي وجودها إلى تقوية دعائم الأسرة الزواجية الحديثة.

وقد أكدت هذه النتيجة سامية خضر صالح حيث ذهبت إلى أن هناك ارتباطًا بين ارتفاع معدلات الطلاق داخل المجتمع المصري في الآونة الأخيرة وازدياد الانجراف في تيار القيم المادية الجديدة بهدف المواءمة مع الاحتياجات، واتسمت التفاعلات بالنزوع إلى التفاعل مع العلاقات النفعية المادية وأدى ذلك إلى تهميش قيمة العلاقات البنائية بين الأفراد مما انعكس بدوره على النسق القيمي الثقافي وتحولت العلاقات الإنسانية الحميمية إلى علاقات السوق، وأنه كلما زاد اغتراب الأفراد عن مجتمعهم انعكس ذلك على أسرهم وبالتالي على عملية التنمية والتطور المجتمعي(١).

---

(١) سامية خضر صالح: دراسات سوسيولوجية معاصرة، مرجع سابق، ص ٣٢.

٤- أسباب عدم استمرار الحب بعد الزواج:

يبين لنا جدول (٢٠) الأسباب المؤدية إلى عدم استمرار الحب بين الزوجين حديثي الزواج، حيث نجد أن انشغال الزوج بالعمل، يعد من أهم الأسباب التي أدت إلى عدم استمرار الحب بعد الزواج، إذ بلغت نسبته ٢١.٢٪ أي ما يعادل ١٧.٥٪ من إجمالي العينة تمثله ٣٥ مبحوثة، كذلك فإن انشغال الزوجة بتربية الأولاد قد جاء بنفس الأهمية، حيث بلغ نفس النسبة والعدد وهو ٢١.٢٪ أي ما يعادل ١٧.٥٪ من إجمالي العينة تمثله ٣٥ مبحوثة أيضًا، ويعكس ذلك بالطبع مدى اهتمام الزوج بالعمل وكذلك مدى اهتمام الزوجة بتربية الأولاد وحرصها عليهم، واحتلال هؤلاء الأبناء للمرتبة الأولى في قائمة اهتمامات الزوجة، وبالإضافة إلى هذين العاملين السابقين، فقد جاء سوء طباع الزوج في مقدمة تلك الأسباب، ويمثله ٢٨ مبحوثة بنسبة ١٧٪ أي ما يعادل ١٤٪ من إجمالي العينة، يليه مباشرة انشغال الزوج بجمع المال ويمثله ٢٧ مبحوثة بنسبة ١٦.٤٪ أي ما يعادل ١٣.٥٪ من إجمالي العينة، ثم يأتي بعد ذلك إدمان الزوج وتعاطيه للمواد المخدرة ويمثله ٢٥ مبحوثة بنسبة ١٥.٢٪ أي ما يعادل ١٢.٥٪ من إجمالي العينة، هذا إلى جانب خلافات الزوجة المستمرة مع أهل الزوج، حيث ذكرت ١٥ مبحوثة بنسبة ٩٪ أي ما يعادل ٧.٥٪ من إجمالي العينة أن تلك الخلافات كانت سببًا هامًا من الأسباب التي أدت إلى عدم استمرار الحب بعد الزواج، ومن ثم مهدت إلى تقويض دعائم الحياة الزوجية ووقوع ظاهرة الطلاق المبكر وذلك لأن الحب كعنصر وجداني يلعب دورًا قويًا في دوام الأسرة والتقليل من حدوث العنف والتفكك الأسري، ومن ثم حدوث الطلاق.

وقد أكدت هذه النتيجة سامية الخشاب حيث ذهبت إلى أنه قد تتغير العاطفة الزوجية عند أحد الزوجين بعد فترة من الحياة الزوجية قد تطول أو تقصر نتيجة لسوء المعاملة والإهمال والهجر إلى جانب ما يتولد عن نمط المعيشة داخل الأسرة الممتدة من ضغوط وتوتر يغير من معدل العاطفة لدى الزوجة تجاه زوجها، حيث تحمله مسئولية سوء معاملتها داخل أسرته، وبذلك تصبح الحياة الزوجية خالية من الحب والعطف، وهذا الفتور العاطفي قد يكون مجالاً للعديد من مظاهر الصراع الزواجي أو الصراع بين الزوجة وأسرة زوجها[(١)].

(١) سامية الخشاب: النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، مرجع سابق، ص ١٤٣.

جدول (٢٠)

توزيع عينة الدراسة وفقًا لأسباب عدم استمرار الحب بعد الزواج

| الأسباب | العدد | ٪ | ٪ |
|---|---|---|---|
| انشغال الزوجة بتربية الأولاد | ٣٥ | ٢١.٢ | ١٧.٥ |
| انشغال الزوج بالعمل | ٣٥ | ٢١.٢ | ١٧.٥ |
| انشغال الزوج بجمع المال | ٢٧ | ١٦.٤ | ١٣.٥ |
| سوء طباع الزوج | ٢٨ | ١٧ | ١٤ |
| إدمان الزوج | ٢٥ | ١٥.٢ | ١٢.٥ |
| أخرى تذكر | ١٥ | ٩ | ٧.٥ |
| المجموع | ١٦٥ | ١٠٠ | ٨٢.٥ |
| غير مطلوب | ٣٥ | | ١٧.٥ |
| الإجمالي | ٢٠٠ | | ١٠٠ |

**ثالثًا- الإقامة وشبكة العلاقات:**

**١- الإقامة:**

**أ- نوع الإقامة:**

يبين جدول (٢١) أن ١٤٧ مبحوثة وأزواجهن بنسبة ٧٣.٥٪ كن يقمن في مسكن مستقل، بينما ذكرت ٥٣ مبحوثة بنسبة ٢٦.٥٪ أنهن كن يقمن إقامة مشتركة مع آخرين، حيث ذكرت ١٨ مبحوثة بنسبة ٩٪ أن إقامتهن كانت مع أهل الزوج، بينما ذكرت ١٣ مبحوثة بنسبة ٦.٥٪ أن إقامتهن كانت مع أهل الزوجة، في حين ذكرت ٢٢ مبحوثة بنسبة ١١٪ أن إقامتهن كانت في شقة مستقلة ولكن مع وجود آخرين اضطرتهم الظروف للعيش مع الزوجين مثل والدي الزوج أو أخت الزوج أو والدة الزوجة.

جدول (٢١)

توزيع عينة الدراسة وفقًا لنوع الإقامة بعد الزواج

| نوع الإقامة | العدد | ٪ |
|---|---|---|
| مسكن مستقل | ١٤٧ | ٧٣.٥ |
| مع أهل الزوج | ١٨ | ٩ |
| مع أهل الزوجة | ١٣ | ٦.٥ |
| في شقة مستقلة مع وجود آخرين | ٢٢ | ١١ |
| الإجمالي | ٢٠٠ | ١٠٠ |

**ب- أسباب إقامة الزوجين مع آخرين:**

يوضح جدول (٢٢) أن هناك أسبابًا متعددة لإقامة الزوجين مع آخرين أثناء الزواج، حيث ذكرت ١٧مبحوثة بنسبة ٣٢.١٪ أي ما يعادل ٨.٥ ٪ من إجمالي العينة أن السبب في الإقامة المشتركة هو عدم توافر الإمكانيات المادية للزوج، بينما ذكرت ١٢مبحوثة بنسبة ٢٢.٦٪ أي ما يعادل ٦٪ من إجمالي العينة أن السبب هو رغبة الزوج في العيش مع أسرته، وذكرت أيضًا ٦ مبحوثات بنسبة ١١.٣٪ أي ما يعادل ٣٪ من إجمالي العينة أن السبب هو رغبة الزوجة في العيش مع أسرتها، أما الباقي وعددهن ١٨ مبحوثة بنسبة ٣٤٪ أي ما يعادل ٩٪ من إجمالي العينة فقد ذكرن أن هناك بعض الظروف التي اضطرتهن إلى الإقامة المشتركة مع آخرين مثل ضرورة إقامة والدي الزوج أو الزوجة أو أحدهما مع الزوجين.

جدول (٢٢)

توزيع عينة الدراسة وفقًا لأسباب الإقامة المشتركة للزوجين حديثي الزواج

| الأسباب | العدد | ٪ | ٪ |
|---|---|---|---|
| عدم توافر الإمكانيات المادية | ١٧ | ٣٢.١ | ٨.٥ |
| رغبة الزوج في العيش مع أسرته | ١٢ | ٢٢.٦ | ٦ |
| رغبة الزوجة في العيش مع أسرتها | ٦ | ١١.٣ | ٣ |
| أخرى تذكر | ١٨ | ٣٤ | ٩ |

| | | | |
|---|---|---|---|
| المجموع | ٥٣ | ١٠٠ | ٢٦.٥ |
| غير مطلوب | ١٤٧ | | ٧٣.٥ |
| الإجمالي | ٢٠٠ | | ١٠٠ |

ج- أثر إقامة الزوجين مع آخرين في وجود خلافات بينهما:

يبين جدول (٢٣) أن الإقامة المشتركة للزوجين مع آخرين قد أدت إلى وجود خلافات ومشكلات كثيرة بينهما، حيث ذكرت ٣٥ مبحوثة بنسبة ٦٦٪ أي ما يعادل ١٧.٥٪ من إجمالي العينة وجود خلافات ناتجة عن الإقامة مع آخرين، بينما ذكرت ١٨ مبحوثة بنسبة ٣٤٪ أي ما يعادل ٩٪ من إجمالي العينة أن الإقامة مع آخرين لم تؤدي إلى وجود خلافات مع أزواجهن.

جدول (٢٣)

توزيع عينة الدراسة وفقًا لتأثير الإقامة المشتركة في وجود خلافات بين الزوجين حديثي الزواج

| تأثير الإقامة مع الآخرين | العدد | ٪ | ٪ |
|---|---|---|---|
| نعم | ٣٥ | ٦٦ | ١٧.٥ |
| لا | ١٨ | ٣٤ | ٩ |
| المجموع | ٥٣ | ١٠٠ | ٢٦.٥ |
| غير مطلوب | ١٤٧ | | ٧٣.٥ |
| الإجمالي | ٢٠٠ | | ١٠٠ |

ونستنتج من هذا الجدول أن الإقامة المشتركة للزوجين حديثي الزواج مع أهل الزوج أو أهل الزوجة، أو حتى الإقامة في شقة مستقلة ولكن مع وجود آخرين من الأهل مقيمين مع الزوجين إقامة دائمة أو مؤقتة يؤدي إلى تزايد حدة الخلافات الأسرية أو الزوجية بين الأزواج والزوجات حديثي الزواج نتيجة لتولد العديد من الصراعات والمشكلات الاجتماعية بين أحد طرفي العلاقة الزوجية وأهل الطرف الآخر كنتاج لهذه النوعية من الإقامة، وهنا ترتبط ثقافة المشاجرات والاختلافات بين الزوجين بمتغيرات أخرى تخرج عن نطاق طرفي العلاقة الزوجية، لتمتد إلى المحيط الاجتماعي

المتمثل في أسرتي الزوجين، ومدى تدخلها في شئون الأسرة والحياة الزوجية، كتدخل الحموات أو أخوات الزوج أو الزوجة في بعض القرارات المتعلقة بالأسرة.

وتتفق هذه النتيجة مع ما أظهرته نتائج دراسات معينة، أنه مع زيادة عدد الأفراد المقيمين داخل المسكن الواحد، نتيجة لإقامة الزوجين المشتركة مع أهل الزوج أو الزوجة، يقل التطابق الأسري وتضعف العلاقات الأسرية، بينما يزداد التطابق الأسري عندما يقل عدد الأفراد داخل المسكن الواحد نتيجة للإقامة المستقلة للزوجين بعيدًا عن الأهل، حيث يكون الوئام والترابط والتماسك أكثر من التفكك وعدم التماسك الأسري(١).

**٢- شبكة العلاقات:**

**أ- نوع العلاقة بين الزوجة وأهل الزوج:**

يبين جدول (٢٤) أن ١١١ مبحوثة بنسبة ٥٥.٥٪ من إجمالي عينة الدراسة كانت علاقاتهن بأهل الزوج علاقة عادية خالية من المشاكل. وأن ٥٣ مبحوثة بنسبة ٢٦.٥٪ من العينة كانت علاقاتهن بأهل الزوج سيئة، أما باقي عينة الدراسة وعددهن ٣٦ مبحوثة بنسبة ١٨٪ فكانت علاقاتهن بأهل الزوج علاقة حسنة.

جدول (٢٤)

توزيع عينة الدراسة وفقًا لنوع العلاقة بين الزوجة وأهل الزوج حديثي الزواج

| نوع العلاقة | العدد | ٪ |
|---|---|---|
| حسنة | ٣٦ | ١٨ |
| سيئة | ٥٣ | ٢٦.٥ |
| عادية | ١١١ | ٥٥.٥ |
| الإجمالي | ٢٠٠ | ١٠٠ |

ونستنتج من الجداول رقم (٢١)، (٢٣)، (٢٤) أن جميع الأزواج الذين أقاموا مع

(١) Zou, T: The Reciprocal Relationship Between Marital Interaction and Marital Happiness: A three- Wave Study. J. Marriage and the Family, 1992, Vol 54, P. 170.

الأهل بعد الزواج كانت العلاقة بين زوجاتهم وأهاليهم سيئة، بينما تنوعت العلاقة ما بين حسنة إلى سيئة إلى عادية في حالة الإقامة المستقلة للزوجين، مما يعني أن إقامة الزوجين حديثي الزواج مع أهل الزوج كانت سببًا أساسيًا في سوء العلاقة بين الزوجة وأهل الزوج والتي بدورها أثرت على العلاقة بين الزوجين، ومهدت لوقوع ظاهرة الطلاق المبكر.

**ب- أسباب سوء العلاقة بين بعض الزوجات وأهل الزوج:**

يبين جدول (٢٥) أن هناك أسبابًا عديدة أدت إلى سوء العلاقة ووجود خلافات بين الزوجة وأهل الزوج وهذه الأسباب هي: تدخل أهل الزوج في الحياة الخاصة للزوجين ويمثل هذا السبب ٢٩ مبحوثة بنسبة ٥٤.٧٪ أي ما يعادل ١٤.٥٪ من إجمالي عينة الدراسة، واصطناع الخلافات اليومية مع الزوجة ويمثل هذا السبب ١٣ مبحوثة بنسبة ٢٤.٦٪ أي ما يعادل ٦.٥٪ من إجمالي العينة، بالإضافة إلى عدم توافق الزوجة مع والدة الزوج ويمثل هذا السبب ٧ مبحوثات بنسبة ١٣.٢٪ أي ما يعادل ٣.٥٪ من جملة العينة، وكذلك غيرة أم الزوج أو أخت الزوج من الزوجة ويمثل هذا السبب ٤ مبحوثات بنسبة ٧.٥٪ أي ما يعادل ٢٪ من إجمالي عينة الدراسة.

وقد أكدت هذه النتيجة علياء شكري حيث ذهبت إلى أن من أهم أسباب سوء العلاقة بين الزوجة وأهل الزوج تدخل الحماة أو الأقارب كأخوة وأخوات الزوج أكثر من اللازم فيما لا يعنيهم، فقد يعاملون الزوج كما كانوا يعاملونه قبل الزواج ودون اعتبار لدوره الجديد، فقد يستمر التوجيه أكثر من اللازم، أو دون داع، وقد يشعرون أن هناك شيئًا ما قد أخذته الزوجة منهم وأنها حرمتهم من عطف سابق أو مال، وقد يصاحب هذا مشاعر الأسى والغيرة والخصومة والمكيدة أحيانًا، وعادة ما يؤدي إلى ردود فعل سيئة ويكون الزوج هو كبش الفداء، وقد تطالب بعض الزوجات شريك حياتها بقطع علاقاته مع أهله وأقاربه، وهذا أمر له أثاره السيئة، وقد يؤدي إقامة الزوجة مع الحماة إلى صراعات وتوترات ومشكلات تنبع من الخلط في الأدوار من ناحية الوالدين أو الزوجين، فالوالدان يخلطان بين دورهما كوالدين ودورهما كحموين، والزوجان يخلطان بين دورهما كزوجين ودورهما كأبناء(١).

---

(١) علياء شكري: المرأة في الريف والحضر، مرجع سابق، ص ٤٤٧.

جدول (٢٥)

توزيع عينة الدراسة وفقًا لأسباب سوء العلاقة بين الزوجة وأهل الزوج حديثي الزواج

| الأسباب | العدد | ٪ | ٪ |
|---|---|---|---|
| التدخل في الحياة الزوجية | ٢٩ | ٥٤.٧ | ١٤.٥ |
| اصطناع الخلافات اليومية | ١٣ | ٢٤.٦ | ٦.٥ |
| عدم التوافق مع والدة الزوج (الحماة) | ٧ | ١٣.٢ | ٣.٥ |
| الغيرة | ٤ | ٧.٥ | ٢ |
| المجموع | ٥٣ | ١٠٠ | ٢٦.٥ |
| غير مطلوب | ١٤٧ | | ٧٣.٥ |
| الإجمالي | ٢٠٠ | | ١٠٠ |

**ج- نوع العلاقة بين الزوج وأهل الزوجة:**

يوضح جدول (٢٦) أن ١١٤ زوج بنسبة ٥٧٪ من إجمالي عينة الدراسة كانت علاقاتهم بأهل الزوجة علاقة عادية خالية من المشاكل، وأن ٥٥ زوج بنسبة ٢٧.٥٪ من إجمالي العينة كانت علاقاتهم سيئة بأهل الزوجة، في حين أن ٣١ زوج بنسبة ١٥.٥٪ من إجمالي العينة كانت علاقاتهم بأهل الزوجة حسنة.

جدول (٢٦)

توزيع عينة الدراسة وفقًا لنوع العلاقة بين الزوج وأهل الزوجة حديثي الزواج

| نوع العلاقة | العدد | ٪ |
|---|---|---|
| حسنة | ٣١ | ١٥.٥ |
| سيئة | ٥٥ | ٢٧.٥ |
| عادية | ١١٤ | ٥٧ |
| الإجمالي | ٢٠٠ | ١٠٠ |

**د- أسباب سوء العلاقة بين الزوج وأهل الزوجة:**

يبين جدول (٢٧) أن هناك أسبابًا متعددة لسوء العلاقة ووجود خلافات بين الزوج وأهل الزوجة وهذه الأسباب هي عدم التفاهم واختلافات وجهات النظر بين الطرفين ويمثل هذا السبب ٢٦ زوجًا بنسبة ٤٧.٣٪ أي ما يعادل ١٣٪ من إجمالي العينة، وتدخل أهل الزوجة في حياة الزوجين الخاصة ويمثل هذا السبب ١٢ زوجًا بنسبة ٢١.٨٪ أي ما يعادل ٦٪ من إجمالي العينة، واصطناع الخلافات ويمثله ١١ زوجًا بنسبة ٢٠٪ أي ما يعادل ٥.٥٪ من إجمالي العينة، بالإضافة غلى عدم احترام الزوج لأهل الزوجة ويمثل هذا السبب ٦ أزواج بنسبة ١٠.٩٪ أي ما يعادل ٣٪ من إجمالي عينة الدراسة.

جدول (٢٧)

توزيع عينة الدراسة وفقًا لأسباب سوء العلاقة بين الزوج وأهل الزوجة حديثي الزواج

| الأسباب | العدد | ٪ | ٪ |
|---|---|---|---|
| التدخل في الحياة الزوجية | ١٢ | ٢١.٨ | ٦ |
| اصطناع الخلافات | ١١ | ٢٠ | ٥.٥ |
| عدم احترام الزوج لأهل الزوجة | ٦ | ١٠.٩ | ٣ |
| اختلاف وجهات النظر | ٢٦ | ٤٧.٣ | ١٣ |
| المجموع | ٥٥ | ١٠٠ | ٢٧.٥ |
| غير مطلوب | ١٤٥ | | ٧٢.٥ |
| الإجمالي | ٢٠٠ | | ١٠٠ |

وبمقارنة نتائج جدول (٢٥) مع نتائج هذا الجدول يتضح أن أسباب الخلافات بين الزوج وأهل الزوجة تتشابه إلى حد كبير مع أسباب الخلافات بين الزوجة وأهل الزوج. وقد كان لنوعية الإقامة أثر واضح في هذه الخلافات، حيث أن بعضها قد نتج عن إقامة الزوجين مع أهل الزوج أو أهل الزوجة إقامة مشتركة.

**هـ- أثر الخلافات بين الزوجة وأهل الزوج، والزوج وأهل الزوجة في طلب الزوجة**

للطلاق المبكر:

يوضح جدول (٢٨) أن ٣٥ مبحوثة بنسبة ٦٣.٦٪ أي ما يعادل ١٧.٥٪ من إجمالي العينة أدى وجود خلافات بينهن وبين أهالي أزواجهن، وكذلك بين أزواجهن وأهاليهن إلى التفكير في طلب الطلاق وإقدامهن عليه، في حين أن ٢٠ مبحوثة بنسبة ٣٦.٤٪ أي ما يعادل ١٠٪ من إجمالي العينة لم تؤدي بهن تلك الخلافات إلى طلب الطلاق المبكر.

جدول (٢٨)

يوضح أثر الخلافات بين الزوجة وأهل الزوج، والزوج وأهل الزوجة في طلب الزوجة للطلاق المبكر

| الخلافات المؤدية إلى طلب الطلاق | العدد | ٪ | ٪ |
|---|---|---|---|
| نعم | ٣٥ | ٦٣.٦ | ١٧.٥ |
| لا | ٢٠ | ٣٦.٤ | ١٠ |
| المجموع | ٥٥ | ١٠٠ | ٢٧.٥ |
| غير مطلوب | ١٤٥ | | ٧٢.٥ |
| الإجمالي | ٢٠٠ | | ١٠٠ |

نستنتج من هذا الجدول أنه غالبًا ما تزداد احتمالات الخلافات والشجار بين الزوجين ومن ثم الطلاق نتيجة لسوء العلاقة بين أحد طرفي العلاقة الزوجية وأسرة الطرف الآخر والتي يرجع السبب فيها في معظم الأحيان إلى تدخل أهل الزوج أو الزوجة في حياتهما الزوجية، خاصة ما يتعلق منها بكيفية التعامل مع الآخر، وتربية الأبناء وتعليمهم واتخاذ القرارات المختلفة وغيرها من المسائل الشخصية لكلا الزوجين، والتي ينبغي أن تترك لتصريفهما فقط دون تدخل من الآخرين.

**رابعًا: دخل الأسرة وسياسة الإنفاق:**

**١- دخل الأسرة:**

**أ- مدى معرفة الزوجين بدخل كل منهما:**

يوضح جدول (٢٩) أن أكثر من نصف عينة الدراسة من المتزوجات حديثًا وعددهن ١٢٧ زوجة بنسبة ٦٣.٥٪ يعرفن دخول أزواجهن كاملة، في حين أن ٧٣ مبحوثة بنسبة ٣٦.٥٪ لا يعرفن إجمالي دخول أزواجهن.

جدول (٢٩)

توزيع عينة الدراسة وفقًا لمدى معرفة الزوجة بدخل الزوج كله بعد الزواج

| مدى معرفة الزوجة بدخل الزوج | العدد | ٪ |
|---|---|---|
| نعم | ١٢٧ | ٦٣.٥ |
| لا | ٧٣ | ٣٦.٥ |
| الإجمالي | ٢٠٠ | ١٠٠ |

غير أن بيانات جدول (٣٠) توضح أن ١٠٨ من الأزواج بنسبة ٧٨.٨٪ أي ما يعادل ٥٤٪ من إجمالي العينة يعرفون إجمالي دخول زوجاتهم، فيما عدا ٢٩ زوج بنسبة ٢١.٢٪ أي ما يعادل ١٤.٥ من إجمالي العينة لا يعرفون إجمالي دخول زوجاتهم.

جدول (٣٠)

توزيع عينة الدراسة وفقًا لمدى معرفة الزوج بدخل الزوجة العاملة كله بعد الزواج

| مدى معرفة الزوج بدخل الزوجة | العدد | ٪ | ٪ |
|---|---|---|---|
| نعم | ١٠٨ | ٧٨.٨ | ٥٤ |
| لا | ٢٩ | ٢١.٢ | ١٤.٥ |
| المجموع | ١٣٧ | ١٠٠ | ٦٨.٥ |
| غير مطلوب | ٦٣ | | ٣١.٥ |
| الإجمالي | ٢٠٠ | | ١٠٠ |

وبمقارنة نتائج جدول (٢٩) ونتائج جدول (٣٠) يتضح أن الأزواج أكثر حرصًا على

معرفة دخول الزوجات وذلك نظرًا لكون الزوج هو المسئول الأول عن الإنفاق على الأسرة مما يجعله أكثر حرصًا على معرفة جميع موارد ومدخرات الأسرة التي تدر عائد مادي، كذلك توضح لنا مقارنة نتائج هذين الجدولين مدى حرص بعض الأزواج على إخفاء دخولهم عن زوجاتهم، وربما يرجع ذلك إلى عدم رغبة هؤلاء الأزواج في الإفصاح عن حقيقة دخولهم خشية أن تطالبهم الزوجات بزيادة معدلات أو أوجه الإنفاق داخل الأسرة.

ب- أيًا من الزوجين دخله أكبر:

يتضح من جدول (٣١) أن ٩١ زوج بنسبة ٦٦.٤٪ أي ما يعادل ٤٥.٥٪ من إجمالي العينة دخولهم أكبر من دخول زوجاتهم، وأن ٣٥ زوجة بنسبة ٢٥.٥٪ أي ما يعادل ١٧.٥٪ من إجمالي العينة دخولهن أكبر من دخول أزواجهن، بينما تبين أن ١١ مبحوثة بنسبة ٨.١٪ أي ما يعادل ٥.٥٪ من إجمالي العينة دخولهن تتساوى مع دخول أزواجهن.

جدول (٣١)

يوضح أيًا من الزوجين دخله أكبر

| الدخل الأكبر | العدد | ٪ | ٪ |
|---|---|---|---|
| الزوج | ٩١ | ٦٦.٤ | ٤٥.٥ |
| الزوجة | ٣٥ | ٢٥.٥ | ١٧.٥ |
| بالتساوي | ١١ | ٨.١ | ٥.٥ |
| المجموع | ١٣٧ | ١٠٠ | ٦٨.٥ |
| غير مطلوب | ٦٣ | | ٣١.٥ |
| الإجمالي | ٢٠٠ | | ١٠٠ |

**ج- أثر ارتفاع دخل الزوجة عن الزوج في وجود خلافات بينهما:**

من المعروف أنه كلما توافرت الظروف الاقتصادية المناسبة من مسكن وملبس وإمكانيات مادية مناسبة، ضيق ذلك في أعم الأحوال من الخلافات الزوجية، وزاد من الروابط والعلاقات الأسرية وخاصة إذا كان الإنفاق المادي داخل الأسرة غير مقيد، إلا أن هذه ليست قاعدة عامة، فقد يكون ارتفاع المستوى الاقتصادي وزيادة دخل الأسرة خاصة

إذا كان من جانب الزوجة عاملاً من عوامل تفكك العلاقات بين الزوجين، خاصة إذا لم يتقبل الزوج ذلك، حيث قد يترتب على ارتفاع دخل الزوجة حدوث عدم التوافق الزواجي، بل وخلل في العلاقات والروابط الأسرية بين الزوجين(١).

هذا ويبين لنا جدول (٣٢) أن ارتفاع دخل الزوجة عن الزوج داخل الأسرة الزواجية الحديثة قد أدى إلى وجود مشكلات بين الزوجين ويمثل ذلك ٢٨ مبحوثة بنسبة ٨٠٪ أي ما يعادل ١٤٪ من إجمالي العينة، بينما ذكرت ٧ مبحوثات بنسبة ٢٠٪ أي ما يعادل ٣.٥٪ من إجمالي العينة أن ارتفاع دخلوهن لم يؤدي إلى حدوث خلافات مع الزوج.

جدول (٣٢)

توزيع عينة الدراسة وفقًا لأثر ارتفاع دخل بعض الزوجات العاملات في وجود خلافات مع الأزواج

| أثر ارتفاع الدخل في وجود خلافات | العدد | ٪ | ٪ |
|---|---|---|---|
| نعم أدى | ٢٨ | ٨٠ | ١٤ |
| لا لم يؤدي | ٧ | ٢٠ | ٣.٥ |
| المجموع | ٣٥ | ١٠٠ | ١٧.٥ |
| غير مطلوب | ١٦٥ | | ٨٢.٥ |
| الإجمالي | ٢٠٠ | | ١٠٠ |

**د- أسباب الخلاف بين الزوجين نتيجة لارتفاع دخل الزوجة:**

يكشف لنا جدول (٣٣) أن هناك سببين رئيسيين للخلاف بين الزوجين نتيجة لارتفاع دخل بعض الزوجات عن أزواجهن وهذين السببين هما: إصرار الزوج على الاستيلاء على دخل الزوجة ويمثل هذا السبب ٢١ مبحوثة بنسبة ٧٥٪ أي ما يعادل ١٠.٥٪ من إجمالي العينة، وكذلك إحساس الزوج بالنقص تجاه الزوجة لكونها أكثر منه دخلاً ويمثل هذا

(١) Steven, R. and Evelyn, E: Depression in Marriage. New York: The Guilford Press, 1990.

السبب ٧ مبحوثات بنسبة ٢٥٪ أي ما يعادل ٣.٥٪ من إجمالي العينة.

وقد أكد هذه النتيجة السيد رمضان حيث ذهب إلى أن ارتفاع دخل الزوجة العاملة يعد أحد أسباب النزاع بين الزوجين وذلك إما لحاجة الأسرة لهذا الدخل وامتناع الزوجة عن الاشتراك في مواجهة احتياجات أسرتها، أو لمطالبة بعض الأزواج زوجاتهم العاملات بأن يسهمن بدخلهن كله في نفقات البيت، أو لاستيلاء بعض الأزواج على دخول زوجاتهم، أو لعدم احترام بعض الأزواج للارتباطات المادية للزوجات نحو أهاليهن، بالإضافة إلى الإحساس بالنقص من جانب بعض الأزواج تجاه زوجاتهم الأكثر دخلاً(١).

كما أكدت هذه النتيجة أيضًا سامية خضر صالح حيث ذهبت إلى أنه قد تساهم الضغوط المستمرة ومنها تضارب مكانة الزوج خاصة المهنية إلى اتساع الفجوة الأسرية بين الرجل والمرأة، وقد يكون الرجل مسيطرًا أو سلبيًا وغير مشاركًا في أعباء الحياة فيزداد الصراع بين الزوجين بصورة قد تتحول إلى عنف وتنعكس على الأبناء(٢).

جدول (٣٣)

توزيع عينة الدراسة وفقًا لأسباب الخلافات بين الزوجين في حالة ارتفاع دخل الزوجة

| أسباب الخلاف | العدد | ٪ | ٪ |
|---|---|---|---|
| إصرار الزوج على أخذ دخل | ٢١ | ٧٥ | ١٠.٥ |
| الزوجة | ٧ | ٢٥ | ٣.٥ |
| الإحساس بالنقص تجاه الزوجة | – | – | – |
| أخرى تذكر | | | |
| المجموع | ٢٨ | ١٠٠ | ١٤ |
| غير مطلوب | ١٧٢ | | ٨٦ |
| الإجمالي | ٢٠٠ | | ١٠٠ |

(١) السيد رمضان: إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والسكان، مرجع سابق، ص ص ١٢٣، ١٢٤.

(٢) سامية خضر صالح: دراسات سوسيولوجية معاصرة، مرجع سابق، ص ٣٥..

٢- ميزانية الأسرة حديثة الزواج:

أ- القائم بتنظيم ميزانية الأسرة حديثة الزواج:

يوضح جدول (٣٤) أن ميزانية الأسرة الزواجية الحديثة هي في معظم الأحيان بيد الزوجة ويمثل ذلك ٩٢ مبحوثة بنسبة ٤٦٪ من إجمالي العينة، وأنها أحيانًا تكون بيد الزوج ويمثل ذلك ٦١ مبحوثة بنسبة ٣٠.٥٪ من إجمالي العينة وكذلك أحيانًا ما تكون بيد الزوجين معًا ويمثل ذلك ٤٠ مبحوثة بنسبة ٢٠٪ من إجمالي العينة، وأنها في أحيان قليلة تكون بيد أهل الزوج وخاصة أم الزوج ويمثل ذلك ٧ مبحوثات بنسبة ٣.٥٪ من إجمالي عينة الدراسة، وربما يرجع ذلك إلى نوعية الإقامة المشتركة مع أهل الزوج.

جدول (٣٤)

توزيع عينة الدراسة وفقًا للقائم بتنظيم ميزانية الأسرة حديثة الزواج

| القائم بتنظيم ميزانية الأسرة | العدد | ٪ |
|---|---|---|
| الزوج | ٦١ | ٣٠.٥ |
| الزوجة | ٩٢ | ٤٦ |
| الزوجين معًا | ٤٠ | ٢٠ |
| أخرى تذكر | ٧ | ٣.٥ |
| الإجمالي | ٢٠٠ | ١٠٠ |

ب- مدى مساهمة الزوجة العاملة في ميزانية الأسرة حديثة الزواج:

يبين جدول (٣٥) أن ١٠٢ من المبحوثات بنسبة ٧٤.٤٪ من الزوجات العاملات أي ما يعادل ٥١٪ من إجمالي عينة الدراسة يساهمن بدخلهن في ميزانية الأسرة، وربما يرجع ذلك إلى ارتفاع تكاليف المعيشة أو غلاء الأسعار الذي يضطرهن إلى المساهمة في الإنفاق على الأسرة، في حين يوجد ٣٥ مبحوثة بنسبة ٢٥.٦٪ من الزوجات العاملات أي ما يعادل ١٧.٥٪ من إجمالي العينة لا يساهمن بدخولهن في ميزانية الأسرة.

جدول (٣٥)

توزيع عينة الدراسة وفقًا لمدى مساهمة الزوجة العاملة في ميزانية الأسرة حديثة الزواج

| مدى مساهمة الزوجات العاملات | العدد | ٪ | ٪ |
|---|---|---|---|
| نعم | ١٠٢ | ٧٤.٤ | ٥١ |
| لا | ٣٥ | ٢٥.٦ | ١٧.٥ |
| المجموع | ١٣٧ | ١٠٠ | ٦٨.٥ |
| غير مطلوب | ٦٣ | | ٣١.٥ |
| الإجمالي | ٢٠٠ | | ١٠٠ |

**ج- مقدار مساهمة الزوجة العاملة في ميزانية الأسرة حديثة الزواج:**

يوضح جدول (٣٦) أن ٣٦ مبحوثة بنسبة ٣٥.٣٪ أي ما يعادل ١٨٪ من إجمالي العينة يساهمن بدخلهن كله في ميزانية الأسرة، وأن ٢٣ مبحوثة بنسبة ٢٢.٥٪ أي ما يعادل ١١.٥٪ من إجمالي العينة يساهمن بثلاث أرباع الدخل، وأن ١٧ مبحوثة بنسبة ١٦.٧٪ أي ما يعادل ٨.٥٪ من إجمالي العينة يساهمن بنصف الدخل، وأن ١١ مبحوثة بنسبة ١٠.٨٪ أي ما يعادل ٥.٥٪ من إجمالي عينة الدراسة يساهمن بربع الدخل، وأن ١٥ مبحوثة بنسبة ١٤.٧٪ أي ما يعادل ٧.٥٪ يساهمن بجزء بسيط من دخلوهن لم يستطعن تحديده.

جدول (٣٦)

توزيع عينة الدراسة وفقًا لمقدار مساهمة الزوجة العاملة في ميزانية الأسرة حديثة الزواج

| مقدار المساهمة | العدد | ٪ | ٪ |
|---|---|---|---|
| بربعه | ١١ | ١٠.٨ | ٥.٥ |
| بنصفه | ١٧ | ١٦.٧ | ٨.٥ |
| بثلاث أرباعه | ٢٣ | ٢٢.٥ | ١١.٥ |
| بكل الدخل | ٣٦ | ٣٥.٣ | ١٨ |
| أخرى تذكر | ١٥ | ١٤.٧ | ٧.٥ |
| المجموع | ١٠٢ | ١٠٠ | ٥١ |

| | | | |
|---|---|---|---|
| غير مطلوب | ٩٨ | | ٤٩ |
| الإجمالي | ٢٠٠ | | ١٠٠ |

**د- مدى رضا الزوجة عن الإسهام في ميزانية الأسرة حديثة الزواج:**

يتضح من جدول (٣٧) أن أكثر من نصف عدد الزوجات المساهمات في ميزانية الأسرة وعددهن **٥٤** مبحوثة بنسبة **٥٣٪** أي ما يعادل **٢٧٪** من إجمالي العينة يساهمن في تحمل أعباء الأسرة المادية برضا منهن، في حين أن **٣٧** مبحوثة بنسبة **٣٦.٢٪** من الزوجات المساهمات أي ما يعادل **١٨.٥٪** من إجمالي العينة يساهمن في ميزانية الأسرة بإجبار من الزوج، كما تبين أن **١١** مبحوثة بنسبة **١٠.٨٪** من إجمالي المساهمات في ميزانية الأسرة أي ما يعادل **٥.٥٪** من إجمالي العينة يساهمن بناء على اتفاقهن المسبق مع الأزواج.

جدول (٣٧)

توزيع عينة الدراسة وفقًا لمدى رضا الزوجة العاملة عن الإسهام في ميزانية الأسرة حديثة الزواج

| المساهمة | العدد | ٪ | ٪ |
|---|---|---|---|
| برضا الزوجة | ٥٤ | ٥٣ | ٢٧ |
| بإجبار من الزوج | ٣٧ | ٣٦.٢ | ١٨.٥ |
| باتفاق الزوجين معًا | ١١ | ١٠.٨ | ٥.٥ |
| المجموع | ١٠٢ | ١٠٠ | ٥١ |
| غير مطلوب | ٩٨ | | ٤٩ |
| الإجمالي | ٢٠٠ | | ١٠٠ |

هـ- أسباب عدم مساهمة بعض الزوجات العاملات في ميزانية الأسرة حديثة الزواج:

يوضح لنا جدول (٣٨) أن هناك بعض الأسباب التي تؤدي إلى عدم مساهمة الزوجات حديثي الزواج في ميزانية الأسرة وهذه الأسباب هي: وجود اتفاق مسبق بين الزوجين على عدم مساهمة الزوجة في الإنفاق على الأسرة، ويمثل ذلك السبب **١٩** مبحوثة بنسبة **٥٤.٣٪** أي ما يعادل **٩.٥٪** من إجمالي العينة، ووجود بعض الالتزامات الأخرى الخاصة بالزوجة التي تمنعها عن المشاركة في الإنفاق على الأسرة كمساعدة الأهل أو شراء المستلزمات الخاصة

بها، ويمثل هذا السبب ١٣ مبحوثة بنسبة ٣٧.١٪ أي ما يعادل ٦.٥٪ من إجمالي العينة، بالإضافة إلى وجود بعض الأزواج الرافضين لمساهمة الزوجة في الإنفاق على الأسرة ويمثل هذا السبب ٣ مبحوثات فقط بنسبة ٨.٦٪ أي ما يعادل ١.٥٪ من إجمالي عينة الدراسة.

جدول (٣٨)

توزيع عينة الدراسة وفقًا لأسباب عدم مساهمة بعض الزوجات العاملات في ميزانية الأسرة حديثة الزواج

| الأسباب | العدد | ٪ | ٪ |
|---|---|---|---|
| الاتفاق على ذلك مسبقًا | ١٩ | ٥٤.٣ | ٩.٥ |
| الزوج لا يقبل الإسهام | ٣ | ٨.٦ | ١.٥ |
| لوجود التزامات أخرى | ١٣ | ٣٧.١ | ٦.٥ |
| المجموع | ٣٥ | ١٠٠ | ١٧.٥ |
| غير مطلوب | ١٦٥ | | ٨٢.٥ |
| الإجمالي | ٢٠٠ | | ١٠٠ |

**خامسًا- اتخاذ القرارات في الأسرة حديثة الزواج:**

**١- القائم بتحديد ميزانية الأسرة حديثة الزواج:**

يبين لنا جدول (٣٩) أن الزوج هو المسئول الأول عن تحديد ميزانية الأسرة وذلك بنسبة ٤٦.٥٪، وأنه أحيانًا ما يشارك الزوجين معًا في تحديد ميزانية الأسرة وذلك بنسبة ٢٧٪ من إجمالي العينة، وأن بعض الزوجات ينفردن بتحديد ميزانية الأسرة وذلك بنسبة ١٥٪، كما يوضح لنا الجدول وجود آخرين قائمين بتحديد ميزانية الأسرة، وهم من أهل الزوج وبخاصة أم الزوج وذلك بنسبة ١١.٥٪ من إجمالي العينة، وهذه النسبة تبين مدى تدخل الآخرين في الشئون الخاصة للأسرة حديثة الزواج.

جدول (٣٩)

توزيع عينة الدراسة وفقًا للقائم بتحديد ميزانية الأسرة حديثة الزواج

| القائم بتحديد ميزانية الأسرة | العدد | ٪ |
|---|---|---|

| | | |
|---|---|---|
| الزوج فقط | ٩٣ | ٤٦.٥ |
| الزوجة فقط | ٣٠ | ١٥ |
| الزوجين معًا | ٥٤ | ٢٧ |
| أخرى تذكر | ٢٣ | ١١.٥ |
| الإجمالي | ٢٠٠ | ١٠٠ |

**٢- القائم باتخاذ قرار الشراء في الأسرة حديثة الزواج:**

يوضح جدول (٤٠) أن الزوج غالبًا ما يكون هو صاحب قرار الشراء في الأسرة وذلك بنسبة ٤١٪، كما يبين الجدول أن ٣٥.٥٪ من إجمالي العينة كان قرار الشراء مشاركة بين الزوجين معًا، أو يرجع إلى الزوجة فقط بنسبة ١٥٪، أو بيد أهل الزوج فقط وبخاصة الأم وذلك بنسبة ٨.٥٪ من إجمالي عينة الدراسة، وهو ما يعني مدى تدخل الآخرين حتى في اتخاذ قرار شراء احتياجات البيت والأطفال مما ينتج عنه كثرة الخلافات والمشاجرات بين الزوجين حديثي الزواج.

جدول (٤٠)

توزيع عينة الدراسة وفقًا للقائم باتخاذ قرار الشراء في الأسرة حديثة الزواج

| القائم باتخاذ قرار الشراء | العدد | ٪ |
|---|---|---|
| الزوج فقط | ٨٢ | ٤١ |
| الزوجة فقط | ٣٠ | ١٥ |
| الزوجين معًا | ٧١ | ٣٥.٥ |
| أخرى تذكر | ١٧ | ٨.٥ |
| الإجمالي | ٢٠٠ | ١٠٠ |

وبمقارنة نتائج بيانات جدول (٣٦) ونتائج بيانات جدول (٤٠) يتبين لنا أن هناك علاقة طردية بين مساهمة الزوجة في ميزانية الأسرة ومشاركتها أو انفرادها باتخاذ القرارات الأسرية ومن بينها قرار الشراء داخل الأسرة، كما أن من يتخذ قرارًا معينًا في موقف ما يغلب أن يتخذ القرارات بعامة في المواقف الأخرى، وأن الزوج الذي تعود أن يستشير زوجته في

موقف معين يغلب عليه احتمال استشارته لها في معظم المواقف الأخرى في الأسره

**سادسًا- العلاقات والأدوار الاجتماعية داخل الأسرة الزواجية الحديثة:**

**١- الأبناء والطلاق:**

يبين لنا جدول (٤١) أن ١٠٩ مبحوثة بنسبة ٥٤.٥٪ من المبحوثات أي أكثر من نصف عينة الدراسة لديهن أبناء، وذلك بخلاف ٩١ مبحوثة بنسبة ٤٥.٥٪ من المتزوجات حديثًا ليس لديهن أبناء، وربما يرجع ذلك إلى قصر مدة الحياة الزوجية لعينة الدراسة والتي كانت لا تتعدى في بعض الأحيان عدة شهور قليلة.

جدول (٤١)

توزيع عينة الدراسة وفقًا لعدد المبحوثات اللاتي لديهن أبناء

| يوجد أبناء | العدد | ٪ |
|---|---|---|
| نعم | ١٠٩ | ٥٤.٥ |
| لا | ٩١ | ٤٥.٥ |
| الإجمالي | ٢٠٠ | ١٠٠ |

**أ- مدى مشاركة الزوج للزوجة حديثي الزواج في تربية الأبناء:**

يوضح جدول (٤٢) مدى مساعدة الزوج للزوجة حديثي الزواج في رعاية الأبناء، حيث ذكرت بعض الزوجات وعددهن ١٧ زوجة بنسبة ١٥.٦٪ أي ما يعادل ٨.٥٪ من إجمالي العينة أن الزوج كان دائم المساعدة لهن في رعاية الأبناء وتربيتهم، كما ذكرت ٤٣ مبحوثة بنسبة ٣٩.٤٪ أي ما يعادل ٢١.٥٪ من إجمالي العينة أن مساعدة الزوج لم تكن بشكل دائم، في حين ذكرت ٤٩ مبحوثة بنسبة ٤٥٪ أي ما يعادل ٢٤.٥٪ من إجمالي العينة عدم وجود أي دور للزوج مطلقًا في رعاية الأبناء.

جدول (٤٢)

توزيع عينة الدراسة وفقًا لمدى مشاركة الزوج للزوجة حديثي الزواج في تربية الأبناء

| مدى المشاركة | العدد | ٪ | ٪ |
|---|---|---|---|
| نعم دائمًا | ١٧ | ١٥.٦ | ٨.٥ |

| | | | |
|---|---|---|---|
| نعم أحيانًا<br>لا مطلقًا | ٤٣<br>٤٩ | ٣٩.٤<br>٤٥ | ٢١.٥<br>٢٤.٥ |
| المجموع | ١٠٩ | ١٠٠ | ٥٤.٥ |
| غير مطلوب | ٩١ | | ٤٥.٥ |
| الإجمالي | ٢٠٠ | | ١٠٠ |

**ب- عدم الإنجاب وعلاقته بطلب الطلاق المبكر:**

يبين لنا جدول (٤٣) أن ١٨ مبحوثة بنسبة ١٩.٨٪ من المبحوثات اللاتي ليس لديهن أبناء أي ما يعادل ٩٪ من إجمالي العينة كان عدم الإنجاب سببًا رئيسيًا لإقدامهن على طلب الطلاق المبكر، بينما ذكرت ٧٣ مبحوثة بنسبة ٨٠.٢٪ أي ما يعادل ٣٦.٥٪ من إجمالي العينة أن عدم وجود أبناء لم يكن سببًا رئيسيًا أو مباشرًا في طلبهن للطلاق المبكر.

جدول (٤٣)

توزيع عينة الدراسة وفقًا لمدى تأثير عدم الإنجاب في حدوث الطلاق المبكر

| عدم الإنجاب سبب الطلاق | العدد | ٪ | ٪ |
|---|---|---|---|
| نعم<br>لا | ١٨<br>٧٣ | ١٩.٨<br>٨٠.٢ | ٩<br>٣٦.٥ |
| المجموع | ٩١ | ١٠٠ | ٤٥.٥ |
| غير مطلوب | ١٠٩ | | ٥٤.٥ |
| الإجمالي | ٢٠٠ | | ١٠٠ |

**٢- عمل الزوجة:**

**أ- تأثير عمل الزوجة في حدوث مشكلات بين الزوجين حديثي الزواج:**

وبالنسبة لهذه الفئة نستطيع أن نقول أن التغيرات الاجتماعية والتقنية قد أتاحت للمرأة أن تقوم بدور فعال في جميع مجالات العمل، حيث أظهرت كفاءة عالية، ويرجع ذلك إلى زيادة الاهتمام بتعليم المرأة وإعطائها فرصة مساوية للرجل. فقد حول عصر الصناعة أنظار الناس إلى العمل، فأصبحوا ينظرون إلى العمل على أنه نشاط ضروري في حد ذاته لنمو

استحصيه إلا أن عدم التحاق المرأة بالعمل، ما زال يعتبر شيئا مقبولاً لأنها إذا لم تعمل خارج المنزل، فيكفي أنها تقوم على رعاية شئون أسرتها. ومع ذلك فالعمل خارج المنزل أصبح جزءًا هامًا في حياة كثير من الزوجات حتى لو تحملن إلى جانبه القيام بأعمال المنزل، وقد فتح التحاق المرأة بالعمل أمامها مجالات واسعة من النشاط الاجتماعي وأحدث تغييرات هامة في مكانتها في المجتمع(١).

وتتأثر الحياة الزوجية والعلاقات الأسرية بعمل الزوجة في العصر الحديث وهناك أسئلة عديدة تظهر دائمًا عندما تلتحق الزوجة بالعمل مثل: ما هي آثار عمل المرأة المتزوجة على تغير حال الأسرة؟ وهل التحاق الزوجة بالعمل يكون سببًا لتعاسة الأسرة واحتمال وقوع الطلاق بين الزوجين؟ وما هي طبيعة العلاقات بين الزوجين داخل الأسرة التي تكون الزوجة فيها عاملة ؟ وخاصة في ظل ما أتاحه المجتمع الصناعي الحديث والتقنية الحديثة من فرصة أمام الزوجة للالتحاق بالعمل والمساواة بالزوج والحصول على أجر نظير هذا العمل، وبالتالي المشاركة الإيجابية في ميزانية الأسرة(٢).

هذا ويوضح جدول (٤٤) أن ٨٤ مبحوثة بنسبة ٦١.٣٪ من الزوجات العاملات أي ما يعادل ٤٢٪ من جملة العينة لم يكن لعملهن أي تأثير سلبي على الأسرة، ولم يسبب لهن أية خلافات داخل الأسرة وبالتالي لم يؤثر على علاقاتهن بأزواجهن، كما يبين أن ٥٣ مبحوثة بنسبة ٣٨.٧٪ أي ما يعادل ٢٦.٥٪ من جملة عينة البحث قد أدى عملهن إلى وجود بعض المشكلات التي أدت إلى سوء علاقاتهن بأزواجهن.

جدول (٤٤)

توزيع عينة الدراسة وفقًا لمدى تأثير عمل الزوجة في حدوث مشكلات بين الزوجين حديثي الزواج

| مدى التأثير | العدد | ٪ | ٪ |
|---|---|---|---|

(١) Bradbury, T. and Finchan, F: Attributions in Marriage: Review and Critique: Psyological Bulletin, 1990, P. 33.

(٢) Beach, S, Sandeen, E. and O, Leary, K: Depression In Marriage, New York: Guilford Press, 1990.

| | | | |
|---|---|---|---|
| نعم | ٥٣ | ٣٨.٧ | ٢٦.٥ |
| لا | ٨٤ | ٦١.٣ | ٤٢ |
| المجموع | ١٣٧ | ١٠٠ | ٦٨.٥ |
| غير مطلوب | ٦٣ | | ٣١.٥ |
| الإجمالي | ٢٠٠ | | ١٠٠ |

**ب- المشكلات التي صاحبت عمل الزوجات حديثي الزواج:**

يكشف لنا جدول (٤٥) أن هناك بعض المشكلات التي صاحبت عمل الزوجات حديثي الزواج، وأن أكثر هذه المشكلات هي تعدد أدوار الزوجة وعدم القدرة على التوفيق بين مطالب العمل والبيت ويمثل هذه المشكلة ٢٥ مبحوثة بنسبة ٤٧.٢٪ أي ما يعادل ١٢.٥٪ من إجمالي العينة، وكذلك تأخر الزوجة في الرجوع إلى المنزل نتيجة لكثرة عدد ساعات العمل ويمثل هذه المشكلة ١٢ مبحوثة بنسبة ٢٢.٦٪ أي ما يعادل ٦٪ من إجمالي العينة، بالإضافة إلى عدم قدرة الزوجة على الوفاء بمطالب الزوج ويمثل هذه المشكلة ٩ مبحوثات بنسبة ١٧٪ أي ما يعادل ٤.٥٪ من إجمالي العينة، هذا إلى جانب وجود مشكلة أخرى كشفت عنها الدراسة وهي رفض الزوج التام لعمل الزوجة وذلك لرغبته في أن تتفرغ للحياة الزوجية ويمثل هذه المشكلة ٧ مبحوثات بنسبة ١٣.٢٪ أي ما يعادل ٣.٥٪ من إجمالي عينة الدراسة.

وهنا لا نستطيع أن ننكر أن العلاقات الأسرية في الأسرة التي تعمل فيها الزوجة قد تأثرت بعمق، وإن كانت نتائج ذلك تختلف من فئة لأخرى، ويعكس هذا الاختلاف المستويات الاقتصادية والثقافية والميول، ومن أبرز جوانب التأثر ذلك الصراع الظاهر أو المستتر بين الزوج والزوجة على السيادة والميزانية والادخار ومعاملة الأطفال والصلة بالنسق القرابي وغير ذلك من المسائل التي طرحها وأفرزها التغير الاجتماعي بوجه عام، ومن المتوقع ازدياد هذه المؤثرات على العلاقات الأسرية إلى الدرجة التي قد تسبب انهيار الأسرة بشكل أكبر في الفترات القادمة[1].

(١) Emery, R: Renegotiating Family Relationships. New York: Guilford Press, 1994.

وقد أكد هذه النتيجة غريب سيد أحمد حيث ذهب إلى ارتباط التزايد في معدلات الطلاق في السنوات الأخيرة بخروج المرأة المتزوجة للعمل خارج المنزل، حيث ساعد ذلك في استقلالها الاقتصادي عن الزوج، فضلاً عما ترتب على خروجها للعمل من حدوث صراع بين أدوارها داخل المنزل (كزوجة وأم لأبناء) وخارجه في عملها الوظيفي[١].

كما أكد هذه النتيجة أيضًا السيد رمضان حيث ذهب إلى أن خروج المرأة للعمل قد يؤدي إلى حدوث الخلافات والمشكلات بين الزوجين وذلك لأن بعض الأزواج يفضل الانفراد بمسئولية العمل والإنفاق على الأسرة وحصر الزوجة في تربية الأبناء فقط والقيام بالأعمال المنزلية في حين أن الزوجة ترغب في العمل خارج المنزل لتحقق باستقلالها الاقتصادي طموحها الشخصي بما يضفيه عليها من مكانة اجتماعية وإحساسها بالثقة نتيجة لشعورها بقيمة العمل الذي تؤديه، بالإضافة إلى ما يحققه اشتغالها من شغل وقت الفراغ من ناحية – وشعور بالاستقرار نحو المستقبل من ناحية أخرى[٢].

جدول (٤٥)

توزيع عينة الدراسة وفقًا للمشكلات التي صاحبت عمل بعض الزوجات حديثي الزواج

| المشكلات | العدد | ٪ | ٪ |
|---|---|---|---|
| تأخر الزوجة في العمل | ١٢ | ٢٢.٦ | ٦ |
| عدم قدرة الزوجة على الوفاء بمطالب الزوج | ٩ | ١٧ | ٤.٥ |
| عدم قدرة الزوجة على التوفيق بين العمل والبيت | ٢٥ | ٤٧.٢ | ١٢.٥ |
| أخرى تذكر | ٧ | ١٣.٢ | ٣.٥ |
| المجموع | ٥٣ | ١٠٠ | ٢٦.٥ |

(١) غريب سيد أحمد: دراسات في علم الاجتماع العائلي، مرجع سابق، ص ٢٥٧.
(٢) السيد رمضان: إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والسكان، مرجع سابق، ص ١٢٣.

| | | | |
|---|---|---|---|
| غير مطلوب | ١٤٧ | | ٧٣.٥ |
| الإجمالي | ٢٠٠ | | ١٠٠ |

**٣- مدى مساعدة الزوج للزوجة حديثي الزواج في العمل المنزلي:**

يوضح لنا جدول (٤٦) أن ١٤ زوجًا بنسبة ٧٪ فقط من أزواج المبحوثات كانوا دائمي المساعدة لهن في أداء الأعمال المنزلية، وأن ٤١ زوجًا بنسبة ٢٠.٥٪ من إجمالي العينة لم تكن مساعدتهم لزوجاتهن في القيام بالأعمال المنزلية بشكل دائم، وإنما كانت تتم في بعض الأحيان فقط، بينما يوضح الجدول أن هناك ١٤٥ زوجًا بنسبة ٧٢.٥٪ من إجمالي العينة لم يكن لهم أي دور في القيام بالأعمال المنزلية وتخفيف العبء الواقع على زوجاتهم. وربما يرجع ذلك إلى أن الزوج المصري غالبًا ما يرى أن الأعمال المنزلية يجب أن تؤديها الزوجة إذ أنها من المهام الرئيسية للمرأة، وأن مساعدة الزوجة على القيام بها قد ينقص من رجولته.

جدول (٤٦)

توزيع عينة الدراسة وفقًا لمدى مساعدة الزوج للزوجة حديثي الزواج في الأعمال المنزلية

| مدى المساعدة | العدد | ٪ |
|---|---|---|
| نعم دائمًا | ١٤ | ٧ |
| نعم أحيانًا | ٤١ | ٢٠.٥ |
| لا مطلقًا | ١٤٥ | ٧٢.٥ |
| الإجمالي | ٢٠٠ | ١٠٠ |

**٤- أثر عدم مساعدة الزوج للزوجة حديثي الزواج في الأعمال المنزلية في وجود خلافات بينهما:**

يوضح جدول (٤٧) أن ٤٤ مبحوثة بنسبة ٣٠.٣٪ أي ما يعادل ٢٢٪ من إجمالي العينة قد ذكرن أن عدم مساعدة الأزواج لهن في أداء الأعمال المنزلية كان سببًا من الأسباب المؤدية إلى وجود خلافات بينهما، بينما ذكرت ١٠١ مبحوثة بنسبة ٦٩.٧٪ أي ما يعادل ٥٠.٥٪ من إجمالي العينة أن عدم مساعدة الأزواج لهن في أداء الأعمال المنزلية لم يؤدي إلى وجود خلافات

بينهما، وربما يرجع وجود تلك الخلافات إلى رفض بعض الزوجات لمبدأ الفردية في أداء الأعمال المنزلية، أو أن تكون تلك الأعمال مقصور أدائها على الزوجة فقط خاصة وأن ٦٨.٥٪ من إجمالي العينة من الزوجات حديثي الزواج يعملن في وظائف متنوعة تتطلب تعاون الأزواج معهن داخل المنزل حتى يتمكن من التوفيق بين متطلبات العمل وبين متطلبات المنزل والأبناء.

وقد أكدت هذه النتيجة إحدى التفسيرات الاجتماعية التي ترى أنه كان من المتوقع نتيجة اشتغال الزوجة وإقبال بعض الأسر على استخدام الأدوات التقنية، أن تتناقص مسئولية المرأة داخل الأسرة وخاصة فيما يتعلق بالشئون المنزلية، حيث كان شائعًا أن المرأة العاملة تنفق كثيرًا من الوقت والجهد في عملها على حساب رعايتها للوحدة الأسرية، ولكن تبين أن الزوجة ما زالت تتحمل مسئولية إدارة المنزل إلى جانب تحمل مسئولية الوظيفة، كما تشرف في نفس الوقت على رعاية الأطفال ومراقبة سلوكهم، فكأن عمل المرأة في هذه الحالة لم يقلل أو ينقص من المسئوليات التقليدية التي كانت تضطلع بها الزوجة في تاريخ الأسرة الإنسانية(١).

كما أكد هذه النتيجة أيضًا غريب سيد أحمد حيث ذهب إلى أن هؤلاء الأشخاص المتزوجين حديثًا حينما يقبلون على الزواج يتولد لديهم رغبة قوية وإحساس متزايد بضرورة تحديد أدوار جديدة لهم في المجتمع ليس بسبب زواجهم، ولكن لشعورهم بأن مجرى حياتهم المهنية قد تغيرت، وبالتالي فإن هذه الأدوار الجديدة التي منحت لهم من خلال الزواج تؤدي إلى حدوث تغير في اتجاهاتهم وقيمهم الاجتماعية والثقافية، والتي من المؤكد أنها تنعكس على نسقهم الزواجي وبالتالي تخلق فيه توتر قد يؤدي إلى حدوث الطلاق(٢).

جدول (٤٧)

أثر عدم مساعدة الزوج للزوجة حديثي الزواج في أداء الأعمال المنزلية في وجود خلافات بينهما

---

(١) Finchan, F. and Osborne, L: Understanding Marriage and Marital Distress: Do Milliseconds Matter? J. Family Psychology, 1995, Vol. 9, PP. 24: 25.

(٢) غريب سيد أحمد: دراسات في علم الاجتماع العائلي، مرجع سابق، ص ٢٥٨.

| مدى التأثير | العدد | ٪ | ٪ |
|---|---|---|---|
| نعم<br>لا | ٤٤<br>١٠١ | ٣٠.٣<br>٦٩.٧ | ٢٢<br>٥٠.٥ |
| المجموع | ١٤٥ | ١٠٠ | ٧٢.٥ |
| غير مطلوب | ٥٥ | | ٢٧.٥ |
| الإجمالي | ٢٠٠ | | ١٠٠ |

**٥- أساليب التعامل السائدة بين الأزواج والزوجات حديثي الزواج:**

تظهر بيانات جدول (٤٨) أن أكثر أساليب التعامل السائدة داخل أسر هؤلاء الزوجات حديثي الزواج المتقدمات بدعاوي طلاق مبكر كان هو أسلوب الإيذاء البدني من جانب الأزواج وقد حددت هذا الأسلوب ٨٥ مبحوثة بنسبة ٤٢.٥٪ من إجمالي عينة الدراسة، ثم يأتي بعد ذلك أسلوب الإيذاء اللفظي وقد حددته ٥٠ مبحوثة بنسبة ٢٥٪ من إجمالي العينة، يليه مباشرة أسلوب التجاهل وعدم الاهتمام وقد حددته ٢٥ مبحوثة بنسبة ١٢.٥٪ من إجمالي العينة، هذا بخلاف بعض المبحوثات وعددهن ١١ مبحوثة فقط بنسبة ٥.٥٪ من إجمالي العينة قد ذكرن أن أسلوب التفاهم والحوار كان هو الأسلوب السائد داخل أسرهن أو بينهن وبين أزواجهن، وبالإضافة إلى ذلك فإن بعض المبحوثات لم يستطعن تحديد أسلوب واحد بعينه وإنما ذكرن عدة أساليب مجتمعه معًا وهي أساليب الإيذاء اللفظي والبدني والتجاهل وعدم الاهتمام ويمثل ذلك ٢٩ مبحوثة بنسبة ١٤.٥٪ من إجمالي العينة.

وقد أكدت هذه النتيجة سامية خضر صالح حيث أشارت إلى انتشار ظاهرة العنف بين الزوجين داخل محيط الأسرة المصرية، وأن هذا العنف المنتشر في أبنية الأسرة إنما هو نوع من أنواع التغير غير المحتمل في العلاقات التفاعلية التي ترتبط بالأوضاع الاجتماعية رغم أن الحياة الأسرية المستقرة هي أمل الجميع، والمنزل يجب أن يكون هو المكان الذي تشعر الأسرة داخله بالسلام(١).

كما يذهب بعض الباحثين هنا إلى تفسير سيطرة الرجل على أنها سيطرة بفعل الثقافة التي

(١) سامية خضر صالح: دراسات سوسيولوجية معاصرة، مرجع سابق، ص ٣٥.

تشكل الفرد مرة ثانية بعد التشكيل البيولوجي في رحم الأم، فبعد الطبيعة البيولوجية هناك الطبيعة الثقافية التي يطلق عليها الطبيعة الثانية. حيث إن عنف الرجل ضد المرأة يعود لأسباب اجتماعية تاريخية تعود إلى سيطرة الذكور وإلى أساليب التنشئة التي تجعل الذكور أكثر سيطرة وتحكمًا، كما يرتبط أيضًا بطريقة تفكير الرجل وأيديولوجيته التي ترى أنه لابد أن يكون مسيطرًا على الأشياء والمؤسسات وعلى المرأة أيضًا(١).

جدول (٤٨)

توزيع عينة الدراسة وفقًا لأساليب التعامل السائدة بين الزوجين حديثي الزواج

| أسلوب التعامل | العدد | ٪ |
|---|---|---|
| أسلوب التفاهم والحوار | ١١ | ٥.٥ |
| أسلوب الإيذاء اللفظي | ٥٠ | ٢٥ |
| أسلوب الإيذاء البدني | ٨٥ | ٤٢.٥ |
| التجاهل وعدم الاهتمام | ٢٥ | ١٢.٥ |
| أخرى تذكر | ٢٩ | ١٤.٥ |
| الإجمالي | ٢٠٠ | ١٠٠ |

**٦- أسباب طلب الزوجات حديثي الزواج للطلاق المبكر:**

يوضح جدول (٤٩) أن هناك أسبابًا متعددة تؤدي إلى إقدام الزوجات حديثي الزواج على طلب الطلاق والرغبة في إنهاء الحياة الزوجية، وهذه الأسباب هي: سوء معاملة الزوج للزوجة ويمثل هذا السبب ٥٤ مبحوثة بنسبة ٢٧٪ من إجمالي العينة، وكثرة خلافات الزوجة مع أهل الزوج، وكذلك خلافات الزوج مع أهل الزوجة ويمثله ٣٥ مبحوثة بنسبة ١٧.٥٪ من إجمالي العينة، وإدمان الزوج وتعاطيه للمواد المخدرة ويمثله ٢٥ مبحوثة بنسبة ١٢.٥٪ من إجمالي العينة، بالإضافة إلى عدم الإنجاب أو العقم من جانب أحد الزوجين ويمثله ١٨ مبحوثة بنسبة ٩٪ من إجمالي العينة، وكذلك الخيانة الزوجية من جانب الأزواج ويمثله ١٠

(١) Chodorow, N: Feminism and Psychoanalytic theory, New Haven. Yale University Press, 1989, PP. 18: 19.

مبحوثات بنسبة ٥٪ من إجمالي العينة، وأيضًا طرد الزوجة من منزل الزوجية ويمثله نفس العدد والنسبة وهن ١٠ مبحوثات بنسبة ٥٪ من إجمالي العينة، هذا إلى جانب زواج الزوج بأخرى ويمثله ٧ مبحوثات بنسبة ٣.٥٪ من إجمالي العينة، هذا بخلاف ترك الزوج للبيت ويمثله

٤ مبحوثات بنسبة ٢٪ فقط من إجمالي عينة البحث، بالإضافة إلى بعض الأسباب الأخرى ويمثلها ٣٧ مبحوثة بنسبة ١٨.٥٪ من إجمالي العينة وتوزيعها كالآتي: بطالة الزوج ويمثلها ٢٠ مبحوثة بنسبة ١٠٪ من إجمالي عينة البحث، والعجز الجنسي للزوج ويمثله ٩ مبحوثات بنسبة ٤.٥٪ من إجمالي العينة وكثرة المشاجرات الناتجة عن عمل الزوجة ورغبة الزوج في ترك الزوجة للعمل ويمثلها ٨ مبحوثات بنسبة ٤٪ من إجمالي عينة الدراسة.

جدول (٤٩)

توزيع عينة الدراسة وفقًا لأسباب طلب الزوجات للطلاق المبكر

| الأسباب | العدد | ٪ |
|---|---|---|
| سوء معاملة الزوج للزوجة | ٥٤ | ٢٧ |
| طرد الزوجة من منزل الزوجية | ١٠ | ٥ |
| ترك الزوج للبيت | ٤ | ٢ |
| كثرة الخلافات مع أهل الزوج أو الزوجة | ٣٥ | ١٧.٥ |
| زواج الزوج من أخرى | ٧ | ٣.٥ |
| إدمان الزوج | ٢٥ | ١٢.٥ |
| الخيانة الزوجية | ١٠ | ٥ |
| عدم الإنجاب | ١٨ | ٩ |
| أخرى تذكر | ٣٧ | ١٨.٥ |
| الإجمالي | ٢٠٠ | ١٠٠ |

نستنتج من الجدول السابق أن سوء معاملة الزوج للزوجة سواء بضربها أو بإهانتها باستعمال الألفاظ الجارحة يؤدي إلى شعورها بالمهانة الكبيرة والتأثير على حالتها النفسية

الأمر الذي يدفعها إلى طلب الطلاق المبكر والإصرار عليه خاصة عندما تكون المرأة متعلمه تعليمًا جامعيًا وتعمل، وأن كذلك كثرة الخلافات بين الزوجين واستمرارها والتي غالبًا ما تنتج عن تدخل الآخرين في حياة الزوجين حديثي الزواج وبخاصة أم الزوج أو الزوجة تؤدي إلى إقدام الزوجة على هذه الخطوة، هذا إلى جانب إدمان الزوج، حيث أن ظاهرة الإدمان تعد من أخطر الظواهر الاجتماعية المرضية ذات الأثر المدمر في جميع جوانب الحياة في المجتمع المصري المعاصر، والخيانة الزوجية وزواج الزوج بأخرى وعدم الإنجاب نتيجة لعقم أحد طرفي العلاقة الزوجية، وترك الزوج للبيت هربًا من مسئولية الإنفاق على الأسرة وطرد الزوجة من منزل الزوجية بما يسببه من جرح لها، حيث يعتبر هذا أصعب موقف يمكن أن تواجهه الزوجة وهو طردها من منزل الزوجية واعتبارها وكأنها لا قيمة لها، بالإضافة إلى كثرة الخلافات والمشكلات الزوجية الناتجة عن بطالة الأزواج نتيجة لعدم توافر فرص العمل أو الوظائف التي تستطيع أن تكفي أعداد الشباب المتخرج سنويًا، وكذلك سوء التوافق الجنسي أو عدم الإشباع الجنسي والذي يعد دائمًا في مقدمة أسباب الطلاق، وإن كان في الغالب يتستر وراء أسباب ظاهرة مقبولة اجتماعيًا أهمها الكراهية سواء كانت كراهية الزوج للزوجة، أو كراهية الزوجة للزوج، وإهمال مصالح الزوجة، أو إهمال مصالح الزوج، وسوء المعاملة والإعسار وغير ذلك من الأسباب.

وقد أكدت تلك النتيجة إحدى التفسيرات الاجتماعية التي ترى أن الظروف الاقتصادية تلعب دورًا مهمًا في العلاقة الزواجية وفي ظاهرة العنف ضد المرأة، فإذا كانت المرأة لها دخل مستقل عن الزوج فقد لا تقبل الإساءة إليها وقد لا تستمر في الزواج، أما المرأة التي ليس لها دخل فقد تعاني معاناة شديدة من زوجها وعنفه ومن عدم وجود دخل لها كي توقف هذا العنف وتتخلص من هذه العلاقة. كما أن عمل المرأة ومستواها التعليمي يلعبان دورًا مهمًا في ظاهرة العنف، فالمرأة العاملة أقل تقبلاً للعنف، وكذلك وجود أطفال لدى الزوجة يتدخل في قرارها بالانفصال عن زوجها ومدى تقبلها للعنف من جانبه، أما المرأة التي ليس لديها دخل وليس لديها وظيفة ولديها أطفال تخشى تأثرهم بالانفصال فهي تشعر بالعجز[1].

---

(١) Browne, A: Violence Against Women by Male Partners Prevalence, outcome and Policy Implication. American Psychologist. Vol. 48, No. 10,

**خاتمة:**

وهكذا، فقد تـ ـى لنا من خلال هذا الفصل أن هناك العديد من الظروف والمتغيرات التي يؤدي وجودها إلى حدوث مشكلات بين حديثي الزواج قد ينجم عنها حدوث ظاهرة الطلاق المبكر ومن ـم هذه المتغيرات:

- إجبار الـ ـاة على الارتباط بالزوج وتدخل آخرين في قرار اختيار الفتاة لزوج المستقبل.
- عدم اسـ ـرارية الحب بعد الزواج.
- الإقامة ا ـشتركة للزوجين مع أهل الزوج أو الزوجة.
- تدخل الـ ـهل في الحياة الزوجية والقرارات الخاصة بالأسرة.
- سوء العـ ـقة وكثرة الخلافات بين أحد الطرفين وأسرة الطرف الآخر في العلاقة الزوجية.
- عمل الز ـجة وارتفاع دخلها عن الزوج.
- عدم مسـ ـمة الزوجة العاملة في ميزانية الأسرة، وإجبار الزوج للزوجة على لإسهام في تلك الميز ـية.
- عدم الإ ـ ـاب.
- عدم مشـ ـكة الزوج للزوجة في تربية الأبناء وأداء الأعمال المنزلية.
- سوء معا ـة الزوج ـروجة.

---

PP. 107: 108.

# الفصل الثامن

# ظاهرة الطلاق المبكر: الملامح والسمات

مقدمة.

أولاً: الملامح العامة لحالات الدراسة.

ثانياً: الأبعاد المؤثرة في وقوع ظاهرة الطلاق المبكر.

ثالثاً: مظاهر وقوع الطلاق المبكر.

رابعاً: آثار الطلاق المبكر.

## مقدمة

**أولاً- الملامح العامة لحالات الدراسة:**

**ويتضح ذلك من أقوال تلك المطلقات:**

**ويتضح ذلك من أقوال هذه الحالة:**

**ثانياً- الأبعاد المؤثرة في وقوع ظاهرة الطلاق المبكر:**

**١- الزواج المبكر:**

**٢- الإجبار على الزواج:**

**٣- الاندفاع العاطفي وفقدان الحب بعد الزواج:**

**٤- قصر فترة الخطوبة:**

**٥- عدم التكافؤ التعليمي والثقافي والاجتماعي:**

**٦- العنف وسوء المعاملة:**

**٧- الخيانة الزوجية:**

**٨- تعدد الزوجات:**

**٩- الإقامة المشتركة وتدخل الأهل في الحياة الزوجية:**

**ثالثاً- مظاهر وقوع الطلاق المبكر:**

**رابعاً- أثار الطلاق المبكر:**

يتحول العالم المعاصر يوماً بعد يوم إلى عالم ينشغل بالمادة أكثر من انشغاله بالقيم والأخلاق، وتحل فيه العلاقات الفردية القائمة على المصلحة محل العلاقات القائمة على العاطفة والمودة. كما تحل فيه الفوضى وعدم اليقين محل العلاقات المستقرة القائمة على قيم أصيلة، لا شيء هنا في العالم المعاصر يقف أمام التغيير وقسوته، حتى إن كانت هذه الخلية الأولى للمجتمع المسماة بالأسرة[1].

ولقد انتبه علماء الاجتماع إلى أهمية التأثيرات التي يمكن أن تخلقها هذه التغيرات المتسارعة على الأسرة. ومن هنا أكد أنتوني جيدنز في كتابه الطريق الثالث على أهمية النظر إلى

---

(١) أحمد عبد الله زايد: تفكك أواصر الأسرة في عالم ما بعد الحداثة، ملخص بحث، ضمن مؤتمر واقع الأسرة في المجتمع، تشخيص للمشكلات واستكشاف سياسات المواجهة، دار الضيافة، جامعة عين شمس، سبتمبر ٢٠٠٤، ص١٣.

الأسرة من منظور مختلف في عالمنا المعاصر ولقد بالغ بعض علماء الاجتماع في وصف حال الأسرة المعاصرة. فبعد أن كانت في الماضي تعتبر "الخلية الأولى للمجتمع" نجد أن البعض يصفها بأنها مؤسسة تتأرجح بين الموت والحياة، وهي أشبه بالجسد الميت الذي يحاول الفاعلون فيه أن يعيدوا إليه الحياة(١).

وفي ضوء ذلك سوف تحاول الباحثة من خلال هذا الفصل رصد الأشكال المختلفة لظاهرة الطلاق المبكر وملامحها العامة كما تراءت للباحثة في الواقع الميداني، وذلك من خلال تحليل نتائج مجموعة من الأسئلة التي تكشف عن مدى العلاقة بين بعض الخصائص الموضوعية لحالات الدراسة، واتجاه هذه الحالات إلى اللجوء للطلاق المبكر ونوعية هذه العلاقة. بالإضافة إلى عرض مختلف تلك الأبعاد المؤثرة في وقوع ظاهرة الطلاق المبكر، ومظاهر هذا الطلاق وآثاره على المطلقات والأبناء وتحليلها من واقع الدراسة، وذلك في محاولة للتعرف على الجوانب المختلفة لتلك الظاهرة وكيفية التغلب عليها أو علاجها.

يعتبر الطلاق مشكلة اجتماعية نفسية وهو ظاهرة عامة في جميع المجتمعات غير أنه يزداد انتشاراً في مجتمعاتنا في الأزمنة الحديثة والطلاق هو أبغض الحلال لما يترتب عليه من آثار سلبية تتمثل في تفكك الأسرة وازدياد العداوة والبغضاء بين أفرادها والآثار السلبية على الأطفال ومن ثم الآثار الاجتماعية والنفسية العديدة بدءاً من الاضطرابات النفسية إلى السلوك المنحرف والجريمة وغير ذلك.

هذا وقد دلت نتائج الدراسة الميدانية أن الطلاق المبكر للزوجة خلال السنوات الخمس الأولى من الزواج غالباً ما يكون مرتبطاً بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والنفسية التي تعيش فيها الزوجة، وما تتعرض له من ظلم أو قهر اجتماعي يتمثل في النظرة المتدنية لإمكانياتها سواء المادية أو العقلية مما يؤدي بها إلى الشعور بالإحباط والكراهية الشديدة للزوج الأمر الذي يدفعها إلى طلب الطلاق من الزوج والإصرار عليه.

وفي هذا الصدد فقد أوضحت جميع حالات الدراسة من المطلقات والمخالعات بنسبة (١٠٠٪) أنهن كن يعشن في ظروف اجتماعية واقتصادية ونفسية تتسم بالسوء والقهر

---

(١) المرجع السابق، ص ١٣.

الشديدين الناتجين إما عن فقر الزوج وبخله، أو عن إدمانه للمخدرات، أو عن خيانته للزوجة وعلاقته بأخريات، أو عن تحقيره للزوجة ومعاملته السيئة لها ومحاولته التقليل من شأنها، وأنه قد كان لديهن جميعاً الرغبة في التخلص من هذه الظروف وهذا القهر والتطلع إلى حياة أفضل أياً كان ما سيدفعونه من ثمن نظير ذلك.

(أنا عشت مع جوزي سنة واحدة لكن كانت بعشر سنين وأي واحدة غيري ما تقدرش تعاشره يوم واحد بس، أصله كان بخيل أوي، وكمان كان نكدي ولسانه طويل جداً وكان على طول منكد عليا لغاية ما خسيت النص واتمقت وماكنتش برضى أحكي لأهلي، وكان على طول بيقولي انتي فاكرة نفسك واحدة ست، تعالى شوفي الستات عشان كده سبت له كل حاجة ما خدتش إبرة من الشقة طلعت بشنطة هدومي عشان يطلقني الله يسهل له بقى مطرح ما راح) "الحالة رقم ١".

( أنا شفت من جوزي ده وأهله اللي ما حدش شافه من ضرب وإهانه وتعذيب وكنت بصبر وأقول لنفسي يا بنت اصبري عشان العيال يتربوا ويكبروا هاتروحي فين بالولدين وانتي أبوكي وأمك ميتين ومالكيش حد يقف جنبك غير ربنا، لغاية ما شفته بعيني وهو بيخوني مع واحدة من الشارع، ساعتها رميت كل حاجة ورا ضهري وصممت على الطلاق وقلت أنا لو هابيع فجل وجرجير على الرصيف أو حتى هاخدم في البيوت عشان أربي عيالي هأعمل كده بس أطلع بنفسي سليمة قبل ما يجيلي مرض أو اقتل نفسي عشان استريح من عيشته الهم دي) "الحالة رقم ٥".

وتلزم الإشارة هنا إلى أن ما تتعرض له المرأة من صور القهر الاجتماعي التي تعبر عن نفسها بوضوح من خلال أشكال التمييز القائمة بين الذكور والإناث في الأسرة والمجتمع، تستمد قوتها وفاعليتها من خلال نسق من القيم والمعايير يحدد أدوار الذكور والإناث ومكانة كل منهما في المجتمع، كما يحرض هذا النسق على تفضيل الذكور وتعظيم سلطتهم العائلية والاجتماعية على حساب تبخيس وتحقير الإناث وتكريس تبعيتهم، هذا ويستمد نسق المعايير والقيم هذا شرعيته من روافد مختلفة من أهمها الثقافة السائدة، والتراث الشعبي والديني، والقانون، والإعلام[1].

---

(١) ليلى عبد الوهاب: العنف الأسري، الجريمة والعنف ضد المرأة، دار المدى للثقافة والنشر، بيروت،

كما كشفت الدراسة الميدانية أيضاً عن أن غالبية حالات الدراسة من المطلقات والمخالعات وعددهن سبعة وعشرون مطلقة هن من المتعلمات، حيث توجد حالتين منهن حاصلات على شهادات فوق جامعية (ماجستير- دكتوراه)، واثنا عشر منهن حاصلات على مؤهلات عليا (شهادات جامعية)، واثنين منهن حاصلات على مؤهلات فوق متوسطة، وستة منهن حاصلات على مؤهلات متوسطة، وخمسة منهن يعرفن القراءة والكتابة، وذلك بخلاف ثلاثة حالات فقط لا يتمتعن بأي قسط من التعليم ولو ضئيل جداً حيث أنهن أميات لا يعرفن القراءة والكتابة، أما أزواجهن سابقاً فلم يختلفوا كثيراً عن ذلك، حيث تبين أن اثنى عشر زوج من الأزواج السابقين (المطلقين) هم من حملة المؤهلات العليا، وأربعة من الحاصلين على مؤهلات فوق متوسطة، وسبعة منهم حاصلون على شهادات متوسطة، وأربع حالات تقرأ وتكتب، وثلاثة فقط أميين لا يعرفون القراءة أو الكتابة. مما يعطي دلالة هامة وهي أن ظاهرة الطلاق المبكر أكثر انتشاراً بين الفئات المتعلمة وأصحاب المؤهلات أكثر منها بين الأميين أو أصحاب المستويات التعليمية المنخفضة، وأن تعلم الزوجة وبخاصة حصولها على مؤهل عالي (شهادة جامعية) يعد مشجعاً لها على الإقدام على الطلاق، وزيادة الإصرار عليه دون أي خوف من المستقبل، وذلك لتوفر فرص العمل أمامها إلى حد ما مقارنة بغيرها من الأميات.

أيضاً، فقد اتضح من خلال الدراسة الميدانية أن أكثر من نصف حالات الدراسة من المطلقات وعددهن ستة عشر حالة هن من العاملات اللاتي يعملن في وظائف تتنوع ما بين الحكومية والخاصة، المرموقة (حالة ٤، ٧، ٩) وغير المرموقة(حالة ١٠، ٢٨)، أما النصف الآخر من الحالات وعددهن أربعة عشر حالة فهن من ربات البيوت اللاتي لا يعملن ولم يسبق لهن العمل، باستثناء حالة واحدة وهي الحالة رقم (٢) التي عملت لفترة محدودة في مجال التدريس لشغل وقت الفراغ قبل إنجابها لطفلها الوحيد، أما عن مهن أزواجهن السابقين (المطلقين) فقد تبين من خلال الدراسة كذلك أن خمسة من الأزواج كانوا يعملون بالتجارة، (تجارة الأحذية، السيارات، النحاس، الذهب، الزجاج) (حالة ٥، ١٢، ١٥، ١٩، ٢٩)، أما الآخرين وعددهم إحدى وعشرون زوجًا فقد تنوعت مهنهم بين من يعمل

---

١٩٩٤، ص٢٦.

موظفاً في القطاع الحكومي أو الخاص (حالة ١، ٦، ١١، ١٨، ٢٠، ٢٤، ٢٦) ومن يعمل في مجال التدريس والهندسة والطب والطيران والشرطة (حالة٢، ٤، ٧، ٩، ١٦، ١٧، ٣٠)، ومن يعمل بالخارج (بالأعمال الحرة والقطاع الخدمي) (حالة ٨، ١١)، ومن يعمل بإحدى المهن الحرفية (نجاراً، حداداً، عاملاً للزجاج، طباخاً، سائقاً، بائعاً) (حالة ١٠، ١٣، ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٢٧)، وذلك بخلاف أربعة من الأزواج كانوا يعانون من البطالة (حالة ٣، ١٤، ٢١، ٢٨)، هذا وقد ذكرت الحالة رقم ٣ بصدد زوجها السابق (مطلقها) أنه كان يعمل فقط بالنصب والاحتيال، حيث كانت عمليات النصب هذه هي المصدر الوحيد الذي يدر له دخلاً. وتعطي هذه النتيجة دلالة هامة وهي انتشار حالات الطلاق المبكر بين النساء العاملات أكثر منها بين ربات البيوت، وكذلك بين الأزواج أصحاب المهن الرفيعة أو ذات المستوى الاجتماعي المرتفع أكثر منها بين الأزواج أصحاب المهن الحرفية أو الذين يمتهنون مهناً متدنية (يزاولون مهناً تندرج أسفل السلم الوظيفي أو المهني)، وذلك بالتأكيد لكون النساء العاملات أكثر جرأة وشجاعة في الإقدام على الطلاق لما يتمتعن به أو يحظين به من مكانة أفضل في المجتمع مقارنة بربات البيوت، ولشعور المرأة العاملة بالاستقلالية عن الرجل لما لها من دخل خاص يدفعها إلى رفض القهر والعنف من جانب الزوج، وذلك بعكس ربات البيوت اللاتي غالباً ما يكونن أكثر تعرضاً للقهر والعنف من جانب أزواجهن وأقل قدرة على الوقوف في وجه الزوج والإقدام على الطلاق نظراً لما يشعرن به من عجز واحتياج مادي للزوج الذي غالباً ما يكون هو المصدر الوحيد للدخل والإنفاق وتربية الأبناء.

بالإضافة إلى ما تقدم فقد كشفت الدراسة الميدانية لأفراد العينة من المطلقات فيما يتعلق بدخل أسرهن السابقة عن أن غالبيتهن لم يستطعن تحديد هذا الدخل وإن كانت تقديراتهن قد أشارت إلى أنه يتراوح ما بين ٥٠٠ إلى ٥٠٠٠ جنيهاً شهرياً، وقد ذكرت هذه الحالات الستة والعشرون أن مصدر هذا الدخل كان هو العمل فقط سواء كان عمل الزوج بمفرده (حالة٥، ١٢، ١٣، ١٥، ١٨، ١٩، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٧، ٢٩، ٣٠) أو عمل الزوجة بمفردها (حالة ٣، ١٤، ٢١، ٢٨)، أو عمل الزوج والزوجة معاً (حالة١، ٤، ٦، ٧، ٩، ١٦، ٢٠، ١٧، ٢٦)، وذلك بخلاف الحالة رقم (١٠) التي أشارت إلى انخفاض دخلها حيث

يقدر بحوالي ٣٥٠ جنيهاً شهرياً ومصدرهم الأساسي عمل الزوجة وأحياناً عمل الزوج الذي كان يعمل عاملاً أرزقياً بشكل موسمي متقطع، وكذلك الحالات (٢، ٨، ١١) التي أشارت إلى ارتفاع دخلها بشكل كبير وملحوظ، حيث كان يصل دخل الحالة (٢) إلى ١٢.٠٠٠ جنيهاً شهرياً مصدرهم عمل الزوج بمجال الطيران المدني، بينما يصل دخل الحالات (٨، ١١) إلى ١٥.٠٠٠ جنيهاً شهرياً مصدرهم عمل الزوج بالخارج وعمل الزوجة وبعض الأرصدة داخل البنوك. لعل هذه النتيجة تعطي دلالة هامة وهي انتشار حالات الطلاق المبكر داخل الأسر ذات الدخل المتوسط والمرتفع أكثر منها بين الأسر منخفضة الدخل أو ذات المستوى الاقتصادي المنخفض.

كذلك فقد كشفت الدراسة الميدانية عن نتيجة أخرى هامة وهي أن غالبية حالات الدراسة من المطلقات وعددهن خمسة وعشرون حالة ينتمين إلى أصول حضرية، وأن خمس حالات فقط قد جاءت من أسر ريفية معدمة لا تملك قوت يومها، وقد نزحت إلى الحضر أو إلى القاهرة بحثاً عن فرصة عمل ومستوى معيشي أفضل (حالة ١٠، ١٢، ٢٢، ٢٥، ٢٨)، وأن جميعهن كن يعشن في أحياء حضرية شعبية تعاني من تخلف مستوى الخدمات بها وانخفاض مستوى المعيشة، أما أزواجهن السابقين فقد تبين أن نصفهم وعددهم خمسة عشر زوجًا بنسبة (٥٠٪) يتتمون إلى أصول ريفية، وأن الغالبية العظمى منهم كانت تقيم قبل الزواج في أحياء شعبية فقيرة مكتظة بالسكان تعاني من انتشار الثقافة الفرعية الداعية إلى استخدام القوة والعنف ضد الزوجة باعتبار أن ذلك يعد سمة من سمات الرجولة.

وتتفق هذه النتيجة مع إحدى التحليلات الاجتماعية التي أشارت إلى أن العنف الأسري ضد المرأة ينتشر بين أبناء الطبقات الشعبية الفقيرة، وهذا في حد ذاته يؤكد حالة التناقض الطبقي القائم في المجتمع، وما يعكسه من سوء توزيع للثروة والخدمات والمرافق بين السكان في المناطق المختلفة، مما يدفع بأعداد كبيرة من سكان الريف الأكثر حرماناً للهجرة إلى المدن الكبرى والعواصم بحثاً عن فرص عمل أو مستوى معيشي أفضل، وتعد ظاهرة الهجرة الداخلية إحدى الظواهر المسئولة ليس فقط عن نشأة ما يسمى بظاهرة ترييف المدن، بل أيضاً عن زيادة معدلات الفقر والبطالة وما يصاحبها من زيادة في معدلات العنف سواء

داخل الأسرة أو في المجتمع بصفة عامة[1].

كما كشفت الدراسة الميدانية أيضاً عن نتيجة هامة وهي أن غالبية حالات الدراسة من المطلقات وعددهن ستة وعشرون مطلقة لم يكن لديهن أي صلة قرابيه بأزواجهن السابقين، وإنما كان أزواجهن إما زملاء لهن في الدراسة (حالة ١، ٢٩)، أو أخوة لصديقاتهن (حالة ٢، ٤، ١٦، ٢٥)، أو جيران لهن في حي سكني واحد (حالة٣، ٥، ٦، ٩، ١٠، ١١، ١٤، ١٧، ١٨، ٢٠، ٢٤، ٢٦، ٢٧، ٢٨)، أو أصدقاء لإحدى زملاء العمل (حالة ٧، ٢١)، أو أصدقاء لأخوة الزوجة (حالة ١٢، ١٣، ١٩، ٢٩)، وذلك بخلاف أربع حالات فقط كانت تجمعهن صلة قرابة بالزوج (حالة ٨، ١٥، ٢٣، ٣٠). وقد أوضحت تلك المطلقات أن وجود صلة القرابة هذه لم يكن لها أي تأثير عليهن أثناء تفكيرهن في طلب الطلاق والإصرار عليه، وذلك لأنهن قد أدركن خطأهن في البداية عندما وافقن على قبول هذه الزيجات إرضاء للأهل وبخاصة للأمهات اللاتي حاولن إقناعهن بأن صلة القرابة هذه ستدفع الأزواج إلى حسن معاملتهن واحترامهن ومحاولة توفير حياة سعيدة لهن، وذلك لتأكدهن بعد الزواج من خطأ هذه الأقاويل ومن فشل الحياة الزوجية القائمة على وجود صلة قرابة بين الزوجين.

(أنا لما قررت أطلق مفيش حاجة همتني، كان كل همي إن أنا أخلص من الجوازه دي وخلاص، ومش مهم إيه اللي هايحصل بعد كده مفكرتش فيه أساساً، وحتى لو والدتي خسرت علاقتها بأولاد عمها كلهم أو حتى بقريبها كلهم وإيه يعني برضه، مش كفاية عملت خاطر في الأولِ للقرابة لما والدتي قعدت تقولي خدي قريبك هو ده اللي هايحافظ عليكي وهايشيلك جوه عينيه وعمره ما هايرفع إيده عليكي ويديلك قلم، طبعاً هايعمل حساب لأمك، اسمعي كلامي وانتي تكسبي، وأديني أهو سمعت كلامها وخسرت ما كسبتش، قال على رأي المثل قالوا مال اللحمة مشغته قالوا الجزار معرفة، يبقى لسه هاقول قريبي ومش قريبي) "الحالة رقم ٨".

هذا وقد أكدت إحدى هذه الحالات أن وجود صلة القرابة هذه كانت دافعاً قوياً للإسراع في الطلاق خاصة عندما بدأت أسرة الزوج في اختلاق المواقف الكيدية

---

(١) المرجع السابق، ص٧٧.

والاستفزازية وبدأوا بنشر الأكاذيب والقصص الوهمية (غير الصحيحة) بين أفراد العائلة عن أسباب الخلاف بين الزوجين مما دفع بها إلى الإسراع في رفع دعوى الطلاق حتى تنتهي مشكلاتها مع أسرة الزوج وحتى لا تتأثر صلة القرابة الموجودة بين الأسرتين (حالة ٣٠).

كذلك فقد كشفت الدراسة الميدانية عن نتيجة أخرى هامة تتعلق بمدة الحياة الزوجية الفعلية التي عاشتها حالات الدراسة حتى وقوع الطلاق، والتي تبين أنها تتراوح ما بين شهر واحد إلى ٥ سنوات، هي على التوالي بحسب ترتيب الحالات سنة واحدة، ٣ سنوات، ٣ سنوات، سنة واحدة، سنة واحدة، ٣ سنوات، ٣ شهور، سنتين، سنتين، سنتين، ٦ شهور، سنتين، ٥ سنوات، سنتين، سنة، ٣ سنوات، سنتين، سنتين، ٦ شهور، شهرين، ٤ شهور، شهر واحد، ٤ سنوات، ٣ سنوات، ٤ سنوات، سنة، سنتين، ٤ سنوات، سنة واحدة، ٣ سنوات، حيث بينت الدراسة أن أعلى نسبة للطلاق كانت خلال السنة الأولى من الزواج، حيث بلغ عدد المطلقات خلال هذه السنة اثنى عشر حالة، ثم تلاها السنة الثانية من الزواج حيث بلغ عدد المطلقات ثماني حالات، ثم تلاها السنة الثالثة حيث بلغ عددهن ستة حالات، ثم تلاها السنة الرابعة حيث بلغ عددهن ثلاثة حالات، ثم تلاها السنة الخامسة بمعدل حالة واحدة فقط، أي أن أكثر من نصف حالات الدراسة لم يمضي على زواجهن أكثر من سنتين، وتعطي هذه النتيجة دلالة هامة وهي أنه توجد علاقة عكسية بين مدة الحياة الزوجية ومعدلات الطلاق المبكر لدى الأسرة المصرية.

وتتفق هذه النتيجة مع إحدى التحليلات الاجتماعية التي تذهب إلى أن هناك علاقة عكسية واضحة بين طول فترة الحياة الزواجية وحدوث الطلاق، فكلما زادت مدة الحياة الزوجية كلما انخفض احتمال وقوع الطلاق، وأنه يمكن تفسير ذلك بأن السنوات الأولى من الزواج تشهد توترات وصراعات متنوعة بين الزوجين نتيجة عدم النضج الكافي بأمور الحياة الزوجية، والأدوار الأسرية، وعدم التخلص من القيم والعادات التي اعتاد كل طرف عليها في أسرته الأولى، بالإضافة إلى الانفصال غير الصحي عن الوالدين، وعدم القدرة على الارتباط العاطفي نتيجة لصعوبة فهم كل طرف للآخر وعدم التوافق مع توقعات الآخر مما يؤدي إلى الإثارة والغضب وازدياد حدة الصراع الذي يتحول إلى انفجار يؤدي إلى إنهاء

الزواج في كثير من الحالات[1].

هذا وقد أوضحت الدراسة الميدانية أيضاً أن الغالبية من المطلقات والمخالعات وعددهن خمسة وعشرون مطلقة ومخالعة هن أمهات لأبناء يتراوح عددهم ما بين ١-٢ (طفل واحد إلى طفلين) (حالة ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٧، ١٨، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩) وهم على التوالي بحسب ترتيب الحالات ابنة واحدة، ابن واحد، ٢ من الأبناء، ابنة واحدة، ٢ من الأبناء، ابن واحد، ابن واحد، ابن واحد، ابن واحد، ابنة واحدة، ٢ من الأبناء، ابن واحد، ابن واحد، ابن واحد، ٢ من الأبناء، ابنة واحدة، ابن واحد، ابنة واحدة، ٢ من الأبناء، ابن واحد، ٢ من الأبناء، ابنة واحدة، ابنة واحدة، ابن واحد، ابنة واحدة تتراوح أعمارهم جميعاً ما بين ١ سنة — ٤ سنوات.

وقد أكدت تلك المطلقات جميعهن على أن وجود الأبناء لم يكن يمثل عائقاً يحول دون وقوع الطلاق، أو عاملاً يمارس ضغطاً عليهن ويدفعهن إلى الرجوع في قرار الطلاق، وذلك لاستحالة استمرار الحياة مع أزواجهن السابقين، بل إن خوفهن على مستقبل الأبناء وحرصهن على أن يعيش الأبناء في جو أسري سليم وهادئ حتى يتمتعوا بالصحة النفسية الجيدة كان دافعاً لهن للإصرار على الطلاق والانفصال عن الزوج، والاستقلال بالأبناء بعيداً عن الأب، خاصة إذا كان استمرار وجود الأبناء مع الزوج (الأب) يمثل تهديداً لمستقبلهم كما في حالات الخيانة الزوجية (حالة ٢، ٥)، كذلك فقد شكل وجود الأبناء خاصة في هذا السن الصغير مع ما يتعرضوا له من عنف أو حرمان داخل الأسرة بسبب الأب أو الزوج عامل ضغط نفسي كبير على الزوجة ودافعاً قوياً لها للإقدام على الطلاق المبكر.

**ويتضح ذلك من أقوال هذه الحالات:**

( أنا جوزي كان غبي أوي على الولدين وكان بيضربهم جامد، ماكانش عنده رحمة، كان بيقضي اليوم كله بره البيت، ولما يرجع بدل ما يقعد يدلعهم ويلاعبهم، كان بيقعد يشخط ويضرب فيهم عمال على بطال، وياما قلبي وجعني عشانهم، وفكرت أطلق منه عشان غباؤه ده على العيال، لكن كنت برجع تاني وأفكر في مصاريف العيال والعيشة، لغاية ما عمل عملته

---

(١) عبد الوهاب جودة عبد الوهاب: الطلاق كآلية من آليات تفكك الأسرة المصرية، رصد للواقع واستكشاف ملامح المستقبل، مرجع سابق، ص ص ٢٤٨: ٢٤٩.

السوده دي وخاني، قلت لازم بقى أريح نفسي وولادي من الجحيم ده، وطلبت الطلاق واطلقت) "الحالة رقم٥".

( أنا ما اطلقتش غير بعد ما اتعذبت كتير بسبب ابني اللي كنت بشوفه محروم من كل حاجة، وأبوه واقف يتفرج عليه، حتى علبة اللبن ساعات ما كنتش بقدر أجيبها له غير لما أخد فلوس من والدي أو والدتي، لأن مرتبي ماكنش بيكفي، هايكفي إيه ولا إيه، إيجار الشقة لوحده كان ٢٥٠ جنيه أصلها شقة قانون جديد، يعني نص مرتبي كان بيروح على الإيجار والنص التاني كنت بحاول أمشي نفسي بيه بالعافية، وده كله بسبب إن جوزي ده كان دلوعة أبوه، وكان كسلان أوي وما بيحبش الشغل، بيحب بس قعدة القهوة والسهر بره كل ليله ومش مهم أي حاجة تانيه) "الحالة رقم ١٤".

وتتفق هذه النتيجة مع بعض التحليلات الاجتماعية التي تذهب إلى أن الصفع الشديد والمتكرر للأبناء يعد من مظاهر العنف وهو يسود أكثر في الأسرة المتصدعة، وكلما زاد عدد الأبناء في الأسر التي تعاني من الضغوط الاقتصادية وبطالة رب الأسرة كلما تعرضوا للإيذاء البدني، كما أنه توجد علاقة عكسية بين الطبقة الاجتماعية (التعليم- الدخل- المكانة- المهنة للأب والأم) وبين الإساءة اللفظية والبدنية المتكررة للأبناء، بمعنى أنه كلما انخفض المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسرة كلما تعرض الأبناء للإيذاء المتكرر[1].

أما باقي حالات الدراسة من المطلقات وعددهن خمس حالات فلم يكن لديهن أبناء (لم ينجبن أثناء مدة حياتهن الزوجية) (حالة ٧، ٨، ١٦، ١٩، ٣٠)، وذلك إما للعجز الجنسي للأزواج أو لعقم الزوج أو الزوجة، وقد أوضحت الحالتان رقم (٨، ١٦) أن عدم الإنجاب كان سبباً هاماً في وقوع الطلاق، وذلك للرغبة الشديدة في الإنجاب من جانب الطرف الآخر ووجود ضغط نفسي ومعنوي كبير من جانب أهل الزوج أو الزوجة لدفعهم إلى الزواج للمرة الثانية والإنجاب.

**ويتأكد ذلك من أقوال تلك المطلقات:**

( أنا سبت جوزي عشان ما كانش بيخلف، كان عنده مرض في الدم، وهو صغير جاله

---

(١) إجلال إسماعيل حلمي: القيم والعنف الأسري في المجتمع المصري، مرجع سابق، ص ص ٤٢٤: ٤٢٥.

التيتانوس وأثر على الكروموزومات عنده وكسر له الخلايا الموجودة في الدم، وحملت وأجهضت ٤ مرات بسبب الموضوع ده، والدكاترة كلهم قالوا لي إنه عمره ما هيخلف أبداً، وإن في كل مرة هايحصل حمل هايبقى الجنين مشوه ومش هايكمل، وأنا بصراحة كان نفسي يبقى عندي عيال وخصوصاً أنه ما كانش يستاهل إن الواحده تضحي عشانه وتعيش معاه من غير عيال) "الحالة رقم ٨".

( أنا جوزي اتجوز عليا بعد ٣ سنين جواز بسبب الخلفة، أصل أنا ما بخلفش، يا ريت كان بإيدي، والله ما سبت دكتور شاطر إلا ورحت له وبرده ربنا ما أرادش، وهو زي أي راجل كان نفسه يبقى أب ويبقى عنده عيال يجروا ويلعبوا حواليه، يملوا البيت عليه زي ما يقولوا، وكمان أمه وإخواته كان بيلحوا عليه عشان يطلقني أو حتى يتجوز عليا واحدة تجيب له العيال اللي هو عايزهم، وخصوصاً أمه كانت على طول بتقوله نفسي أشوفلك عيل يا ابني قبل ما أموت، وده كان بيسبب خناقات كتير بيني وبينه والحقيقة هو حاول معايا كتير وحاول يقنعني كتير إني أوافق إنه يتجوز واحده تانيه بس عشان تجيب له العيال، لكن أنا طبعاً رفضت الفكرة من أساسها، وبعد حوالي ٣ شهور اتفاجأت أنه اتجوز عليا في السر، فطلبت الطلاق، لكن هو رفض روحت رافعه عليه قضية طلاق للضرر واطلقت بالمحكمة) "الحالة رقم ١٦".

ومن هنا يتضح أنه على الرغم من أن وجود الأبناء أو عدمه ليس شرطاً لحدوث الطلاق المبكر، إلا أن عدم الإنجاب قد يؤدي إلى تفكك الأسرة الحديثة وتحللها بالطلاق، أو على الأقل استمرار الخلافات والتوترات الأسرية بين الزوجين حديثي الزواج.

أما عن الحالة المعيشية أو الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تعيشها تلك الحالات وأسرهن قبل وقوع الطلاق، فقد دلت الدراسة الميدانية أن هناك ثلاثة عشر حالة من حالات الدراسة قد أكدن أنهن كن يعانين من انخفاض دخل الأسرة أو عدم كفايته لتغطية جميع أوجه الإنفاق، وأنهن كن يعشن ظروفاً اقتصادية صعبة تكاد لا تتوفر فيها مقومات الحياة الأساسية، وذلك إما نظراً لقلة الدخول الخاصة بأسرهن وعدم كفايتها لتغطية جميع أوجه الإنفاق من مأكل ومشرب وملبس وإيجار وفقاً للقانون الجديد، ومصاريف للأولاد من ناحية، أو لوجود بعض الظروف الاجتماعية السيئة التي يعاني منها

أزواجهن من ناحية أخرى، كبطالة الزوج وامتناعه عن العمل (حالة ٣،١٤، ٢١، ٢٨)، أو تعاطي الزوج للمخدرات التي تلتهم جانباً كبيراً من دخل الأسرة (حالة ٣، ١٠، ١٢، ٢٥، ٢٧)، أو لبخل الزوج وعدم رغبته في الإنفاق (حالة ١، ٦، ١٣، ٢٣، ٣٠). وقد أوضح البعض منهن أن المسئولية عن الإنفاق وتحديد أوجه هذا الإنفاق والمبالغ المخصصة لكل بند من البنود كان يقع بالكامل على عاتقهن نظراً لما يعانيه أزواجهن من بطالة (حالة ٣، ١٤، ٢١، ٢٨)، بينما أوضح اثنين منهن أن المسئولية عن الإنفاق كانت مسئولية مشتركة بينهن وبين أزواجهن، نظراً لعملهن والذي نتج عنه مساهمتهن بدخلهن كاملاً في الإنفاق على الأسرة ومستلزمات البيت والأبناء (حالة٦، ١٠). أما باقي الحالات فقد أكدن مسئولية أزواجهن كاملة عن الإنفاق نظراً لكونهن ربات بيوت لا يعملن وليس لديهن أية مصادر أخرى للدخل، هذا وقد أكدت جميع هذه الحالات مسئوليتها الكاملة عن تحديد أوجه الإنفاق وبنوده المختلفة وذلك نظراً لكونهن أكثر معرفة ودراية باحتياجات الأسرة ومطالب الأبناء على حد قولهن، موضحات أنه لم يكن هناك غموض فيما يتعلق بالأمور المالية للأسرة، بل كانت واضحة تماماً وذلك لكونه لا يوجد ما يمنعهن أو يمنع أزواجهن من ذكر حقيقة دخولهم، وذلك باستثناء الحالات الثلاثة (١٣، ٢٣، ٣٠) اللاتي أكدن على غموض الأمور المالية وعدم وضوحها داخل أسرهن السابقة نتيجة لتعمد أزواجهن إخفاء حقيقة دخولهم وعدم الإفصاح عنها، وذلك لعدم رغبتهم في الإنفاق ومحاولتهم الهروب من مسئولياتهم الأسرية، وقد أكدت هذه الحالات جميعها أنه قد ترتب على تلك الأوضاع المالية الرديئة لجوئهن أحياناً إلى الافتراض من الغير كالأهل أو الأقارب أو الأصدقاء أو بعض الجيران المحيطين، وذلك حتى يمكن لهن توفير المأكل والملبس للأبناء وسداد إيجار المنزل، وأنه كان يتم في الغالب سداد تلك الديون إما عن طريق عمل الزوجة (حالة ٣، ٦، ١٠) أو قيام الزوجة ببيع بعض الحلي الخاص بها (حالة ١٣، ١٤، ٢١)، أو بيع بعض أثاث منزلها البسيط (حالة ١٢، ٢٣، ٢٧، ٢٨). هذا وقد أكدت جميع هذه الحالات الأثنى عشر أن ما عانيناه من ضغط وقهر اقتصادي نتج عن عدم قدرة أزواجهن على الوفاء بمطالب الحياة الأساسية في الوقت الذي تزداد فيه مطالب الفرد وتكثر السلع الاستهلاكية بأنواعها المختلفة ليصبح ما كان كمالياً في وقت سابق ضرورياً وأساسياً في الوقت الحاضر، ورغبتهن في الحصول على

جميع متطلباتهن المادية مع عدم قدرتهن على تحقيق ذلك قد ساعد على ازدياد شعورهن بكراهية أزواجهن وزيادة إصرارهن على التخلص من هذه الحياة الزوجية التعسة التي لا توفر لهن ولا لأبنائهن أدنى مطالب الحياة الأساسية. خاصة في ظل لجوء أزواجهن المستمر إلى التعدي عليهن بالضرب واستخدام أساليب العنف المختلفة ضدهن.

**ويتأكد ذلك من أقوال هذه الحالة:**

( أنا كنت كل ما أطلب من طليقي ده فلوس كان لازم يضربني ويبهدلني، كمان كان ساعات لما يقولي على فلوس ومارضاش أديله كان يقوم عليا زي المجنون، يفضل يضرب فيا لغاية ما ياخد برضه اللي هو عاوزه، ومرة بقوله له انزل اشتغل وهات لولادك فلوس ضربني كسر لي سنه من سناني، ومرة تانيه رمي السيجارة مولعه عليا وحرقني في إيدي ورجلي) "الحالة رقم ٣".

وتتطابق دلالة تلك الأقوال مع بعض التحليلات الاجتماعية التي أشارت إلى أن عنف الزوج أكثر شيوعاً في الأسر التي لا يؤدي الزوج فيها الدور المتوقع منه في الإنفاق على أسرته، ومراقبة سلوك الأبناء وتوجيههم حيث تكون مكانة الزوجة أفضل من مكانة الزوج، كما أن عنف الزوج يعد الملجأ الوحيد له للحفاظ على هيبته في الأسرة وسيطرته على أفرادها، ومما يؤدي إلى تفاقم المشكلة أن بعض الزوجات سواء كن عاملات أو غير عاملات يطالبن بأن يكن لهن رأي وقرار داخل الأسرة مما يزيد من عنف الأزواج وتنكيلهم بهن (١).

هذا بخلاف باقي حالات الدراسة وعددهن سبعة عشر حالة قد أظهرت الدراسة أنهن ينتمين إلى الشرائح الوسطى والعليا في المجتمع وذلك لارتفاع دخل أسرهن الناتج إما عن عمل الزوج فقط أو عن عمل الزوجين معاً، وقد أكدت هذه الحالات كفاية دخل أسرهن والذي كان ينفق على شراء جميع احتياجات الأسرة من مأكل ومشرب وملبس، بالإضافة إلى مصاريف تعليم الأبناء وعلاجهم، ومصاريف التنزه، وكذلك تخصيص جزء من المصروفات للإنفاق على بنزين السيارات وصيانتها وشراء بعض الحلي من حين لآخر، هذا إلى جانب ادخار بعضهن لما يتبقى من نقود لحين الحاجة إليها، وأنه تبعاً لذلك لم يكن هناك أية ديون

---

(١) المرجع السابق، ص ٤١٤.

على أسرهن وذلك لعدم حاجة الزوجين إلى الاقتراض أو أية مشاكل اقتصادية تعاني منها تلك الأسر ( حالة ٢، ٤، ٥، ٧، ٨، ٩، ١١، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢٢، ٢٤، ٢٦، ٢٩)، وقد أوضحت بعض هذه الحالات أن المسئولية عن الإنفاق وتوجيهه كانت مسئولية مشتركة بين الزوجين، بحكم عملهن بجانب أزواجهن مؤكدات على وجود وضوح تام فيما يتعلق بالأمور المالية داخل الأسرة وحرية في التصرف فيها من جانب الزوجين (حالة ١، ٤، ٧، ٩، ١١، ١٦، ١٧، ٢٠، ٢٦) أما البعض الآخر منهن فقد أوضحن أن الأزواج هم المسئولون عن الإنفاق، أما توجيه هذا الإنفاق وتحديد بنوده في ضوء متطلبات الأسرة فكان من مسئوليتهن (حالة ٢، ٥، ٨، ١٥، ١٨، ١٩، ٢٢، ٢٤، ٢٩).

هذا وقد ذكرت حالتين اثنين من حالات الدراسة من المطلقات أن سفر أزواجهن للخارج بعد فترة قصيرة من الزواج كان له تأثير كبير على زيادة معدلات الإنفاق وشراء بعض السلع الاستهلاكية وتحسن الأحوال المعيشية لأسرهن مقارنة بما كانت عليه الظروف في بداية حياتهن الزوجية وقبل سفر أزواجهن للخارج.

**ويتضح ذلك من أقوال هذه الحالات:**

( بعد السفر اتحسنت أحوالنا المادية أوي غير قبل السفر خالص، كان جوزي كل ما ينزل أجازه يجيب لنا معاه أجهزة كهربائية وأدوات منزلية وبطاطين وملابس مستوردة ودهب ليا ولإخواته البنات، كمان مصروف البيت زاد، كان الأول بيديني ٥٠٠ جنيه في الشهر قبل ما يسافر، لكن بعد السفر كان بيبعت لي ١٠٠٠ جنيه وساعات أكتر) "الحالة رقم ٨".

( إحنا قبل ما نسافر الإمارات ما كناش لاقيين ناكل، كنا بنقضي عشانا نوم زي ما بيقولوا، بس بعد السفر الوضع اتغير، بقى معانا فلوس كتير، كنا بنشتري كل حاجه نفسنا فيها، رغم أن الحاجة هناك غالية مش زي هنا في مصر، بس مرتب طليقي كان كبير، كنا بنجيب كل اللي احنا عايزينه وكنا بنحوش الباقي كمان، ده غير الفلوس اللي كان بيبعتها لأهله هنا في مصر مساعدة ليهم عشان ظروفهم على قدهم) "الحالة رقم ١١".

هذا وقد أوضحت جميع حالات الدراسة من المطلقات والمخالعات باستثناء الحالتين رقم (٢٩، ٣٠) اللاتي تدينان بالديانة المسيحية، والحالات رقم (١، ٢، ٤، ٥، ١٠، ١٢،

١٣، ١٥، ١٨، ٢١، ٢٣، ٢٤، ٢٦، ٢٧) واللاتي تم طلاقهن ودياً بتدخل الأهل والأقارب أنهن قد طلبن الطلاق من الزوج قبل اللجوء إلى المحكمة وقيامهن برفع دعاوي الطلاق أو الخلع، ولكنه رفض مصراً على تعذيب الزوجة وإذلالها، ورغبة في تركها "معلقة" كما جاء على لسان تلك الزوجات، مؤكدات أنه لم تنجح أية محاولات للتدخل من جانب الأقارب أو الأصدقاء أو الجيران لإقناع الزوج بالتطليق ودياً وعدم الدخول إلى ساحات المحاكم، وذلك لعناد هؤلاء الأزواج وإصرارهم على عدم التطليق، وفي هذا الصدد فقد أوضحت الحالتان رقم (٢٩، ٣٠) واللاتي يعانين من العجز الجنسي للأزواج أن لجوئهن إلى رفع دعاوى قضائية للحصول على حكم بالطلاق المدني لم يأتي إلا بعد لجوئهن أولاً إلى المجلس الإكليريكي العام بالعباسية للحصول على تصريح بالبطلان (بطلان الزواج)، إلا أنهن لم يتمكن من الحصول عليه، فعلى الرغم من اعتراف الكنيسة بالعجز الجنسي والخيانة الزوجية والجنون كأسباب لبطلان الزواج، إلا أن المجلس الإكليريكي قد رفض الاعتراف بحالات أزواجهن وإعطائهن البطلان، معللاً ذلك بأسباب غير منطقية من وجهة نظر تلك الزوجات. مما أدى إلى شعورهن بالغضب الشديد واليأس والرغبة في الثورة العارمة لهذا السبب.

**ويتضح ذلك من أقوال هاتين الحالتين:**

**تقول الحالة الأولى:**

( أنا عشت مع جوزي سنة كاملة ما قربش مني فيها غير مرتين اتنين بس، وكان ساعتها واخد برشام مقوي من دكتور الصيدلية، هو في البداية ما كانش عارف يقيم علاقة زوجية إزاي وعرف بعد كده من الدكاترة والصيادلة، وكان كل يوم يدخل البيت الساعة ٣ الفجر عشان ما يجيش جانبي، كمان هو كان عنده السكر وعنده مرض نفسي بياخد له مهدئات وعلاج كتير وكل ده طبعاً أثر عليه جنسياً جامد، وبعد العذاب ده كله اللي الواحد شافه المجلس رفض يديني بطلان وقالولي طالما الزوج أنجب يبقى مش من حقك تطلقي منه، وفضلت سنة بحالها أحاول أقنعهم أنه عاجز جنسياً وأنه ما ينفعش زوج، لكن مفيش فايده عشان كده رفعت قضية طلاق في المحكمة واطلقت، صحيح الكنيسة مش عايزة تعترف بطلاق المحكمة، لكن مش مهم اعترافها لأني مش هاتجوز تاني، أنا هاعيش لبنتي، مستحيل

أكرر تجربة الزواج تاني بعد اللي شفته، أنا أساساً كرهت الرجاله خلاص، كفايه أوي على كده) "الحالة رقم ٢٩".

**تقول الحالة الثانية:**

( أنا قعدت متجوزة ٣ سنين ولسه بنت، جوزي ما كانش له في حاجة خالص، كنا عايشين إخوات، وأنا كانت صابرة على أمل أنه يتحسن أو يتعالج، لكن للأسف راح لدكاترة كتير وخد علاج كتير بدون فايده، ودكتور كبير أوي قالي إنه مفيش أمل منه خالص وأن العلاج والمحاولات دي كلها تضييع وقت، ومع ذلك المجلس ما وافقش على البطلان وقالوا لي اصبري شوية كمان، بكره جوزك يخف ويبقى كويس، ما عرفش جابوا الكلام ده منين إذا كانت حالته ميئوس منها، بالذمة مش حرام يكون من حقي اطلق وأدوخ الدوخة دي، اشمعنى المسلمين بيطلقوا بسهولة، واشمعنى احنا كده يرضي مين ده، اقعد بالسنين أجري على الكنيسة شوية وعلى المحكمة شوية عشان أطلق وأخلص من الجوازه دي) "الحالة رقم ٣٠".

وفي هذا الصدد، فقد أوضح بعض الإخباريين من الأخصائيين الاجتماعيين الموجودين داخل مكاتب التسوية بمحاكم الأسرة: أن عدم اعتراف الكنيسة بالطلاق غالباً ما يؤدي إلى لجوء الزوجات الأقباط إلى الانفصال الجسدي عن أزواجهن لسنوات طويلة دون محاولة اللجوء إلى طلب الطلاق، وأن الكنيسة في البداية كانت تسمح بالطلاق في حالة اختلاف الطائفة بين الزوجين، إلا أنه مع زيادة حالات الطلاق بسبب تغيير الزوجات لطوائفهن، رفضت الكنيسة التفريق أو التطليق حتى في حالة اختلاف الطائفة مما جعل البعض منهن يلجأن إلى تغيير الملة بشكل مؤقت خصيصاً للحصول على الطلاق، وأن عدم اعتراف الكنيسة بالطلاق المدني (طلاق المحكمة) غالباً ما يؤدي إلى لجوء الزوجة أو الزوج (الصادر لصالحه الحكم) إلى كنيسة نائية (في القرى) للحصول على تصريح ثاني بالزواج، وأن أسباب الطلاق المبكر الأكثر انتشاراً لدى الأقباط من واقع عملهم بمحاكم الأسرة هي: الضعف الجنسي أو العجز الجنسي، بخل الزوج، الانحلال الخلقي أو الخيانة الزوجية من جانب الزوج أو الزوجة خاصة إذا لم يستطع الطرف الثاني إثبات تلك الخيانة، العنف وسوء المعاملة من جانب الأزواج غالباً.

هذا وقد أوضحت الدراسة الميدانية لجميع حالات الدراسة من المختلعات وعددهن عشرة بنسبة (١٠٠٪) أن قيامهن برفع دعاوي خلع يرجع في المقام الأول إلى سرعة الحكم في دعوى الخلع مما يجنبهن طول أمد التقاضي، بالإضافة إلى خوف بعضهن من عدم القدرة على إثبات الضرر الذي يقنع القاضي لكي يحكم لهن بالطلاق للضرر، خاصة مع إمكانية أن يأتي الزوج بشهود نفي ينفون ما تدعي به الزوجة من الضرر الواقع عليها.

وتتفق هذه النتيجة مع إحدى التحليلات الاجتماعية التي ترى أنه رغم التغيرات الحادثة على أوضاع المرأة المصرية في مجالات التعليم والعمل،ورغم التطوير الحادث – لاسيما في الفترة الأخيرة– على القوانين والتشريعات، إلا أن هناك ثغرات كثيرة، ومشكلات في التطبيق تسمح في النهاية بإراقة الاستفادة منها أو الانتفاع من حكمة وجودها، فالطلاق للضرر على سبيل المثال يقف دون التمتع به قدرة المرأة على تقديم الأدلة المادية على ما لحق بها من ضرر وعلى شهادة الشهود، هذا بالرغم من أن الأضرار قد تكون نفسية ومعنوية أكثر منها مادية، ومن ثم فلا أحد يمكن أن يقرر هذا الضرر سوى المضرور نفسه. ورغم عدم وجود علاقة بين الدين وبين إعمال هذا النص إلا أن ترك تقدير ذلك لأي سلطة قضائية أو غيرها. إنما يعود بأضرار كثيرة، ويعوق حصول المرأة على حق أقره الشرع والقانون، وينسحب هذا الحال على تقدير القاضي أيضاً للعنف ودرجته المبررة لإصدار حكم فيه، ووثيقة الزواج بشروطها غير المعمول بها، والطلاق الغيابي ومشاكله الكثيرة لإثباته وتوثيقه، ومشاكل أخرى كثيرة تتناول النفقة، والولاية على الصغير، ورؤية الصغير، والحضانة.. الخ[1].

كذلك فقد كشفت الدراسة الميدانية عن جانباً هاماً من جوانب دراسة تلك الظاهرة، يتعلق بأعمار المطلقات والمطلقين من حديثي الزواج عند الزواج، حيث أنه بالنظر إلى أعمار هؤلاء المطلقات عند بداية الزواج يتبين أنها تنتمي جميعها إلى المرحلة العمرية من ١٧– ٢٧ سنة وهي على التوالي بحسب ترتيب الحالات:

**٢٥ سنة، ٢٣ سنة، ٢٣ سنة، ٣٥ سنة، ١٨ سنة، ٢٠ سنة، ٢٧ سنة، ٢٢ سنة، ٢٦ سنة،**

---

(١) نادية حليم سليمان: الآثار الاجتماعية للخلع، دراسة مقارنة بين الخلع والتطليق، مركز قضايا المرأة المصرية، مؤسسة أهلية مشهرة، ٢٠٠٣، ص٥٤.

٢١ سنة، ٢٢ سنة، ٢٣ سنة، ١٨ سنة، ٢٢ سنة، ٢٠ سنة، ٢٥ سنة، ٢٤ سنة، ٢١ سنة، ١٧ سنة، ٢٢ سنة، ٢٣ سنة، ١٨ سنة، ٢٣ سنة، ٢٠ سنة، ١٧ سنة، ٢٢ سنة، ١٧ سنة، ١٩ سنة، ٢٣ سنة ، ٢٤ سنة، وهذا يعني أن غالبية حالات الدراسة من المطلقات قد تزوجن في سن صغيرة، حتى أن البعض منهن قد تزوجن تحت سن العشرين، وهن قليلي الخبرة بشئون الحياة الزوجية وكيفية بناء أسرة متماسكة غير قادرين على تحمل مسئولية الزواج وتبعاته.

كما كشفت الدراسة الميدانية أيضاً عن صغر أعمار المطلقين من الرجال عند الزواج، حيث تبين أنها تنتمي جميعاً إلى المرحلة العمرية من ٢٠ - ٣٥ سنة، وهي على التوالي بحسب ترتيب الحالات: ٢٥ سنة، ٢٥ سنة، ٢٧ سنة، ٤٠ سنة، ٢٧ سنة، ٢٨ سنة، ٣٠ سنة، ٢٨ سنة، ٢٨ سنة، ٢٣ سنة، ٢٧ سنة، ٢٨ سنة، ٣٥ سنة، ٢٦ سنة، ٢٩ سنة، ٢٨ سنة، ٢٤ سنة، ٢٦ سنة، ٢٣ سنة، ٢٣ سنة، ٣٣ سنة، ٢٠ سنة، ٢٦ سنة، ٢٥ سنة، ٢٥ سنة، ٢٧سنة، ٣١ سنة، ٣٣ سنة، ٣٢ سنة، ٢٦ سنة، وهذا يعني أن غالبية حالات الدراسة من المطلقين أيضاً قد تزوجوا تحت سن الثلاثون، بل أن البعض منهم قد تزوج في سن صغير لا يتعدى الخامسة والعشرون مما يعني أنهم قد تزوجوا وهم قليلو الخبرة بالحياة، غير مؤهلين لتحمل مسئولية أسرة بأكملها، وغير مؤهلين كذلك لمواجهة ما قد يأتي به الزمن وتأتي به الحياة الزوجية من عواصف أو مشكلات يلزم لحلها أن يكون الزوج الذي يملك بيده زمام الأمور داخل الأسرة متمتعاً بالحكمة والحنكة اللذان لا يتوفران لمن هم صغيري السن من الشباب.

**ويتأكد ذلك من أقوال هذه المطلقة:**

( أنا طليقي ده كان سنه صغير ومدلع، كان ابن أمه بمعنى أصح، وما كانش عنده خبرة بالحياة ولا بيفهم حاجة، كان فاكر إن الرجولة هي أن الراجل يضرب مراته ويستخدم قوته ضدها، عشان كده كان بيضربني كل شوية، عمال على بطال وعلى أتفه سبب وخصوصاً لما كانت الفلوس بتقل في إيده ما كانش بيلاقي حد يطلع غيظه فيه غيري، كما كان فاكر إن الست لازم تسمع كلام جوزها في كل حاجة حتى في الغلط، عشان كده ما كانش المفروض أمه تجوزه في السن ده، كان المفروض تستنى عليه شوية لغاية ما يعقل وينضج ويعرف معنى الحياة الزوجية) "الحالة رقم ٢٠".

وتتفق هذه النتيجة مع إحدى التحليلات الاجتماعية التي تشير إلى استمرار ارتفاع نسبة الزواج المبكر داخل الأسرة المصرية وإن كان بدأ في التناقص نسبياً في الفترات الأخيرة نتيجة الضغوط الحياتية، وتقلص فرص العمل وندرة مصادر الدخل وارتفاع الأسعار بالنسبة للعقارات والمستلزمات الأخرى، وتؤكد على أهميته كسبب في حدوث الطلاق المبكر وتعلل ذلك بثقافة المجتمع المصري الذي ما زال يقدس الزواج ويتخذه وسيلة لحماية الفتاة، إضافة إلى انتشار الفقر ومن ثم فإن الزواج المبكر يعد فرصة للتخفيف من الأعباء المادية للأسرة، إلا أن الزواج في السن المبكر لا يؤهل الأفراد لتحمل مسئوليات الحياة الزوجية، لأنهم ليسوا بالنضج الكافي لتحمل الأدوار الزوجية، مما يؤثر على نمط الاستقرار، ومن ثم الفشل في أداء الأدوار فيحدث الانفصال وتتفوض دعائم الأسرة. كما أن نقص الإعداد للدور الزواجي، نتيجة الزواج في سن مبكر يقلل من كفاءة الفرد في ممارسة أدواره[1].

كما تتفق تلك النتيجة أيضاً مع إحدى التحليلات الاجتماعية التي أشارت إلى أن عنف الشباب يرجع إلى طبيعة مرحلة الشباب وما تتميز به من خصائص فسيولوجية ونفسية واجتماعية. فالشباب لديه قدراً هائلاً من الطاقة العضلية والنفسية، وهو بذلك يعد أكثر الفئات الاجتماعية قدرة على العمل وبذل الجهد، ومع هذا لا يتاح للشباب في ظل وجود التناقضات العديدة التي يمتلئ بها المجتمع فرصة للقيام بأدوار إنتاجية، كما أنه لا يلقي في نفس الوقت اعترافاً من جانب الكبار بوجوده الذاتي والموضوعي، ومن هنا فعندما تقل أمام الشباب فرص الحياة المختلفة التي يوفرها له المجتمع، وعندما يعجز الواقع الموضوعي عن توفير ما يحتاج إليه من فرص كافية للإرضاء أو للإشباع العضوي والنفسي والاجتماعي، فإن طاقته قد تتحول إلى طاقة عدوانية مدمرة [2].

أيضاً، فقد اتضح من خلال الدراسة الميدانية أن بعض حالات الدراسة من المطلقات وعددهن خمسة لم يكن لهن أي دور في اختيار الزوج، وإنما أجبرن عليه لإرضاء الأسرة بوجه عام والأب بوجه خاص (حالة ٨، ١٥، ٢٢، ٢٣، ٣٠)، مما يعد مظهراً من مظاهر القهر

---

(١) عبد الوهاب جودة عبد الوهاب: الطلاق كآلية من آليات تفكك الأسرة المصرية، مرجع سابق، ص ص ٢٤٧: ٢٤٨.

(٢)عزت حجازي: الشباب العربي والمشكلات التي يواجهها، عالم المعرفة، ١٩٨٧، ص ص ٨: ١٢.

الاجتماعي الذي ما زال حتى الآن يمارس على الفتاة داخل المجتمع المصري، كما أن عدم استمرار هؤلاء المطلقات في حياتهن الزوجية لفترات طويلة أو لمدد تكاد تكون قصيرة جداً، يؤكد رفضهن للقهر الواقع عليهن سواء من جانب الزوج والأسرة، أو من جانب الأوضاع والظروف التي يعشنها، أو من جانب الاثنين معاً.

**ويتضح ذلك من أقوال هذه الحالات:**

( أنا اطلقت من جوزي عشان ما كنتش بحبه وعمري ما حبيته خالص وطوال السنتين اللي أنا عشتهم معاه هو كان عارف كده وعارف إني اتجوزته غصب عني، وإن أهلي هما اللي ضغطوا عليا وجوزوني له بالعافية عشان كان ابن عم أمي، وأمي كانت مصممة تجوزني له، وأنا كان ساعتها برضه سني صغير ومعرفش مصلحتي فين، عشان كده أنا بقول إن أهلي هما السبب في طلاقي وفي اللي حصلي ده وعمري ما هاسامحهم أبداً) "الحالة رقم ٨".

( أنا اتجوزت جوزي ده بالعافية، أبويا هو اللي كان عاوزني أتجوزه، وأنا ما كنتش عايزاه ولا عايزه غيره، ما كنتش عايزه أتجوز دلوقتي خالص ولا الجواز ده كان في دماغي أصلاً، ويمكن عشان كده ماقدرتش أحبه، وهو كمان كان تافه ومالوش شخصية، والحمد لله إن هما طلعوا قانون الخلع ده وقدرت أخلص من الهم ده بسرعة) "الحالة رقم ٢٢".

وتتفق هذه النتيجة مع إحدى التحليلات الاجتماعية التي ترى أن الإجبار على الارتباط بالزواج وعدم الإقتناع بالآخر يعد عاملاً مؤثراً في احتمالات حدوث الطلاق وتفكك الأسرة المصرية، فالفرد الذي يقرر اختيار شريك الحياة بنفسه يكون أكثر قدرة على مواجهة مشاكل الحياة الزوجية ممن يعتمد في الاختيار على الآخرين كالأهل والأصدقاء والجيران وبالتالي يكون احتمال دوام الأسرة والتقليل من الانفصال أكبر[1].

وفي هذا الصدد فقد كشفت الدراسة الميدانية أيضاً عن جانباً هاماً من جوانب دراسة هذه الظاهرة وهي أن نصف حالات الدراسة من المطلقات والمخالعات وعددهن خمسة عشر حالة بنسبة (٥٠٪) قد تزوجن زواجاً غير تقليدياً بعد إقامة علاقة عاطفية وتبادل

(١) عبد الوهاب جوده عبد الوهاب: الطلاق كآلية من آليات تفكك الأسرة المصرية، مرجع سابق، ص٢٥٣.

لمشاعر الحب مع أزواجهن السابقين استمرت لفترات غير قصيرة قبل الزواج (حالة ١، ٢، ٣، ٦، ٩، ١٢، ١٠، ١٣، ١٤، ١٦، ١٨، ٢٠، ٢٤، ٢٦، ٢٧). وقد أوضحت جميع هذه الحالات أنهن قد فوجئن بعد الزواج بأن هذا الحب من جانب الأزواج قد تم فقدانه بسرعة وهو ما يعني أنه لم يكن حباً حقيقياً، وإنما كان حباً مزيفاً أو وهماً لا علاقة له بالمشاعر الصادقة والإخلاص اللذان ينبغي توافرهما بين الزوجين، وأن التجربة الفعلية قد أثبتت أنهن قد أخطأن في اختيار شريك الحياة بهذه الطريقة القائمة على العاطفة فقط، دون النظر إلى الجوانب الأخرى الأكثر أهمية كشخصية الزوج، أو أخلاقه، أو تدينه، وأن الحب الصادق وإن وجد لا يكفي وحده لإقامة حياة زوجية ناجحة، وإنما لا بد من توافر مقومات أخرى عديدة كالتكافؤ في السن، والمستوى التعليمي، والاجتماعي بين الزوجين وأنه يجب تحكيم العقل والتفكير جيداً من قبل الفتاة قبل الإقدام على هذه الخطوة وقبل اختيار شريك الحياة، وذلك لأن الاختيار السليم للزوج من أهم الأسباب التي تؤدي إلى نجاح واستمرار الحياة الزوجية. أما النصف الآخر من حالات الدراسة وعددهن خمسة عشر حالة أيضاً بنسبة (٥٠٪) فقد أوضحن أن زواجهن كان زواجاً تقليدياً لم يسبقه أية علاقة عاطفية (حالة٤، ٥، ٧، ٨، ١١، ١٥، ١٧، ١٩، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٢٨، ٢٩، ٣٠)، وأنهن قد أقبلن على الزواج بهذه الطريقة لاقتناعهن التام بتلك النظرية القائلة بأن الحب الحقيقي يأتي بعد الزواج وليس قبله، وأن المعاملة الحسنة من جانب الزوج لزوجته ومحاولته التقرب منها، والاحترام المتبادل بينهما، كل هذا يؤدي إلى خلق الحب الصادق والمودة والألفة بين الزوجين، وقد ذكرت إحدى هذه الحالات أنها قد شعرت بالندم بعد الزواج لتأكدها من خطأ هذه النظرية وأنه لا بد من توفر قدر كاف من الحب قبل الزواج حتى يمكن للزوجين التغلب على صعوبات الحياة الزوجية ومشاكلها الكثيرة (حالة ١٧).

وتتفق هذه النتيجة مع بعض التحليلات الاجتماعية التي ترى أن فقدان المشاعر العاطفية بين الزوجين يرتبط بزيادة نسبة الطلاق. وتنخفض درجة الإحساس والعواطف بين الزوجين بسبب صعوبة فهم الرسائل الانفعالية لبعضهن البعض، فالرجال أكثر ميلاً إلى إساءة فهم الرسائل الانفعالية للزوجات، كما أن عدم وجود مشاركة انفعالية بين الزوجين تسمح بتبادل التنفيس عن المشاعر الحبيسة التي قد يعاني منها أحدهما أو كلاهما ينتج ما

يسمى الطلاق العاطفي [1].

وربما يعود فقدان الحب بين حديثي الزواج الآن إلى التغير السريع، والتحول نحو تبني قيم اجتماعية مادية بعيدة إلى حد ما عن القيم الأسرية الأصيله المبنية على الحب، وأن عدم وجود الحب أو فقدانه بسرعة قد يؤدي إلى ظهور التوترات الأسرية ويعجل بحدوث الطلاق.

هذا وقد أوضحت الدراسة الميدانية لأفراد العينة من المطلقات أن غالبية حالات الدراسة وعددهن سبعة وعشرون حالة لم تكن لديهن فترة خطبة كافية لاكتشاف عيوب أزواجهن (السابقين) ودراسة طبائعهم وسمات شخصياتهم المختلفة، حيث تراوحت فترة ما قبل الزواج (الخطبة) لديهن ما بين شهر إلى ٨ شهور فقط، وهذه المدد على التوالي بحسب ترتيب الحالات هي: شهرين، ٦ شهور، ٣ شهور، شهرين ، شهرين، شهرين، ٤ شهور، ٣ شهور، ٣ شهور، ٧ شهور، ٥ شهور، ٦ شهور، ٤ شهور، ٣ شهور، شهرين، شهرين، شهر ونصف، شهرين ، شهرين، شهر، ٨ شهور، شهرين، ٤ شهور، شهرين، شهرين، ٣ شهور، ٣ شهور. وقد أوضحت جميع هذه ا لحالات أن قصر فترة الخطوبة كان عاملاً أساسياً في فشل حياتهن الزوجية ووقوع الطلاق بعد هذه الفترة القصيرة من الزواج، وذلك لأنه لم يتسنى لهن التعرف على نقاط الضعف الموجودة لدى أزواجهن ومحاولة معالجتها قبل الإقدام على الزواج وبدء الحياة الزوجية، وذلك بخلاف حالات ثلاثة فقط (١، ١٨، ٢٤) أوضحن امتلاكهن لفترة خطوبة طويلة نسبيًا (سنة- سنتين- سنة و٨ شهور)، وأن طول مدة الخطوبة كانت من العوامل الهامة في حدوث الطلاق، و ذلك لكثرة الخلافات والمشاجرات المستمرة بين الأهل حول التجهيزات الخاصة بالزواج وشراء الأثاث وتوفير مسكن الزوجية وتحديد الالتزامات الخاصة بكل من الزوج والزوجة، والتي استمرت في ذهن الزوج والزوجة وأسرهم بعد الزواج، ومن ثم أثرت على العلاقة الزوجية ومهدت لحدوث النزاعات الأسرية، يضاف إلى هذه الصراعات التدخلات من جانب الأقارب والجيران الأمر الذي ترتب عليه وقوع الطلاق.

---

(١) هبة محمد على حسن: الإساءة إلى المرأة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص١٠٣.

**ويتأكد ذلك من أقوال هذه الحالات:**

**تقول المطلقة الأولى:**

( أنا قعدت سنتين مخطوبة، سنة كانت كويسة، والسنة التانيه كلها مشاكل، بسبب شراء العفش والجهاز، وخصوصاً لما جوزي راح اشترى أوضة النوم من غير ما ياخد رأيي ولا رأي أهلي فيها، وكمان ساعة الاتفاق على ميعاد كتب الكتاب، وفي كتابة القايمه، أمه ادخلت وعملت مشاكل من غير سبب، أصل حماتي كانت بتدخل في كل حاجة وده سبب مشاكل كتير بين أهلي وبين أهله، لدرجة أن والدي كان مصمم يفسخ الخطوبة ويرجع لهم الشبكة قبل ميعاد الزفاف بأسبوع، لولا خلاني اللي ادخلوا في الموضوع وصلحوا العيلتين على بعض، لكن برضه اللي في القلب في القلب، يدوب مفيش شهرين تلاته وبدأت حماتي تتخانق معايا وتعايرني بكل حاجة حصلت قبل الفرح، وكانت على طول بتفكرني بمشاكل والدي معاهم، وكل ما تشوف وشي تسمعني ما أكره، وفضلنا على كده لغاية ما سبت البيت واطلقت) "الحالة رقم ١٨ ".

**وتقول المطلقة الثانية:**

( كل خلافاتنا أنا وجوزي في فترة الخطوبة كانت بسبب دخوله وخروجه كل يوم والتاني عندنا، وكل شوية عاوزني أخرج معاه ونسهر سوا، وده طبعاً خلق مشاكل كتير بينه وبين بابا اللي ما كانش عجباه التصرفات دي وكان تملي بيتخانق معاه ومعايا، وكان بيقولي ده مش جوزك ده يدوب خطيبك بس، لما يكتب عليكي وتروحي بيته ابقوا اعملوا اللي انتم عايزينه) "الحالة رقم ١ ".

وتتطابق دلالة هذه الأقوال مع إحدى التحليلات الاجتماعية التي تذهب إلى أن فترة ما قبل الزواج من أهم الفترات في تحقيق التوافق والانسجام وتقريب وجهات النظر، إلا أنه نتيجة الانفتاح الثقافي على المجتمعات الأخرى، أصبحت العلاقات بين العروسين في فترة ما قبل الزواج تأخذ نفس المسار والتحرر الزائد، ومن ثم الدخول في علاقات زائدة عن المقبول ثقافياً، مما يؤدي إلى نشوء الخلافات في الرأي، والصراعات بين الأهل وأحد العروسين، مما يسبب ترتيب هذه الخلافات لتصبح عاملاً فاعلاً في النزاعات الزواجية بعد الزواج. ومن هنا فإن تحولات ما بعد الحداثة والانفتاح الثقافي وسيادة القيم الغربية قد غيرت من أنساق القيم

الأسرية، خاصة فيما يتعلق بالطقوس التقليدية للزواج وتكوين الأسرة، ومن ثم الدخول في صراعات وتوترات تؤدي إلى إنهاء الزواج وتحلل الأسرة بالطلاق[1].

هذا وقد اتضح من خلال الدراسة الميدانية أنه عندما يكون هناك فارقاً في المستوى التعليمي أو الاجتماعي بين الزوجين لصالح الزوجة قد يعد ذلك سبباً هاماً في فشل الحياة الزوجية ووقع الطلاق المبكر نظراً لكثرة المشكلات والمشاجرات بين الزوجين والناتجة عن شعور الزوج بالنقص والدونية أمام زوجته ومحاولته المستمرة لتحقيرها والتقليل من شأنها، حتى على الرغم من محاولة الزوجة عدم إشعاره بذلك الفارق.

**ويتأكد ذلك من أقوال هذه المطلقة:**

"( أنا جوزي كان بيغير مني جداً عشان أنا معايا ليسانس أداب قسم فلسفة، وهو كان معاه معهد سنتين، كمان عيلتي كانت أغنى من عيلته وده كان مسبب له عقدة نفسية، كان تمالي يقولي إنتي فاكرة نفسك بتفهمي أوي، إنتي ولا حاجة، وكان بيتعمد يقولي الكلام ده قدام أهله، وده طبعاً كان بينرفزني جداً ويخليني أتخانق معاه خناقات جامدة، وكذا مرة أغضب وامشي واسيب له البيت وبرضه مفيش فايده كان مصر يهزأني ويجرح مشاعري قدام الناس بسبب العقدة اللي كانت عنده من التعليم) "الحالة رقم ٨".

وتتفق تلك النتيجة مع إحدى التحليلات الاجتماعية التي ترى أنه إذا انخفضت مهارة الزوج عن الزوجة وهو يحاول أن يضفي الشرعية على سلطته فقد يقسوا على زوجته. وأن التوتر المتزايد الذي يعاني منه الزوجين يؤدي إلى وجود مشاعر سلبية من الجانبين وتظهر في عدم الرضا وتتحول إلى تبادل الاتهامات وبالتالي مزيداً من الإيذاء والأفعال اللاإرادية[2].

كذلك، فقد اتضح من خلال الدراسة الميدانية أنه عندما يكون هناك فارقاً في المستوى التعليمي والاجتماعي بين الزوجين لصالح الزوج يعد ذلك من أهم الأسباب التي تؤدي إلى كراهيته للزوجة وإقدامه على الطلاق المبكر نظراً لشعوره بوجود فجوة (هوة) كبيرة بينه وبين الزوجة في أساليب التفكير والمستوى الاجتماعي وعدم قدرته على التفاهم مع الزوجة أو

---

(١) عبد الوهاب جودة عبد الوهاب: الطلاق كآلية من آليات تفكك الأسرة المصرية، مرجع سابق، ص ص ٢٥٦: ٢٥٧.

(٢) سامية خضر صالح: دراسات سوسيولوجية معاصرة، مرجع سابق، ص ٣٠.

خلق أي نوع من أنواع الارتباط الفكري أو الوجداني بينهما.

**ويتأكد ذلك من أقوال هذه المطلقة:**

( أنا طليقي اكمنه كان معاه دبلوم وغني، كان متنطط عليا أوي، وماكانش بيعجبه كلامي خالص، عشان كده كنت على طول بسكت كنت بخاف اتكلم أغلط في الكلام عشان اكمني مش متعلمة، بس الحمد لله بعرف أقرأ وأكتب، هو بقى كان على طول بيقولي إنتي عمرك ماادتيني رأيك في أي حاجة خالص، أنا حاسس إني متجوز نفسي، أنا مش قادر اتفاهم معاكي، احنا لازم نسيب بعض، وفعلاً طلقني بعد سنة واحدة من الجواز) "الحالة رقم ١٥".

ويمكن تفسير ذلك بأن مدى التوافق والتفاهم بين الزوجين خلال السنوات الأولى من الزواج يتوقف على طبيعة العناصر الثقافية المرتبطة بكل من الزوجين، من حيث اختلاف العادات والتقاليد بينهما، والاختلافات في طرق التفكير أو التفاهم حول القرارات الأسرية، ومن هنا فإن اختلاف المستوى الثقافي بين الزوجين وعدم التوافق بينهما قد يؤدي إلى شعور أحد الطرفين بعدم الارتياح للآخر، إما لعدم التعرف على بعضهما قبل الزواج بمدة كافية، أو لعدم الرضا الكامل بالآخر، أو للإجبار على الزواج منه، مما يؤدي إلى حدوث الطلاق المبكر.

يضاف إلى ما سبق أنه قد أوضحت غالبية حالات الدراسة من المطلقات والمخالعات وعددهن سبعة وعشرون حالة باستثناء حالات ثلاثة فقط (حالة٢، ١٦، ١٧) أنهن كن يعانين من قسوة وعنف وسوء معاملة الأزواج لهن وأن هذا كان سبباً هاماً من أسباب طلبهن للطلاق أو الخلع، موضحات أنه لم يكن هناك تفاهم أو اتفاق بينهن وبين أزواجهن في كثير من الأمور سواء تلك الخاصة برعاية الأبناء وتربيتهم أو الخاصة بالزوج والزوجة، مما ترتب عليه كثرة الخلافات أو المشاكل التي كانت تنشب داخل الأسرة والتي كان السبب فيها غالباً هو أسلوب المعاملة القاسية من جانب الأزواج الذين كانوا يلجأون دائماً إلى الإساءة اللفظية والبدنية معاً كأداة للتعامل مع هؤلاء الزوجات، حيث تعرضت جميع هذه الحالات للعديد من الممارسات العنيفة من جانب الأزواج والتي أخذت في الغالب شكل السب والضرب المبرح بصفة مستمرة أو متكررة، وكذلك الطرد من منزل الزوجية، حتى أنه قد وصلت بعض صور العنف التي كان يمارسها هؤلاء الأزواج ضد زوجاتهن إلى حد جلد الزوجة

بالحزام أو ضربها بآلة حادة أو تعذيبها بصعقها بالتيار الكهربائي.

**ويتأكد ذلك من أقوال هذه الحالات:**

( أنا جوزي كان دايماً بيشتمني وبيضربني على أتفه الأسباب وخصوصاً بقى لما أتخانق مع أمه، لدرجة أنه ساعات كان بيضربني بالحزام أو بأي حاجة تقع في إيده، وحاول مرة يكهربني بالكهربا هو وإخواته، وكذا مرة طردني من بيتي أنا والعيال في نص الليل، عشان كده أنا كنت هاسيبه حتى من قبل ما يخوني لأني كنت كرهته بسبب معاملته ليا) "الحالة رقم ٥".

( أنا جوزي ده كان ساعات يبقى كويس، وساعات كان يضربني ويشتمني من غير أي سبب، يتلكك على أي حاجة، على كوباية شاي، على لقمه، ويقوم يضربني، مرة ضربني بحديدة على دراعي وحبسني في الأوضة، ومرة خبط دماغي في الحيطة، ومرة ضربني بالكازلك في إيدي، وكان لما يضربني لازم يورم لي وشي ودراعي، كأنه كان بيضرب واحد صاحبه، أو راجل واقف قدامه عشان كده أول ما عرفت إني حامل منه تاني سقطت نفسي على طول، لأني كنت كرهته وحطيت في دماغي إني لازم أطلق منه وطبعاً لما أخرج من الجوازه دي بعيل واحد غير لما أخرج بعيلين) "الحالة رقم ١٠".

ويجدر التأكيد هنا إلى تطابق دلالة تلك الأقوال مع إحدى التحليلات الاجتماعية التي أوضحتها أبحاث الطلاق في المجتمعات الأوروبية والتي أشارت إلى أن لجوء الأزواج إلى العنف البدني يعد عاملاً أساسياً لطلب الطلاق من جانب الزوجات اللاتي تنمو لديهن نتيجة لذلك العنف قيماً سلبية تجاه أزواجهن وأسرهن [(1)].

كما تتفق هذه النتيجة أيضاً مع إحدى التحليلات الاجتماعية الأخرى التي ترى أن العنف سلاح قوي في الحرب بين الجنسين، حيث أن العنف يعد دائماً أحد الوسائل الأساسية التي يلجأ إليها الرجل لفرض سيطرته، وفي هذا الصدد يرى مؤيدو الحركات النسائية أن كل من التصنيع والتكنولوجيا الحديثة قد فرضت الفكرة الخاصة بامتياز أو تفوق الرجل على المرأة، ومن هنا فقد أصبح العنف أداة متكررة لحصر النساء وعودتهن إلى الأسرة والبيت، كما

---

(1) Gelles, RJ, Abused Wives: Why do they stay? Journal of marriage and the family,1976, P.38.

أصبح الرجل يستخدم أساليب متعددة من العنف، ومن أكثرها القسوة البدنية، رغبة منه في أن يحط أو يقلل من شأن المرأة التي أصبحت تتحداه بالتفوق عليه، أو للانتقام من المرأة بوجه عام. ويرى البعض أن حل مشكلة العنف هذه يتمثل في منح المظلومين مشاركة عادلة في الثروة والقوة. وبذا يمكن تسخير قوة المجتمع للحد من العنف، مما يترتب عليه زيادة احترام الناس للمجتمع، وكذلك زيادة اتجاهاتهم نحو الالتزام بالقانون(١).

هذا وقد أوضحت بعض هذه الحالات أنهن قد لجأن لمرات عديدة إلى الأهل أو الأقارب طلباً للحماية من قسوة الزوج وعنفه وسوء معاملته، ولكنهن لم يجدن الحماية أو المساندة الكافية سواء المعنوية أو المادية من جانب أسرهن، بل كانت الأسرة تجبرهن دائماً على العودة إلى الزوج والاستمرار في الحياة الزوجية، وذلك لتربية الأولاد (حالة ٣، ٥، ١٠، ١٢، ١٣، ١٨، ٢٣، ٢٥، ٢٨)، مما يعني تخلي الأهل عن بناتهن وعدم مساندتهن في حل تلك الخلافات الزوجية، اعتقاداً منهم أن الزوجة لزوجها في نهاية المطاف مهما كان حجم المشاكل الزوجية أو درجة تطورها.

وتتفق هذه النتيجة مع إحدى التحليلات الاجتماعية الأخرى التي ترى أنه على الرغم من التغيرات التي طرأت على أوضاع المرأة في المجتمع الحديث، فإن طبيعة العلاقة التي تحكم المرأة بالرجل داخل الأسرة لا تزال تسيطر عليها بقايا علاقات العبودية التي نشأت تاريخياً مع ظهور الملكية الخاصة وسيطرة الحضارة الذكورية في ظل سيادة النظام الأبوي الذي أعطى للرجل السلطة المطلقة وفرض على المرأة الخضوع بالقوة(٢).

بالإضافة إلى ذلك فقد كشفت الدراسة الميدانية للمطلقات من حديثي الزواج عن عاملاً هاماً آخر من عوامل حدوث الطلاق المبكر وهو الخيانة الزوجية، حيث أوضحت بعض حالات الدراسة وعددها أربعة حالات، أن السبب الأساسي في قيامهن بإنهاء العلاقة الزوجية سواء بالطلاق أو الخلع هو وجود علاقات نسائية للأزواج خارج إطار الزواج

---

(1) Coleman, JW. And cressey, DR, Social problems, Ny: Harper and pom, publishers, 1987.

(٢) ليلى عبد الوهاب: تغير أدوار المرأة وتطور المجتمع، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مايو- سبتمبر ١٩٧٨، ص ص ١٣٨: ١٣٩.

وخيانتهم لهن، الأمر الذي أدى إلى شعورهن بالكراهية الشديدة لأزواجهن والإصرار على وقوع الطلاق لعدم قدرتهن على الاستمرار في العلاقة الزوجية بعد حدوث الخيانة (حالة ٢، ٥، ٦، ١٢).

**ويتضح ذلك من أقوال هذه الحالات:**

( أفظع شيء في الدنيا، أن الست تعرف أن جوزها بيخونها، وتتأكد من الخيانة دي بنفسها، أنا عرفت أنه بيخوني لما سمعته في التليفون بيكلمها من ورايا ولاقيته بقاله فترة ماشي معاها وأنا نايمة على وداني، واتأكدت لما راقبته وشوفته بعيني وهو داخل شقتها كان بيقولي في رمضان أنا رايح أصلي التراويح، وهو كان بيروح لها في بيتها عشان هي كانت مطلقة وعايشة لوحدها، ولما واجهته ما أنكرش فطلبت منه الطلاق رفض، فصممت على الطلاق واطلقت فعلاً، وعلى فكره أنا كنت ممكن أسامحه في أي حاجة تانيه إلا موضوع الخيانة ده، لأنه جرح كرامتي وكبريائي وخلاني كرهته وعلى قد ما كنت بحبه على قد ما كنت مش قادرة أبص في وشه، أو أسمع سيرته) "الحالة رقم ٢".

( أنا كنت مرة عند أخويا ورجعت فجأة للبيت في وسط النهار عشان آخد شئ نسيته لاقيت جوزي مع واحدة تانية في أوضة نومي، وعلى سريري، ساعتها خرجت من بيتي على بيت أهلي وأنا مصممة على الطلاق، مفيش غيره في دماغي، كنت حاسة أن دماغي بتغلي والطلاق هو الحاجة الوحيدة اللي هاتهديني وتطفى النار اللي جوايه، وفي يومها فعلاً كنت مطلقه منه) "الحالة رقم ٥".

كذلك، فقد كشفت الدراسة الميدانية لحالات الدراسة من المطلقات والمختلعات عن تأثير تعدد الزوجات أو زواج الزوج بأخرى في حدوث عدم الاستقرار الزواجي ووقوع ظاهرة الطلاق المبكر، حيث أوضحت ثلاثة من حالات الدراسة أن قيامهن بطلب الطلاق أو الخلع من أزواجهن كانت نتيجة لقيام أزواجهن بالزواج من أخريات، وذلك دون علمهن مع عدم وجود ما يبرر ذلك في ظل قيامهن بواجباتهن الزوجية على أكمل وجه على حد تعبيرهن (حالة ١٦، ١٧، ٢٣).

**ويتأكد ذلك من أقوال هذه الحالات:**

( أنا أول ما عرفت إن جوزي اتجوز عليا أخذت قرار الانفصال ورفعت قضية خلع على

طول لما رفض يطلقني، لأني طبعاً مستحيل اقبل إني يكون ليا ضرة وخصوصاً إن مفيش مبرر لجوازه، الحمد لله أنا ماكنتش مقصره معاه في أي حاجة، وكمان أنجبت له الولد، هو عمل كده عشان يرضي أمه اللي كانت كرهاني لأنه اختارني بنفسه من غير إرادتها، وكمان عشان هما ناس صعايدة أمه كانت مؤمنة بحق ابنها في التعدد وخصوصاً أنه كان ميسور مادياً) "الحالة رقم ١٧".

( أنا أطلقت من جوزي عشان اتجوز عليا واحدة تانيه بعد ٤ سنين جواز كنت عايشة معاه فيهم على الحلوة والمرة، والمرة قبل الحلوة وبعد ما خلفت منه ولدين وكنت قايده له صوابعي العشرة شمع، لاقيته اتجوز عليا عرفي ولما عرفت كتب عليها رسمي وجابها لي تعيش معايا في البيت ولما قلت لأ طردني من البيت أنا وولادي من غير ولا مليم، وما عملش حساب حتى لصلة القرابة اللي بينا إن أنا بنت خاله، وده خلاني كرهته أكتر وطلبت الطلاق واطلقت منه على طول، ومن ساعتها وأنا عايشة في بيت أبويا وهو اللي بيصرف على عيالي) "الحالة رقم ٢٣".

ويمكن تفسير ذلك بالتغيرات القيمية الجديدة المصاحبة للتحولات الاجتماعية في ظل العولمة، حيث أصبح من السهل على الرجل والمرأة الزواج دون علم الزوجة الأولى وعندما تعلم، يضطر الرجل إلى طلاق الثانية، أو الأولى ثم يعتاد على الزواج بالطرق السريعة السائدة الآن، ومن ثم يسهل الطلاق، ويسهل عملية تخلي الزوج أو الزوجة عن الرابطة الزوجية وتحلل الأسرة مبكراً.

أيضاً فقد أوضحت الدراسة الميدانية لحالات الدراسة جانباً هاماً من جوانب دراسة هذه الظاهرة وهي أن الإقامة المشتركة للزوجين مع أهل الزوج غالباً ما تؤدي إلى سوء العلاقة وحدوث الكثير من المشكلات الأسرية بين الزوجة وأهل الزوج، الأمر الذي يؤثر بدوره سلباً على العلاقة بين الزوجين ويؤدي إلى حدوث النزاع والشجار المستمر بينهما مما قد ينتج عنه وقوع الطلاق. (حالة٥، ١٤، ١٧، ١٨، ٢٠، ٢٢، ٢٥).

**ويتأكد ذلك من أقوال هذه الحالات:**

( كل المشاكل اللي حصلت بيني وبين جوزي كان سببها أهله، أصل احنا كنا عايشين معاهم في بيت واحد، صحيح احنا في شقة، وهما في شقة، لكن كانوا عايزني على طول أفضل

معاهم، عشان أطبخ لهم وأنضف لهم الشقة، وكانت أمه واخواته البنات كل ما ينزل أجازة يسلطوه عليا عشان يتخانق معايا وفعلاً كان على طول بينصر أمه عليا، ويضربني ، ومرة أخوه وأمه ضربوني وهو مسافر وبرضه لما رجع نصرهم عليا وطلعني أنا اللي غلطانه مش هما، عشان كده طلبت منه كتير إنه يجيب لي شقة تانيه بعيد عن أهله لكن هو رفض وقالي اللي مش عجبه الباب يفوت جمل، فطبعاً كنت لازم أطلق لأن الحياة بقت مستحيلة) "الحالة رقم ١٨".

( أنا كنت متجوزة مع حماتي في نفس الشقة، وكانت بتدخل بيني وبين جوزي في كل حاجة حتى في العلاقة الزوجية، كان زوجها متوفي وكانت فاضية ومتفرغة تماماً ليا، وكانت بتغير على ابنها مني وخصوصاً أنه الابن الوحيد ليها، وكمان كانت مسيطرة على كل شئ حتى على شخصية ابنها، كانت شخصية جوزي ده مغيبة تماماً أمام والدته، عشان كده ماكنتش حاسة إني أنا متجوزة من راجل له كيانه الخاص وشخصيته المستقلة، كنت حاسة إني متجوزة أمه مش متجوزاه هو، وده اللي خلاني أرفع قضية خلع بعد شهرين اتنين بس وأخلص من الجوازه دي بسرعة) "الحالة رقم ٢٠".

يتضح مما سبق أن هناك العديد من الأسباب والدوافع التي دفعت بالزوجات مبكراً إلى اللجوء إلى إنهاء العلاقة الزوجية سواء بالخلع أو التطليق، وقد تمثلت تلك الأسباب في سوء معاملة الزوج ولجوءه إلى الإيذاء البدني والاعتداء المتكرر على الزوجة بالضرب (حالة١، ٣، ٤، ٥، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٨، ١٤، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٤، ٢٦، ٢٧، ٢٨)، وعدم الإنفاق على الأسرة إما بسبب عدم القدرة على الإنفاق نتيجة لبطالة الزوج (حالة ٣، ١٤، ٢١، ٢٨) أو قلة الدخل وعدم كفايته نتيجة للعمل الموسمي المتقطع للزوج (حالة ١٠)، أو بسبب بخل الزوج الشديد رغم توفر القدرة المادية (حالة ١، ١٣، ٢٤)، كذلك طمع الزوج ورغبته في الاستيلاء على ممتلكات الزوجة من مال أو عقارات يعد سبباً هاماً للطلاق المبكر (حالة ٤)، كذلك فإن تعاطي الزوج للمخدرات والمسكرات وإنفاقه المبالغ الطائلة على ذلك، ومحاولته الاستيلاء على أموال الزوجة لإنفاقها على ملذاته الخاصة يعد أحد الأسباب المؤدية إلى وقوع الطلاق المبكر (حالة ٣، ١٠، ١٢، ٢٥، ٢٧)، وأيضاً الضعف الجنسي أو العجز الجنسي الجزئي أو الكلي للأزواج (حالة ٧، ١٩، ٢٩، ٣٠)، كذلك عدم الإنجاب سواء من

جانب الزوج (حالة ٨) أو من جانب الزوجة (حالة ١٦)، وتعدد الزوجات أو الزواج بأخرى (حالة ١٦، ١٧، ٢٣) يضاف إلى ذلك أيضاً بعض الأسباب الأخرى مثل ضعف شخصية الزوج وعدم تحمله للمسئولية والخلافات المستمرة مع أهل الزوج (حالة٥، ١٢، ١٤، ١٨، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٢٦)، وعدم التكافؤ في المستوى التعليمي والثقافي بين الزوجين أو عدم التوافق الفكري (حالة ١٥). وتعطي هذه النتيجة دلالة هامة وهي أن عنف الأزواج ولجوئهم المستمر إلى ضرب الزوجات وإهانتهن يعد من أهم وأول الأسباب التي تؤدي إلى انتشار حالات الطلاق المبكر بين حديثي الزواج.

وتتفق هذه النتيجة مع إحدى التحليلات الاجتماعية التي ترى أن اعتداء الزوج المتكرر على الزوجة بالضرب وإهانتها يعد سبباً رئيسياً في قيام الزوجة برفع دعوى الخلع أو الطلاق للضرر، وأنه يأتي في مقدمة الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الشجار المستمر والصراع بين الزوجين مما ينتج عنه احتدام الخلافات وتفاقمها وعجز الزوجين عن مواجهة تلك المشكلات وإنهائها مما يصل بهم في النهاية إلى استحالة العشرة واستمرار الحياة معاً، ومن ثم تكون هناك ضرورة ملحة لإنهاء العلاقة الأسرية[١].

كما تعطي هذه النتيجة الأخيرة دلالة أخرى هامة مؤداها أنه تتنوع الأسباب أو العوامل التي تقف وراء انتشار ظاهرة الطلاق المبكر داخل المجتمع المصري لتشمل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مما يعني عدم القدرة على الاقتصار على نوع واحد فقط من هذه العوامل في تحديد أو تفسير أسباب تزايد حالات الطلاق بين حديثي الزواج نظراً لتساند تلك العوامل وتشابكها في تفسير تلك الظاهرة بوصفها واحدة من المشكلات الاجتماعية التي لا يمكن دراستها عن طريق تجزئة أو تقسيم العوامل المتحكمة فيها أو المفسرة لها.

كذلك فقد كشفت الدراسة الميدانية للمطلقات والمخالعات من حديثي الزواج عن وجود العديد من مظاهر انحلال أو تصدع الزواج خلال فترة ما قبل وقوع الطلاق أو الخلع والتي من أهمها هجر منزل الزوجية سواء من جانب الزوج (حالة ١٢، ١٩)، أو من جانب الزوجة (حالة ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ١٠، ١١، ١٣، ١٦، ١٧، ١٨، ٢٠، ٢١، ٢٢،

---

(١) نادية حليم سليمان: الآثار الاجتماعية للخلع، دراسة مقارنة بين الخلع والتطليق، مرجع سابق، ص ص ٣٨: ٣٩.

٢٥، ٢٦، ٢٩، ٣٠) وطرد الزوجة من المسكن (حالة ٢٣، ٢٨)، والتهديد بالطلاق (حالة ٩، ١٥)، وبلاغات ومحاضر تعدي بالضرب ضد الزوج (حالة٣، ١٤، ٢٤، ٢٧)، وقد أوضحن جميعهن أن هذه الفترة قد شهدت محاولات عدة للصلح بينهن وبين أزواجهن من جانب الأهل والأصدقاء إلا أنها قد باءت بالفشل. ومن ثم فإن هؤلاء المطلقات جميعهن لم يلجأن إلى إنهاء العلاقة الزوجية أو رفع دعوى طلاق للضرر أو خلع إلا بعد أن استنفذن كل السبل لاستمرار الحياة الزوجية.

أيضاً فقد كشفت الدراسة الميدانية عن نتيجة أخرى تمثل جانباً هاماً في دراسة هذه الظاهرة، وهي أن جميع حالات الدراسة من المطلقات باستثناء حالة واحدة فقط (حالة ١٥) كن أصحاب قرار الطلاق، إلا أن البعض منهن قد وجد معارضة شديدة من جانب الأهل عند قيامهن برفع دعاوى الطلاق أو الخلع، وخاصة من جانب أهالي المختلعات، حيث أكد غالبيتهن (حالة٣، ٩، ١٤، ٢٠، ٢٢، ٢٥، ٢٨) وجود معارضة من جانب الأهل عند قيامهن برفع دعاوى الخلع بسبب موقفهم المتشدد من قضية الخلع وتعطي هذه النتيجة دلالة هامة وهي أنه على الرغم من أن الزوجة في الحالتين تطلب إنهاء العلاقة الزوجية إلا أن رفع دعوى الطلاق لا زال مقبولاً عن رفع دعوى الخلع، فما زالت الثقافة السائدة لا تقبل أن يكون إنهاء العلاقة الزوجية بقرار من الزوجة فصاحب هذا القرار دائماً هو الرجل لاسيما في الريف ومحافظات الوجه القبلي، حيث يمكن أن يصل هذا الرفض إلى اعتبار طلب المرأة الطلاق من قبل الفعل الحرام، وأنه يتعارض مع حياء المرأة، ورغم وجود الحالات التي تحتفظ فيها المرأة بالعصمة في يدها منذ زمن طويل، إلا أن ذلك لم يكن في أي وقت مقبولاً بين السواد الأعظم من المجتمع، ويظل قاصراً على فئات بعينها، أما وقد أصبح الأمر متاحاً أمام الجميع فهذا ما وجه صدمة لهذه المفاهيم السائدة وأحدث ردود فعل غاضبة ورافضة ومستاءة، بل وحتى الطلاق الذي يقع بإرادة منفردة من الزوج، فإن اللوم فيه غالباً ما يوجه إلى المرأة متهماً إياها بأنها لم تحافظ على بيتها ويحوطها المجتمع بنظرات احتقار واستهجان وشك وريبة، فيرصد تحركاتها، ويقيد حريتها، في مقابل الرجل المطلق الذي غالباً ما يرثي له المجتمع نظراً لخسائره المادية التي تكبدها في زواج غير موفق.

أما فيما يتعلق برد فعل أزواجهن عند قيامهن بطلب الطلاق فقد أكدن جميعهن بنسبة

(١٠٠٪) رفض الأزواج في البداية الاستجابة لطلبهن هذا، وذلك لأسباب متعددة منها الاعتقاد بأن قرار الطلاق ليس من حق الزوجة (حالة ٢، ٤، ٩)، أو الحرص على البيت ومستقبل الأولاد (حالة ١١، ١٣، ١٦، ١٧، ٢٣، ٢٥، ٢٧)، أو العناد (حالة ٥، ٦، ٧، ٨، ١٠، ١٢، ١٤، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٤، ٢٦، ٢٨)، أو الشك في الزوجة والاعتقاد بأنها على علاقة برجل آخر (حالة ١، ٣)، هذا بخلاف الحالة رقم (١٥) والتي طلقت بقرار من الزوج. هذا وقد أوضحت حالتان من حالات الدراسة أنه قد كان لأزواجهن ردود فعل عنيفة تجاه طلبهن للطلاق، وذلك في محاولة لإثنائهن عن التفكير في الطلاق، إلا أن ذلك لم يجدي معهن نفعًا نظراً لإصرارهن على وقوع الطلاق.

**ويتضح ذلك من أقوال هذه الحالات:**

( أول ما طلبت الطلاق من جوزي رفض وهددني إنه هايرمي على وشيماية نار وأنه مستعد يعمل أي حاجة فيا لو اطلقت منه، لكن أنا طبعاً ماخفتش وصممت على الطلاق ورفعت عليه قضية خلع واطلقت بالمحكمة غصب عنه) "الحالة رقم ٦ ".

( أنا جوزي ماكانش عاوز يطلقني أبداً، كان أهون عليه يموت وما يطلقنيش، وفضل يحاول معايا مدة طويلة أن أرجع في كلامي، لكن أنا ما وافقتش، ولما لاقاني مصممة على الطلاق، عور راسه وإيده بالموس عشان ماسيبهوش، بس برضه أنا مارجعتش في كلامي وجبت إخواتي الصبيان وعمامي وضغطوا عليه لغاية ما طلقني) "الحالة رقم ١٠".

ويمكن تفسير ذلك بأن التحولات الاجتماعية الجديدة عالمياً ومحلياً، والسعي نحو تحقيق وتمكين المرأة من حقوقها، خاصة التعليم، أدى إلى زيادة وعيها بحقوقها ومسئولياتها، وفرصها في الحياة، وإدراكها للضغوط الواقعة عليها، إضافة إلى زيادة درجة وعيها الحقوقي والقانوني، مما يؤدي إلى تغير نظرتها إلى الطلاق، ومن ثم اللجوء إلى اتخاذ قرار الطلاق المبكر، أفضل من الاستمرار في حياة عائلية غير مستقرة، يساعد على ذلك خروجها إلى العمل وقدرتها على إعالة نفسها، وإعالة أبنائها.

أما فيما يتعلق بآثار هذا الطلاق المبكر على المطلقات، فقد أوضحت جميع حالات الدراسة بنسبة (١٠٠٪) أن أكثر الأضرار الناتجة عن تفكك الأسرة مبكراً نتيجة الطلاق كانت من نصيبهن وقد أحدثت تأثيراً بالغاً عليهن، حيث أكدت غالبية حالات الدراسة من

السيدات المطلقات والمخالعات أن العامل الاجتماعي الثقافي المتمثل في النظرة الدونية من قبل أفراد المجتمع للمطلقة بصفة خاصة يمثل توتراً عصبياً لدى المطلقة ويؤدي إلى إحساسها بأنها كائن غريب، وأن هذا البعد كان هو العامل الأساسي بجانب وجود الأبناء المؤدي إلى تحمل الزوجة للضغوط والحفاظ على الأسرة قبل وقوع الطلاق (حالة٣، ٦، ٩، ١٠، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ٢٧، ٢٨)، أما البعض الآخر منهن فقد أكدن أن العامل المادي من أهم العوامل المؤثرة على حياتهن بعد الطلاق، متمثلاً ذلك في العوز المالي الذي ظهر نتيجة لغياب الزوج (حالة ٢، ٨، ١٢، ١٣، ١٨، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٩)، وبالإضافة إلى ذلك فقد أكدت بعض الحالات القليلة على وجود بعض الأضرار النفسية المتمثلة في الاكتئاب والقلق والتوتر والانسحاب من الحياة الاجتماعية والعزلة والاضطراب في التفكير والخوف من المستقبل، والخوف على الأطفال من عدم القدرة على الوفاء باحتياجاتهم الأساسية (١، ٤، ٥، ٧، ١١، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٣٠).

ويمكن تفسير حدوث تلك الأضرار النفسية بأنه غالباً ما يحدث بعد وقوع الطلاق المبكر واستقلال المطلقة بحياتها أن تبدأ بالمحاسبة الذاتية ومراجعة مواقفها السابقة، بالإضافة إلى تبنيها لبعض المواقف كعدم الزواج ثانية لفشل التجربة الأولى، أو الزواج ثانية والاستفادة من أخطاء التجربة الأولى، مما يولد لديها بعض المفاهيم والمعتقدات والأحلام التي غالباً ما تظهر في صورة آلام وانسحاب واضطرابات نفسية وتمزق في المشاعر، هذا فضلاً عن دخولها في إجراءات طويلة لمتابعة إنهاء إجراءات الطلاق، مما ينعكس بالسلب على علاقاتها بالآخرين ورؤيتها الموضوعية للأشياء.

كذلك فقد كشفت الدراسة الميدانية للمطلقات من حديثي الزواج عن عدم شعور أياً منهن بالندم لاتخاذ قرار الطلاق أو المساهمة فيه، وعن شعور الغالبية منهن بالارتياح بعد الاستقلال بالطلاق، وذلك بخلاف بعض الحالات القليلة اللاتي أوضحن أن تفكك أسرهن وإنهائها يمثل لهن أكبر فاجعة في حياتهن، باستثناء بعض الحالات ممن كانت تخطط مسبقاً لإنهاء حياتها الزوجية وحصولها على الطلاق (حالة٣، ٥، ٨، ١٠).

وتتفق هذه النتيجة مع بعض التحليلات الاجتماعية التي ترى أن الطلاق يؤثر تأثيراً بالغاً على المرأة، رغم تغير بعض قيم الزواج والطلاق لديها وأن أخطر الأضرار تتمثل في

الأضرار النفسية متمثلة في الاضطرابات النفسية نتيجة اللوم الذي تتعرض له من المجتمع باعتبارها مصدر انهيار الأسرة وهذا القلق والتوتر النفسي يصل إلى حد الانهيار العصبي، لاسيما بين المطلقات اليتامى، والتي لم تجد لها مأوى مما يعرضها للانحراف، إضافة إلى الأضرار الاجتماعية والاقتصادية والمتمثلة في زيادة الأعباء الاجتماعية والاقتصادية على أسرتها، وأن هذه الأضرار لا تقتصر على فئة معينة من النساء، وإنما تشمل المستويات التعليمية المختلفة وذوي المهن المختلفة. وهذا يفسر العامل الثقافي المتمثل في العادات والتقاليد المصرية والعربية والتي ما زالت تمثل عائقاً أمام الطلاق، وتمثل ضغطاً على شخصية المطلقة بالذات[1].

أما فيما يتعلق بتأثير الطلاق على الأبناء فقد أوضحت غالبية حالات الدراسة عدم إدراك أبنائهن لواقعة الطلاق نظراً لصغر السن (حالة ١، ٢، ٤، ٥، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٤، ١٥، ١٧، ١٨، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٦، ٢٧، ٢٩)، أما عدد قليل منهن فقد أكدن أنه كان للطلاق بعض الآثار السلبية على الأبناء والتي تمثلت في حدوث بعض الاضطرابات النفسية نتيجة لضعف الرعاية الأبوية لهم، وتدهور صحتهم، وانخفاض روحهم المعنوية، والانخراط في البكاء واليأس، والتمرد على سلطة الأم، إلا أنهن قد أوضحن أنه بمرور الوقت وتقدم الأطفال في العمر قل وقع الطلاق وتأثيره على الأطفال نتيجة لتكيف الأطفال مع الوضع الجديد وإدراكهم لعملية الطلاق (حالة ٣، ٦، ١٣، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٨).

وتتفق هذه النتائج مع إحدى التحليلات الاجتماعية التي تؤكد على أن هناك أضراراً اجتماعية ونفسية يواجهها الأبناء نتيجة لحدوث الطلاق، الذي أنهى مظاهر الحنان والانسجام الذي كانوا يعيشونه، وهذه الاضطرابات تتمثل في القلق والاضطرابات النفسية وعدم قدرتهم على التوافق مع الحياة الاجتماعية، كما أن الأطفال هم الضحية الأولى للطلاق لكونه يلازمهم طوال حياتهم مما يؤدي إلى ضعف شخصيتهم. وتتمثل الآثار التي يتركها الطلاق على الأبناء في اتصافهم بالعنف والسلوك الإجرامي والخوف والتأخر الدراسي كما تتكون لديهم تصورات عدائيه تجاه الأسرة والزواج، خاصة إذا كانوا يعيشون مع زوج الأم، أو

---

(١) المرجع السابق، ص ٥٧.

زوجة الأب[1].

هذا وقد أوضحت نتائج الدراسة الميدانية لحالات الدراسة من المطلقات والمخالعات فيما يتعلق بترتيبات الإقامة بالنسبة لهن ولأطفالهن، أن الغالبية العظمى من حالات الدراسة وعددهن سبعة وعشرون حالة يقمن مع الأهل هن وأبنائهن منذ وقوع الطلاق، ورغم ميل بعضهن إلى الاستقلال بالمسكن، إلا أنهن لم يستطعن الإقامة بمفردهن وذلك إما لرفض الأهل السماح لهن بالإقامة المستقلة، أو لعدم قدرتهن المادية على توفير مسكن مستقل، في حين أن هناك ثلاثة حالات فقط يقطن في مسكن الزوجية كحاضنات (حالة ٣، ٤، ٩)، وتعطي هذه النتيجة دلالة هامة وهي أن الغالبية العظمى من المطلقات حديثي الزواج سواء كن حاضنات أم لا يطردن إلى أهلهن دون سكن وأحياناً دون نفقة، وأنه على الرغم من أن عودة هؤلاء المطلقات إلى بيت الأسرة يمثل ضغطاً ماديًا كبيرًا على الأسرة المصرية، إلا أن الثقافة التقليدية لا تسمح للمرأة المطلقة أن تعيش في مسكن مستقل.

كذلك، فقد أوضحت الدراسة الميدانية نتيجة أخرى هامة فيما يتعلق بمسئولية رعاية الأبناء وترتيبات إعالتهم بعد الطلاق، حيث أوضحت بعض حالات الدراسة وعددهن إحدى عشر حالة أنهن المسئولات عن رعاية الأبناء مادياً واجتماعياً (حالة ١، ٣، ٤، ٦، ٩، ١٠، ١٤، ٢٠، ٢١، ٢٦، ٢٨) وذلك لامتناع الآباء عن الإنفاق، بينما أوضح البعض الآخر وعددهن أربعة أن الزوج (المطلق) هو الذي يقوم برعاية الأبناء مادياً (الإنفاق عليهم) (حالة ٢، ١١، ١٨، ٢٤)، في حين أكد عدد آخر من حالات الدراسة وعددهن تسعة أن رعاية الأبناء تتولاها أسرهن (أسر المطلقات)، وذلك نظراً لكونهن ربات بيوت لا يعملن وليس لديهن أية مصادر أخرى للدخل (حالة ٥، ١٢، ١٣، ١٥، ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٢٧، ٢٩). هذا وقد أوضحت الدراسة الميدانية عدم اقتصار عملية رعاية الأبناء على المطلق أو المطلقة أو كليهما أو أسرهم فقط، وإنما توجد منافذ أخرى تقوم بعملية الرعاية وتحمل مسئولية تربيتهم مثل الزوج الجديد للأم (حالة ١٧).

---

(١) عبد المجيد سيد منصور، زكريا أحمد الشربيني: الأسرة على مشارف القرن الواحد والعشرون، الأدوار- المرض النفسي- المسئوليات، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، ص ص ١٦٩: ١٧٠.

وتعطي هذه النتيجة دلالة هامة وهي أن عودة المطلقة إلى بيت الأسرة، غالباً ما يمثل ضغطاً على الأسرة المصرية من الناحية الاقتصادية حيث تتولى مسئولية الإنفاق على الابنة (المطلقة) وأبنائها. كما تعطي هذه النتيجة دلالة أخرى هامة وهي أنه توجد العديد من الانعكاسات السلبية الناتجة عن الطلاق على الأطفال من أهمها ضعف الرعاية المادية والاجتماعية، وانفراد أحد الزوجين (المطلقين) برعاية الأبناء وغالباً ما تكون المطلقة، حيث تضعف درجة السيطرة ويقل التوجيه ويهمل الأبناء نتيجة انغماس من يقوم بالرعاية بتوفير الاحتياجات الأساسية لهم. حيث أن الأطفال غالباً ما تقع في حيرة وصراع بالنسبة لاختياراتهم المعيشية، كما أن الأطفال الذين يعيشون مع الأم فقط يكونون أكثر توتراً وأقل تفاعلاً مع الآخرين، ويعانون من صراعات نفسية واجتماعية أكثر من الأطفال الذين يعيشون مع الأبوين معاً، هذا بالإضافة إلى أن هناك العديد من الاضطرابات السلوكية التي تسود بين الأطفال التي ترعاهم الأم المطلقة، وتتوقف درجة هذه الاضطرابات والانحرافات على دخل الأسرة المعيشية وعدد الأطفال التي ترعاهم الأم المطلقة، كما أن الأسرة التي ترعاها المطلقة يسود بين أبنائها السلوكيات المنحرفة.

أما فيما يتعلق بشبكة العلاقات الاجتماعية الخاصة بالمطلقات وموقف الأقارب والأصدقاء والجيران وزملاء العمل منهن بعد حدوث الطلاق، فقد أوضحت بعض حالات الدراسة من المطلقات وجميع حالات الدراسة من المخالعات أنهن قد واجهن استنكاراً شديداً وردود فعل قاسية من المحيطين بهن بعد طلاقهن مباشرة، وقد يكون السبب الرئيسي وراء ذلك أن حالات الخلع تأتي بإرادة منفردة من الزوجة، بينما في حالات الطلاق سواء كان ودياً أو بحكم المحكمة فإنه يصدر بموافقة الطرفين (الزوج والزوجة) وفي كلتا الحالتين فإن الاتهامات والتحفظات واحدة سواء كان ذلك في حالات الطلاق أو الخلع وهي الاتهام بسوء السلوك أو لوجود علاقة بآخر وتريد إنهاء العلاقة الزوجية من أجلها (حالة ١، ٣، ٦، ٩، ١٠، ١٨، ٢١، ٢٩)، أو الاتهام بالافتراء والنشوز وخاصة في حالات الخلع (حالة ١١، ٢٠، ٢٢، ٢٥، ٢٨)، أو اتهامها بالفشل في المحافظة على بيتها وأبنائها (حالة ١٣، ١٤، ١٥، ١٧، ٢٣، ٢٤، ٢٦، ٢٧)، ويرتبط الاتهام بسوء السلوك أن تصبح مطمعاً للآخرين وهذا ما يبدو بصورة أكبر أيضاً في حالات الخلع عن حالات الطلاق، هذا بخلاف عدد قليل من حالات

الدراسة قد أوضحن أنه لم يكن هناك استنكاراً أو أية ردود فعل سلبية من جانب المحيطين بهن من الأقارب والأصدقاء أو الجيران وذلك لإيمانهم بأن لجوء الزوجة إلى الطلاق هو حق مشروع لها إذا كانت تعاني، وأنه السبيل لكي تعبر المرأة عن رأيها في استمرار حياتها مع الزوج، وأنه الطريق الوحيد لتقليل الأضرار التي تترتب على استمرار الزوجين معاً في حالة تعذر استمرار هذه العلاقة (حالة٢، ٤، ٥، ٧، ٨، ١٢، ١٦، ١٩، ٣٠).

وتتفق هذه النتيجة مع إحدى التحليلات الاجتماعية التي ترى أن الصورة الشعبية تستنكر مبادرة الزوجة لطلب الطلاق أو الخلع، وتؤكد على استنكار المجتمع والرجل تحديداً ورفضه أن تكون المرأة هي صاحبة القرار في إنهاء العلاقة الزوجية سواء كان ذلك بطلبها للطلاق أو الخلع، وهذا ما يبرر هذه الاتهامات السابقة التي لا تعزو سبباً وراء ذلك سوى سوء السلوك أو افتراض العلاقة بآخر، وأنها تهدم بيدها أسرتها وبيتها[1].

وأخيراً فقد كشفت الدراسة الميدانية لحالات الدراسة فيما يتعلق بالظروف المحيطة بالزواج الثاني لهن وتأثيره على أطفالهن عن قيام بعض حالات الدراسة وعددهن سبعة حالات فقط بخوض تجربة الزواج الثاني وذلك لأسباب متعددة منها الرغبة في خوض تجربة زواج أخرى قد تكون أكثر نجاحاً من الأولى ( حالة١، ٦، ١٧ ) ، أو للرغبة في الاستقرار الأسري والعيش في كنف رجل حتى لا يتعرضن للاتهام بسوء السلوك من قبل المحيطين بهن، وكذلك للتخلص من نظرة المجتمع الدونية إليهن باعتبارهن مطلقات (حالة ١٠، ١٥ )، أو لوجود ضغط وإلحاح من جانب الأهل نظراً لصغر سن الابنة (المطلقة) ورغبتهم في الاطمئنان عليها ورؤيتها وهي تعيش حياة زوجية سعيدة عوضاً لها عن الزيجة الأولى غير الموفقة (حالة ٢٠، ٢١ ).

أما باقي حالات الدراسة من المطلقات والمخالعات وعددهن ثلاثة وعشرون حالة فقد كشفت الدراسة عن إحجام بعضهن عن الزواج لمرة ثانية، بل ورفضهن لمجرد طرح الفكرة عليهن من قبل الأهل وذلك إما لعدم الرغبة في خوض تجربة الزواج لمرة ثانية، نظراً لما عانيناه من ظروف قاسية وعنف شديد من قبل أزواجهن خلال زواجهن الأول (حالة٢، ٣،

---

(١) نادية حليم سليمان: الآثار الاجتماعية للخلع، دراسة مقارنة بين الخلع والتطليق، مرجع سابق، ص ٥٨.

٤، ٥، ٩، ١١، ١٢، ١٤، ٢٢، ٢٤، ٢٧، ٢٨، ٣٠)، أو لعدم الرغبة في تربية الأبناء مع زوج الأم لخوفهن مما قد يترتب على ذلك من اضطرابات نفسية ومشكلات اجتماعية خاصة بالتفاعل والتوافق والتكيف من جانب أبنائهن مع الحياة الجديدة ووجود بديل مفاجئ للأب في حياتهم (حالة ١٣، ١٨، ٢٣، ٢٥، ٢٦، ٢٩). وتعطي هذه النتيجة دلالة هامة وهي أن الخوف من خوض تجربة الزواج الثاني إنما يأتي نتيجة لمظاهر وملامح القهر الاقتصادي الواقع على الزوجة المطلقة والمتمثل في تدني الوضع الطبقي لأسرتها وسوء الأحوال المعيشية، وكذلك ملامح القهر الاجتماعي المتمثل في زواجها في سن صغير، وبدون رغبتها، وتحملها لمسئولية الأسرة والأبناء سواء بالإنفاق أو بالرعاية دون أدنى استعداد لذلك، بالإضافة إلى عامل القهر الذي يمارسه الرجل على المرأة في الأسرة، حيث يأتي هذا القهر ليتراكم مع غيره من صور القهر الأخرى، وهنا تظهر حالات الطلاق والخلع المبكر بل ورفض الزواج لمرة ثانية كرد فعل مضاد لكل أشكال وصور القهر التي تعاني منها المرأة في ظل الكثير من الظروف والأوضاع غير العادلة سواء في الأسرة، أو في المجتمع كله بصفة عامة.

**ويتضح ذلك من أقوال هذه الحالة:**

(أنا مستحيل أتجوز تاني، أنا خلاص كرهت الرجالة كلها، وعمري ما هافكر أكرر التجربة دي تاني، أنا دلوقتي بفكر بس في ولادي، هما كل حياتي وبحاول أربيهم كويس، ربنا يخليهم ليا ويكبروا ويعوضوني عن اللي شوفته مع أبوهم) "الحالة رقم ٣".

وبعد، فلقد تبين من خلال عرض الملامح والسمات المختلفة لظاهرة الطلاق المبكر كما كشفت عنها الدراسة الميدانية، أن ظاهرة الطلاق المبكر تتعدد أشكالها وآلياتها وذلك تبعاً لتعدد العوامل والأسباب المؤدية إليها، وأن استمرار ظاهرة الطلاق بين حديثي الزواج وزيادة معدلاتها يوماً بعد يوم يعكس وجود العديد من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعاني منها البنية الداخلية للمجتمع، والتي تنتج عن عوامل داخلية وخارجية لا يمكن تجاهلها عند مواجهة هذه الظاهرة وإيجاد الحلول اللازمة لها. وهو ما سيتضح تفصيلياً في الفصل التاسع الخاص بالعوامل والأسباب المجتمعية المؤدية إلى انتشار ظاهرة الطلاق المبكر داخل المجتمع المصري، وذلك من واقع الدراسة الميدانية أيضاً.

بشكل عام يمكن القول من عرض الملامح العامة لظاهرة الطلاق المبكر وأبعادها

المختلفة ما يلي:

- أوضحت الدراسة الميدانية أن الطلاق المبكر غالباً ما يكون رد فعل لما تعيش فيه الزوجات من ظروف اجتماعية واقتصادية ونفسية سيئة، وما يتعرضن له من إساءة بدنية وسوء معاملة من قبل أزواجهن.

- كشفت الدراسة الميدانية عن ارتباط ظاهرة الطلاق المبكر ببعض الظروف الاجتماعية الظالمة كالزواج المبكر، وإجبار الفتاة على الزواج.

- أظهرت الدراسة الميدانية أن هناك حالات الطلاق المبكر غالباً ما تكون نتاجاً لعدم التكافؤ في المستوى التعليمي بين الزوجين، والخيانة الزوجية، وتعدد الزوجات، والإقامة المشتركة وتدخل الأهل في الحياة الزوجية.

- أكدت الدراسة الميدانية أن الظروف الاقتصادية الصعبة وتدني مستوى المعيشة نتيجة لضعف المرتبات وندرة فرص العمل، وغلاء الأسعار بالإضافة إلى بخل الزوج وعدم رغبته في الإنفاق تعد من أهم أسباب الخلافات الزوجية ووقوع ظاهرة الطلاق المبكر بين حديثي الزواج.

# الفصل التاسع

# ظاهرة الطلاق المبكر: العوامل والأسباب المجتمعية

# رؤية تحليلية

مقدمة.

أولاً: القيم والمعايير والسلوكيات السلبية المؤدية إلى انتشار ظاهرة الطلاق المبكر.

ثانياً: العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المؤدية إلى انتشار ظاهرة الطلاق المبكر.

ثالثاً: تأثير التغير الاجتماعي على ظاهرة الطلاق المبكر من وجهة نظر حالات الدراسة.

## مقدمة

تعرضت الأسرة في الفترة الأخيرة في مجتمعاتنا لمتغيرات سلبية عديدة أورثتها بعض مظاهر الضعف الذي قد يدفع بها إلى الانهيار. فقد تعرضت الأسرة في غالبية المجتمعات العربية والإسلامية لتأثير التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي خضعت لها أثناء عملية التنمية والتحديث التي لم تكن مواتية في أحيان كثيرة الأمر الذي أدى إلى ظهور عديد من الظواهر السلبية والمنحرفة التي أثرت على فاعلية مختلف وحدات ومؤسسات المجتمع، والأسرة باعتبارها أبرز هذه الوحدات أو المؤسسات(١).

وإلى جانب تأثر الأسرة بعديد من المتغيرات المرتبطة بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي خضعت لها هذه المجتمعات فقد خضعت الأسرة أيضاً لكثير من المتغيرات الخارجية، بخاصة الصادرة عن العولمة، والتي تسعى إلى اختراق بنياتنا الاجتماعية ومنظوماتنا القيمية والثقافية، والعمل على إضعافها بهدف استبدالها بقيم وأبنية غريبة على مجتمعاتنا وأنماط أسرتنا وتعكس بالأساس طبيعة الأسرة في بناء نوعية الحياة السائدة في مجتمع القوة العالمية التي أصبحت مسيطرة الآن على هذا العالم(٢).

ومن هنا، فلا يمكن تفسير ظاهرة الطلاق بوجه عام، والطلاق المبكر بوجه خاص والوقوف على أسبابها وعواملها المختلفة إلا في ضوء ما شهده مجتمعنا المصري خلال الحقبة الأخيرة من تحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية عميقة، كانت بمثابة إعادة تشكيل للبنية الاجتماعية المصرية من جديد، حيث أدى تطبيق سياسات الانفتاح الاقتصاديّ والعولمة والخصخصة والاتجاه نحو اقتصاديات السوق الحرة إلى إفراز مجموعة من التغيرات السريعة والجوهرية والعديد من المشكلات من أهمها الفقر والبطالة وتزايد معدلات البؤس والحرمان، وتدني مستوى الأجور وتضرر الطبقات المتوسطة والكادحة من ارتفاع الأسعار ومن ثم عدم القدرة على إشباع الاحتياجات الأساسية، وغير ذلك من مشكلات تركت بصماتها الواضحة على حياة المجتمع المصري بصفة عامة، والأسرة المصرية بصفة خاصة،

---

(١) علي ليلى: مقدمة مؤتمر واقع الأسرة في المجتمع، تشخيص للمشكلات واستكشاف سياسات المواجهة، مرجع سابق، ص ٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٧.

وذلك من خلال تغير بعض جوانب بنية الثقافة والقيم داخل المجتمع، وما ترتب على ذلك من تغير طبيعة القيم والعلاقات والأدوار الاجتماعية داخل الأسرة، الأمر الذي أدى بدوره إلى بروز ظاهرة الطلاق المبكر بأشكالها المختلفة.

ذلك أنه قد تراءى للباحثة من خلال الواقع الميداني أن التحولات الاجتماعية الاقتصادية التي خضع لها بناء المجتمع كان لها تأثيرها على بناء الأسرة وأدوارها. فقد ظهرت مجموعة من الظروف التي ارتبطت بهذه التحولات والتي لعبت دورها في تغيير أبنية الأسرة ووظائفها وكذلك في اختفاء العديد من القيم الإيجابية الأصيلة، وبروز المزيد من القيم السلبية مما أدى إلى خلق المناخ الخصب والمؤيد لبروز ظاهرة الطلاق المبكر وانتشارها داخل محيط المجتمع المصري، فبالإضافة إلى العوامل الخاصة أو (الذاتية) الدافعة والمهيئة لوقوع هذه الظاهرة والتي تم التعرض لها تفصيلياً في الفصلين السابقين، هناك أيضاً العوامل الاجتماعية والثقافية العامة التي عملت على نمو وانتشار تلك الظاهرة، بوصفها إحدى الظواهر الاجتماعية المدمرة التي تمخضت عن تلك التحولات والتغيرات التي تعرض لها الواقع المصري في سنواته الأخيرة، سواء كان ذلك من خلال هذه القيم والمعايير والسلوكيات السلبية التي تغلغلت بسرعة رهيبة داخل المجتمع وبين الزوجين حديثي الزواج فساعدت على تمزق العلاقات والروابط الأسرية وانهيارها، كقيم الأنانية، والفردية، والانتهازية، والسلبية واللامبالاة، والقيم الاستهلاكية، بالإضافة إلى ضعف قيم الحب والتعاون والاحترام والانتماء والتماسك الأسري وتغير قيم اختيار الزواج، وانتشار الفساد، وتعظيم المادة، وتغلغل الثقافة الغربية، أو من خلال بعض الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي أصبحت تميز واقع الأسرة المصرية حديثة الزواج باعتبارها جزءاً من المجتمع، أو مرآة تعكس ما يدور بداخله، كضعف العلاقات الأسرية وهجرة الأزواج للخارج، وتزايد معدلات العنف الموجه نحو الزوجات، بالإضافة إلى شيوع ظواهر البطالة والإدمان وتصاعد حدة الخلافات الزوجية نتيجة لعدم قدرة الأزواج على إشباع الاحتياجات الأساسية للأسرة.

وفي ضوء ذلك سوف تحاول الباحثة من خلال هذا الفصل عرض تلك العوامل والأسباب المتشابكة وتحليلها من واقع الدراسة الميدانية، وكذلك من وجهة نظر حالات

الدراسة، على أمل أن يمكننا هذا من الكشف عن بعض الجوانب المرتبطة بأبعاد تلك الظاهرة، تمهيداً لإمكانية التصدي لها والتخفيف من حدتها.

**أولاً - القيم والمعايير والسلوكيات السلبية المؤدية إلى انتشار ظاهرة الطلاق المبكر:**

**١- تغير قيم الاختيار الزواجي:**

أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن هناك تغيرات قد طرأت على قيم اختيار الزواج، حيث أصبحت اختيارات الأفراد تتجه نحو القيم المادية النفعية أكثر من القيم الأخلاقية، ونحو الاختيارات الفردية، حيث تحول الزواج إلى مجرد مشروع يهدف إلى تحقيق أعلى فائدة من الربح والمنفعة، وأصبحت المادة هي المعيار الأساسي في اختيار شريك الحياة بغض النظر عن المعايير والعوامل الأخرى التي كان ينظر إليها عند الاختيار للزواج كعامل السن أو التعليم أو التكافؤ الاجتماعي، وهو ما يدل على تأثر القيم في المجتمع المصري بقيم العولمة الاقتصادية، والتي تستهدف تحويل العالم إلى عالم يهتم بالاقتصاد أكثر من اهتمامه بالأخلاق أو القيم الإنسانية، حيث أوضحت بعض حالات الدراسة من المطلقات وعددهن خمسة أن المعيار الأول في اختيارهن لأزواجهن كان هو النواحي المادية ومقدار ما يمتلكه الزوج من عقارات أو أراضي أو مهنة تدر عليه ربحاً، وذلك بغض النظر عن السن أو المستوى التعليمي أو درجة التدين، معللات ذلك بأن العالم اليوم هو عالم المادة نظراً لغلاء الأسعار وارتفاع تكاليف المعيشة الأمر الذي لا يتطلب فقط الإرتباط بالزوج القادر مادياً على الإنفاق على الأسرة وإنما أيضاً القادر على تحقيق مستوى معيشي يتميز بالرفاهية وتحقيق الأمان للمستقبل (حالة٧، ١٥، ١٧، ٢١، ٢٩)، هذا بالإضافة إلى ما أكدته بعض الحالات الأخرى من أن ارتباط أزواجهن بهن كان نتاجاً لارتفاع مستوياتهن الاقتصادية وامتلاكهن لمهن تدر عليهن ربحاً مادياً كبيراً، بالإضافة إلى ثراء أسرهن وامتلاكها للكثير من الأموال والعقارات والأراضي (حالة ٤، ٩).

**ويتأكد ذلك من أقوال هذه الحالات:**

( أنا بصراحة وافقت على الجواز منه وهو كان أكبر مني بتسع سنين وأعلى مني في الشهادة عشان كان غني، مابصتش لأي حاجة تانيه غير لفلوسه وأنه هايقدر يعيشني في

مستوى كويس، أصله كان عنده شقة تمليك وعربية آخر موديل ومصنع وفلوس في البنك، وده اللى خلاني ما أشوفش عيوبه في فترة الخطوبة، ودي كانت غلطة عمري، لأني اكتشفت بعد الجواز إن الفلوس مش كل حاجة واتعلمت الدرس كويس واخترت بعد كده لما جيت اتجوز تاني واحد بيحبني وأخلاقه عالية ومتدين، صحيح مش غني زي الأولاني، لكن أنا سعيدة معاه أوي. "الحالة رقم ١٥".

( أنا اتجوزت نقاش عشان كنت فاهمة إنه ياما هناوياما هناك، ضحك عليا وفهمني إنه بيدخل له حوالي ٥٠٠٠ جنيه في الشهر وأنه بياخد مقاولات كبيرة وعمارات بحالها بيقوم بتشطيبها لوحده وكان كل يوم ييجي عندنا الشارع بعربية شكل فطبعاً زغلل عيني وانبهرت بيه وقلت هو ده اللي هايعيشني في المستوى المادي اللي أنا عايزاه، وصممت اتجوزه رغم رفض أهلي الشديد له لأنه كان مش متعلم وأنا معايا ليسانس أداب وكمان هو نقاش وأنا مدرسة، ده غير فرق السن، لكن أنا وقفت قدام أهلي واقنعتهم إن هو ده اللي هايعيشني حياة كريمة لأن المقياس دلوقتي مش هو معاه شهادة إيه ولا بيشتغل إيه، المقياس هو بيكسب قد إيه وبيدخل له كام في الشهر ويقدر يجيب شقة كويسة ويصرف على البيت كويس ولا لأ) "الحالة رقم ٢١".

( طليقي ده كان سبب جوازه الأول مني فلوس بابا وأنا ما كنتش فاهمة كده في الأول، لكن فهمت بعدين بعد الجواز، هو كان طمعان في والدي لأنه غني وبيشتغل في السلك الدبلوماسي وأنا بنته الوحيدة، وفعلاً بابا هو اللي جاب له الشقة والعفش وكل حاجة من الألف إلى الياء زي ما بيقولوا، وكمان كان بيصرف عليا وأنا في بيت جوزي، لأن جوزي ماكنش بيصرف عليا ولا على ابنه، كان معتمد على فلوس بابا وعلى شغلي، هو صحيح كان ظابط شرطة لكن ماكانش حيلته غير مرتبه، كانت عيلته مستواها أقل بكتير من عيلتي، وده كان عامل له عقدة نقص، عشان كده ماكانش المفروض أوافق عليه) "الحالة رقم ٩".

ولعل دلالة تلك الأقوال تعبر عن مدى ما أحدثته تلك التحولات الكبرى التي شهدها المجتمع المصري خلال الربع الأخير من القرن العشرين من آثار غير مرغوبة في النسق القيمي السائد داخل الأسرة المصرية، وذلك من خلال انتشار بعض القيم السلبية مثل القيم المادية والاستهلاكية والانتهازية والأنانية وحب الذات لتصبح هي الموجه الأساسي لهم في

عملية اختيار الزوج أو الزوجة، بدلاً من القيم الإيجابية التي كانت توجه سلوك غالبية أفراد الأسرة وتتحكم في اختياراتهم للزواج مثل قيم الأخلاق، والتدين، والنجاح العلمي، وغيرها من القيم الإيجابية التي أصبح التمسك بها في نظر الكثيرين خلال الآونة الأخيرة من قبيل الجمود والتخلف، وهو ما يبين عمق العامل المادي وتأثيره في الاختيار وعمق التأثر بقيم العولمة والتي تؤدي إلى تسليع كل شيء حتى الإنسان.

**٢- ضعف قيم الحب والتعاون والتماسك الأسري:**

كذلك فقد كشفت الدراسة الميدانية عن ضعف قيم الحب والعطف والتسامح والاحترام والتماسك الأسري داخل أسر غالبية حالات الدراسة من المطلقات والمخالعات قبل وقوع الطلاق، حيث تميزت تلك الأسر بكثرة الخلافات والمشاجرات وشيوع حالة من عدم الاهتمام بالترابط الأسري أو بضرورة وجود جو نفسي يتوافر فيه السكن والمودة، مما يعني أن الإحساس بالفردية واللامبالاة هو السائد بين الزوجين، وأن أسلوب التنشئة أو التربية لم يتجه أبداً إلى محاولة غرس قيم الحب والولاء والتماسك بين أفراد أسر تلك الحالات وأزواجهن، ولعل ذلك يرجع إلى أن غالبية الآباء والأمهات داخل تلك الأسر (أسر المنشأ) هم من الأميين أو على الأكثر ممن يعرفون القراءة والكتابة فقط، وهذا وحده كفيل بتفسير عدم وعيهم وإدراكهم لأهمية غرس مثل هذه القيم في نفوس أبنائهم منذ الصغر، هذا بالإضافة إلى انتشار أسلوبي الإيذاء اللفظي والبدني معاً كأساليب أساسية للتعامل داخل غالبية أسر المنشأ لحالات الدراسة من المطلقات وأزواجهن، سواء كان ذلك بين الزوجين أو بين الآباء والأبناء غير أن غياب تلك القيم أو ضعفها كان أكثر شيوعاً أو وضوحاً بين الأزواج وأسرهم عنها بين الزوجات، وقد اتضح ذلك من خلال لجوئهم المستمر إلى العنف بأشكاله المختلفة ضد هؤلاء الزوجات.

وتتفق هذه النتيجة مع إحدى التحليلات الاجتماعية التي ترى أن الزوج العنيف مع زوجته كانت له خلفية أسرية مضطربة تسود فيها المشكلات، وأن بيئته الأسرية تتسم بالقسوة والحرمان من الحب، وأنه قد تعرض لخبرات إساءة جسمية وجنسية مبكرة وأنه كان يعاقب من الوالدين عقاباً شديداً[١].

---

(١) Maynard, M: Violence towards women. in D. Richardson & V.

كما تتفق هذه النتيجة أيضاً مع إحدى التحليلات الاجتماعية التي ترى أن العنف الأسري بين الزوجين يؤثر على الطفل وأن رؤية الطفل للصراع والعنف ووجود نماذج عدوانية داخل الأسرة خاصة الأب تهيئ الطفل لأن يصبح عدوانياً، ولذلك فإن الطفل عندما يكبر ويتزوج قد يعامل زوجته بعنف(١).

كذلك فقد أوضحت الدراسة الميدانية أيضاً أن غالبية حالات الدراسة من المطلقات والمخالعات وعددهن ثمانية وعشرون حالة كن يتحملن المسئولية كاملة في تربية الأبناء والقيام بالأعباء المنزلية، وأنه لم يكن لأزواجهن أي دور في ذلك، مما يعني أنه لم يكن هناك تعاون من جانب الأزواج في مساعدة الزوجات وتخفيف العبء عليهن، كما أنه لم يكن هناك تعاون أيضاً بين هؤلاء الأزواج والزوجات في مواجهات أية مشكلة يمكن أن يتعرض لها أحد الطرفين، حيث كانوا جميعًا يعيشون غرباء تحت سقف واحد في إطار علاقة لا يحكمها إلا السلبية واللامبالاة والعنف، وذلك بخلاف حالتان اثنتان فقط قد أكدن مشاركة أزواجهن لهن في القيام ببعض الأعمال المنزلية كالطهي ورعاية الأبناء وذلك في محاولة منهم لتقليل حجم ما يشعرن به من معاناة نتيجة للعمل داخل المنزل وخارجه (حالة ١٠، ١٦). وتعطي هذه النتيجة دلالة هامة وهي انتفاء قيم التعاون والمشاركة بين الأزواج حديثي الزواج.

وقد اتضح ضعف تلك القيم بين حالات الدراسة أيضاً من خلال عدم شعور جميع هؤلاء المطلقات والمخالعات بالندم لاتخاذ قرار الطلاق أو الخلع أو المساهمة فيه وكذلك عدم شعورهن جميعًا باستثناء أربعة حالات فقط بالحزن لإنهاء حياتهن الزوجية وحصولهن على الطلاق، مما يعد دليلاً قوياً على غياب قيمة الحب بين هؤلاء الزوجات وأزواجهن نتيجة للصراع المستمر بينهم، وكذلك لتدهور القيم الأسرية داخل نطاق تلك الأسر. وتعطي هذه النتيجة دلالة هامة وهي أن ارتفاع معدلات الطلاق بصفة عامة، والطلاق المبكر بصفة

---

Robinson (Eds) introducing women's studies. Feminist theory and practice, London. Macmillan, 1993, PP.99: 103.

(١) Ronfeldt, H., Kinerling, R.& Arias, L: Satisfaction with relationship power and the preparation of dating violence. Journal of marriage and the family, 1998, pp.70 -73.

خاصة خلال السنوات العشر الأخيرة يعد مؤشراً على تدهور أو ضعف قيم الحب والتعاون والاحترام والترابط الأسري داخل العديد من الأسر المصرية مقارنة بالفترات السابقة على الأخذ بسياسات الانفتاح، والخصخصة، والعولمة والتي كانت فيها تلك القيم تحظى بمكانة أو منزلة مرموقة، مما يعني أن تطبيق تلك السياسات بما نتج عنها من تحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية وقيمية هو المسئول الأول عن ضعف تلك القيم واضمحلالها داخل نطاق الأسرة المصرية، وذلك عن طريق ما أحدثته من تغير في قيم المكانة الاجتماعية داخل الأسرة، ومن شيوع للقيم المادية، وقيم الأنانية والفردية على حساب الروابط والمصالح الأسرية مما أدى إلى تشيؤ العلاقات وضعفها، وهذا بدوره أدى إلى زيادة معدلات الطلاق بين حديثي الزواج.

وبصفة عامة يمكن القول بأن هذه النتيجة تتطابق مع إحدى التحليلات الاجتماعية التي قدمها أصحاب البنائية الوظيفية في تحليلهم للعلاقة بين التحديث والقيم المتغيرة، حيث يرى هؤلاء أن التحديث يؤدي إلى خلق أو إيجاد قيم جديدة من أهمها: الانفتاح على الخبرات الجديدة، والاستقلال عن السلطة التقليدية وقيم الاعتقاد في العلم ورفض القضاء والقدر، وقيم إثبات الذات والاستمتاع بمباهج الحياة وقيم الفردية وغيرها من القيم، وفي هذا الصدد يرى البنائيون الوظيفيون أن عملية التحديث تؤدي أيضاً إلى تجزئة القيم التقليدية وتفتيتها، كما تؤدي إلى التفكك الاجتماعي (١).

كما تتطابق أيضاً تلك النتيجة مع إحدى التحليلات الاجتماعية الأخرى التي ترى أن ظاهرة التفكك الأسري قد طفت على السطح خلال الربع الأخير من القرن العشرين لأسباب مجتمعية مختلفة، منها الظروف الاقتصادية المتغيرة وضمور بعض الأنظمة المجتمعية الأخرى التي كانت تسهم قبلاً بدور كبير في تحقيق تماسك الأسرة، وخاصة ما تعلق منها بالضبط الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية، وتفسخ القيم، وانحلال الروابط بين الأسر والعائلات، بالإضافة إلى ضعف دور النظام التعليمي أو التربوي في ترسيخ قيم التماسك

---

(١) Gundelach p "National value differences: Modernization or I institutionalization" international journal of comparative sociology, 1994, Vol: 35 – 40.

والانتماء الأسري بين الشباب، والانهيار المفاجيء لنسق القيم وما لحق به من تبدلات جعلته ينقلب من النقيض إلى النقيض مما نتج عن ذلك انتشار ظاهرة التفكك الأسري بما لها من انعكاسات خطيرة على بنية المجتمع كله[1].

**٣- شيوع قيم الأنانية والانتهازية وعدم الانتماء:**

كذلك فقد أظهرت الدراسة الميدانية أيضاً انتشار قيم الأنانية والانتهازية وعدم الانتماء بين بعض حالات الدراسة من المطلقات وأزواجهن السابقين، وعلى الرغم من أن هذه القيم قد تبدو سمات شخصية تختلف من فرد إلى آخر، إلا أن شيوعها بين هذه الحالات يعني أنها قد أصبحت سمات عامة يتميز بها عدد ليس بقليل من أفراد المجتمع، وقد اتضح ذلك إما من خلال تفضيلهم للقيم المادية في اختيار الأزواج أو الزوجات والتي تمثلت في الرغبة في الارتباط للحصول على المال وتحقيق المنفعة الذاتية بغض النظر عن العوامل الأخرى التي تعد أكثر أهمية في إنجاح الحياة الزوجية، أو في الرغبة في التخلص من الحياة الزوجية بسرعة والاستهانة بالحياة الأسرية وذلك للتخلص من العذاب والمعاناة دون النظر إلى مستقبل الأبناء أو تأثير الطلاق عليهم، وهي رغبات تدل بالتأكيد على تبني بعض الحالات لقيم الفردية والمصلحة الخاصة وعدم الانتماء، وتعطي هذه النتيجة بعض الدلالات الهامة وهي أن ظاهرة الطلاق المبكر ليست فقط نتاجاً لتدهور القيم الأسرية الأصيلة، بل أنها أيضاً نتاجاً لانتشار بعض القيم السلبية داخل محيط المجتمع المصري بصفة عامة والأسرة المصرية بصفه خاصة، والتي ظهرت كانعكاس لما لحق ببنية الثقافة والقيم من تغيرات في ظل التحولات المجتمعية الكبرى التي شهدها مجتمعنا منذ فترة السبعينات وحتى الآن، هذا بالإضافة إلى أن ظاهرة الطلاق المبكر ترجع أيضاً إلى الفشل في تحقيق التوافق بين القيم الاجتماعية التي يفرضها المجتمع وبين الدوافع الفطرية التي تحتاج للإشباع المباشر.

وتتفق هذه النتائج مع إحدى التفسيرات النظرية التي قدمها "فوجل" أثناء تحليله لعلاقة الأسرة بغيرها من الأنساق أو للتفاعل القائم بينهما، حيث نظر هذا العالم الوظيفي الشهير إلى

---

(١) صلاح مصطفى الفوال: علم الاجتماع في عالم متغير، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٦، ص ص ٤٣٧ : ٤٣٨.

الأسرة كنسق فرعي في المجتمع الشامل الذي يتضمن أنساقاً فرعية مختلفة، بحيث تؤثر هذه الأنساق على الأسرة، كما تتأثر هي الأخرى بنسق الأسرة، ومن شأن هذا التأثير أن يجعل البناء الأسري عرضه للتعديل والتغير المستمر تبعاً للتغيرات التي تحدث في تلك الأنساق كنتاج سببي للترابط الموجود بين التغيرات الأسرية من جهة وبين التغيرات التي تحدث في تلك الأنساق من جهة أخرى(١).

كما تتفق تلك النتائج أيضاً مع أحد فروض الإطار التصوري التفاعلي في دراسته للأسرة، والذي يذهب إلى أن المدخل الملائم لفهم سلوك الإنسان الاجتماعي إنما يتم من خلال تحليل المجتمع، حيث أنه من الممكن فهم سلوك الزوج والزوجة من خلال دراسة وتحليل المجتمع، والثقافة الفرعية التي يكونون جزءاً منها، غير أن هذا لا يعني أن المجتمع يصلح أن يكون حقيقة لا نهائية، أو أن الحتمية الثقافية صالحة لتفسير كل سلوك، وإنما يعني فقط أن ماهو ملائم وغير ملائم يتم تحديده من خلال المحيط الاجتماعي والثقافي(٢).

وفي ضوء ذلك يمكن التأكيد على أن انتشار قيم الأنانية والانتهازية وعدم الانتماء بين الزوجين يعد من العوامل الأساسية المهيئة لوقوع ظاهرة الطلاق المبكر، وأن السبب في تبني هذه الحالات لتلك القيم يرجع إلى ثقافة النزعة المادية التي سادت بعد الأخذ بسياسات الانفتاح الاقتصادي والعولمة، وما ترتب على تلك النزعة من شيوع القيم المادية واحتلالها لموقع الصدارة في النسق القيمي الخاص بالكثير من أفراد المجتمع، حيث أصبح جمع المال واللهث وراءه هو الهدف الأول والأسمى للجميع من شباب المجتمع، والوسيلة الوحيدة التي يمكن عن طريقها تحقيق مكانة مرموقة لهم، حيث أن انتشار تلك القيم بين الشباب والفتيات في الآونة الأخيرة يرجع إلى الانفصام بين ما يحلم به أو يريده الفرد وبين ما يقوم به المسيرون للمجتمع، فضلاً عن عجز الإنسان عن إشباع حاجاته الأساسية في ظل ظروف مواتية، علاوة على غياب القدوة أو المثل الأعلى في حياة الكثير من شباب المجتمع المصري.

---

(١) سامية الخشاب: النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، مرجع سابق، ص ٢٧.
(٢) سناء الخولي: الأسرة والحياة العائلية، مرجع سابق، ص ١٥٣.

٤- شيوع القيم المادية وتعظيم المادة:

أيضاً، فقد أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن تعظيم غالبية هذه الحالات وأزواجهن للمادة والنظر إليها باعتبارها هدفاً أو حلماً يبغون الوصول إليه لتحقيق الحياة السعيدة أو الرفاهية كان عاملاً هاماً من عوامل تفكك تلك الأسر، حيث اتضح من خلال هذه الدراسة وقوع الطلاق كنتاج لرغبة الزوج الشديدة في الحصول على المال، وذلك بالاستيلاء على ما لدى الزوجة والآخرين من أموال أو ممتلكات (حالة ٤، ١٢) أو لعدم الرغبة في الإنفاق نتيجة للحب الشديد للمال والحرص على عدم انفاقه (حالة ١، ١٣، ٣٠)، وفي ذلك بالطبع إشارة إلى مدى ما أصبحت تتمتع به قيمة المال من سمو ومكانة عالية في حياة الكثير من الأفراد داخل الأسرة والمجتمع كله بصفة عامة كأحد الآثار الاجتماعية الخطيرة الناتجة عن تلك التحولات.

ويتضح ذلك من أقوال هذه الحالات:

( أنا اطلقت من جوزي عشان استولى على فلوسي، تعبي وشقايا لمدة سنة في السعودية خدهم هو على الجاهز، أنا سيباله الفلوس ومدياله الأمان وهو بيضحك عليا ويسرقني، كان بياخد فلوسي ويبعتها لأهله هنا في مصر من غير ما أعرف، وجهز أخواته البنات الاتنين من فلوسي، مش بس كده أنا اكتشفت بعد كده إنه كان متجوزني أساساً عشان طمعان في فلوسي مش عشان نفسي) "الحالة رقم ٤".

(أنا جوزي الله يجازيه بقى كان عيان بداء الفلوس لدرجة إني كنت على ذمته وكان بيخطب كل بنت شوية لغاية ما يستولى على فلوسها وبعدين يسبها وهي ما تعرفش طبعاً إنه متجوز، وأنا كنت نايمة في العسل ومش حاسة بأي حاجة لغاية ما أولاد الحلال قالولي وواجهته ساعتها جالي انهيار وطلبت الطلاق واطلقت على طول) "الحالة رقم ١٢".

هذا وقد ذكرت بعض حالات الدراسة من المطلقات والمخالعات أن الخلاف أو النزاع حول الأمور المالية داخل الأسرة كالشجار بسبب المصروفات أو قلة دخول الأزواج كان يشكل نسبة لا يستهان بها في جملة خلافاتهن مع أزواجهن، وذلك على حد قولهن لما للمال من فائدة عظيمة وأهمية كبيرة حيث يمكن للفرد عن طريقه أن يحيا حياة سعيدة، وأن يحصل على ما يريد من أشياء تجعله في غنى عن الآخرين، خاصة وأنهم يعيشون في عصر المال فيه هو أهم شيء،

فبدونه يصبح الفرد مكروهاً ومحتقراً من قبل الناس جميعًا (حالة ١، ٣، ٦، ٢١)، ولا شك أن وجهة النظر هذه تعكس مدى تعظيم هؤلاء الزوجات للمال وحرصهن عليه، كذلك فقد أكدت هذه الحالات على أن كثرة الشجار حول الأمور المالية وطمع الزوج في الاستيلاء على ما لدى الزوجة من أموال كان من الأسباب الهامة لكراهية أزواجهن وإصرارهن على وقوع الطلاق. وتعطي هذه النتيجة دلالة هامة وهي أن انتشار القيم المادية وتعظيم المادة قد أدى إلى حدوث أزمة بين الأزواج والزوجات، نتج عنها ازدياد حدة الخلافات الأسرية والتفكك الأسري بشكل لم يعهده مجتمعنا المصري من قبل، حيث كانت الأسرة فيما مضى تتميز بقوة العلاقات والروابط بين الزوجين الذين كانوا يشكلون يدًا واحدة تقف في مواجهة أي مشكلة يمكن أن يتعرض لها أحدهم، أو تتعرض لها الأسرة، مما كان يعكس انتمائهم الشديد للأسرة وحرصهم على تماسكها واستمراريتها، بعكس ما هو سائد الآن من ضعف في العلاقات الأسرية وعدم تماسك أفراد الأسرة، وعدم شعورهم بالانتماء إلا إلى المال فقط.

علاوة على ذلك، فقد أدى تعظيم المادة والنظر إليها بوصفها حلماً يسعى الجميع إلى تحقيقه إلى قيام البعض من حالات الدراسة من الأزواج بالسفر للعمل في إحدى البلدان العربية، وترك الزوجات بمفردهن، مما نتج عنه اتساع المسافات الاجتماعية وزيادة الفجوة بين الأزواج والزوجات وشعور الزوجات بالاغتراب عن أزواجهن (حالة٨، ١٣) مما شكل في حد ذاته عاملاً هاماً من عوامل حدوث الطلاق المبكر.

وتتفق تلك النتيجة مع إحدى التحليلات الاجتماعية التي ذهبت إلى أن التصدع الأسري بالانفصال يحمل في طياته ضرورة عدم توافق الزوجين، أو عدم التوازن في النسق الاجتماعي الخاص بهم، أو النسق الخاص بالقيم السائدة، الأمر الذي يترتب عليه زيادة حدة الخلافات الأسرية، سواء بين الزوجين أو بين الأبوين والأبناء[1].

وهكذا، فقد اتضح من خلال البحث الميداني أن صعود القيم المادية قد ساهم في تهديد العلاقات الاجتماعية وتفكيك الروابط الأسرية، وغياب الفضائل والأخلاق التي كانت تعد

---

(١) علي السمري: السلوك الانحرافي، دراسة في الثقافة الخاصة الجانحة، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، ١٩٩٢، ص ٢٠٥.

صمام الأمان والاستقرار في العلاقة الاجتماعية، ولذلك نشأ الصراع بين الزوجين، واختفت العلاقات الحميمة بينهما، وأصبحت روابط الزواج رغبة في تسلق السلم الاجتماعي.

**٥- شيوع القيم الاستهلاكية وزيادة معدلات الاستهلاك الترفي:**

بالإضافة إلى ما سبق، فقد أكدت الدراسة الميدانية لحالات الدراسة من المطلقات والمخالعات أن انتشار القيم الاستهلاكية وزيادة معدلات الاستهلاك الترفي في السنوات الأخيرة، كانت من أكثر العوامل المؤدية إلى حدوث ظاهرة الطلاق المبكر، حيث أوضحت غالبية حالات الدراسة أن الرغبة في اقتناء المزيد من السلع الاستهلاكية والتطلع إلى حياة أفضل مليئة بجميع الكماليات محاكاة للآخرين من الأقارب أو الأصدقاء ممن تتوافر لديهم جميع أنواع السلع الضرورية والكمالية كانت سبباً في كثير من الأحيان في حدوث مشاجرات عنيفة بينهن وبين أزواجهن، وأن هذه المشاجرات غالباً ما كانت تنتهي بلجوء الأزواج إلى الضرب والإيذاء البدني وذلك لإلحاح الزوجات في طلب المال اللازم لشراء العديد من أنواع السلع، وعجز الأزواج في ذات الوقت عن تحقيق ذلك نظراً لقلة دخولهم أو غلاء الأسعار مع عدم وجود مصادر أخرى للدخل بخلاف العمل.

**ويتأكد ذلك من أقوال هذه الحالات:**

( أنا زي أي ست كان نفسي ألبس شيك ويبقى عندي دهب، وجوزي يجيب لي كل اللي نفسي فيه، بس هو كان بخيل أوي، وعمره ما جاب لي حاجة عليها القيمة، كان يوم ما بيجيب لي حاجة، كان يجيب لي عقد فالصو بـ ٢ جنيه من على العربيات في الشارع أو ميدالية خشب، كان بيطلع الجنيه بالتيلة، عشان كده كان ساعات بيفيض بيا واتخانق معاه خناقات جامدة أوي، وساعات كنت بخصمه وأسيب له البيت وأروح اقعد عند ماما شوية، عشان يحس إني نفسي ألبس وأعيش ويبقى عندي كل حاجة وخصوصاً أنه كان بخيل عليا أنا بس، لكن على نفسه لأ، كان بيشتري لروحه كل حاجة نفسه فيها، لكن أنا أول ما أطلب منه حاجة كان على طول يقولي هو أنا قاعد على بنك، أنا هاجيب لك منين، أنا محلتيش غير مرتبي، ويقلب الموضوع خناقة) "حالة رقم ١ ".

( أنا كنت بتخانق أنا وجوزي كتير أوي بسبب إن أنا كان نفسي في حاجات كتير ومش قادرة أجيبها، كنت كل ما أطلب منه فلوس عشان أجيب حاجة للبيت ولا للعيال يقولي

معيش، وهو معاه، طبعاً حاجة تضايق وخصوصاً إن إخواتي وقرايبي كلهم بيوتهم كاملة من كله، عندهم الفيديو والدش والكمبيوتر، وأنا وولادي محرومين من كل ده، يدوب بنلاقي اللقمة بالعافية، وجه في الآخر كمان بقى يستخصر فينا حتى اللقمة، وياما اتخانقنا وياما ضربني عشان ابطل اطلب منه حاجة، وياما غضبت عند أمي، ومفيش فايده برضه حاله ما كانش بينصلح، عشان كده الطلاق كان راحة) "الحالة رقم ١٣".

وتوضح دلالة تلك الأقوال أن انتشار القيم الاستهلاكية كآثار اجتماعية سلبية ناتجة عن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تعرض لها المجتمع، وهجرة الأزواج إلى الخارج للحصول على دخول أعلى وما ترتب على ذلك من انتشار التوجهات الاستهلاكية بين مختلف شرائح المجتمع، قد ترك بصماته الواضحة على الأسرة المصرية حديثة الزواج لكونها جزءاً من هذا المجتمع تؤثر فيه وتتأثر به، حيث فسدت العلاقات الأسرية بين الأزواج والزوجات، وأصبح كل فرد داخل الأسرة يتطلع إلى اقتناء بعض السلع التي هي في الغالب سلع كمالية أو ترفيهية بغض النظر عما إذا كانت إمكانيات الأسرة تسمح بتحقيق ذلك أم لا، مما أدى إلى زيادة حالات التوتر والقلق والاضطرابات النفسية، وغير ذلك من أشكال ومظاهر عدم التكيف، والتي أدت بدورها إلى ظهور العديد من الصراعات والمشكلات الأسرية التي أصبح الأزواج يتهمون من خلالها بعدم القدرة على إشباع حاجات الزوجات والأبناء من سلع ومقتنيات لم تعد كمالية، كما كانت في الماضي، بل أصبحت أساسية لا غنى للأسرة عنها في عصر التقدم التكنولوجي السريع والهائل. وفي ضوء ذلك كان من السهل حدوث الكثير من المشكلات الأسرية وحوادث العنف ضد الزوجات كتعبير عن ما آلت إليه الأمور داخل الأسرة المصرية نتيجة لانتشار تلك القيم الاستهلاكية.

وتتفق هذه النتيجة مع إحدى التحليلات الاجتماعية التي ترى أن ظاهرة العنف الأسري ضد المرأة بأشكالها وممارستها المختلفة، لا تعبر فقط عن وجود خلل وصراع بين المرأة والرجل داخل الأسرة في ظل علاقات القوة غير المتكافئة، بل تعبر أيضاً عن ما يسود المجتمع من تناقض اقتصادي واجتماعي حاد. بعبارة أخرى يمكن القول بأنه في ظل وجود التناقض الطبقي الحاد الذي ينتجه النظام الاجتماعي العام، يصبح الرجال والنساء معاً ضحايا للقوى التي تقف وراء تحديد أوضاعهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولكن

عندما يجتمع النظامين الطبقي والأبوي معاً، فإن ذلك يوجد حتماً وضعاً خاصاً ومعقداً في عملية القهر التي تتعرض لها المرأة. وقد أوضح "انجلز" في مؤلفه أصل العائلة، والملكية الخاصة، والدولة هذه المسأل بقوله " إن أول عداء طبقي ظهر في التاريخ كان متطابقاً مع تطور العداء بين المرأة والرجل، كما أن أول ظلم طبقي كان مصاحباً لظلم الرجل للمرأة"(١).

كما يجدر التأكيد هنا على اتفاق هذه النتيجة أيضاً مع إحدى التفسيرات النظرية التي قدمها "هيل" في تحليله للأسرة من وجهة نظر التفاعلية الرمزية، والتي تذهب إلى أن الأسرة تتكون من شخصيات متفاعلة يختلفون من حيث أعمارهم، ورغباتهم، وحاجاتهم، ومعدل نموهم ومستويات تفهمهم، وتناولهم مشكلاتهم المعايشة مع بعضهم البعض. وأن الأسرة يمكن اعتبارها مسرحاً من الشخصيات المتفاعلة، كل يصارع من أجل إشباع حاجاته، وهذا التفاعل يتضمن في خلفيته نمط الحياة الأسرية، وعلاقته بالمجتمع الأكبر الذي يحدث فيه، فالخلاف الذي يحدث بين أعضاء الأسرة، خلال دورة الأسرة يرجع إلى عدم تقابل الرغبات المختلفة المتطورة لأعضاء الأسرة(٢).

وهكذا، فقد اتضح من خلال الدراسة الميدانية أن ما شهده المجتمع المصري من تحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية وقيامه بنقل الكثير من الثقافة الغربية، ذلك النقل الذي تمثل في نقل الثقافة الغربية المشوهة والممسوخة المتصلة بالاستهلاك والمظهرية، لا نقل الثقافة الغربية في جوهرها قد لعب دوراً كبيراً في تغيير قيم وعادات وتقاليد الأسرة المصرية، وذلك من خلال خلق حالة من التناقض بين ما يطمح إليه الفرد من أهداف، وبين قدرة المجتمع على تحقيق تلك الأهداف وإتاحة سبل تحقيقها بصورة عادلة.

**ثانياً- العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المؤدية إلى انتشار ظاهرة الطلاق المبكر:**

**١- ضعف العلاقات الاجتماعية بين الزوجين:**

أوضحت الدراسة الميدانية أن طبيعة العلاقات الأسرية تلعب دوراً هاماً وفعالاً في حدوث ظاهرة الطلاق المبكر، حيث أنه طبقاً للأنماط السلوكية وأساليب التعامل المتبادلة بين الأزواج والزوجات يتحدد نوع العلاقة وقوتها، فأما أن تلعب تلك العلاقات دوراً

---

(١) ليلى عبد الوهاب: العنف الأسري، الجريمة والعنف ضد المرأة، مرجع سابق، ص ص ٦٨ : ٦٩.

(٢) سامية الخشاب: النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، مرجع سابق، ص ٣٥.

إيجابياً في الترابط بين الزوجين وتحقيق التوافق بينهما، أو أن تمارس دورها السلبي في دفعهم بصورة مباشرة وقوية نحو إنهاء الحياة الزوجية.

وفي هذا الصدد فقد كشفت الدراسة الميدانية لحالات الدراسة من المطلقات والمخالعات عن أن غالبية هذه الحالات كان ارتباطهن بأزواجهن ضعيفاً. وذلك نظراً لسلوك هؤلاء الأزواج الذي كان يتسم بالقوة والعنف، واللجوء المستمر إلى استخدام أساليب الضرب والإيذاء البدني كأساليب أساسية للتعامل معهن، مما أدى إلى وهن العلاقة الاجتماعية والإنسانية بين هؤلاء الزوجات وأزواجهن ولعب دوراً رئيسياً في دفع الزوجات إلى التفكير في ضرورة إنهاء هذه الحياة الزوجية، حيث كان هذا هو العامل الأول في دفع الزوجات إلى طلب الطلاق أو الخلع (حالة ١، ٣، ٩، ١٠، ١١، ١٤، ٢٠، ٢٢، ٢٤، ٢٦، ٢٨)، وذلك لما أحدثه لجوء الأزواج للعنف المستمر من شروخاً عميقة وآثاراً نفسية سلبية داخل نفوس هؤلاء الزوجات، هذا بالإضافة إلى شعورهن بالاكتئاب والكراهية والعداوة لأزواجهن، بل وللعالم كله من حولهن على حد قولهن، وهذا يعني بالطبع وجود حالة من التفسخ الاجتماعي، والضعف الشديد في الروابط الأسرية داخل أسر تلك الحالات ساعدت متكاتفة مع عوامل أخرى على حدوث ظاهرة الطلاق المبكر.

وتتفق تلك النتيجة مع بعض التحليلات الاجتماعية التي ترى أن المرأة التي تعامل بعنف أو بعدم احترام من قبل الزوج تعاني من الاكتئاب والشعور بالاضطهاد وانخفاض تقدير الذات ولديها مشاعر عدم الكفاية، كما أنها تشعر بعدم وفائها لتوقعات المجتمع لها حول دورها كزوجة، وكذلك تشيع لديها أعراض القلق، كما تبدو المرأة في هذه الحالة وهي سلبية وعاجزة عن تغيير حياتها معتقدة أن الأمور دائماً سوف تكون أسوأ، بالإضافة إلى إحساسها بعدم القيمة[١].

علاوة على ذلك، فقد دلت نتائج الدراسة الميدانية على أن نصف حالات الدراسة من المطلقات، وكذلك المخالعات بنسبة (٥٠٪) كن ينتمين قبل الطلاق مباشرة لأسر زواجية تعاني من عدم الترابط ووحدة المشاعر، يعيش فيها كل طرف من أطراف العلاقة الزوجية مستقل بنفسه ولنفسه، يكاد لا يرى الآخر إلا قليلاً، معللات ذلك بالإنشغال في العمل

---

(١) Matline, M: The psychology of women, London. Harcourt Brace college publishers, 1996, P. 22.

وهموم الحياة التي قد تتسبب في بعد الفرد حتى عن نفسه، هذا فضلاً عن الرغبة في الانعزال عن الآخر وذلك في محاولة للبعد عن المشاكل والخلافات الزوجية التي تنتج عن أشكال التفاعل الاجتماعي المختلفة بينهن وبين أزواجهن، وهو ما يوضح بالطبع مدى ما آلت إليه الأمور داخل تلك الأسر قبل وقوع الطلاق مباشرة، وكيف أن تدهور العلاقات الأسرية بهذا الشكل يعد عاملاً أساسياً في تهيئة الظروف أو المناخ العام داخل الأسرة لحدوث الطلاق المبكر.

**ويتأكد ذلك من أقوال هذه الحالة:**

( من قبل ما أطلق من جوزي ده واحنا أصلاً كنا عايشين زي ما نكون مطلقين، أغراب تحت سقف واحد، كل واحد في حاله، عايشين مع بعض بس عشان خاطر الولد، كمان هو على طول كان بره البيت لإما في بيت والده، أو قاعد على القهوة مع أصحابه، ما كانش بيجي البيت إلا على النوم، وده كان مريحني، أصل اليوم اللى كان بيرجع فيه بدري شوية كان لازم يتلكك لي على أي حاجة ويتخانق معايا ويمد إيده عليا، حتى برضه بعد ما عملت له جنحة ضرب في القسم عشان يخاف ويتهد) "الحالة رقم ١٤ ".

وأخيراً فقد دلت نتائج الدراسة الميدانية عن نتيجة أخرى هامة وهي تزايد حدة الخلافات وتوتر العلاقات بين الزوجين نتيجة للصراع على الأدوار والمكانة داخل الأسرة، وقد اتضح ذلك بصفة خاصة بين حالات الدراسة من العاملات واللاتي يشغلن مراكز علمية ومهنية مرموقة، حيث أوضحت بعض الحالات أن هناك الكثير من الصراعات والتنزاعات التي كانت تحدث بينهن وبين أزواجهن نتيجة لشعور الأزواج بالغيرة الشديدة من عملهن، وكذلك بأنهم أقل قوة ومكانة مقارنة بزوجاتهم، (حالة٣، ٤، ٨، ٩، ١٤، ٢١) وأن هذه الصراعات أحياناً كانت تنشأ نتيجة لإصرار الأزواج على ترك زوجاتهم للعمل والتفرغ للحياة الأسرية أو تربية الأبناء فقط. وقد تبين من خلال دراسة تلك الحالات أن السبب في سيادة الصراع بين الزوجين حديثي الزواج قد يرجع إلى أن الزوج قد يعاني من ظروف مادية صعبة، في الوقت الذي تتمتع فيه الزوجة بارتفاع دخلها، الأمر الذي يؤدي إلى احتمالية تفوق المرأة على الرجل مادياً، ومعنوياً مما يعطيها القوة في التعامل مع الزوج بشكل يفوق سلطة الزوج في الأسرة.

وتتفق هذه النتيجة مع وجهة النظر الوظيفية التي ترى أن الإحباط في الأدوار والعلاقات خارج الأسرة قد يؤدي إلى خلق المشاكل البنائية التي تؤدي إلى الإعاقة عن الوصول إلى الأهداف وإلى الإحباط لعدم إحراز المكانة المرجوة. وأنه وقد تعمل حالات عدم الرضى بالمكانة أو غموض المكانة أو عدم التوازن في المكانة إلى تدعيم الشقاق داخل الأسرة كما هو الحال عندما تكون الزوجة من طبقة أعلى من طبقة الزواج، أو عندما يكون نجاحها في عملها يمثل تهديداً لرجولة الرجل أو تقليلاً لقدرته لأداء دوره كعائل مناسب للأسرة، وعلى الرغم من استمرار سيطرة الذكر فإن أية ضرر لصورته عن نفسه قد يكون مؤشراً على وجود مشاكل داخل الأسرة، والتي يكون لها رد فعل سيء بل ومدمر، على الزواج من هذا الجيل بل والجيل التالي له(١).

كما تتفق هذه النتيجة أيضاً مع إحدى التحليلات الاجتماعية التي ترى أن هناك تحولات جذرية يجب دراستها بعناية فيما يختص بالعلاقات الأسرية وتتمثل في انفصال النساء عن ذلك المجال الخاص بالأسرة وهو يشبه انفصال الرجال عن حياتهم التقليدية في غضون الثورة الصناعية، وهو ما أدى إلى أمران أساسيان أولهما: أنه فتح المجال أمام المرأة بإمكانية وجود احتكاك جديد في إطار أوضاع جديدة للمرأة والرجل، وذلك يهدد بكشف مواطن الضعف في علاقة الزواج، وثانيهما: أنه غير من طبيعة العلاقات الحميمة داخل الكيان الأسري سواء للشريكين أو لأطفالهما(٢).

كذلك فإن غياب الزوج لفترات طويلة في العمل، أو في السفر يؤدي إلى فقدان أهمية الزوج على المستوى المعنوي ويصبح مجرد مصدر للتمويل المادي فقط، وغير مسموح له بالتدخل في شئون الأسرة خاصة وأن المرأة قد تعودت الانفراد في اتخاذ قرارات الأسرة، مما يؤدي إلى تشيؤ العلاقات الأسرية بين الزوجين وضعفها.

**ويتضح ذلك من أقوال هذه الحالة:**

---

(١) غريب سيد أحمد وآخرون: دراسات في علم الاجتماع العائلي، مرجع سابق، ص ص ٣٣٣: ٣٣٤.

(٢) سامية خضر صالح: التغيير الاجتماعي وتأثير بعض عناصره على تفجيرات الأزمات العائلية الداخلية- الاقتصادية- الثقافية- العنوسة في التغيرات الأسرية والتغيرات الاجتماعية، فاعليات الملتقى الثالث قسم علم الاجتماع جزء أول، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، سلسلة الوصل عدد ٢، ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦، ص ٥٠.

( أنا عمري ما حسيت إن جوزي قريب مني، كنت على طول بحس إنه ضيف بييجي كل ٦ شهور أسبوعين تلاته بالكتير ويمشي، بصراحة هو كان بالنسبة لي بنك فلوس وبس، وبعدين هو حتى لما كان بينزل أجازة ما كانش بيحاول يقربني منه، بالعكس ده احنا كنا بنتخانق لأنه كان في الأسبوعين دول بيدخل في كل حاجة في البيت، ده غير طبعه الوحش ومد إيده) "الحالة رقم٨".

وتتفق دلالة تلك الأقوال مع إحدى التحليلات الاجتماعية التي ترى أن الهجرة إلى مجتمعات الخليج قد أثرت على بناء الأسرة فأدت إلى تأنيث الأسرة مما أدت إلى إضعاف روابطها الداخلية، لأن الغياب المتكرر لبعض أعضائها يؤدي إلى تحويل علاقات الأسرة الأولية إلى علاقات ثانوية تحكمها المادة، وتسود الأسرة حالة من الاغتراب والتي تنتقل إلى المجتمع بأسره[١].

ويجدر التأكيد هنا على اتفاق تلك النتائج السابقة مع إحدى التحليلات الاجتماعية التي ترى أن الحركة الاقتصادية والصناعية السريعة، والعنيفة داخل المجتمعات الإنسانية تؤدي إلى التفكك الاجتماعي، ذلك لأن هذه الحركة السريعة ينتج عنها مظاهر اجتماعية دائماً ما تقلل من أحاسيس التجانس الاجتماعي بين الأفراد، الأمر الذي يساهم في تمزق القيم والتقاليد الثقافية، ومن ثم تظهر الصراعات بين الأفراد[٢].

٢- أساليب التنشئة الاجتماعية الخاطئة:

كذلك فقد دلت نتائج الدراسة الميدانية على وجود العديد من أنماط وأساليب التنشئة الاجتماعية الخاطئة وسيادتها داخل أسر عدد كبير من حالات الدراسة، حيث أكدت جميع حالات الدراسة من المطلقات بنسبة (١٠٠٪) أن أزواجهن السابقين قد تعرضوا لبعض أساليب التنشئة أو طرق التربية غير الصحيحة داخل أسرهم والتي تمثلت إما في التدليل الزائد وتلبية كافة رغبات الأبناء (حالة ٢، ١٥، ٢٠، ٢٦)، أو في القسوة واللجوء إلى الضرب والإيذاء البدني

---

(١) علي ليلة: تأثير التحولات الاجتماعية والاقتصادية على بناء الأسرة ووظائفها متغيرات المدخل السوسيولوجي، ملخص بحث، ضمن مؤتمر واقع الأسرة في المجتمع تشخيص المشكلات واستكشاف سياسات المواجهة، دار الضيافة، جامعة عين شمس، سبتمبر ٢٠٠٤، ص ٤٦.

(٢) Gursik, Robert J: Social disorganization and theories of crime and delinquency, problems and prospects, criminology, 1998, P.26.

(حالة ١، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠)، اعتقاداً من آبائهم في صلاحية هذه الأساليب وملاءمتها لتربية الأبناء وتنشئتهم على أكمل وجه، مما ترتب عليه اهتزاز نمط الشخصية الناتج عن هذين النمطين غير الصالحين من أنماط التنشئة واختلالها، حيث أدى التدليل الزائد إلى خلق شخصية غير سوية، تتسم بعدم الجدية، وكذلك عدم القدرة على تحمل المسئولية، بينما أدى الضرب والعنف إلى خلق نوع آخر من الشخصية يتسم بالعنف والعدوانية.

وتتطابق تلك النتيجة السابقة مع إحدى التحليلات الاجتماعية التي أشارت إلى أن الأفراد الذين يعيشون في أسر يسودها العنف أكثر قابلية لأن يكونوا هم أنفسهم عدوانيين في تصرفاتهم، وأنه كلما كان الأطفال ضحايا للعنف سواء من جانب الآباء أو من الآخرين، كلما كانوا عند الكبر أكثر عنفاً[1].

هذا وقد كشفت الدراسة الميدانية كذلك عن جانباً آخر هاماً من جوانب دراسة ذلك العامل وهو اتسام أسر غالبية الحالات من المطلقين بتشجيعها لأبنائها على ممارسة العنف واتخاذه كأسلوب أمثل لهم في الحياة، حيث أوضحت غالبية حالات الدراسة أن أزواجهن قد نشأوا في ظل مفاهيم الرجولة وإثبات الذات التي كان آباءهم بصفة خاصة أكثر حرصاً على غرسها لديهم، وذلك إما عن طريق حثهم على الدفاع عن أنفسهم باللجوء إلى أساليب الإيذاء البدني المختلفة، أو بتشجيعهم على ممارسة الألعاب العنيفة منذ الصغر، أو بتذكيرهم بصفة دائمة بأن صفات كالتسامح والعطف ورقة المشاعر هي صفات يجب عدم توافرها في الرجال الذين يتعين عليهم دوماً الاتصاف بالخشونة والقدرة العضلية، أو بالعمل بصفة مستمرة على تشجيعهم على ممارسة العنف واستخدام القسوة مع الإخوة الإناث بصفة خاصة اعتقاداً منهم أن ذلك كفيل بفرض سيطرة الأبناء من الذكور وإعطائهم السلطة المطلقة وإخضاع الأبناء من الإناث لتلك السلطة وإحكام الرقابة عليهن. وتعطي هذه النتيجة بعض الدلالات الهامة وهي: أن الاتجاه السائد في تربية الأبناء داخل أسر هؤلاء الأزواج السابقين (المطلقين) هو تشجيع الأبناء على ممارسة واستخدام العنف في المواقف الحياتية المختلفة،

---

(١) إجلال إسماعيل حلمي: القيم والعنف الأسري في المجتمع المصري، مرجع سابق، ص ص ٤٠٦ : ٤٠٧.

وحتى داخل نطاق الأسرة، مما كان له أكبر الأثر السيئ في تعود الأبناء على هذا الأسلوب عند الكبر وفي الزواج واتخاذه وسيلة لحل الكثير من المشاكل والخروج منها وهو ما كان سبباً في فشل حياتهم الزوجية، بالإضافة إلى اعتقاد بعض الآباء داخل هذه الأسر في ملائمة أساليب العنف والضرب لتهذيب الأبناء من الفتيات، حيث يصبح التوجيه أو النصح غير مجد في حثهن على التحلي بالأخلاق والصفات الحميدة، وذلك لإحساسهن بالكبر والاستقلالية وهو ما يدفعهن إلى التمرد على سلطة الآباء، وهذا بالطبع يعني الاعتقاد الراسخ من جانب هؤلاء الآباء في أن التنشئة الاجتماعية للأبناء تكون قاصرة فقط على مرحلة الطفولة، نظراً لصغر سن الأبناء الذي يتيح لهم غرس ما يريدونه في نفوسهم دون مناقشة أو مشقة في الاقناع غير أن هذا الاعتقاد يعد خاطئاً، وذلك لأن عملية تنشئة الأبناء أو تربيتهم ليست قاصرة أبداً على مرحلة عمرية معينة، أو على مرحلة دون أخرى، وإنما هي عملية مستمرة تشمل المراحل المختلفة من عمر الفرد، وذلك لاحتياج الفرد على مدار حياته كلها للتعلم واكتساب خبرات جديدة تساعده على التغلب على ما قد يواجهه من مشكلات أو مواقف تحتاج إلى اتخاذ القرار، وذلك بالطبع لا يمكن أن يتحقق إلا في ظل توجيهات كل من الآباء والأمهات ونصائحهم المختلفة لأبنائهم من خلال عملية التنشئة الاجتماعية.

ويتفق ذلك الرأي مع إحدى التفسيرات النظرية التي قدمها التفاعليون الرمزيون لعملية التنشئة الاجتماعية، حيث ركز هؤلاء على فكرة أن التنشئة الاجتماعية عملية مستمرة مدى الحياة، وهي تتضمن استنتاج أو استنباط المعايير والقيم منذ الطفولة وحتى الشيخوخة، ذلك أن الفرد يحتاج إلى عمليات تنشئة اجتماعية مستمرة تبعاً للمواقف الجديدة التي يتعرض لها طوال حياته، ومعنى ذلك أن عمليات التفاعل ليس لها نهاية مما يترتب عليه ألا تكتمل التنشئة الاجتماعية على الإطلاق، ولا تبقى الشخصية ثابتة أبداً(١).

كما تتطلب تلك النتيجة السابقة أيضاً مع ما ذهب إليه التفاعليون من أن عملية تعلم العنف ترتبط بشدة بمرحلة التنشئة الاجتماعية لدور الرجل، والذي يتضمن تعليم الصبية الخشونة والصلابة والاعتماد على النفس، وعندما يشب الصبية ويصبحون رجالاً يواجه

---

(١) سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، مرجع سابق، ص ١٥٧.

معظمهم بمواقف إما تتطلب استجابة عنيفة وإما شعور لا يمكن الفرار منه بأنهم فشلوا في إثبات رجولتهم[1].

**٣- الفقر:**

كذلك، فقد كشفت الدراسة الميدانية أيضاً عن أهمية الدور الذي يلعبه العامل الاقتصادي في زيادة معدلات الطلاق بصفة عامة، والطلاق المبكر بصفة خاصة، حيث اتسمت بعض حالات الدراسة بالفقر أو انخفاض مستوى المعيشة، الذي كان دافعاً ومبرراً قوياً للجوء إلى الطلاق، وذلك لما يسببه الفقر من قهر وشعور بالحرمان والألم، الأمر الذي يدفع صاحبه إلى محاولة الخلاص منه أياً كان الثمن الذي سيتم دفعه، حيث شكلت الأسباب المادية نسبة لا يستهان بها في جملة الأسباب المؤدية إلى حدوث الطلاق المبكر، وكذلك في أسباب الخلافات الأسرية بين الأزواج والزوجات حديثي الزواج، ويرجع ذلك إما إلى عدم كفاية دخل الأسرة لتلبية كافة مطالب الحياة والزوجات، نتيجة لمعاناة أزواجهن من البطالة (حالة٣، ١٤، ٢١، ٢٨)، أو لامتهانهم إحدى المهن ذات الأجر المنخفض نظراً لتدني المستوى التعليمي لبعضهم (حالة ١٠، ٢٥)، أو لمعاناتهم من الإدمان الذي يلتهم قدراً كبيراً من دخل الأسرة(حالة ٣، ١٠، ١٢، ٢٥، ٢٧)، أو لتطلع الزوجات الدائم إلى مستوى معيشي أفضل لهن ولأولادهن، وعدم قناعتهن بظروف أزواجهن الاقتصادية (حالة ١، ٢٣)، خاصة في ظل ما خلفته تلك التحولات من قيم مادية واستهلاكية وفروق أو تناقضات كبيرة في الدخول والثروات بين شرائح المجتمع المختلفة. مما كان ينتج عنه الكثير من المشاحنات والخلافات بين هؤلاء الزوجات وأزواجهن.

وفي هذا الصدد، فقد أوضحت الدراسة الميدانية كذلك أن بعض حالات الدراسة من المطلقات وأزواجهن السابقين ممن يعانون من الفقر أو نقص المال، يعانون أيضاً من نقص في مقومات القوة الأخرى كالتعليم، والمكانة، وهو ما أدى إلى تحديد فرص الحراك أمامهم، وتحديد البدائل المتاحة لهم. الأمر الذي ترتب عليه إصابتهم بنوع من العجز الاجتماعي والسيكولوجي، والتأثير السلبي الحتمي على العلاقات الأسرية، فكان ذلك بالطبع عاملاً مهيئاً لحدوث الطلاق المبكر، وذلك من خلال ما أحدثه هذا العجز من إحباط تولد عنه نوع

---

(١) Coleman, JW. And Cressey, DR, Social Problems, Op., cit., P. 220.

من العدوان والعنف في السلوك بين هؤلاء الأزواج والزوجات.

**ويتضح ذلك من أقوال هذه الحالة:**

( أنا كنت قاعدة أنا وجوزي وبناتي الاتنين مع إخوات جوزي الرجاله في شقة أوضتين اتنين بس، عشان كده أنا ماكنتش مرتاحة لا في قعاد ولا في أكل ولا في نوم ولا في أي حاجة، هما لو بنات ما كانش يفرق معايا، لكن دول شباب وكمان أخلاقهم مش كويسة، كانوا بيشربوا مخدرات وبيجيبوا أصحابهم لغاية البيت، يشربوا معاهم، مرة دخلت الحمام لقيت صاحب أخو جوزي بيدي لنفسه حقنة مخدرات، وياما طلبت من جوزي يجيب لي حتى أوضه واحدة تلمني أنا والبنتين ونقفل علينا، لكن مارضيش كان على طول بيتحجج إن ظروفه ماتسمحش، ولما كنت أتخانق معاه بسبب إخواته وعمايلهم كان يمسكني من شعري ويمسح بيا البلاط) "الحالة رقم ٢٥".

وتجدر الإشارة هنا إلى إتفاق دلالة تلك الأقوال مع إحدى التحليلات الاجتماعية التي ترى أن ما تتميز به الأسر الفقيرة من انخفاض مستوى التعليم، ووضاعة الوضع المهني، وسوء المستوى الاقتصادي يجعلها تعد نموذجاً مثالياً لثقافة الفقر، تلك الثقافة التي توجد أساساً في المناطق الحضرية المتخلفة، والتي تتميز بارتفاع معدل درجة التزاحم في المسكن، وانتشار الأمية والبطالة، وانخفاض الأجور. كما تتميز الأسر الفقيرة بالتخلف التعليمي والمهني، ولذلك يعانون من انخفاض الدخول (١).

كما تتفق هذه النتيجة أيضاً مع إحدى التحليلات الاجتماعية الأخرى التي ترى أن الظروف الاجتماعية الظالمة التي تعيشها معظم الأسر الفقيرة التي يقطن معظمها المناطق الريفية أو الحضرية الهامشية تمثل شكلاً من أشكال العنف الاجتماعي الواقع على جميع أفراد تلك الأسر رجالاً ونساءً (٢).

**٤- انتشار ظاهرة البطالة:**

دلت نتائج الدراسة الميدانية على أن انتشار ظاهرة البطالة أو عدم توافر فرص العمل بين

---

(١) محمد حسن غامري: ثقافة الفقر، دراسة أنثربولوجيا للتنمية الحضرية، الإسكندرية، المركز العربي للنشر والتوزيع، ١٩٨٠، ص ص ١٠٠: ١٠١.

(٢) ليلى عبد الوهاب: العنف الأسري، الجريمة والعنف ضد المرأة، مرجع سابق، ص١٨.

الكثير من الشباب في السنوات الأخيرة كان من العوامل المؤدية إلى نمو ظاهرة الطلاق المبكر وانتشارها داخل المجتمع المصري، حيث تبين من خلال هذه الدراسة وجود تلك الظاهرة بين بعض حالات الدراسة من الأزواج (المطلقين)، وهو ما يعني أنه قد كان لتلك الظاهرة بما ترتب عليها من آثار اجتماعية ونفسية سيئة دوراً بالغاً في حدوث ظاهرة الطلاق المبكر بين حديثي الزواج في الآونة الأخيرة.

وفي هذا الصدد، فقد كشفت الدراسة الميدانية عن نتيجة هامة مؤداها أن معاناة بعض الأزواج من البطالة وما يترتب عليها من عدم وجود عائداً أو دخلاً شهريًا كان من أهم العوامل أو الأسباب التي دفعت زوجاتهن إلى الإقدام على الطلاق أو الخلع، وذلك نظراً لما قد أدى إليه هذا العامل من ظروف اقتصادية سيئة نتج عنها معاناة هؤلاء الزوجات وأولادهن من الحرمان والألم. بالإضافة إلى أن معاناة هؤلاء الأزواج أيضاً من البطالة وقلة المال كانت سبباً في لجوئهم إلى استخدام العنف ضد زوجاتهم نظراً لما عانوه من ظروف نفسية سيئة وإحباط وشعور بعدم الرضا نتيجة لعدم استقرار أحوالهم المادية والحياتية (حالة٣، ١٤، ٢١، ٢٨)، وهو ما يشير إلى ما لهذه الظاهرة من خطورة، تتمثل فيما تخلقه في نفوس الشباب من شعور باليأس والفشل في تحقيق الأهداف لعدم توافر فرص العمل المناسبة والتي تعد هي الوسائل المشروعة لتحقيق ما يصبون إليه من آمال أو طموحات، مما يترتب عليه إما لجوئهم إلى الوسائل غير المشروعة من انحرافات أو جرائم أو إصابتهم بحالة من الاضطراب النفسي الذي ينتج عنه العديد من المشاجرات والخلافات بينهم وبين زوجاتهم والتي غالباً ما يلجأ فيها أصحاب البطالة إلى ممارسة العنف كتعبير عن هذا الاضطراب، مما يؤدي إلى حدوث العديد من حالات الطلاق المبكر داخل مجتمعنا المصري.

**ويتضح ذلك من أقوال هذه الحالات:**

(أنا علاقتي بجوزي في الأول كانت كويسة، وخصوصاً إن إحنا واخدين بعض على حب، لكن بعد كده بعد ما ساب شغله وقعد لي في البيت، كنا على طول في خناقات، ورغم إن أنا كنت بصرف عليه وعلى الولاد لكن برضه ماكنش راحمني، كان باستمرار بيشتمني ويضربني على أتفه الأسباب، وخصوصاً لما كان بيدور على شغل وماكانش لاقي وكان يفتح التليفزيون يلاقيهم بيقولوا إن إحنا بنشغل الشباب وإن في فرص عمل كتير بنوفرها لهم، كانت أعصابه بتتلف ويبقى

مش مستحمل حد يحك له في مناخيره، وما كانش بيلاقي حد يطلع فيه همه غيري، وللأسف حالته النفسية دي خلته يمشي في سكة الإدمان، والنصب على الناس، كان بيسرق الفلوس من شنطتي ويروح يشتري بيها بانجو وبرشام وبيرة، حتى الفلوس اللي والده كان بيساعدنا بيها، كان بيضربني وياخدها مني عشان يصرفها على الهباب اللي كان بيشربه، وكان تملي على لسانه إن الحاجات دي هي اللي بتنسيه المشاكل والهموم وقلة الشغل) "الحالة رقم ٣".

( أنا رفعت على جوزي قضية خلع واطلقت منه عشان كان عاطل ما بيشتغلش، في الأول، أول ما اتجوزته كان بيشتغل في ورشة عند واحد سروجي سيارات، فضل يشتغل عنده فترة وبعدين سابه عشان كان بيشغله ليل نهار زي ما يكون عبد عنده، ومن ساعتها بقى كل ما يمسك شغلانه يقعد فيها شهر شهرين ويسيبها لغاية ماجيه في الآخر قعد خالص في البيت، وأنا اللي بقيت اصرف على البيت وعلى الواد من شوية الخضار اللي ببعهم في السوق، وياريت على كده وكان عاجب، كان كل يوم ينزل ضرب فيا وفي الواد الصغير حتى إيجار الشقة إللي كنا قاعدين فيها قعد ما يدفعوش لغاية ما صاحب البيت طردنا منها ورحت أنا وابني قعدنا عند أبويا) "الحالة رقم ٢٨".

وتتطابق دلالة تلك الأقوال مع إحدى التحليلات الاجتماعية التي ترى أن عنف الزوج ضد زوجته غالباً ما يرتبط ببعض المتغيرات كالطبقة الاجتماعية أو الظروف الاجتماعية التي تتسم بالحرمان والإحباط وتعوق الفرد عن تحقيق ذاته وأهدافه فتزيد من عدوانية الفرد، وكذلك عدم كفاية الدخل، أو عدم ثباته، والبطالة، والفجوة بين المتطلبات والإمكانيات وإدراك الزوج عدم القدرة على الوفاء بتوقعات ومتطلبات الأسرة من الناحية المادية، كل هذه المتغيرات تمثل ظروفاً محبطة تؤدي إلى العنف ضد المرأة سواء بشكل مباشر من خلال التعدي عليها بالضرب أو بشكل غير مباشر من خلال وقعها على شخصية الزوج الذي يشعر بعدم الثقة وعدم الكفاية مما يدفعه إلى الاعتداء على الزوجة(١).

كما تتطابق دلالة تلك الأقوال مع إحدى التفسيرات النظرية التي قدمها "ميرتون"

---

(١) Hoffman, K., Demo, D.& Edwards, J: Physical wife abuse in nonwesten society. An integrated theoretical approach. Journal of marriage and the family, 1994, PP. 131 – 133.

لظاهرة الأنومي، حيث افترض أن الأنومي ينتج من الفجوة بين الأهداف الثقافية، ووسائل تحقيق هذه الأهداف، ومن هذا المنظور فإن توتر الأنومي يشكل قوة تتجه إلى الإنحراف، هذا التوتر ناشيء من موقع الفرد في البناء الاجتماعي، وطبقاً لهذا المنظور يفترض ميرتون أن الفرد المنحرف ليس فيه عيب أو شي مرضي، وإنما هو فرد طبيعي استجاب بطريقة طبيعية للتوتر الذي نشأ من موقعه في البناء الاجتماعي، فالعيب في البناء، وليس في الفرد. ومن هذا المنطلق أيضاً أصبح الأنومي مرتبطاً بالطبقة، فقد افترض ميرتون أن الأنومي يتوقع في الطبقات الدنيا عنه في الطبقات العليا نظراً لتقييد الفرص المشروعة أمام الأفراد(١).

كما تتطابق دلالة تلك الأقوال أيضاً مع ما ذهب إليه ميرتون من أن التناقض بين القيم الاجتماعية والأهداف الثقافية لا يعد سبباً كافياً في حد ذاته، ومبرراً قوياً لوجود ظاهرة الأنومي، وبالتالي لظهور السلوك المنحرف، إذا لم يحدث في مجتمع تسوده أيديولوجية المساواة وإتاحة الفرصة لتحقيق الأهداف بصورة متساوية. وبالتالي فإن التناقض بين الأيديولوجية المنتشرة- وهي المساواة في إتاحة الفرصة بدرجة متساوية أمام الجميع- وبين الحالة الواقعة فعلاً- وهي عدم المساواة وإتاحة الفرص- يؤدي إلى ظهور السلوك المنحرف، وأن حالة الأنومي وما تؤدي إليه من استجابات منحرفة لا يمكن دراستها أو فهمها بمفردها من خلال الوسائل المتاحة للفرد، ولكن لا بد أن نضع في الاعتبار علاقة تلك الوسائل المتاحة بأهداف الفرد، وذلك حتى يمكن تفسير الاستجابات المنحرفة(٢).

**٥- انتشار ظاهرة الإدمان:**

أيضاً، فقد تبين من خلال الدراسة الميدانية لحالات الدراسة من المطلقات والمخالعات أنه قد كان لظاهرة الإدمان تأثيرها المباشر والخطير في حدوث ظاهرة الطلاق المبكر داخل أسر بعض حالات الدراسة، وذلك من خلال وجود بعض الأزواج ممن يعانون من مشكلة الإدمان، حيث أظهرت الدراسة أن إدمان الزوج يعد سبباً رئيسياً في كراهية الزوجة له وتفكيرها في الطلاق منه، وذلك لما ينتج عن ذلك الإدمان من استنزاف لموارد الاسرة وإمكانياتها المادية، وكذلك لما ينتج عنه من ممارسات عنيفة ومحاولات للإيذاء البدني يقوم

(١) سامية الخشاب: النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، مرجع سابق، ص ١٥٧.
(٢) عدلي السمري: السلوك الانحرافي، دراسة في الثقافة الخاصة الجانحة، مرجع سابق، ص٥٤.

بها الزوج تجاه زوجته بل وحتى تجاه أبنائه، (حالة ١٠، ١٢، ٢٥). نظراً لما يسببه تعاطي المخدرات من غياب للوعي وفقدان للقدرة على التفكير السليم، والاندفاع الذي قد يدفع بالفرد إلى الإساءة حتى إلى أقرب الناس إليه، وأيضاً لرغبته في الحصول على ما لديها من أموال لإنفاقها في جلب المواد المخدرة اللازمة له والتي يتطلب شرائها مبالغ طائلة لا يستطيع في الغالب توفيرها بمفرده (حاله ٣، ٢٧) بالإضافة إلى ذلك فقد أوضحت الدراسة أن الإدمان قد يتسبب في إصابة الزوج (المدمن) بحالة من عدم التوازن النفسي الذي ينتهي به إلى محاولة قتل الزوجة إذا ما توافرت بعض الظروف أو المؤثرات الخارجية البسيطة (حالة ٢٧) وذلك عندما تنشب إحدى المشاجرات بينهما والتي يكون سببها هو رغبة الزوجة في تهدئة الزوج أو محاولة إثنائه عما يمارسه من عنف أو إيذاء بدني تجاهها، وهذا يعني بالطبع أن الإدمان لا يعد فقط مجرد تدمير للطاقة البشرية أوالشبابية الموجودة داخل نطاق المجتمع المصرى، بل أنه أيضاً بما له من أثار سلبية على العلاقات الأسرية السائدة داخل أسر المدمنين قد أصبح مهدداً لأمن الأسرة وتماسكها.

**ويتضح ذلك من أقوال هذه الحالات:**

( أنا جوزي كان بيتعاطى بانجو، كانت كل فلوسه رايحه عليه، كل يوم لازم يشتري لفة ولفتين، وساعات البنت كان بيقوم عليها صدرها وما تبقاش قدرة تاخد نفسها، أكمنها عندها حساسية في الصدر وما كانش بيقدر يجيب لها العلاج وكنت بروح أخد من أمي فلوس واجيبه أنا للبنت، لكن هو ما كانش في دماغة البنت ولا علاجها، كان كل همه مزاجه وبس، وكان أهون عليه أن يبيع بنته من أنه يتنازل عن البانجو) " حالة رقم ١٢ ".

( أنا جوزي كان مدمن بودرة وماكس، كان يومياً بيجيب صحابه في الشقه ويقعد يتعاطى معاهم، قبل ما اطلق منه على طول كان سارق دهبي وبايعه، وقبلها كان سارق دهب أمي بعشر ألاف جنيه وبايعه برضه عشان يجيب السم اللي كان بيخده، لغاية التاكسي بتاع أبويا باعه بأربع آلاف جنيه وضيعهم على المخدرات، ورغم كل ده صبرت عليه برضه عشان بنتي ووقفت جانبه ودخلته مصحه قعد فيها ٣ شهور يتعالج، وبعد ما خرج رجع تاني للمخدرات وبقى أقوى من الأول، كذا مرة ضربني بكوباية الشاى، وآخر مرة خنقني كان عاوز يموتني، وده اللي خلاني أصمم أطلق منه، وكمان بصراحه خفت على نفسي يجيلي

الإيدز، لأنه ممكن يكون عنده وهو مش عارف بسبب حقن الماكس اللى كان بيحقنها هو وصحابه لبعض) " حالة رقم ٢٧ ".

هذا، وقد كشفت الدراسة الميدانية عن بعداً أو جانباً آخر هاماً في دراسة ذلك العامل، وهو أن أسباب الإدمان تختلف باختلاف الطبقات الاجتماعية، ففي المستويات الاجتماعية والاقتصادية العليا يأتي إدمان الأزواج نتيجة للرفاهية والترف الزائد، أما في الطبقات الوسطى والدنيا فهو نتيجة لمحاولة الهروب من الواقع وعدم تحقيق الإشباع المادي نظراً لانخفاض المستوى الاقتصادي والاجتماعي لهذه الطبقات، ولذلك فإدمان الأزواج في الأحياء والطبقات الراقية هو إدمان للبودرة والحقن والطوابع، أما إدمان الأزواج في الطبقات الفقيرة والأحياء الشعبية فهو إدمان للبانجو والحبوب المخدرة، كذلك فقد أوضحت الدراسة أيضاً أنه في الطبقات الفقيرة هناك اعتقاد كبير من جانب الأزواج بأن هناك علاقة بين المخدرات والفحولة الجنسية، وأن تعاطي المواد المخدرة يزيد من القدرة الجنسية للرجل، الأمر الذي يدفعهم إلى إنفاق جزءاً كبيراً من دخولهم القليلة في جلب تلك المواد المخدرة وتعاطيها.

وتتفق تلك النتيجة مع إحدى التحليلات الاجتماعية التي ترى أن إدمان الزوج يؤدي إلى الإساءة النفسية للزوجة، كما أنه يؤثر على كفاءة العلاقة الزواجية ويزيد من الشقاق الأسري، ويعتبر أيضاً عاملاً مهيئاً للإساءة الجسمية للزوجات[1].

وبشكل عام يمكن القول بأنه في ظل وجود تلك الظاهرتين، البطالة بما يترتب عليها وما يرتبط بها من مشكلات يجعلها تشكل خطراً يهدد بنية الأسرة الحديثة، ومن ثم بنية المجتمع كله بالانهيار، والإدمان بوصفه أحد أشكال السلوكيات الانحرافية التي سادت خلال الربع الأخير من القرن العشرين داخل المجتمع المصري كنتاج لما تعرضت له البنية الاجتماعية والثقافية من تغيرات جوهرية، يمكن التنبؤ بصعوبة الحد من ظاهرة الطلاق المبكر أو التقليل من حجم انتشارها، نظراً لما لهاتين الظاهرتين من آثار اجتماعية خطيرة على الأسرة المصرية بما يحدثاه من أحوال نفسية سيئة، وتفكك في العلاقات والروابط، وكثرة الخلافات والمصادمات

---

(١) هبة محمد على حسن: الإساءة إلى المرأة، مرجع سابق، ص ١٠٣.

بين الأزواج والزوجات، خاصة في ظل ضعف عملية التنشئة الاجتماعية، وغياب الوازع الديني، والقدوة الحسنة التي يمكن للشباب تبنيها والاهتداء بها، وهو ما يعني بالطبع ضرورة القضاء على تلك الظواهر السلبية كخطوة أولى لحل مشكلة الطلاق المبكر بين حديثي الزواج داخل هذا المجتمع.

وبالإضافة إلى ما سبق، فقد توصلت الدراسة الميدانية إلى نتيجة أخرى هامة في دراسة هذه المشكلة، وهي أنه لم يكن للصداقة أو لجماعة الصديقات أي دور في حدوث الطلاق، أو التشجيع عليه، حيث أكدت جميع حالات الدراسة الثلاثون بنسبة (١٠٠٪) امتلاكهن لبعض الأصدقاء من الأقارب، والجيران، إلا أنهن قد أوضحن أنه لم يكن لهؤلاء الصديقات أي تأثير فيما أقدمن عليه من طلاق أو خلع، مشيرة إلى أنه لم يحدث قط أن حاولت صديقاتهن تشجيعهن على طلب الطلاق، بل على العكس كانوا دائمي التخفيف عنهن ما كن يلاقينه من سوء معاملة من جانب الأزواج، ونصحهن بما يجب عليهن فعله لتجنب ما قد ينشب بينهن وبين أزواجهن من مشكلات أومشاجرات، بل أنه كثيراً ما حاول البعض منهن التدخل للمساعدة وحل هذه النزاعات، غير أنه غالباً ما كانت تبوء هذه الحالات بالفشل وذلك لعدم تفاهم الطرفين وإصرارهم على التمسك بآرائهم الخاصة، هذا وقد أوضحت هذه الحالات أن صديقاتهن كثيراً ما حاولن إثنائهن عن فكرة الطلاق، حرصاً على مستقبل الأبناء، وخوفاً من التفكك الأسري. وتعطي هذه النتيجة دلالة هامة وهي أنه لم يكن للأصدقاء دوراً سلبياً أو مشجعاً في الدفع بتلك الحالات إلى طلب الطلاق أو الخلع أو الإقدام عليه، بل أنه في بعض الأحيان كان لهن دوراً إيجابياً في تهدئة صديقاتهن من الزوجات وحثهن على تحسين علاقاتهن بأزواجهن، رغبة منهن في مساعدة صديقاتهن على التخلص من مشكلاتهن واستقرار أحوالهن الأسرية، خاصة وأن هذه الحالات جميعهن لم يمضي على زواجهن إلا سنوات بل وأحياناً شهور قليلة، وهو ما قد يدفع هؤلاء الصديقات إلى التعاطف معهن ومحاولة الوقوف بجانبهن بل ومساعدتهن أيضاً على الخروج من هذه المشكلات التي قد تعكر عليهن صفو حياتهن الزوجية.

**ويتضح ذلك من أقوال هذه الحالة:**

( أنا كل جيراني في العمارة كانوا صحابي أوي وكلهم كانوا عارفين إن أنا مش مرتاحة مع جوزي، وإن أنا على طول في خناقات معاه، عشان أنا ساعات كنت بحكي لهم، وساعات هما

كانوا بيسمعونا ويشوفوني وأنا ماشيه غضبانه كل يوم والتاني عند ماما، بس بصراحة عمر ما واحدة فيهم شجعتني على الطلاق، أو قالت لي اعملي فيه ولا سوى، بالعكس دول هما اللي كانوا بيخففوا عني ويقعدوا يقولوا لي معلش ده برضه جوزك ولازم تستحملي، كل الناس فيها عيوب مفيش حد خالي، الكمال لله وحده، بكرة ربنا يهديه ويبقى كويس، ومرة واحدة منهم سمعت خناقتنا مع بعض جابت جوزها ونزلت وقعدوا يتكلموا معانا وحاولوا يصلحوا ما بينا) "الحالة رقم ١".

يتضح مما سبق، أن هناك العديد من العوامل أو الظروف المجتمعية التي قد أسهمت مجتمعه في خلق ظاهرة الطلاق المبكر، والتي تعد مسئولة مسئولية كاملة عن نموها وانتشارها داخل المجتمع المصري، وبين طبقاته المختلفة، سواء كانت تلك الظروف ظروفاً سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو نفسية، حيث كشفت الدراسة الحالية مدى الخلل والتصدع الأسري الذي كانت تعانيه أسر حالات الدراسة كنتاج لهذه الظروف التي شهدها المجتمع المصري خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وما أدت إليه من تغيرات جوهرية شملت جميع نواحي الحياة داخل هذا المجتمع.

وهذا يعني، أن جميع العوامل السابقة المؤدية إلى الطلاق، يجمعها عامل مشترك واحد، وهذا العامل يتمثل في التحولات الاجتماعية- الاقتصادية السائدة، وما صاحبها من تغيرات سريعة شملت كافة البنى الاجتماعية، وعلى رأسها النسق الأسري. تلك التحولات المتمثلة في الاتجاه المتنامي نحو العولمة، حيث الاتجاه المفرط نحو الاعتماد على القطاع الخاص، وتصفية القطاع العام، والتخلص من العمالة الزائدة، وهيمنة الشركات عابرة القوميات، وانفتاح المجتمعات المحلية على المجتمع العالمي، وتعرضها للوافد الثقافي، وسيادة الثقافة الغربية وغزوها للثقافات المحلية، ومحاولة إلغائها، وتهميشها واحتواء الهويات الثقافية المحلية داخل الثقافة الكونية، ومن ثم اكتساب الأفراد المحليين للنماذج الثقافية والقيمية الغربية نتيجة التقدم في وسائل الاتصال المختلفة، وعلى رأس هذه القيم تلك المتصلة بالزواج والطلاق، فلقد ظهرت في الآونة الأخيرة بعض الخصائص المميزة للنسق الأسري في المجتمع المصري، من أهمها الاتجاه نحو تبني القيم الاستهلاكية، والتركيز على الماديات في الإعداد للزواج والاختيار لشريك الحياة، كما ساد تشيؤ العلاقات الأسرية، وطرأت تغيرات

عديدة على وظائف الأسرة المصرية في ظل هذه التحولات الكونيه، تركت أثاراً على بنية الأسرة واستقرارها. كما تزايدت معدلات التفكك والتحلل باعتبارها نتاج للتحولات المجتمعية، نتيجة لتقلص أوقات التفاعل الأسري، وغياب أحد الزوجين سواء بالهجرة، أو الإنشغال بهموم الحياة اليومية، وحدوث الإنفصال العاطفي والنفسي بين الزوجين، بالإضافة إلى تغير أدوار كل من الرجل والمرأة وما صاحب ذلك من صراع الأدوار، هذا بالإضافة إلى ظهور مشكلات عديدة لا تستطيع الأسر المصرية حلها بمفردها بل تقف عاجزة في كثير من الأحيان أمامها، مثل البطالة، والإدمان، والاندفاع العاطفي بكل صوره وأشكاله، ولعل كل هذه الأمور مجتمعه قد شكلت في التحليل الأخير أعراض واضحة لمرض التصدع الاجتماعي الذي أصاب الأسرة المصرية والذي أفضى في نهاية الأمر إلى مختلف صور وآليات التحلل الاجتماعي التي خبرتها الأسرة المصرية في الآونة الأخيرة ومن أهمها ظاهرة الطلاق المبكر.

**ثالثاً: تأثير التغير الاجتماعي على ظاهرة الطلاق المبكر من وجهة نظر حالات الدراسة:**

انطلاقاً من أهمية أن تكشف هذه الدراسة عن مدى وعي حالات الدراسة وإدراكها لوجود تأثير لما شهده المجتمع من تحولات خلال سنواته الأخيرة على العلاقات والقيم الاجتماعية السائدة داخل نطاق المجتمع كله بصفة عامة والأسرة بصفة خاصة، وبالتالي لما لها من دور في انتشار ظواهر الطلاق أو التفكك الأسري، ولاسيما ظاهرة الطلاق المبكر موضوع الدراسة، كان الاهتمام من جانب البحث الميداني برصد وجهات النظر والآراء المختلفة للمبحوثات تجاه كل من العوامل الاقتصادية والاجتماعية المسئولة عن انتشار تلك الظاهرة، وكذلك تجاه القيم والمعايير والسلوكيات التي انتشرت في المجتمع خلال الآونة الأخيرة، وساعدت بانتشارها على نمو هذه الظاهرة، وذلك باعتبار أن تلك الآراء لا تعتبر فقط عن وعي هذه الحالات بما أحدثته تلك التحولات من آثار سلبية على الأسرة والمجتمع، وإنما هي أيضاً تعكس وعي المجتمع كله بهذه المشكلات، وذلك لكون العينة ممثلة لمستويات اجتماعية واقتصادية وثقافية متباينة، أي للشرائح المختلفة الموجودة داخل نطاق المجتمع المصري.

وفي هذا الصدد فقد أكدت غالبية حالات الدراسة من المطلقات والمخالعات ما يوجد

من علاقة بين انتشار بعض العوامل الاجتماعية السلبية داخل المجتمع المصري كالإدمان، وضعف العلاقات الاجتماعية والحميمية بين الأزواج والزوجات نتيجة لطغيان الجانب المادي، ونمو وانتشار ظاهرة الطلاق المبكر بأشكالها المختلفة، حيث أوضحت جميع حالات الدراسة بنسبة (١٠٠٪) أهمية هذين العاملين وما لهما من انعكاس كبير على أساليب التعامل السائدة بين الزوجين حديثي الزواج، وذلك بما يحدثاه من آثار نفسية سيئة، وتفكك في الروابط الأسرية، مؤكدات على انتشار هذه الظواهر بين شرائح المجتمع المختلفة، نظراً لما ساد المجتمع في السنوات الماضية من بطالة وعدم توافر فرص عمل مناسبة للغالبية من الشباب، مما أدى إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والأحوال المعيشية لعدد كبير منهم، خاصة وأن هناك فئات أخرى من أفراد المجتمع يزدادون ثراءاً يوماً بعد يوم، مما يؤدي إلى شعور الأزواج بالفشل والإحباط، والمعاناة من عدم استقرار الأحوال المادية، وبالتالي عدم قدرتهم على إشباع حاجات الأبناء والزوجات، مما يدفعهم إلى الإدمان كمحاولة للهروب من هذا الواقع، أو إلى الهجرة للعمل بالخارج رغبة في الكسب المادي السريع، أو يؤدي إلى فشل الحياة الزوجية للبعض سواء كان ذلك بالطلاق أو بالهجر نتيجة لكثرة المشاجرات التي تنشب بينهم وبين زوجاتهم كنتاج للبطالة وقلة الدخل. وتعكس هذه النتيجة بالطبع الوعي التام من جانب حالات الدراسة بالأسباب الكامنة وراء شيوع ظاهرة الإدمان، ومالها من تأثير في حدوث وازدياد معدلات الطلاق المبكر داخل الأسرة المصرية.

**ويتضح ذلك من أقوال بعض الحالات:**

(الإدمان ده مصيبه وهو السبب في الطلاق، يبقى الراجل مش لاقي ياكل ولا يأكل مراته وعياله وتلاقيه بيشرب بانجو وبياخد برشام، وتبقى الست هي اللي بتصرف على البيت وهو كمان بيتعاطى، وياريت على كده وبس، الشرب ده بيخلي الراجل واحد تاني خالص، يعني أنا جوزي قبل ما يشرب مخدرات كان كويس، وكان بيحبني أوي، بس بقى بعد كده بعد ما مشي في السكة دي، بقى إنسان تاني خالص غير اللي اتجوزته، وكل شوية خناقات وضرب وقلة أدب، كان ساعات يبقى عامل زي المجنون ممكن يضربني بأي حاجة قدامه، ومرة حط لي المطواه في جنبي، عشان كده كرهته واطلقت منه) "الحالة رقم ١٠".

(أكتر سبب موجود في البيوت دلوقتي وبيخلي موضوع الطلاق ده يحصل هو قلة الحب

بين الزوج والزوجة، بتلاقي الراجل في ناحيه ومراته في ناحيه تانيه خالص كل واحد في شغله وناسي التاني، مابقاش في علاقة قوية بين الاتنين زي زمان، ده غير إن الزوج ساعات بيسافر بره عشان الفلوس ويسيب مراته هنا، وينزلها في الأجازات، كل سنة مرة، وده مش صح لأن ده بيبعد المسافة بين الراجل ومراته، وبيخلي العلاقة بينهم ضعيفة أوي، وكمان الست ممكن تخون جوزها، وممكن الراجل يتجوز واحدة تانية بره، كمان الخناقات الكتير بين الزوجين بسبب مصروف البيت والعيشة الغالية، ده كله بيخلي الطلاق يحصل سهل أوي) "الحالة رقم ٨".

هذا وقد أكدت جميع حالات الدراسة من المطلقات بنسبة (١٠٠٪) رفضهن لأساليب العنف والإيذاء البدني والنفسي التي يلجأ إليها الأزواج كأساليب أساسية للتعامل مع الزوجات، حيث أشرن إلى ما لهذا العامل من آثار سلبية على العلاقات العاطفية والأسرية بين الزوجين تضاف إلى الآثار الناتجة عن العوامل السابقة، معبرات عن استياءهن الشديد من سيطرة تلك الأفكار الخاصة بأفضلية هذه الأساليب والأحقية الدينية للرجل في ممارستها على عقول عدد كبير من الأزواج وهو ما يعكس الفهم الخاطئ للتعاليم الدينية من جانب هؤلاء الأزواج مؤكدات على ما عانيناه من جراء سيادة هذه الأساليب داخل أسرهن السابقة، وعلى ما ترتب عليها من ضياع لقيم الحب والعطف والاحترام والتماسك الأسري، وعلى كونها نتيجة لذلك من أخطر العوامل الاجتماعية تأثيراً في زيادة الاتجاه نحو الطلاق المبكر، وارتفاع معدلاته بشكل كبير.

وتتفق تلك النتيجة مع إحدى التحليلات الاجتماعية التي ترى أن الشريعة الإسلامية قد أباحت تأديب الزوجة في ظروف وحالات خاصة ضيقة جداً حددها الرسول ﷺ بالضرب غير المبرح، حتى إن بعض الفقهاء قال: إنه ضرب المسواك مع وجوب تفادي الوجه. وهو بهذه المواصفات ليس العنف المشاهد حالياً. فالإسلام قد أقر ضرب الزوجة بغرض الإصلاح ولم يقصد منه الإيذاء الحسي والإيلام البدني فهو إجراء وقائي قد يكون بسواك أو بمنديل أو بطرف الرداء وما إلى ذلك بعيداً عن الوجه والمواضع المحسنة والمخوفة كالبطن في المرأة حفظاً لكرامة الإنسان وبشرط أن لا يترك أثراً ولا يحدث عاهة في جسمها، ولذلك فلا يجوز للزوج أن يخرج على حدود الضرب غير المبرح وإلا اعتبر فعله اعتداء لا تأديباً، مما

يعرضه للمسئولية الجنائية والمدنية[1].

ومن هنا فقد أشارت حالات الدراسة جميعها إلى أن أفضل أساليب التعامل التي ينبغي سيادتها بين الزوجين هو أسلوب التفاهم والحوار، وذلك لكون هذا الأسلوب قادراً على إشاعة جو من الحب والطمأنينة والراحة النفسية بين حديثي الزواج، وهو ما يعني التقليل من احتمالية حدوث الطلاق المبكر، والذي غالباً ما يحدث نتيجة لجوء الأزواج المستمر إلى استخدام العنف بأنواعه المختلفة ضد زوجاتهم، وما ينتج عنه من شعور هؤلاء الزوجات بالقهر والاضطهاد والضغط النفسي والعصبي غير المحتمل.

**ويتضح ذلك من أقوال هذه الحالة:**

( فيها إيه يعني لو الراجل يتفاهم مع مراته بالراحة كده ويعاملها باحترام، يعني يبقوا أصحاب، يقعدوا مع بعض ويتكلموا بهدوء في مشاكلهم، من غير ما يمد إيده عليها ولا هي تشتموا، لو ده حصل عمر ما هاييجي عليهم وقت ويطلقوا أو حد يسمع صوتهم، بعكس طبعاً لو الراجل بيضرب مراته ومتعود إنه يمد إيده عليها، هايبقوا كل يوم والتاني في خناقات وفي الآخر هاينتهي الموضوع بالطلاق، لأن مفيش ست النهاردة بترضى بالإهانة، وخصوصاً لو كانت متعلمة وبتشتغل) "الحالة رقم ١١".

كذلك فقد أشارت جميع هذه الحالات إلى أهمية هذا الأسلوب في تنشئة الأبناء تنشئة اجتماعية سليمة، حيث أنه يمكن عن طريقه غرس القيم والسلوكيات الإيجابية في نفوس الأبناء بسرعة، كما أنه يشعر الأبناء بآدميتهم ويزيد من حبهم واحترامهم للآباء مما يدفعهم إلى قبول ما يحاول الآباء والأمهات غرسه فيهم من قيم أخلاقية ونماذج سلوكية، أما في الحالات التي يلجأ فيها الآباء إلى استخدام أساليب الضرب والعنف فإن ذلك لا يؤدي فقط إلى عدم قبول تلك القيم والإصرار على فعل الخطأ، بل أنه غالباً ما يؤدي أيضاً إلى نمو روح العنف والعدوان بداخلهم واستمراريتها عند الكبر وعندما يصبحون أزواج كرد فعل لما تعرضوا له من قبل آبائهم في الطفولة من عنف مادي أو معنوي أو كلاهما معاً، وذلك لأن العنف لا يولد إلا العنف.

---

(١) عماد محمد ربيع: تأديب الزوجة بين الشريعة الإسلامية وقانون الأحوال الشخصية والقانون الجنائي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ١٨، العدد الثاني، ٢٠٠٢، ص ٤٩.

وتعطي هذه النتيجة دلالة هامة وهي وعي جميع حالات الدراسة بأهمية إتباع أسلوب الحوار والنقاش والبعد عن أساليب العنف أو القسوة بين الزوجين، وكذلك بينهم وبين الأبناء داخل الأسرة على الرغم من انخفاض المستوى التعليمي لبعضهن، حيث يمكن إرجاع ذلك إلى كثرة معاناة هؤلاء الزوجات من استخدام أزواجهن لأساليب الإيذاء البدني المختلفة ضدهن، وما أدى إليه ذلك من مشاكل اجتماعية ونفسية شديدة دفعت بهن إلى الإقدام على الطلاق.

**ويتضح ذلك من أقوال هذه الحالة:**

( أنا رأيي أن أساليب التعامل الخاطئة مع الأبناء من وهما صغيرين هي المسئولة عن موضوع العنف ده، لأن مفيش حاجة بتيجي من فراغ، الولد اللي بيتعامل من صغره بعنف لما بيكبر بيبقى عنيف مع مراته، أنا طليقي كان وهو صغير بيضرب على طول من والده ووالدته، حسب ما حكي لي ما كانش بيتعاقب غير بالضرب، وده خلاه عنيف جداً لما كبر، وأقل كلمة تستثيره وتعصبه، عشان كده لازم نغير أسلوب التربية ونربي أولادنا عن طريق لغة الحوار والتفاهم، مش بالضرب والعقاب، لأن العنف لا يولد إلا العنف) "الحالة رقم ٤ ".

وتتفق دلالة تلك الأقوال مع ما ذهب إليه التفاعليون الرمزيون من أن تخفيف حدة العنف يكون عن طريق تعليم الناس ألا يكونوا عنيفين أو عدوانيين في تصرفاتهم أو سلوكياتهم المختلفة، وأن إحداث هذا لا يمكن أن يتم فجأة، وإنما لا بد من وضع برامج لتعديل أو علاج السلوك العنيف لدى الأفراد، يكون لها تأثيرها الفعال على الكثير من مظاهر العنف الموجودة داخل المجتمع، وأنه لا بد أيضاً من إحداث تغيرات ثقافية واسعة النطاق، وذلك من خلال ما تقدمه المدارس ووسائل الإعلام من برامج تعليمية وتوجيهية لتعليم عدم العنف [١].

كذلك فقد أبرزت الدراسة الميدانية أيضاً وعي غالبية حالات الدراسة من المطلقات والمخالعات وعددهن عشرون حالة بما للبطالة كعامل اقتصادي من تأثير كبير في انتشار ظاهرة الطلاق المبكر، حيث أوضحت هذه الحالات أنه لا يمكن أن يكون هناك عاملاً

---

(١) Coleman, JW. And Cressey, DR, Social problems, OP., cit., P. 35.

اقتصادياً أشد وطأة من هذا العامل في تأثيره على الزوج والزوجة معاً، وذلك لما ينتج عن البطالة من مشاكل اقتصادية واجتماعية ونفسية عديدة بين الزوجين، خاصة في ظل غلاء الأسعار وارتفاع مستوى المعيشة، وكثرة عرض السلع الاستهلاكية وزيادة الاتجاه نحو الاستهلاك الترفي وغير ذلك من العوامل التي قد تشعر الفرد الذي يعاني من البطالة بمزيد من العجز، وكذلك بالكراهية للمجتمع كله باعتباره مسئولاً عن معاناته ومشاكله المتزايدة وذلك لعدم توافر فرص العمل المناسبة التي يمكن عن طريقها إشباع ما يريد وتحقيق كل ما يهدف إليه من طموحات، ومن ثم فهو قد يلجأ إما إلى العزلة والانطواء والإدمان أو إلى استخدام العنف ضد الجميع من حوله وبخاصة الزوجة والأبناء كمحاولة للتمرد والتعبير عن رفض هذا الواقع بكل ما فيه.

**ويتأكد ذلك من أقوال بعض الحالات:**

( طبعاً أكتر حاجة تخلي الست تكره جوزها وتطلق منه هو أنه يكون مابيشتغلش، أصل الست ممكن تتغاضى عن أي عيب في جوزها إلا موضوع الشغل ده، خصوصاً أن الحياة دلوقتي مش مستحمله إن الراجل يقعد في البيت والست هي اللي تصرف عليه وعلى ولاده، ومفيش حاجة اسمها مش لاقي شغل، الراجل ملزم شرعاً وقانوناً أنه يصرف على بيته ويكفيه، يشتغل في الفاعل إن شاالله حتى ينحت في الصخر مش عيب، العيب إنه يقعد في البيت ومراته هي اللي تصرف عليه) "الحالة رقم ١٤ "

( طبعاً، البطالة اللي احنا فيها الأيام دي هي السبب في حالات الطلاق الكتير اليومين دول، وأديني أنا أهو أكبر دليل على كده، يعني لو كان جوزي بيشتغل وبيدخلنا فلوس كنت عمري ما هاسيبه، ولا كنت عمري أصلاً هاتخانق معاه، لأن كل خناقتنا في الأول قبل ما يتعاطى كان سببها قلة الشغل والفلوس، صحيح هو ماكانش لاقي شغل، لكن برضه أنا والعيال ذنبنا إيه نستحمل الوضع ده وخصوصاً بعد ما أدمن كمان، الحمد لله إن أنا بشتغل ودخلي كبير قدرت أصرف منه على ولادي، وإلا كان زمانا موتنا من الجوع) "الحالة رقم ٣".

أما البعض الآخر من حالات الدراسة وعددهن عشر حالات فقد أوضحن أن الفقر يعد من أهم العوامل الاقتصادية المؤدية إلى انتشار ظاهرة الطلاق المبكر، وذلك لما له من

تأثير كبير على الحالة النفسية والظروف والأحوال المعيشية للزوجات والأبناء، خاصة في ظل احتلال القيم المادية للمرتبة الأولى وسيادتها لدى عدد كبير من أفراد المجتمع، مؤكدات أن تأثير هذا العامل يكون واضحاً من خلال عجز الأزواج عن إشباع حاجات الزوجات والأبناء مما ينتج عنه أشكالاً عديدة من الخلافات والنزاعات الأسرية الحادة الناتجة عن الحرمان وعدم القدرة على إشباع ضروريات الحياة الأساسية من مأكل ومشرب وملبس، خاصة وأن كثرة عرض أنواع مختلفة من السلع الاستهلاكية الباهظة الثمن يعد عاملاً مساعداً على تزايد حدة المشكلات واندلاع المشاجرات بين الأزواج والزوجات، والتي غالباً ما تتصف بطابع العنف واستخدام القوة مما يؤدي إلى ضعف العلاقات الأسرية وتفككها، الأمر الذي يترتب عليه زيادة حالات الطلاق المبكر بين حديثي الزواج.

**ويتأكد ذلك من أقوال هذه الحالة:**

( الفقر هو أهم سبب للطلاق دلوقتي، عشان هو السبب في كل الخناقات اللي بتحصل في البيوت بين الراجل ومراته، البيوت الفقيرة كلها بتحصل فيها خناقات ومشاكل بسبب قلة الفلوس، وبسبب العيال وطلباتهم، كل واحد فيهم عايز حاجه، والبيت مصاريفة كتير والماهية بتاعة الراجل مش مكفيه حاجة خالص، وهو ده اللي بيخللي الست تتخانق مع جوزها مرة واتنين وتلاته، وعشان كده ممكن الواحد في خناقة من دول مع مراته يرمي عليها يمين الطلاق عشان يخلص من الهم والنكد ده، وكمان الست ممكن تزهق من قلة الفلوس وتطلب الطلاق) "الحالة رقم ٢٥".

وجدير بالذكر هنا أن غالبية من أشاروا إلى ما للبطالة والفقر كعوامل اقتصادية من تأثير في حدوث ظاهرة الطلاق المبكر كانوا ممن طلقن لهذه الأسباب، حيث أوضحت هذه الحالات قناعتهن التامة واعتقادهن الراسخ في أهمية هذين العاملين بناءاً على تجاربهن الذاتية ودوافعهن للطلاق. وهو ما يعكس بالطبع وعي هذه الحالات الشديد بالعوامل والأسباب والظروف المهيئة التي دفعتهن إلى الإقدام على الطلاق المبكر، كما تعكس أرائهن الخاصة أيضاً إدراكهن التام لحداثة هذه العوامل وعلاقتها بما مر به المجتمع من تغيرات في السنوات الأخيرة، حيث قام معظمهن بإجراء مقارنات بين الأوضاع الاقتصادية السابقة والحالية، مؤكدات على ارتباط هذه التغيرات بالكثير من حالات الطلاق والتفكك التي شهدتها

الأسرة المصرية مؤخراً.

بالإضافة إلى ما سبق، فقد كشفت الدراسة الميدانية أيضاً عن إدراك جميع حالات الدراسة بنسبة (١٠٠٪) لما حدث في النسق القيمي السائد داخل المجتمع من تغيرات كان لها أثرها الواضح على العلاقات والروابط الأسرية بين الأزواج والزوجات وبالتالي على انتشار ظاهرة الطلاق المبكر، حيث أكدت حالات الدراسة الثلاثون على ما كان لانتشار القيم المادية والاستهلاكية وضعف القيم الدينية من تأثير على العلاقة بين الزوجين في الآونة الأخيرة، وكذلك على حداثة هذه القيم والمعايير وما لحق بها من سلوكيات لم يكن لها وجود من قبل، حيث أدى هذا التغير القيمي إلى وجود انتشار العديد من الأنماط السلوكية المنحرفة داخل مجتمعنا المصري في السنوات القليلة الأخيرة.

**ويتضح ذلك من أقوال هذه الحالة:**

( حب الناس للفلوس وبعدهم عن ربنا هو السبب في معظم حالات الطلاق، البنت دلوقتي بقى كل همها تجوز واحد معاه فلوس، مش مهم أخلاقه ولا تدينه، المهم إنه يجيب لها شقة تمليك في منطقة راقيه، وشبكه بكذا وفستان بكذا، وده لأن الزمن اللي احنا عايشين فيه ده زمن المادة فيه هي كل حاجة كمان الأخلاق ما بقتش هي الأخلاق، ولا القيم هي القيم، والناس بقت ناسيه إن فيه ربنا، يعني طليقي ده لو كان بيعمل حساب لربنا وبيخاف منه ماكانش خاني، هو أصلاً لو كان قريب من ربنا كان ربنا هايحميه من نفسه ومن أي حاجة حواليه مش كويسة، عشان كده ياريت البنات تعرف إن الفلوس مش أهم حاجة في العريس، الأهم من كده أخلاقه ومبادئه وتدينه) "الحالة رقم ٢".

وتتفق تلك النتيجة مع إحدى التحليلات الاجتماعية التي ترى أن التغير الاجتماعي قد أحدث تحولاً وتغيراً كبيراً في نسق الأسرة المصرية، وبالتالي انعكس على نسق القيم السائد، حيث سادت قيم الفردية والأنانية، كما قل التفاعل الأسري الإيجابي مما أفضى إلى ظهور العديد من الظواهر السلبية من أهمها العنف الأسري، والتفكك الأسري وغياب الترابط الاجتماعي، وتدهور الظروف الاقتصادية، كما اختفت بعض القيم الإيجابية التي كانت تميز الأسر المصرية كالتراحم، والألفة، والانتماء كما وضح التحول من الأسرة المتماسكة ذات العلاقات القوية بين أفرادها إلى الأسرة ذات العلاقات الأقل قوة وترابط، كما نتج عن هذه

التحولات والتغيرات الاجتماعية حدوث أنماط من التغيرات الاقتصادية متمثلة في انتشار ظواهر الفقر، والبطالة، وعدم استيعاب سوق العمل لنسبة كبيرة من الأيدي العاملة، فضلاً عن اضطرار كثير من الأسر المصرية إلى العيش والتوطن في أماكن وبؤر عشوائية(١).

وفي هذا الإطار فقد أوضحت تلك الحالات جميعها أنه لا يمكن الحد من ظاهرة الطلاق المبكر إلا بالقضاء على تلك العوامل الاجتماعية والاقتصادية والقيمية السلبية التي ساعد انتشارها على نمو وبروز تلك الظاهرة، متمثلاً ذلك في ضرورة القضاء على البطالة وذلك بتوفير فرص العمل المختلفة للشباب من قبل الدولة، وكذلك مكافحة الإدمان عن طريق توعية الشباب بأضراره المختلفة، بالإضافة إلى ضرورة توعية الشباب المقبل على الزواج وحديثي الزواج بأساليب التعامل الصحيحة مع الزوجات وبأهمية البعد عن العنف في الحياة الزوجية، وكذلك ضرورة اتباع الآباء والأمهات لأساليب التنشئة الاجتماعية القائمة على الأخذ بأسلوب الصداقة والحوار مع الأبناء، وتجنب استخدام أساليب العنف البدني، إلى جانب الاهتمام بالتنشئة الدينية وغرس القيم الدينية السليمة، وكذلك قيم الحب والانتماء والتماسك الأسري في نفوس الأبناء منذ الصغر، مشيرة في ذلك إلى أهمية الوظيفة التربوية والنفسية للأسرة، وأنها لا تقل بمكان عن الأهمية الاقتصادية للأسرة.

**ويتضح ذلك من أقوال هذه الحالة:**

( أهم شيء عشان موضوع الطلاق ده يقل إن الراجل يلاقي شغل ويبعد عن المخدرات ويتقي الله في مراته ويعاملها بالحسنى، والحكومة برضه ما تزودش الأسعار كل شوية، لأن الغلو ده بيخلي الست تتخانق مع جوزها كتير وساعات بتطلق بسبب مصروف البيت ومصاريف العيال، وكمان لازم نربي أولادنا على الحب، حب البيت والعيلة ونطلعهم متدينين وعارفين ربنا) "الحالة رقم ٥".

وتتفق دلالة تلك الأقوال مع الحل الذي يقدمه الوظيفيون لمشكلة العنف، حيث يرى هؤلاء أن القضاء على هذه الظاهرة أو الحد منها يتمثل في زيادة ما يسمى بالتكامل الاجتماعي نظراً لما يحدثه هذا التكامل من ارتباط بين الأشخاص وجماعتهم الأولية التي تقوم بإشباع

---

(١) نجوى الفوال وآخرون: التغير الاجتماعي والعنف الأسري، من مؤتمر التغير الاجتماعي في المجتمع المصري خلال خمسين عاماً، مرجع سابق، ص ص ٧٥٤: ٧٥٥.

كافة احتياجاتهم الاجتماعية والنفسية، كما تغرس فيهم قيم الانتماء والقيم الدينية (١).

وهكذا فقد اتضح مما سبق أن هناك علاقة إيجابية بين تلك التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي شهدها المجتمع المصري في عقوده الأخيرة، وبين نمو ظاهرة الطلاق بوجه عام والطلاق المبكر بوجه خاص وازدياد معدلاته خلال الآونة الأخيرة، وذلك من خلال ما أدت إليه هذه التحولات من تغيرات جوهرية في منظومة القيم الموجودة داخل المجتمع كله والأسرة لكونها جزءاً منه، نتج عنها خلل واضح في العلاقات والأدوار الاجتماعية بين الأزواج والزوجات وخاصة حديثي الزواج بشكل كان يحتم معه نمو هذه الظاهرة داخل نطاق المجتمع المصري، خاصة في ظل ما أفرزته هذه التحولات أيضاً من ظروف أو عوامل اجتماعية واقتصادية كانت بمثابة المناخ العام الذي ساعد على انتشار هذه الظاهرة بشكل لم تعهده الأسرة، ولم يعهده المجتمع من قبل.

كما اتضح أيضاً أن هناك إدراكاً من جانب غالبية حالات الدراسة لما شهده المجتمع من تغيرات تمثلت في ظهور العديد من القيم والعوامل السلبية التي أدت إلى غياب الحب والترابط والاحترام بين الأزواج والزوجات داخل الأسر حديثة الزواج، وعلاقة ذلك بانتشار حالات الطلاق المبكر وارتفاع معدلاتها في السنوات الأخيرة، هذا فضلاً عن إدراكهم لأهمية البعد عن العنف كأسلوب للتعامل بين الزوجين، وتربية الأبناء وفقاً لقيم الحب والانتماء والتماسك الأسري، والقضاء على ظواهر البطالة والإدمان كخطوات أولى في محاولة التغلب على هذه الظاهرة والحد من آثارها المدمرة على كل من الأسرة والمجتمع معاً.

**خاتمة:**

وبعد، يمكن القول من خلال تحليل العوامل والأسباب المؤدية إلى انتشار ظاهرة الطلاق المبكر داخل المجتمع المصري ما يلي:

- أكدت الدراسة الميدانية وجود بعض القيم والمعايير السلبية التي انتشرت في المجتمع المصري خلال الآونة الأخيرة فساعدت على انتشار حالات الطلاق المبكر بين حديثي الزواج مثل ضعف قيم الحب والاحترام والتعاون والتماسك الأسري، بالإضافة إلى

(١) Coleman, JW. And Cressey, DR, Social problems, OP., Cit., P.33.

تغير قيم الاختيار الزواجي، وانتشار القيم المادية والاستهلاكية، وكذلك قيم الأنانية وعدم الانتماء.

– أوضحت الدراسة الميدانية وجود عوامل اقتصادية ناتجة عن تلك التغيرات التي تعرض لها المجتمع المصري أدت إلى انتشار ظاهرة الطلاق المبكر من أهمها الفقر، والبطالة وارتفاع تكاليف المعيشة، وكثرة عرض السلع الاستهلاكية بأنواعها المختلفة.

– أظهرت الدراسة الميدانية وجود عوامل اجتماعية عديدة ناتجة عن تلك التغيرات التي تعرض لها المجتمع المصري أدت إلى انتشار ظاهرة الطلاق المبكر من أهمها ضعف العلاقات الاجتماعية، والهجرة للخارج وتغير الأدوار داخل الأسرة، واللجوء إلى أساليب العنف البدني كوسائل أساسية للتعامل والتنشئة داخل نطاق الأسرة، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة الإدمان وتزايد معدلاته بين الشباب في السنوات الأخيرة.

# الخاتمة

## أولاً- نتاج الدراسة

وقد توصلت الباحثة من خلال دراستها الميدانية إلى مجموعة من النتائج الهامة هي:

١- أن هناك علاقة إيجابية بين تلك التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي شهدها المجتمع المصري خلال سنواته الأخيرة، وبين نمو ظاهرة الطلاق المبكر وازدياد معدلاته خلال الآونة الأخيرة، وذلك من خلال ما أدت إليه هذه التحولات من تغيرات جوهرية في منظومة القيم الموجودة داخل المجتمع كله والأسرة لكونها جزءًا منه، نتج عنها خلل واضح في العلاقات والأدوار الاجتماعية بين الأزواج والزوجات حديثي الزواج بشكل كان يحتم معه نمو هذه الظاهرة داخل نطاق المجتمع المصري، خاصة في ظل ما أفرزته هذه التحولات أيضًا من ظروف أو عوامل اجتماعية واقتصادية كانت بمثابة المناخ العام الذي ساعد على انتشار هذه الظاهرة بشكل لم تعهده الأسرة، ولم يعهده المجتمع من قبل.

٢- أن الطلاق المبكر غالبًا ما يكون رد فعل لما تعيش فيه الزوجات من ظروف اجتماعية واقتصادية ونفسية سيئة، وما يتعرضن له من إيذاء بدني وسوء معاملة من قبل أزواجهن.

٣- أن المعاملة السيئة من جانب الزوج لزوجته، سواء كان ذلك بالإساءة اللفظية أو البدنية إليها بالضرب، أو بإهمالها وتحقيرها يعدان من أهم العوامل المؤدية إلى حدوث النزاع أو الشجار الأسري بين الزوجين حديثي الزواج، وبالتالي إلى غياب قيم الحب والاحترام بينهما، الأمر الذي ينتج عنه حدوث الكثير من حالات الطلاق المبكر.

٤- أن الزواج المبكر للفتاة وما يتبعه من عدم توافر الخبرة الكافية لديها بشئون الحياة الزوجية وكيفية بناء أسرة متماسكة، وكذلك عدم توفر النضج الكافي للقيام بالأدوار الزوجية وتحمل مسئولية أسرة بأكملها يعد من أهم أسباب حدوث الطلاق المبكر.

٥- أن إجبار الفتاة على الزواج دون أن يكون لها أي دور في اختيار شريك الحياة يعد أحد مظاهر القهر الاجتماعي الذي تتعرض له المرأة، وعاملاً هاماً من عوامل فشل الحياة الزوجية وحدوث الطلاق المبكر نتيجة غياب الانسجام العاطفي والتفاهم بين الطرفين، وهو ما يؤدي إلى شعور الزوجة بالكراهية الشديدة للزوج، والرغبة في الطلاق منه لتغيير الوضع القائم والتمرد عليه.

٦- أن الزوجة قد تلجأ للطلاق المبكر بسبب الشجار المستمر الناتج إما عن عدم كفاية دخل الزوج ومحاولته الاستيلاء على المال الخاص بها، أو عن تدهور قيم الحب والعطف والاحترام نتيجة للصراع المستمر وكثرة الخلافات والمشاجرات بينهما.

٧- أن عدم تعاون الزوج مع الزوجة في تحمل مسئولية الأبناء وأعباء المنزل الكثيرة، وعدم محاولته تخفيف العبء الواقع عليها نتيجة لذلك يعد عاملاً مساعدًا على تباعد المسافة الاجتماعية وزيادة حدة الكراهية والصراع بين الزوجين حديثي الزواج.

٨- أن سوء معاملة الزوج للأبناء ولجوءه الدائم إلى استخدام العنف وأساليب الإيذاء البدني المختلفة معهم، يعد عامل ضغط نفسي كبير على الزوجة، ومشجعًا لها للإقدام على الطلاق المبكر للخلاص من الزوج مصدر الألم بالنسبة للأبناء.

٩- أن تخلي الأهل عن مساندة الابنة المتزوجة في حل خلافاتها مع الزوج وعدم تقديمهم الحماية أو المساعدة الكافية لها يعد عاملاً مشجعًا للزوج على التمادي في استخدامه للعنف وممارسته للقهر ضد زوجته، كما يعد دافعًا للزوجة على التفكير في الطلاق المبكر والتخلص من هذه الزيجة غير الناجحة.

١٠- أن رغبة الزوج في الاستيلاء على أموال وممتلكات الزوجة يعد سببًا هامًا لحدوث الطلاق المبكر، خاصة إذا كان الزوج بخيلاً، وأن وجود أو عدم وجود أبناء من هذا الزوج لا يعد عاملاً ذو أهمية في تشجيع الزوجة أو إثنائها عن طلب الطلاق.

١١- أن إدمان الزوج للمخدرات والمسكرات وإنفاقه المبالغة الطائلة على ذلك، ومحاولته الاستيلاء على أموال الزوجة لإنفاقها على ملذاته الخاصة يعد أحد الأسباب المؤدية إلى حدوث ظاهرة الطلاق المبكر.

١٢- أن الظروف الاقتصادية المتأزمة الناتجة إما عن فقر الزوج، أو عن بخله وحرصه الشديد على المال، وما يترتب بها من تداعيات اجتماعية سلبية وتولد مناخ من الحرمان والإحباط قد أوجد البيئة المناسبة لنمو العديد من المشاجرات والخلافات بين الزوجين حديثي الزواج، ومن ثم حدوث الكثير من حالات الطلاق المبكر.

١٣- أن ظاهرة الطلاق المبكر أكثر انتشارًا بين الفئات المتعلمة وأصحاب المؤهلات منها بين الأميين أو أصحاب المستويات التعليمية المنخفضة، وأن تعلم الزوجة

وبخاصة حصولها على مؤهل جامعي يعد مشجعًا لها على الإقدام على طلب الطلاق المبكر، وزيادة الإصرار عليه، دون أي خوف من المستقبل، وذلك لتوفر فرص العمل أمامها إلى حد ما مقارنة بغيرها من الأميات.

١٤- أن ظاهرة الطلاق المبكر أكثر انتشارًا بين الأسر ذات الدخل المتوسط والمرتفع منها بين الأسر منخفضة الدخل أو ذات المستوى الاقتصادي المنخفض.

١٥- أن عنف الأزواج ضد الزوجات حديثي الزواج غالبًا ما يكون مرتبطًا بالثقافة الفرعية التي ينتمي إليها الأزواج والتي يكون لديها اتجاهات إيجابية نحو العنف، حيث كثيرًا ما تشجع هذه الثقافة العنف وتطالب الرجل بالعدوانية في مواقف الحياة المختلفة.

١٦- أن زواج الرجل في سن مبكر وهو غير مؤهل لتحمل مسئولية الزواج وتبعاته المتعددة يعد سببًا هامًا في عدم تفاهم الزوجين حديثي الزواج، وفي حدوث الكثير من الخلافات والمشاكل الزوجية التي قد يلجأ فيها الزوج إلى استخدام العنف البدني تجاه زوجته، وذلك لعدم قدرته على التعامل مع ما تأتي به الحياة الزوجية من أزمات بشيء من الحكمة والذكاء.

١٧- أن وجود صلة قرابية بين الزوجين حديثي الزواج لا تعد عاملاً مؤثرًا في إثناء الزوجة عن التفكير في طلب الطلاق والإصرار عليه، بل إن وجود صلة القرابة هذه قد تعد دافعًا قويًا للزوجة للإسراع في رفع دعوى الطلاق أو الخلع حتى تنتهي مشكلاتها سريعًا مع أسرة الزوج وحتى لا تتأثر صلة القرابة الموجودة بين الأسرتين بطول فترة الخلاف أو النزاع بين الزوجين.

١٨- أن وجود الأبناء لا يمثل عائقًا يحول دون وقوع الطلاق المبكر أو عاملاً يمارس ضغطًا على الزوجة ويدفعها إلى الرجوع في قرار الطلاق، إذا كان هناك استحالة لاستمرار الحياة مع الزوج، بل إن خوف الزوجة على مستقبل البناء وحرصها على أن يعيش هؤلاء الأبناء في جو أسري سليم وهادئ حتى يتمتعوا بالصحة النفسية الجيدة قد يعد دافعًا لها للإصرار على الطلاق والانفصال عن الزوج والاستقلال بالأبناء بعيدًا عنه خاصة إذا كان استمرار وجود الأبناء مع الزوج (الأب) يمثل تهديدًا لمستقبلهم كما في حالات الخيانة

الزوجية.

١٩- أن قلة دخل الزوج المتزوج حديثًا نتيجة لبطالته أو لامتهانه إحدى المهن البسيطة وعدم قدرته على الوفاء بمطالب الأسرة الأساسية، خاصة في ظل وجود أبناء يلقي عليه بمزيد من الألم والعبء النفسي والشعور بعدم الرضا واللامساواة التي قد تدفعه إلى ممارسة العنف ضد الزوجة أو الأبناء كرد فعل لما يتعرض له من ضغط نفسي وشعور بالقهر.

٢٠- أن نزاع الزوجة الدائم مع الزوج على المصروفات، وتطلعها إلى مستوى معيشي أفضل لا يستطيع الزوج تحقيقه، ومحاولتها نتيجة لذلك التحقير من شأنه وإشعاره بالضعف غالبًا ما يؤدي إلى إضعاف العلاقة الزوجية وحدوث عدم الوفاق بين الزوجين حديثي الزواج، مما يعد عاملاً مهيئًا لحدوث الطلاق المبكر.

٢١- أن عدم اكتراث الزوج بمحاولات الزوجة لتقوية العلاقة بينهما، وإزالة ما يشوبها من خلافات، وكذلك عدم استجابته للنصح من جانب الأهل أو الأقارب، وإصراره على استمرار حالة عدم الوفاق مع الزوجة قد يشكل عبئًا نفسيًا على الزوجة يؤدي بها إلى كراهية الزوج واللجوء إلى طلب الطلاق المبكر.

٢٢- أن عنف الأزواج ضد الزوجات حديثي الزواج أكثر انتشارًا بين أبناء الطبقات الشعبية الفقيرة منها بين أبناء الطبقات الغنية أو الراقية، وذلك لشيوع الثقافة الفرعية الداعية إلى استخدام العنف داخل الأحياء الشعبية الفقيرة باعتبار أن ذلك يعد من سمات الرجولة.

٢٣- أن ظاهرة الطلاق المبكر أكثر انتشارًا بين النساء العاملات منها بين ربات البيوت، وذلك بالتأكيد لكون النساء العاملات أكثر جرأة وشجاعة في الإقدام على الطلاق لما يتمتعن به من شعور بالاستقلالية عن الرجل لما لديهن من دخل خاص يدفعهن إلى رفض القهر والعنف من جانب الزوج، وذلك بعكس ربات البيوت اللاتي غالبًا ما يكونن أكثر تعرضًا للقهر والعنف من جانب أزواجهن وأقل قدرة على الإقدام على الطلاق نظرًا لما يشعرن به من عجز واحتياج مادي للزوج باعتباره المصدر الوحيد للدخل والإنفاق وتربية الأبناء.

٢٤- أن سوء اختيار شريك الحياة، والاندفاع العاطفي أثناء الاختيار للزواج

يعدان من أهم العوامل المؤدية إلى حدوث الاصطدام بين الزوجين وظهور التوترات الأسرية مما يعجل بحدوث الطلاق المبكر.

٢٥- أن قصر فترة الخطوبة وعدم توفر الوقت الكافي للتعارف بين الزوجين قبل الزواج، وكذلك طول مدة الخطوبة وكثرة الخلافات المستمرة بين الأهل حول التجهيزات الخاصة بالزواج يعد عاملاً أساسيًا في فشل الحياة الزوجية ووقوع الطلاق بعد فترة قصيرة من الزواج.

٢٦- أن عدم التكافؤ التعليمي أو الثقافي والاجتماعي بين الزوجين حديثي الزواج يعد سببًا هامًا في وقوع الطلاق المبكر نظرًا لكثرة المشكلات والمشاجرات بين الزوجين الناتجة إما عن شعور الزوج بالنقص والدونية أمام زوجته ومحاولته المستمرة تحقيرها والتقليل من شأنها، أو شعوره بوجود فجوة كبيرة بينه وبين الزوجة في أساليب التفكير والمستوى الاجتماعي وعدم قدرته على التفاهم مع الزوجة أو خلق أي نوع من أنواع الارتباط الفكري أو الوجداني بينهما.

٢٧- أن الإقامة المشتركة للزوجين حديثي الزواج مع أهل الزوج أو الزوجة غالبًا ما تؤدي إلى سوء العلاقة وحدوث الكثير من المشكلات الأسرية بين أحد الزوجين وأسرة الزوج الآخر، الأمر الذي يؤثر بدوره سلبًا على العلاقة بين الزوجين ويؤدي إلى حدوث النزاع والشجار المستمر بينهما مما قد ينتج عنه وقوع الطلاق المبكر.

٢٨- أن تدخل الأهل وبخاصة أهل الزوج في الحياة الزوجية للزوجين حديثي الزواج واصطناع الخلافات اليومية والغيرة من جانب أخوات الزوج أو الحماة تعد من أهم العوامل المؤدية إلى سوء العلاقة وحدوث الكثير من الخلافات والمشاجرات بين الزوجين، الأمر الذي قد يترتب عليه لجوء الزوجة إلى طلب الطلاق المبكر.

٢٩- أن تدني الوضع المهني للزوج، وارتفاع دخل الزوجة عن الزوج يعد عاملاً هامًا من عوامل حدوث الطلاق المبكر نظرًا لما يترتب عليه من كثرة الخلافات والمشاجرات بين الزوجين الناتجة إما عن شعور الزوج بالنقص والدونية تجاه زوجته لكونها أكثر منه دخلاً، أو لمحاولته الاستيلاء على ما لديها من دخل لإنفاقه على الأسرة.

٣٠- أن عمل الزوجة وعدم تفرغها للحياة الأسرية وما قد ينتج عنه من عدم

قدرتها على التوفيق بين مطالب البيت والعمل، وكذلك عدم قدرتها على الوفاء بمطالب الزوج، ورفض الزوج لمبدأ عمل الزوجة ومحاولته اثنائها عنه يعد من أهم العوامل المؤدية إلى حدوث النزاع والشجار بين الزوجين حديثي الزواج، ومن ثم يعد دافعًا للزوجة لطلب الطلاق المبكر.

٣١- أن عدم توافر الحب قبل الزواج، أو فقدانه بسرعة بعد الزواج نتيجة للتغير السريع والتحول نحو تبني قيم اجتماعية مادية بعيدة إلى حد ما عن القيم الأسرية الأصيلة المبنية على الحب، قد يؤدي إلى ظهور التوترات الأسرية ويعجل بحدوث الطلاق المبكر.

٣٢- أن انشغال الزوج بالعمل وجمع المال، وكذلك انشغال الزوجة بتربية الأولاد، يعدان من أهم العوامل المؤدية إلى انتفاء قيمة الحب بين الزوجين حديثي الزواج، ومن ثم تفويض دعائم الحياة الزوجية وحدوث ظاهرة الطلاق المبكر.

٣٣- أن تدخل الغير وبخاصة أهل الزوج في اتخاذ القرارات الخاصة بالأسرة حديثة الزواج، وبخاصة في القرارات المتعلقة بتحديد الميزانية أو تنظيمها أو قرار الشراء يعد من أهم عوامل حدوث النزاع بين الزوجين، ومن ثم لجوء الزوجة إلى طلب الطلاق المبكر.

٣٤- أن هناك علاقة عكسية واضحة بين طول فترة الحياة الزوجية وحدوث الطلاق المبكر، فكلما زادت مدة الحياة الزوجية كلما انخفض احتمال وقوع الطلاق المبكر، حيث أن أعلى نسبة للطلاق المبكر بين عينة وحالات الدراسة كانت خلال السنة الأولى من الزواج ثم تلاها السنة الثانية والثالثة، وذلك لكثرة ما تشهده السنوات الأولى من توترات وصراعات متنوعة بين الزوجين نتيجة عدم النضج الكافي بأمور الحياة الزوجية، والأدوار الأسرية، وعدم التخلص من القيم والعادات التي اعتاد كل طرف عليها في أسرته الأولى، بالإضافة إلى عدم القدرة على الارتباط العاطفي نتيجة لصعوبة فهم كل طرف للآخر وعدم التوافق مع توقعات الآخر مما يؤدي إلى ازدياد حدة الصراع بين الزوجين ومن ثم إنهاء الزواج في كثير من الحالات.

٣٥- أن عدم الإنجاب أو عدم وجود أبناء نتيجة لعقم أحد طرفي العلاقة الزوجية قد يؤدي إلى تفكك الأسرة الحديثة وتحللها بالطلاق، واستمرار الخلافات والتوترات الأسرية بين الزوجين حديثي الزواج، وذلك إما للرغبة الشديدة في الإنجاب من

جانب الطرف الآخر أو لوجود ضغط نفسي ومعنوي كبير من جانب أهل الزوج أو الزوجة لدفعهم إلى الطلاق والزواج لمرة ثانية والإنجاب.

٣٦- أن الخيانة الزوجية ووجود علاقات نسائية للأزواج خارج إطار الزواج تعد من العوامل المسببة لإنهاء الحياة الزوجية وذلك نظرًا لشعور الزوجة بالكراهية الشديدة لزوجها والإصرار على حدوث الطلاق لعدم قدرتها على الاستمرار في العلاقة الزوجية بعد اكتشافها لخيانة الزوج.

٣٧- أن تعدد الزوجات أو زواج الزوج بأخرى يعد عاملاً هامًا من عوامل حدوث عدم الاستقرار الزواجي وظاهرة الطلاق المبكر خاصة في حالة عدم وجود ما يبرر ذلك في ظل قيام الزوجة بواجباتها الزوجية تجاه الزوج.

٣٨- أن الضعف أو العجز الجنسي الجزئي أو الكلي للأزواج وعدم التوافق الجنسي بين الزوجين يعد من أهم العوامل المؤدية إلى نفور الزوجة من الزوج ولجوئها إلى طلب الطلاق المبكر والإصرار عليه.

٣٩- أن هجرة الأزواج حديثي الزواج للعمل بالخارج لفترات طويلة وترك الزوجات بمفردهن تعد من أهم العوامل المؤدية إلى حدوث ظاهرة الطلاق المبكر، وذلك بما تخلقه في نفوس الزوجات من شعور بالدونية، وبالافتقاد للأمان والحب اللذان ينتج عنهما توسيع الفجوة وزيادة درجة التباعد بين كل من الأزواج والزوجات.

٤٠- أن لجوء الآباء والأمهات إلى استخدام أساليب العقاب المختلفة بوصفها الأدوات الرئيسية للتربية والتوجيه داخل الأسرة يعد العامل الرئيسي في نمو روح العنف لدى الأبناء، وخلق شخصية تتسم بالميل إلى العدوان، كما أن لجوءهم إلى استخدام أسلوب التدليل الزائد مع الأبناء يعد أيضًا المسئول الأول عن خلق شخصية غير ناضجة تتسم باللامبالاة وعدم القدرة على تحمل المسئولية.

٤١- أن ترك الزوج لمسكن الزوجية هروبًا من مسئولية الإنفاق على الأسرة والأبناء يعد من أهم العوامل المؤدية إلى طلب الزوجة للطلاق المبكر ومن ثم تحلل الأسرة حديثة الزواج.

٤٢- أن غالبية الزوجات حديثي الزواج اللاتي لجأن إلى رفع دعاوي طلاق أو

خلع أمام المحكمة سواء كن مسلمات أو مسيحيات لم يتمكن من الحصول على الطلاق بشكل ودي رغم طلبهن له، وذلك إما لرفض الأزواج وإصرارهم على تعذيبهن وإذلالهن، أو لرفض المجلس الإكليريكي العام منحهن بطلانًا للزواج.

٤٣- أن قيام بعض الزوجات حديثي الزواج برفع دعاوي الخلع يرجع في المقام الأول إلى سرعة الحكم في دعوى الخلع مما يجنبهن طول أمد التقاضي، بالإضافة إلى خوفهن من عدم القدرة على إثبات الضرر الذي يقنع القاضي بأحقيتهن في الطلاق للضرر، خاصة مع إمكانية أن يأتي الزوج بشهود نفي ينفون ما تدعي به الزوجة من الضرر الواقع عليها.

٤٤- أن أسباب الطلاق المبكر الأكثر انتشارًا لدى الأقباط هي الضعف الجنسي أو العجز الجنسي، وبخل الزوج والانحلال الخلقي أو الخيانة الزوجية من جانب الزوج أو الزوجة، بالإضافة إلى العنف وسوء المعاملة من جانب الأزواج غالبًا.

٤٥- أن هجر منزل الزوجية سواء من جانب الزوج أو الزوجة وطرد الزوجة من مسكن الزوجية، والتهديد بالطلاق، وقيام الزوجة بعمل بلاغات ومحاضر تعدي بالضرب ضد الزوج تعد من العوامل المؤدية إلى احتدام الشقاق وزيادة حدة الخلاف بين الزوجين حديثي الزواج ومن ثم حدوث الطلاق المبكر.

٤٦- أن التحولات الاجتماعية الجديدة عالميًا ومحليًا، والسعي نحو تحقيق وتمكين المرأة من حقوقها، خاصة التعليم، أدى إلى زيادة وعيها بحقوقها ومسئولياتها، وفرصها في الحياة، وإدراكها للضغوط الواقعة عليها، إضافة إلى زيادة درجة وعيها الحقوقي والقانوني، مما أدى إلى تغير نظرتها إلى الطلاق، ومن ثم اللجوء إلى اتخاذ قرار الطلاق المبكر، أفضل من الاستمرار في حياة أسرية غير مستقرة، يساعد على ذلك خروجها إلى العمل وقدرتها على إعالة نفسها، وإعالة أبنائها.

٤٧- أن رفع دعوى الطلاق للضرر في مصر لا زال مقبولاً عن رفع دعوى الخلع، وذلك لعدم قبول الثقافة السائدة أن يكون إنهاء العلاقة الزوجية بقرار من الزوجة واعتبارها أن ذلك يتعارض مع حياء المرأة.

٤٨- أن المرأة المطلقة وبخاصة المخالعة بعد فترة قصيرة من الزواج غالبًا ما يوجه إليها اللوم والاتهام بأنها لم تحافظ على بيتها، ويحوطها المجتمع بنظرات احتقار واستهجان وشك وريبة فيرصد تحركاتها، ويقيد حريتها، في مقابل الرجل المطلق الذي غالبًا ما يرثى له المجتمع نظرًا لخسائره المادية التي تكبدها في زواج غير موفق لم يدوم طويلاً.

٤٩- أن العامل الاجتماعي الثقافي المتمثل في النظرة الدونية للمطلقة من قبل المجتمع والعوز المادي، والشعور بالاكتئاب والقلق والتوتر والانسحاب من الحياة الاجتماعية والعزلة والاضطراب في التفكير والخوف من المستقبل، والخوف على الأطفال من آثار الطلاق تعد من أهم الآثار السلبية للطلاق المبكر على المطلقة.

٥٠- أن للطلاق المبكر تأثيره السلبي على الأبناء، حيث ينتج عنه غالبًا بعض الاضطرابات النفسية نتيجة لضعف الرعاية الأبوية، والتمرد على سلطة الأم، إلا أنه بتقدم الأطفال في العمر يقل وقع الطلاق وتأثيره عليهم نتيجة لتكيف الأطفال مع الوضع الجديد وإدراكهم لعملية الطلاق.

٥١- أن الغالبية العظمى من المطلقات طلاقًا مبكرًا سواء كن حاضنات أم لا يطردن إلى أهلهن دون سكن وأحيانًا دون نفقه، وأنه على الرغم من أن عودة هؤلاء المطلقات إلى بيت الأسرة يمثل ضغطًا ماديًا كبيرًا على الأسرة المصرية، إلا أن الثقافة التقليدية لا تسمح للمرأة المطلقة أن تعيش في مسكن مستقل.

٥٢- أن مسئولية رعاية الأبناء ماديًا واجتماعيًا وإعالتهم بعد الطلاق المبكر غالبًا ما تكون بيد المطلقات وأسرهن وذلك لامتناع الآباء (المطلقين) عن الإنفاق خاصة في حالة وقوع الطلاق دون رغبة من الزوج نتيجة لقيام الزوجة برفع دعوى طلاق للضرر أو خلع.

٥٣- أن الغالبية العظمى من المطلقات طلاقًا مبكرًا قد يحجمن عن الزواج لمرة ثانية، وذلك إما لعدم الرغبة في خوض تجربة الزواج لمرة جديدة نظرًا لما عانيناه من ظروف قاسية وعنف شديد من قبل أزواجهن خلال الزواج الأول، أو لعدم الرغبة في تربية الأبناء في ظل وجود زوج الأم لخوفهن مما قد يترتب على ذلك من مشكلات اجتماعية خاصة بتفاعل

وتكيف أبنائهن مع الحياة الجديدة ووجود بديل مفاجئ للأب في حياتهم.

٥٤- أن ظاهرة العنف الأسري ليست فقط نتاجًا لتدهور القيم الأسرية، بل وأيضًا لعملية التنشئة الاجتماعية التي يمارسها الآباء تجاه الأبناء، حيث توجد علاقة إيجابية أيضًا بين انتشار ظاهرة العنف ضد الزوجات حديثي الزواج وتشجيع الأبناء من الذكور (الأزواج) داخل الأسرة منذ الصغر على ممارسة العنف واللجوء إليه كأسلوب لحل الكثير من المشكلات اليومية والمواقف الحياتية، كما توجد علاقة إيجابية بين انتشار ظاهرة العنف ضد الزوجات حديثي الزواج بأشكالها المختلفة والفهم الخاطئ للدين الإسلامي وتعاليمه من قبل الأزواج.

٥٥- أن معاناة الزوج من البطالة أو عدم وجود فرص عمل مناسبة وما يترتب على ذلك من عدم وجود عائدًا أو دخلاً شهريًا يعد من أهم العوامل أو الأسباب التي تدفع الزوجة إلى الإقدام على طلب الطلاق المبكر أو الخلع، وذلك نظرًا لما قد يؤدي إليه هذا العامل من ظروف اقتصادية سيئة ينتج عنها معاناة كل من الزوجة والأبناء من الحرمان والألم، بالإضافة إلى أن معاناة الزوج من البطالة قد تعد سببًا رئيسيًا في لجوئه إلى استخدام العنف ضد زوجته وذلك لما يعانيه من ظروف نفسية سيئة وشعور بالإحباط وعدم الرضا نتيجة لعدم استقرار أحواله المادية والحياتية.

٥٦- أن إدمان الزوج يعد سببًا رئيسيًا في كراهية الزوجة له وتفكيرها في الطلاق المبكر منه، وذلك لما ينتج عن ذلك الإدمان من استنزاف لموارد الأسرة وإمكانياتها المادية، وكذلك لما ينتج عنه من ممارسات عنيفة ومحاولات للإيذاء البدني يقوم بها الزوج تجاه زوجته وأبنائه نظرًا لما يسببه تعاطي المخدرات من غياب للوعي وفقدان للقدرة على التفكير السليم والاندفاع الذي قد يدفع بالفرد إلى الإساءة أو العدوان ضد أقرب الناس إليه.

٥٧- أن هناك بعض القيم والمعايير والسلوكيات السلبية التي انتشرت في المجتمع المصري خلال الآونة الأخيرة، فساعدت على انتشار حالات الطلاق المبكر مثل تغير قيم الاختيار للزواج، حيث أصبحت المادة هي المعيار الأساسي في اختيار شريك الحياة

بغض النظر عن المعايير والعوامل الأخرى الأكثر أهمية، بالإضافة إلى ضعف قيم الحب والاحترام والتعاون والتماسك الأسري بين الزوجين حديثي الزواج، وانتشار قيم الأنانية والانتهازية وعدم الانتماء، وكذلك انتشار القيم الاستهلاكية وزيادة الاتجاه نحو الاستهلاك الترفي، وأيضًا انتشار القيم المادية وتعظيم المادة التي أصبحت من أهم محددات المكانة الاجتماعية، والحلم الذي يبغي الجميع الوصول إليه وتحقيقه.

٥٨- أن هناك عوامل اقتصادية نتجت عن تلك التحولات التي شهدها المجتمع المصري خلال سنواته الأخيرة أدت إلى انتشار ظاهرة الطلاق المبكر، من أهمها الفقر أو انخفاض المستوى الاقتصادي، وغلاء الأسعار أو ارتفاع تكاليف المعيشة، وكثرة عرض السلع الاستهلاكية الباهظة الأثمان، نتيجة لانتشار قيم الاستهلاك الترفي، مما أدى إلى حدوث الكثير من الخلافات والنزاعات بين الزوجين حديثي الزواج، الأمر الذي مهد بدوره للجوء الزوجة إلى طلب الطلاق المبكر.

٥٩- أن الفهم الخاطئ للدين نتيجة لغياب التنشئة الدينية السليمة، واللجوء إلى أساليب العنف البدني كوسائل أساسية للتعامل والتربية داخل نطاق الأسرة، وضعف العلاقات الاجتماعية بين الزوجين، وهجرة الأزواج للخارج وتغير الأدوار نتيجة لذلك، بالإضافة إلى انتشار ظواهر البطالة والإدمان بين أعدادًا كبيرة من الشباب داخل المجتمع كعوامل اجتماعية نتجت عن تلك التحولات التي شهدها مجتمعنا ولا يزال يشهدها قد ساعدت على انتشار حالات الطلاق المبكر بأشكاله المختلفة.

٦٠- أن هناك إدراكًا من جانب حالات الدراسة لما مر به المجتمع من تحولات في السنوات الأخيرة، وما نتج عنها من حدوث تغيرات في النسق القيمي السائد داخل المجتمع وظهور الكثير من العوامل الاجتماعية والاقتصادية السلبية التي كان لها أثرها الواضح على العلاقات والروابط الأسرية بين الأزواج والزوجات حديثي الزواج، الأمر الذي أدى إلى انتشار ظاهرة الطلاق المبكر، إلى جانب إدراكهم لأهمية البعد عن العنف كأسلوب للتعامل بين الزوجين، وتربية الأبناء وفقًا لقيم الحب والانتماء والتماسك الأسري، والقضاء على ظواهر البطالة والإدمان كخطوات أولى في محاولة التغلب على هذه الظاهرة والحد من آثارها المدمرة على كل من الأسرة والمجتمع معًا.

## ثانيًا- توصيات الدراسة

في ضوء ما استخلصته الدراسة الميدانية من نتائج كان لابد من تقديم عدد من التوصيات والمقترحات التي قد يؤدي العمل بها إلى محاصرة أو مواجهة ظاهرة الطلاق المبكر بأشكاله المختلفة في محاولة للحد من انتشار تلك الظاهرة، مما يساعد على حفظ كيان الأسرة واستقرارها وتحقيق التماسك والتوافق بين الزوجين حديثي الزواج. وقد ذهبت هذه التوصيات إلى ضرورة:

١- نشر التوعية الأسرية المتعلقة بفن العلاقات الزوجية، وأساليب حل الخلافات، وأساليب التعامل الأكثر إيجابية بين الزوجين حديثي الزواج وأسلوب تنشئة الأبناء، وتشجيع البرامج التربوية المحققة لهذه الأهداف.

٢- العمل على إصدار تشريع يشترط الفحص الطبي للمقدمين على الزواج من الجنسين، ويسبق ذلك برامج توعية بأهمية الفحص وخاصة بين الأقارب، وعدم تشجيع زواج الأقارب تجنبًا لحدوث الكثير من المشكلات الاجتماعية والصحية.

٣- العمل على عقد ندوات أو مؤتمرات دورية، تعني بقضايا الأسرة ومشكلاتها مع ضرورة التنسيق بينها.

٤- تفعيل دور مكاتب الاستشارات الزوجية أو الأسرية وغيرها من الآليات المعاصرة التي تعني بالتوفيق والإصلاح بين الزوجين حديثي الزواج كمرحلة ضرورية سابقة على الطلاق.

٥- أن تعمل الأسرة المصرية على تهيئة الأوضاع الملائمة والفرص المناسبة للاختيار السليم للزواج، مسترشدة في ذلك بتعاليم الإسلام في هذا الشأن.

٦- إعادة النظر في بعض القوانين أو التشريعات المتعلقة بقضية الطلاق وحقوق الزوجة المطلقة وبخاصة تلك التي تمنع احتفاظ المطلقة بمسكن الزوجية في حالة عدم الإنجاب.

٧- تطوير نظام القضاء بالشكل الذي يسمح بتلافي التعقيدات الإجرائية في قضايا الأحوال الشخصية لتحقيق سهولة وسرعة البت في قضايا الطلاق والنفقة بصفة خاصة،

حتى لا تضطر الزوجة التي تعاني من سوء معاملة الزوج وإصراره على عدم تطليقها إلى اللجوء للقيام برفع دعوى خلع والتنازل عن حقوقها المادية في سبيل التخلص من هذه الحياة الزوجية التعسة والحصول على الطلاق.

٨- تشديد العقوبة فيما يتعلق بقضايا العنف التي يرتكبها الأزواج ضد الزوجات، وذلك لتحقيق الردع والحد من لجوء الأزواج إلى العنف، وبالتالي تجنب حدوث الكثير من المشاجرات والخلافات بين الزوجين حديثي الزواج، الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من حجم ظاهرة الطلاق المبكر.

٩- إلغاء نظام الوكالة عند عقد القران، وذلك لضمان قبول الفتاة ورضاها عن الزوج حتى لا تكون هناك فرصة لإرغام الفتاة على الزواج دون موافقتها.

١٠- أن تتجه المؤسسات التعليمية ودور العبادة إلى توعية الشباب المقبل على الزواج وحديثي الزواج بأهمية البعد عن العنف وأساليب الإيذاء البدني المختلفة أثناء التعامل مع الزوجات، وضرورة اللجوء إلى أسلوب التفاهم والحوار لتحقيق حياة زوجية سعيدة خالية من المشاكل والصراعات وخلق جو من الحب والاحترام المتبادل بين الزوجين حديثي الزواج.

١١- وضع خطة قومية من قبل الدولة للقضاء على ظاهرة البطالة، وذلك بتوفير فرص عمل مختلفة للشباب، عن طريق التوسع في المزيد من المشروعات الإنتاجية أو الصناعية التي تستوعب أعدادًا كبيرة من الشباب مع رفع درجة الوعي لدى الشباب بأهمية البحث عن مجالات عمل جديدة كالاتجاه نحو غزو الصحراء واستصلاح الأراضي الموجودة بها، وعمل المشروعات الصغيرة وعدم الاعتماد على الدولة وحدها في خلق فرص العمل المناسبة.

١٢- تشديد العقوبة الخاصة بتعاطي المخدرات أو مضاعفتها، ليكون ذلك رادعًا لأعداد كبيرة من الشباب للبعد عن الإدمان وتلافي آثاره السيئة على الفرد والأسرة معًا.

١٣- التنسيق بين الوزارات المختلفة كالتربية والتعليم والإعلام والداخلية بشكل فعال يسمح بمكافحة ظاهرة الإدمان والقضاء عليها بين الشباب المصري، سواء كان ذلك عن طريق التوعية بأخطار الإدمان، وكيفية الوقاية منه، أو عن طريق التعريف بالجهود المختلفة التي تبذلها الدولة لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة التي تهدد كيان الأسرة والمجتمع

بأكمله.

١٤- وضع خطة قومية من قبل الدولة للنهوض بالمناطق العشوائية والأحياء الفقيرة الموجودة داخل محافظة القاهرة، والتي تعاني من الحرمان وعدم توفر ضرورات الحياة اليومية، وذلك بالعمل على رفع مستوى المعيشة وتحسين مستوى الخدمات والمرافق بها، حتى يمكن القضاء على إحدى العوامل الاجتماعية المهيأة لبزوغ ونمو حوادث العنف الأسري.

١٥- الاهتمام بمرحلة التعليم الأساسي بصفة خاصة من قبل وزارة التربية والتعليم، وذلك لما لها من دور كبير في تحديد اتجاهات النشء وتقويم أخلاقياتهم وسلوكياتهم منذ الصغر، مع التركيز على الاهتمام بغرس قيم الولاء والانتماء والتماسك الأسري في نفوس الأطفال، وخاصة الذكور منهم، ومساعدتهم على التفاعل مع الآخرين بصورة إيجابية.

١٦- وضع خطة إعلامية شاملة تستهدف تسليط الضوء على المشكلات التي يعاني منها الشباب، وطرق حلها، مع مراعاة أن يتجه مضمون الرسالة الإعلامية لهذه الخطة إلى محاولة القضاء على المفاهيم والأفكار الخاطئة أو السلبية التي تحرض على ممارسة العنف والتمييز بين الرجل والمرأة في المجتمع والأسرة، وزيادة درجة الوعي لدى الشباب بأمور وتعاليم دينهم المختلفة، وذلك في محاولة للقضاء على ظاهرة العنف ضد الزوجات.

١٧- أن تتجه وسائل الإعلام المختلفة أيضًا، خاصة المرئية منها لما لها من تأثير كبير على المتلقي إلى عرض البرامج الدينية والثقافية التي تعمل على توعية الأزواج بأساليب التعامل المثلى مع الزوجات، كما تحثهم أيضًا على احترام الزوجات والبر بهن وحسن معاملتهن.

١٨- أن تتجه وزارة التضامن الاجتماعي أو المجلس القومي للمرأة إلى إنشاء عدد من الجمعيات أو توفير بعض الجهات التي تضم عددًا من الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين يلجأ إليها الأزواج والزوجات حديثي الزواج الذين يعانون من وجود مشكلات وخلافات زوجية، قد تهدد بفشل حياتهم الزوجية تكون كفيلة بتقديم النصائح والإرشادات المختلفة، وكذلك كافة أشكال العون المعنوي والمادي إذا لزم الأمر. وذلك لمساعدتهم على التخلص من مشاكلهم والنهوض بحياتهم الزوجية والنجاح فيها، مع عدم اقتصار هذه الجمعيات على تقديم المساعدة لهذه الفئة فقط من الأزواج والزوجات، بل يجب وأن تشمل أيضًا الزوجات

المتضررات من عنف الأزواج وتنكيلهم لتكون كفيلة أيضًا بتقديم الرعاية الاجتماعية والنفسية، والمساعدة القانونية إذا لزم الأمر لهؤلاء الزوجات ضحايا العنف الأسري، وذلك حتى تكون هناك جهة رسمية أو قناة شرعية يمكن للزوجة اللجوء إليها لمساعدتها على التخلص من هذا العنف، مما قد يقلل من فرص لجوئها إلى طلب الطلاق أو الخلع وإنهاء الحياة الزوجية للخلاص من هذه الزيجة.

# المراجـــع

**أولاً- المراجع العربية:**

١- **إبراهيم العيسوى:** التحول إلى الانفتاح ، العوامل الداخلية، في جودة عبد الخالق ( محرر الانفتاح، الجذور والحصاد والمستقبل) ، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة ، ١٩٨٢.

٢- **أبو بكر جابر الجزائري:** منهاج المسلم، مكتبة الدعوة الإسلامية، القاهرة، ط١، ١٩٦٤.

٣- **إجلال إسماعيل حلمي:** دراسات عربية في علم الاجتماع الأسري، الإمارات، ١٩٩٠.

٤- **إجلال إسماعيل حلمي:** علم الاجتماع العائلي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١.

٥- **أحمد أبو زيد وآخرون :** دراسات مصرية في علم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢.

٦- **أحمد أبو زيد:** البناء الاجتماعي، المفهومات، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، القاهرة، ١٩٧٥.

٧- **أحمد أنور:** الانفتاح وتغير القيم في مصر، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٣.

٨- **أحمد زايد وآخرون :** دراسات في علم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣.

٩- **أحمد زايد:** التغير الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٢.

١٠- **أحمد زايد، أحمد مجدي حجازي:** الأسرة المصرية وتحديات العولمة، أعمال الندوة السنوية التاسعة لقسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٧-٨ مايو ٢٠٠٢، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ٢٠٠٣.

١١- **أحمد زكي بدوي:** معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٦.

١٢- **أحمد نصر الجندي:** في التقاضي في الأحوال الشخصية، دار المعارف،

القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٠.
١٣- **أخرجه البخاري:** جـ ٧ كتاب الطلاق، باب الخلع وكيف الطلاق فيه، طبعة دار الشعب.
١٤- **أنتوني جيدنز:** مقدمة نقدية في علم الاجتماع، ترجمة: أحمد زايد وآخرون، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢.
١٥- **إنجلز:** أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة، ترجمة : إلياس شاهين، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٠.
١٦- **جبارة عطية جبارة:** علم اجتماع الإعلام، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، كلية الآداب بقنا، جامعة جنوب الوادي، ٢٠٠١.
١٧- **جهينة سلطان سيف العيسى:** المجتمع القطري، دراسة تحليلية في التغير الاجتماعي المعاصر، ١٩٨٢.
١٨- **جي روشيه:** علم الاجتماع الأمريكي، ترجمة وتعليق : محمد الجوهري، أحمد زايد، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١.
١٩- **حسن الساعاتي:** تصميم البحوث الاجتماعية، مناهجها وطرائقها وكتابتها، مكتبة سعيد رأفت،القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٩٢.
٢٠- **حلمي بطرس:** أحكام الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين، القاهرة، ١٩٥٦.
٢١- **حلمي عبد العظيم حسن:** الأحوال الشخصية للمسلمين طبقاً لأحدث التعديلات أخذاً من مذكرة إيضاحية لمجلس الوزراء للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٩٨٧.
٢٢- **خليل أحمد خليل:** معجم المصطلحات الاجتماعية، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط١، ١٩٩٥.
٢٣- **ريتشارد أنكرو:** المرأة والمشكلة السكانية في العالم الثالث، ترجمة: علياء شكري وآخرون، ١٩٨٥.
٢٤- **زيدان عبد الباقي:** الأسرة والطفولة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،

.١٩٧٩

٢٥- سامية الخشاب: النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، دار المعارف، القاهرة، ط١، ١٩٨٢.

٢٦- سامية خضر صالح: المشاركة السياسية للمرأة وقوى التغير الاجتماعي (التعليم، العمل، الوضع الاجتماعي)، الجزء الأول، ط٢، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٤.

٢٧- سامية خضر صالح: دراسات سوسيولوجية معاصرة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٥.

٢٨- سميحة توفيق: مدخل إلى العلاقات الأسرية، كلية التربية، جامعة قطر، ١٩٩٦.

٢٩- سمير نعيم أحمد : الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي، دار الهاني، القاهرة.

٣٠- سمير نعيم أحمد: النظرية في علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، ط٣، ١٩٨٢.

٣١- سناء الخولي: الأسرة في عالم متغير، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط١، ١٩٧٤.

٣٢- سناء الخولي: الأسرة والحياة العائلية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٧.

٣٣- سناء الخولي: التغير الاجتماعي والتحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣.

٣٤- سناء الخولي: الزواج والأسرة في عالم متغير، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط٢، ١٩٨٤.

٣٥- سناء الخولي: الزواج والعلاقات الأسرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،١٩٧٩.

٣٦- سهير العطار: علم الاجتماع العائلي، كلية البنات ، جامعة عين شمس ، النسر الذهبي للطباعة،٢٠٠٢.

٣٧- السيد رمضان: إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والسكان، دار

المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٢.

٣٨- **السيد عبد العاطي السيد وآخرون:** علم اجتماع الأسرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٩.

٣٩- **السيد عبد العاطى وآخرون:** دراسات بيئة وأسرية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨.

٤٠- **السيد يس:** الوعي التاريخي والثورة الكونية، حوار الحضارات في عالم متغير، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٥.

٤١- **صلاح مصطفى الفوال:** علم الاجتماع في عالم متغير، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٦.

٤٢- **عائشة سالم:** المتغيرات الاجتماعية والثقافية لظاهرة الطلاق، مع دراسة ميدانية لظاهرة الطلاق في مدينة بغدد، دائرة الشئون الثقافية للنشر، ١٩٨٣.

٤٣- **عادل سركيس:** الزواج في المجتمع المصري الحديث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥.

٤٤- **عادل سركيس:** الزواج والطلاق وتطور المجتمع، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٧.

٤٥- **عبد الباسط عبد المعطي، عادل الهواري:** علم الاجتماع والتنمية، دراسات وقضايا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٧.

٤٦- **عبد الباسط محمد حسن:** أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبة، الطبعة الثانية، ١٩٨٢.

٤٧- **عبد الرحمن تاج:** أحكام الأحوال الشخصية، دار الكتاب العربي، ١٩٥٥.

٤٨- **عبد الغفار إبراهيم صالح:** الرجعه في الفقه الإسلامي، دراسة مقارنة، مكتبة النهضة المصرية، ط١، ١٩٧٩.

٤٩- **عبد الله الخريجي:** علم الاجتماع العائلي، دار الثقافة للطباعة والنشر، ط١، ١٩٨١.

٥٠- **عبد الله عبد الغني:** المهاجر المصري، دراسة سسيوانثربولوجية، المكتب

الجامعي الحديث، الإسكندرية، ١٩٩٠.
٥١- **عبد المجيد سيد منصور، زكريا أحمد الشربيني**: الأسرة على مشارف القرن الواحد والعشرون، الأدوار- المرض النفسي- المسئوليات، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠.
٥٢- **عبد الهادي الجوهري**: مدخل لدراسة المجتمع، القاهرة، نهضة الشرق، ١٩٨٤.
٥٣- **عبد الهادي والي**: الانفتاح الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط ١، ١٩٨٨.
٥٤- **عبلة الكحلاوي**: الخلع دواء ما لا دواء له، دراسة فقهية مقارنة، دار الرشاد، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠.
٥٥- **عدلي السمري**: السلوك الانحرافي، دراسة في الثقافة الخاصة الجانحة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢.
٥٦- **عزت حجازي**: الشباب العربي والمشكلات التي يواجهها، عالم المعرفة، ١٩٨٧.
٥٧- **عطيات الجداوي**: تشريعات الأسرة، الجمعية العامة لتدريب العاملين في ميدان الطفولة والأسرة، بدون سنة.
٥٨- **علي عبد الرازق جلبي، السيد عبد العاطي السيد**: البحث العلمي الاجتماعي (لغته، ومداخله، ومناهجه، وطرائقه)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣.
٥٩- **علي ليلة**: "الثقافة العربية والسياسية"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٣.
٦٠- **علي ليلة**: البنائية الوظيفية في علوم الاجتماع والأنثروبولوجيا، المفاهيم والقضايا، دار المعارف، ط ١، ١٩٨٢.
٦١- **علي ليلة**: الشباب في مجتمع متغير، تأملات في ظواهر الأحياء والعنف، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥.

٦٢- **علي محمد حسنين حماد**: الخلع في القانون المصري ومدى موافقته للأصول الفقهية، المكتبة المصرية، الإسكندرية، ٢٠٠٤.

٦٣- **علياء شكري** : مشكلات حول الأسرة والتصنيع، مقال للسيد الحسيني وآخرون في دراسات في التنمية، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٩٧٤.

٦٤- **علياء شكري وآخرون** : المرأة في الريف والحضر، دراسة لحياتها في العمل والأسرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨.

٦٥- **علياء شكري وآخرون**: الأسرة والطفولة، دراسات اجتماعية وأنثروبولوجية، دار المعرفية الجامعية، الإسكندرية، ط١، ١٩٩٦.

٦٦- **علياء شكري**: الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨١.

٦٧- **علياء شكري**: قضايا المرأة المصرية بين التراث والواقع، دراسة للثبات والتغير الاجتماعي والثقافي، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢.

٦٨- **غريب سيد أحمد وآخرون** : دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦، ص ص ٣٣٧ : ٣٣٨.

٦٩- **غريب سيد أحمد**: تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٧.

٧٠- **فاطمة محمود أبو شعيرة**: دور المرأة المتغير في الأسرة المصرية وأثره في البناء القيمي للمجتمع، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٤.

٧١- **فتيحه قره**: الجديد في الأحوال الشخصية للمسلمين وغير المسلمين، منشأة المعارف، الإسكندرية، بدون سنة.

٧٢- **كمال دسوقي**: الاجتماع ودراسة المجتمع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٦.

٧٣- **ليلى عبد الوهاب**: العنف الأسري، الجريمة والعنف ضد المرأة، دار المدى للثقافة والنشر، بيروت، ١٩٩٤.

٧٤- **لينين وزيازانوف وآخرون**: الاشتراكية والمرأة، ترجمة: جورج طرابيشي، دار الآداب، بيروت.

٧٥- **ماركس وإنجلز وآخرون**: المرأة في التراث الاشتراكي، ترجمة: جورج طرابيشي، دار الطليعة، بيروت، ط١، ١٩٧٧.

٧٦- **محمد أبو زهرة**: الأحوال الشخصية، دار الفكر العربي، ط٣، ١٩٥٧.

٧٧- **محمد أحمد الزغبي**: التغير الاجتماعي بين علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٩١.

٧٨- **محمد إسماعيل عيسوي**: أركان الطلاق في الشريعة الإسلامية، القاهرة، ١٩٨٠.

٧٩- **محمد أنور محروس**: مناهج البحث العلمي بين النظرية والتطبيق، المكتبة المصرية، الإسكندرية، ٢٠٠٤.

٨٠- **محمد الجوهري وآخرون**: التغير الاجتماعي، دار المعارف، القاهرة، ط١، ١٩٨٢.

٨١- **محمد الجوهري وآخرون**: دراسات في التغير الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢.

٨٢- **محمد الجوهري وآخرون**: علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٨.

٨٣- **محمد الجوهري وآخرون**: ميادين علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، ط١٩٧٦،٤.

٨٤- **محمد الجوهري**: الأنثروبولوجيا، أسس نظرية وتطبيقات عملية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨.

٨٥- **محمد الجوهري، عبد الله الخريجي**: طرق البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط٥، ١٩٩٧.

٨٦- **محمد حسن غامري**: ثقافة الفقر، دراسة أنثربولوجيا للتنمية الحضرية،

الإسكندرية، المركز العربي للنشر والتوزيع، ١٩٨٠.

٨٧- **محمد دويدار**: الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٩٧٩.

٨٨- **محمد سعيد عبد المجيد، وجدي شفيق عبد اللطيف**: المدخل إلى علم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، ٢٠٠٥.

٨٩- **محمد شفيق**: أساليب البحث العلمي بين النظرية والتطبيق، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٥.

٩٠- **محمد عارف**: تالكوت بارسونز رائد الوظيفية المعاصرة في علم الاجتماع، الأنجلو المصرية، ط١، ١٩٨٢، ص ٢٦٧.

٩١- **محمد عاطف غيث**: التغير الاجتماعي والتخطيط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٥.

٩٢- **محمد عاطف غيث**: القرية المتغيرة، دراسة في علم الاجتماع القروي، دار المعارف، القاهرة، ط١، ١٩٦٢.

٩٣- **محمد عاطف غيث**: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،١٩٨٩.

٩٤- **محمد عاطف غيث**: مجالات علم الاجتماع المعاصر، أسس ودراسات واقعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط١، ١٩٨٥.

٩٥- **محمد عاطف غيث، محمد على محمد**: دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠.

٩٦- **محمد علي محجوب**: الأحوال الشخصية في الفقه الإسلامي، نظام الأسرة، القسم الثاني، الطلاق، ط١، دار الحرية، القاهرة، بدون سنة.

٩٧- **محمد علي محمد**: علم الاجتماع والمنهج العلمي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثالثة، ١٩٨٠.

٩٨- **محمد عمر الطنوبي**: التغير الاجتماعي، منشأة المعارف والإسكندرية، ١٩٩٦.

٩٩- **محمد نعمان جلال عز الدين:** الإرهاب والعنف السياسي، دار الحرية، القاهرة، ١٩٨٦.

١٠٠- **محمد ياسر شبل الخواجة:** الأصول الاجتماعية للمستثمرين في الريف خلال حقبة الانفتاح الاقتصادي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٤.

١٠١- **محمود سمير عبد الفتاح:** التنظيم القانوني والاجتماعي للأسرة في ظل أحكام الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، ٢٠٠٥.

١٠٢- **محمود عبد الفضيل:** تأملات في المسألة الاقتصادية المصرية، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٣.

١٠٣- **محمود محمد علي:** الطلاق بين الإطلاق والتقييد في الشريعة الإسلامية، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، ١٩٧٨.

١٠٤- **مريم أحمد مصطفي وآخرون:** التغير ودراسة المستقبل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣.

١٠٥- **نادية حليم سليمان:** الآثار الاجتماعية للخلع، دراسة مقارنة بين الخلع والتطليق، مركز قضايا المرأة المصرية، مؤسسة أهلية مشهرة، ٢٠٠٣.

١٠٦- **نبيل محمد عبد اللطيف:** مجموعة قوانين الأحوال الشخصية وقوانين محكمة الأسرة، دار النسر الذهبي، القاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤.

١٠٧- **نيقولا تيماشيف:** نظرية علم الاجتماع، طبيعتها وتطورها، ترجمة محمود عودة وآخرون، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٨.

١٠٨- **هبة محمد على حسن:** الإساءة إلى المرأة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٣.

# رسائل وبحوث ومجلات

## ١- المجلات:

١- **إبراهيم العيسوي:** في إصلاح ما أفسده الانفتاح، القاهرة، كتاب الأهالي، العدد الثالث، ١٩٨٤.

٢- **إحصاءات الزواج والطلاق للأعوام من ١٩٧٥م وحتى عام ٢٠٠٤:** الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

٣- **أحمد زايد:** "آفاق جديدة في نظرية علم الاجتماع ونظرية البنية عند جيدنز" المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، المجلد ٣٣، العددان الأول والثاني، يناير – مايو ١٩٩٦.

٤- **أحمد وهدان:** اتجاهات التغيير في تشريعات الأحوال الشخصية، دراسة في استخدام القانون لإحداث التغيير الاجتماعي، المجلة الجنائية القومية، المجلد الحادي والأربعون، (العدد الأول) مارس، ١٩٩٨.

٥- **إلهام عفيفي:** ظاهرة الطلاق، دراسة اجتماعية، مقالة منشورة في المجلة الاجتماعية القومية، مجلد ١٤، عدد خاص عن المرأة، إحدى منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٧٧.

٦- **الحكمة من تقرير نظام الخلع:** مجلة وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية.

٧- **الخلع، قوانين وتشريعات:** مجلة وزارة شئون المرأة، الأردن.

٨- **الخلع،** مؤسسة مركز قضايا المرأة المصرية، مؤسسة أهلية مشهرة برقم ١٩٢٨ لسنة ٢٠٠٣.

٩- **دون إدجار وهيلين جليزر:** الأسرة والعلاقات الحميمة، مسارات الحياة الأسرية وإعادة بناء الحياة الخاصة، ترجمة: عمر عبد الرحمن شلبي، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٣٩، فبراير ١٩٩٤.

١٠- **سامية الساعاتي:** دور المرأة في المجتمع المصري الحديث، المجلة الاجتماعية

القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، العدد الثاني والثالث سبتمبر ١٩٧٥.

١١- **سامية خضر صالح**: التغيير الاجتماعي وتأثير بعض عناصره على تفجيرات الأزمات العائلية الداخلية الاقتصادية – الثقافية – العنوسة في التغيرات الأسرية والتغيرات الاجتماعية، فاعليات الملتقى الثالث قسم علم الاجتماع، جزء أول، منشورات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، سلسلة الوصل، عدد٢، ٢٠٠٥- ٢٠٠٦.

١٢- **سامية سعيد إمام**: بنك مصر العشرينات وبنك مصر السبعينات، دراسة في تطور الرأسمالية المصرية، مجلة قضايا فكرية، الكتاب الثالث والرابع، أغسطس – أكتوبر ١٩٨٦.

١٣- **سمير نعيم أحمد**: أثر التغيرات البنائية في المجتمع المصري خلال حقبة السبعينيات على أنساق القيم الاجتماعية ومستقبل التنمية، العدد الأول، مجلة العلوم الاجتماعية، السنة الحادية عشر، مارس١٩٨٣.

١٤- **السيد الحسيني وآخرون**: التدرج الاجتماعي، المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري (١٩٥٢ - ١٩٨٠)، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٥م.

١٥- **سيد عويس**: تأثير ظاهرة سياسة الانفتاح الاقتصادي على القيم الاجتماعية في المجتمع المصري المعاصر (وجهة نظر ثقافية اجتماعية)، مجلة الأمن العام، العدد ١٠٩، إبريل ١٩٨٥.

١٦- **شوقي السيد**: ماذا بعد قانون الخلع، مقال منشور بجريدة الأهرام، في ٢٠٠٠/١/١٩.

١٧- **عبلة الكحلاوي**: قبس من هدي الشريعة في الزواج والطلاق والخلع، المجلة الجنائية القومية، المجلد ٤١، العدد الأول، مارس، ١٩٩٨.

١٨- **عزت حجازي**: ظاهرة الطلاق، تصور مقترح، مقال غير منشور، ١٩٨٤.

١٩- **علي الدين السيد محمد**: محكمة الأسرة بين الطبيعة الاجتماعية والنفسية والتبعية القانونية رؤيا اجتماعية تدعيمًا لأهدافها ورسالتها السامية، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، العدد ١٥، الجزء الأول، ٢٠٠٤م.

٢٠- **عماد محمد** ربيع: تأديب الزوجة بين الشريعة الإسلامية وقانون الأحوال الشخصية والقانون الجنائي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ١٨، العدد الثاني،٢٠٠٢.

٢١- **ليلى عبد الوهاب**: تغير أدوار المرأة وتطور المجتمع، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، ١٩٧٨.

٢٢- **محسن محمد حسنين**: نظرية الدورات المتعاقبة عند ابن خلدون وفيكو، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، العدد التاسع عشر،١٩٨٥.

٢٣- **محمد الحداد**: التغير الاجتماعي والعنف الجنائي، حوليات آداب عين شمس، دورية علمية محكمة، المجلد ٢٣، الجزء ٤، أكتوبر ديسمبر ٢٠٠٢.

٢٤- **محمد بن سعيد الغامدي**: بعض الآثار الاجتماعية المترتبة على الطلاق من وجهة نظر المرأة، دراسة وصفية في محافظة بلجرشي، مجلة علم النفس المعاصر والعلوم الإنسانية، المجلد الثاني عشر، الجزء الثاني، إبريل ٢٠٠١.

٢٥- **محمد سليم العوا**: مشروع قانون الأحوال الشخصية، مقال منشور بجريدة الأهرام، في ١٧/١/٢٠٠٠.

٢٦- **محمد عبد الشفيع عيسى**: التكيف الهيكلي والنظام التعليمي، رؤية اقتصادية اجتماعية مع تركيز خاص على حالة مصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مجلة علمية محكمة، يصدرها معهد التخطيط القومي، المجلد الخامس، العدد ٢، ديسمبر ١٩٩٧.

٢٧- **محمود فهمي**: الخلع، مقال منشور بجريدة الأهرام في ٢٢/١/٢٠٠٠.

٢٨- **مصطفى** أبو زيد: الخلع المصري والخلع الإسلامي وأوجه الطعن بعدم الدستورية، مقال منشور بجريدة الأهرام، في ١٨/٢/٢٠٠٠ ، باب مع القانون.

٢٩- **منى مدكور**: أسباب ارتفاع نسبة الطلاق في المجتمعات العربية، مجلة العلوم الاجتماعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مارس ٢٠٠٦.

٣٠- **نادرة محمود سالم**: الخلع الإسلامي وضوابط تطبيقه في التشريع المصري، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، العدد ١٥، الجزء الثالث، ٢٠٠٤م.

٣١- **ناهد عباس حلمي**: العوامل النفسية والاجتماعية التي تدفع الزوجة لطلب الخلع ودور خدمة الفرد في تناول المشكلة خلال فترة التحكيم، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، العدد ١٥، الجزء الأول، ٢٠٠٤م.

## ٢- الرسائل:

١- **حسن غريب حسن قاسم**: الطلاق في الإسلام، مع دراسة ميدانية للمشكلات الاجتماعية للمطلقات في مدينة القاهرة، رسالة ماجستير، غير منشورة، معهد الدراسات الإسلامية، شعبة العلوم الاجتماعية، ١٩٧٧.

٢- **سامية سعيد إمام**: من يملك مصر، دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادي في المجتمع المصري (٧٤-٨٠) رسالة ماجستير منشورة، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط١، ١٩٨٦.

٣- **سامية قدري ونيس**: عادات الزواج والطلاق عند الأقباط بين الشريعة والواقع، دراسة ميدانية بمحافظة الجيزة، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، ١٩٩٩.

٤- **سناء الخولي**: التغير الاجتماعي والتكنولوجي وأثره على الأسرة المصرية بنائيًا ووظيفيًا، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٢.

٥- **عايدة فؤاد عبد الفتاح**: الطلاق في المجتمع المصري بين النمط المثالي والنمط الواقعي، دراسة أنثروبولوجية اجتماعية في إحدى القرى المصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، ١٩٩١.

٦- **محمد علي محمد أحمد سلامة**: الانفتاح الاقتصادي في المجتمع المصري وأثاره الاجتماعية على الأسرة (دراسة ميدانية في مدينة بورسعيد)، رسالة ماجستير، سوهاج، كلية الآداب، جامعة أسيوط، ١٩٩٠.

٧- **مسعود كسال**: الطلاق في المجتمع الحضري الجزائري، عوامله وأثاره، دراسة ميدانية حول عينة من المطلقات، في الوسط الحضري الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة لنيل دبلوم الدراسات المتعمقة، سعهد العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، ١٩٨٤.

٨- **هاله منصور عبد الرحمن**: الأسرة ذات العائل الواحد، دراسة في تغير الأدوار داخل الأسرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، ١٩٩١.

## ٣- البحوث:

١- **عبد الوهاب جوده عبد الوهاب**: الطلاق كآلية من آليات تفكك الأسرة المصرية، رصد للواقع واستكشاف ملامح المستقبل، (بحث)، الندوة السنوية التاسعة لقسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة ٧-٨ مايو ٢٠٠٢.

٢- **متروك هايس الفالح**: نظريات العنف والثورة، دراسة تحليلية تقويمية، سلسلة بحوث سياسية، مركز البحوث والدراسات التحليلية، جامعة القاهرة، ١٩٩١.

٣- **علي الدين هلال**: التحولات السياسية الحديثة في الوطن العربي، مقدمة الندوة، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٩٨٨.

٤- **علي طبوشة**: الذات والمجتمع في ضوء الثقافية المصرية المعاصرة، (بحث)، الندوة السنوية الثالثة لقسم الاجتماع، كلية الآداب جامعة القاهرة، (١١-١٢) مايو ١٩٩٦.

٥- **أنعام سيد عبد الجواد**: مصاحبات الهجرة النفطية على بعض القيم الاجتماعية، المؤتمر الدولي للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية، ٣٠ مارس - ٤ إبريل، ١٩٨٥.

٦- **محمود بسطامي شعبان**: التغير الاجتماعي وتطور تشريعات الأسرة في مصر في الخمسين عامًا الأخيرة (١٩٥٢- ٢٠٠٢) المؤتمر السنوي الخامس بعنوان "التغير الاجتماعي في المجتمع المصري خلال خمسين عامًا"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠-٢٣ إبريل، ٢٠٠٣.

٧- **أحمد عبد الله زايد**: تفكك أواصر الأسرة في عالم ما بعد الحداثة، ملخص بحث، ضمن مؤتمر واقع الأسرة في المجتمع: تشخيص للمشكلات واستكشاف سياسات المواجهة، دار الضيافة، جامعة عين شمس، سبتمبر ٢٠٠٤.

٨- **علي ليلة**: تأثير التحولات الاجتماعية والاقتصادية على بناء الأسرة ووظائفها،

متغيرات المدخل السوسيولوجي، (بحث)، مؤتمر واقع الأسرة في المجتمع تشخيص المشكلات واستكشاف سياسات المواجهة، دار الضيافة، جامعة عين شمس، سبتمبر ٢٠٠٤.

٩- **فاتن أحمد علي**: عرض تحليلي للاتجاهات الحديثة في دراسة المرأة، بحث غير منشور، كلية البنات، جامعة عين شمس، ١٩٩٨.

١٠- **إيمان محمد عز العرب**: ملامح التغير في الأسرة المصرية في ظل مجتمع المعلومات، (بحث)، الندوة السنوية التاسعة لقسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٧-٨ مايو ٢٠٠٢.

١١- **سامية الخشاب**: شاهد على الأسرة المصرية المعاصرة، (بحث)، الندوة السنوية التاسعة لقسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٧-٨ مايو ٢٠٠٢.

١٢- **كمال التابعي**: تشوهات قيم الذات في المجتمع، مظاهرها وظروف تشكلها، (بحث)، الندوة السنوية الثالثة لقسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، (١١-١٢) مايو ١٩٩٦.

١٣- **هالة منصور عبد الرحمن**: دور الأيديولوجيا في إحداث التحولات الاجتماعية الاقتصادية بالمجتمع المصري، (بحث)، الندوة السنوية الثالثة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١١-١٢مايو ١٩٩٦.

١٤- **إجلال إسماعيل حلمي**: القيم والعنف الأسري في المجتمع المصري، تحليل مضمون لحوادث العنف بين أفراد الأسرة في جريدتي الأهرام والأخبار خلال التسعينيات، (بحث)، الندوة السنوية الثالثة لقسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، (١١-١٢) مايو، ١٩٩٦.

١٥- **عبد العزيز علي الخزاعلة**: العولمة والأسرة، تحيل سوسيولوجي، (بحث)، الندوة السنوية التاسعة لقسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٧-٨ مايو ٢٠٠٢.

١٦- **نجوى الفوال وآخرون**: التغير الاجتماعي والعنف الأسري، مؤتمر التغير الاجتماعي في المجتمع المصري خلال خمسين عامًا، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠-٢٣ إبريل، ٢٠٠٣.

## ثانيًا- المراجع الأجنبية:


1- **A, Ponslom,** The Analyses of Social change, Reconsidered a sociological study, IV. Mouton, 1952, p.32.

2- **Afro-Asian, Peoples,** Solidarity Organization. International conference. Vision of culture in the 21st century (women's studies forum) vol g. Korean women's Development Insttute 1993 , PP. 32 : 34 ( Cairo :November 6/7/2000).

3- **Ageneral Theory of Action,** (2) Parsons, T, and shils (EDS) towar, New York., 1951.

4- **Akbar Aghajanian,** Somes Notes on Divorce in Iran, In Journal of Marriage and The Family, 1986, PP. 149 155.

5- **Alexander Weilinmann**, Evaluation Research and social change, Unesco Belgium, 1980.

6- **Amrita Chhachhi,** "Concepts in Feminist Theory – Consenses and Controversy, in Gender in Carilbean Development", UWI, Pat Mahomed a Katt. Shepherd (ed.), 1986.

7- **Anderson C.,** Intervention in Cases of Woman battering, An Application of Symbolic Interactionism and critical Theory, Clinical Sociology Review., USA, Vol. 6, 1988.

8- **Avineri, S,** The Social and political of karl Marx, Cambridge University press, 1968.

9- **Avon, R,** progress and Disillosion, London, 1968.

10- **Banks, J,** Marxist sociology inaction Faber, and Faber, 1970.

11- **Beach, S, Sandeen,** E. and **O, Leary, K:** Depression In Marriage, New York: Guilford Press, 1990.

12- **Benjamin Kidel, social** Evolution .W. Germany,

Methuen, 1980.

13- **Benzin N.,** Studies in Symbolic Interaction A Research Annual, Vol. 10, Jai press, Inc, NSA, 1989.

14- **Bradbury, T. and Finchan, F:** Attributions in Marriage: Review and Critique: Psyological Bulletin, 1990.

15- **Browne, A:** Violence Against Women by Male Partners Prevalence, outcome and policyimplication. American Psychologist. Vol. 48, No. 10.

16- **C. Charriss,** "The Family, Gearge Alleno Funwin, 1977.

17- **Catherine Street Chilman:** "My Family and Me" A 20th Century Saga, (Environmental and family in fluences shaping family scholars), Marriage and family Review, spring 2001,Vol 31.

18- **Chodorow, N:** Feminism and Psychoanalytic theory, New Haven. Yale University Press, 1989.

19- **Coleman, JW. And cressey,** DR, Social problems, Ny: Harper and porn, publishers, 1987.

20- **Couch J.,** Studlesin symbolic Interaction A research Annual: The Lowa School, Supplement 2, 1986.

21- **David Bouchier,** The Feminist Challenge, Schohen Book, New York, 1983.

22- **Dohpstron E. Myrdal A.**(eds) The changing Roles of men and women Boston, Beacm, press, 1967.

23- **Douglos & Others**, Social economic Correlates of Divorce and Non Divorce, Among Professional Women In Arhansas in Dissertation Abstracts International, A Vol.38, 1977.

24- **Duelli. Klein. R,** What we Want to do: Thoughts about Feminist Methodology, in G. Bomles and R. Duelli, (eds.), Theories of Women Studies, London, 1983.

25- **Durkheim, Emile, Suicide**, A study in sociology, A free press, N.Y. 1966

26- **Edward J. Lawler & Yoon Jeonghoo:** A power and the emergence of commitment in negotiated exchange, American Sociological review, V. 58, No. 4, August 1993.

27- **Emery, R:** Renegotiating fanily Relationships. New York: Guilford Press, 1994.

28-

**rik Allardt,** The Influence of Difference System of Social Norms on Divorce Ratesin Finaland, In Journal of Marriage and The Family, 1975.

29- **Ernest, O Burgess and Harvej. Locke**: The family from Institution to the companion snip, 2nd Edition, American Book company, U.S.A. 1953.

30- **Ernst E.,** Reasons of a Symbolic concept of action "Culture and psychology", Vol 13, 1988.

31- **Fairchild, H. Fi** "Dictionary of sociology", New York Related Sciences little field Adams co. 1985.

32- **Finchan, F. and Osorne, L:** Understanding Marriage and Marital Distress: Do milliseconds Matter? J. Family Psychology, 1995, Vol. 9.

33- **Fishbier M., Kennedy R.,** (eds) Modern Marriage and Family Living N.Y, oxford university, press, 1961.

34- **Francis Mervill**, society & Culture, prentice hall,

new Jersy, 1981.

35- **Freedman and others**, "principal of sociology", (N.y. Hoit Rinehart and Winston, 1992).

36- **Gelles, RJ, Abused Wives:** Why do they stay? Journal of marriage and the family, 1976.

37- **Giddeins,** The Consequences of Modernity, Cambridge, Polity Press, 1990.

38- **Giddens, A,** Capitalism and Modern Social theory, London Cambridge University press, London, 1971. An analysis of the writings of Marx durkheim and Max Veber.

39- **Gordon Marshall**, The concise Oxford Dictionary of Sociology', Oxford New York, Oxford University press, 1994.

40- **Grant, Jim:** The unvarnished trath about parents, New – Hampshire, V. 17, No. 2, Dec., 1995, opinion papers (120), journal Articles (80).

41- **Grbichc**, "Socialization and social change' B.J. S, Vol. 41, No, 4 Dec 1990.

42- **Gundelach p** "National value differences: Modernization or I institutionalization" international journal of comparative sociology, 1994, Vol: 35 – 40

43- **Gursik, Robert J:** Social disorganization and theories of crime and delinquency, problems and prospects, criminology, 1998.

44- **H. Christensen,** Hand book of Marriage and the Family, Chicago, 1964.

45- **Hill R.D A Hansen,** The Identification Conceptual from - Work in Family Studying in Marriage, Family Living,

Vol. 22, New York, 1960.

46- **Himes Joseph**, S. The study of sociology, anintroduction & scotte Forese man andd Company, madras India (a) 1976.

47- **Hinnebusch, R:** Egyptian Politics under Sadat: The post populist Development of on Authoritorian Modernizing State, Cambridge, N.Y. press, London, 1985, PP. 89: 90. Walker (ed). Culture, Ideology and world order, weatiniem press, London, 1984.

48- **Hoffman, K., Demo, D.& Edwards, J:** Physical wife abuse in nonwestern society. An integrated theoretical approach. Journal of marriage and the family, 1994.

49- **Inkeles & Smith**, becoming modern in dividual change in six developing society Cambridge, mass Harvard university press, 1974.

50- **International Encyclopedia of social science,** Vol.13-14.

51- **James M. Henslin:** Why So Much Divorce? In Marriage and Family in a changing Society, 1989.

52- **Jennie Mchntyre,** "The Structure Function Approach Conceptual Frame-Work, in Family Studies", The Macmillan Company. N.Y., 1960.

53- **Joan Haber and Glenna Spitze**, Trends in Family Sociology, in Neil J. Smelser, Hand book of Sociology, by a 5 age. Publications, Inc, 1988.

54- **John Stweart:** The Family in A changeable Word. Family Relations in the Post modernization Society, London,

Roth and Macpublished 2000.

55- **Joseph Melicher. et, al**, Time Tables in Divorce process, In Journal of Marriage and The Family, Vol. 47,1985.

56- **Julius Gould. William L. Lolb**, Dictionary of the social sciences , united Kingdom, 1964.

57- **K. Davis**, Humam Society Macmillan co, N.Y. 1950.

58- **Katharine Bliss**, "Father hood on trialin mexico's revolution of the family", Journal family history, July1999, V24.

59- **L. Gollan, Iti,** Marxism Science or Revolution in R. Black Burn, Ledgideology in Social Science Readings in Critical Social Theory, Fontor Collins, 1973.

60- **L. Scanzani and J. Scanzoni,** "Men, Women and Change Mc: Graw-mc, Hill, New York, 1976.

61- **L. T. Hob House,** Social Development, its nature and condition, George Allen and Unuvion LTD. London.

62- **Larson – J. H, Holmodn- T.P:** Premarital Predictors of marital equality and stability, Family Relations, Birgham Yang Univ., Apr., 1994.

63- **Lipset, S,** Political man, London: Heineman, 1960.

64- **Lockwood, D.** social integration and system integration in Zollschan G- and Hirsch, W, eds explorations in social change London, 1984.

65- **Lukas, G,** history and classconsciousness, Merlimpress, Moescow, London, 1971.

66- **Lynn Smith, and Raul E. Zopf**, "Principles of Inductine Rural Sociology", F.A Davis company, U. S. A, 1970.

67- **Margaret Guminskey Cleek et.al,** Perceived causes of Divorce : An Analysis of Inter - relationship, In journal of Marriage and The Family, Vol. 47,1985.

68- **Maria E. Canibal,** An Economic Approach to study The Marital Dissolution, In journal of Marriage and The Family,Vol.52, 1990.

69- **Mariel Brorgatta**, "Encyclopedia of Sociology", Vol.2, Edgrat, Brorgatta Edition Chief, University of Washington, New York, 1992.

70- **Marx**, A contribution of the critique of political economy, Moscow, 1971.

71- **Marx, K.,** The Poverty of Philosophy, Moescow, n, d, 1968.

72- **Matline, M:** The psychology of women, London. Harcourt Brace college publishers, 1996.

73- **Maynard, M:** Violence towards women. in D. Richardson & V. Robinson (Eds) introducing women's studies. Feminist theory and practice, London. Macmillan, 1993. .

74- **Michael Mann** "The International Encyclopedia of Sociology", New York, 1984.

75- **Moore, W,** "Functionaries" in Bottomore, T., and Nisbet, R., A history of sociological Analysis, London, Heinemann, 1978.

76- **Morgan:** Social Theory and the Family, R.K. P., London, Boston, 1975.

77- **N. W, Bell and E.F. Vogel**, A modern Introduction to the family, press 1960.

78- **Norval & others**, Divorce Among Sociologists Married to Sociologists In: Social problem, Vol.19, 1972.

79- **Parkin,** Ficlassine quality and political order., Moe Giddon press, London, 1971.

80- **R. Fletcher,** "The Marginal Sociology. Vol. 2, Development" Nelson's University Poperhachs, London, 1971.

81- **Rank R,** Toward a multiple perspective in family Theory and Practices, Family and Relations Vol. 32, No. 3Ju., 1983.

82- **Robert A. Lewis and Others,** Theorizing about the Quality and Stability of Marriage, by Free Press a Division of Macmillan Publishing Co., Inc, New York, 1979.

83- **Robert, L. sutherland and others;** "Introductory sociology", six Edition, U.S.A: J.B. Lippincott co., 1961, p.374.

84- **Rogers**, Social Change Rural Society, Applenton century, claffs Inc, N. Y.1960.

85- **Ronfeldt, H., Kinerling, R.& Arias, L:** Satisfaction with relationship power and the preparation of dating violence. Journal of marriage and the family, 1998.

86- **Samia Kadry,** Women's Activities and Status: The Case of Bedouin Women in Sinai, The Hague, October, 1990.

87- **Samuel Koeing,** Sociology, Bornes Noble Inc,N.Y1974.p279.

88- **Samuel Vuchinich,** Barbara De Baryshe: Marriage and Family Relation Factor Structure and Predictive of Questionnaire, Journal of Marriage and Family, Vol. 59, No. 4, Nov, 1997.

89- **Scanzani L., and Scanazani J.,** Men, Women and Change: Graw- mc, Hill, New York, 1976.

90- **Stanislon Andreski,** Herbert Spencer, Michael Joseph, LTD, great Britain, 1972.

91- **Stephen Mennell,** "Sociological Theory Uses", L.t.d.Nigeria 2nd Edition, 1980.

92- **Steven Vago**, Social change, second Edition, U.S.A: prentice Hall Inc, 1989.

93- **Steven, R. and Evelyn, E:** Depression in Marriage. New York: The Guilford press, 1990.

94- **Sutherland - L, Veroff -.:** "Predicting marital quality with narrative assessments of marital experience", journal of marriage and the family,55 (2) , May 1993.

95- **Suzanne Vaughan & anns, Mache**, Marital Disruption Among Professional Women, The Timing of career and family Events In: Social Problems, Vol. 31, February 1984.

96- **The Encyclopedia Brtanica Macropedid**, Vol.16.

97- **The Encyclopedia American International,** Edition, 1985.

98- **The Individual,** the family and social Good: personal Fulfillment in times of change Melton, Gary - B.Nebruska symposium on motivation, volume 42. University of Nebraska, 1995.

99- **Vogo, Solven,** Social change, second Edition, Englewood. Clifis, N.Y. 1989.

100- **Wassilions Fathenakis**: Changes Among Family in Europe and The Future of Early Childhood Education. Journal

Announcement, Germany, 1995.

101- **Waterbury, J.** The Egypt of Nasser and Sadat:, The Political Economy of the tow Regimes Princeton : Princeton Unic, Press, 1983.

102- **Waterbury,** The Soft State and The open Door Policy: Egypt's Experience With economic Liberization, 1974 - 1984, Comparative politics Vol. 18, No.1, 1985.

103- **Wesley R. Burr,** Theory Construction and the Sociology of the Family, by John Wiley and Sons, Inc, 1973.

104- **Zou, T:** The Reciprocal Relationship Between Marital Interaction and Marital Happiness: A three- Wave Study. J. Marriage and the Family, 1992, Vol 54.

# الملاحق

بيـــانات هــذه الاستمـــارة سريـــة

ولن تستخدم إلا بغرض البحث العلمي

استبيـــــان

التغير الاجتماعي وظاهرة الطلاق في المجتمع المصري

[ دراسة ميدانية على عينة من حديثي الزواج في محافظة القاهرة ]

## بيانات أولية

### ١- بيانات أولية عن الزوجة:

- الاسم [ اختياري ]
- السن:
- السن عند الزواج:
- محل الإقامة:
- الحالة التعليمية:
- المهنة:
- المرتب الشهري: (        ) إضافي يذكر: (        )
- دخل آخر يذكر: (        ) مصدر هذا الدخل (        )

### ٢- بيانات أولية عن الزوج:

- الاسم [ اختياري ]
- السن:
- السن عند الزواج:
- محل الإقامة:
- عدد الزوجات في العصمة:
- الحالة التعليمية:
- المهنة:
- المرتب الشهري: (        ) إضافي يذكر: (        )
- دخل آخر يذكر: (        ) مصدر هذا الدخل (        )

**أولاً: مرحلة الاختيار للزواج:**

**١- هل زوجك ؟**

- من الأقارب ( )
- من الأصدقاء ( )
- من الجيران ( )
- من زملاء الدراسة ( )
- من زملاء العمل ( )
- من المعارف ( )
- أخرى تذكر ( )

**٢- من المسئول عن الاختيار؟**

- أنت فقط ( )
- أنت و الأهل ( )
- الأهل فقط ( )
- الزملاء في العمل ( )
- الأصدقاء ( )
- الأقارب ( )
- آخرون يذكرون ( )

**٣- ماذا كان موقفك من هذا الاختيار؟**

أ- الاقتناع ( )

ب- التردد ( )

ج- الإجبار ( )

- أخرى تذكر ( )

**٤- إذا كانت الإجابة (ب أو ج) ما هي أسباب التردد أو الرفض؟ ( يسمح بأكثر من استجابة)**

- عدم التجانس العاطفي ( )
- عدم التجانس الفكري ( )
- عدم التكافؤ العلمي ( )
- عدم التكافؤ الاجتماعي ( )
- كبر سن الزوج ( )
- أخرى تذكر ( )

**ثانياً: مرحلة الزواج:**

**٥- هل كان الزواج عن حب ؟**

- نعم ( )
- لا ( )

**٦- ما هو مفهوم الحب في رأيك؟ ( يسمح بأكثر من استجابة )**

- الكلمة الطيبة ( )
- الراحة النفسية ( )
- الثقة المتبادلة ( )
- التجاوب والتعاطف ( )
- المشاركة والتعاون ( )
- أخرى تذكر ( )

**٧- إذا كانت الإجابة بنعم هل استمر الحب بعد الزواج؟**

- نعم ( )
- لا ( )
- استمر لفترة محدودة ( )

**٨- إذا كانت الإجابة (ب أ و ج) ما السبب في عدم استمرار الحب بعد الزواج؟ (يسمح بأكثر من استجابة).**

- انشغال الزوجة بتربية الأولاد ( )
- انشغال الزوج بالعمل ( )
- انشغال الزوج بجمع المال ( )
- سوء طباع الزوج ( )
- إدمان الزوج ( )
- أخرى تذكر ( )

**ثالثاً: الإقامة وشبكة العلاقات:**

**٩- أين تمت الإقامة بعد الزواج؟**

- في مسكن مستقل ( )
- مع أهل الزوج ( )
- مع أهل الزوجة ( )
- في شقة مفروشة ( )
- أخرى تذكر ( )

**١٠- إذا كانت الإقامة مع آخرين فما السبب في ذلك؟**

- عدم توافر الإمكانيات المادية ( )
- رغبة الزوج في العيش مع أسرته ( )
- رغبة الزوجة في العيش مع أسرتها ( )
- أخرى تذكر ( )

**١١- هل أدت إقامتكما مع آخرين إلى وجود خلافات بينك وبين زوجك ؟**

- نعم ( )
- لا ( )

**١٢- ما هي نوع العلاقة القائمة بينك وبين أهل زوجك ؟**

- حسنة ( )
- سيئة ( )
- عادية ( )

**١٣- إذا كانت العلاقة سيئة مع أهل الزوج فما هي الأسباب؟ (يسمح بأكثر من استجابة).**

أ- التدخل في الحياة الزوجية ( )

ب- اصطناع الخلافات اليومية ( )

ج- الغيرة ( )

د-عدم التوافق مع والدة الزوج ( )

**١٤- ما هي نوع العلاقة القائمة بين زوجك وبين أهلك؟**

- حسنة ( )

- سيئة ( )

- عادية ( )

**١٥- إذا كانت العلاقة سيئة فدا هي الأسباب ؟ (يسمح بأكثر من استجابة).**

- التدخل في الحياة الزوجية الخاصة ( )

- اصطناع الخلافات ( )

- عدم احترام الزوج لأهل الزوجة ( )

- اختلاف وجهات النظر ( )

**١٦- هل كان لهذه الخلافات تأثيرها في طلبك للطلاق ؟**

- نعم ( )

- لا ( )

**رابعاً: دخل الأسرة وسياسة الإنفاق:**

**١٧- هل تعرفي دخل زوجك كله؟**

- نعم ( )
- لا ( )

**١٨- هل زوجك يعرف دخلك كله ؟ (يسأل في حالة عمل الزوجة فقط).**

- نعم ( )
- لا ( )

**١٩- من منكما دخله أكبر؟**

- الزوج ( )

ب- الزوجة ( )

ج- متساويان تقريباً ( )

**٢٠- إذا كانت الإجابة (ب) هل هذا سبباً في وجود مشاكل بينكما؟**

- نعم ( )
- لا ( )

**٢١- إذا كانت الإجابة بنعم فما سبب ذلك ؟**

- إصرار الزوج على أخذ دخل الزوجة ( )
- الإحساس بالنقص تجاه الزوجة ( )
- أخرى تذكر ( )

**٢٢- من يقوم بتنظيم ميزانية الأسرة؟**

- الزوج ( )
- الزوجة ( )
- الزوجين معا ( )
- آخرون يذكرون ( )

**٢٣- هل تساهمي بدخلك في ميزانية الأسرة؟**

- نعم ( )
- لا ( )

**٢٤- إذا كانت الإجابة بنعم ما هو مقدار مساهمتك؟**

- بربعه ( )
- بنصفه ( )
- بثلاث أرباعه ( )
- بكل الدخل ( )
- أخرى تذكر ( )

**٢٥- هل تم هذا الإسهام ؟**

- برضا الزوجة ( )
- بإجبار من الزوج ( )
- باتفاق الزوجين معاً ( )

**٢٦- إذا كانت الإجابة بلا (أي عدم الإسهام ) فما سبب ذلك؟(يسمح بأكثر من استجابة).**

- الاتفاق على ذلك مسبقاً ( )
- الزوج لا يقبل الإسهام ( )
- لوجود التزامات أخرى ( )

**خامساً: اتخاذ القرارات في الأسرة:**

**٢٧- من يقوم بتحديد ميزانية الأسرة؟**

- الزوج فقط ( )
- الزوجة فقط ( )
- الزوجين معاً ( )
- أخرى تذكر ( )

**٢٨- إذا أردت شراء احتياجات للبيت والأبناء من يقوم باتخاذ قرار الشراء؟**

- الزوج فقط ( )
- الزوجة فقط ( )
- الزوجين معاً ( )
- أخرى تذكر ( )

**سادساً: العلاقات والأدوار الاجتماعية داخل الأسرة.**

**٢٩- هل عندك أولاد؟**

- نعم ( )
- لا ( )

**٣٠- إذا كانت الإجابة بنعم هل يشارك الزوج في تربية الأولاد؟**

- نعم دائماً ( )
- نعم أحياناً ( )
- لا مطلقاً ( )

**٣١- إذا كانت الإجابة بلا (أي لا يوجد أولاد) هل هذا هو السبب في الإقدام على الطلاق؟**

- نعم ( )
- لا ( )

**٣٢- هل نتج عن عملك حدوث مشكلات في الأسرة؟ (يسأل في حالة عمل الزوجة فقط)**

- نعم ( )
- لا ( )

**٣٣- إذا كانت الإجابة بنعم ما هي هذه المشكلات؟ (يسمح بأكثر من استجابة)**

- رجوع الزوجة للبيت في وقت متأخر ( )
- تعب الزوجة وعدم قدرتها على الوفاء بمطالب الزوج ( )
- عدم قدرة الزوجة على التوفيق بين العمل والبيت ( )

- أخرى تذكر ( )

**٣٤- هل يساعد الزوج في الأعمال المنزلية؟**

- نعم دائماً ( )
- نعم أحياناً ( )
- لا مطلقاً ( )

**٣٥- إذا كانت الإجابة لا مطلقاً هل هذا سبباً في وجود خلافات مع زوجك ؟**

- نعم ( )
- لا ( )

**٣٦- ما هو أسلوب التعامل السائد بينك وبين زوجك؟**

- أسلوب التفاهم والحوار ( )
- أسلوب الإيذاء اللفظي ( )
- أسلوب الإيذاء البدني ( )
- التجاهل وعدم الاهتمام ( )
- أخرى تذكر ( )

**٣٧- ما هي أسباب الرغبة في الطلاق؟ (يسمح بأكثر من استجابة)**

- سوء معاملة الزوج للزوجة ( )
- طرد الزوجة من منزل الزوجية ( )
- ترك الزوج للبيت ( )
- كثرة الخلافات مع أهل الزوج أو الزوجة ( )
- زواج الزوج من أخرى ( )
- إدمان الزوج ( )
- الخيانة الزوجية ( )
- عدم الإنجاب ( )
- أخرى تذكر ( )

بيانات هذه الاستمارة سرية

ولن تستخدم إلا بغرض البحث العلمي

دليل دراسة حالة متعمقة

التغير الاجتماعي وظاهرة الطلاق في المجتمع المصري

[دراسة ميدانية على عينة من حديثي الزواج في محافظة القاهرة]

**أولاً : بيانات عامة عن الحالات :**

١- جمع بيانات أولية عن كل من (المطلق والمطلقة) من حيث: الاسم (اختياري) - السن - المستوى التعليمي- المهنة (أساسية - ثانوية)- إجمالي الدخل الشهري للأسرة - مصادر الدخل - محل الميلاد - محل الإقامة الدائم - الديانة - عدد أفراد الأسرة- وصف سكن الزوجية ونمط الإقامة - الصلة القرابية بين الزوجين السابقين.

٢- جمع بيانات تفصيلية عن الزوجين السابقين (المطلقين) وتشمل:

- السن عند الزواج.
- فترة ما قبل الزواج (الخطبة)
- مدة الحياة الزوجية.
- فترة المعاشرة الزوجية.
- عمر الأبناء.
- عدد الزوجات في العصمة (للمطلق)
- نوع الطلاق ( رجعي – بائن – خلع )
- السن عند الطلاق.

**ثانياً : الحالة المعيشية الاجتماعية والاقتصادية لحالات الدراسة :**

- مدى كفاية إجمالي الدخل الشهري لسد احتياجات الأسرة.
- بنود الإنفاق داخل الأسرة.
- المسئول عن الإنفاق وتوجيهه داخل الأسرة.
- مدى المساهمة في تحمل الأعباء المادية داخل الأسرة.
- مدى وضوح الأمور المالية للأسرة والتصرف فيها.
- صاحب القرار في إدارة شؤون الأسرة.
- موقف الأسرة من الديون وأسبابها وكيفية سدادها.
- أهم مشاكل الأسرة من الناحية الاقتصادية وكيفية التغلب عليها.
- في حالة سفر أحد الزوجين السابقين (المطلقين) للخارج (يذكر مظاهر التغير في

معدلات الإنفاق وأنماط الاستهلاك داخل الأسرة).

**ثالثاً: التنشئة الاجتماعية والظروف المحيطة باسرتي المنشا لكل من المطلق والمطلقة:**

- أساليب التربية والتوجيه داخل أسرة المنشأ ومسئولية الإشراف عليها.
- موقف الأسرة من قيم الحب والعطف والتسامح والاحترام والتماسك الأسرى كما تعكسه اتجاهات الأفراد.
- نوعية الأصدقاء والبيئة المحيطة بالحالات.
- أساليب التعامل المعتادة بين الأبوين (أسلوب التفاهم والحوار، أسلوب الإيذاء اللفظي، أسلوب الإيذاء البدني، أسلوبي الإيذاء اللفظي والبدني معاً، أسلوب التجاهل وعدم الاهتمام) ووجهة نظر حالات الدراسة فيها.
- أهم وظيفة للأسرة من وجهة نظر حالات الدراسة (الوظيفة البيولوجية، الوظيفة الاقتصادية، الوظيفية الاجتماعية، الوظيفة النفسية، الوظيفة التربوية).

**رابعاً: العلاقات والأدوار الاجتماعية داخل الأسرة (بين الزوجين السابقين):**

- طبيعة العلاقة بين الزوجين السابقين (من حيث النواحي العاطفية والمادية ومن حيث درجة الشدة أو الليونة).
- مدى التفاهم والاتفاق بين الزوجين السابقين أو الأب والأم معاً في الأمور الخاصة بتربية الأبناء وتوجيههم.
- طبيعة المشكلات أو الخلافات التي نشبت بين الزوجين السابقين وأسبابها وكيفية التغلب عليها (خلافات مالية، خلافات تتعلق بأساليب التعامل المعتادة، خلافات تتعلق بتوزيع الأدوار وتقسيم العمل داخل الأسرة، خلافات تتعلق بعلاقة أحد الطرفين بأقارب الطرف الآخر).
- كيفية تقسيم العمل وتوزيع الأدوار داخل الأسرة (في الأعباء المنزلية وتحمل المسئولية وتربية الأبناء).
- مدى تعاون الزوجين السابقين في مواجهة المشكلات أو الصعاب التي يتعرضون لها (مدى الاهتمام بمعرفة المشكلة، ومدى الاهتمام بإيجاد حل لها، مدى المشاركة في سبيل حلها).

- مدى تغير الأدوار والعلاقات بين الزوجين السابقين في حالة سفر أحدهما للخارج.
- في حالة سفر أحد الزوجين السابقين للخارج (ما أثر السفر على طباع المهاجر وطريقة معاملته للطرف الآخر)؟

**خامساً: الأبعاد المؤثرة في عدم استقرار الزواج:**

- صاحب القرار في الزواج والاختيار وأثر ذلك على الاستقرار الزواجي.
- نمط إقامة الزوجين السابقين وأثره في الاستقرار الزواجي لهما.
- تأثير الزواج المبكر في حدوث عدم الاستقرار الزواجي.
- تأثير عجز الزوج عن الإنفاق في حدوث عدم الاستقرار الزواجي.
- تأثير عنف الزوج مع الزوجة وإساءة معاملته لها في حدوث عدم الاستقرار الزواجي.
- تأثير تعدد الزوجات أو زواج الزوج بأخرى في حدوث عدم الاستقرار الزواجي.
- تأثير عمل الزوجة على الاستقرار الزواجي.
- تأثير قوة موقف الزوجة أو ضعف موقفها في حدوث عدم الاستقرار الزواجي.
- تأثير بعض الظروف والسلوكيات السلبية المرضية كإدمان الزوج للمخدرات، والعجز الجنسي، وعقم أحد الزوجين، والخيانة الزوجية، في حدوث عدم الاستقرار الزواجي.
- تأثير النزاع المستمر وسوء العلاقة بين أحد الزوجين السابقين وأسرة الزوج الآخر في حدوث عدم الاستقرار الزواجي.
- تأثير عدم التفاهم وسوء العلاقة بين عائلة الزوج وعائلة الزوجة في حدوث عدم الاستقرار الزواجي.
- الأسباب الأخرى المؤدية إلى الفشل في الحياة الزوجية.

**سادساً: مظاهر انحلال أو تصدع الزواج:**

- تأثير النزاع المستمر بين الزوجين السابقين في حدوث عدم الاستقرار ووقوع الطلاق.

- تأثير هجر منزل الزوجية على العلاقة بين الزوجين السابقين وانهيار الزواج.
- تأثير التدخل من جانب أقارب الزوجين السابقين في حل النزاع وعودة الحياة الطبيعية بين الزوجين.
- مظاهر استخدام يمين الطلاق في نطاق التهديد، وأثره في انحلال الرابطة الزوجية.
- صاحب قرار الطلاق ورد فعل الطرف الآخر.

**سابعاً: آثار الطلاق:**

- تأثير الطلاق على المطلقات وأسرهن وأطفالهن.
- ترتيبات الإقامة بالنسبة للمطلقات وأطفالهن.
- ترتيبات الإعالة بالنسبة للمطلقات وأطفالهن.
- شبكة العلاقات والأدوار الخاصة بالمطلقات وأطفالهن.
- الظروف المحيطة بالزواج الثاني للمطلقات وتأثيره على أطفالهن.

**ثامناً: تأثير التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على ظاهرة الطلاق المبكر من وجهة نظر حالات الدراسة:**

- العوامل الاقتصادية المسئولة عن انتشار ظاهرة الطلاق المبكر داخل محيط الأسرة من وجهة نظر المبحوث(البطالة، الفقر، غلاء الأسعار أو ارتفاع تكاليف المعيشة، كثرة عرض السلع الاستهلاكية وظهور أنماط استهلاكية جديدة لم تكن موجودة من قبل، ظروف العمل الخاص ومشكلاته .. إلخ).
- العوامل الاجتماعية المسئولة عن انتشار ظاهرة الطلاق المبكر من وجهة نظر المبحوث (الإدمان، ضعف العلاقات الأسرية، هجرة الأزواج للخارج، تغير أساليب تربية وتنشئة الأبناء .. إلخ).
- العوامل الثقافية المسئولة عن انتشار ظاهرة الطلاق المبكر داخل محيط الأسرة من وجهة نظر المبحوث(تغير السلوكيات العامة والأخلاقيات والذوق العام، انتشار الدش والإنترنت والتليفون المحمول.. إلخ).
- القيم والمعايير الجديدة التي انتشرت في المجتمع وساعدت على انتشار

ظـاهرة الطـلاق المبكـر مـن وجهـة نظـر المبحـوث (انتـشار القـيم الاسـتهلاكية، تعظـيم السـيادة، انتـشار الفـساد، ضـعف مـشاعر الحـب والانـتماء والتماسـك الأسري، تغـير قـيم المكانة الاجتماعية، انتشار السلبية واللامبالاة .. إلخ)

- كيفيـة مواجهـة الأسرة والمجتمـع لتلـك الظـاهرة وسـبل الحـد منهـا مـن وجهة نظر المبحوث.

# حالات الدراسة الميدانية

**حالة رقم (١)**

| | |
|---|---|
| سن المطلقة وقت إجراء البحث: ٢٨ سنة.<br>السن عند الزواج: ٢٥ سنة.<br>السن عند الطلاق: ٢٦ سنة.<br>التعليم: معهد عالي للخدمة الاجتماعية.<br>المهنة: سكرتيرة.<br>مدة الحياة الزوجية: سنة واحدة.<br>فترة المعاشرة الزوجية: سنة واحدة.<br>محل الإقامة أثناء الزواج: مدينة نصر (الحي العاشر).<br>عدد الأبناء: ابنه واحدة.<br>شكل الطلاق: ودي.<br>الديانة: مسلمة. | سن المطلق: ٢٨ سنة.<br>السن عند الزواج: ٢٥ سنة.<br>السن عند الطلاق: ٢٦ سنة.<br>التعليم: معهد عالي للخدمة الاجتماعية.<br>المهنة: موظف بشركة غاز مصر.<br>الديانة: مسلم. |

تم طلاق الزوجين بعد سنة واحدة فقط من الزواج على الرغم من ارتباطهما عاطفياً قبل الزواج نظراً لكونهما زملاء دراسة وذلك لسوء طباع الزوج ومعاملته القاسية للزوجة، حيث كان الزوج عصبي، حاد المزاج، سليط اللسان، وكان دائماً ما يتعمد عدم احترام الزوجة والتقليل من شأنها والتعالي عليها أمام الآخرين معتقداً أن هناك فروقا كثيرة بينهما، وأنه الأفضل، وأيضاً لبخله الشديد ورغبته في الاستيلاء على الدخل الخاص بالزوجة الناتج عن عملها بمجال السكرتارية بإحدى الشركات الخاصة، كما قام بالاستيلاء على شبكة الزوجة أثناء فترة الخطوبة بحجة تجهيز شقة الزوجية، بالإضافة إلى عدم نضوج الزوج وغيرته العمياء على الزوجة، وجود علاقات نسائية له خارج إطار الزواج غير مراعياً لمشاعر الزوجة وكرامتها، وقد تم الطلاق بشكل ودي بتدخل أقارب الزوجين نتيجة لإصرار الزوجة على حدوث الطلاق.

ويعد الطلاق أقامت المطلقة وأبنتها مع أسرتها في مسكن العائلة، وقام والد الزوجة بالإنفاق على الابنة والحفيدة لرفض الزوج (المطلق) إرسال نفقة لابنته، حتى تزوجت هذه الحالة لمرة ثانية بعد فترة قصيرة من وقوع الطلاق (٩ شهور) أما الزوج فلم يتزوج مرة ثانية.

**حالة رقم (٢)**

| | |
|---|---|
| سن المطلقة وقت إجراء البحث: ٢٧ سنة.<br>السن عند الزواج: ٢٣ سنة.<br>السن عند الطلاق: ٢٦ سنة.<br>التعليم: ليسانس آداب.<br>المهنة: لا تعمل (ربة منزل).<br>مدة الحياة الزوجية: ٣ سنوات.<br>فترة المعاشرة الزوجية: ٣ سنوات.<br>محل الإقامة أثناء الزواج: مدينة نصر (الحي السابع).<br>عدد الأبناء: ابن واحد.<br>شكل الطلاق: ودي.<br>الديانة: مسلمة. | سن المطلق: ٢٩ سنة.<br>السن عند الزواج: ٢٥ سنة.<br>السن عند الطلاق: ٢٨ سنة.<br>التعليم: خريج الكلية الجوية.<br>المهنة: طيار مدني.<br>الديانة: مسلم. |

تزوج الزوجان زيجة تقليدية، بعد أن تم التعارف بينهما في حفل عرس أخو الزوج، حيث كانت الزوجة صديقة للعروس، وعاشا الزوجان معاً ثلاثة سنوات أنجبا فيها ولداً واحداً، وكانت الحياة الزوجية بينهما تتميز بالاستقرار المادي والنفسي والهدوء إلى أن اكتشفت الزوجة خيانة الزوج لها وذلك بعد أن لاحظت تأخره المستمر لأوقات طويلة خارج المنزل، وتغير طباعه واختلاف أسلوب معاملته لها، بالإضافة إلى جلوسه لساعات طويلة ليلاً يتحدث في التليفون، وعند سؤاله عن الشخص الذي يقوم بمكالمته، كان يقول أصدقاء الشغل، حيث قامت الزوجة بتتبع تلك المكالمات الليلية والتصنت عليها، ففوجئت بأنه على علاقة بامرأة أخرى، وأنه يقوم بمقابلتها والذهاب إليها في منزلها، وهنا قامت الزوجة بتسجيل إحدى هذه المكالمات وإسماعها لأسرته وذلك رغبة منها في إفضاح أمره أمام الجميع، وقد طلبت الزوجة الطلاق إلا أن الزوج قد رفض في البداية لعناده مع الزوجة ولم تنجح محاولات التدخل من جانب الأهل والأقارب للصلح بين الزوجين، وأمام إصرار الزوجة على الطلاق وتهديدها للزوج باللجوء إلى المحكمة ورفع دعوى خلع، قام الزوج بتطليقها، ومنذ وقوع الطلاق، والزوجة تقيم مع ابنها في منزل الأسرة (منزل والد الزوجة) وترفض حتى مجرد طرح الفكرة عليها بالزواج مرة ثانية، وذلك لصدمتها في هذا الزوج وشعورها بالكراهية تجاه الرجال جميعًا.

**حالة رقم (٣)**

| | |
|---|---|
| سن المطلقة وقت إجراء البحث: ٢٧ سنة. | سن المطلق: ٣١ سنة. |
| السن عند الزواج: ٢٣ سنة. | السن عند الزواج: ٢٧ سنة. |
| السن عند الطلاق: ٢٧ سنة. | السن عند الطلاق: ٣١ سنة. |
| التعليم: بكالوريوس تجارة. | التعليم: دبلوم تجارة. |
| المهنة: موظفة في مصلحة الضرائب. | المهنة: لا يعمل. |
| مدة الحياة الزوجية: ٤ سنوات. | الديانة: مسلم. |
| فترة المعاشرة الزوجية: ٣ سنوات. | |
| محل الإقامة أثناء الزواج: عزبة النخل. | |
| عدد الأبناء: ٢ (ولد وبنت). | |
| شكل الطلاق: خلع. | |
| الديانة: مسلمة. | |

تمت مخالعة هذه الزوجة لزوجها بعد مضي ٤ سنوات على حياتها الزوجية وبعد إنجابهما لطفلين، فعلى الرغم من ارتباطهما عاطفيا قبل الزواج، حيث كان الزوجان جيراناً في حي سكني واحد، إلا أن الأمور قد تبدلت تمامًا بعد الزواج وتحولت مشاعر الحب إلى كراهية من جانب الزوجة نتيجة لمعاناة الزوج من البطالة والإدمان، اللذان ترتب عليهما قيامه باستخدام العنف والإيذاء البدني بأساليبه المختلفة مع الزوجة، مما أدى إلى النزاع المستمر بين الزوجين وكثرة الخلافات والمشاجرات بين الزوج وأهل الزوجة مما أدى أيضًا إلى سوء العلاقة بينهما نتيجة لكثرة تعديه بالضرب على الزوجة، ومحاولته الاستيلاء على ما لديها من أموال لإنفاقها على جلب المخدرات.

وقد قامت الزوجة لمرات عديدة بهجر منزل الزوجية لرغبتها في الطلاق، ولكن مع تدخل أقارب الزوج وبعض الجيران وتعهدهم للزوجة بعدم قيام الزوج بهذه الأفعال مرة ثانية وبإقلاعه عن الإدمان والبحث عن عمل، كانت تقوم الزوجة بالرجوع للزوج ومسكن الزوجية أملاً في أن يتم إصلاحه وهدايته، إلا أنه أمام استمرار أحوال الزوج على هذا الشكل قامت الزوجة بهجر منزل الزوجية ولم تجد أمامها إلا طلب الطلاق وإنهاء هذه الحياة الزوجية

التعسة، إلا أن الزوج رفض وأصر على رفضه، فقامت الزوجة برفع دعوى خلع أمام محكمة الأسرة بمصر الجديدة، وتم فعلاً الحكم لها بمخالعة الزوج بعد مرور عام من رفع الدعوى.

ومنذ حدوث الانفصال عن الزوج وحتى قبل وقوع الخلع والزوجة تقيم مع أسرتها في مسكن العائلة، وتقوم بالإنفاق على أبنائها والتكفل بمتطلباتهم كاملة وذلك لبطالة الزوج ورفض أهله الإنفاق على الأبناء، ولذلك تلجأ هذه المطلقة إلى العمل لعدة ساعات إضافية بعد الظهر لزيادة الراتب والحوافز لتوفر النفقات اللازمة للأبناء وترفض هذه الحالة مبدأ الزواج لمرة ثانية، وتصر على العيش لتربية أبنائها فقط، أملاً منها في أن ترى هؤلاء الأبناء عند الكبر يقومون بتعويضها عما قد عاشته مع والدهم من خبرات مؤلمة.

**حالة رقم (٤)**

| | |
|---|---|
| سن المطلقة وقت إجراء البحث: ٣٧ سنة. | سن المطلق: ٤٢ سنة. |
| السن عند الزواج: ٣٥ سنة. | السن عند الزواج: ٤٠ سنة. |
| السن عند الطلاق: ٣٦ سنة. | السن عند الطلاق: ٤١ سنة. |
| التعليم: دكتوراه في الشريعة الإسلامية. | التعليم: بكالوريوس طب أسنان. |
| المهنة: دكتورة جامعية. | المهنة: طبيب أسنان. |
| مدة الحياة الزوجية: سنة واحدة. | |
| فترة المعاشرة الزوجية: سنة واحدة. | الديانة: مسلم. |
| محل الإقامة أثناء الزواج: مدينة نصر (الحي الثامن). | |
| عدد الأبناء: ابنة واحدة. | |
| شكل الطلاق: ودي. | |
| الديانة: مسلمة. | |

تم طلاق هذه الحالة بعد مرور سنة واحدة فقط من الزواج وبعد إنجابها لإبنة واحدة وذلك لعدة أسباب، أولها طمع الزوج في مال الزوجة وقيامه بالاستيلاء عليه عند سفرهما للعمل بالخارج بإحدى البلدان العربية، حيث قام الزوج بتحويل أموال الزوجة كاملة إلى أهله في مصر، تلك الأموال الناتجة عن عملها لمدة عام كامل بالخارج، بالإضافة إلى سوء

معاملته للزوجة ولجوءه الدائم إلى التعدي عليها بالضرب على الرغم من ارتفاع مكانتها في المجتمع تلك المكانة الناتجة عن ارتفاع المستوى التعليمي والثقافي والاجتماعي لها، مما أدى بالطبع إلى نفورها من هذا الزوج وقيامها بطلب الطلاق والإصرار عليه، وأمام طلبها هذا بالطلاق، قام الزوج بهجر منزل الزوجية نظرًا لامتلاك الزوجة له، وتم الطلاق بعد ذلك مباشرة بشكل ودي نتيجة لتدخل أهل الزوجين وأصدقائهما.

ومنذ حدوث الطلاق والمطلقة تقيم مع ابنتها في الشقة الخاصة بها، وتتكفل بنفقاتها كاملة نظرًا لرفض الأب (المطلق) الإنفاق على الابنة لطمعه الشديد فيما لدى الأم (المطلقة) من أموال. مما أدى إلى لجوئها إلى رفع دعوى قضائية أمام محكمة الأسرة بمدينة نصر للحصول على نفقة لأبنتها.

**حالة رقم (٥)**

| | |
|---|---|
| سن المطلقة وقت إجراء البحث: ٢٠ سنة. | سن المطلق: ٢٩ سنة. |
| السن عند الزواج: ١٨ سنة. | السن عند الزواج: ٢٧ سنة. |
| السن عند الطلاق: ١٩ سنة. | السن عند الطلاق: ٢٨ سنة. |
| التعليم: دبلوم تجارة. | التعليم: دبلوم تجارة. |
| المهنة: لا تعمل (ربة منزل). | المهنة: صاحب معرض تأجير سيارات. |
| مدة الحياة الزوجية: سنة واحدة. | |
| فترة المعاشرة الزوجية: سنة واحدة. | الديانة: مسلم. |
| محل الإقامة أثناء الزواج: شبرا (الساحل). | |
| عدد الأبناء: ولدين توأم. | |
| شكل الطلاق: ودي. | |
| الديانة: مسلمة. | |

تم طلاق هذه الحالة بعد مرور سنة واحدة فقط من زواجها وإنجابها لطفلين (توأم) وذلك نتيجة لخيانة الزوج للزوجة ومشاهدتها لخيانته لها داخل مسكن الزوجية، عندما كانت ذات يوم في زيارة لأقاربها وعند رجوعها للمنزل بشكل مفاجئ لنسيانها لبعض الأشياء وجدت الزوج مع امرأة أخرى في فراش الزوجية، مما أدى إلى طلبها للطلاق وإصرارها عليه

رغم محاولات البعض من الأقارب والجيران للصلح بينهما، وذلك لشعورها بعدم القدرة على الاستمرار في حياتها الزوجية مع هذا الزوج بعد خيانته لها، بالإضافة إلى كراهيتها له نتيجة لضعف شخصيته أمام والدته ومعاملته القاسية لها، وقيامه بالاعتداء عليها بالضرب هو وأخواته البنات لمرات كثيرة، وسوء العلاقة بينها وبين أهل الزوج.

قامت الزوجة بهجر منزل الزوجية بعد اكتشافها للخيانة مباشرة وأقامت هي وأولادها مع الوالدين في مسكن العائلة وبعد الطلاق قام أخو الزوجة (الخال) بالإنفاق على الأطفال، لرفض الأب الإنفاق عليهما، مما أدى إلى قيامها برفع دعوى نفقه أمام محكمة الأسرة بالزنانيري لإجبار الأب على دفع نفقة لأبنائه.

**حالة رقم (٦)**

| | |
|---|---|
| سن المطلقة وقت إجراء البحث: ٢٦ سنة. | سن المطلق: ٣٤ سنة. |
| السن عند الزواج: ٢٠ سنة. | السن عند الزواج: ٢٨ سنة. |
| السن عند الطلاق: ٢٤ سنة. | السن عند الطلاق: ٣٢ سنة. |
| التعليم: بكالوريوس تجارة خارجية –شعبة بريد. | التعليم: دبلوم تجارة. |
| المهنة: أخصائية تنظيم بالهيئة القومية للبريد. | المهنة: موظف في الضرائب العقارية. |
| مدة الحياة الزوجية: ٤ سنوات. | الديانة: مسلم. |
| فترة المعاشرة الزوجية: ٣ سنوات. | |
| محل الإقامة أثناء الزواج: الخليفة. | |
| عدد الأبناء: ابن واحد. | |
| شكل الطلاق: خلع. | |
| الديانة: مسلمة. | |

قامت هذه الحالة برفع دعوى خلع ضد زوجها بعد ٣ سنوات فقط من الزواج وبعد إنجابها لإبنها الوحيد مباشرة، وذلك على الرغم من ارتباطها عاطفيًا لمدة طويلة قبل الزواج، وذلك لعدة أسباب من أهمها الخيانة الزوجية، وإساءة معاملة الزوج لها، وكذلك بخل الزوج وحرصه الشديد على عدم الإنفاق رغم توفر القدرة المالية لديه.

وقد كانت العلاقة في بداية الزواج بين الزوجين تتسم بالاستقرار وذلك لارتباط الزوجين العاطفي

لفترة طويلة قبل الزواج، إلا أنه بمرور الوقت اكتشفت الزوجة بخل الزوج وقيامه بإفشاء أسرار العلاقة الزوجية والفراش بين أصدقائه وأقاربه، بالإضافة إلى اكتشافها لخيانته لها وقيامه بجلب النساء إلى شقة الزوجية بعد خروج الزوجة إلى العمل، وقد قامت الزوجة بهجر منزل الزوجية لمرات عديدة ولمدة شهور بسبب كثرة الخلافات والمشاجرات بينها وبين الزوج.

وعند طلب الزوجة للطلاق وإصرارها عليه حاول الزوج الانتقام منها بمحاولة إصابتها بمرض نفسي، حيث كان يقوم بفعل بعض الأشياء ثم إنكارها بعد ذلك مما أدى إلى إصابتها بحالة نفسية كانت تأخذ على أثرها بعض الأدوية المهدئة لمحاولة النوم وبخاصة عندما رفض أهل الزوجة في البداية تطليقها من الزوج وحاولوا فرض الزوج عليها رغبة منهم في استقرار حياتها وعدم طلاقها، إلا أن الأهل قد استجابوا بعد ذلك لطلب الزوجة، عندما بدأت حالتها الصحية في التدهور، وقاموا بمساعدتها على رفع دعوى خلع لتعنت الزوج وإصراره على الطلاق، وقامت المحكمة بالحكم لها بعد عام واحد فقط من رفع الدعوى.

وقد أقامت هذه الزوجة مع الأهل منذ اتخاذها قرار الطلاق ورفع دعوى الخلع في سكن العائلة وتقوم بالإنفاق على ابنها من الألف إلى الياء على حد قولها وذلك لرفض المطلق إرسال نفقة إلى الابن، مما دفعها إلى رفع دعوى نفقة أمام محكمة الأسرة بالزنانيري للحصول على حق ابنها من والده، بالإضافة إلى قيامها بالزواج لمرة ثانية من أحد زملاء العمل الذي ذكرت أنها قد اختارته بطريقة أكثر عقلانية من زوجها الأول، ولذلك فهي تعيش سعيدة معه الآن.

**حالة رقم (٧)**

| | |
|---|---|
| سن المطلقة وقت إجراء البحث: ٢٩ سنة. | سن المطلق: ٣٢ سنة. |
| السن عند الزواج: ٢٧ سنة. | السن عند الزواج: ٣٠ سنة. |
| السن عند الطلاق: ٢٩ سنة. | السن عند الطلاق: ٣٢ سنة. |
| التعليم: ماجستير في الآداب. | التعليم: بكالوريوس هندسة. |
| المهنة: معيدة جامعية. | المهنة: مهندس بإحدى شركات المقاولات. |
| مدة الحياة الزوجية: سنتين. | الديانة: مسلم. |
| فترة المعاشرة الزوجية: ٣ شهور. | |
| محل الإقامة أثناء الزواج: مدينة نصر (الحي الثامن). | |

| | |
|---|---|
| عدد الأبناء: لا يوجد.<br>شكل الطلاق: رسمي بالمحكمة.<br>الديانة: مسلمة. | |

قامت هذه الحالة بطلب الطلاق من زوجها بعد مضي ثلاثة شهور فقط على زواجها نظرًا لاكتشافها إصابة الزوج بحالة من العجز الجنسي الكامل والتي يستحيل استمرار الحياة الزوجية معها. وكانت الزوجة في البداية (أثناء فترة الخطوبة) تشعر بالارتياح للزوج، إلا أنه بعد مرور وقت قصير جدًا من الزواج فوجئت الزوجة بقسوة الزوج وسوء معاملته وعدم احترامه لها والفتور العاطفي تجاهها، حيث كان الزوج دائم الشجار مع الزوجة على أتفه الأسباب، وكذلك دائم الإهانة والسب والضرب لها خلال فترة المعاشرة الزوجية القصيرة التي قضتها معه وذلك لشعور الزوج بالعجز الذي يدفعه إلى محاولة تعويض ذلك ولإثبات رجولته عن طريق ضرب الزوجة وسبها ولعنها بأقذر الشتائم (على حد قولها).

وبعد اتخاذ الزوجة لقرار الطلاق قامت بهجر منزل الزوجية والذهاب إلى منزل والدها ورفضت أي محاولات للصلح لعلمها أن حالة الزوج المرضية ميئوس منها ولا أمل في شفائه كما أخبرها الأطباء، إلا أن الزوج قد رفض الطلاق مما اضطر الزوجة إلى قيامها برفع دعوى طلاق للضرر أمام محكمة الأسرة بمدينة نصر وتم الحكم لها بالطلاق بعد إثباتها لعجز الزوج جنسيًا بعد مضي عامين من رفع دعوى الطلاق.

**حالة رقم (٨)**

| | |
|---|---|
| سن المطلقة وقت إجراء البحث: ٢٧ سنة.<br>السن عند الزواج: ٢٢ سنة.<br>السن عند الطلاق: ٢٧ سنة.<br>التعليم: ليسانس آداب.<br>المهنة: إحصائية اجتماعية في وزارة التضامن الاجتماعي.<br>مدة الحياة الزوجية: ٥ سنوات.<br>فترة المعاشرة الزوجية: سنتين. | سن المطلق: ٣٣ سنة.<br>السن عند الزواج: ٢٨ سنة.<br>السن عند الطلاق: ٣٣ سنة.<br>التعليم: معهد فني فوق متوسط.<br>المهنة: يعمل بالخارج (صاحب مطعم بالسعودية).<br>الديانة: مسلم. |

| | |
|---|---|
| محل الإقامة أثناء الزواج: مدينة نصر (الحي السادس).<br>عدد الأبناء: لا يوجد.<br>شكل الطلاق: رسمي بالمحكمة.<br>الديانة: مسلمة. | |

تم طلب الطلاق من جانب هذه الحالة بعد مرور سنتين فقط على زواجها من ابن عم والدتها والذي يمتلك مطعمًا لتقديم الوجبات الجاهزة بالسعودية وذلك لعدة أسباب كان من أهمها عدم الإنجاب نتيجة لإصابة الزوج في صغره بإحدى الأمراض التي أدت إلى التأثير على القدرة الإنجابية لديه، مما أدى إلى تكرار الحمل والإجهاض لمرات عديدة، مما أثر على صحة الزوجة وحالتها النفسية بالسلب وذلك لرغبتها الملحة في الإنجاب، بالإضافة إلى سوء معاملته للزوجة وتكرار التعدي عليها بالضرب خلال فترة تواجده القصيرة في مصر أثناء نزوله لقضاء الإجازة السنوية، حيث كان الزوج دائم النزاع مع الزوجة لإحساسه بالنقص تجاهها لكونها أعلى منه في المستوى التعليمي والثقافي، بالإضافة إلى غياب الانسجام العاطفي بين الزوجين نتيجة لسفر الزوج للخارج وغيابه عن الزوجة لفترات طويلة.

وقد قامت الزوجة بهجر منزل الزوجية فورًا عند اتخاذها لقرار الطلاق، وقد حاول بعض الأقارب التدخل لحل النزاع والصلح بين الزوجين، إلا أن الزوجة رفضت لإصرارها على حدوث الطلاق، وقد رفض الزوج الطلاق لرغبته في الاحتفاظ بالزوجة، نظرًا لإصابته بحب التملك (على حد قولها)، وأمام هذا الرفض من جانب الزوج لجأت الزوجة إلى محكمة الأسرة بمدينة نصر وقامت برفع دعوى طلاق للضرر، وقد حكمت لها المحكمة بعد مضي ثلاث سنوات من رفع الدعوى بالطلاق وبمتجمد نفقة متعة ومؤخر حوالي ١٣٠٠٠ جنيه.

**حالة رقم (٩)**

| | |
|---|---|
| سن المطلقة وقت إجراء البحث: ٢٩ سنة. | سن المطلق: ٣١ سنة. |
| السن عند الزواج: ٢٦ سنة. | السن عند الزواج: ٢٨ سنة. |
| السن عند الطلاق: ٢٩ سنة. | السن عند الطلاق: ٣١ سنة. |

| | |
|---|---|
| التعليم: بكالوريوس طب.<br>المهنة: طبيبة في مستشفى الشرطة.<br>مدة الحياة الزوجية: ٣ سنوات.<br>فترة المعاشرة الزوجية: سنتين.<br>محل الإقامة أثناء الزواج: مصر الجديدة.<br>عدد الأبناء: ابن واحد.<br>شكل الطلاق: خلع.<br><br>الديانة: مسلمة. | التعليم: خريج كلية الشرطة.<br>المهنة: ضابط شرطة.<br><br>الديانة: مسلم. |

قامت هذه الحالة برفع دعوى خلع بعد مضي سنتين فقط على زواجها وإنجابها لأبنها الوحيد، وذلك لسوء معاملة الزوج وإهانته المستمرة لها، حيث كان الزوج من عائلة ذات مستوى اجتماعي واقتصادي منخفض مقارنة بالزوجة الغنية ذات المستوى الاقتصادي المرتفع، مما جعله يشعر بالنقص والغيرة الشديدة تجاهها، الأمر الذي كان يدفعه إلى محاولة تعويض هذا النقص بالقيام بضرب الزوجة والاعتداء عليها بالإضافة إلى بخل الزوج وعدم إنفاقه على الزوجة والابن، وذلك لطمعه فيما لدى الزوجة من أموال وممتلكات، نظرًا لثراء والدها الذي يعمل بالسلك الدبلوماسي، والذي قام بإحضار الشقة والأثاث الفاخر وجميع التجهيزات الخاصة بالزواج، حتى أنه كان يقوم بالإنفاق على ابنته (الزوجة) وهي في بيت زوجها نتيجة لعدم إنفاق الزوج عليها.

وقد فشلت كل محاولات الصلح بين الزوجين من جانب أصدقاء الزوج لإصرار الزوجة على الطلاق، إلا أن الزوج أمام هذا الإصرار من جانب الزوجة على حدوث الطلاق قد أصر على عدم التطليق على الرغم من علمه بمدى كراهية الزوجة له وبعدم رغبتها في العيش معه. نتيجة لتسلطه وغروره نتيجة لكونه ضابطًا للشرطة (على حد قولها)، وكذلك لرفض الزوجة الرجوع إليه ورغبتها الشديدة في الخلاص منه. مما دفع بالزوجة إلى القيام برفع دعوى خلع أمام محكمة الأسرة بمصر الجديدة، وقد تم الحكم لها بالخلع بعد مرور سنة واحدة من رفع الدعوى.

وتقيم الزوجة منذ اتخاذها لقرار الخلع والانفصال عن الزوج في شقتها الخاصة بها مع ابنها بعد قيام الزوج بتركها نظرًا لامتلاك الزوجة لها، كما تقوم هي ووالدها بالإنفاق على

الابن نظرًا لتعنت الأب (المطلق) وإصراره على عدم دفع نفقة شهرية له.

**حالة رقم (١٠)**

| | |
|---|---|
| سن المطلقة وقت إجراء البحث: ٢٥ سنة. | سن المطلق: ٢٧ سنة. |
| السن عند الزواج: ٢١ سنة. | السن عند الزواج: ٢٣ سنة. |
| السن عند الطلاق: ٢٣ سنة. | السن عند الطلاق: ٢٥ سنة. |
| التعليم: أمية. | التعليم: يقرأ ويكتب. |
| المهنة: خادمة. | المهنة: نجار. |
| مدة الحياة الزوجية: سنتين. | الديانة: مسلم. |
| فترة المعاشرة الزوجية: سنتين. | |
| محل الإقامة أثناء الزواج: المرج. | |
| عدد الأبناء: ابن واحد. | |
| شكل الطلاق: ودي. | |
| الديانة: مسلمة. | |

قامت هذه الزوجة بالطلاق من زوجها بعد مرور سنتين على زواجها وإنجابها لإبن واحد فقط، وذلك لعدة أسباب من أهمها إدمان الزوج وتعاطيه للمواد المخدرة التي تجعله دائم الإساءة إليها والتعدي عليها بالضرب، بالإضافة إلى عدم توافر عمل دائم للزوج، حيث كان يعمل بشكل غير منتظم، وبالتالي عدم قدرته على توفير دخل يكفي لسد حاجات الأسرة من مأكل ومشرب وملبس وإيجار لشقة قانون جديد، حيث كانت الزوجة تعمل ليلاً ونهارًا في نظافة البيوت وخدمتها لكي تستطيع توفير لقمة العيش لها ولزوجها. وقد كانت الزوجة في بداية زواجها تقيم مع والدة الزوج وأخواته في شقة أهل الزوج، ولكن نتيجة لكثرة الخلافات بينها وبين أهله لتدخل الحماة في كل كبيرة وصغيرة في حياة الزوجين وعدم ارتياح الزوجة لذلك، رفضت الزوجة استمرار الإقامة المشتركة مع أهل الزوج وطالبت الزوج بإيجاد مسكن مستقل لها، كان يدفع له شهريًا ١٥٠ جنيه من عمل الزوجة.

وقد كانت العلاقة بين الزوجين في بداية الزواج تتسم بالحب، إلا أن بعد إدمان الزوج للمخدرات، بدأت معاملته تختلف تمامًا مع الزوجة، وأصبح دائم التعدي عليها بالضرب المبرح

مما أدى إلى قيامها بهجر منزل الزوجية لمرات عديدة والذهاب إلى منزل أسرتها، وذلك في محاولة منها لإثنائه عن طريق الإدمان واستخدام العنف معها. إلا أنه مع استمرار حال الزوج على هذا الشكل واستقلال الزوجة ماديًا نتيجة لعملها، كان إصرار الزوجة على حدوث الطلاق.

وبعد إتمام الطلاق بشكل ودي لتدخل أهل الزوجين أقامت الزوجة مع والدتها في مسكن العائلة كما قامت بإجراء عملية تفريغ لإجهاض نفسها فور علمها بحملها الثاني، وذلك لعدم رغبتها في الإنجاب لمرة ثانية من هذا الزوج حتى تتاح لها الفرصة بشكل أكبر للزواج مرة ثانية، وبالفعل تزوجت هذه المطلقة بعد شهور قليلة من طلاقها بأحد أقاربها (ابن الخالة) الذي ذكرت عنه أنه يعاملها معاملة حسنة ويتقي الله فيها وفي ابنها الصغير، كما قامت برفع دعوى نفقة ضد زوجها الأول (مطلقها) لعدم رغبته في الإنفاق على ابنه.

**حالة رقم (١١)**

| | |
|---|---|
| سن المطلقة وقت إجراء البحث: ٢٥ سنة. | سن المطلق: ٣٠ سنة. |
| السن عند الزواج: ٢٢ سنة. | السن عند الزواج: ٢٧ سنة. |
| السن عند الطلاق: ٢٤ سنة. | السن عند الطلاق: ٢٩ سنة. |
| التعليم: بكالوريوس تجارة. | التعليم: بكالوريوس تجارة. |
| المهنة: محاسبة. | المهنة: يعمل بالخارج (محاسب بإحدى المستشفيات في أبو ظبي). |
| مدة الحياة الزوجية: سنتين. | الديانة: مسلم. |
| فترة المعاشرة الزوجية: ٦ شهور. | |
| محل الإقامة أثناء الزواج: الزيتون. | |
| عدد الأبناء: ابن واحد. | |
| شكل الطلاق: خلع. | |
| الديانة: مسلمة. | |

قامت هذه الحالة بمخالعة زوجها بعد مرور سنتين على زواجها، وإنجابها لابن واحد فقط، وذلك بعد قيامها برفع دعوى خلع أمام محكمة الأسرة بمصر الجديدة بعد مضي ٦ شهور فقط على معاشرتها للزوج، وذلك بعد سفرها معه للعمل بدولة الإمارات العربية، وإساءة معاملته لها وتعديه المستمر عليها بالضرب، بل وقيامه بحبسها في المنزل أيضًا مما أدى

إلى هروبها وقدومها إلى مصر للطلاق منه.

وقد أقامت الزوجة في منزل أسرتها هي وابنها منذ رجوعها إلى مصر وذلك لقيام أهل الزوج بعد الاتفاق معه بالاستيلاء على أثاث منزلها وبيعه ورفضت الرجوع للزوج الذي تتهمه بأنه مريض نفسيًا ويحتاج إلى العلاج النفسي، كما أنها قد خشيت على نفسها وعلى ابنها من البقاء معه أو الاستمرار في الزواج منه.

وقد أدى تدخل أهل الزوج وبخاصة الوالدة في المشكلة إلى تصعيد حجم الخلاف بين الزوجين والوصول بهم إلى إصرار الزوج على عدم تطليق الزوجة، مما أدى إلى قيامها برفع دعوى خلع وقبولها التنازل عن جميع حقوقها المادية في سبيل الخلاص من هذا الزوج والحصول على حريتها والعيش في أمان مع ابنها بعيدًا عن هذا الزوج الذي لا يمكن تحمله (على حد قولها).

وقد قامت هذه الحالة قبل الحكم لها بالخلع برفع دعوى تبديد منقولات ضد زوجها وتمكنت من الحصول على حكم عليه بالسجن لمدة عام، مما أدى إلى ازدياد حدة الخلاف بينها وبين الزوج، وقام الزوج بمنعها بالقوة من الدخول إلى مسكن الزوجية أو الإقامة فيه، وهي تحاول الآن جاهدة ومنذ حصولها على حكم بمخالعة الزوج الحصول على قرار من النائب العام بتمكينها من منزل (مسكن) الزوجية لكونها حاضنة، كما قامت برفع دعوى نفقه ضد مطلقها للحصول على نفقة شهرية لطفلها الصغير.

**حالة رقم (١٢)**

| | |
|---|---|
| سن المطلقة وقت إجراء البحث: ٢٥ سنة.<br>السن عند الزواج: ٢٣ سنة.<br>السن عند الطلاق: ٢٥ سنة.<br>التعليم: تقرأ وتكتب.<br>المهنة: لا تعمل (ربة منزل).<br>مدة الحياة الزوجية: سنتين.<br>فترة المعاشرة الزوجية: سنتين.<br>محل الإقامة أثناء الزواج: الجمالية.<br>عدد الأبناء: ابنة واحدة. | سن المطلق: ٣٠ سنة.<br>السن عند الزواج: ٢٨ سنة.<br>السن عند الطلاق: ٣٠ سنة.<br>التعليم: يقرأ ويكتب.<br>المهنة: صاحب مصنع نحاس بخان الخليلي.<br>الديانة: مسلم. |

| | |
|---|---|
| شكل الطلاق: ودي.<br>الديانة: مسلمة. | |

تم طلاق هذه الحالة من زوجها بعد مرور سنتين فقط على حياتها الزوجية وبعد إنجابها لإبنة واحدة، وذلك لتعدد علاقات الزوج النسائية، وتعاطيه المخدرات وعدم إنفاقه على الزوجة والإبنة، حيث كان هذا الزوج دائم القيام بعمليات النصب والاحتيال على الفتيات، حيث كان يقوم بخطبتهن لفترات قصيرة دون إخبارهن بأنه متزوج ثم يتركهن بعد الاستيلاء على ما لديهن من أموال.

وقد قام الزوج بترك منزل الزوجية لمرات كثيرة لفترات محدودة وكانت الزوجة لا تعلم عنه شيئًا أثناء غيابه، وعند عودته كانت تقوم بسؤاله عن سبب غيابه ومكان تواجده أثناء تركه للمنزل، فكان يمتنع عن الإجابة عليها ويلجأ إلى افتعال المشاجرات والمنازعات للهروب من هذا السؤال والتأثير عليها لنسيانه، وكانت الزوجة تتحمل رغبة منها في العيش وتربية الابنة وأملاً في أن ينصلح حال الزوج.

وقد قامت الزوجة بطلب الطلاق من الزوج فور علمها بموضوع خطبة الفتيات وعندها قام الزوج بهجر منزل الزوجية والامتناع عن الإنفاق على الأسرة لمدة شهر قبل وقوع الطلاق، وقد لجأت الزوجة أثناء هذه الفترة إلى أهل الزوج لطلب المساعدة المالية والتدخل لإقناع الزوج بالإنفاق على الابنة، ولكنهم تخلوا عنها ماديًا ومعنويًا، بالإضافة إلى قيامهم بسبها وشتمها وإنكار الزوج منها.

وبعد تدخل الجيران وبعض أقارب الزوج قام الزوج بالتطليق بشكل ودي، ومنذ حدوث الطلاق لم يحاول الأب (المطلق) السؤال عن الابنة، أو إرسال أي نفقات إليها رغم مرضها وتكرار إصابتها بأزمات ربوية حادة ناتجة عن معاناتها من مرض الحساسية في الصدر، مما أدى إلى قيامها برفع دعوى نفقة أمام محكمة الزنانيري للحصول على نفقة شهرية لابنتها المريضة.

**حالة رقم (١٣)**

| | |
|---|---|
| سن المطلقة وقت إجراء البحث: ٢٤ سنة. | سن المطلق: ٤١ سنة. |
| السن عند الزواج: ١٨ سنة. | السن عند الزواج: ٣٥ سنة. |
| السن عند الطلاق: ٢٣ سنة. | السن عند الطلاق: ٤٠ سنة. |

| | |
|---|---|
| التعليم: تقرأ وتكتب.<br>المهنة: لا تعمل (ربة منزل).<br>مدة الحياة الزوجية: ٥ سنوات.<br>فترة المعاشرة الزوجية: ٥ سنوات.<br>محل الإقامة أثناء الزواج: المطرية.<br>عدد الأبناء: ٢ (ولد وبنت).<br>شكل الطلاق: ودي.<br>الديانة: مسلمة. | التعليم: دبلوم تجارة.<br>المهنة: طباخ بإحدى الفنادق.<br>الديانة: مسلم. |

تم طلاق هذه الحالة من زوجها بعد مرور خمس سنوات على زواجها وإنجابها لاثنين من الأبناء وذلك لعدة أسباب من أهمها عدم رغبة الزوج في الإنفاق على الأسرة، وسوء معاملته للزوجة، وكذلك عدم التكافؤ في السن بين الزوجين، حيث كان الزوج يكبر الزوجة بحوالي ١٧ سنة، مما أدى إلى غياب التفاهم والانسجام بينهما، خاصة وأن الزوج قد سافر للخارج عدة مرات أثناء فترة زواجهما القصيرة.

وقد عانت هذه الحالة كثيرًا من بخل الزوج وحرصه الشديد ورغبته في عدم الإنفاق حتى على أساسيات الحياة، ومتطلبات الأبناء الضرورية، حيث كانت والدة الزوجة تقوم بالإنفاق عليها أثناء زواجها من هذا الزوج، هذا بالإضافة إلى لجوئه المستمر إلى استخدام العنف ضدها خاصة عند قيامها بطلب نفقات أو مصروفات للبيت أو للأبناء.

وقد قامت الزوجة فور اتخاذها لقرار الطلاق بهجر منزل الزوجية والإقامة مع الوالدة في مسكن العائلة، وكان الزوج في البداية يرفض التطليق لإذلال الزوجة، إلا أنه أمام إصرار الزوجة وتهديدها له باللجوء إلى محكمة الأسرة لرفع دعوى طلاق ونفقة قام بتطليقها.

**حالة رقم (١٤)**

| | |
|---|---|
| سن المطلقة وقت إجراء البحث: ٢٥ سنة.<br>السن عند الزواج: ٢٢ سنة.<br>السن عند الطلاق: ٢٥ سنة. | سن المطلق: ٢٦ سنة.<br>السن عند الزواج: ٢٣ سنة.<br>السن عند الطلاق: ٢٦ سنة. |

| | |
|---|---|
| التعليم: ليسانس حقوق.<br>المهنة: محامية بإحدى مكاتب المحاماة.<br>مدة الحياة الزوجية: ٣ سنوات.<br>فترة المعاشرة الزوجية: سنتين.<br>محل الإقامة أثناء الزواج: العباسية.<br>عدد الأبناء: ابن واحد.<br>شكل الطلاق: خلع.<br>الديانة: مسلمة. | التعليم: معهد سنتين.<br>المهنة: لا يعمل (موظف بإحدى الشركات الخاصة سابقًا).<br>الديانة: مسلم. |

تم طلاق هذه الحالة بعد مرور ثلاثة سنوات من الزواج، وبعد إنجابها لإبنها الوحيد، حيث لم تدم معاشرتها لزوجها سوى عامين اثنين فقط، وبعدها قامت برفع دعوى خلع، وتمت مخالعتها لزوجها بعد مرور عام منْ تاريخ رفع دعوى الخلع.

وقد قامت هذه الحالة بمخالعة زوجها لأسباب عديدة كان من أهمها سوء معاملته لها وضربها ضربًا مبرحًا، بالإضافة إلى بطالته وقلة دخله الناتجان عن رفضه للعمل وعدم تحمله للمسئولية نتيجة للتدليل الزائد من جانب والده، بالإضافة إلى سوء علاقة الزوجة بوالد الزوج الذي كان يرغب في زواج الإبن من إبنة أخته وكراهيته للزوجة لإصرار إبنه على الارتباط بها، لذلك كان هو المحرض الأول للزوج على إثارة المشاكل مع الزوجة، وضربها وتركها كثيرًا بمفردها في البيت والجلوس مع أصحابه على المقهى طوال الليل. حيث كان دائم القول له (سبها وأنا هاجوزك ست ستها، أخلص منها بس ومايهمكش حاجة).

وكانت الزوجة في البداية ترفض إنهاء الحياة الزوجية من أجل تحقيق الاستقرار الأسري لابنها، ولكنها قد تيقنت بمرور الوقت استحالة استمرار العيش مع هذا الزوج فقامت بطلب الطلاق إلا أنه رفض فلجأت إلى محكمة الأسرة بمصر الجديدة وقامت برفع دعوى الخلع.

وقد قامت هذه الحالة بهجر منزل الزوجية منذ اتخاذها لقرار الخلع وتقيم الآن مع ابنها في منزل العائلة، كما تتحمل مسئولية الإنفاق على الإبن كاملة بمفردها وذلك لتعنت الأب (المطلق) وأهله وإصرارهم على عدم إرسال نفقة للطفلة الصغيرة، مما أدى بها إلى القيام برفع دعوى نفقه أمام محكمة الأسرة أيضًا، للحصول على حقوق الابنة الشرعية والقانونية من أبيها.

**حالة رقم (١٥)**

| | |
|---|---|
| سن المطلقة وقت إجراء البحث: ٢٣ سنة.<br>السن عند الزواج: ٢٠ سنة.<br>السن عند الطلاق: ٢١ سنة.<br>التعليم: تقرأ وتكتب.<br>المهنة: لا تعمل (ربة منزل).<br>مدة الحياة الزوجية: سنة واحدة.<br>فترة المعاشرة الزوجية: سنة واحدة.<br>محل الإقامة أثناء الزواج: مدينة نصر (الحي العاشر).<br>عدد الأبناء: ابن واحد.<br>شكل الطلاق: ودي.<br>الديانة: مسلمة. | سن المطلق: ٣٢ سنة.<br>السن عند الزواج: ٢٩ سنة.<br>السن عند الطلاق: ٣٠ سنة.<br>التعليم: دبلوم سياحة وفنادق.<br>المهنة: تاجر زجاج.<br>الديانة: مسلم. |

تم طلاق هذه الحالة من زوجها بعد مرور عام واحد فقط على الزواج وبعد إنجابها لابنها الوحيد، وذلك لعدم التكافؤ بين الزوجين نتيجة لاختلاف المستوى التعليمي والاجتماعي بينهما لصالح الزوج، مما أدى إلى شعور الزوج بالفتور والجفاء على الرغم من محاولة الزوجة التقرب منه نتيجة لعدم اقتناعه بها ورفضه لشخصيتها وأسلوبها في الحياة والتفكير.

وقد عانت هذه الحالة من كثرة الخلافات والمشاجرات بينها وبين الزوج نتيجة لعدم التفاهم وعدم قدرتها على مشاركة الزوج في أفكاره وعدم محاولتها إبداء الرأي في أي مشكلة يتعرض لها الزوج، بالإضافة إلى رفضها لأسلوب تعامله معها، حيث أن تعالي الزوج عليها قد أدى إلى شعورها بالدونية وعدم الثقة في النفس، وكذلك الشعور الدائم بالمهانة، بالإضافة إلى النزاع المستمر وسوء العلاقة بين الزوج والحماة (والدة الزوجة) نتيجة لتدخلها الدائم في شئون الحياة الزوجية بين الزوجين، خاصة وأن الزوج كان يحب الانطواء والاستقلالية وعدم الاندماج مع الآخرين وبخاصة أهل الزوجة وذلك لانخفاض مستواهم الفكري

والاجتماعي واختلاف عاداتهم وطباعهم عنه.

وقد حاول بعض الأقارب من الأسرتين التدخل للصلح ومحاولة فض النزاع بين الزوج والزوجة، إلا أن هذه المحاولات قد باءت بالفشل نتيجة لإصرار الزوج على تطليق الزوجة، وبعد الطلاق قامت الزوجة بهجر منزل الزوجية وانتقلت للإقامة مع أسرتها، وكان الطلاق بالنسبة لها في البداية صدمة قوية، إلا أنه بمرور الوقت نجحت الزوجة في التخلص من هذه الصدمة، وتزوجت لمرة ثانية من أحد معارف الأب وتعيش الآن حياة سعيدة مع الزوج الثاني، أما مطلقها فقد تزوج هو الآخر بعد طلاقه لها مباشرة من امرأة ذات مستوى تعليمي واجتماعي مرتفع.

**حالة رقم (١٦)**

| | |
|---|---|
| سن المطلقة وقت إجراء البحث: ٣٠ سنة. | سن المطلق: ٣٣ سنة. |
| السن عند الزواج: ٢٥ سنة. | السن عند الزواج: ٢٨ سنة. |
| السن عند الطلاق: ٣٠ سنة. | السن عند الطلاق: ٣٣ سنة. |
| التعليم: ليسانس آداب. | التعليم: خريج معهد أمناء الشرطة. |
| المهنة: موظفة بشئون العاملين في جامعة القاهرة. | المهنة: أمين شرطة. |
| مدة الحياة الزوجية: ٥ سنوات. | |
| فترة المعاشرة الزوجية: ٣ سنوات. | الديانة: مسلم. |
| محل الإقامة أثناء الزواج: باب الشعرية. | |
| عدد الأبناء: لا يوجد. | |
| شكل الطلاق: رسمي بالمحكمة. | |
| الديانة: مسلمة. | |

تم طلاق هذه الزوجة من زوجها بناء على حكم قضائي بعد حياة زوجية دامت لمدة ٥ سنوات، كانت فترة معاشرتها لزوجها خلالهم ثلاثة سنوات فقط، وذلك بسبب زواج الزوج من امرأة أخرى بغرض الإنجاب نظرًا لمعاناة هذه الحالة من العقم وعدم القدرة على الإنجاب.

وقد ذكرت هذه الحالة أن العلاقة بينها وبين زوجها السابق (مطلقها) كانت تتسم في البداية بالحب ووجود المودة والرحمة، وأنه لم تكن هناك أية خلافات مع الزوج من أي نوع،

حيث كان زوجًا مثاليًا، إلا أنه بعد مرور فترة من الحياة الزوجية بدأت الخلافات بينهما تظهر بشكل كبير بسبب كثرة نزاعاتها مع أهل الزوج وبخاصة الأم التي كانت تضغط عليه دائمًا لتطليقها والزواج من امرأة أخرى وإنجاب الأطفال، وكذلك لرغبته الملحة في الإنجاب وإشعاره لها دائمًا بالنقص والاختلاف عن الأخريات وقد حاول الزوج إقناع الزوجة لمرات عديدة بضرورة تقبل وجود زوجة أخرى في حياته، واعدًا إياها بأنها سوف تكون المفضلة لديه، وأن هذه الأخرى هي فقط مجرد وعاء للإنجاب، إلا أن الزوجة قد رفضت هذا الوضع والعيش مع ضره (على حد قولها)، مما دفع به إلى القيام بالزواج سرًا دون علمها.

وعند اكتشاف هذه الحالة لزواج زوجها بأخرى طلبت منه الطلاق على الفور، إلا أنه رفض مصرًا على الاحتفاظ بها مما دفعها إلى اللجوء إلى محكمة الأسرة بالزنانيري والقيام برفع دعوى طلاق للضرر، وذلك لتضررها النفسي والمعنوي من زواج الزوج بأخرى وعدم قدرتها على الاستمرار معه على هذا النحو.

ومنذ اتخاذ هذه الزوجة لقرار الطلاق وهي تقيم مع والدها ووالدتها في مسكن العائلة، مؤكدة أنها عانت لفترة طويلة من الحزن والاكتئاب والشعور بالنقص والدونية، وذلك لصدمتها في الزوج الذي قام بظلمها والتجني عليها ومعاقبتها على أمر ليس لها يد فيه، ولذلك فقد أعلنت هذه المطلقة أنها لا تنوي الزواج لمرة ثانية أيًا كان ما سيقدمه الشخص المتقدم لها وذلك من وجهة نظرها لعدم استحقاق أي رجل لحبها وإخلاصها وكذلك لعدم قدرتها على منح الحب والوفاء لزوج ثاني لتعلق مشاعرها بزوجها الأول على حد قولها (مفيش راجل تاني هاقدر أحبه وأخلص له زي ما حبيت جوزي ده وأخلصت له).

**حالة رقم (١٧)**

| | |
|---|---|
| سن المطلقة وقت إجراء البحث: ٢٩ سنة.<br>السن عند الزواج: ٢٤ سنة.<br>السن عند الطلاق: ٢٧ سنة.<br>التعليم: حاصلة على ثانوية عامة.<br>المهنة: سكرتيرة.<br>مدة الحياة الزوجية: ٣ سنوات. | سن المطلق: ٢٩ سنة.<br>السن عند الزواج: ٢٤ سنة.<br>السن عند الطلاق: ٢٧ سنة.<br>التعليم: بكالوريوس تربية – شعبة رياضيات.<br>المهنة: مدرس رياضيات. |

| | |
|---|---|
| فترة المعاشرة الزوجية: سنتين.<br>محل الإقامة أثناء الزواج: الزاوية الحمراء.<br>عدد الأبناء: ابن واحد.<br>شكل الطلاق: خلع.<br>الديانة: مسلمة. | الديانة: مسلم. |

تمت مخالعة هذه الحالة لزوجها بعد مرور ثلاثة أعوام فقط على زواجها منه، وبعد إنجابها لابنها الوحيد، وذلك لقيام الزوج بالزواج من امرأة أخرى وعدم وجود ما يبرر ذلك سوى رغبة والدة الزوج فقط في زواج ابنها من زوجة ثانية خاصة وأنه يمتلك القدرة المادية التي تساعده على ذلك.

وقد ذكرت هذه الحالة أنها كانت تعيش في البداية سعيدة مع زوجها وذلك أثناء إقامتها بعيدًا عن أهل الزوج، إلا أنه بعد انتقالها للإقامة مع الزوج في شقة أخرى في بيت الأهل بدأت الخلافات والمشاكل بينها وبين أهل الزوج في الظهور والازدياد يومًا بعد يوم، حيث لاقت هذه الحالة العذاب من والدة الزوج وأخوته البنات وذلك لكراهية الحماة لها وذلك لأن الزوج قد قام باختيارها بنفسه والإصرار عليها دون موافقة الأم، وأنها قد فعلت أشياء كثيرة في محاولة منها لإرضاء الزوج مثل ارتداء الحجاب ثم النقاب وذلك لتعصب الزوج وتشدده من الناحية الدينية، بالإضافة إلى فهمه السيئ للدين (على حد قولها)، حيث ذكرت أنه كان يأخذ من الدين ما يشاء ويترك ما يشاء.

وقد قام الزوج في البداية بعرض موضوع الزواج بأخرى عليها في محاولة لإقناعها بالموافقة على قبول هذا المبدأ وذلك لعدم رغبته في مخالفة الأم التي تؤمن بحق ابنها في التعدد، إلا أنها قد رفضت ذلك بالطبع، وبخاصة لأنه ليس هناك ما يبرر ذلك، فهي قائمة بجميع واجباتها الزوجية تجاهه، كما أنها قد أنجبت له الولد الذي يحظى بمكانة عالية وتقدير لديه ولدى أهله لكونهم ينتمون إلى الوجه القبلي (الصعيد)، وقد أدى ذلك إلى قيام الزوج بعد مرور فترة من الوقت بالزواج فجأة بامرأة أخرى ووضعها أمام الأمر الواقع معتقدًا أنها سوف تتقبله بالإكراه لمجرد العيش وتربية الإبن.

وقد قامت الزوجة بطلب الطلاق من الزوج عند علمها على الفور بموضوع زواجه، إلا

أنه رفض منحها الطلاق وديًا وذلك لإصراره على الاحتفاظ بها وعدم تفكك الأسرة زاعمًا خوفه على الابن الصغير، مما دفعها إلى اللجوء إلى محكمة الأسرة بالزنانيري والقيام برفع دعوى خلع لرغبتها في الخلاص من هذا الزوج بسرعة، وقد قامت المحكمة بالحكم لها بالخلع بعد مرور عام من تاريخ إقامتها للدعوى.

وقد تزوجت هذه الحالة مباشرة بعد مخالعتها للزوج من ضابطًا في القوات المسلحة، إلا أنها ترفض أن يقوم زوجها الثاني بالإنفاق على ابنها خاصة وأن والده ما زال حيًا ويملك الكثير من الأموال، وقد دفعها ذلك إلى القيام برفع دعوى نفقة ضد الزوج الأول (مطلقها) للحصول على نفقة شهرية للابن الصغير.

**حالة رقم (١٨)**

| | |
|---|---|
| سن المطلقة وقت إجراء البحث: ٢٤ سنة.<br>السن عند الزواج: ٢١ سنة.<br>السن عند الطلاق: ٢٣ سنة.<br>التعليم: دبلوم تجارة.<br>المهنة: لا تعمل (ربة منزل).<br>مدة الحياة الزوجية: سنتين.<br>فترة المعاشرة الزوجية: سنتين.<br>محل الإقامة أثناء الزواج: روض الفرج.<br>عدد الأبناء: ٢ (ولدين).<br>شكل الطلاق: ودي.<br>الديانة: مسلمة. | سن المطلق: ٢٩ سنة.<br>السن عند الزواج: ٢٦ سنة.<br>السن عند الطلاق: ٢٨ سنة.<br>التعليم: دبلوم تجارة.<br>المهنة: موظف بميناء الإسكندرية.<br>الديانة: مسلم. |

تم طلاق هذه الحالة من زوجها بعد مرور سنتين على حياتها الزوجية وبعد إنجابها لطفلين، وذلك لكثرة خلافاتها مع أهل الزوج والناتجة عن إقامتها معهم في بيت واحد على الرغم من وجود شقة مستقلة لها، وقد ذكرت هذه المطلقة أن أساس خلافاتها مع أهل الزوج يرجع إلى سفر الزوج المستمر إلى الإسكندرية للعمل، حيث كان يقضي حوالي خمسة عشر يومًا بصفة شهرية هناك، مما كان يدفعه إلى مطالبة الزوجة بدوام التواجد مع أهله في شقتهم،

والعيش معهم الأمر الذي أدى إلى كثرة الخلافات والمشاكل بينها وبين أهل الزوج، نتيجة للتسلط الشديد للحماة وقيام أخو الزوج بالتعدي عليها بالضرب هو ووالدته أثناء غياب الزوج، مما أدى إلى ازدياد حدة هذه الخلافات واشتعالها إلى الدرجة التي دفعت الزوج إلى القيام بالتعدي عليها بالضرب أثناء حملها في شهرها الثاني مما أدى إلى إصابتها بنزيف ولكن لم يحدث إجهاض، واستمر الحمل وحدثت الولادة، وقد طالب الزوج الزوجة بتسمية الإبن الصغير فور ولادته باسم أخوه (الذي قام بضربها) لكن الزوجة رفضت وقامت بتسمية الطفل باسم آخر وسجلته بهذا الاسم في شهادة ميلاده، وأمام تصرف الزوجة هذا قام الزوج بتسجيله هو الآخر في شهادة ميلاد أخرى باسم أخوه، أي أن الطفل أصبح له أسمين في شهادتين مختلفتين مما أدى إلى إثارة الزوجة بشكل كبير وقامت بهجر منزل الزوجية، ومطالبة الزوج بالطلاق قبل مرور شهر واحد فقط على ولادتها، إلا أن الزوج رفض الطلاق في البداية، وأمام إضرار الزوجة قام بتطليقها.

وقد ذكرت هذه الحالة أن سبب طلاقها الأساسي من الزوج لم يكن هو واقعة تسمية الإبن، وإنما كانت تلك الواقعة بمثابة القشة التي قسمت ظهر البعير (على حد قولها) حيث عانت الزوجة طوال عامين وهما مدة حياتها الزوجية من إهانة أهل الزوج لها وتعديهم الدائم عليها بالضرب والسب، ومن موقف زوجها الذي كان دائمًا ما يلجأ إلى مناصرة أهله والوقوف بجانبهم ضدها، مما أدى إلى كراهيتها للزوج وللحماة ولأهل الزوج جميعهم، كما ذكرت أيضًا أنها قد طالبت الزوج أكثر من مرة بإيجاد أو توفير مسكن مستقل لها بعيدًا عن أهله، ولكنه رفض مخيرًا إياها لقبول أحد الأمرين وهما إما الإقامة في منزل العائلة أو الطلاق فاختارت الثانية.

وقد قامت الزوجة فور اتخاذها لقرار الطلاق بهجر منزل الزوجية والإقامة وأبنائها مع الأهل، كما قام الزوج بعد مضي شهور من الطلاق بتقديم طلب رؤية إلى محكمة الأسرة بالزنانيري يطلب فيه السماح له برؤية أولاده، وذلك لرفض الزوجة السماح له برؤيتهم، وقد حددت له المحكمة مرة كل شهر لرؤية الطفلين وذلك في إحدى مراكز الشباب القريبة من محل إقامته.

وقد ذكرت هذه المطلقة أنها لا تفكر في الزواج لمرة ثانية مطلقًا وذلك خوفًا على أبنائها

من تربيتهم في وجود زوج للأم.

**حالة رقم (١٩)**

| | |
|---|---|
| سن المطلقة وقت إجراء البحث: ٢٠ سنة.<br>السن عند الزواج: ١٧ سنة.<br>السن عند الطلاق: ٢٠ سنة.<br>التعليم: دبلوم تجارة.<br>المهنة: لا تعمل (ربة منزل).<br>مدة الحياة الزوجية: ٣ سنوات.<br>فترة المعاشرة الزوجية: ٦ شهور.<br>محل الإقامة أثناء الزواج: القاهرة الجديدة.<br>عدد الأبناء: لا يوجد.<br>شكل الطلاق: رسمي بالمحكمة.<br>الديانة: مسلمة. | سن المطلق: ٢٦ سنة.<br>السن عند الزواج: ٢٣ سنة.<br>السن عند الطلاق: ٢٦ سنة.<br>التعليم: بكالوريوس تجارة.<br>المهنة: صائغ (صاحب محل للمصوغات الذهبية).<br>الديانة: مسلم. |

قامت هذه الزوجة بالطلاق من زوجها بناء على حكم محكمة بعد مرور ثلاثة سنوات على حياتها الزوجية، كانت فترة معاشرتها لزوجها خلالهم ٦ شهور فقط، وبعدها قامت برفع دعوى طلاق للضرر، وذلك لإصابة الزوج بحالة من العجز الجنسي الكامل التي لا يرجى شفاؤها، بالإضافة إلى سوء معاملته للزوجة وتجاهله المستمر لها وعدم اهتمامه بها نتيجة لإصابته هذه، وقد قامت الزوجة بعرض حالته على الأطباء بعد فشله لمدة شهرين في الدخول بها وإقامة علاقة زوجية معها فقرر الأطباء أنه حسور لا يأتي النساء ولا أمل في شفائه، على الرغم من محاولة إقناع الزوج لها بأنه سليم وخالي من أي عيب، وأن هذا الموضوع مرتبط بحالته النفسية وبمرور الوقت فقط وذلك في محاولة منه لخداعها مستغلاً صغر سنها وعدم إلمامها بكثير من الأمور.

وقد قام أهل الزوجة بطلب الطلاق من الزوج بشكل ودي، وذلك لإصرار الزوجة على الانفصال عن هذا الزوج لرغبتها في الزواج من آخر والاستقرار معه وإنجاب الأبناء وبناء أسرة سعيدة، وعندئذ قام الزوج على الفور بترك منزل الزوجية نظرًا لامتلاك أهل الزوجة له، حيث كان الزوجان يقيمان في شقة مستقلة داخل فيلا مكونة من أربع طوابق يمتلكها والد

الزوجة، إلا أن الزوج قد رفض التطليق على الرغم من تهديد أهل الزوجة بإفضاح أمره أمام الآخرين من الأهل والأصدقاء وغيرهم، وذلك لتعنت الزوج ورغبته في إذلال الزوجة وأهلها مما دفعها إلى القيام برفع دعوى طلاق للضرر أمام محكمة الأسرة بمدينة نصر، وتم بالفعل حصولها على الطلاق بعد مرور أكثر من عامين ونصف على تاريخ إقامتها لدعوى الطلاق.

وقد ذكرت هذه المطلقة أنه على الرغم من مرارة تلك التجربة التي مرت بها إلا أنها قد خرجت بالعديد من الدروس المستفادة منها، والتي من أهمها ضرورة توقيع الكشف الطبي على الزوج الثاني، أو الشخص الذي سوف يتقدم لطلب الزواج منها وذلك قبل إتمام الزواج.

**حالة رقم (٢٠)**

| | |
|---|---|
| سن المطلقة وقت إجراء البحث: ٢٥ سنة.<br>السن عند الزواج: ٢٢ سنة.<br>السن عند الطلاق: ٢٣ سنة.<br>التعليم: بكالوريوس تجارة.<br>المهنة: محاسبة بإحدى الشركات الخاصة.<br>مدة الحياة الزوجية: ٩ شهور.<br>فترة المعاشرة الزوجية: شهرين.<br>محل الإقامة أثناء الزواج: مدينة نصر (الحي السابع).<br>عدد الأبناء: ابنة واحدة.<br>شكل الطلاق: خلع.<br>الديانة: مسلمة. | سن المطلق: ٢٦ سنة.<br>السن عند الزواج: ٢٣ سنة.<br>السن عند الطلاق: ٢٤ سنة.<br>التعليم: كلية سياحة وفنادق.<br>المهنة: يعمل بإدارة إحدى الفنادق.<br>الديانة: مسلم. |

قامت هذه الحالة برفع دعوى خلع للزوج بعد مرور شهرين فقط على معاشرتها للزوج وأثناء حملها، وذلك لكثرة ما عانته هذه الزوجة نتيجة لإقامتها المشتركة مع والدة الزوج في شقة واحدة، حيث كانت الحماة دائمة التدخل في جميع أمورها وفي جميع شئون المنزل، مما أدى إلى شعورها بعدم الحرية، بالإضافة إلى اعتماد الزوج الكامل على والدته في كافة أموره، وذلك لسيطرة الحماة بشكل كبير على شخصية الزوج، مما جعلها لا تشعر بأنها متزوجة من رجل له

كيانه الخاص وشخصيته المستقلة، ومما زاد إصرار الزوجة على إنهاء الحياة الزوجية بهذه السرعة وفاة والد الزوج وتفرغ الحماة تماماً للزوجة، بالإضافة إلى شعورها بالغيرة على الإبن خاصة وأنه الإبن الوحيد للأم.

هذا بجانب صغر سن الزوج وعدم نضجه الكافي حيث كان دائماً ما يقوم بجلب أصدقائه وأقاربه إلى البيت والجلوس معهم بالساعات على جهاز الكمبيوتر في حجرة النوم، هذا بالإضافة إلى مطالبته لزوجته ببعض الأمور غير الشرعية أثناء إقامة العلاقة الزوجية بينهما، وقيامه بضربها وتعنيفها بشكل مستمر مما أدى إلى نفورها من الزوج وشعورها بكراهيته الشديدة وعدم الرغبة في الاستمرار معه أكثر من ذلك، خاصة وأنها قد وجدت ضرورة أن يتم الطلاق قبل أن تلد ويأتي الطفل ويتم تربيته في هذا الجو الأسري الغير سليم (على حد قولها)، كما فشلت جميع محاولات الصلح بين الزوجين لإصرار الزوجة على وقوع الطلاق.

وقد قامت الزوجة بهجر منزل الزوجية وطلب الطلاق في البداية من الزوج بشكل ودي، إلا أنه رفض متهماً إياها بالإصابة بمرض نفسي، مما اضطرها إلى القيام برفع دعوى الخلع التي تم الحكم فيها بعد مضي ٧ شهور فقط من تاريخ مطالبتها به. كما قامت بالزواج لمرة ثانية من صديق للأخ يعمل مهندسًا وتعيش معه الآن حياة زوجية هادئة، كما قامت برفع دعوى نفقه ضد زوجها الأول لرفضه الإنفاق على ابنتها منه.

**حالة رقم (٢١)**

| | |
|---|---|
| سن المطلقة وقت إجراء البحث: ٢٦ سنة.<br>السن عند الزواج: ٢٣ سنة.<br>السن عند الطلاق: ٢٣ سنة.<br>التعليم: ليسانس آداب.<br>المهنة: مدرسة بإحدى المدارس الخاصة.<br>مدة الحياة الزوجية: ٤ شهور.<br>فترة المعاشرة الزوجية: ٤ شهور.<br>محل الإقامة أثناء الزواج: السيدة زينب.<br>عدد الأبناء: ابن واحد. | سن المطلق: ٣٦ سنة.<br>السن عند الزواج: ٣٣ سنة.<br>السن عند الطلاق: ٣٣ سنة.<br>التعليم: أمي.<br>المهنة: عاطل حاليًا (نقاش سابقًا).<br>الديانة: مسلم. |

| | |
|---|---|
| شكل الطلاق: ودي.<br>الديانة: مسلمة. | |

تم طلاق هذه الحالة بعد مرور أربعة شهور فقط على زواجها وأثناء حملها، وذلك لاكتشافها عيوب الزوج ومساوئه الكثيرة، والتي من أهمها احتياله عليها وخداعه لها وذلك بتمثيل دور الثري صاحب العائد الشهري المرتفع وأيضًا حبه للجلوس في المنزل ورغبته في عدم العمل والهروب منه، وكذلك سوء معاملته لها وقيامه بضربها ضربًا مبرحًا، بالإضافة إلى طمعه في دخلها ورغبته في أن تقوم هي بالإنفاق على المنزل من راتبها الخاص بها وكذلك من مساعدات الأهل المادية لها، حيث كان يأمرها دائمًا بطلب المال من والدها ووالدتها، هذا إلى جانب عدم التوافق وسوء العلاقة مع أخوات الزوج لتدخلهن المستمر في حياة الزوجين وقيامهن بحث الزوج على ضرب الزوجة وإهانتها وسوء معاملتها، وكذلك لوجود فارق في السن والمستوى التعليمي بين الزوجين لا يمكن التغاضي عنه، وإدراك الزوجة لخطأها من البداية في قبول الارتباط بهذا الزوج.

وقد قامت هذه الحالة بهجر منزل الزوجية فور اتخاذها لقرار الطلاق وانتقلت للإقامة مع الأهل في مسكن العائلة وقام أهل الزوجة بطلب الطلاق من الزوج، إلا أنه رفض في البداية، غير أنه أمام إصرار الزوجة وممارسة أهلها لكافة أشكال الضغط عليه قام بتطليقها وذلك بعد أن قدمت له الزوجة ما يفيد تنازلها عن جميع حقوقها المالية المترتبة على الطلاق. وذلك رغبة منها في إنهاء هذه الحياة الزوجية التعسة بأي ثمن من الأثمان.

وقد قامت هذه الحالة بالزواج لمرة ثانية بعد مرور عام على طلاقها من زوج يماثلها في المستوى التعليمي والاجتماعي، كما أنه ميسور ماديًا (على حد قولها) لعمله بالخارج، كما قامت برفع دعوى نفقة أمام محكمة الأسرة بالزنانيري للحصول على نفقة للإبن من والده الذي يرفض الإنفاق عليه.

**حالة رقم (٢٢)**

| | |
|---|---|
| سن المطلقة وقت إجراء البحث: ١٩ سنة.<br>السن عند الزواج: ١٨ سنة.<br>السن عند الطلاق: ١٩ سنة. | سن المطلق: ٢٠ سنة.<br>السن عند الزواج: ١٩ سنة.<br>السن عند الطلاق: ٢٠ سنة. |

| | |
|---|---|
| التعليم: تقرأ وتكتب.<br>المهنة: لا تعمل (ربة منزل).<br>مدة الحياة الزوجية: ٨ شهور.<br>فترة المعاشرة الزوجية: شهر واحد.<br>محل الإقامة أثناء الزواج: مصر القديمة.<br>عدد الأبناء: ابنة واحدة.<br>شكل الطلاق: خلع.<br>الديانة: مسلمة. | التعليم: دبلوم تجارة.<br>المهنة: عامل في ورشة حداده.<br><br><br>الديانة: مسلم. |

قامت هذه الحالة برفع دعوى خلع للزوج بعد مرور شهر واحد من الزواج، وأثناء حملها دون أن تعلم، وذلك لسوء معاملة الزوج لها وقيامه بضربها وكذلك لكثرة مشاجراتها مع أهل الزوج وبخاصة والدته وأخوته، نتيجة لإقامتها المشتركة معهم وقيامهم بالتدخل في علاقتها بالزوج وطريقة معاملتها له، حيث كانوا دائمي الاتهام لها بالطمع وقلة الأخلاق، مما أدى إلى قيامها بشتم الزوج وأهله علانية أكثر من مرة واحتدام الخلافات بينهما إلى درجة تدخل الجيران لفض النزاع ومحاولة الصلح لمرات عديدة بين الطرفين خلال شهر واحد، بالإضافة إلى ضعف شخصية الزوج أمام أهله وعدم قدرته على الوقوف بجانب الزوجة خوفًا من الأهل (على حد قولها)، هذا إلى جانب قلة دخل الزوج وعدم قدرته على الوفاء بمطالب الزوجة واحتياجاتها الخاصة.

وقد قامت الزوجة بهجر منزل الزوجية بعد مرور شهر واحد فقط من الزواج والرجوع إلى منزل الأسرة، حيث لاقت اعتراضًا كبيرًا من جانب الأهل لرغبتها في الطلاق، وذلك بالطبع لقصر فترة الزواج، حتى أن والدها قد ذهب إلى حد اتهامها بالجنون وهدد بقطع علاقته بها في حال إصرارها على الطلاق ووقوعه، إلا أن ذالك لم يؤثر على قرار هذه الحالة بالطلاق، وذلك لإحساسها بعدم القدرة على الاستمرار مع هذا الزوج وأهله، ورفضها بشكل قاطع للزواج أو الحياة الزوجية المملة (على حد قولها)، وربما يرجع ذلك إلى صغر سن الزوجة وإجبارها على الزواج وعدم تأهيلها للحياة الزوجية من جانب الأهل مما أدى إلى عدم توافقها مع هذا الوضع الجديد عليها وبخاصة الإقامة مع أهل الزوج في بيت العائلة.

وقد طلبت هذه الحالة الطلاق من الزوج، إلا أنه رفض مما اضطرها إلى القيام برفع دعوى خلع أمام محكمة الزنانيري بشبرا، وتم الحكم لها بمخالعة الزوج بعد مرور ٦ شهور فقط على قيامها برفع الدعوى. وقد عبرت هذه المطلقة عن رفضها لمبدأ الزواج لمرة ثانية في الوقت الحالي مؤكدة أنها سوف تعيش لنفسها ولإبنتها فقط، وأنها لن تخوض تجربة الزواج الثاني إلا بعد اقتناعها التام بالزوج وحصولها على الشخص المناسب أو القادر ماديًا (على حد قولها)، كما قامت برفع دعوى نفقة ضد والد طفلتها (مطلقها) لامتناعه عن الإنفاق على الابنة.

**حالة رقم (٢٣)**

| | |
|---|---|
| سن المطلقة وقت إجراء البحث: ٢٨ سنة. | سن المطلق: ٣١ سنة. |
| السن عند الزواج: ٢٣ سنة. | السن عند الزواج: ٢٦ سنة. |
| السن عند الطلاق: ٢٧ سنة. | السن عند الطلاق: ٣٠ سنة. |
| التعليم: أمية. | التعليم: أمي. |
| المهنة: لا تعمل (ربة منزل). | المهنة: عامل بمصنع زجاج. |
| مدة الحياة الزوجية: ٤ سنوات. | الديانة: مسلم. |
| فترة المعاشرة الزوجية: ٤ سنوات. | |
| محل الإقامة أثناء الزواج: الشرابية. | |
| عدد الأبناء: ٢ (ولدين). | |
| شكل الطلاق: ودي. | |
| الديانة: مسلمة. | |

تم طلاق هذه الزوجة من زوجها بعد مرور أربعة أعوام على زواجها وبعد إنجابها لطفلين نتيجة لزواج الزوج بأخرى وامتناعه عن الإنفاق عليها وعلى أبنائها، وذلك بعد أن قام الزوج بطرد الزوجة من مسكن الزوجية وقامت بالانتقال إلى مسكن العائلة والإقامة مع الوالد.

وقد كانت هذه الحالة تقيم وزوجها مع أهل الزوج في مسكن واحد حيث كان الزوج ابن عمتها، وكانت حماتها (العمة) وأخوات زوجها يسيئون معاملتها ويجبرونها على القيام

بجميع الأعمال المنزلية بمفردها، كما كانوا دائمًا ما يقومون بخلق وإثارة الخلافات والمشاكل بينها وبين زوجها، بالإضافة إلى تدخلهم في كل صغيرة وكبيرة، كما أنهم قد حاولوا أكثر من مرة إخراجها من المنزل ولكنهم فشلوا لإصرارها على البقاء واستمرار الزواج والتحمل من أجل أبنائها، خاصة وأنها أمية، وليس لديها عمل يدر عليها دخلاً، حيث كان الزوج هو مصدرها الوحيد للعيش وتربية الأبناء.

إلا أن قيام الزوج بالزواج من امرأة أخرى وقيامه بطرد هذه الزوجة وأولادها إلى الشارع، جعل الزوجة تشعر بالكراهية الشديدة له وبرغبتها الملحة في الطلاق منه أيًا كان ثمن ما ستدفعه هي وأبنائها في مقابل ذلك، وقد قامت بطلب الطلاق من الزوج والإصرار عليه، وذلك بعد فشل جميع محاولات الصلح من جانب الأقارب وذلك لإصرارها على حدوث الطلاق، ورفضها لمبدأ التعايش مع زوجة أخرى مهما كانت حاجتها إلى الزوج.

وقد قامت الزوجة بعد وقوع الطلاق برفع دعوى نفقة أمام محكمة الأسرة بالزنانيري لإجبار الزوج على دفع نفقة شهرية لأبنائه الصغار.

**حالة رقم (٢٤)**

| | |
|---|---|
| سن المطلقة وقت إجراء البحث: ٢٤ سنة.<br>السن عند الزواج: ٢٠ سنة.<br>السن عند الطلاق: ٢٣ سنة.<br>التعليم: دبلوم تجارة.<br>المهنة: لا تعمل (ربة منزل).<br>مدة الحياة الزوجية: ٣ سنوات.<br>فترة المعاشرة الزوجية: ٣ سنوات.<br>محل الإقامة أثناء الزواج: الخانكة.<br>عدد الأبناء: ابن واحد.<br>شكل الطلاق: ودي.<br>الديانة: مسلمة. | سن المطلق: ٢٩ سنة.<br>السن عند الزواج: ٢٥ سنة.<br>السن عند الطلاق: ٢٨ سنة.<br>التعليم: معهد فني فوق متوسط.<br>المهنة: موظف بكلية الهندسة.<br>الديانة: مسلم. |

تم طلاق هذه الزوجة بعد مرور ثلاثة سنوات على حياتها الزوجية، وبعد إنجابها لإبن

واحد فقط، وذلك لسوء معاملة الزوج لها والتعدي عليها بالضرب مرارًا وتكرارًا، حتى أنها قد حررت له بقسم الشرطة ٨ محاضر تعدي بالضرب وقام بدفع غرامة مالية قدرها ٥٠ جنيه في إحدى هذه المرات، وقد أدى تدخل الأهل (أهل الزوج والزوجة معًا) إلى تصعيد حجم المشكلة وتزايد حدة الخلافات بين الزوجين، خاصة عند قيام الزوجة بمطالبة الزوج بإحضار شقة جديدة لها في حي سكني آخر لرفضها الإقامة في حي الخانكة ولصغر مساحة شقة الزوجية وتدخل أهل الزوجة وبخاصة الأم والأخ بمحاولة إقناع الزوج بضرورة الحصول على سكن آخر أكثر ملائمة للزوجة مما أدى إلى حدوث النزاع وسوء العلاقة بين الزوج وأهل الزوجة، وكان الزوج دائم القول لها وعلى حد قولها أن (سبب كل المشاكل أمك وأخوكي، وهما دول اللي هايخربوا عليكي ولو طلعوا من حياتنا ممكن نبقى كويسين).

وقد قامت هذه الحالة بهجر منزل الزوجية مع الابن والانتقال إلى الإقامة مع الأهل عند اتخاذها لقرار الطلاق، وذلك بعد قيام الزوج بالتعدي عليها بالضرب وإحداث عاهات وكدمات بأنحاء متفرقة من جسمها، واضطرارها لذلك إلى القيام بشتم الزوج وسبه بأقذر الألفاظ والشتائم (على حد قولها) وذلك لرفضها سيادة مبدأ عدم الاحترام بين الزوجين وتيقنها من استحالة تغير طباع الزوج أو إصلاح حاله، وأن تربية الإبن بعيدًا عن هذا الجو الأسري المشحون دائمًا بالخلافات والمشاجرات هو أفضل للطفل ولصحته النفسية من استمرار الإقامة مع هذا الزوج (الأب).

وقد رفض الزوج في بداية الأمر طلب الزوجة بالطلاق، إلا أنه نتيجة لتهديد الزوجة له برفع دعوى طلاق أو خلع عن طريق المحكمة، قام بتطليقها بشكل ودي بعد إعطائها لجميع حقوقها المادية المترتبة على الطلاق وتعهده بدفع نفقة شهرية للإبن، غير أنه قد التزم بدفع النفقة لمدة ٨ شهور فقط ثم أعلن امتناعه عن دفعها ومطالبة أهل الزوجة بالإنفاق على الإبن نظرًا لكونهم من وجهة نظره سبب وقوع الطلاق وحرمان الطفل من العيش مع والده، مما اضطر هذه المطلقة إلى القيام برفع دعوى نفقة أمام محكمة الأسرة بمصر الجديدة لإجبار الأب (المطلق) على الإنفاق على ابنه.

**حالة رقم (٢٥)**

| | |
|---|---|
| سن المطلقة وقت إجراء البحث: ٢٢ سنة. | سن المطلق: ٢٥ سنة. |

| | |
|---|---|
| السن عند الزواج: ١٧ سنة.<br>السن عند الطلاق: ٢٢ سنة.<br>التعليم: أمية.<br>المهنة: لا تعمل (ربة منزل).<br>مدة الحياة الزوجية: ٥ سنوات.<br>فترة المعاشرة الزوجية: ٤ سنوات.<br>محل الإقامة أثناء الزواج: بولاق.<br>عدد الأبناء: ٢ (بنتين).<br>شكل الطلاق: خلع.<br>الديانة: مسلمة. | السن عند الزواج: ٢٠ سنة.<br>السن عند الطلاق: ٢٥ سنة.<br>التعليم: أمي.<br>المهنة: بائع طماطم.<br>الديانة: مسلم. |

قامت هذه الحالة برفع دعوى خلع للزوج بعد مرور ٤ سنوات على زواجها منه، وبعد إنجابها لطفلتين وذلك لعدة أسباب كان من أهمها الإقامة المشتركة للزوجة وزوجها وبناتها مع أهل الزوج في مسكن واحد، وعدم ارتياحها لهذا الوضع، وذلك لكون أخوة الزوج من الذكور، بالإضافة إلى اتصافهم بالأخلاقيات غير الحميدة كتعاطي المخدرات وجلب النساء إلى المنزل وإقامة علاقات معهن مما أدى إلى كثرة النزاع والشجار بين الزوجين نتيجة لمطالبة الزوجة للزوج بتوفير مسكن مستقل لها ولبناتها ورغبتها في العيش بمفردها بعيدًا عن أخوة الزوج وتعلل الزوج الدائم بعدم توافر الإمكانيات المادية للقيام بتأجير مسكن آخر ومطالبته لها على الدوام بضرورة تحمل أخوته والصبر عليهم، هذا بالإضافة إلى إدمان الزوج للبانجو وإنفاقه جزء كبير من دخل الأسرة عليه، وكذلك سوء معاملة الزوج للزوجة وقيامه بضربها بعنف.

وقد قامت الزوجة بهجر منزل الزوجية ومطالبة الزوج بالطلاق وذلك بعد أن قام أحد أخوات الزوج بمحاولة الاعتداء على الزوجة بعد تعاطيه للمخدرات وغيابه عن الوعي نتيجة لذلك، وقد رفض الزوج التطليق مما دفع الزوجة إلى القيام برفع دعوى خلع أمام محكمة الأسرة بالزنانيري، وتم الحكم لها بمخالعة زوجها بعد مرور عام على قيامها برفع الدعوى.

وتقيم هذه الحالة وبناتها الاثنين الآن في مسكن العائلة، حيث تقوم والدة الزوجة بالإنفاق عليها وعلى طفلتيها نتيجة لعناد الأب (المطلق) وإصراره على عدم دفع أي نفقات لأبنائه، وذلك في محاولة لتوريطها في الإنفاق على الأطفال والانتقام منها للقيام بمخالعته.

**حالة رقم (٢٦)**

| | |
|---|---|
| سن المطلقة وقت إجراء البحث: ٢٥ سنة.<br>السن عند الزواج: ٢٢ سنة.<br>السن عند الطلاق: ٢٣ سنة.<br>التعليم: ليسانس حقوق.<br>المهنة: محامية بإحدى الشركات.<br>مدة الحياة الزوجية: سنة واحدة.<br>فترة المعاشرة الزوجية: سنة واحدة.<br>محل الإقامة أثناء الزواج: مدينة نصر (الحي العاشر).<br>عدد الأبناء: ابنة واحدة.<br>شكل الطلاق: ودي.<br>الديانة: مسلمة. | سن المطلق: ٣٠ سنة.<br>السن عند الزواج: ٢٧ سنة.<br>السن عند الطلاق: ٢٨ سنة.<br>التعليم: بكالوريوس تجارة.<br>المهنة: محاسب.<br>الديانة: مسلم. |

تم طلاق هذه الحالة بعد مرور سنة واحدة على زواجها وذلك لضعف شخصية الزوج أمام والده وتعلقه الزائد بالأم وعدم تحمله للمسئولية، حيث كان الزوج لا يتخذ أي قرار بدون الرجوع إلى الأم أو الأب، بالإضافة إلى إساءة معاملة الزوجة وضربها بصفة مستمرة، حتى أنه قد قام بركلها بالقدم في بطنها أثناء حملها في شهرها الرابع، كما قام بطردها أكثر من مرة من منزل الزوجية، وقد تشاجر أهل الزوجة معه كثيرًا بسبب معاملته السيئة هذه للزوجة مما أدى إلى سوء العلاقة بين الزوج وأهل الزوجة وكذلك بين أهل الزوج وأهل الزوجة.

وقد قامت الزوجة بهجر منزل الزوجية والإقامة مع الأهل ومطالبة الزوج بالطلاق وذلك بعد استياءها الشديد من شخصية الزوج وشعورها بعدم القدرة على الاستمرار في الارتباط بهذا الزوج واستحالة العشرة بينهما نتيجة لضعف شخصية الزوج وتزايد حدة الخلافات بينها وبين أهله لذلك السبب، وقد قام الزوج بتطليق الزوجة على الفور بشكل

ودي، وذلك بعد إنجابها مباشرة لطفلتها منه، ومنذ ولادة الطفلة لم يحاول الأب (المطلق) رؤية المولودة أو السؤال عنها، بل أنه قد رفض الإنفاق عليها مما دفع هذه الحالة إلى القيام برفع دعوى نفقة أمام محكمة الأسرة بمدينة نصر لإجباره على الإنفاق على الابنة.

**حالة رقم (٢٧)**

| | |
|---|---|
| سن المطلقة وقت إجراء البحث: ٢٠ سنة. | سن المطلق: ٣٤ سنة. |
| السن عند الزواج: ١٧ سنة. | السن عند الزواج: ٣١ سنة. |
| السن عند الطلاق: ١٩ سنة. | السن عند الطلاق: ٣٣ سنة. |
| التعليم: دبلوم تجارة. | التعليم: حاصل على الابتدائية. |
| المهنة: لا تعمل (ربة منزل). | المهنة: شائق ميكروباص. |
| مدة الحياة الزوجية: سنتين. | الديانة: مسلم. |
| فترة المعاشرة الزوجية: سنتين. | |
| محل الإقامة أثناء الزواج: عين شمس. | |
| عدد الأبناء: ابنة واحدة. | |
| شكل الطلاق: ودي. | |
| الديانة: مسلمة. | |

تم طلاق هذه الحالة بعد حياة زوجية استمرت لمدة سنتين فقط وذلك لإدمان الزوج، واعتدائه المستمر عليها بالضرب نتيجة لفقدانه القدرة على الوعي والإدراك السليم بسبب تعاطي أنواع عديدة من المخدرات.

وقد تزوجت هذه الحالة بعد حصولها على الدبلوم مباشرة وفوجئت بإدمان الزوج، الذي لم تكن تعلم عنه شيئًا أثناء فترتي الارتباط العاطفي والخطوبة، وقد عانت كثيرًا من أفعال هذا الزوج المدمن وتصرفاته، حيث أنه كان يقوم بجلب أصدقائه إلى منزل الزوجية وتعاطي المخدرات في وجود الزوجة، كما قام بسرقة مصوغات الزوجة ووالدتها وإنفاقها على جلب المخدرات، بالإضافة إلى قيامه ببيع ما تملكه الحياة من ممتلكات بأرخص الأثمان لتوفير الأموال اللازمة لشراء هذه المخدرات، هذا إلى جانب عدم قيامه بدفع إيجار شقة الزوجية (شقة قانون جديد لعدة أشهر متتالية) مما دفع المالك إلى طرد الزوجة وابنتها إلى

الشارع لعدم دفع الإيجار، وقيام الزوجة ببيع أثاث الشقة لسداد الديون المترتبة على إدمان الزوج.

وقد قام أهل الزوج بطرد الزوجة عدة مرات عند الذهاب إليهم للشكوى من الزوج، ومع ذلك فقد وقفت هذه الحالة بجانب الزوج في محاولة لعلاجه، حيث قامت ووالدتها بإدخاله إلى مصحة نفسية لتلقي العلاج لمدة ثلاثة شهور، وبعد تحسن حالته وقرب شفائه فوجئت الزوجة برجوعه مرة أخرى للإدمان.

وقد قامت الزوجة بهجر منزل الزوجية والإقامة في منزل العائلة وطلب الطلاق من الزوج بعد قيامه بمحاولة قتلها وذلك عن طريق الخنق أثناء محاولتها منعه عن تناول حقن الماكس، وقد رفض الزوج التطليق في البداية إلا أنه مع إصرار الزوجة ووالدتها على وقوع الطلاق وتدخل أعمام الزوجة وبعض أقارب الزوج بالضغط عليه وتهديده قام الزوج بتطليق الزوجة بشكل ودي بعد أن تنازلت الزوجة عن جميع حقوقها المالية في سبيل الحصول على الطلاق والنجاة بنفسها وابنتها من هذا الزوج.

ومنذ حصول هذه الحالة على الطلاق وهي تقيم وابنتها مع الوالدة التي تقوم بالإنفاق عليهما، وذلك لعدم رغبة الزوج في الإنفاق على الإبنة مما دفع بالزوجة إلى القيام برفع دعوى نفقة أمام محكمة الأسرة بمصر الجديدة للحصول على نفقة شهرية للطفلة من أبيها.

**حالة رقم (٢٨)**

| | |
|---|---|
| سن المطلقة وقت إجراء البحث: ٢٤ سنة.<br>السن عند الزواج: ١٩ سنة.<br>السن عند الطلاق: ٢٤ سنة.<br>التعليم: تقرأ وتكتب.<br>المهنة: بائعة خضروات.<br>مدة الحياة الزوجية: ٥ سنوات.<br>فترة المعاشرة الزوجية: ٤ سنوات.<br>محل الإقامة أثناء الزواج: الأزبكية.<br>عدد الأبناء: ابن واحد. | سن المطلق: ٣٨ سنة.<br>السن عند الزواج: ٣٣ سنة.<br>السن عند الطلاق: ٣٨ سنة.<br>التعليم: أمي.<br>المهنة: عاطل حاليًا<br>(سروجي سيارات سابقًا).<br>الديانة: مسلم. |

| | |
|---|---|
| شكل الطلاق: خلع.<br>الديانة: مسلمة. | |

تمت مخالعة هذه الحالة لزوجها بعد مرور خمس سنوات على حياتها الزوجية وإنجابها لابن واحد فقط، وذلك لبطالة الزوج الذي عمل لفترة محدودة ثم امتنع عن العمل، وعدم قيامه نتيجة لذلك بالإنفاق على الزوجة والصغير، بالإضافة إلى تعديه المستمر على الزوجة بالسب والضرب المبرح، وخاصة عند مطالبتها له بالإنفاق على الإبن وتوفير مصروفات للأسرة، هذا إلى جانب عدم قيام الزوج بسداد قيمة إيجار مسكن الزوجية مما دفع المالك إلى طردهم من المسكن، مما اضطر الزوجة إلى الرجوع لمسكن الأهل والإقامة فيه.

وقد طلبت الزوجة الطلاق من زوجها بشكل ودي في البداية إلا أنه قد رفض مصرًا على عدم التطليق متهمًا إياها بالتمرد والافتراء عليه وعلى الحياة الزوجية، مما دفعها إلى رفع دعوى خلع أمام محكمة الأسرة بالزنانيري، وقد حكمت لها المحكمة بمخالعة الزوج بعد مرور عام واحد على قيامها برفع الدعوى، كما قامت برفع دعوى نفقة ضد (مطلقها) للمطالبة بنفقة شهرية للابن من الأب.

**حالة رقم (٢٩)**

| | |
|---|---|
| سن المطلقة وقت إجراء البحث: ٢٨ سنة. | سن المطلق: ٣٧ سنة. |
| السن عند الزواج: ٢٣ سنة. | السن عند الزواج: ٣٢ سنة. |
| السن عند الطلاق: ٢٨ سنة. | السن عند الطلاق: ٣٧ سنة. |
| التعليم: بكالوريوس تجارة. | التعليم: بكالوريوس تجارة. |
| المهنة: لا تعمل (ربة منزل). | المهنة: صاحب مصنع أحذية. |
| مدة الحياة الزوجية: ٥ سنوات. | |
| فترة المعاشرة الزوجية: سنة واحدة. | الديانة: مسيحي. |
| محل الإقامة أثناء الزواج: شبرا. | |
| عدد الأبناء: ابنة واحدة. | |
| شكل الطلاق: طلاقًا مدنيًا بالمحكمة. | |
| الديانة: مسيحية. | |

تم طلاق هذه الحالة طلاقًا مدنيًا (من قبل المحكمة) بعد مرور خمسة سنوات على حياتها الزوجية، لم تعاشر خلالها الزوج سوى سنة واحدة، وذلك لإصابة الزوج بحالة من الضعف الجنسي الشديد التي تطورت بمرور الوقت إلى حالة عجز جنسي كامل، بالإضافة إلى قيام هذا الزوج (المطلق) بضرب زوجته ضربًا مبرحًا وإهانتها وعدم احترامها أمام الآخرين لمرات عديدة بسبب سوء علاقتها بأهله وبخاصة بوالدة الزوج وأخواته اللذين كانوا دائمي التجريح والإهانة لها، وذلك لتسلط الحماة التي يطلق عليها لقب (المعلمة) وسيطرتها على شخصية الابن، بالإضافة إلى معاناة هذا الزوج من إحدى الأمراض النفسية أو الخلل النفسي والعقلي الذي يجعله دائم العدوانية والعنف وشعوره بالنقص الناتج عن عجزه جنسيًا والذي يدفعه إلى الاعتداء على هذه الزوجة في محاولة منه لإثبات رجولته (على حد قولها).

وكانت هذه الحالة في البداية ترفض الزواج من هذا الزوج، ولكنها وافقت بعد ضغط من الأهل ومحاولات عديدة لإقناعها بقبوله نظرًا لثرائه وامتلاكه لمصنعين لصناعة الأحذية وسيارة فاخرة وشقة تمليك بشبرا.

وقد قام أهل هذه الزوجة وخاصة والد الزوجة ووالدتها بالتدخل لمرات كثيرة لحل الخلافات والنزاعات بين الزوجين، مما دفع الزوج إلى التطاول على أهل الزوجة وضرب الوالدة وإهانة الوالد، وقد أدى ذلك إلى إصابة الأب (والد الزوجة) بجلطة في المخ وأزمة قلبية أودت بحياته بعد فترة من الوقت نتيجة لانفعاله الشديد على الزوج وارتفاع ضغط الدم المفاجئ وخاصة عند محاولة الزوج إكراه الزوجة على ترك منزل الزوجية وبيعه والانتقال للإقامة مع والدته وأخواته في مسكن العائلة بالزاوية الحمراء، وكذلك عند قيامه بسرقة مصوغات الزوجة وشبكتها التي تقدر وحدها بأكثر من ١٥٠٠٠ جنيه، وكذلك ملابسها وأثاثها وإعطائها للأهل، وقد لجأت هذه الزوجة إلى المجلس الإكيلريكي العام بالعباسية للحصول على بطلان للزواج، لإصابة الزوج بالعجز الجنسي الكامل، إلا أن المجلس قد رفض إعطائها البطلان وذلك لإنجابها لابنة من هذا الزوج وقال لها أعضاء المجلس أنه لا يوجد ما يبرر منحها للبطلان طالما أن الزوج قد أنجب، وهو ما يعني أن إصابة الزوج بحالة من العجز الجنسي بعد مرور فترة على الزواج لا يعطي الحق للزوجة للحصول على بطلانًا، وإنما حقها في البطلان يأتي عندما يكون الزوج مصابًا بهذه الحالة قبل الزواج وترتب عليها

عدم قدرته على الدخول بالزوجة والنجاح في إقامة علاقة زوجية سليمة. مما اضطر الزوجة إلى القيام برفع دعوى قضائية للحصول على حكم بالتطليق وذلك بعد انفصالها عن الزوج وهجرها لمنزل الزوجية وانتقالها للإقامة مع والداها ووالدتها في مسكن العائلة، حيث تقوم الوالدة بالإنفاق عليها وعلى ابنتها وذلك لرفض الزوج الإنفاق على الابنة وعناده مع الزوجة نتيجة لقيامها برفع دعوى طلاق مدني والتشهير به في ساحات المحاكم، مما قد اضطرها إلى القيام برفع دعوى قضائية ثانية للحصول على نفقة شهرية لابنتها.

**حالة رقم (٣٠)**

| | |
|---|---|
| سن المطلقة وقت إجراء البحث: ٢٩ سنة.<br>السن عند الزواج: ٢٤ سنة.<br>السن عند الطلاق: ٢٩ سنة.<br>التعليم: معهد حاسب آلي.<br>المهنة: لا تعمل (ربة منزل).<br>مدة الحياة الزوجية: ٥ سنوات.<br>فترة المعاشرة الزوجية: ٣ سنوات.<br>محل الإقامة أثناء الزواج: الوايلي.<br>عدد الأبناء: لا يوجد.<br>شكل الطلاق: طلاقًا مدنيًا بالمحكمة.<br>الديانة: مسيحية. | سن المطلق: ٣١ سنة.<br>السن عند الزواج: ٢٦ سنة.<br>السن عند الطلاق: ٣١ سنة.<br>التعليم: بكالوريوس زراعة.<br>المهنة: مهندس زراعي.<br>الديانة: مسيحي. |

قامت هذه الحالة برفع دعوى طلاق مدني ضد الزوج بعد مرور ثلاثة سنوات على معاشرتها له، وذلك لإصابة الزوج بالعجز الجنسي الكلي وعدم قدرته على إقامة علاقة زوجية طبيعية مع الزوجة رغم مرور تلك الفترة على زواجهما وقيام الزوجة بالصبر عليه والوقوف بجانبه أملاً في شفائه، بالإضافة إلى سوء معاملة الزوج لها بالضرب والإهانة، وكذلك البخل الشديد للزوج والذي يصل إلى حد المرض (على حد قولها).

وقد ذكرت هذه الحالة أنها لم تكن راغبة في الزواج من هذا الزوج في البداية، حيث كانت مترددة في قبوله عند اختيار الأهل له وترشيحه للزواج منها، وذلك نظرًا لوجود صلة قرابة

بين الزوج ووالدة الزوجة، ثم وافقت بعد ذلك نتيجة المحاولات العديدة من جانب الأهل لإقناعها بالزواج منه حيث كانت تشعر بعدم الارتياح والتوافق العاطفي والفكري معه.

وقد لجأت هذه الزوجة أيضًا في بداية انفصالها عن الزوج وتركها لمنزل الزوجية إلى المجلس الإكليريكي العام للحصول على حكم ببطلان الزواج إلا أن المجلس قد رفض إعطائها هذا البطلان معللاً ذلك بأن هناك أمل في شفاء الزوج وأن حالته هذه تتطلب فقط مزيدًا من الوقت والعلاج، على الرغم من محاولة الزوجة إقناعهم بأن حالة الزوج مُيئوس منها وتقديمها للتقارير الطبية التي تفيد ذلك، وأمام إصرار المجلس على رفض منحها البطلان قامت الزوجة برفع دعوى طلاق مدني أمام محكمة الأسرة بمصر الجديدة، وقد تم الحكم لها بالطلاق بعد مرور عامين على قيامها برفع الدعوى.

وقد ذكرت هذه المطلقة أنها لن تسعى للحصول على اعتراف الكنيسة بهذا الطلاق، أو تصريح منها بالزواج لمرة ثانية رغم أحقيتها في هذا، وذلك لعلمها أن الكنيسة لن تعترف مهما فعلت بالطلاق الصادر عن حكم قضائي، وكذلك لعدم رغبتها في خوض تجربة الزواج لمرة ثانية نظرًا لشدة معاناتها في الزيجة الأولى، كما ذكرت أنها سوف تبحث عن وظيفة لكي تعمل، وأن ذلك يعد بالنسبة لها أفضل كثيرًا من الارتباط بالزواج مرة أخرى أو التفكير ثانية في الإقدام على هذه الخطوة غير الناجحة (على حد قولها).

# فهرس المحتويات

# الطلاق المبكر

## بين حديثى الزواج

خضع المجتمع المصرى خلال عقوده الثلاثة الأخيرة لمجموعة من التحولات الأجتماعية والأقتصادية والثقافية التى اثرت فى مختلف جوانب حياته ،حيث ارتبط تطبيق سياسات الأنفتاح الأقتصادى والخصخصة والعولمة ببعض المتغيرات
ذات الأبعاد الإيدلوجية والسياسية والأجتماعية والأقتصادية التى كان لها تأثيرها فى ظهور العديد من الظواهر السلبية داخل المجتمع المصرى بوجه عام والأسرة المصرية بوجه خاص .

فقد أدى نجاح تلك التحولات فى أختراق البنية الأجتماعية والثقافية والمنظومة القيمية للمجتمع والتأثير على نسق القيم الأجتماعية المسيطر وطابع الشخصية المصرية الى إحداث تغيرات جذرية كان لها تأثيرها على زيادة معدلات التفكك الأسرى والطلاق بصفة عامة والطلاق المبكر بصفة خاصة ، حيث دعمت العديد من القيم والمعايير السلبية وأبرزتها فى مقابل تراجع العديد من القيم والمعايير الأجتماعية الإيجابية الى حد كبير.

وقد حاولت الدراسة الراهنة الكشف عن آثار مجمل تلك التحولات على الأسرة المصرية ،وعلاقة ذلك بشيوع ظاهرة الطلاق المبكر واحتلالها مكانا بارزا داخل دائرة التفكك الأسرى ،وذلك من خلال الأنتشار الواضح لحالات الطلاق بين حديثى الزواج والمرتبطة بما لحق بالأسرة المصرية من تغيرات فى نسق القيم السائد بها ، وكذلك فى ط... العلاقات والأدوار الأجتماعية السائدة بين افرادها ، وهى ظاهرة تس... الدراسة لما لها من آثار اجتماعية مدمرة على الأسرة المصرية ، وأ... لما لها من اسباب بنائية متنوعة .

